جامعة القاهرة - فرع الفيوم
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

رسالة دكتوراه

بعنوان

قواعد التوجيه في الصرف العربي

إعـــداد

عصام عبد الفتاح محمد ندا
المدرس المساعد بقسم النحو والصرف والعروض بالكليـــة

إشـــراف

أ.د. المرحوم/ محمود محمد الطناحِي
رئيس قسم اللغة العربية السابق
كلية الآداب - جامعة حلوان

أ.د/ وفاء كامل فايد
أستاذة اللغويات- قسم اللغة العربية
كلية الآداب- جامعة القاهرة

د/ محمود أحمد إبراهيم
مدرس النحو والصرف والعروض بالكلية

١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

الإهـــداء

إلى عاشق التراث العربي

المرحوم الأستاذ الدكتور: محمود محمد الطناحي

والى كل عربي قائم على حراسة العربية مجاهد في سبيلها متمسك بتراثها

أهدي هذه النفحة من نفحات تراثنا العظيم

شكر وتقدير

لا يسعني بعد إتـــمام هذا العمـــل إلا أن أتقـــدم بخالص الشكر وجزيـــل الامتـــنان

للأستاذة الفاضلة الدكتورة: **وفاء كامل فايد**

على ما بذلته من جهد علمي صادق في سبيل اكتمال هذا البحث؛ إذ قامت برعايته منذ أن كان غضًا إلى أن استغلظ واستوى على سوقه، جزاها الله عني خير ما يجازى به محسنٌ عن إحسانه وكريم عن إنعامه.

كما أتوجه بكريم الثنـــــاء وعظيم التقـــدير إلى أستـــــاذ الأساتـــذة العـــالم الجليـــل

الأستاذ الدكتور: **تمام حسان**

على تفضله بقبول قراءة هذه الرسالة وتقويمها سائلاً المولى القدير أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يسبغ عليه النعمة والعطاء.

كما أقدم شكري الجليـــل وثنـــائي الجميل للأستـــــاذ الكريم والعـــــالم الفاضـــل

الأستاذ الدكتور: **عبده الراجحي**

على تكرمه بقبول قراءة هذه الرسالة ومناقشتها، جعل الله ذلك في ميزان حسناته وأعظم له المثوبة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ....

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آلـــه وصحبـــه ومن والاه.

أمَّا بعدُ...

فإن تراثنا العربي باق وخالد ومتجدد، ولعل ما يزيد بقاءه وخلوده وتجدده تلك المحاولات التي ما فتئت تقرؤه قراءة تقف على أسراره وخفاياه، وتعمل على تقديمـــه بلغة عصريـــة قوامُها الوفاء لهذا التراث والإخلاص لـــه والذود عنـــه.

ومن علوم تراثنا العربي الباقيـــة والخالدة والمتجددة علم الصرف العربي، فهو من أجل علوم العربية وأعظمها نفعًا؛ إذ "يحتاج إليـــه جميع أهل العربية أتم حاجـــة، وبِهم إليه أشد فاقـــة؛ لأنَّـــه ميزان العربيـــة، وبـــه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلـــة عليها، ولا يوصل إلى معرفـــة الاشتقاق إلا بـــه، وقد يؤخذ جزء من اللغـــة كبير بالقياس، ولا يُوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"(١).

وممَّا يُفتَخر بـــه -حقًا- أن الصرفيين العرب قد أجادوا الكتابـــة في مباحث علم الصرف العربي، ووفقوا في ذلك توفيقًا لَم يظفر بـــه أحد سواهم من اللغويين الغربيين، ومصداق ذلك قول الأستاذ الدكتور تَمام حسان: "وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيـــه أي مكان آخر في عالم الغربيين قديمًا أو حديثًا، ولا يزالُ كشفهم عن الصرف العربي موضع الإعجاب والاحترام، وسيظل دائمًا كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم(٢).

وعلى الرغم من تنوع الدراسات والبحوث التي دارت حول الصرف العربي، واختلاف اتجاهاتها وأهدافها، فإن المكتبة الصرفيـــة ما زالت في حاجـــة إلى دراسات أخرى جديدة تجلي قواعد الاستدلال على الأحكام الصرفيـــة، والضوابط التي نظمت توجيهات الصرفيين وتعليلاتهم؛ ولذلك فقد اخترتُ موضوعًا للبحث عنوانـــه:

قواعد التوجيه في الصرف العربي

---

(١) ابن جني: المنصف ١/٢.

(٢) د. تَمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ١٥، الهيئة المصريـــة العامـــة للكتاب، القاهِرة، ١٩٧٣م.

التعريف بموضوع قواعد التوجيه في الصرف العربي:

المقصود بقواعد التوجيـــه "تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بِها عند النظر في المادة اللغويـــة (سماعًا كانت، أم استصحابًا، أم قياسًا) التي تستعمل لاستنباط الحكم"(١).

وتأسيسًا على ذلك، فإن قواعد التوجيـــه في الصرف العربي يُقصد بِها تلك الضوابط المنهجية التي وضعها الصرفيون ليلتزموا بِها عند النظر في بنية الكلمة بغية استنباط الحكم.

فقد كان الصرفيون حريصين منذ وضعهم علم الصرف العربي على وضع الضوابط والأسس التي تنظم توجيهاتِهم وتعليلاتِهم الصرفيـــة بِما يجعل أحكامهم وآراءهم متسقـــة ومنسجمة -ما أمكن- مع نظام العربيـــة؛ ومن ثَمَّ "فقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامِهم وآرائهم التي يأتون بِها فِيما يتصل بمفردات المسائل"(٢).

وهذه القواعد التوجيهية تُعد قواعد كليـــة؛ إذ يُقضى بِها على جزئيات مختلفـــة، وهي تعم أبوابًا صرفيـــة متعددة ولا تختص بباب صرفي واحد؛ ومن ثم فإنّها تُشكل -في جملتها- مواد الدستور الذي التزمـــه الصرفيون عند سن ملامح كل باب صرفي على حدة.

وقد سميت هذه القواعد الكليـــة بقواعد التوجيـــه "لارتباطِها بالتعليل وبتوجيـــه الأحكام عند التأويل واعتبار وجه منها أولى من الآخر بالقبول حتى ليصلح أن تلحق بـــه الألف واللام، ويُسمى الوجـــه أي الذي لا وجـــه أفضل منه، وقد يُسمى أيضًا الراجح أو المختار"(٣).

أسـباب اختيار الموضوع:

هناك جملة أسباب كانت وراء اختيار هذا الموضوع، منها ما يلي:

الأول: تبدو أهمية موضوع قواعد التوجيه في الصرف العربي من حيث كونه بحثًا كليًا يدرس مشكلة البنية الصرفية من جميع نواحيها، ويتحسس موضوعها من أطرافه كلها، ويعالج هيكل الصرف العربي بوصفه مجموعة مترابطة لا أجزاء متفرقة.

وأما طبيعة الأبحاث الجزئية التي تقتصر على دراسة ظاهرة صرفية معينة فشأنها -غالبًا- أنها تبتر البحث العلمي بترًا، وتجزئ مشكلة البنية الصرفية تجزئة.

---

(١) د. تَمام حسان: الأصول، دراسة ابيستيمولوجيـــة للفكر اللغوي عند العرب ٢٠٩. الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٢م.

(٢) د. تَمام حسان: المصدر السابق نفســـه.

(٣) د. تَمام حسان: المصدر السابق نفسه.

مكتبة جامعة القاهرة

إن أغلب الدراسات التي تناولت مباحث صرفية اتسمت بسمتين بارزتين:

السمة الأولى: أنها دراسات جزئية اهتمت بدراسة كل ظاهرة صرفية على حدة، ولم تعن ببيان العلاقة بين الظواهر الصرفية المختلفة؛ وتوضيح مواطن التشابه والافتراق بينها.

السمة الثانية: أنها دراسات انصب الاهتمام فيها على المسائل الصرفية دون الأصول، إذ نجد -في الغالب- بيانًا للمسائل الصرفية المتعلقة بالظاهرة الصرفية الواحدة دون اهتمام كاف بتبيان العلاقة بين هذه المسائل والأصول.

ولا يشك المرء في قيمة الأبحاث الجزئية التي سعت إلى دراسة ظواهر صرفية معينة، ولكن الوصول إلى بلورة تصور شامل كلى عن الصرف العربى يفرض علينا أن تواكب هذه الأبحاث الجزئية -أو أن تتبعها- أبحاث تهتم أساسًا بأصول التصور الكلى، ثم ربط هذه الأصول بما ولدته من نتائج على مستوى معالجة المسائل.

الثانى: تهدف دراسة قواعد التوجيه في الصرف العربى إلى جمع جمهرة المسائل المتشابهة المتوزَعة على الأبواب الصرفية المختلفة أو الظواهر اللغوية المتعددة في نطاق قواعد كلية، يكون من شأنها تيسير علم الصرف العربى وجعله أقرب تناولاً للدارسين، "فالاقتصار على وصف الظواهر اللغوية يُبقيها مشتتة غير واضحة المعالم، ويبقى كل قضية منفصلة عن أختها، مما قد ينتج عنه تعدد كبير في الأحكام والقواعد، أما الانتقال من الوصف إلى التفسير، وإلى إيجاد ضوابط كلية تشكل مرجعًا مشتركًا لكثير من القضايا اللغوية، فإن ذلك يكفل أن تُجمع الظواهر ضمن أطر عامة محددة، يعتمد كل واحد منها أصلاً مشتركًا وحكمًا واحدًا أو قاعدة كلية، وهذا أمر ييسر فهم اللغة وإدراك نواميسها"(١).

ولعل من الأسباب التي كانت وراء صعوبة علم الصرف العربى منهج دراسته الذى يقوم على دراسة جزئيات متفرقة حسب كل باب صرفى، وفي ذلك ما يدعو إلى التشتت والتمزق؛ إذ من التزم الفروع دون الأصول، والجزئيات دون الكليات، تناقضت عليه تلك الفروع واضطربت، واحتاج إلى حفظ جزئيات لا تتناهى، وفى ذلك من المشقة ما فيه.

وأما حينما توحد كليات القواعد، وتجمع الفروع مع الأصول، ويربط بين المسائل المتشابهة ضمن أطر عامة، فإن ذلك يعد تجديدًا في دراسة الصرف العربى يحقق لدارسه قدراً كبيرًا من التيسير " فإذا عُنى الطالب أو المعلم بفهم الأساس النظرى لهذه المسائل كان أقدر على رد كل فرع منها إلى أصله، وبدا النحو العربى في رأيه بسيط البنية، سهل الفهم، منسجم التكوين، منطقى التفكير "(٢).

---

(١) د. لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ٦٢، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، الأردن، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٢) د. تمام حسان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ٨.

الثالث: يهدف هذا البحث إلى بيان دور قواعد التوجيه في الصرف العربى في معالجة المسائل الخلافية في الصرف والترجيح فيها، "فالصرفيون حين كانوا يبدون آراءهم في المسائل، كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة ويجتهد كل منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها فيصدر رأيه مطابقًا لهذه القاعدة"(١).

وبناء على ذلك، فإن قواعد التوجيـــه في الصرف العربي سوف تكشف لنا قدرات العقل العربي المحكم في كونـــه لا يأخذ القضايا اللغوية مسلمات وإنَّما يفتشها تفتيشًا، فيعمل على سبر غورها ومناقشتها، والوقوف إزاءها إمّا بالتأييد وإمّا بالمعارضـــة.

الرابع: تسعى دراسة قواعد التوجيه في الصرف العربى إلى إثبات ما يؤكد لنا أن هناك تواصلاً ملموسًا بين القديم في التراث العربى، والجديد في الاتجاهات اللغوية الحديثة، وتنبع أهمية التواصل من فكرة تزداد رسوخًا وتأكيدًا، مفادها أن الأساس المعرفى الحق يتشكل من كل محاولة تربط بين القديم والحديث، حيث إن لكل جديد جذورًا، وروافد قديمة تمتد فيه .

وما من ريب في أن إعادة النظر في تراثنا اللغوى ودراسة ما قدمه أسلافنا، هما أساس أية محاولة للتجديد؛ "إذ لا تجديد إلا بعد فهم التراث القديم وتمثله، وإن كل جديد لا يجعل من دراسة القديم أولى خطواته هو تجديد أبـــتر، إن لم يكن هدمًا وإفسادًا"(٢).

فضلاً على أن التجديد الذى يكون بمنأى عن تراثنا سوف يفضى بنا إلى "قطع الصلة بين ماضينا وحاضرنا الثقافى؛ إذ إن من غير المعقول -وربما من البله- أن ننسلخ من تراث أسلافنا، ونحاول بكل طاقاتنا أن نعتمد على الغرب فنقتبس منه أسس معارفه الحديثة في المنهج والنظريات والتطبيق"(٣). ولعل البلية التي دونها كل بليـــة كانت "في خضوعنا للفكر الغربي في درس علوم اللسان العربي، نحوًا وصرفًا ولغة، وما كان ينبغي لِهذه العلوم أن تخضع لِهذه التأثيرات الغربيـــة"(٤)، فضلاً على أن "تراثنا بفنونـــه المختلفـــة قد غُيِّب عن أبنائنا بظلمات بعضها فوق بعض من تراث الأعاجم"(٥).

---

(١) د. تَمام حسان: المصدر السابق.

(٢) د. مازن المبارك: النحو العربى، العلة النحوية، نشأتها وتطورها ١٦٤. الطبعة الأولى، المكتبة الحديثة، دمشق ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

(٣) د. حسن عـــون: تطور الدرس النحوى ١٧. منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٠م.

(٤) د. محمود محمد الطناحي: الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم ١٤، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

(٥) د. محمود محمد الطناحي: المصدر السابق ١٨.

ومن ثم، فإن دراسة قواعد التوجيه في الصرف العربى تهدف -في المقام الأول- إلى إثبات أن الكثير مما يعتمد الآن في الساحة اللغوية الغربية الحديثة، إنما هو ارتداد وانعكاس لكثير مما اعتمد وأصِّل في التراث اللغوى العربى القديم، ولعل في ذلك ما يفيد في ربط القديم بالحديث من خلال إبراز الأسس التي التقى عليها الاثنان.

الدراسات السابقة التي تحدثت عن قواعد التوجيه :

لَم تدرس قواعد التوجيه في الصرف العربي -فِيما سبق من دراسات- دراسة مستقلة بها عند الباحثين المحدثين، وإنّما تحدث عنها بعض الباحثين في إشارات سريعة عابرة في أثناء حديثهم عن بعض القضايا النحوية والصرفية، وفِيما يلي بيان بِهذه الدراسات:

١- قام الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد بذكر بعض قواعد التوجيه ضمن حديثه عن الأصول النحوية بين البصريين والكوفيين في أطروحته للماجستير "مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها"[١] والملاحظ في هذه الدراسة أن صاحبها لَم يطلق عليها مصطلح قواعد التوجيه وإنّما أدرجها تحت أصول المدرستين البصرية والكوفية، وكان مصدره الوحيد في ذلك كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ).

٢- قام الأستاذ الدكتور تَمام حسان في كتابه "الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب"[٢] ، باستخلاص قواعد التوجيه من كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، ومن ثَمَّ فهو يُعد -بحق- أول من أشارَ إليها إشارة مفصلة في هذا الكتاب، وإليه يعود الفضل في وضع تسميتها بِهذا الاسم، وتعريفها، وتقسيمها إلى أقسام مختلفة يندرج تحت كل قسم منها مجموعة من القواعد.

ولا شك في أن ما قام به الأستاذ الدكتور تَمام حسان في كتابه "الأصول" من حديثه عن قواعد التوجيه، يُعد بحق إضافة قيمة إلى مجموع جهوده البارزة في المجال اللغوي، فضلاً على أنه يمنحنا صفحات أخرى مشرقة تكفل لنا إيمانًا بتراثنا العربي وثقة بأسلافنا الأولين.

غير أن عرض سيادته لقواعد التوجيه في كتابه هذا ما زال في صورة نظرية، ومن ثم احتاجت إلى دراسة واسعة تقوم بتأصيل تلك القواعد وتفسيرها وتقصي تطبيقاتها المختلفة عبر الأبواب المتعددة، وهذا ما سيقوم بِه -إن شاء الله- هذا البحث.

---

(١) د. عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة نشأتها وتطورها ١٧٧- ٢٠٢. توزيع دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.

(٢) د. تَمام حسان: الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ٢٠٨- ٢٣٠.

٣- قام بعضُ الباحثين -مِمَّن عُنُوا بدراسة الأصول النحوية عند أحد النحاة- بذكر بعض قواعد التوجيه في أثناء دراسته، ومن هؤلاء الباحث محمد سالِم صالِح في أطروحته للماجستير "الأصول النحوية عند الأنباري"[١]، غير أن ما ذكر عن قواعد التوجيه في هذه الدراسة لا يعدو أن يكون إشارات موجزة.

٤- قام الباحث عبد الله أنور الخولي في أطروحته للدكتوراه "قواعد التوجيه في النحو العربي"[٢] بدراسة قواعد التوجيه التي تتعلق بنظام الجملة والتراكيب دراسة مفصلة دون أن يتطرق إلى تطبيقاتِها في جانب علم الصرف.

من أجل ذلك فإن قواعد التوجيه في الصرف العربي التي تتصل ببنية الكلمة المفردة كانت في حاجة إلى دراسة موسعة مناظرة.

الصعوبات التي واجهت هذا البحث:

هناك جملة صعوبات واجهت هذا البحث، يمكن بيانها فيما يلى:

(١) أن دراسة قواعد التوجيه في الصرف العربى التي تتمثل في محاولة تأصيل تلك القواعد، بردها إلى مظانها الأولى، والبحث عن الأمثلة الصرفية التي تؤكدها وتصدقها عبر الأبواب الصرفية المختلفة، ليست عملاً سهلاً أو مطلبًا هينًا، بل إنه عمل شاق يحتاج إلى متابعة ومراجعة ومعاودة.

ويمكن بيان صعوبة البحث في تلك القواعد والمشقة التي تعترى القائم به، في عقد مقارنة بين الجهد الزهيد الذى يبذله الباحث عند استخراج القواعد الخاصة بباب معين من أبواب الصرف، وبين ذلك الجهد الوفير الذى يبذله عند استخراج القواعد الكلية التي تنتظم عدة أبواب صرفية، وما يتبع ذلك من ضرورة تتبع الصرف كله؛ وما ذاك إلا لأن البحث عن النظريات الصرفية ليست من السهولة بالصورة التي نبحث بها عن الأحكام الفرعية للمسائل الصرفية، فكتب الصرف زاخرة بأحكام الفروع، وقلما تجد فيها بحوثًا عن نظريات صرفية؛ إذ إن هذه النظريات متناثرة في العديد من المصنفات؛ ومن ثم كانت بحاجة إلى اكتشاف وتجميع وترتيب.

---

(١) محمد سالِم صالِح: الأصول النحوية عند الأنباري: ٤٠٠- ٤٠٨، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤، وهي بإشراف الأستاذ الدكتور علي أبو المكارِم.

(٢) ينظر: عبد الله أنور الخولي: قواعد التوجيه في النحو العربي، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٧ م، وهي بإشراف الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف.

(٢) أن دراسة قواعد التوجيه في الصرف العربى تُعد دراسة طويلة فسيحة الأرجاء، واسعة الأطراف، متعددة الجوانب، إذ تقوم هذه الدراسة على وضع الضوابط الكلية التي تصلح للتطبيق على جزيئات كثيرة عبر الأبواب الصرفية المختلفة، كما أنها تقوم على إيجاد القواعد الكلية التي تشكل مرجعًا مشتركاً لكثير من الظواهر الصرفية المختلفة دون الاقتصار على دراسة ظاهرة صرفية معينة.

(٣) تتمثل صعوبة دراسة قواعد التوجيه في الصرف العربى من حيث كونها بحثًا تجريديًا، إذ يتسم البحث التجريدى في عمومه بكثير من الإرهاق العقلى والعنت الذهنى، فقد " كانت مرحلة تجريد القواعد أكثر المراحل إثارة وتحديًا كما يبدو من كتب الخلاف، فالذى يتصدى لاستنباط القاعدة يرجو أن يجدها تطرد اطرادًا مطلقًا، ويفت في عضده أن يجد في الاستعمال ما يتحداها ويدعو إلى إعادة النظر فيها"(١).

وبوجه عام، فإن "أساس القاعدة الضابطة هى الاطراد والعموم الذى يهون على الذهن تمثل الأصل الشامل تمثلاً يُرجع إليه في التطبيق والاستعمال، فإذا ما كانت القاعدة ذات شعب وصور، ثم ذات خلاف وآراء، فقد فقدت أخص صفاتها في الضبط الجامع، وانتشر الأمر"(٢).

وإذا كان الاطراد هو قوام القاعدة الضابطة، وكيانها الذى لا تستقيم إلا به، ولا تقوم إلا عليه؛ إذ يُعد بحق المدخل الطبيعى لكل تنظير أو تجريد لقاعدة ما، فإن ذلك يكون من شأنه أن أية قاعدة تجريدية تنظيرية تحمل في طياتها بعض المخاطرة الفكرية، إذ إن تطبيقات هذه القاعدة يمكن أن تؤكد صحتها فيقع الاطراد، أو أن ترفضها فيقع الشذوذ.

وبتعبير آخر فإنه "يحتمل كل تنظير -على العموم- بعض المخاطرة الفكرية في ذاته ويكون تحديًا علميًا، وذلك لأن الاختبارات والملاحظات المدروسة يمكنها بصورة دائمة أن تؤكد صحة النظرية المعتمدة أو أن ترفضها"(٣).

وتأسيسًا على ما تقدم يمكن القول: إن محاولة اطراد القاعدة التوجيهية من حيث كونها قاعدة تجريدية ضابطة اتسمت بكثير من المشقة والعنت وحملت بعض المخاطرة الفكرية، إذ لم تخل أية قاعدة تجريدية من شذوذات تقع فيها هنا أو هناك، ولكن مثل هذه الشذوذات لا تنقص من فضل تلك القواعد ولا من أهميتها البالغة في استنباط الأحكام؛ إذ إن القليل من الأمثلة الشاذة إلى جنب الكثير من الأمثلة المطردة غير معتد به عند أهل النظر.

---

(١) د. تمام حسان: الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ٥٨، ٥٩.

(٢) أمين الخولى: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ٤٣.

(٣) د. ميشال زكريا: الألسنية، التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، النظرية الألسنية ١١٦، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٤) أن كثيرًا من قواعد التوجيه ما ينتظم دراسة الكلمة المفردة والجملة المركبة معًا، أى أنه يكون مشتركًا بين علمى الصرف والنحو، مما تطلب ضرورة الفصل بين تطبيقات القاعدة التوجيهية في جانب علم الصرف العربى عن نظائرها في جانب علم النحو العربى؛ إذ ليس من شأن هذا البحث ولا من موضوعه الذى يختص به أن يتتبع القواعد التوجيهية الخاصة بعلم النحو ولا أن يتقصى تطبيقاتها، فقد كان لذلك مكان رحب غير هذا المكان.

وغاية ما قام به هذا البحث -أحيانًا- هو الإشارة لمامًا إلى بعض تطبيقات القاعدة التوجيهية في جانب علم النحو ووصلها بأختها في جانب علم الصرف، حتى يستخلص ما يستطيع استخلاصه من قواعد كلية وأصول عامة تخللت العلمين معًا، وحتى يكون ذلك سبيلاً إلى اتصال ما انقطع بين هذين العلمين.

(٥) أن الصرفيين قد يعبرون عن القاعدة التوجيهية الواحدة بأنماط مختلفة وأساليب متباينة، حتى أنه قد يُظن أحيانًا أنها قواعد شتى لا قاعدة واحدة، ولذا أصبح لزامًا على الباحث تمحيص مختلف الأنماط المعبرة عن القاعدة التوجيهية الواحدة حتى يتسنى إدراج القواعد المختلفة الألفاظ ذات الدلالة الواحدة تحت قاعدة واحدة؛ إذ إن المعوّل عليه في هذا الشأن هو توحد الدلالة لا تعدد اللفظ.

وقد تطلب ذلك اتباع مبدأ التجريد الذى يقوم على أساس تقسيم القواعد التوجيهية وتصنيفها على توحد الدلالة لا على تعدد الألفاظ، بحيث لا تُدرج القاعدة ذات الدلالة الواحدة والألفاظ المتعددة تحت قواعد شتى، وتبدو أهمية هذا الأمر في أننا لو عاملنا هذه القواعد المختلفة الألفاظ ذات الدلالة الواحدة على أنها قواعد مختلفة؛ لاضطررنا إلى تجزئة القاعدة الواحدة إلى قواعد كثيرة، وتفتيت المقولـــة الواحدة إلى مقولات متعددة، وهذا يفضى في نهاية الأمر إلى فقدان صبغة التجريد الذى ينشده هذا البحث.

منهج البحث:

سوف يكون المنهج الذي أتبعه في هذا البحث على النحو التالي:

١- استخلاص قواعد التوجيـــه التي تتعلق ببنية الكلمة إجمالاً، وتقسيمها إلى قسمين:

أولهما: قواعد التوجيـــه المبنويـــة، ويُقصد بها الضوابط التي وضعها الصرفيون لصوغ مباني الكلم في العربيـــة، ويُمكن تصنيفها وفقًا لثلاثـــة اعتبارات:

أ- قواعد توجيـــه استثقال البنية.

ب- قواعد توجيـــه نفي اجتماع شيئين في البنيـــة.

جـ- قواعد توجيـــه اختصاص البنية.

ثانيهما: قواعد التوجيـــه الاستدلاليـــة، ويُقصد بِها تلك القواعد الكلية التي استعان بِها الصرفيون في جانب الاستدلال الصرفي على الأحكام المختلفـــة للمسائل الصرفيـــة، ويمكن تصنيفها وفقًا لثلاثـــة أقســـام:

(أ) قواعد التوجيـــه الاستدلاليـــة التحويلية.

(ب) قواعد التوجيـــه الاستدلاليـــة الأولويـــة.

(جـــ) قواعد توجيـــه استدلالية مختلفـــة.

٢- تأصيل كل قاعدة توجيهية تندرج تحت هذه القواعد السابقـــة بردها إلى مظانِها الأولى إمّا ضمنًا وإمّا تصريحًا، ثم بيان ما طرأ عليها من تطور في أنماط صياغتها والتعبير عنها عبر المصادر اللاحقة.

٣- محاولـــة تفسير كل قاعدة توجيهية من هذه القواعد في ضوء ما قدمه كل من القدماء والمحدثين من تفسير، بغية الجمع بين القديم في أصالته، والحديث في طرافته وجدته.

٤- تقصي تطبيقات كل قاعدة توجيهية عبر الأبواب الصرفية المختلفة أو الظواهر الصرفية المتعددة حتى يكون في ذلك تأكيد على أن تلك القواعد لَم تكن قواعد نظرية افترضها أهلُ العربية افتراضًا ولا اخترعوها اختراعًا، وإنّما كانت -في جملتها- مستمدة من الواقع اللغوي معتمدة عليـــه.

مصادر البحث:

على الرغم من أن هذا البحث يتجـــه إلى دراســـة علم الصرف فإن مصادره تجاوزت مصادر فنون كثيرة مختلفـــة غير مصادر كتب التراث النحوي والصرفي؛ وما ذاك إلا لأن "مجاز كتب التراث مجاز الكتاب الواحد، بِمعنى أن هذه الكتب متشابكـــة الأطراف متداخلـــة الأسباب، فمع الإقرار بنظريـــة التخصص، وانفراد كل فن من فنون التراث بطائفة من الكتب والمصنفات، إلا أنك قل أن تجد كتابًا من هذه الكتب مقتصرًا على الفن الذي يُعالجـــه دون الولوج إلى بعض الفنون الأخرى بدواعِي الاستطراد والمناسبـــة، وهذا يؤدي -لا محالـــة- إلى أن تجد الشيء في غير مظانـــه"[1].

---

(١) د. محمود محمد الطناحي: الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، ص ١٧.

خطـــة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثـــة أبواب وخاتِمـــة:

أمَّا المقدمـة فقد تحدثتُ فِيها عن العناصر الآتية:

أ- التعريف بموضوع قواعد التوجيـــه في الصرف العربي.

ب- أسباب اختيار الموضوع.

جـــ- الدراسات السابقة التي تحدثت عن التوجيـــه.

د- الصعوبات التي واجهت البحث.

هـــ- منهج البحث.

و- مصادر البحث.

ز- خطة البحث بإجْمَال.

وأمَّا التمهيد: فقد تحدثتُ فيـــه عن العناصر الآتية:

أ- تعريف القاعدة، التوجيـــه، قواعد التوجيـــه.

ب- المقارنـــة بين قواعد التوجيـــه في الصرف العربي والقواعد الصرفية.

جـــ- نشأة قواعد التوجيـــه وتطورها في التراث.

وأمّا الباب الأول: فقد خصصته للحديث عن **قواعد التوجيـــه المبنوية**.

وهو ينقسم إلى ثلاثـــة فصول هي:

الفصل الأول: قواعد توجـــيـــه استثقال البنيـــة.

الفصل الثاني: قواعد توجيـــه نفي اجتماع شيئين في البنية.

الفصل الثالث: قواعد توجيـــه اختصاص البنية.

وأمّا الباب الثاني: فقد خصصته للحديث عن **قواعد التوجيـــه الاستدلاليـــة**.

وهو ينقسم إلى ثلاثـــة فصول هي:

الفصل الأول: قواعد التوجيـــه الاستدلاليـــة التحويليـــة.

وهو ينقسم إلى ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: قواعد توجيـــه الأصل والفرع.

المبحث الثاني: قواعد توجيـــه الرد إلى الأصل.

المبحث الثالث: قواعد توجيـــه العدول عن الأصل.

الفصل الثاني: قواعد التوجيـــه الاستدلاليـــة الأولويـــة.

الفصل الثالث: قواعد توجيـــه استدلاليـــة مختلفـــة.

وأمّا الباب الثالث: فعنوانـــه **قواعد التوجيـــه والدرس الصرفي.**

وهو ينقسم إلى خمسة فصول هي:

الفصل الأول: العلاقـــة بين قواعد التوجيـــه وأصول التصريف.

الفصل الثاني: العلاقـــة بين قواعد التوجيـــه والتعليل الصرفي.

الفصل الثالث: العلاقـــة بين قواعد التوجيه ومسائل الخلاف الصرفي.

الفصل الرابع: العلاقـــة بين قواعد التوجيـــه وعلم المنطق.

الفصل الخامس: العلاقـــة بين قواعد التوجيـــه وعلمي الفقه والكلام.

وأمَّا الخاتِمـة: فقد خصصت لاستخلاص النتائج المهمة من هذا البحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .....

التمهيد

تعريف القاعدة:

من العلماء من يُفرق بين القاعدة والضابط؛ إذ جعل القاعدة مختصة بدراسة فروع من أبواب شتى، على حين جعل الضابط مختصًا بجمع فروع من باب واحد، يقول أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) في الكليات:

القاعدة اصطلاحًا: قضية كلية من حيث اشتمالِها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها وتسمى فروعًا.

والقاعدة: هي الأساس والأصل لِما فوقها، وهي تجمع فروعًا من أبواب شتى.

والضابط: يجمع فروعًا من باب واحد"[١].

وقد مال إلى هذا الرأي الذي يُفرق بين القاعدة والضابط بعض الفقهاء، إذ يقول العلامة ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ) في الفن الثاني من كتابه "الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان":

"الفرق بين الضابط والقاعدة أن القاعدة تجمع فروعًا من أبواب شتى، والضابط يجمعها من باب واحد هذا هو الأصل"[٢].

كما أخذ به أيضًا بعض النحاة؛ إذ يقول السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه "الأشباه والنظائر في النحو": "فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات، وهو مرتب على الأبواب لاختصاص كل ضابط ببابه، وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاعدة؛ لأن القاعدة تجمع فروعًا من أبواب شتى، والضابط يجمع فروع باب واحد"[٣].

وتأسيسًا على هذا الرأي الذي يُفرق بين القاعدة والضابط، تكون القواعد أعم من الضوابط؛ لأن القاعدة تشمل فروعًا من أبواب شتى، على حين أن الضابط يختص بجمع فروع باب واحد.

وإذا أخذنا بهذا الرأي أيضًا يكون اختيار عنوان موضوع هذا البحث قواعد التوجيه أكثر تمشيًا وتوافقًا، وأدق صوابًا من عنوان ضوابط التوجيه، إذ يُعنَى هذا البحث بدراسة القواعد الكلية التي تحكمت في الأبواب الصرفية دون أن يختص بباب صرفي واحد.

على أن من العلماء من لا يُفرق بين القاعدة والضابط، بل يخلط بينهما في مصنفاته؛ إذ يجعل القاعدة مختصة بجمع فروع من أبواب شتى تارة، ومختصة بجمع فروع من باب واحد تارة أخرى.

---

(١) أبو البقاء الكفوي: الكليات ٧٢٨، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣م.

(٢) ابن نجيم: الأشباه والنظائر ١٩٢، تحقيق وتقديم: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ٨/١.

وبناء على هذا الرأي، يُمكن بيان نطاق هذا البحث ومجال دراسته بالإشارة إلى الفرق بين قواعد التوجيـــه في الصرف العربي، والقواعد الصرفيـــة؛ إذ تعني قواعد التوجيـــه بدراسة الضوابط المشتركة التي تُغطي أبوابًا شتى من علم الصرف، على حين تتجـــه القواعد الصرفيـــة إلى دراسة الضوابط التي تختص بكل باب صرفي على حدة.

تعريف التوجيـه:

يُعرف التوجـــيه على وجه العموم بأنه بيان الوجـــه، وقد ورد عند أهل النظر بأحد التعريفات التاليـــة:

- أن يوجه المناظر كلامـــه منعًا أو نقضًا أو معارضـــة إلى كلامِ خصمه[١].
- إيراد الكلام على وجـــه يندفع بـــه كلام الخصم[٢].
- جعل الكلام موجهًا ذا وجه ودليل[٣].

تعريف قواعد التوجيـه:

وتأسيسًا على هذه التعريفات السابقة التي ذكرت في شأن القاعدة والتوجيـــه يكون إطلاق قواعد التوجيـــه على القواعد الكلية التي تحكمت في الأبواب المختلفة صحيحًا إلى حد كبير لسببين:

أولهما: "ارتباطها بالتعليل وبتوجيـــه الأحكام عند التأويل، واعتبار وجه منها أولى من الآخر بالقبول حتى ليصلح أن تلحق بـــه الألف واللام فيسمى الوجه، أي الذي لا وجه أفضل منه" [٤].

والآخر: أن قواعد التوجيـــه تعم الضوابط التي تحكمت في الأبواب كلها أو جلها، على حين أن القواعد النحوية أو الصرفيـــة اختصت بكل باب نحوي أو صرفي على حدة.

---

(١) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون ٣٨١/٤. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـــ- ١٩٩٨م.

(٢) الجرجاني: التعريفات ٦٩. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـــ- ١٩٨٣م.

(٣) القاضي عبد النبي: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء ٣٦٥/١. منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـــ- ١٩٧٥م.

(٤) د. تَمام حسان: الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ٢٠٩.

المقارنة بين قواعد التوجيه في الصرف العربي والقواعد الصرفية

يمكن بيان أوجه المقارنة بين قواعد التوجيه في الصرف العربى والقواعد الصرفية فيما يلى:

١- النظام المألوف في دراسة القواعد الصرفية يكون وَفقًا لكل باب صرفى على حدة، على حين أن النظام المعتمد في دراسة قواعد التوجيه في الصرف العربى يكون تبعًا لما أحاط الأبواب الصرفية كلها -أو جلها- من ضوابط كلية، "فقد كانوا يسعون للخروج من شتات الأمثلة المتعددة إلى بناء هيكل صرفى محكم، يقوم على محاور رئيسة تضبط تلك الأمثلة في قضايا كلية عامة، تحدد الأسس والأصول التي بُنى عليها علم الصرف في العربية، إلا أن هذه الضوابط لم تفرد في باب خاص ضمن أبواب مؤلفاتهم، بل وردت موزعة على أبواب مختلفة"(١).

٢- تُعد العلاقة بين قواعد التوجيه في الصرف العربى والقواعد الصرفية علاقة العموم والخصوص؛ إذ تشبه العلاقة بين الدستور والقانون، "وإذا كانت قواعد التوجيه ضوابط منهجية فهى دستور النحاة، والذين يعرفون الفرق بين الدستور والقانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين قواعد التوجيه وما نعرفه باسم قواعد النحو أى قواعد الأبواب، فقواعد التوجيه عامة وقواعد الأبواب خاصة"(٢).

ويمكن بيان الفرق بين الدستور والقانون ببيان الفرق بين المبادئ القانونية والقواعد القانونية الفردية؛ إذ إن "القواعد -بمعنى القضية الكلية التي يُتعرف بها أحكام جزيئاتها- تقابل في القوانين الوضعية ما يسمى بالمبادئ القانونية، وقد عبر القانونيون عن المبدأ بأنه ما يصلح لتطبيقات لا حد لها، بينما القاعدة القانونية الفردية هى ما وضع لعدد معين من الأعمال أو الوقائع، والمبدأ بهذه الصفة أعلى وأعم من القاعدة الفردية، ويقوم بدور هام عند تفسير القاعدة الغامضة، إذ يرجع إلى المبـــدأ الذى تعتبر القاعدة الفردية تطبيقًا لـــه"(٣).

٣- قواعد التوجيه في الصرف العربى لم يكن لها عند الصرفيين من المحل ما للقواعد الصرفية التي تختص بكل باب صرفى، ولم يكن هناك من الاهتمام بها ما يدعو إلى الإقبال عليها، إذ كان الصرفيون في شغل شاغل بالقواعد الصرفية التي تقوم على تصنيف كل باب صرفى بملامحه المميزة وقسماته الواضحة، ولعل ذلك كان ناتجًا عن عنايتهم بمجال الدراسة التعليمية التي تتجه إلى دراسة الأبواب الصرفية.

---

(١) لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ٥٩.

(٢) د. تمام حسان : الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ٢٠٩، ٢١٠.

(٣) د. جمال الدين عطية : التنظير الفقهى ٢١٣، الطبعة الأولى ـــ مطبعة المدينة ـــ القاهرة ١٤٠٧هـــ ـــ ١٩٨٧م.

٤- تناول الصرفيون قواعد التوجيه تناولاً متفرق الأجزاء، فهو لا يرسم صورة كاملة لها، ولا يستوعب ضروبها ولا يستجلى فوائدها، على حين كان تناولهم للقواعد الصرفية التي اختصت بكل باب على حدة كاملاً مستوفى، ومن اليسير الرجوع إليها، وإلى ما بسطوه من توضيح وما أسهبوا فيه من بيان في أى من مصادر الصرف، "وإذا كانت كتب النحو قد جمعت قواعد الأبواب جمعًا مقصودًا ومتعمدًا، لأن جمع هذه القواعد هو الغرض الذى يكتب من أجله أى كتاب للنحو، فإن قواعد التوجيه لا يرد ذكرها إلا لمامًا، لأن النحاة لم يعنوا بجمعها وتصنيفها، وإنما كانوا يشيرون إليها كلما سنحت الفرصة لمثل هذه الإشارة، إما في معرض الشرح أو في معرض النقاش والمحاجة "[1].

٥- تعد قواعد التوجيه في الصرف العربى تالية في حيز الوجود للقواعد الصرفية، من حيث كون قواعد التوجيه معنية ببيان العلة الجامعة التىحكمت في كثير من المسائل الصرفية، وإن اختلفت أبوابها التي ترجع إليها، فقد كان لابد بعد التدوين الأولى للمسائل والأحكام التي صنفت حسب الباب الصرفى الواحد، أن يقوم في وقت لاحق تجميع لتلك العلل التي حكمت في الأبواب الصرفية جميعها، بحيث يتجلى وجه اشتراك المسائل من أبواب شتى في حكم من الأحكام.

---

(١) د. تمام حسان : الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ٢١٠.

نشأة قواعد التوجيه وتطورها في التراث

قصة نشأة قواعد التوجيه وتطورها هى قصة كل ميراث قديم، أسلمه السالفون إلى اللاحقين، فتقلبت عليه -على مر العصور- أمور مما يتقلب على كل ميراث أسلمه صاحبه.

وتأسيسًا على ذلك، يمكن القول: إن قواعد التوجيه لم تظهر دفعة واحدة ولم تنشأ طفرة، إذ إنه من طبيعة أى علم ألا ينشأ كاملاً متكاملاً، وإنما لا بد له أن يسير في مدارج التطور والارتقاء جيلاً بعد جيل وعصرًا بعد عصر.

ومن ثم فإن ظهور قواعد التوجيه في شكل عبارات تنظيرية موجزة -على ما هى عليه عند المتأخرين- جاء نتيجة لجهود متدرجة متلاحقة، بذلتها طبقات النحويين والصرفيين فكمّل بعضها بعضًا، وليس هناك من شك في أن تلك القواعد التوجيهية نشأت نشأة ساذجة، ثم أخذت تنمو وتتطور كلما تقدمت الأزمان وتوالت العصـــور، شأنها في ذلك شأن الكائنات جميعًا من حيث خضوعها لسنة التطور والارتقاء.

ويمكن تلمس النشأة الأولى لقواعد التوجيه في هيئة الممارسة العملية لها في كتابات الصرفيين ودراساتهم، دون تنصيص عليها، إذ إن طبيعة أى علم الممارسة العملية أولاً ثم استخلاص القواعد المنهجية ثانيًا، إذ " إن الممارسة العملية لأى علم من العلوم -ولا سيما في مراحله الأولى- إنما يعتمد على هذه السنن أو النواميس النظرية للعقل الإنسانى قبل أن تسن المناهج التي ينبغى أن تتبع في تلك العلوم، بل إن من يتصدون للكلام في المناهج يعتمدون -أول ما يعتمدون- على ملاحظة طرائق من تقدموهم في المعالجة العملية لمسائل هذا العلم، ويستخلصون القواعد المنهجية أو الأصولية منها"(١).

ومما يؤكد ذلك أيضًا أنه "يتصل بهذا المشتبه في هذا البحث مشتبه منهجى ذو طبيعة أخرى، وذلك أننا نقبل في العادة أن يفترض الباحث أن أمثلة الكلام تكون أولاً، وأن القواعد التي تصفها أو تفسرها تكون ثانيًا، وإذا فقد تكلم العرب -كما تكلم غيرهم- قبل أن يضعوا قواعد كلامهم"(٢).

ولا ندرى على وجه دقيق البداية الحقيقية لظهور قواعد التوجيه، نظرًا لضياع المؤلفات الأولى في الصرف العربى، ولو كانت جميع هذه المؤلفات وصلت إلينا لاستطعنا أن نعرف زمن تلك البداية على وجه الدقة، كما أنه لا ينبغى أن نصدر حكمًا عاجلاً بأن سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هجرية هو أول من ذكرها

---

(١) د. منى الياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبى على الفارسى ١١٦، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(٢) د. نهاد الموسى : نظرية النحو العربى في ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث ٢٠، ٢١، الطبعة الثانية، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م.

صاغها، إذ ليس كتاب سيبويه أقدم المؤلفات النحوية أو الصرفية، وإن كان أول ما وصل إلينا من هذه المؤلفات.

ولكن لعل من الضرورى الإشارة إلى أن كتاب سيبويه كان المصدر الأول الذى أفاد منه الصرفيون في سبيل تلمس قواعد التوجيه وتأصيلها، "فهو إمام العربية وكتابه معيارها ودليلها وشاهدها، وكتر من كنوزها، لا يستطيع الاستغناء عنه باحث في النحو العربى، مهما بلغ علمه، وما ألف بعده من كتب جميعها مستمدة منه معتمدة عليه، ولم يزد من جاء بعده إلا تعاليل ومخالفات ومناقشات لا تسمن ولا تغنى من جوع"(١).

وإذا ما أردنا معرفة دور سيبويه في نشأة قواعد التوجيه وموقفه منها، فإننا سنلاحظ أنها وردت عنده على ضربين:

أولهمـــا: أنه سجل صراحة بعض تلك القواعد التوجيهية في كتابه، وفي هذا ما يدل على ظهور تلك القواعد في عصره، واشتهارها بين نحاة هذا العصر، وعلى أنها قد أخذت وضعًا ثابتًا مستقرًا فيه.

ثانيهمـــا: أن بعض تلك القواعد التوجيهية جاءت عنده في شكل إشارات عابرة وإيماءات سريعة، دون صياغة لها أو تنظير؛ إذ اكتفى بالممارسة العملية لها.

ويمكن تفسير ورود ذلك الضرب الثانى بأحد تفسيرين:

التفسير الأول: أن إدراكه لهذه القواعد التوجيهية لم يكن من التبلور، بحيث يسمح له بصياغة أو تنظير، وأنها لم تكن قد أخذت وضعًا ثابتًا مستقرًا في عصره، حتى جاء من بعده من النحاة فتمثلوا كلامه تمثلاً واضحًا، وصاغوا لها قواعد تنظيرية تحكمها، وهذا يتفق مع سمة منهجه العام في دراسة النحو الذى أشار إليه الأستاذ على النجدى ناصف في قوله : "ينهج سيبويه في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع، يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص ليكشف عن الرأى صحة وخطئًا أو حسنًا وقبحًا أو كثرة وقلة، لا يكاد يعرف معرفًا أو يلتزم مصطلحًا أو يفرع فروعًا أو يشترط شروطا، على نحو ما نرى في الكتب التي صنفت في عهد ازدهار الفلسفة واستبحار العلوم، فهو في جملة الأمر يقدم مادة النحو الأولى موفورة العناصر كاملة المشخصات، لا يكاد يعوزها إلا استخـــلاص الضوابط وتصنيع الأصول، على ما تقتضى الفلسفة المدروسة والمنطق الموضوع"(٢).

---

(١) د. خديجة الحديثى: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ١٨، ١٩، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

(٢) على النجدى ناصف: سيبويه إمام النحاة ١٦٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م.

التفسير الثانى: لعل عدم صياغته لبعض تلك القواعد التوجيهية وعدم قيامه بتنظيرها، راجعٌ إلى أنها كانت تفهم من سياق الكلام، وتلتمس من نمط الحديث؛ إذ لم تكن صياغة قواعد الاستدلال وتقنينها شغل المتقدمين الشاغل، فقد "كان القدامى يستخدمون في مصنفاتهم طرقًا شتى ومفاهيم مختلفة، وما كانت صياغة قواعد استدلالهم وتقنينها شغلهم الشاغل؛ إذ كانوا يضمرون قواعدهم ويسترشدون بروح شرائعها دون أن يصرحوا بها"(١).

وعلى كلا التفسيرين فإن اللاحقين الذين وضعوا هذه القواعد التوجيهية في صياغات مقننة، لم يقوموا بتنظيرها إلا اعتمادًا على ما أثر عن سيبويه وشيخه الخليل من تلميحات أو إيماءات لها من خلال الممارسة العملية الكائنة في ذكر الأمثلة التطبيقية.

من أجل ذلك فقد حاولت هذه الدراسة -قدر وسعها- أن ترد قواعد التوجيه إلى مواطنها في كتاب سيبويه بوصفه أهم كتاب في النحو العربى كله، وإمامًا للنحاة في كل العصور.

وقد اتخذ رد هذه القواعد إلى مواطنها في الكتاب إحدى صورتين:

الأولى: من خلالها استطاعت هذه الدراسة رد تلك القواعد التوجيهية إلى مواطنها في الكتاب؛ إذ وجدت منصوصًا عليها مصرحًا بها في تلك المواطن.

الأخرى: من خلالها استطاعت هذه الدراسة رد تلك القواعد التوجيهية إلى تلميحات سيبويه وإيماءاته لها؛ إذ لم توجد منصوصًا عليها مصرحًا بها.

وإذا ما تركنا كتاب سيبويه وانتقلنا خطوة أخرى إلى مقتضب المبرد (ت ٢٨٥هـ)، فإننا سنجد أن بعض هذه القواعد التوجيهية -مما لم يكن مستقرًا عند سيبويه- قد استقر، وأن بعضها -مما لم يكن موجودًا عنده- قد وُضع.

وإذا ما جئنا إلى القرن الرابع الهجرى -قرن أبى على الفارسى (ت ٣٧٧هـ)، وتلميذه ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) -فإننا سوف نجد أن قواعد التوجيه قد أخذت تنحو منحى جديدًا، وتتخذ شكلاً واضحًا، وأنه قد أُدْخِل عليها شيٌ من الترتيب والتنظيم، فضلاً على أن هناك تطورًا ملحوظًا قد اعترى هذه القواعد من حيث أساليب التعبير عنها وطرائق صياغتها، ولاسيما في النصف الأخير من هذا القرن.

وفى القرن السادس الهجرى تطورت قواعد التوجيه تطورًا ملحوظًا على يد النحوى الفقيه أبى البركات بن الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) صاحب "الإنصاف" و"البيان" و"أسرار العربية" وغيرها من الكتب، إذ توسع توسعًا واضحًا في إظهار هذا اللون في مؤلفاته، وسلك في علم النحو مسلك الفقيه

---

(١) ريمون طحان، دينيز بيطار طحان: فنون التقعيد وعلوم الألسنية ١١، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبنانى، بيروت.

الناضج سديد الرأى ثاقب النظر، الذى يعمل على وضع الضوابط الكلية لاستنباط الأحكام وتعليلها، وعلى وضع أسس عامة للجدل والمناظرة.

ولعل كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" أوفى كتبه تناولاً لقواعد التوجيه وذكرًا لها، إذ كانت الفكرة الموجهة له عند تأليف هذا الكتاب أن يفرد كتابًا للخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، على غرار كتب الخلاف بين الفقهاء، وقد أضفى ابن الأنبارى على هذا الكتاب من علمه بالفقه ما أكسبه انفرادًا بذكر قواعد التوجيه؛ إذ بدت تلك القواعد في سياق احتجاج كل من البصريين والكوفيين لآرائهم والتعليل لها؛ ومن ثم غدت عند من جاء بعده بمثابة أسس للجدل والمناظرة في علمى النحو والصرف.

وفى بيان الدور الذى قام به ابن الأنبارى في إظهار قواعد التوجيه يقول الدكتور مازن المبارك: "وجملة القول -إذن- أن تيار البحث النظرى والأسلوب الفقهى استمر بعد القرن الرابع، وأن ابن الأنبارى وأمثاله لم يكتفوا بصنيع ابن جنى في تأليف أصول النحو على مذهب أصول الفقه والكلام، بل غالَوا في التقليد، فكانت لهم كتب في المسائل الخلافية في النحو كما لأولئك كتب في المسائل الخلافية في الفقه، وأن البحث النظرى في النحو أو الجدل النحوى أصبح علمًا ذا قواعد وأحكام تضبط وتقيد وتفرد في التأليف، وأن ما كان في القرن الرابع -عند ابن جنى- إشارة إلى الصلة بين أصول العربية والفقه، أصبح شائعًا يقاس عليه في المسائل الفرعية والأشباه الجزئية، بل أصبح أصل أحد العلمين صالحا لتخرّج عليه فروع العلم الآخر"(١).

ومما لا شك فيه أن قواعد التوجيه قد خطت على يد أبى البركات ابن الأنبارى خطوة واسعة، وأن ذكره لهذه القواعد من خلال كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"، يعد مرحلة مميزة لها، لكن ينبغى التنبيه في هذا المقام على أن هذه القواعد التي ضمنها هذا الكتاب؛ لم تكن -في جملتها- ابتداعًا ابتدعه، ولكنها تعود إلى جهود سابقيه من النحاة، وغاية فضله يكمن في تدوينه تلك القواعد وتنظيمها وإضافته ما قاله معاصروه إليها، وما أفاده هو من علم الفقه.

وفى أوائل القرن العاشر الهجرى خطت قواعد التوجيه خطوة أخرى أوسع من تلك الخطوة التي وصل إليها أبو البركات بن الأنبارى في القرن السادس الهجرى؛ إذ حاول السيوطى (ت ٩١١هـ) حصر مواضع بعض القواعد الكلية في مباحث خاصة، ومن ثم يمكن القول: إن فكرة التأليف في قواعد التوجيه بشكل مستقل تعود إليه، إذ ضمن كتابه "الأشباه والنظائر في علم النحو"

---

(١) د. مازن المبارك : النحو العربى ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ١٤٦، ١٤٧.

الباب الأول

قواعد التوجيه المبنوية

ويشتمل على فصول ثلاثة، هي:

الفصل الأول: قواعد توجيه استثقال البنية.

الفصل الثانى: قواعد توجيه نفى اجتماع شيئين في البنية.

الفصل الثالث: قواعد توجيه اختصاص البنية.

توطئة الباب:

إن أي علم لا يرمى إلى غرض ما سوى جمع الحقائق وتفسيرها وتصنيفها، وانتزاع القوانين العامة التي تتحكم فيها وتستكشف أسرارها، بغية الوقوف على ذلك النظام الكامل الذي تخضع له تلك الحقائق.

وعلم النحو شأنه في ذلك شأن أي علم؛ "فالنحو -إنما هو في حقيقته- التعبير العلمي عن القوانين التي يتبعها كل قوم في صوغ ألفاظهم، وفى ترتيب عباراتهم لأداء المعاني المركبة، وعمل النحويين إنما هو الاجتهاد في استنباط هذه القوانين، ومحاولة تفسيرها وربط بعضها ببعض بحيث يتكون لدينا من مجموعة هذه القوانين نظام كامل يفسر لنا ما يمكن أن نسميه ميكانيكية هذه اللغة"(١).

وإذا ما جئنا بالحديث إلى جانب علم الصرف العربي، فسنجد أن الصرفيين فطنوا إلى وضع قواعد كلية عامة تنضبط على أساسها طرائق صوغ الأبنية في العربية؛ إذ رأوا أن هناك ضوابط منهجية تخضع لها، "ولو كانت هذه اللغة حشوًا مكيلاً، وحثوا مهيلاً، لكثر خلافها وتعادت أوصافها"(٢)، فعلى وجه العموم، "فإن الظواهر اللغوية لا تسير وفقًا لإرادة الأفراد أو المجتمعات، أو تبعًا للأهواء والمصادفات، وإنما تسير وفقًا لنواميس لا تقل في ثباتها وصرامتها واطرادها وعدم قابليتها للتخلف عن النواميس الخاضعة لها ظواهر الفلك والطبيعة"(٣).

وقد عبر الفارابي (ت٣٧٠هـ) عن دقة التشكيل الصوتي والهيكل البنيوي البديع في أبنية العربية دون سواها من اللغات الأخرى، فقال: "وأما اللسان فهو كلام جيران الله في دار الخلد والمعلى على كل خسيسة، والْمُهذب مما يستهجن أو يستشنع، فبنى مباني بان بِها جميع اللغات من إعراب أوجده الله له، وتأليف بين حركة وسكون حلاه به، فلم يجمع فيه بين ساكنين، أو متحركين متضادين، ولم يلاق بين حرفين لا يأتلفان، ولا يعذب النطق بهما أو يشنع ذلك منهما في جرس النغمة وحسيّ السمع، كالعين مع الحاء، والقاف مع الكاف، والحرف المطبق مع غير المطبق مثل: تاء الافتعال مع الصاد والضاد في أخوات لهما، والواو الساكنة مع الكسرة قبلها، والياء الساكنة مع الضمة قبلها في خلال كثيرة من هذا الشكل لا تحصى"(٤).

---

(١) د. منى الياس: القياس في النحو، مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ١٢٠.

(٢) ابن جنى: الخصائص ١/٢٤٥.

(٣) د. على عبد الواحد وافى: علم اللغة ٢٠، ٢١، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الطبعة التاسعة، القاهرة، د.ت.

(٤) الفارابى : ديوان الأدب ١/٧٢. تحقيق، د. أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

على أن هذه القواعد الكلية التي سعى الصرفيون إلى وضعها لضبط طرائق صوغ الأبنية الصرفية يمكن تصنيفها وفقًا لثلاثة اعتبارات مبنوية مختلفة، فمنها ما يقوم بتوجيه استثقال البنية الصرفية، ومنها ما يكون من شأنه توجيه نفي اجتماع شيئين عند صوغ الأبنية، ومنها ما يضطلع بتوجيه اختصاص بنية صرفية بشيء دون بنية صرفية أخرى.

ومن شأن هذه القواعد التوجيهية المبنوية باعتباراتها الثلاثة أن تمكن الصرفي من ضبط طرائق صوغ مبانى الكلم في العربية، وتشذيذ الأمثلة التي "لا تصدق عليه قواعده التي توصل إليها، لأن كل مخالفة لهذه القواعد كانت في نظره تحديًا لهذا الهيكل البنيوي البديع الذي اهتدى إليه، وتهديدًا لطابع الصناعة والضبط الذي يتسم به هذا البناء الجديد"(١).

ومن الطبيعي أن يخرج على هذه القواعد التوجيهية المبنوية بعض الأمثلة الشاذة، فعدم اطراد القواعد واقع على مختلف مستويات النظام اللغوي، وتعرفه كل اللغات تقريبًا وتعترف به، كما أن وجود بعض الشذوذات التي تعتري قاعدة ما لا يسلم من أمثالها أية قاعدة تجريدية، إذ إن الاطراد والشذوذ ظاهرتان متلازمتان لها، "وما من علم إلاَّ وشذت منه جزئيات مشكلة فترد إلى القواعد الكلية والضوابط الجملية"(٢).

وعلى كل حال، فإن خروج بعض الأمثلة الشاذة على القواعد التوجيهية التي قعدها الصرفيون لضبط طرائق صوغ الأبنية لا يقدح في أصولهم التي ارتضوها واعتمدوها؛ لأن الشذوذ اللغوي قائم قيام اللغات التي يصدر عنها، وما دام اسمه شذوذًا فسيظل اسمه موحيًا بوجود القاعدة التي شذ عنها، وما دام مرتبطًا بقاعدة فسوف نظل قادرين على قياسه ومحاسبته من خلالها.

---

(١) د. تمام حسان: الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي العربي عند العرب ٣٢.

(٢) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٦١٧/١.

الفصل الأول

قواعد توجيه استثقال البنية

توطئة الفصل:

يعد طلب الخفة في المبنى من الأهمية بمكان عند صوغ الأبنية في العربية، إذ يشكل ثابتًا مهمًّا من ثوابت نظام اللغة التي لا غنى عنها لأنه لا يقوم بدونها، وهي الثوابت الثلاثة المتكونة من أمن اللبس في المعنى، وطلب الخفة في المبنى، والطرد أو الاطراد(١).

وهذا ما يتفق مع نظرية السهولة أو الاقتصاد في الجهد العضلى التي أيدها علم اللغة الحديث؛ إذ "تنادى هذه النظرية بأن الإنسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلى، وتلمس أسهل السبل، مع الوصول إلى ما يهدف إليه من إبراز المعاني وإيصالها إلى المتحدثين معه، فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته بالصعب الشاق الذي يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر"(٢).

وبناءً على ذلك، فقد فطن الصرفيون إلى وضع قواعد عامة تقوم بتوجيه استثقال البنية، وهي -في جملتها- تكشف السبل المختلفة والطرائق الشتى التي سلكتها العربية في سبيل نطق أبنيتها من حيث طريقة الابتداء بالألفاظ فيها، ومن حيث حكم الخروج من حركة إلى حركة أخرى، ومن حيث حكم تتابع عدد معين من الحركات في أبنيتها، ومن حيث علاقة الحركات ببعض حروف الكلمة، وأخيرًا من حيث حكم تتابع الحروف المتماثلة.

ففي سبيل ضبط طريقة الابتداء بالألفاظ في أبنية العربية صَرَّح الصرفيون بأن "**الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركًا، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به**"(٣).

وفى سبيل ضبط حكم الخروج من حركة إلى حركة أخرى، فطن الصرفيون إلى أن: **العربية تكره في أبنيتها الخروج من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم**(٤).

وفى سبيل ضبط حكم تتابع عدد معين من الحركات في أبنيتها قرر الصرفيون أنه : **ليس في أصول كلامهم جمع بين أربع متحركات في كلمة**(٥).

وفى سبيل ضبط علاقة الحركات ببعض حروف الكلمة لاحظ الصرفيون أن: **العرب يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة**(٦).

---

(١) د. تمام حسان: الخلاصة النحوية ص ١٥.

(٢) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ٢٣٤.

وينظر: د. رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٧٥.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١٣١/٩.

(٤) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٦٠/١.

(٥) ابن السراج: الأصول في النحو ١٨٤/٤.

(٦) سيبويه: الكتاب ٣٩٢/٤.

مكتبة جامعة القاهرة

وأخيرًا في سبيل ضبط حكم تتابع الحروف المتماثلة قرر الصرفيون أن: **اجتماع الأمثال مكروه**[١] **في أبنية العربية.**

ولقد كان لهذه القواعد التوجيهية الخمس أثر بالغ في جانب صوغ أبنية الأسماء والأفعال على حد سواء، وقد تجلى هذا الأثر عبر صور مختلفة يمكن إجمالها في الصور الأربع الآتية:

١- إهمال بعض الأبنية.

٢- العدول عن بناء قياسي إلى بناء آخر.

٣- إجراء تغيير يطرأ على البنية يكون من شأنه التخلص من الثقل أو الكراهة، وتحقق خفة اللفظ كالتسكين والحذف والقلب والإعلال أو غير ذلك.

٤- تشذيذ بعض الأبنية.

وفي الصفحات التالية سوف يقوم البحث -إن شاء الله- بتفصيل الحديث عن هذه القواعد التوجيهية الخمس، مع بيان أثرها البالغ في جانب صوغ أبنية الأسماء والأفعال.

---

(١) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٣٩/١.

القاعدة الأولى

الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركًا، إذ الساكن لا يُمكن الابتداء به

نشدت العربية في سبيل تيسير نطق أبنيتها سبلاً مختلفة وطرقًا شتى، ويأتي في مقدمة صور التيسير في الأداء والتخفيف في النطق، ما يتعلق بطريقة الابتداء بالألفاظ فيها، إذ لوحظ أنها لا تستسيغ الابتداء بساكن لما يعقب ذلك من مشقة في النطق وتعذر في الأداء.

وبناء على ذلك، قرر الصرفيون القاعدة المبنويـــة التي تقوم بضبط طريقة الابتداء بالألفاظ في العربية، فجاءت في العبارات التالية:

❖ **اللسان لا ينطلق بالساكن من الحروف**(١).

❖ **كل حرف في أول كلمة تبتدئ بها من اسم أو فعل أو حرف فهو متحرك، ولا يبتدأ بحرف ساكن في اللغة العربية**(٢).

❖ **الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركًا ...، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به**(٣).

❖ **الأصل أن يكون أول حروف الكلمة متحركًا، ولا يكون أولها ساكنًا على وجه القياس**(٤).

ولعل أول إشارة مفصلة إلى هذه القاعدة المبنوية جاءت في قصة الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـــ) مع أصحابه التي أوردها سيبويه في الكتاب، فقد سألهم: كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو: ياء غلامي وباء اضرب، ودال قد، فأجابوا نقول: ياء وباء، ودال، فرد عليهم إجابتهم بقوله: أقول: اب، و اى، واد ملحقًا ألفًا موصولة، ثم قال لهم: "كذلك أراهم صنعوا بالساكن، ألا تراهم قالوا: ابن، واسم، حيث أسكنوا الباء والسين، وأنت لا تستطيع أن تكلم بساكن في أول اسم، كما لا تصل إلى اللفظ بهذه السواكن، فألحقت ألفًا حتى وصلت إلى اللفظ بها، فكذلك تلحق هذه الألفات حتى تصل إلى اللفظ بها، كما ألحقت المسكن الأول في الاسم"(٥).

وقد اختلف الصرفيون القدماء في شأن طبيعة الابتداء بالساكن في العربية، فوصفه الأكثرون بأنه متعذر أي لا يمكن حدوثـــه، على حين وصفه آخرون بأنه متعسر أي يمكن

---

(١) الخليل بن أحمد: العين ٤٩/١.

(٢) أبو على الفارسى: التكملة ١٤.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١٣١/٩.

(٤) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢٥١/٢.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣٢١/٣.

حدوثه بمشقة، وقد عبر الرضى (ت: ٦٨٦هـ) عن اختلاف الصرفيين في شأن طبيعة الابتداء بالساكن في العربية من حيث التعذر أو التعسر، فقال:

"الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذر، وذهب ابن جنى إلى أنه متعسر لا متعذر، وقال: يجيء ذلك في الفارسية نحو: شتر وسطام"(١).

وقد انتهي الرضى في هذا الأمر إلى أن الابتداء بالساكن مستحيل، إذ لابد من الابتداء بمتحرك، واصفًا الكلمات التي يظن أنها تبتدئ بالساكن في غير العربية بأنها تعتمد قبل ذلك الساكن على متحرك في غاية الخفاء، قريب من الهمزة مكسور، إذ يقول: "والظاهر أنه مستحيل، ولابد من الابتداء بمتحرك، ولما كان ذلك المتحرك في شتر، وسطام، في غاية الخفاء، ظن أنه ابتدئ بالساكن، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور"(٢).

كما ذهب ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) إلى أن الابتداء بالساكن لا يمكن، وأن ذلك ليس بلغة ولا مقتضى القياس، وإنما هو قبيل الضرورة وعدم الإمكان، يقول في ذلك: "اعلم أن الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركًا، وذلك لضرورة النطق به؛ إذ الساكن لا يمكن الابتداء به، وليس ذلك بلغة، ولا أن القياس اقتضاه، وإنما هو من قبيل الضرورة وعدم الإمكان.

فقد ظن بعضهم أن ذلك في لغة العرب لا غير، وأن ذلك ممكن، وهو في لغة قوم آخرين، ولا ينبغي أن نتشاغل بالجواب عن ذلك، لأن سبيل معتقد ذلك سبيل من أنكر العيان، وكابر المحسوس"(٣).

وإذا كان الصرفيون القدماء اختلفوا في شأن طبيعة الابتداء بالساكن في العربية من حيث التعذر أو التعسر، ولم ينتهوا إلى قول قطعي في هذا الشأن، فإن المحدثين من علماء اللغة قد اختلفوا في ذلك أيضًا، إذ قصر الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي قاعدة: "لا يبتدأ بساكن في العربية" على مرحلتها الفصيحة فحسب، ورأى أن المرحلة السابقة لهذه العربية الفصيحة كانت تجيز الابتداء بساكن، يقول في ذلك: "والذي أريد ملاحظته في هذا الباب هو القول بأن المرحلة السابقة لهذه العربية الفصيحة كانت تجيز الابتداء بالساكن، والذي يقوى هذا الافتراض عندي قولهم: إن أمر الثلاثي في العربية همزته همزة وصل، والناطق المجيد لهذه البنية لا يحس بهذه الهمزة، فلسانه ينطلق بالضاد في كلمة "اضرب" الأمر قبل أن ينطلق بشيء اسمه الوصل، وإجادة النطق تستدعى نحو هذه الألف إطلاقًا، ومثل هذا ننطلق بالساكن إذا بدأت بالأسماء التي نصوا على أن ألفاتها للوصل كما في ابن واسم، فأنت تنطلق

---

(١) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٢٥١.

(٢) الرضى: المصدر السابق، نفسه.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٣١.

بالساكن أو بشيء فيه سكون أو بنصف ساكن -إن أسعفتنا لغة الاصطلاح- حتى يتم النطق بالكلمة على الوجه اللازم.

ووجود هذه الناحية ربما كان دليلاً على الابتداء بالساكن في العربية التي سبقت هذه المرحلة الفصيحة"(١).

على حين يرى الأستاذ الدكتور تمام حسان أن نظام اللغة يسمح بالبدء بالساكن، "ولكن السياق الاستعمالي أي الكلامي يكره توالى الصمت والسكون. الصمت الذي سبق الكلام مباشرة، والسكون الذي اتصف به الحرف الساكن الذي بدأت به الكلمة، فحين تواليا -وكلاهما سكون- أصبحا في نظر الذوق العربي أشبه ما يكونان بالتقاء الساكنين الذي ترى مطالب الاستعمال أنه ينبغي التخلص منه، ومن هنا جاءت اللغة بقاعدة فرعية لهذا الموقع، فقالت: إنه لا يجوز الابتداء بالساكن، والمقصود هنا في الاستعمال، أما في نظام اللغة فهو موجود فعلاً، والكلمات في نظام اللغة تبدأ بالساكن"(٢).

والواقع أن قاعدة: "لا يبتدأ بساكن في العربية" يمكن تفسيرها في ضوء التركيب المقطعي لهذه اللغة، إذ يشير الباحثون إلى أن أنواع النسج في المقاطع العربية خمسة(٣)، هي:

١- مقطع قصير مفتوح : ص ح، مثل: الكاف والتاء والباء في: كَتَبَ.

٢- مقطع طويل مفتوح : ص ح ح، مثل: مَا، في، ذو.

٣- مقطع طويل مغلق : ص ح ص، مثل: مِنْ، قَدْ.

٤- مقطع مديد مغلق: ص ح ح ص، نحو المقطع ضالْ من الضالّين، والمقطع: مين من المسلمين في حالة الوقف.

٥- مقطع مديد مزدوج مغلق: ص ح ص ص، مثل كلمتي: بنت، شمسْ في حالة الوقف.

ويلاحظ عند تأمل هذه الأنواع من المقاطع أن التركيب المقطعي في اللغة العربية يتطلب أن يكون كل مقطع من مقاطعها مبدوءاً بصامت مسبوق بحركة، ومن ثم فلا يوجد في مقاطعها ألبتة مقطع مبدوء بصامت غير مسبوق بحركة.

---

(١) د. إبراهيم السامرائى: فقه اللغة المقارن، ٣٩، ٤٠.

(٢) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٧٨.

(٣) ينظر في ذلك :

د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية، ١٦٣، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة، ١٩٨٤م.

د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ١٤١.

د. رمضان عبد التواب: التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ٩٥.

محمد الأنطاكى: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٤٨/١.

د. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوى ٣٠١.

وقد عبر كارل بروكلمان عن طبيعة النسيج المقطعي في اللغات السامية عامة، وفى اللغة العربية بوصفها إحدى هذه اللغات من حيث عدم جواز التقاء صوتين صامتين في أول كلماتها، فقال:

"لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة، ولذلك فإنه إذا وجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول، ونادرًا بعده، وكونت معه مقطعًا مستقلاً، وهذه الحركة المساعدة هي في العربية الكسرة مثل:

Ibnun < bnun < bin ابن

ومثل: Inkatala < nkatala انقتل"(١).

وبناء على ما تقدم، ذهب الصرفيون إلى أن همزة الوصل التي تجتلب في أوائل بعض الأفعال والأسماء، إنما يؤتى بها توصلاً إلى النطق بالساكن، إذ هي وسيلة يلجأ إليها العربي لنطق الساكن، ومن ثم فقد أطلق عليها الخليل بن أحمد سلم اللسان، حيث قال: "الألف في اسحنكك، واقشعرَّ، واسحنفر، واسبكرّ، ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها في الكلام لتكون الألف عمادًا وسلمًا للسان إلى حرف البناء، لأن اللسان لا ينطق بالساكن من الحروف، فيحتاج إلى ألف الوصل"(٢).

ومعنى هذا أن بعض الكلمات يبدأ بحرف ساكن، وأنه ينبغي للمتكلم أن يتحاشى النطق بالكلمة على الصورة التي قررها لها نظام اللغة، وعلى المتكلم في هذه الحالة أن يتوصل إلى النطق بهذا الساكن الذي بدأت به الكلمة بواسطة وسيلة صوتية طارئة ليست من بنية الكلمة، وقد جاءت همزة الوصل في الكلام لتكون وسيلة هذا التوصل إلى النطق بالساكن"(٣).

وخلاصة القول في همزة الوصل أنها أداة يتوصل بها للنطق بالساكن، وتضاف في أول الكلمة الساكن أولها المراد الابتداء بها، وذلك لأن الابتداء بالساكن متعذر في العربية، وهي تثبت عند الابتداء بالكلام، وتسقط حين الوصل.

وقد لخص ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) حكم همزة الوصل في قوله:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ إِلاَّ إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا (٤)

والملاحظ أن وجود همزة الوصل مرتبط بوضع خاص، هو سكون ما بعدها مع الابتداء به، فإذا زال ذلك الوضع سقطت واختفت، ويتحقق ذلك في حالتين:

الأولى : أن يكون قبلها كلام، فلا يبتدأ بالكلمة التي أولها ساكن.

---

(١) كارل بروكلمان: فقه اللغات السامية ٧٣، ترجمة : د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

(٢) الخليل بن أحمد : العين: ٤٩/١.

(٣) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٨.

(٤) ابن مالك : الألفية في النحو والصرف ٧٥.

الثانية: أن يتحرك ما بعدها لسبب ما، إذ يصبح الابتداء به ممكنًا، فلا ضرورة لوجودها.

يقول المبرد (ت: ٢٨٥هـ) في بيان حالتي سقوط همزة الوصل: "وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها، لأنك لا تقدر على أن تبتدئ بساكن، فإذا وصلت إلى المتكلم بما بعدها سقطت، وإنما تصل إلى ذلك بحركة تلقى عليه، أو يكون قبل الألف كلام فيتصل به ما بعدها، وتسقط الألف، لأنها لا أصل لها، وإنما دخلت توصلاً إلى ما بعدها، فإذا وصل إليه فلا معنى لها"(١).

وبناء على ما تقدم نخلص إلى القول : "إذا وقعت إحدى الكلمات المبدوءة بالساكن حسب نظام البنية في أول الكلام قدم المتكلم لنطقها بهمزة تسمى همزة الوصل.

أما إذا وقعت هذه الكلمة في وسط الكلام فلن تكون هناك حاجة إلى الهمزة، لأن الحرف الأخير في الكلمة السابقة التي تلاها الساكن المذكور مباشرة ؛ سيقوم بتحمل وظيفة الوصل بواسطة الحركة التي يشكل بها، فيقوم هو مقام الهمزة، وتقوم حركته مقام حركة الهمزة"(٢).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن العربي في عصرنا الحديث يستعين بهمزة الوصل في تيسير نطق بعض الكلمات الأجنبية(٣) التي تبدأ بساكن عن طريق إضافتها في أول تلك الكلمات، وهو في ذلك يطوع تلك الكلمات لكي تتوافق مع طبيعة نطقه الذي درج عليه وفقًا للنسيج المقطعى الذي تخضع له البنية العربية.

ويبدو ذلك جليًا في الكلمات الأجنبية: Stell Studio Street

إذ ينطقها العربي : استل، استوديو، استريت

وهذا المسلك الذي لجأ إليه العربي في عصرنا الحديث عند نطقه لبعض الكلمات الأجنبية التي تبدأ بساكن قريب من المسلك الذي فسر به الرضى نطق العربي القديم بعض الكلمات الفارسية التي تبدأ بساكن مثل: شْتَاب، وسْطَام ، بالاعتماد على همزة مكسورة في أولها في غاية الخفاء.

يقول في ذلك: "وكذلك إذا فرضت أول كلمة تريد النطق بها ساكنًا، وذلك مما لا يجيء في العربية في ابتداء الكلام إلا مع همزة الوصل، ويوجد في الفارسية كقولهم : شتاب، وسطام، وجدت من نفسك أنك تتوصل إلى النطق بذلك الساكن بهمزة مكسورة في غاية الخفاء، حتى كأنها من جملة حديث النفس، فلا يدركها السامع ثم تجهر بالحرف الساكن في أول الكلمة"(٤).

وفيما يلي تفصيل الحديث عن مواضع إلحاق همزة الوصل كلاً من أبنية الأفعال وأبنية الأسماء في العربية.

---

(١) المبرد: المقتضب ٢١٨/١.

(٢) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٨.

(٣) ينظر في ذلك : هنرى فليش : العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي ٥٧.

(٤) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب، ٢١١/٢.

أولاً : أبنية الأفعال:

(أ) الفعل الماضي من الخماسي والسداسي:

تلحق همزة الوصل أول أحد عشر فعلاً ماضيًا من الخماسى والسداسى، تسعة من الثلاثي المزيد فيه، واثنان من الرباعي المزيد فيه، هي :

١- **انْفَعَل**، نحو: انطلق.

٢- **افْتَعَلَ**، نحو: اقتدر.

٣- **افْعَلّ**، نحو: احمرّ.

٤- **افْعَالّ**، نحو: احمارّ.

٥- **اسْتَفعَل**، نحو: استغفر.

٦- **افْعَنْلَل**، نحو: اقعنسس من الثلاثي المزيد، ونحو: احرنجم من الرباعي المزيد.

٧- **افْعَنْلَى**، نحو: اسلنقي.

٨- **افْعَوَّل**، نحو: اجلوَّذ.

٩- **افْعَوْعَلَ**، نحو: اعشوشب، اغدودن.

١٠- **افْعلّل**، نحو: اقْشَعرّ.

وقد أشار إليها الرضى في قوله: "وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة" تسعة من الثلاثي المزيد فيه كانطلق، واحمرّ، واحمارّ، واقتدَر، واستخرج، واقعنسس، واسلنقى، واجلوذ، واعْشَوْشَب، واثنان من الرباعي المزيد فيه نحو: احرنجم واقشعرّ، وقد يجيء في تفعل وتفاعل إذا أدغم تاؤهما في الفاء نحو: اطيّر واثاقل"[1].

(ب) فعل الأمر من الخماسي والسداسي:

نحو: انطلِق، انتصِر، استغفِر، اخْشَوشِن، من الأفعال الماضية الخماسية والسداسية: انطلَق، انتصَر، استغفَر، اخشوشَن.

(ج) فعل الأمر من الثلاثي:

نحو: انصُر، اضرِب، افتَح من الأفعال الماضية الثلاثية: نصَر، ضرَب، فَتَح.

---

(١) الرضى: المصدر السابق ٢/٢٦٠.

وينظر: الصيمرى: التبصرة والتذكرة، ١/٤٣٦، ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/١٧٠.

يقول الصيمرى (ت بعد ٣٠٠هـ) في ذلك: "وأما الأمر من الفعل الثلاثي فكل فعل كان على ثلاثة أحرف في الماضي إذا سكن ثانيه في المضارع، وأردت أن تأمر منه فإنك تحذف حرف المضارعة، وتزيد ألف الوصل في موضعه"(١).

وقد أشار ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) في ألفيته إلى جملة الأفعال التي ملحقها همز الوصل، فقال:

وَهْوَ لفعلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَـــةِ نَحْوَ اَنْجَـلَى
وَالأمْـــر والْمَصْدر منْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثلاثي كاخْشَ وَامْض وَانْفُذَا (٢)

ثانيًا : أبنية الأسماء:

(أ) مصادر الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل:

تلحق همزة الوصل أول مصادر الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل، وهي:

١- **الانفعال** نحو: الانطلاق والاندفاع.

٢- **الافْتعَال** نحو: الاكتساب والاقتدار.

٣- **الافْعلاَل** نحو: الاحمرار.

٤- **الافْعيلاَل** نحو: الاحميرار.

٥- **الاستفعال** نحو: الاستخراج.

٦- **الافْعنْلاَل** نحو: الاقعنساس، والاحرنجام.

٧- **الافْعنْلاَء** نحو: الاسلنقاء.

٨- **الافعوّال** نحو: الاجلواذ.

٩- **الافْعيعَال** نحو : الاعشيشاب والاغديدان.

١٠- **الاَفْعلاَّل** نحو : الاقشعرار.

يقول ابن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ): "وأما ما كان مصدرًا فنحو: انطلاق، واقتطاع، واحمرار، واحميرار، واستخراج، واغديدان، واخرواط، واسحنكاك، واسلنقاء، واحرنجام، واسبطرار، وما أشبه ذلك"(٣).

ووجه إدخال همزة الوصل في هذه المصادر هو ثبوتها في أفعالها، فجاءت في المصادر طردًا للباب على وتيرة واحدة.

يقول ابن جنى (ت: ٣٩٢هـ) في شرح ذلك: "فأما إدخالهم الهمزة في مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل، نحو: انطلق انطلاقًا، واستخرج استخراجًا، فإنه مطرد فيها لأنها ثابتة في الأفعال

---

(١) الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٤٣٧/١. وينظر: ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٣٦٤.

(٢) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ٧٥.

(٣) ابن الأنبارى: أسرار العربية ٤٠٠.

فجاءت في المصادر، وهذا نظير قولهم: لذت لياذًا، فأعلوا المصدر لاعتلال لذت، ويقولون: لاوذت لواذا، فيصححون المصدر لصحة الفعل، ولكن لما كانت هذه الأمثلة كالشيء الواحد ويقع بعضها موقع بعض فيغنى غناءه، ويسد مسده ووجب في بعضها اعتلال أجروه على الجميع لئلا يختلف الباب"(١).

(ب) أسماء مخصوصة عشرة:

هي : ابن وابنة وابنم، واسم واست، واثنان واثنتان، وامرؤ وامرأة، وايمن (أو ايم الله).

وفي ذلك يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "فالأسماء التي فيها همزة الوصل عشرة معلومة وهي: ابن وابنة، وابنم بمعنى ابن، واثنان واثنتان، وامرؤ وامرأة، واسم واست، وايمن الله وايم الله. فهذه الأسماء لما أسكنوا أوائلها، ولم يمكنهم النطق بالساكن اجتلبوا همزة الوصل، ووصلوا بها إلى النطق بذلك الساكن"(٢).

وأما وجه دخول همزة الوصل هذه الأسماء فهو أن: "الهمزة في الأسماء العشرة عوض لما أصابها من الوهن، إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخلقة، وقد حذفت لاماتها نسيًا، أو هي في حكم المحذوف. وهو وهن على وهن، لأن المحذوف نسيًا كالعدم"(٣).

وأنه : "لما نهكت هذه الأسماء بالإعلال الذي حقه أن يكون في الفعل شابهت الأفعال، فلحقتها همزة الوصل عوضًا من المحذوف بدلالة عدم اجتماعها"(٤).

وقد أشار ابن مالك (ت : ٧٦٢هـ) في الكافية الشافية إلى هذه الأسماء العشرة المبتدئة بهمزة الوصل بقوله:

واحفظه في اسمٍ واستٍ ابنٍ وابنم ... واثْنَيْن وامريء وتَأنيث نُمي

أَعْنِي اثنتـــين امْرَأة ثم ابنَـــه ... وايْمُنُ العاشِرُ فاحْوِهُنَّـــه(٥)

---

(١) ابن جني: المنصف ١/٦٥.

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٩/١٣٢.

وينظر: سيبويه الكتاب ٤/١٤٩، المبرد: المقتضب ١/٣٦٣، ابن السراج: الأصول في النحو ٢ ٣٦٨.

(٣) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٥١.

(٤) الرضى: المصدر السابق ٢/٢٥٢.

(٥) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٢، ٢٠٧٣.

القاعدة الثانية

كراهة الخروج من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم

من القواعد المبنوية التي تختص بتوجيه استثقال البنية تلك القاعدة التوجيهية التي تشير إلى أن العرب تكره في أبنيتها الأصول الخروج من كسر إلى ضم أو من ضم إلى كسر، لما في ذلك من ثقل على اللسان.

وقد أشار سيبويه (ت: ١٨٠هـ) إلى هذه القاعدة بنفي وجود بناء فُعِل في أبنية الأسماء، وبناء فِعُل في أبنية الكلام، إذ يقول:

❖ **"ليس في الأسماء والصفات فُعِل ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فِعُل"**(١).

وقريب من مسلك سيبويه في حديثه عن هذه القاعدة ما جاء في صياغة كل من ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) والسيرافي (ت: ٣٦٨هـ)؛ إذ يقول ابن السراج:

❖ **"ليس يجوز أن يقع في الكلام مضموم بعد مكسور في حشو كلمة وبنائها، ليس في الكلام مثل: فِعُل ولا فُعِل إلا في الفعل"**(٢).

ويقول السيرافى:

❖ **"ليس في كلامهم شئ مبناه على كسرة بعدها ضمة نحو فِعُل"**(٣).

وقى بعض المواضع كان يعبر عن هذه القاعدة ببيان علة عدم تتابع الضمة والكسرة أو الكسرة والضمة وهي الاستثقال، ومن أمثلة ما جاء على هذا النحو أقوالهم:

❖ **إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة أو ضمة بعدها كسرة**(٤).

❖ **ليس في الكلام فِعُل استثقالاً للخروج من كسرة إلى ضمة**(٥).

❖ **ثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة**(٦).

❖ **استثقلوا الخروج من كسر إلى ضم بناء لازمًا**(٧).

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٢٤٤.

(٢) ابن السراج: الأصول في النحو ٣/٣٠٥.

(٣) د. عبد المنعم فائز: السيرافى النحوى في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٦٧١.

(٤) الفراء: معانى القرآن ٢/١٢.

(٥) الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٢/٨٢٢.

(٦) الفراء: معانى القرآن ١/٣.

(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/٥٥.

مكتبة جامعة القاهرة

❖ **استثقالاً للنقل من الضمة إلى الكسرة أو بالعكس**(١).

وأحيانًا قد يعبر عن علة عدم تتابعها بتعبير الكراهـــة أو الكراهية بدلاً من تعبير الاستثقال، ومن أمثلة ورودها على هذا النحو:

❖ **كراهة الخروج من كسر إلى ضم**(٢).

❖ **كراهية الخروج من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم**(٣).

ويمتد أثر هذه القاعدة أيضًا إلى الحالة التي يقع فيها الفصل بين الضمة والكسرة أو الكسرة والضمة بحرف ساكن؛ إذ إنه حاجز غير حصين حسب تعبير الصرفيين، ومن أمثلة ما جاء على هذا النحو أقوالهم التالية:

❖ **كرهوا أن يلتقي حرف مكسور وحرف مضموم لا حاجز بينهما إلا حرف ساكن**(٤).

❖ **ليس في أبنية كلام العرب شيء فيه كسرة وبعدها ضمة، وبينهما حرف ساكن**(٥).

❖ **كراهية الخروج من الكسر إلى الضم اللازم، وليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن**(٦).

وهناك شرط مهم ينبغي التنبيه إليه فيما يتعلق بهذه القاعدة التوجيهية هو أن تكون حركة كل من الضمة أو الكسرة لازمة غير عارضة.

فإذا كانت إحدى الحركتين -المنقول منها أو المنقول إليها- عارضة غير لازمة، فإن العرب لا تكره الخروج من إحدى هاتين الحركتين إلى الأخرى في أبنيتها، لذلك حرصت بعض صياغات تلك القاعدة التوجيهية بعبارة : "بناء لازمًا" للإشارة إلى هذا الشرط المهم.

ومثال الحركة العارضة غير اللازمة الضمة العارضة للإعراب في قولهم: يَضْرِبُ بوزن يَفْعِلُ، إذ لا يستثقل فيه الخروج من الكسر إلى الضم، إذ إن ضمة لام الفعل للإعراب تعرض في حالة الرفع فحسب، ويزيلها النصب والجزم(٧).

---

(١) نقره كار: شرح مجموعة الشافية ١/٢٩.

(٢) ابن جنى: المنصف ٢/٢.

(٣) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٦٠.

(٤) المبرد: المقتضب ١/٢٥٠.

(٥) د. عبد المنعم فائز: السيرافى في النحو في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٦٥٥.

(٦) ابن جنى: المنصف ١/٥٤.

(٧) ينظر في ذلك : الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ١/٣٦، الجاربردى: مجموعة الشافية ١/٢٩، السيوطى: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٦/١١.

وسوف يقوم البحث بتفصيل الحديث عن ذلك عند الكلام عن قاعدة: **"العارض لا يعتد به"**، بوصفها إحدى قواعد العدول عن أصل القاعدة.

وللقدماء أقوال مختلفة في تفسير استثقال العربية تتابع الكسرة مع الضمة أو الضمة مع الكسرة في أبنيتها:

فقد أرجع الفراء (٢٠٧هـ) سبب استثقال تتابع الضم والكسر إلى مشقة مخرجيها على اللسان والشفتين، إذ يقول: "فإنما يستثقل الضم والكسر، لأن لمخرجيها مؤونة على اللسان والشفتين، تنضم الرفعة بهما فتثقل الضمة، ويمال أحد الشدقين الكسرة فترى ذلك ثقيلاً، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة"(١).

على حين فسَّر نقره كار (ت٧٧٦هـ) سبب استثقال الخروج من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم، بأن هاتين الحركتين ثقيلتان متباينتان في المخرج، ذاهبًا إلى أن الضم هو أثقل الحركات، إذ يحتاج فيه إلى تحريك عضلتين، وأن الكسر دونه في الثقل؛ إذ يحتاج فيه إلى تحريك عضلة واحدة، وأن الفتح أخف الحركات إذ لا يحتاج فيه تحريك عضلة، يقول: "ومن ضرب الثلاثة في الأربعة سقط "فُعِل" بضم الفاء وكسر العين وبالعكس، استثقالاً للنقل فيها من الضمة إلى الكسرة أو بالعكس، لأنهما حركتان ثقيلتان متباينتان في المخرج، لكن الأول أخف، لأن فيه انتقالاً من الأثقل وهو الضم للاحتياج فيه إلى تحريك العضلتين إلى ما دونه في الثقل -وهو الكسر- إذ لا يحتاج فيه إلا إلى تحريك عضلة واحدة، وعلم منه أن الفتح أخف منها، إذ لا يحتاج فيه إلى تحريك العضلة"(٢).

وأما السيوطى (ت : ٩١١هـ) فقد فسر سبب هذا الاستثقال بمدى تحرك الشفتين، إذ الضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها، وتليها الكسرة لتحرك الشفة السفلي لها، يقول في ذلك:

"وسقط فُعِل بضم أوله وكسر ثانية، وفِعُل بكسر أوله وضم ثانيه، استثقالاً لاجتماع ثقيلين، إذ الضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها، وتليها الكسرة لتحرك الشفة السفلي لها، بخلاف الفتحة، إذ لا تحرك معها، والسكون إذ هو عدم محض"(٣).

وأما المحدثون من اللغويين فلهم تفسيرات أخرى لاستثقال تتابع الضمة والكسرة أو الكسرة والضمة، وهي أكثر دقة ووضوحًا من تفسيرات القدماء:

---

(١) الفراء: معانى القرآن ١٣/٢.

(٢) نقره كار : مجموعة الشافية ٢٩/١.

(٣) السيوطى: همع الهوامع ١١/٩.

ومن تلك التفسيرات ما ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين من أن الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدمًا، والضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعًا، والناطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معين إلى نقيضه تمامًا.

وقد بين تفسيره هذا في قوله: "والواقع أن اللغة تستثقل دائمًا أن يتوالى في النطق ضمة وكسرة، أو كسرة وضمة، والسبب في ذلك واضح من الناحية العضوية؛ لأن الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدمًا، والضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعًا، والناطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معين إلى نقيضه تمامًا، مع التزام السرعة العادية في الأداء، ولذلك تجنب العربي أن يعانى هذه الصعوبة في الأبنية الثابتة"(١).

وقريب من هذا التفسير ما ذهب إليه الدكتور غالب فاضل المطلبى من أن سبب التنافر بين صوتي الكسرة والضمة مرده إلى أن الكسرة صوت أمامى يرتفع في أثناء نطقه الجزء الأمامى من اللسان، وأن الضمة صوت خلفى يرتفع في أثناء النطق به الجزء الخلفى من اللسان.

يقول في ذلك: "إن الميل للانسجام بين أصوات المد في الكلمة العربية واضح كل الوضوح، إذ إن العربية تكره توالى أصوات مد بعينها في الكلمة الواحدة من نحو توالى الضمة والكسرة أو الكسرة والضمة، وقد فسر هذا التنافر بين الصوتين باختلافهما في أن كلاً منهما يرتفع في أثناء نطقه جزء من اللسان مغاير تمامًا للجزء الذي يرتفع من الآخر؛ إذ إن الكسرة صوت أمامي Front يرتفع في أثناء نطقه الجزء الأمامي من اللسان، على حين أن الضمة صوت خلفى Back يرتفع في أثناء النطق به الجزء الخلفي من اللسان"(٢).

وقد تجلى أثر هذه القاعدة المبنوية في جانب صوغ أبنية الأسماء وأبنية الأفعال، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

أولاً : أبنية الأسماء:

(أ) إهمال الوزنين: فُعِل، فِعُل في أبنية الاسم الثلاثي المجرد:

تجلى أثر هذه القاعدة التوجيهية الْمَبْنَويـــة في إهمال الوزنين: فُعِل، فِعُلَ في أبنية الاسم الثلاثي، إذ كانت القسمة العقلية تقتضى اثنى عشر بناء، لأن للفاء ثلاثة أحوال: فتح وضم وكسر، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن، وللعين أربعة أحوال: الحركات الثلاثة والسكون.

وتأسيسًا على ذلك فقد جاءت أبنية الاسم الثلاثي المجرد على أوزان عشرة(٣)، هي:

---

(١) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتى للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، ٥٣، ٥٤.

(٢) د. غالب فاضل المطلبى: في الأصوات العربية دراسة في أصوات المد العربية ٢٦٠، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤م.

(٣) ينظر في ذلك: ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٦٠، ٦١، الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ١/٣٥.

١- **فَعْل**، نحو: فَلْس.
٢- **فَعَل**، نحو: فَرَس.
٣- **فَعِل**، نحو: كَتِف.
٤- **فَعُل**، نحو: عَضُد.
٥- **فِعْل**، نحو: حِبْر.
٦- **فِعَل**، نحو: عِنَب.
٧- **فِعِل**، نحو: إبِل.
٨- **فُعْل**، نحو: قُفْل.
٩- **فُعَل**، نحو: صُرَد.
١٠- **فُعُل**، نحو: عُنُق.

ويلاحظ من خلال هذه الأوزان: "أن مفتوح الفاء جاء معه الإمكانات الأربعة، أما مكسور الفاء فلم يأت معه ضم العين (فِعُل)، وكذلك مضموم الفاء لم يأت معه مكسور العين (فُعِل)"(١)، وبناء على ذلك فقد أهمل الوزنان فُعِل، فِعُل، لاستثقال الخروج من ضم لازم إلى كسر لازم، ومن كسر لازم إلى ضم لازم.

يقول ابن الحاجب (ت: ٦٤٢هـ) في ذلك: "وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية، والقسمة تقتضي اثنى عشر، سقط منها فُعِل، وفِعُل استثقالا.. وهي: فَلَس، فَرَس، كتف، عَضُد، حِبْر، عِنَب، إبِل، قُفْل، صُرَد، عُنُق"(٢).

وأما ما ورد على هذين الوزنين فُعِل، فِعُل في أبنية الاسم الثلاثي المجرد، فقد أوِّل على أحد الوجوه، ومن ذلك:

١- تأويل ما ورد على وزن فُعِل في أبنية الاسم الثلاثى المجرد نحو قولهم: "دُئل"، "رُئِم".
٢- تأويل ما ورد على وزن فِعُل في أبنية الاسم الثلاثِي المجرد نحو: "الحِبُك" في إحدى القراءات القرآنية.

(١) تأويل ما ورد على وزن فُعِل في أبنية الاسم الثلاثي نحو: دئل ورئم:

إذ كان الصرفيون قد قرروا إهمال وزن فعِل في أبنية الاسم الثلاثى المجرد؛ نظرًا لاستثقال الخروج من ضم لازم إلى كسر لازم، فإنه قد ورد اسمان على هذا الوزن هما: دئل، رئم، وقد تأول الصرفيون ورودهما بأنهما منقولان من الفعل المبنى للمفعول إلى الأسماء.

---

(١) د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتى للبنية العربية ٥٣.
(٢) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ١/٣٥.

يقول ابن عصفور (ت : ٦٦٩هـ) في شأن هذا التأويل: "فأما دُئِل ورُئِم فلا حجة فيهما لاحتمال أن يكونا منقولين من دئل ورئم اللذين هما فعلان مبنيان للمفعول إلى الأسماء؛ لأنه يقال: دأل ورئم، فإذا بنيا للمفعول قيل: دئل ورئم ... فيكون دئل ورئم من هذا القبيل، فلم يبق للثلاثي من الأصول إلاَّ عشرة أبنية"(١).

(٢) تأويل ما ورد على وزن فِعُل في أبنية الاسم الثلاثي، نحو: الحِبُك:

ومن الألفاظ الشاذة التي خرجت عن قاعدة كراهة الخروج من كَسر لازم إلى ضم لازم، ما ورد في إثبات بناء فِعُل في أبنية الأسماء، وذلك في قراءة بعضهم: ﴿**والْسَمَاءِ ذَاتِ الْحِبُك**﴾ [الذاريات:٧]، بكسر الحاء وضم الباء في الحبك(٢).

وقد خرجت هذه القراءة على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنها قراءة لم تثبت، فهي سهو من القارئ.

يقول ابن جنى: "وأما "الحِبُك" بكسر الحاء وضم الباء فأحسبه سهوًا، وذلك أنه ليس في كلامهم فِعُل أصلاً بكسر الفاء وضم العين، وهو المثال الثانى عشر من تركيب الثلاثى، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلاً وألبتة(٣).

الوجه الثانى: أنها على التداخل بين لغتين للكلمة، إذ يقال: (حُبُك) بضمتين، و(حبك) بكسرتين، ومن ثم جاء لفظ الحِبُك مركبًا من اللغتين معًا.

يقول ابن جنى: "أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر والضم، فكأنه كسر الحاء يريد الحِبك، وأدركه ضم الباء على صورة الحُبُك، وقد يعرض هذا التداخل في اللفظة الواحدة.. كذلك أيضًا نظر في الحِبُك إلى الحِبك والحُبُك، فجمع بين أول اللفظة على هذه القراءة، وبين آخرها على القراءة الأخرى(٤).

ويقول ابن هشام الأنصارى (ت: ٧٦١هـ): "وقيل: على التداخل في حرفى الكلمة، إذ يقال: حُبُك بضمتين، وحِبك بكسرتين"(٥).

---

(١) ابن عصفور: الممتع في التصريف ، ١/٦٠، ٦١، وينظر :ابن جنى: المنصف ١/٢٠، ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢/٥٠٠، السيوطى: همع الهوامع ٦/١١.

(٢) هي قراءة أبى مالك الغفارى والحسن، ينظر في ذلك: ابن جنى: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٢/ ٢٨٦، أبو حيان: البحر المحيط ٨/١٣٤.

(٣) ابن جنى: المصدر السابق ٢/٢٨٧.

(٤) ابن جنى: المصدر السابق نفسه.

(٥) ابن هشام: أوضح المسالك في ألفية ابن مالك ٤/٣٦١.

الوجه الثالث: أن الأصل "حُبُك" بضمتين، وأن الكسر في حاء الحِبُك إنما كان اتباعًا لكسرة تاء ذات قبلها.

وهذا الوجه استحسنه أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) حيث قال: "والأحسن عندى أن تكون مما أتبع فيه حركة الحاء لحركة ذات في الكسرة، ولم يعتد باللام الساكنة، لأن الساكن حاجز غير حصين[١].

وقد اعترض ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) على هذا التوجيه بقوله: "وهذا التوجيه لو اعترف به من عُزِيْت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لم يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض أمثال ذلك منه[٢].

(ب) إهمال وزن فِعْلُل في أبنية الاسم الرباعي المجرد:

وفقًا لاستثقال الخروج من كسر إلى ضم وبينهما ساكن، إذ إنه حاجز غير حصين، امتنع العرب من بناء مثال فِعلُل في أبنية الاسم الرباعي المجرد.

يقول ابن جنى (ت ٣٩٢هـ): وكذلك ما امتنعوا من بنائه في الرباعي وهو فِعْلُل هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم، وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن، فضعف لسكونه عن الاعتداد به حاجزًا [٣].

وتأسيسًا على ذلك فقد جاءت أبنية الاسم الرباعي المجرد على الأوزان الستة التالية:

١- فَعْلَل مثل : جَعْفَر، ثَعْلَب
٢- فعْلل مثل: زِبْرِج، عِنْفِص
٣- فُعْلُل مثل: بُرْثُن، قُنفذ
٤- فِعْلَلَ مثل: دِرْهَم، زِئْبَق
٥- فعَلّ مثل: قِمَطْر، هِزَبْر
٦- فُعْلَل مثل: جُخْدَب، طُحْلَب

يقول ابن الحاجب: "وللرباعي خمسة: جَعْفَر، زِبْرِج، دِرْهَم، قِمَطْر وزاد الأخفش نحو جُخْدَب[٤].

---

(١) أبو حيان: البحر المحيط ٨/١٣٤.

(٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٢١، ٢٠٢٢.

(٣) ابن جنى: الخصائص ١/٦٩.

(٤) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ١/٤٧.

ويلاحظ من خلال هذه الأوزان الستة لأبنية الاسم الرباعي المجرد أن عينها الساكنة لا تكون مسبوقة بفاء مكسورة إذا كانت اللام مضمومة، إذ ليس في الأوزان فِعلُل، كما أنها أيضًا لا تكون مسبوقة بفاء مضمومة إذا كانت اللام مكسورة، إذ ليس في الأوزان فُعْلِل.

وأما ما ورد من بعض الألفاظ الشاذة على وزن فِعْلُل نحو: "زِئْبُر" وهو ما يظهر من درز القماش، ونحو: ضِئْبُل، وهو الداهية، ونحو: "خِرْفُع"، وهو الفطن، فهي لا تتخذ قياسًا.

يقول ابن جنى في ذلك: "على أن بعضهم حكى زئبر وضئبل وخرفع، وحكيت عن بعض البصريين إصبُع، وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد بابًا ولا يتخذ مثلها قياسًا"(١).

(ج) إهمال وزن إفعل في أبنية الاسم الثلاثي المزيد:

تبعًا لكراهية العربية الخروج من كسر إلى ضم ليس بينهما حاجز إلا ساكن، فإنها أهملت في أبنية الاسم الثلاثي المزيد وزن: إِفْعُل.

يقول سيبويه: "ليس في الكلام إِفْعُل"(٢).

وأما ما ورد في رواية البصريين من قولهم: إصبُع بوزن إفعُل، فهو ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، ومن ثم فقد ضعفه الفراء (ت ٢٠٧هـ) فيما رواه عنه ابن جنى في قوله: "قال الفراء: لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم: إصْبُع، فإنا بحثنا عنها فلم نجدها"(٣).

وأما ابن جنى فقد ذهب إلى تشذيذ هذا البناء إذ يقول: وجميع ذلك شاذ، لا يلتفت إلى مثله لضعفه في القياس وقلته في الاستعمال ، ووجه ضعف قياسه خروجك من كسر إلى ضم بناء لازمًا، وليس بينهما إلا الساكن"(٤).

(د) تضعيف ما جاء من قولهم: "خِنْذُوة" في أبنية الاسم الثلاثي المزيد:

ومما خرج عن هذه القاعدة قولهم: "خِنذُوة" بكسر الخاء وسكون النون، وضم الذال، بمعنى الشعبة من الجبل، وقد ضعف علماء اللغة هذا البناء، لأنه ليس في أبنية كلام العرب شيء فيه كسرة وبعدها ضمة وبينها حرف ساكن.

يقول ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في تخطئته: "وأظنه خطأ من أجل أنه ليس في كلامهم مضموم بعد مكسور، والنون هاهنا ساكنة، فكأنه قد التقى الضم والكسر"(٥).

---

(١) ابن جنى : الخصائص ١/٦٩.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٢٤٥.

(٣) ابن جنى: الخصائص ٣/٢١٥.

(٤) ابن جنى: المصدر السابق نفسه.

(٥) ابن السراج: الأصول في النحو ٣/٢٠٠.

ويقول السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في إنكاره: "وهو بناء منكر، لأنه ليس في أبنية كلام العرب شيء فيه كسرة وبعدها ضمة وبينهما حرف ساكن.

وقد قال بعض النحويين: أصل البناء بضم الأول، وإنما كسر استثقالاً للضمتين مع الواو، وعلى أنها لغة في المضموم[١].

ويقول ابن منظور (ت٧١١هـ) في تقبيحه: "والخُنْذُوة: الشعبة من الجبل.. وحكيت خِنْذُوة بكسر الخاء، وهو قبيح، لأنه لا يجتمع كسرة وضمة بعدها واو، وليس بينهما إلا ساكن، لأن الساكن غير معتد به فكأنه: خِذُوَة"[٢].

ثانيًا: أبنية الأفعال:

تجلى أثر هذه القاعدة في أبنية الأفعال فيما يلي:

(أ) وجوب فتح الفاء في الأبنية الثابتة للفعل الماضي الثلاثي المجرد:

جاءت أوزان الفعل الماضي الثلاثي المجرد على ثلاثة أبنية، كل بناء منها مفتوح الفاء، هي:

١- فعَل مثل: نَصَر، ضَرَب.

٢- فَعِل مثل: سَمِعَ، عَلِم.

٣- فَعُل مثل: كَرُمَ، حَسُنَ.

وبناء على ذلك، لم تجئ حركة فاء هذا الفعل مكسورة ولا مضمومة، ومن ثم أهمل الوزنان: فِعُل، فُعِل في الأبنية الثابتة للفعل الماضي الثلاثي المجرد.

على حين اقتصرت اللغة على مجيء وزن فُعِل في حالة بناء الفعل للمفعول، إذ تُعد هذه الحالة حالة عارضة.

يقول الرضى (ت ٦٨٦هـ): "والخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس، لأنه خروج من ثقيل إلى أثقل منه، فلذلك لم يأت فِعُل لا في الأسماء ولا في الأفعال ..... وأما فُعِل فلما كان ثقله أهون قليلاً جاء في الفعل للمبنى للمفعول، وجوز ذلك لعروضه لكونه فرع المبنى للفاعل"[٣].

ويقول الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين في تفسير مجيء وزن فُعِل في حالة بناء الفعل للمفعول: "والواقع أن اللغة تستثقل دائما أن تتوالى في النطق ضمة وكسرة، أو كسرة وضمة .. ولذلك تجنب العربي أن يعانى هذه الصعوبة في الأبنية الثابتة، أما بناء الفعل للمفعول فهو حالة عارضة تعبر عن وظيفة لغوية يقصد إليها المتكلم، فهو يعمد إلى التتابع الصعب في هذه الحالة وحدها"[٤].

---

(١) د. عبد المنعم فائز : السيرافى النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٦٥٥.

(٢) ابن منظور: لسان العرب (خنذ).

(٣) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب.

(٤) د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ٥٣، ٥٤.

(ب) ضم همزة الوصل التي تلحق الأمر من الأفعال إذا كان الثالث مضمومًا:

إذا كان الأصل في همزة الوصل أن تكون مكسورة كما هو الشأن في الأمر من الأفعال: اضرب، اكسَر، افتَح، فإنها تضم في حالة كون الثالث مضمومًا ضمة لازمة، كما هو الشأن في: اُقتُل، اُخرُج، اُدخُل، استضعف، وما أشبه ذلك، وذلك لأنهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة وليس بينهما إلا حرف ساكن.

يقول ابن جنى (٣٩٢هـ): "ونظير هذا قولهم: اُقتُل، اُدخُل، ضموا الهمزة لضمة العين، ولم يعتدوا بالفاء حاجزًا لسكونها، فصارت الهمزة كأنها قبل العين المضمومة، فضمت كراهة الخروج من كسر إلى ضم"(١).

ويقول السيرافى (ت ٣٦٨هـ): "واعلم أن ألف الوصل مكسورة أبدًا في الاسم والفعل؛ لأنها جعلت وصلة إلى الساكن، فحركت بالحركة التي تجب في التقاء الساكنين وهي الكسرة، فإن كان الحرف الثالث من ألف الوصل مضمومًا، ضَمُّوا الألف كقولك: اقتل، اخرج استضعف، احتقر، وما أشبه ذلك، وذلك لأنهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة وليس بينهما إلا حرف ساكن، وليس في الكلام مثل هذا ولا في الكلام فِعُل، فأتبعوا الضمة الضمة"(٢).

وأما ما روى عن قطرب (ت ٢١٦ هـ) من قول بعضهم: اِقتُل، اِغبُد، بكسر همزة الوصل مع ضم الثالث، فهو من قبيل الشاذ، إذ القياس هنا أن تأتى همزة الوصل مضمومة.

يقول ابن جنى: "وجميع ذلك شاذ لا يلتفت إلى مثله لضعفه في القياس، وقلته في الاستعمال، ووجه ضعف قياسه خروجك من كسر إلى ضم بناء لازمًا، وليس بينهما إلا الساكن، ونحو منه ما رويناه عن قطرب من قول بعضهم في الأمر: اِقْتُلْ واِعْبُدْ"(٣).

---

(١) ابن جنى: المتصف ٢/٢.

(٢) د. عبد المنعم فائز: السيرافى النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٣٦١.

(٣) ابن جنى: الخصائص ٣/٢١٥، وينظر أيضًا : سر صناعة الإعراب ١/١١٦.

القاعدة الثالثة

ليس في أصول كلامهم جمع بين أربع متحركات في كلمة

من القواعد المبنوية التي تختص بتوجيه استثقال البنية تلك القاعدة التوجيهية التي تشير إلى أنه لا يوجد في أبنية أصول كلام العرب كلمة يجتمع فيها أربع حركات متوالية؛ لثقل ذلك على اللسان.

فقد عبر عنها سيبويه في الكتاب بقوله:

- **"ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات"**(١).

وقد وردت هذه القاعدة عند من جاء بعده في صيغ متقاربة، منها ما جاء في أقوالهم التالية:

- **وليس في أصول كلامهم جمع بين أربع متحركات في كلمة**(٢).
- **ليس في كلامهم كلمة يجتمع فيها أربع متحركات**(٣).
- **ليس في أبنية الأصول مما تتوالى فيه أربع متحركات**(٤).
- **ليس في كلامهم جمع بين أربع متحركات في كلمة واحدة لثقله على اللسان**(٥).
- **ليس في الأسماء والأفعال والحروف ما تتوالى فيه أربع متحركات لا ساكن بينهما**(٦).
- **ليس في الكلام اسم ولا فعل ولا حرف على أربع متحركات لا ساكن بينها**(٧).
- **لا يتوالى في كلامهم أربعة أحرف بالتحريك**(٨).
- **توالي أربع متحركات لا يوجد في كلمة واحدة**(٩).

---

(١) سيبويه : الكتاب ٤/٢٨٩.

(٢) ابن السراج: الأصول في النحو ٣/١٨٤.

(٣) ابن جنى: المنصف ١/٢٧.

(٤) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٥٨٦.

(٥) الصيمري: المصدر السابق ٢/٧٨٥.

(٦) القرطبى: شرح عيون كتاب سيبويه ١٧.

(٧) القرطبى: المصدر السابق ٣٠.

(٨) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٦٩.

(٩) ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٢٧٥.

مكتبة جامعة الشارقة

ويرتبط تفسير هذه القاعدة عند علماء اللغة المحدثين بطبيعة النظام المقطعي للغة العربية، إذ أشاروا إلى أن أنواع المقاطع العربية خمسة[١]، هي:

١- مقطع قصير مفتوح: ص ح.

٢- مقطع طويل مفتوح: ص ح ح.

٣- مقطع طويل مغلق: ص ح ص.

٤- مقطع مديد مغلق: ص ح ح ص.

٥- مقطع مديد مزدوج مغلق: ص ح ص ص.

وانتهوا إلى أن العربية تكره توالى أربعة مقاطع من النوع الأول: ص ح في الكلمة الواحدة، أو فيما هو كالكلمة الواحدة، وأن ذلك يقابل عند الصرفيين القدماء ما قرروه في شأن عدم اجتماع أربع متحركات متوالية، إذ يقول الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس: "وقد أشار النحاة من القدماء إلى ميل اللغة العربية إلى المقاطع الساكنة حين قرروا استحالة اجتماع أربعة متحركات في الكلمة الواحدة، وكراهته فيما هو كالكلمة الواحدة، ومعنى قولهم هذا كما يعبر عنه المحدثون أن اللسان العربي ينفر من توالى أربعة مقاطع متحركة فيما هو كالكلمة"[٢].

وفيما يلي أثر قاعدة كراهة توالى أربع متحركات باصطلاح الصرفيين القدماء أو كراهة توالى أربعة مقاطع قصيرة باصطلاح المحدثين على أبنية الأفعال والأسماء في العربية.

أولاً : أبنية الأفعال:

(أ) تسكين فاء المضارع من الثلاثى عند إلحاق أحرف المضارعة بالماضي:

عند إلحاق أحرف المضارعة بالماضي الثلاثي ينتج تتابع أربعة مقاطع قصيرة؛ إذ الأصل أن فاء الفعل الماضى كانت متحركة بالفتح؛ لأن المضارع ما هو إلا الماضي المجرد ولكن تزاد عليه أحرف المضارعة، فالفعل الماضى "كتب" مثلاً يتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة، وعند إلحاق ياء المضارعة به، فإنه ينتج تتابع أربعة مقاطع قصيرة هي: يَـ كَـ تُـ بُ

ص ح ص ح ص ح ص ح

فما كان من العربية إلا أن تخلصت من تتابع المقاطع الأربعة القصيرة تلك عن طريق إسكان فاء الفعل لتصير الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع هي:

يَـكْـ تُـ بُ

---

(١) تقدم الحديث عن أنواع هذه المقاطع تفصيلاً ١٨.

(٢) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ١٦٣، وينظر في ذلك أيضًا:

محمد الأنطاكى: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٤٨/١، د. رمضان عبد التواب: التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ٩٥، ٩٦.

ص ح ص	ص ح	ص ح
طويل مغلق	قصير	قصير

يقول ابن يعيش (٦٤٣هـ) : "ويسكن ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبدًا نحو: يضرب ويعلم ويشرف، وإنما سكن لئلا تتوالى في الكلمة أربعة متحركات لوازم، وذلك معدوم في كلامهم"(١).

وقد بين الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) علة تسكين فاء المضارع من الثلاثي دون سائر الحروف في قوله: "وكان يجب أن يحرك الأول في المستقبل كما حرك في الماضي، فيقال: ذهب يذهب، وقتل يقتل، وضرب يضرب، فاجتمع أربع متحركات، فاستثقلوا توالى الحركات، فسكنوا فاء الفعل، ولم يسكنوا الحرف الذي قبل الفاء، لأنه لا يبتدأ بساكن، ولا سكنوا العين لأنه بحركته يعرف اختلاف الأبنية، ولا آخره لأنه يقع عليه الإعراب، فأسكنوا الثاني، لأنه لا يمنع من إسكانه مانع، فقالوا: يذهب ويضرب"(٢).

(ب) تسكين عين الفعل الرباعي المجرد، ومجيئه على بناء واحد هو فَعْلَل:

الفعل الرباعي الماضي المجرد له وزن واحد هو فَعْلَل مثل: دَحْرَج، وإنما انحصر في هذا الوزن لأنه أثقل من الثلاثي، فوجب أن يكون فيه سكون ليخف ثقله، ولأنه لو كانت حروفه كلها متحركة كالثلاثي لزم اجتماع أربع حركات متوالية في الكلمة الواحدة، وهذا مرفوض في كلامهم.

وإنما تعين تسكين الحرف الثاني -أي عين الفعل- لأن التسكين في غيره غير ممكن، أما الأول؛ فلتعذر الابتداء بالساكن، وأما الثالث -اللام الأولى- فلئلا يلزم تجاور ساكنين عند اتصال الضمائر المتصلة المرفوعة المتحركة، وأما الرابع -اللام الثانية- فلأن الوزن لا يحصل بحركات الآخر، ولأن الماضي مبنى أبدًا على الفتح، فتعين أن يكون الساكن هو الحرف الثاني في بناء فَعْلل.

يقول السيوطى (ت ٩١١هـ) في تفسير وجه مجيء الفعل الرباعي الماضي المجرد على وزن فَعْلل، وتعليل وجوب تسكين الحرف الثاني دون غيره: "وإنما لم يجئ على غير هذا الوزن، لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكنًا، وأول الماضي لا يكون مضمومًا في البناء للفاعل ولا مكسورًا للثقل فتعين الفتح، ولا يكون آخره إلا مفتوحًا لوضعه مبنيًا عليه، ولا يكون ما بينهما متحركا كله لئلا يتوالى أربع حركات، ولا مسكنًا كله؛ لئلا يلتقي ساكنان، ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الإسناد إلى الضمير فتعين أن يسكن الثاني"(٣).

---

(١) ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ٦٢، وينظر: الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) الأعلم الشنتمرى: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٠٩٠.

(٣) السيوطى: همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٦/١٩، وينظر: مجموعة الشافية ١/٥٣.

(ج) تسكين لام الفعل الماضي الثلاثي عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة:

إذا كانت العربية تكره توالى أربع حركات لوازم في الكلمة الواحدة، فإنها تكره ذلك التتابع أيضًا فيما هو كالكلمة الواحدة، من أجل ذلك فإن الفعل الثلاثي الماضي يبنى على السكون عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، نحو: ضَرَبْتُ، ضَرَبَتْ، ضَرَبْتِ، ضَرَبْنَ؛ إذ إن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، والأصل في هذه الأمثلة هو: ضرَبَتُ، ضَرَبَتَ، ضَرَبَن ولكن فرارًا من الثقل الناتج عن تتابع الحركات الأربعة سكن الحرف الثالث لام الفعل.

يقول الصيمرى (ت بعد ٣٠٠هـ): "ليس في كلامهم جمع بين أربع متحركات في كلمة واحدة لثقله على اللسان، ألا ترى أنهم يسكنون لام الفعل إذا كان ماضيًا واتصل به ضمير المتكلم أو المخاطب أو جماعة المؤنث، فرارًا من الجمع بين أربع متحركات في نحو: ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَ"(١).

وقد ربط الأستاذ الدكتور تمام حسان بين علة إسكان لام الفعل في هذه الحالة وبين الذوق الاستعمالى العربي، إذ يقول: "يلجأ الذوق الاستعمالى العربي إلى إسكان لام الفعل التي عليها علامة البناء، فيصبح الفعل مبنيًا على السكون بعد أن كان مبنيًا على الفتح بفعل الذوق الاستعمالى، ذلك لأنه يكره توالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة"(٢).

ويلاحظ عند التحليل للنظام المقطعي للفعل ضربت قبل إسكان لامه أنه يتكون من أربعة مقاطع قصيرة، هي:

ضَ	رَ	بَ	تُ
ص ح	ص ح	ص ح	ص ح
قصير	قصير	قصير	قصير

فما كان العربية إلاَّ أن تخلصت من هذا الثقل الناتج عن تتابع المقاطع الأربعة القصيرة بإسكان الحرف الثالث لام الفعل.

وبذلك تصير الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع، هي:

ضَ	رَبْ	تُ
ص ح	ص ح ص	ص ح
قصير	طويل مغلق	قصير

وقد أشار الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب إلى ذلك في قوله: "ومن النظام المقطعي في العربية الابتعاد عن توالى أربعة مقاطع من النوع الأول -وهذا هو السر في تغيير نظام المقاطع في

---

(١) الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٢/٧٨٥.

(٢) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٩.

الفعل الماضي الثلاثي المتصل بضمير الرفع المتحرك إلى مقطعين من النوع الأول بينهما مقطع من النوع الثالث، مثل: ضَرَبْتُ بدلاً من توالى أربعة مقاطع من النوع الأول في ضَرَبَتُ"[١].

وقياسًا على تسكين آخر الفعل الماضي الثلاثي عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة فرارًا من توالى أربع حركات لوازم، جرى تسكين أواخر كل فعل ماض عند إسناده إلى هذه الضمائر، وإن لم يجتمع فيها توالى أربع حركات، لأن الأفعال تجري على نسق واحد، وقد تجلى ذلك فيما يلي:

(١) الأفعال الماضية المزيدة على الثلاثي بصورها الثلاثة:

أ- المزيد بحرف، مثل : أَكْرَمْتُ.

ب- المزيد بحرفين، مثل : انتصَرْتُ.

ج- المزيد بثلاثة حروف، مثل : استَغْفَرْتُ.

(٢) الأفعال الماضية الرباعية المجردة والمزيدة، نحو: دَحْرَجْتُ ، تَدَحْرَجْتُ.

يقول السيوطي نقلاً عن ابن فلاح: "إنما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو: ضربت، فرارًا من اجتماع أربع حركات لوازم، ثم طرد الباب فيما لم يجتمع فيه أربع حركات نحو: دحرجت، تعميمًا للحكم، لأن الأفعال شرع واحد "[٢].

وعلى الرغم من كراهة العربية توالى أربع حركات لوازم في أبنية أفعالها؛ نظرًا لثقل تتابع أربعة مقاطع قصيرة وتخلصها من ذلك -كما تقدم- إما بتسكين لام الفعل كما هو الشأن في "ضربت"، أو بتسكين عين الفعل الرباعي المجرد كما هو الشأن في "دحرج" أو بتسكين فاء المضارع من الثلاثي كما هو الشأن في يكتب فإن العربية قد جمعت بين أربعة مقاطع قصيرة في حالة واحدة، وهي حالة الفعل الماضي الثلاثي عند اتصاله بضمير المفعول كاف المخاطب أو المخاطبة أو ضمير الغيبة نحو: ضربك، ضربكِ، ضربه.

وقد حاول الصرفيون تفسير قبول العربية لتوالى أربع حركات في نحو: "ضَرَبَكَ"، وعدم قبولها لذلك في نحو: ضربتُ بأن ضمير النصب بمثابة كلمة مستقلة برأسها، لذلك يعد منفصلا عن الفعل، على حين أن ضمير الفاعل بمثابة الجزء من الكلمة؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولذلك يسكن آخر الفعل معه.

يقول ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) في تفسير تسكين لام الفعل مع ضمير الفاعل دون ضمير المفعول: "إذا اتصل به ضمير الفاعل سكنت الباء، فقالوا: ضربْتُ، وضربْتَ، وضربْنَا، وإذا اتصل به ضمير المفعول بقى على فتحه، فقالوا: ضَرَبَكَ وضَرَبَنِي وضَرَبَنَا، وإنما فرقت العرب بينهما لأن الفعل

---

(١) د. رمضان عبد التواب: التطور اللغوى، مظاهره وعلله وقوانينه ٩٥، ٩٦.

(٢) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٠١.

والفاعل كالشيء الواحد، وليس الفعل والمفعول كذلك، فكرهوا توالى أربع حركات فيما هو كالشيء الواحد، لأن توالى أربع متحركات لا يوجد في كلمة واحدة "[١].

ثانيًا : أبنية الأسماء:

تجلى أثر هذه القاعدة المبنوية على أبنية الأسماء فيما يلي:

(أ) تسكين عين الاسم الرباعي المجرد أو لامه الأولى:

نظرًا لأنه "ليس في أصول كلامهم جمعٌ بين أربع متحركات في كلمة" يمكن تفسير تسكين عين الاسم الرباعي المجرد أو لامه الأولى، ومن ثم جاءت أبنيته على أحد الأوزان الآتية[٢]:

(١) فَعْلَل مثل: جَعْفر من الأسماء

سَلْهَب من الصفات .بمعنى الطويل.

(٢) فُعْلُل مثل: بُرْثُن من الأسماء

جُرشُع من الصفات .بمعنى العظيم من الإبل والخيل.

(٣) فِعْلِل مثل: زِبْرِج من الأسماء .بمعنى الذهب

عِنفِص من الصفات .بمعنى السيء الخلق.

(٤) فعْلَل مثل: درْهَم من الأسماء

هجْرَع من الصفات .بمعنى الأحمق.

(٥) فِعَلّ مثل : فِطَحْل من الأسماء .بمعنى زمن قديم

هِزَبْر من الصفات .بمعنى الغليظ الضخم.

(٦) فُعْلَل مثل: جُخْدَب من الأسماء

جُرْشَع من الصفات

وبناء على ذلك، فإنه قد ثبت بالاستقراء أن الاسم الرباعي المجرد لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه كيلا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة.

(ب) إهمال الأوزان فُعَلِل، فَعَلُل، فَعَلِل في أبنية الاسم الرباعى المجرد وتأويل ما ورد على تلك الأوزان:

بناء على قاعدة "ليس في أصول كلامهم جمعٌ بين أربع متحركات في كلمة" يمكن تفسير إهمال الأوزان: فُعَلِل، فَعَلُل، فَعَلِل في أبنية الاسم الرباعي المجرد في العربية، وتأويل ما ورد على هذه الأوزان.

---

(١) ابن أبى الربيع الإشبيلى: البسيط في شرح جمل الزجاجى ٢٧٥/١، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٥/٧.

(٢) ينظر في ذلك: سيبويه: الكتاب ٢٨٨/٤، ٢٨٩، ابن جنى: المنصف ٢٥/١- ٢٧، ابن عصفور: الممتع في التصريف ٦٦/١، ٦٧، الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٤٧/١ وما بعدها.

يقول سيبويه: "فليس في الكلام من بناتِ الأربعة على مثال: فَعْلُل ولا فُعْلِل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره ولا فُعَلِل إلا أن يكون محذوفًا من مثال فعالل، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات"(١).

وأما الأسماء التي وردت عن العرب وتوالت فيها أربع متحركات فقد عدت من مزيد الاسم الرباعى لا من الاسم الرباعي المجرد، ومن ثم فقد تم تخريجها على حذف ألفها أو نونها.

ومن تلك الأسماء ما يلي:

(١) عُلَبط: الغليظ من اللبن وغيره. (٢) عُجَلِط: وهو اللبن الخاثر الثخين.

(٣) عُكَلِط: وهو اللبن الخاثر الثخين. (٤) هُدَبِد: وهو اللبن الخاثر جدًا.

(٥) عُكَمِس: وهو الإبل الكثيرة.

(٦) دُوَدِم: وهو شيء شبه الدم يخرج من شجر الثمر.

(٧) جَنَدِل: وهو الحجارة. (٨) ذَلَذل: وهو أسافل القميص الطويل.

(٩) عَرَتُن: وهو نبت، أو شجر يُدبغ به.

إذ أصلها: علابط، عجالط، عكالط، هدابد، عكامس، دوادم، جنادل، ذلاذل، عرنتن.

يقول سيبويه في بيان ذلك: "ولا فُعَلِل إلا أن يكون محذوفًا من مثال: فُعَالِل، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات، وذلك عُلبط، إنما حذفت الألف من عُلابط، والدليل على ذلك أنه ليس من هذا المثال إلا ومثال فعالِل جائز فيه، تقول: عجالط وعجلط وعكالط وعكلط ودوادم ودودم.

وقالوا: عَرَتُن وإنما حذفوا نون عَرَنْتُن، كما حذفوا ألف علابط، وكلتاهما يتكلم بها.

وقالوا: جَنَـــدِل، فحذفوا ألف الجنادل، كما حذفوا ألف علابط"(٢).

كما أشار ابن جنى (ت ٣٩٢هـــ) إلى ذلك أيضًا فقال: " فأما قولهم : علبط وعكمس وهدبد، وخزخز، وجندل، وذَلْذِل، وزَلَزِل، وعَرَتُن، فهذه كلها محذوفات وأصلها: عُلاَبط، وعُكَامس، وهدابد، وخزاخز، وجنادل، وذلاذل، وزلازل، وعرنتن، ولكن الألف والنون حذفتا تخفيفًا، ودل على أنه قد حذف مها شيء أنهم قد نطقوا بها تامة نحو: علابط وعكامس وجنادل، ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوها، لكانت خارجة عما عليه كلامهم، ألا ترى أنه ليس في كلامهم كلمة يجتمع فيها أربع متحركات"(٣).

---

(١)سيبويه: الكتاب ٤/٢٨٩.

(٢) سيبويه: المصدر السابق ٤/٢٨٩.

(٣) ابن جنى: المنصف ١/٢٧ ــ ٢٨، وينظر: الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ١/٤٩.

(ج) تسكين بعض لغات العرب عين عشر عند التركيب وجعل الاسمين اسمًا واحدًا:

قد ينسحب أثر هذه القاعدة "كراهـــة توالى أربع حركات" على الاسمين اللذين إذا ركبا جعلا بمثابة اسم واحد، ويتجلى ذلك في تسكين بعض لغات العرب عين عشر في: أحد عشر، ثلاثة عشر، وغيرهما.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) في ذلك: " من العرب من يقول: أحد عشر، ثلاثة عشر، فيسكن العين، وذلك أنهم لما ركبوا الاسمين اسمًا واحدًا توالى في أحد عشر ست متحركات، وفى ثلاثة عشر وخمسة عشر خمس متحركات، ولا يتوالى في كلمة أكثر من ثلاث حركات إلا أن يكون مخففًا من غيره، فيجتمع فيه أربع متحركات نحو: عُلَبِط وهُدَبِد وأصلهما: عُلَابِط وهُدَابِد فحذفت الألف تخفيفًا، فلا يجتمع في كلمة أكثر من أربع متحركات، فلما اجتمع في أحد عشر ست متحركات، وفى خمسة عشر خمس متحركات أسكنوا الحرف الذي بتحريكه يكون الخروج عن منهاج الأسماء وطريقها "(١).

وعلى مذهب هذه اللغة التي تسكن عين عشر تفاديًا لتوالى أربع حركات، قرأ(٢) أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٣٠هـــ) وغيره بتسكين عين عشر" في قوله تعالى: ﴿**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**﴾ [يوسف: ٤].

وقد وجه ابن جنى (ت ٣٩٢هـــ) هذه القراءة بقوله: "سبب ذلك عندي أن الاسمين لما جعلا كالاسم الواحد، وبنى الأول منهما، لأنه كصدر الاسم والثانى منهما لتضمنه معنى حرف العطف، لم يجز الوقف على الأول، لأنه كصدر الاسم من عجزه، فجعل تسكين أول الثاني دليلاً على أنهما قد صارا كالاسم الواحد، وكذلك بقية العدد إلى تسعة عشر إلا اثنا عشر واثنى عشر، فإنه لا يسكن العين لسكون الألف والياء قبلهما "(٣).

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١١٣/٤.

(٢) ابن جنى: المحتسب ٣٣٢/١.

(٣) ابن جنى: المصدر السابق نفسه.

القاعدة الرابعة

يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة

أطلق الصرفيون على الحروف الثلاثة: الواو والياء والألف مصطلح حروف العلة، وإنما سميت حروف علة "لأنها لا تسلم ولا تصح أى لا تبقى على حالها في كثير من المواضع، بل تتغير بالقلب والإسكان والحذف، والهمزة وإن شاركتها في هذا المعنى، لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة"(١).

وقد جاء في تعليل القدماء لاختصاص حروف العلة بظاهرة كثرة تغييرها وعدمِ بقائها على حال بأن هذه الحروف: "تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة، ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل، وأيضًا لكثرتها في الكلام، لأنه إن خلت الكلمة من أحدها؛ فخلوها من أبعاضها -أعنى الحركات- محال، وكل كثير مستثقل وإن خف"(٢).

ومن صور التغيير الذي يعتري حروف العلة ما يقع من إعلال الواو والياء حالة تحركهما وانفتاح ما قبلهما بقلبهما ألفًا، من أجل ذلك فقد صاغ الصرفيون قاعدة توجيهية تضبط لهم هذا التغيير أو تشير إلى كراهية تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة، لما في ذلك من الثقل على اللسان.

وقد عبر سيبويه (ت: ١٨٠هـ) في الكتاب عن هذه القاعدة بقوله:

❖ **"يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة"**(٣).

وقد عبر بعضهم عن هذه القاعدة أحيانًا بربطها بعلة الاستثقال، ومن ذلك قول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ):

❖ **"الحركات تستثقل على حرف العلة"**(٤).

على حين جاء التعبير عن هذه القاعدة في مواضع كثيرة عند الصرفيين ببيان طريقة التخلص من هذه الكراهة أو هذا الاستثقال مباشرة، وهي قلب تلك الواو أو الياء ألفًا عند تحريكهما وانفتاح ما قبلهما، ومن أمثلة ذلك ما جاء في أقوال الصرفيين التالية:

❖ **إذا كانت الياء والواو قبلهما فتحة اعتلتا وقلبتا ألفًا**(٥).

❖ **الياء والواو إنما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما، وكل واحدة منهما في موضع حركة**(٦).

---

(١) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٣٣/١.

(٢) الرضى: المصدر السابق ٦٨/٣.

(٣) سيبويه : الكتاب ٣٩٢/٤.

(٤) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٩/١.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣٨٣/٤.

(٦) المبرد : المقتضب ٢٢٨/١.

❖ **إذا كانت الياء والواو قبلهما فتحة وأصلهما الحركة أبدلتا ألفين**[١].

❖ **الواو والياء حتى تحركتا وانفتح ما قبلهما وجب أن تقلب ألفًا**[٢].

وقد رد الصرفيون القدماء سبب قلب الواو والياء ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما إلى كراهة اجتماع الأمثال أو كراهـــة اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة، وهي: الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو أو الياء، نظرًا لوجود شبه قوى بين الواو والياء وبين الحركات، إذ إن "حروف اللين مضارعة للحركات"[٣] حسب تعبير القدماء.

وقد شرح ابن جنى (ت: ٣٩٢هـــ) ذلك في قوله: "وإنما كان الأصل في قَام: قَوَم، وفى خاف: خَوِفَ، وفى بَاع: بيَعَ، وفى هَابَ: هَيِب، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوغها أيضًا انفتاح ما قبلها، فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو قام، وباع"[٤].

كما بين ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـــ) ذلك في قوله: "العلة في قلب الواو والياء ألفين إذا تحركت وانفتح ما قبلها أنهم كرهوا اجتماع الأمثال، ولذلك وجب الإدغام في مثل: شدّ ومدّ، فهربوا والحالة هذه إلى الألف، لأنه لفظ تؤمن معه الحركة، وسوغ ذلك انفتاح ما قبلهما، إذ الفتحة بعض الألف، وكان اللفظ لفظ الفعل، لأن الفعل يكون فعَل، وفعِل وفعُل"[٥].

وقد أقر البحث الصوتي الحديث ما ذهب إليه الصرفيون القدماء من وجود شبه قوى بين الواو والياء وبين الحركات لما تمتازان به من انفتاح كبير يقربهما من صفات الحركات، من أجل ذلك فقد اختلف اللغويون المحدثون في شأن تصنيفهما، فأطلق عليهما الأستاذ الدكتور. إبراهيم أنيس اسم: أشباه أصوات اللين[٦]، على حين أطلق عليها الأستاذ الدكتور. محمود السعران اسم: أشباه الصوائت[٧].

على حين صنفهما برجشتراسر في كتابه "التطور النحوي للغة العربية" ضمن الحركات لا الصوامت، إذ يقول: "فإنا نرى نطق الواو والياء، أو بالأحرى أوضاع أعضاء النطق الخاصة بنطقهما

---

(١) ابن جنى: المنصف ١/١١٦.

(٢) أبو الحسن الوراق: علل النحو ١٧٨.

(٣) ابن جنى: المنصف ١/٣٤٣، ابن يعيش : شرح المفصل ١٠/١٦، ٨٢.

(٤) ابن جنى: سر صناعة الإعراب ١/٢٢.

(٥) ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ، ٢٢٠.

(٦) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ، ٤٢.

(٧) د. محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ١٧٩، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت.

مطابقًا تلك الخاصة، بنطق الضمة والكسرة مطابقة تامة، فنعد الواو والياء بين الحركات أو الحروف الصائتة Vowels لا بين الحروف الصامتة"[١].

كما أشار الطيب البكوش إلى تصنيفهما بقوله: "أنصاف الحروف أو الحركات هي حركات بسيطة أو مركبة تقوم بدور الحرف أحيانًا، ونجد منها في العربية نوعين، هما الواو والياء"[٢].

وتبعًا لما ذهب إليه الصرفيون القدامى وما أقره البحث الصوتي الحديث، فإن العلة المباشرة لإعلال الواو والياء حالة تحركهما، وانفتاح ما قبلهما هي اجتماع الأمثال أو ما هو في حكم الأمثال، مما اقتضى الفرار من هذا الثقل بقلب الواو أو الياء ألفًا.

وتأسيسًا على ما تقدم فإن علة قلب الواو أو الياء ألفًا لا تقع في حالتين:

الأولى: حالة تسكينهما وقبل كل واحدة منهما فتحة، نحو: قَوْل، بَيْع.

الثانية: حالة تحريكهما وتسكين ما قبلهما، نحو: رَمْى، غَزو.

يقول المبرد (ت : ٢٨٥هـ) في الإشارة إلى هاتين الحالتين: "فأما إذا سكنا وقبل كل واحدة منهما فتحة فإنهما غير مغيرتين نحو قولك: قَوْل وبَيْع، وكذا إن سكن ما قبلهما لم تغير، كقولك: رَمْى وغزو"[٣].

وقد اشترط الصرفيون لقلب الواو والياء ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما مجموعة من الشروط، من أهمها الشروط الثلاثة التالية:

(١) أن تكون الواو والياء لامين أو عينين للكلمة لا فاءين.

(٢) أن تكون حركة كل من الواو أو الياء حركة لازمة غير عارضة.

(٣) أن تكون الواو والياء ليستا متلوتين بساكن بعدهما.

وفيما يلي تفصيل هذه الشروط الثلاثة:

(١) أن تكون الواو والياء لامين أو عينين للكلمة لا فاءين:

يقول الرضى (ت: ٦٨٦هـ) في بيان هذا الشرط: "ولوهن هذه العلة لم تقلبا ألفًا إلا إذا كانا في الطرف أي: لامين، أو قريبين منه، أي: عينين، ولم يقلبا فاءين، نحو : أوَدّ وأيَلّ، وإن كانت الحركة لازمة بعد العروض، لأن التخفيف بالآخر أولى"[٤].

وهذا الشرط هو أهم الشروط جميعًا، وقد بلغت أهميته قدرًا جعل الدكتور عبد الصبور شاهين يقول: "من الواضح أن القاعدة تحركت الواو أو الياء، وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، لا تصدق إلا على

---

(١) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ٤٦ أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

(٢) الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٥٣. الشركة التونسية بتونس ١٩٧٣م.

(٣) المبرد: المقتضب ٢٢٨/١، وينظر: الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ١٥٩/٣.

(٤) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٩٥/٣.

الكلمات التي عينها أو لامها حرف علة، وأكثر ما يكون في مثل قام، باع، باب، غزا، دعا، رمى، بكى، يخشى، يرضى.

وأصل هذه الكلمات يوقع حرف العلة -الواو أو الياء- بين حركـــة سابقة وحركة لاحقة، وهذا يحتم قلبها، واوًا، نحو: قوم > قام ، فلو أننا قلنا في حدود تصور الصرفيين أن الواو والياء في هذا النوع من الكلمات تقلب ألف لخرج كل ما نفته هذه الشروط، لأنه ليس من نوعها"(١).

(٢) أن تكون حركة كل من الواو أو الياء حركة لازمة غير عارضة:

ومثال الحركة العارضة الحركة المنقولة الواقعة في مثل الكلمات: ضو، شى، جيل، مولـــة المخففة عن الكلمات: ضوء، شيء، جيأل، أى: الضخم، موألة أي ملجأ.

يقول الثمانينى (ت : ٤٤٢هـــ): "فأما قولهم: ضو في تخفيف ضوء، وشى في تخفيف شيء، وجيل في تخفيف جيأل، ومولة في تخفيف موألة، فلا يجوز أن تنقلب الياء والواو في هذا، وما أشبهه ألفا وإن تحركتا، وانفتح ما قبلهما لأن الحركة التي فيهما إنما نقلناها إليهما من الهمزة التي أسقطناها، وإذا كان كذلك فحركتهما عارضة ليست بلازمة"(٢).

ومثال الحركة العارضة كذلك ما يتحرك لأجل بعض اللواحق مثل: تحرك الواو أو الياء لإلحاق ألف الضمير، كما في نحو: غزوا ورَمَيًا، أو لإلحاق ألف المثنى والجمع كما في نحو: عصوان وصلوات، أو لإلحاق نون التأكيد كما في نحو: ارضينّ.

يقول الرضى (ت: ٦٨٦هـــ): "لم تقلب حروف العلة المتحركة لأجل إلحاق ألف الضمير في: غزوا ورميا، وألف المثنى والجمع في نحو: عصوان وصلوات، ونون التأكيد في نحو: ارضين، ألفا، لعروض حركاتها لأجل هذه اللواحق، فإنها وإن كانت أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك، فحركتها إذن عارضة، ولا يقلب الواو والياء ألفًا إذا تحركتا بحركة عارضة"(٣).

---

(١) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتى للبنية العربية ١٩٤.

(٢) الثمانينى: شرح التصريف ٢٩٤ ، ٢٩٥.

(٣) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ١٥٨/٣.

(٣) أن تكون الواو والياء ليستا متلوتين بساكن بعدهما :

وذلك بأن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين. ولذلك صحت العين في بَيَان، وطَوِيل، وخَوَرْنَق، وصحت اللام في: رَمَيَا، وغَزَوَا، فَتَيَان وعَصَوَان، وعلوىّ، وفتوىّ.

يقول الرضى (ت : ٦٨٦هـ) في بيان هذا الشرط: "ولضعف هذه العلة -أعني تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما- في إيجاب القلب ترد الألف إلى أصلها من الواو والياء ويحتمل تحركهما، وانفتاح ما قبلها إذا أدى ترك الرد إلى اللبس في الفعل كان أو في الاسم،وذلك إذا لقى الألف حرف ساكن بعدها لو أبقى الألف معه على حالها سقطت والتبس"(١).

وفى الصفحات التالية سيقوم البحث ببيان أثر قاعدة: "يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة" في صوغ الأبنية الصرفية في جانب أبنية الأفعال، وجانب أبنية الأسماء.

أولاً : أبنية الأفعال :

بدا أثر هذه القاعدة على أبنية الأفعال على ضربين من الإعلال:

الضرب الأول : إعلال أفعال بالأصالة ، وهي كل فعل يتحرك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبلهما :

ذهب الصرفيون إلى أن إعلال الواو أو الياء في ماضي الأجوف والناقص هو الأصل في ذلك الإعلال الواقع في الفعل، نظرًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، نحو: قَوَل، بَيَع، غَزَو، رَمَىَ، إذ تصير بعد الإعلال: قال: باع، غزا، رمى.

يقول الرضى (ت: ٦٨٦هـ) في ذلك: "الفعل في هذا الإعلال على ضربين: أصل ومحمول عليه، والأصل : ما يتحرك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبلهما، نحو: قَوَل، وبَيَع، وغَزَوَ، وَرَمَىَ"(٢).

الضرب الثاني : إعلال أفعال بالحمل، وهي كل فعل ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحًا في الماضي الثلاثي :

هناك أفعال أخرى يقع فيها قلب الواو أو الياء ألفًا، وهي محمولة في إعلالها على الماضى الثلاثى من الأجوف والناقص، وهي ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحًا في الماضى الثلاثى، وهذا يتمثل في الأفعال الآتية:

(١) المضارع المبنى للفاعل مثل: يخاف ويهاب.

(٢) المضارع المبنى للمفعول مثل: يُخَاف ويُهَاب ويُقَال ويُبَاع.

---

(١) الرضى: المصدر السابق ١٠٨/٣، وينظر في ذلك أيضًا: سيبويه: الكتاب ٣٨٨/٤، ابن جنى: المنصف ١٣٦/٢، الصيرمى: التبصرة والتذكرة ٨٢٠/٢، ٨٢١.

(٢) الرضى: المصدر السابق ٩٦/٣.

(٣) الماضي مِمَّا بُنِيَ من ذى الزيادة مثل: أفعل نحو: أقام وأبان، استفعل نحو: استقام واستبان.

(٤) المضارع المبنى للمفعول من الماضي مما بني من ذي الزيادة نحو: يقام ويستبان.

وقد أشار الرضى (ت ٦٨٦هـ) إلى هذه الأفعال إجمالاً في قوله: والمحمول عليه ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحًا في الماضي الثلاثي:

وذلك إما في المضارع المبنى للفاعل: كيخاف ويهاب، أو المبنى للمفعول: كيخاف ويهاب ويقال ويباع، أو الماضي مما بنى من ذي الزيادة، أفعل نحو: أقام وأبان، استفعل نحو: استقام واستبان، أو ما بنى للمفعول من مضارعهما، نحو: يقام ويستبان"(١).

يقول ابن جنى في بيان حمل إعلال المضارع المبنى للفاعل مثل: يخاف ويهاب على إعلال الماضي الثلاثي خاف، هاب: "فأما يخاف ويهاب فأصلهما: يَخْوَف ويَهْيَب، فأرادوا الإعلال، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء، فصار في التقدير: يخوف ويهيب، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ولأنهما قد اعتلتا ضرورة في خاف وهاب، هذا هو الذي عليه حذاق أهل التصريف"(٢).

كما يقول أيضًا في بيان حمل إعلال الماضي مِمَّا بُنِي من ذى الزيادة على وزن أفعل مثل: أجاد، أخاف، وعلى وزن استفعل مثل: استراث واستعاد، على إعلال الماضي الثلاثي: جاد، خاف، راث، عاد، على الرغم من تسكين ما قبل الواو والياء في بناء الزيادة:

"ولكنهم أرادوا إعلال هذه الأمثلة، لأنها كانت معتلة في الثلاثي، فنقلوا حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فقلبوهما ألفًا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما، ولولا اعتلالهما في الثلاثي لما وجب إعلالهما الآن، لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح"(٣).

ثانيًا: أبنية الأسماء:

وأما أثر هذه القاعدة على أبنية الأسماء فيمكن بيانه من خلال صورتين:

الصورة الأولى: الإعلال، ويقصد به قلب الياء أو الواو ألفًا.

الصورة الأخرى: العدول عن بناء قياسي إلى بناء آخر.

---

(١) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٣/٩٦.

(٢) ابن جنى: المنصف ١/٢٤٧.

(٣) ابن جنى: المصدر السابق ١/٢٦٨.

الصورة الأولى: الإعلال:

وقد تمثل ذلك فيما يلي:

(١) إعلال كل اسم يتحرك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبلهما وهما لامان:

إذا وقعت الواو أو الياء في اسم متحركين وانفتح ما قبلهما وهما لامان، قلبتا ألفًا دون شرط أو قيد، نحو : ربا، زنى، أحوى، أشقى.

يقول الرضى (ت: ٦٨٦هـ) في بيان ذلك: "اعلم أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما وهما لامان قلبتا ألفين، وإن لم تكونا في الاسم الجارى على الفعل ولا الموازن له كربا وزنى، أو كانا فيما يوازن الفعل بلا مخالفة له، كما في : أَحْوَى، وأَشْقَى، وإنما اشترط الجريان أو المشابهة المذكورة في العين دون اللام، لأن اللام محل التغيير، فيؤثر في قلبها العلة الضعيفة، أي: تحركها وانفتاح ما قبلها"(١).

(٢) إعلال العين في بعض الأسماء بالحمل على الفعل:

وأما بالنسبة لإعلال العين في الاسم بقلب الواو أو الياء ألفًا، فيمكن بيان هذا الإعلال في نوعين من الأسماء حمل إعلالهما على الفعل، هما:

أ- الاسم الموازن للفعل.

ب- الاسم الجارى على نمط فعله.

وفيما يلى تفصيل الحديث عن هذين النوعين:

(أ) الاسم الموازن للفعل:

فالأسماء: باب، ناب، دار، أصلها: بَوبَ، نَيَبَ، دَوَر، تحركت فيها الواو والياء وانفتح ما قبلهما أيضًا، ووجه وقوع ذلك القلب أنها جاءت على وزن ضَرَب من الأفعال، وكذلك الأسماء مال (كثير المال)، نال (الكثير العطاء)، صاف (كثير الصوف) أصلها: مَوِل، نَوِل، صَوِف، فأعلت كذلك لأنها على وزن عَلم من الأفعال.

يقول الرضى: "أحد النوعين ما وازن الفعل نحو: باب وناب، والأصل: بوب ونَيبَ، ورجل مال ونَال، والأصل: مَوِل، ونَوِل بكسر العين، وكذا كبش صافٌ"(٢).

---

(١) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ١٥٧/٣.

(٢) الرضى: المصدر السابق ١٠٣/٣، وينظر: المبرد: المقتضب ٣٣٥/١.

وموازنة الاسم للفعل ههنا يريدون بها: "مساواته له في عدد الحروف والحركات المعينة، وإن باينه في تعيين الزيادات وأمكنتها فـــ"مفعل" على وزن يفعل، وإن كانت زيادته غير زيادته، وفاعل موازن ليفعل وزيادته غير زيادته ومكانها غير مكانها"(١).

"وإنما وجب أن يكون الاسم محمولاً في هذه العلة على الفعل، لأن الفعل أصل في الاعتلال للتصريف والتغيير الذي يلحقه نحو: فعل يفعل وسيفعل، وإذا وجب للفعل حكم لعلة يوجبها التصريف وساواه الاسم في تلك العلة وجب حمله عليه، فمساواة الفعل للاسم في هذه العلة هي اتفاقهما في الوزن، وأن الواو والياء وقعتا من الاسم في موضع حركة، وقبلهما فتحة كما كان ذلك في الفعل، فلما وجب في الفعل قلبهما إلى الألف وجب في الاسم أيضًا مثل ذلك لتساويهما في الحكم والوزن"(٢).

من أجل ذلك فإنه : "إن لم يوازن الاسم الثلاثي للمزيد فيه الفعل لم يعل هذا الإعلال، فعند سيبويه لم يعل هذا الإعلال نحو: الطوفان، الحيدان، والتروان، والغليان، وحمار حَيَدى، والصَّوَرى لخروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة للكلمة عن وزن الفعل"(٣).

(ب) الاسم الجارى على نمط فعله :

ومن أمثلة الأسماء الجارية على نمط أفعالِها المصادر: إقامة، استقامة، إعادة، استعادة، أصلها: إقوام، استقوام، إعواد، استعواد، وقد نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها فقلبت ألفًا، وقد وقع هذا الإعلال نظرًا لأنها جارية على نمط أفعالها التي أعلت هي أيضًا أقام، استقام، أعاد، استعاد.

يقول الرضى: "وثانى النوعين المذكورين الاسم الذي فيه واو أو ياء مفتوح إذا كان مصدرا قياسيًا جاريًا على نمط فعله في ثبوت زيادات المصدر في مثل مواضعها من الفعل كإقوام واستقوام، فلمناسبته التامة مع فعله أعل إعلاله بنقل حركتهما إلى ما قبلهما وقلبهما ألفًا"(٤).

الصورة الأخرى: العدول عن بناء قياس إلى بناء آخر

وقد تجلى أثر كراهية تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة في جانب صوغ أبنية الأسماء أحيانا فيما ورد من العدول عن بناء قياس إلى بناء آخر، وذلك إذا كان البناء القياسى يفضى إلى تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- تكسير فعيل المعتل لامًا على بناء أفعلاء. لا على بناء فعلاء

من صور العدول ما ورد من تكسير فعِيل المعتل لامًا نحو: سَرِيّ، غَنِيّ، شَقِيّ، على: أَسْرِيَاء، أَغْنِيَاء، أَشْقِيَاء مع أن قياس تكسير فعيل هو فعلاء، نحو: شريف، وشرفاء.

---

(١) الرضى: المصدر السابق نفسه.

(٢) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٨١٩/٢.

(٣) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ١٠٥/٣، ١٠٦، وينظر: سيبويه: الكتاب ٣٦٣/٤.

(٤) الرضى: المصدر السابق ١٠٨/٣.

يقول سيبويه (ت١٨٠هـ) في بيان هذا العدول: "وذلك سرى وأسرياء وأغنياء وأشقياء وإنما صرفوها عن سرواء، وغنياء، لأنهم يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة، إلا أن يخافوا التباسًا في رميا وغزوا ونحوهما، فلما كانت الحركة تكره وقبلها الفتحة، وكانت أفعلاء قد يجمع بها فعيل، فروا إليها كما فروا إليها في التضعيف في أشداء كراهية التضعيف"(١).

وقد أشار ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) إلى مسألة العدول عن تكسير فعيل على بناء فعلاء إلى بناء أفعلاء من المعتل والمضاعف أيضًا، فقال في ألفيته:

وِلكـــريمٍ وَبَخيـــلٍ فُعَـــلا كَذَا لما ضاهَاهُما قَدْ جُعلاَ
وَنَابَ عَنْهُ أفعلاء في الـــمُعل لاَمًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَل(٢)

ب- النسب إلى فعيلة من المعتل عينه واوًا دون حذف حروف المد.

ومن صور العدول أيضًا ما ورد من النسب إلى فعيلة من المعتل عينه واوًا دون حذف حرف المد، مثل أن يقال في طويلة، حُوَيْزة: طَويليّ، حُوَيْزيّ، مع أن قياس النسب إلى فعيلة -من غير المضاعف أو المعتل هو حذف حرف المد "الياء"، فيقال: طَوَلِيّ، حوزى ولكن عدل عن بناء النسب القياس هذا كراهة تحريك الواو وقبلها الفتحة.

يقول ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ): "وكذلك لو نسبت إلى بنى طويلة وبنى حويزة قلت: طويلى وحويزى، والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، كقولهم: دار ومال، وحذف الياء، إنما هو لضرب من التخفيف، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه في الثقل، أو إلى إعلال الحرف احتمل ثقله وأقر على حاله"(٣).

كما يقول ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) في شرح ذلك: "وامتنعوا من حذف الياء فيما ضعف أو كانت عينه واوًا كجليلة وطويلة، لأنهم لو حذفوا الياء فيهما لقيل: جَلَلِيّ وطَوَلِيّ، فاستثقلوا فك التضعيف بلا فصِل، وتصحيح الواو متحركة مفتوحًا ما قبلها فأبقوا الياء محصنة من ذلك"(٤).

---

(١) سيبويه : الكتاب ٣٩٢/٤، ٣٩٣.

(٢) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ٦٧.

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ١٤٦/٥.

(٤) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٩٤٥/٤، وينظر: الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢٥/٢، ٢٦، ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٦/٣، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ٨٠٠.

القاعدة الخامسة

اجتماع الأمثال مكروه

من القواعد المبنوية التي تقوم بتوجيه استثقال البنية الصرفية ما ورد في شأن استثقال العربية تكرير الصوامت المتماثلة في أبنيتها أو كراهيتها تتابع الحروف المتماثلة.

وقد اختلف المتقدمون في التعبير عن كراهة توالى الحروف المتماثلة، فقد عبر عنها سيبويه في كتابه **بكراهية التضعيف**، إذ عقد فيه بابًا بعنوان: "هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء، لكراهية التضعيف وليس بِمطرد"(١)، كما عقد بابًا أخر سماه "هذا باب التضعيف"، قال في مستهله: "اعلم أن التضعيف ينقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد"(٢).

على حين عبر غيره عن هذه القاعدة بعبارات أخرى، منها ما يلي:

- **كراهة اجتماع المثلين**(٣).
- **كراهية اجتماع الأمثال**(٤).
- **اجتماع الأمثال مكروه**(٥).
- **استثقالاً لتوالى المثلين متحركين**(٦).
- **استثقلوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد**(٧).

ويبدو أن الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ) من أوائل القدامى الذين التفتوا إلى ظاهرة كراهية العربية توالى المثلين أو الأمثال في أبنيتها، إذ ورد عنه تشبيه النطق بحرفين متماثلين بمشى المقيد.

يقول ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) في ذلك: "وجملة الأمر أن اجتماع المثلين عندهم مكروه؛ لأنهم يستثقلون أن يميلوا ألسنتهم عن موضع، ثم يعيدوها إليه لما في ذلك من الكلفة على اللسان، وقد شبه الخليل ذلك بمشى المقيد، لأنه يرفع رجله ويضعها في موضعها أو قريب منه، لأن القيد يمنعه عن الانبعاث وامتداد الخطوة(٨).

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٤٢٤.

(٢) سيبويه: المصدر السابق ٤/٤١٧.

(٣) أبو على الفارسى: المسائل العضديات ٥، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجى ١/٤٣٥، السيوطى: همع الهوامع ٦/١٦٣.

(٤) ابن عصفور: المصدر السابق نفسه.

(٥) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ١/ ٢٩.

(٦) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٧.

(٧) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٠٣، البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٠٤.

(٨) ابن يعيش : شرح الملوكى في التصريف ٤٥١، ٤٥٢.

وبناء على ذلك قرر الصرفيون أن: "الطبع لا ينفر من توالى المختلفات، وإن كانت كلها مكروهة، كما ينفر من توالى المتماثلات المكروهة، إذ مجرد التوالى مكروه حتى في غير المكروهات أيضًا"(١).

والسر في كراهة توالى الأمثال في ضوء البحث الصوتي الحديث هو: "أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلى للنطق بهما في كلمة واحدة"(٢).

وبناء على ذلك فإن التخلص من هذه الكراهة يكون في إحداث تطور صوتي ما، "وهذا التطور هو إحدى نتائج نظرية السهولة التي نادى بها كثير من المحدثين، والتى تشير إلى أن الإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرها السهلة، وقد اعترف القدماء بكراهية التضعيف، ولعلهم كانوا يريدون بهذا أنه يحتاج إلى مجهود عضلي"(٣).

وقد ربط علماء اللغة المحدثون بين ظاهرة كراهة توالى الأمثال في العربية، وبين ظاهرة لغوية حديثة سميت "المخالفة الصوتية" التي تعد أثرًا لقانون الاقتصاد في الجهد ويقصد بها: "تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدى إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين"(٤)، أي أن صور التخلص من توالى هذين المثلين تكون في أغلبها متخذة هيئة المخالفة بينهما.

يقول الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس: "من التطورات التي تعرض أحيانًا للأصوات اللغوية ما يمكن أن يسمى بالمخالفة، وهي أن الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة، فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين، وقد دلت البحوث التي قام بها علماء الأصوات أن ظاهرة المخالفة قد شاعت في كثير من اللغات السامية، وليست هذه الظاهرة إلا تطورًا تاريخيًا في الأصوات"(٥).

ولقد كان حرص العربية على "كراهة توالى الأمثال" بتعبير القدماء، أو على "المخالفة الصوتية" باصطلاح المحدثين نابعًا مما ينشأ عن ذلك من تنوع موسيقى صوتى محبب تظهر معه الأصوات اللغوية على حقيقتها نطقًا وسمعًا.

---

(١) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ٢١١.

(٣) د. إبراهيم أنيس: المصدر السابق نفسه.

(٤) د. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوى ٣٨٤.

(٥) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ٢١٠، ٢١١.

يقول الدكتور تمام حسان في تقرير هذه الحقيقة: "من الواضح أن النظام اللغوى والاستعمال السياقى يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف، ويكرهان التنافر والتماثل"(١).

وتعد ظاهرة المخالفة الصوتية نقيضة لظاهرة أخرى تسمى عند المحدثين ظاهرة المماثلة، فإذا كانت المخالفة تعمل على التفريق بين الأمثال والمتقاربات، فإن المماثلة تعمد إلى التقريب بين المتنافرات والمتناقضات، والغاية من عمل هذه وتلك هي تيسير النطق وتقليل الجهد بالنسبة لأعضائه.

ويمكن تلمس أثر كراهة توالى الأمثال عند صوغ الأبنية العربية فيما يلي:

(١) عدم بناء العرب ثلاثيًا فاؤه وعينه متماثلان في أبنية الأفعال، ومجيء ذلك نادرًا في بعض أبنية الأسماء:

من صور كراهة توالى المثلين عند صوغ الأبنية العربية أن العرب لم تبن في أبنية الأفعال الثلاثية ما يكون فاؤه وعينه متماثلين البتة، على حين جاء ذلك في أبنية الأسماء الثلاثية نادرًا جدًا نحو: دَدَن، بَبَر.

يقول الرضى (ت: ٦٨٦هـ): "ولم يبنوا ثلاثيًا فاؤه وعينه متماثلان إلا نادرًا نحو: دَدَن، وبَبَر، بل إنما ضعفوا حيث يمكنهم الإدغام، وذلك بتماثل العين واللام، إذ الفاء لو أدغم في العين وجب إسكانه ولا يبتدأ بساكن"(٢).

وقد فصل ابن يعيش (ت : ٦٤٣هـ) الحديث في هذه المسألة في قوله: "معنى التضعيف أن يجتمع في الكلمة مثلان من الأصول متجاوران، ولا يخلو تجاورهما من أن يكون بين العين والفاء أو بين العين واللام، فإن كان بين العين والفاء فإن ذلك لم يوجد في أبنية الأفعال في شيء من كلامهم، وإنما جاء في أسماء قليلة نحو: دَدَن، وقد جاء التضعيف بحاجز أسماء فعلا نحو: سَلِس وقلق، وذلك قليل، فأما تجاور العين واللام فهو كثير واسع في الأسماء والأفعال، نحو: طَلَل وشَرَرٍ ومَرَرٍ وقِدَدٍ وخزَزٍ، وأما الفعل فقد جاء منه مثال الماضى على فَعَل نحو: رَدَّ وشدّ وعف وكَلّ"(٣).

(٢) عدم صياغة العرب في أبنية الأسماء والأفعال الرباعية أو الأسماء الخماسية ما فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان:

من صور كراهة اجتماع المثلين عند صوغ الأبنيـــة العربية أن العرب لم يصوغوا في أبنية الأسماء والأفعال الرباعية أو الأسماء الخماسية ما فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان لما يكون في ذلك من ثقل.

---

(١) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، ٢٦٤.

(٢) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢٣٩/٣.

(٣) ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ٤٥.

يقول الرضى (ت ٦٨٦هـ) في شرح هذه المسألة: "اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال، إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه، ولِهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعيًا أو خماسيًا، فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان، لثقل البناءين وثقل التقاء المثلين، ولا سيما مع أصالتهما، فلا ترى رباعيًا من الأسماء ولا الأفعال، ولا خماسيًا من الأسماء فيه حرفان كذلك إلا وأحدهما زائد"(١).

(٣) العدول عن البناء القياسي إلى بناء آخر:

بدا أثر كراهة توالى المثلين في جانب الأبنية الصرفية أحيانًا بما ورد من العدول عن بناء قياسى إلى بناء آخر، وذلك إذا كان البناء القياسى يفضى إلى توالى مثلين.

ومن صور ذلك ما ورد من تكسير فعيل الذي تماثلت عينه ولامه نحو: شديد، لبيب، حبيب، خليل، على: أشداء، ألباء، أحباء، أخلاء، مع أن قياس تكسير فعيل هو فعلاء، نحو: شريف وشرفاء، ظريف وظرفاء، ولكن العربية عدلت عن بناء فعلاء إلى بناء أفعلاء، حتى لا يلتقى المثلان لو قيل: شدداء، لبباء، حُبَبَاء، خُلَلاَء.

يقول الصيمرى (ت بعد ٣٠٠هـ): "وكذلك ما كان على هذا الوزن من المضاعف جرى جمعه على أفعلاء كراهية لإظهار التضعيف، وذلك نحو قولك: لبيب وألباء، وحبيب وأحباء، وخليل وأخلاء.

وكان العدول عن فُعَلاَء إلى أَفْعِلاَء والإدغام أخف عليهم من أن يجروه على فعلاء بإظهار الحرفين"(٢).

وقد شرح ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) مراحل العدول عن بناء فعلاء إلى أفعلاء، فقال: "الأصل في "طبيب" أن يجمع على "طُبَبَاء" على مثال فُعَلاَء كشريف وشُرَفَاء، وظريف وظُرَفَاء، إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد فاستثقلوا اجتماعهما، فنقلوا من فُعَلاَء إلى أَفْعِلاَء فصار: أَطْبِبَاء، فاستثقلوا أيضًا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد، فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطاء فرارًا من الاستثقال، وأدغموا الباء في الباء فصار: أطباء، وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال في جمع فعيل من المضاعف كقولهم: حَبِيب وأحباء، وخَلِيل وأَخلاء، وجَلِيل وأَجِلّاء وما أشبه ذلك "(٣).

وقد أشار ابن مالك (ت٦٧٢هـ) إلى مسألة العدول عن تكسير فعِيل على بناء فعلاء إلى بناء أفعلاء من المضاعف والمعل أيضًا، فقال:

---

(١) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢٣٨/٣، ٢٣٩.

(٢) الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٩٠٢/٢، ٩٠٣.

(٣) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٥٣/٢، ٧٠٤، وينظر في ذلك: ابن يعيش: شرح المفصل ٤٥/٥.

ولِكـــريمٍ وَبَخِيـــلٍ فُعَـــلا كَذَا لما ضاهَاهُما قَدْ جُعلاَ
وَنَابَ عَنْهُ أفعلاءَ في الـــمُعل لاَمًا ومُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَل(١)

ومن صور ذلك أيضًا ما ورد من تكسير واد على أودية بوزن أفعلة، مع أن قياس تكسير فاعل الاسم هو فواعل، وإنما عدل عن بناء فواعل إلى بناء أفعلة حتى لا يقال: وَوَادٍ، فيجتمع في أول الكلمة واوان.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): "وقالوا: واد وأودية، جمعوه في القلة على أفعلة كما قالوا: أرغفة، ولم يأت إلا في هذا الحرف المعتل نادرًا، كأنهم كرهوا فيه فواعل؛ لئلا تنقلب الواو همزة، فيقال: أوَادٍ، والأصل: وَوَادٍ، فيجتمع في أول الكلمة واوان فتنقلب الأولى همزة "(٢).

(٤) إهمال البناء الصرفي الذي ينشأ عنه توالى مثلين والاقتصار على البناء الذي ينتفى فيه ذلك:

بدا أثر كراهة توالى المثلين في جانب صوغ الأبنية الصرفية كذلك فيما ورد في إهمال بناء معين ينشأ عنه توالى مثلين والاقتصار على البناء الصرفى الذي ينتفى فيه ذلك.

ومن أمثلة ذلك أن مصدر فعّل من غير الناقص يأتي على بناءين هما: تفعيل وتفعلة، نحو: كرم تكريمًا تكرمة، قدم تقديمًا وتقدمة.

وأما فعّل الناقص -معتل اللام- فقد قصروا مصدره على تفعلة فقط، وأهملوا المصدر الآخر: تفعيل، نظرًا لتوالى ياءين، فقالوا: وَصّى توصية، زَكّى تزكية، نَمّى تنمية.

يقول الرضى (ت ٦٨٦هـــ) فى الإشارة إلى ذلك: "تفعيل فى غير الناقص مطرد قياسى، وتفعلة كثيرة لكنها مسموعة.... وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على تفعلة لا غير، وذلك بحذف الياء الأولى وإبدال الهاء منها لاستثقال الياء المشددة "(٣).

كما بين أبو على الفارسي (ت ٣٧٧هـــ) ذلك في قوله: "فتوصية مصدر وصى، مثل: قطع تقطعة، ولا يكون فيه تفعيل نحو التقطيع، لأنك لو جئت به على تفعيل للزم فى حيّيت ونحوه -إذا أتيت به على فعل- أن يكون المصدر على تفعيل أيضًا فيجتمع ثلاثة ياءات "(٤).

ومن أمثلة ذلك أيضًا أن الفعل المسند إلى نون النسوة هل تضربن؟ لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة عليه لما يؤدي ذلك إلى اجتماع المثلين، فلا يقال: هل تضربنن؟ وقد اقتصرت العربية على

---

(١) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ٦٧.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٣/٥ وينظر في ذلك : الأعلم الشنتمرى: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠١٩/٢ والصيمرى: التبصرة والتذكرة ٦٧١/٢، الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ١٥٤/٢.

(٣) الرضى: المصدر السابق ١٦٤/١، ١٦٥.

(٤) أبو على الفارسى: الحجة للقراء السبعة ٢٢٧/٢، ٢٢٨.

إلحاق نون التوكيد الثقيلة بهذا الفعل -مع ا لفصل بالألف بين النونين- نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة- فقالوا: هل تضربنَانِّ؟.

يقول السيوطى (ت ٩١١هـــ) نقلاً عن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـــ): "لَم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث؟ لأنه يؤدى إلى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوا لذلك، ولم يمكنهم الفصل بينهما بالألف فيقولون: هل تضربنَانْ؟ لأن الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت فيلزم أن يقال: هل تضربنن؟ فتعود إلى مثل ما فررت منه، فلذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة وألحقوا الشديدة، وفصلوا بينهما وبين نون الضمير بالألف، كراهية اجتماع الأمثال، فقالوا: هل تضربنَانِّ"(١).

(٥) التخلص من كراهة توالى الأمثال بطرائق الحذف والقلب والفصل:

يمكن تلمس أثر كراهة توالى الأمثال عند صوغ الأبنية العربية أيضًا فيما تجلى من الطرائق المختلفة التى لجأت إليها العربيـــة للتخلص منها، فقد رصد علماء العربية القدامى أربع طرائق للتخلص من كراهة توالى الأمثال فى أبنية هذه اللغة، وهي: الإدغام، والحذف، والقلب، والفصل.

وقد أشار أبو على الفارسى (ت٣٧٧هـــ) إلى ثلاث طرائق منها هي الإدغام والقلب والحذف في قوله: " وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال، فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خففت تارة بالإدغام وتارة بالقلب وتارة بالحذف"(٢).

على حين ذكر السيوطى (ت٩١١هـــ) أن طرائق التخلص من اجتماع الأمثال ثلاثة، هي: القلب والحذف والفصل، إذ يقول في ذلك: "اجتماع الأمثال مكروه، ولذلك يفر منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل"(٣).

والملاحظ عند تمحيص هذه الطرائق الأربع المذكورة في شأن التخلص من كراهـــة توالى الأمثال، أنها يمكن أن ترد إلى ثلاث طرائق فحسب، إذ إن الإدغام في حقيقته يندرج تحت الحذف، ومن ثم فإن الحذف ينقسم قسمين: أولهما حذف حركة المثل الأول فيسمى إدغامًا، وثانيهما حذف أحد المثلين، وبناء على ذلك تكون طرائق التخلص من كراهة توالى الأمثال فى أبنية العربية -على وجه التحقيق- ثلاثة هي الحذف والقلب والفصل.

---

(١) السيوطى: الأشباه والنظائر فى النحو ١/٤٥.

(٢) أبو على الفارسى: الحجة للقراء السبعة ١/٢٠٨.

(٣) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٩.

الطريقة الأولى: الحذف:

القسم الأول: حذف حركة:

من الطرائق التي لجأت إليها العربية للتخلص من كراهة توالى الأمثال فى أبنيتها طريقة الإدغام، ويقصد به حذف حركة أول المثلين منهما وإدغامه في المثل الآخر، إذ الإدغام عند الصرفيين هـــو: "أن تصل حرفًا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فينبو اللســـان عنهما نبوة واحدة "(١).

وبناء على ذلك فإنه عند استثقال اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد، يتخلص من هذا الاستثقال بحذف حركة الحرف الأول وإدغامه في الحرف الثاني؛ "لأنه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدونها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة "(٢).

ويكون الإدغام واجبًا فى أبنية الأفعال، "فكل فعل التقى فى موضع عينه ولامه حرفان من جنس واحد وكان الثانى منهما متحركاً حركة إعراب أو حركة بناء غير التقاء الساكنين، فلا خلاف بين العرب فى إدغام الأول فى الثانى، كان ذلك فى فعل ماض أو مستقبل.

وإنما وجب الإدغام في هذا، ونحوه طلبًا للتخفيف؛ لأنه يرفع اللسان بالإدغام عن الحرفين جميعًا دفعة واحدة، فيصير مترلة حرف واحد"(٣).

ويلاحظ أيضًا أن الإدغام يكثر إذا كان المثلان فى آخر الكلمة؛ إذ هو الكثير الشائع ى كلامهم، وهو: " إما أن يكون فى الفعل أو فى الاسم، فإن كان فى الفعل وجب الإدغام لكونه فى الفعل الثقيل، وفى الآخر الذي هو محل التغيير، وإن كان فى الاسم، فإما أن يكون فى ثلاثى مجرد من الزيادة أو فى ثلاثى مزيد فيه، ولا يدغم فى القسمين إلا إذا شابها الفعل، فالثلاثى المجرد إنما يدغم إذا وازن افعل نحو: رجل صب وكذا طب.

وكذا الاسم الثلاثى المزيد فيه يدغم أيضًا إذا وازن الفعل نحو: مستعد و ستعد، ومرد وهو على وزن يفعل ومُدُقّ وهو على وزن انصُر، ورادّ وهو كيَضرِب "(٤).

---

(١) ابن الأنبارى: أسرار العربية ٤١٨.

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/٤١٧.

(٣) الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٢/٧٣٧، ٧٣٨.

(٤) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٤١ ــ ٢٤٣.

القسم الثاني: حذف أحد المثلين المتواليين:

من الطرائق التي لجأت إليها العربية للتخلص من كراهـــة توالى الأمثال فى أبنيتها طريقة الحذف، ويقصد بها فى هذا القسم حذف أحد المثلين المتواليين فى الكلمة، فإذا ما توالى فىالعربية مقطعان صوامتهما متماثلة فى أول الكلمة أو فى وسطها أو فى آخرها، فإنه كثيرًا ما يكتفى بواحد منهما بسبب الارتباط الذهنى بينهما، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان المقطعان فى بداية الكلمة.

يقول بروكلمان: "إذا توالى مقطعان أصواتهما الصامتة متماثلة أو متشابهة جدًا، الواحد بعد الآخر فى أول الكلمة فإنه يكتفى بواحد منهما بسبب الارتباط الذهنى بينهما "[١].

وتعد طريقة حذف أحد المثلين المتواليين أكثر الطرائق شيوعًا فى العربية للتخلص من توالى المثلين أو الأمثال بعد طريقة الإدغام، إذ بواسطتها أمكن التخلص من توالى نماذج متعددة من الحروف المتماثلة منها ما يلى:

أ- كراهة توالى التاءين.

ب- كراهة توالى الهمزتين.

ج- كراهة توالى الياءات.

د- كراهة توالى النونات.

وفيما يلى أمثلة للتخلص من هذه الكراهات المختلفة بحذف أحد المثلين:

(أ) حذف إحدى التاءين جوازًا عند إلحاق تاء المضارعة في أول صيغ تفعل، تفاعل، تفعلل:

من صور التخلص من توالى المثلين بالحذف ما يكون عند كراهة توالى تاءين، ويبدو ذلك عند إلحاق تاء المضارعة في أول صيغ: تفعل، تفاعل، تفعلل، إذا يتوالى فيها تاءان، فيجوز التخلص من ذلك التوالى بالاقتصار على إحدى التاءين فيقال في تتقدم ، تتقاتل، تتبختر، تقدم ، تقاتل، تبختر.

يقول سيبويه: "فإن التقت التاءات في تتكلمون وتتترسون فأنت بالخيار إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحـــداهما. وتصديق ذلك قوله عز وجل: ﴿**تتنـــزل عليهم الملائكـــة**﴾ [٢]. ويقـــول سبحانـــه: ﴿**تتجافى جنوبُهم عن المضاجع**﴾ [٣]. وإن شئت حذفت التاء الثانيـــة، وتصديق ذلك قولـــه تعالى: ﴿**تنـــزل الملائكة والروح فيها**﴾ [٤]. وقوله تعالى: ﴿**ولقد كنتم تمنون الموت**﴾ [٥].

---

(١) كارل بروكلمان: فقه اللغات السامية ٧٩.

(٢) سورة فصلت: ٣٠.

(٣) سورة السجدة: ١٦.

(٤) سورة القدر: ٤.

(٥) سورة آل عمران: ١٤٣. سيبويه: الكتاب ٤/٤٧٦.

وحذف إحدى هاتين التاءين من الشهرة بمكان، ومن الشيوع بموطن، وقد عبر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) عن ذلك في الكافية الشافية بقوله :

وما بتاءين ابتدُي قد يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى إحداهما وذا اشتُهِرْ[١]

وهذه الظاهرة شائعة في القرآن الكريم والشعر العربي[٢].

(ب) حذف همزة أفعل عند إتيان المضارع المسند إلى همزة المتكلم:

من صور التخلص من توالى المثلين بالحذف ما يحدث عند إسناد مضارع وزن أفعل إلى ضمير المتكلم، إذ يجتمع همزتان همزة أفعل وهمزة ضمير المتكلم، فتحذف همزة أفعل تخلصًا من توالى المثلين، فالأفعال: أكرم، أحسن، أقدم، عند إسنادهما إلى همزة المتكلم تكون على: أؤكرم، أؤحسن، أؤقدم، فتلتقى همزتان، فتحذف الهمزة الثانية نظرًا لكراهية توالى المثلين فتصير على: أكرم، أحسن، أقدم، ثم طرد حذف تلك الهمزة مع بقية حروف المضارعة الأخرى، فقالوا: نكرم وتكرم ويكرم، وقالوا: نحسن وتحسن ويحسن، وقالوا: نقدم وتقدم ويقدم.

يقول ابن جنى في بيان ذلك: "قولهم: أنا أكرم، حذفوا الهمزة التي كانت في أكرم، لئلا يلتقى همزتان، لأنه كان يلزم: أنا أؤكرم، فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين، ثم قالوا: نكرم وتكرم ويكرم، فحذفوا الهمزة، وإن كان لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة وكرهوا أن يختلف المضارع، فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة محافظة على التجنيس في كلامهم"[٣].

كما يقول ابن الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) أيضًا في هذا الشأن: "وكذلك قالوا: أكرم، والأصل فيه: أؤكرم فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما، وقالوا: نكرم وتكرم ويكرم، والأصل فيها نؤكرم وتؤكرم ويؤكرم، فحذفوا الهمزة وإن لم يجتمع فيها همزتان حملاً على أكرم، ليجرى الباب على سنن واحد"[٤].

(ج) حذف الياء المتحركة جوازًا عند تخفيف فيعل معتل العين، نحو: هَيِّن، لَيِّن، سيِّد، ميِّت:

من صور التخلص من توالى المثلين بالحذف ما يحدث عند تخفيف الكلمات الواردة على وزن فَعِيل من معتل العين جوازًا، مثل قولهم في : هيّن، ليّن، سيّد، ميّت: هيْن، ليْن، سيْد، ميْت، بحذف الياء المتحركة أو المقطع yi لاستثقال ياءين وكسرة.

---

(١) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٧.

(٢) تنظر أمثلة لذلك في د. رمضان عبدالتواب : بحوث ومقالات في اللغة ٢٨، ٢٩، ٣٠.

(٣) ابن جنى : المنصف ١/١٩٢.

(٤) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٤٨، وينظر في ذلك أيضًا: سيبويه : الكتاب ٤/٢٧٩، المبرد: المقتضب ٢/٩٥.

يقول المبرد (ت : ٢٨٥هـ) في شأن بيان إحدى صور كراهة التضعيف : "ومثل ذلك قولهم في هيّن: هين، وفى سيّد: سيْد، وكذلك ميّت وميْت، وليّن ليْن"(١).

وقد شرح ابن عصفور (ت : ٦٦٩هـ) هذه المسألة في قوله: "ومن ذلك فيعل نحو: سيّد وميّت، وليّن، فإنه إن كان من ذوات الياء أدغمت الياء في الياء من غير تغيير، وإن كان من ذوات الواو قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فمن ذوات الياء: ليّن، ومن ذوات الواو: سيّد وميّت، وإن شئت حذفت الياء المتحركة تخفيفًا، فقلت: سيْد وميْت وليْن لاستثقال ياءين وكسرة"(٢).

(د) حذف الياء الأخيرة عند اجتماع ثلاث ياءات في تصغير بعض الأسماء:

من صور الحذف لكراهة توالى الأمثال ما يحدث عند اجتماع ثلاث ياءات في تصغير بعض الأسماء، إذ تحذف الياء الأخيرة، ويتجلى ذلك عند تصغير مثل: عطاء، سماء، إداوة، معاوية، على: عطّى، سميّة، أدية، معيّة.

يقول ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): "فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نسيًا على الأفصح، كقولك في عطاء وإداوة وغاوية ومعاوية: عطى وأدية وغويّة ومعيّة"(٣).

وقد شرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) وجه اختصاص الياء الأخيرة بالحذف عند اجتماع الياءات الثلاثة، فقال في شأن تصغير عطاء : "اعلم أنه متى آل التصغير بالاسم إلى أنه مجتمع في آخره ثلاث ياءات، فإنك تحذف الياء الأخيرة لثقل الجمع بين الياءات، وخصوا الأخيرة بالحذف لتطرفها وكثرة تطرق التغيير إلى اللام، وذلك قولك في تصغير عطاء: عُطَيٌّ على زنة فُعَيْل، وذلك أنك لما صغرته وقعت ياء التصغير ثالثة قبل الألف، فانقلبت الألف ياء، لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وأدغمت في الياء المنقلبة عن الألف، فاجتمع حينئذ ثلاث ياءات: ياء التصغير وهي الأولى، والياء المبدلة من الألف المدغم فيها، والياء المبدلة من الواو التي كانت همزة في المكبر فحذفت اللام"(٤).

(هـ) حذف نون الرفع عند اتصال نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة بالأفعال الخمسة:

من صور الحذف الواقع لكراهة توالى النونات، ما يحدث عند اتصال نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة بالأفعال الخمسة حالة كونها مرفوعة إذ تحذف نون الرفع، فالأفعال: هل تضربان ؟، هل تضربون؟، هل تضربين؟ عند إسنادها إلى نون التوكيد الثقيلة تكون على: هل تضربانّ، هل تضربونّ، هل تضربينّ، ثم تصير على : هل تضربانّ، هل تضربُنّ، هل تضربنّ، في نهاية الأمر.

---

(١) المبرد : المقتضب ١٢٤/٢.

(٢) ابن عصفور : الممتع في التصريف ٤٩٩/١، ابن جنى: المنصف ١٥/٢.

(٣) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢٢٦/١.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٥/٥.

يقول سيبويه في ذلك: "وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتفعلن ذاك ولتذهبُنّ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالاً، وتقول: هل تفعلن ذلك ؟ تحذف نون الرفع، لأنك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات"(١).

وقد بين ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ) مراحل الحذف الواقع في مثل هذه الأفعال فقال: "الفعل المؤكد بالنون إن اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة، حرك ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضم، وما قبل الياء بالكسر، ويحذف الضمير إن كان واوًا أو ياءً، ويبقى إن كان ألفًا فتقول: يا زيدان هل تضربان؟ ويا زيدون هل تضربُنّ؟، ويا هند هل تضربنّ؟، والأصل: تضربانن وهل تضربونن، وهل تضربينن، فحذفت النون لتوالى الأمثال، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، فصار: هل تضربُنّ، وهل تضربنّ، ولم تحذف الألف لخفتها فصار، هل تضربانّ، وبقيت الضمة دالة على الواو، والكسرة دالة على الياء"(٢).

الطريقة الثانية: القلب :

من الوسائل التي لجأت إليها العربية للتخلص من التقاء الصوتين المتماثلين وسيلة القلب، ويقصد بها قلب أحد هذين الصوتين المتماثلين إلى أحد الأصوات الأخرى التي لا تستلزم مجهودًا عضليًا.

يقول الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس في ذلك : "والسر في كراهة توالى الأمثال أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلى للنطق بها في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلى يقلب أحد الصوتين على تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهودًا عضليًا كأصوات اللين وأشباهها"(٣).

وقد تجلى أثر طريقة التخلص من التقاء المتماثلين بالقلب فيما يلي:

(أ) إبدال الياء مكان لام الكلمة في المضاعف نحو : تسررت :

من صور التخلص من كراهة توالى المثلين بالقلب، ما ورد في إبدال الياء مكان لام الكلمة في المضاعف، وذلك نحو الأفعال: تسريت، تظنيت، تقصيت، أمليت، إذ أصلها من المضاعف: تسررت، تظننت، تقصصت، أمللت.

يقول سيبويه تحت (باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد): "وذلك قولك: تسريت، وتظنيت، وتقصيت، من القصة، وأمليت"(٤).

---

(١) سيبويه : الكتاب ٥١٩/٣.

(٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣١٤/٣.

(٣) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ٢١١.

(٤) سيبويه : الكتاب ٤٢٤/٤.

وقد شرح ابن جنى (ت: ٣٩٢هـــ) هذا الإبدال الواقع في مثل هذه الكلمات بقوله: "ومن ذلك قول العرب: تسريت من لفظ (س ر ر)، وقد أحالته الصنعة إلى لفظ (س ر ى)، ومثله : قصيت أظفارى، هو من لفظ (ق ص ص) وقد آل بالصنعة إلى لفظ (ق ص ى)، وكذلك قوله:

تقضى البازي إذا البازي كَسَرْ

، وهو في الأصل من تركيب (ق ض ض) ثم أحاله ما عرض من استثقال تكريره إلى لفظ (ق ض ى)"(١).

(ب) قلب الواو الأولى همزة أو تاء عند اجتماع واوين في أول الكلمة :

من صور التخلص من كراهة توالى المثلين بالقلب ما ورد عند اجتماع واوين في أول الكلمة، ويكون ذلك التخلص بقلب الواو الأولى منهما همزة أو تاء.

فمن صور التخلص من توالى الواوين المتحركتين في أول الكلمة ما يحدث في قلب الواو الأولى منهما همزة لزومًا، نحو: أواصل جمع واصلة، وأويصل تصغير واصل، والأول جمع أولى؛ إذ أصلها: وواصل، وويصل، وول.

يقول ابن عصفور (ت : ٦٦٩هـــ): "إنه قد تقرر من كلامهم أنه إذا أدى قياس إلى أن يجتمع في أول كلمة واوان همزت الأولى منهما على اللزوم، فنقول في جمع واصل: أواصل، وفى تصغيره: أويصل والأصل: وواصل، وويصل، لكنه أبدل الواو الأولى همزة على اللزوم هروبًا من ثقل الواوين"(٢).

ويقول الرضى (ت: ٦٨٦هـــ) في ذلك أيضًا: "أعلم أنهم استثقلوا اجتماع المثلين في أول الكلمة، فلذلك مثل نحو: ببر وددن، فالواوان إذا وقعتا في الصدر، والواو أثقل حروف العلة قلبت أولاهما همزة وجوبًا، إلا إذا كانت الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد نحو: ووري في وارى، فإنه لا يجب قلب الأولى همزة"(٣).

وقد عبر بروكلمان عن ذلك بقوله: "إذا توالى في العربية مقطعان يبدآن بالواو، فإن الواو الأولى تخالف إلى همزة مثل: وواق، أواق"(٤).

ومن صور التخلص من توالى الواوين في أول الكلمة بإبدال الواو الأولى منهما تاء ما ورد من قولهم توراة في ووراة، وقولهم: تولج في وولج.

---

(١) ابن جنى: الخصائص ٢/٩٢، وينظر في ذلك أيضًا: الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٢/٨٣٣، ٨٣٤.

(٢) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/٥٤٠.

(٣) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٣/٧٦، وينظر في ذلك: ابن جنى: المنصف ١/٢١٢، المبرد: المقتضب ١/٢٣٣، الثمانينى: شرح التصريف ٤٢٠.

(٤) كارل بروكلمان : فقه اللغات السامية، ٧٧.

يقول ابن جنى (ت: ٣٩٢هـ) في ذلك: "وتوراة عندنا فوعلة من وري الزند، وأصلها: وَوْرَية، فأبدلت الواو تاء، وذلك أنهم لو لم يبدلوها تاء لوجب أن يبدلوها همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة، ومثلها توجل وهو فوعل من وجل يلج، كذا هو القياس في هذين الحرفين، وأصله على قولنا: وَوْجل"(١).

ويقول الرضى (ت: ٦٨٦هـ) أيضًا: "وربما فروا من اجتماع الواوين في أول الكلمة بقلب أولاهما تاء، كما في تَوْرَاة وَتَوْلَج، وهو قليل، كما يفر من واو واحدة في أول الكلمة بقلبها تاء نحو: تراث، وَتَقْوَى"(٢).

الطريقة الثالثة: الفصل:

قد تتخلص العربية من كراهة توالى المثلين بإقحام الحركات الطويلة بين هذين المثلين، لتخفف من ثقل تتابعهما، فيكون طول الحركة بمثابة الفاصل بينهما.

يقول ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) في بيان علة زيادة الحركات الطويلة بين المثلين: "وإنما زيدت هذه الحروف ليزول معها قلق اللسان بالحركات المجتمعة أو ليزول معها اجتماع الأمثال في نحو: شديد، ومما يدل على أنهم قد يزيدون الحرف للفصل بين المثلين قولهم في جمع قرد: قراديد، في فصيح الكلام، ولا تفعل العرب ذلك فيما ليس في آخره مثلان إلا في الضرورة"(٣).

كما عبر هنرى فليش عن ذلك بقوله: "ويبدو أن الذي حملهم على إطالة للصوت الثاني، إنما هو رغبتهم في إخفاء التكرار في الأول، وهو غير مرغوب فيه، فقد كان العرب يشعرون أن المصوت الطويل هو خير فاصل بين الأصوات المتماثلة"(٤).

وقد بين دور الفصل بالحركات الطويلة بين المثلين فيما يلي:

(أ) النسب إلى فعيل، فعيلة، فعولة، من المضاعف دون حذف حرف المد:

أبقت العربية على الحركة الطويلة عند النسب إلى فعيل وفعيلة من المضاعف مثل: شديد، عزيز، وعند النسب كذلك إلى فعولة من المضاعف مثل: ضرورة، إذ يقال عند النسب إليها: شديدى، عزيزى، ضروري، مع أن القياس حذف حرف المد الواو أو الياء، وعلة الإبقاء هي تفادى التقاء المتماثلين بجعل حرف المد فاصلاً بينهما.

---

(١) ابن جنى: سر صناعة الإعراب ١/١٤٦.

(٢) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٣/٨٠، وينظر في ذلك أيضًا: سيبويه: الكتاب ٤/٣٣٣.

(٣) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٢٠٥.

(٤) هنرى فليش: العربية الفصحى، دراسة في البناء اللغوي ١٣٦.

يقول سيبويه في ذلك: "وسألته عن شديدة فقال: لا أحذف لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين، وسائر هذا من الحروف"(١).

كما شرح السيوطي (ت: ٩١١هـ) علة إبقاء حرف المد عند النسب إلى أبنية فعيل وفعيلة وفعولة من المضاعف في قوله: "فإن ضوعفت الثلاثة كعديدة وضريرة تصغير العدة والضرة، وشديدة وقديدة وضرورة، لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثلين لو حذفا، فإنه كان يصير: عُددىّ، وضُررىّ، وشددىّ، وقددىّ، وضرريّ فهربوا إلى الفصل بين المثلين بالياء والواو، والنسبة إليها على لفظها، فقالوا: عُدَيْدِىّ، وشَدِيدىّ، وضرورىّ"(٢).

(ب) تكسير نحو: دينار، قيراط، شيراز على: دنانير، قراريط، شراريز بالفصل بين الحرفين المضاعفين بالألف:

بدا دور الفصل بين المثلين بالألف في أن العرب ترد الكلمات: دينار، قيراط، شيراز، إلى أصل وضعها عند جمعها على: دنانير، قراريط، شراريز، وما ذاك إلا للتفريق بين المثلين الثقيلين.

يقول المبرد (ت: ٢٨٥هـ) في بيان ذلك: "والدليل على أن هذا إنما أبدل لاستثقال التضعيف قولك: دينار وقيراط، والأصل: دنار وقراط، فأبدلت الياء للكسرة، فلما فرقت بين المضاعفين رجع الأصل، فقلت: دنانير وقراريط"(٣).

كما أشار ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) إلى ذلك بقوله: "والأصل : قراط وشراز، فأبدلوا الياء من الراء الأولى هروبًا من التضعيف، والدليل على أن الأصل قراط وشراز قولهم: قراريط وشراريز، فردوا الراء لما فصلت الألف بين المثلين"(٤).

(ج) الفصل بالألف بين النونات عند إدخال نون التوكيد الثقيلة على الفعل المسند إلى نون النسوة:

من صور التخلص من توالى المثلين بالفصل ما ورد في أنه عند إدخال نون التوكيد الثقيلة على الفعل المسند إلى نون النسوة: هل تضربنَ؟، يفصل بينهما بالألف كراهية اجتماع الأمثال، فقالوا: هل تضربنانّ؟.

يقول السيوطي (ت: ٩١١هـ) نقلا عن ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) في شرح هذه المسألة: "لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث، لأنه يؤدى إلى اجتماع المثلين،

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٣٣٩.

(٢) السيوطى: همع الهوامع ٦/١٦٣، وينظر في ذلك أيضًا: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجى ٢/٣١٧، ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٣٦٦، السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ١/٤٣، ٤٤.

(٣) المبرد: المقتضب ١/٣٨٠.

(٤) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٣٧٠، وينظر في ذلك: ابن جنى: المنصف ٢/٣٢، الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٨٣٦.

وهو ثقيل فرفضوه لذلك، و لم يمكنهم الفصل بينهما بالألف فيقولون: هل تضربنان؟ لأن الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت، فيلزم أن يقال: هل تضربنن؟ فتعود إلى مثل ما فررت منه، فلذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة وألحقوا الشديدة، وفصلوا بينهما وبين نون الضمير بالألف كراهية اجتماع الأمثال ، فقالوا: هل تضربنان؟[1].

وفي ختام الحديث عن قواعد توجيه استثقال البنية يتبين لنا أن هذه القواعد التوجيهية الخمس التي سبق تناولها تفصيلاً كانت ذات أثر بالغ في جانب صوغ أبنية الأسماء والأفعال على حد سواء، وقد تجلى هذا الأثر عبر صور مختلفة، يُمكن إجمالُها في الصور الأربع التالية:

١- إهمال بعض الأبنية.

٢- العدول عن بناء قياسي إلى بناء آخر.

٣- إجراء تغيير يطرأ على البنية يكون من شأنه التخلص من الثقل أو الكراهـــة، وتحقق خفة اللفظ كالتسكين والحذف والقلب والإعلال أو غير ذلك.

٤- تشذيذ بعض الأبنية.

---

(١) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ١/٤٥.

الفصل الثاني

قواعد توجيه نفي اجتماع شيئين في البنية

توطئة الفصل:

قواعد توجيه نفى اجتماع شيئين في البنية

من القواعد المبنوية التي تندرج تحت تصنيف تجريدى موحد، تلك القواعد التي وضعها النحويون والصرفيون في سبيل توجيه نفى اجتماع شيئين عند صوغ مباني التراكيب والكلمات.

ويقصد بنفي اجتماع شيئين في البنية أحيانًا: عدم تتابع هذين الشيئين أو تواليهما في كلمة واحدة أو في تركيب واحد.

على حين قد يقصد بذلك أحيانًا: عدم دخول أحد هذين الشيئين على الآخر في كلمة واحدة أو في تركيب واحد ألبتة، دون اشتراط تتابعهما أو تواليهما.

ومن أمثلة نفى اجتماع شيئين بمعنى عدم تتابعهما أو تواليهما ما قرره الصرفيون في شأن نفى اجتماع الساكنين، وفى شأن عدم توالى إعلالين في كلمة، وفى شأن عدم توالى زيادتين في أول الكلمة إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها.

ومن أمثلة نفى اجتماع شيئين بمعنى عدم دخول أحدهما على الآخر ما ذكره الصرفيون في شأن نفى اجتماع الحرفين إذا كانا بمعنى واحد وفى شأن نفى اجتماع النقيضين، وفى شأن نفى اجتماع العوض والمعوض.

ويمكن إجمال القواعد المبنوية التي تندرج تحت توجيه نفى اجتماع شيئين في البنية في قواعد كلية خمسة:

القاعدة الأولى: الساكنان لا يجتمعان[١].

القاعدة الثانية: لا يجمع بين حرفين بمعنى واحد[٢].

القاعدة الثالثة: الضدان لا يجتمعان[٣].

القاعدة الرابعة: العوض والمعوض لا يجتمعان[٤].

القاعدة الخامسة: لا يجمع بين إعلالين متواليين[٥].

القاعدة السادسة: لا يلحق الكلمة زيادتان من أولها إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها[٦].

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨١/٢.

(٢) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ٢٥٨.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢.

(٤) الزجاجي: اللامات ٨٤.

(٥) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٥٢٠.

(٦) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢٥٥/١.

القاعدة الأولى

الساكنان لا يجتمعان

من القواعد المبنوية التي تندرج تحت توجيه نفى اجتماع شيئين في البنية تلك القاعدة التوجيهية التي تقوم بنفى اجتماع ساكنين أو التقائهما عند صوغ الأبنية، وهي ما عبر عنها بقولِهم: الساكنان لا يجتمعان[١]

وقد عبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) في مواضع كثيرة من كتابه عن هذه القاعدة بعبارة:

- **"لا يلتقي ساكنان"**[٢].

غير أنه استخدم في مواضع قليلة أخرى تعبيرين آخرين لهذه القاعدة هما:

- **لا يسكن حرفان معًا**[٣].
- **لا ينجزم حرفان**[٤].

ووجه التعبير عن مصطلح السكون أحيانًا بمصطلح الجزم وإقامة أحدهما مقام الآخر هو أن: "السكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت، فينجزم عند ذلك، أى: ينقطع؛ فلذلك سمى جزمًا، اعتبارًا بانجزام الصوت وهو انقطاعه، وسكونًا اعتبارًا بالعضو الساكن"[٥].

وهناك أنماط أخرى للتعبير عن هذه القاعدة وردت في مصادر الصرفيين غير تلك الأنماط التي ذكرها سيبويه في الكتاب، منها ما جاء في أقوالهم التالية:

- **لا يجوز اجتماع الساكنين**[٦].
- **لا تجمع بين الساكنين**[٧].
- **التقاء الساكنين لا يجوز**[٨].

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨١/٢.

(٢) سيبويه: الكتاب ٢٦٣/٢، ٢٦٥/٢، ٥٢٠/٢.

(٣) سيبويه: المصدر السابق ٢٦٢/٢، ٢٦٣/٢.

(٤) سيبويه: المصدر السابق ٢٠٤/٢، ٢٢٣/٢، ٢٢٤/٢.

(٥) ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ٣٥/١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان. (بدون تاريخ).

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٢/٩.

(٧) المؤدب: دقائق التصريف ١٦٦، ١٩٥.

(٨) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٠/٩.

وقد ذهب الصرفيون القدماء في تفسير هذه القاعدة مذهبًا يتفق مع مبلغ علمهم، إذ عللوا لعدم جواز التقاء الساكنين في الدرج بأن الحرف الساكن الأول كالموقوف عليه، والحرف الساكن الثاني كالمبدوء به، ومحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاء الساكنين في الدرج.

يقول أبو الحسن الوراق (ت ٣٢٥هـ) في بيان وجه امتناع الجمع بين ساكنين: "وقد يمكن تعليل امتناع الجمع بين ساكنين بأن يقال: إن الحرف الساكن إذا تكلم به، أن المتكلم في حكم الواقف عليه والمبتدئ بما بعده، وقد بينا أن الابتداء بالساكن محال، فكان الجمع بينهما يشبه الابتداء بالساكن، فلهذا امتنعوا"(١).

ويقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في ذلك أيضًا: "اعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غير ممكن وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به ومحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما في الدرج"(٢).

أما المحدثون من علماء اللغة فقد فسروا هذه القاعدة تفسيرًا أكثر عمقا من تفسير الصرفيين القدماء وإن اختلفت أراؤهم في تفسير هذه القاعدة.

فمن اللغويين المحدثين من رد علة عدم جواز التقاء الساكنين في العربية إلي طبيعة النظام المقطعي للبنية العربية. إذ يقول الدكتور إبراهيم أنيس في ذلك: "ومما يسيطر على نظام المقاطع في اللغة العربية أنه لا يصح أن يتوالى في وسط الكلمة حرفان مشكلان بالسكون، أو بعبارة أخرى: حرفان خاليان من الحركة "(٣).

على حين ربط الدكتور إبراهيم السامرائى تفسير عدم جواز التقاء الساكنين في العربية بطلب التكافؤ والانسجام في بنية الكلمة الواحدة، وفى اتصال الكلمة بغيرها، جاعلاً ذلك إحدى الخصائص التي اختصت بها العربية من بين سائر اللغات السامية؛ إذ يقول في ذلك: "اختصت العربية من بين سائر اللغات السامية بهذه الناحية مراعاة منها للتكافؤ والانسجام في بنية الكلمة الواحدة، وفى اتصال الكلمة بغيرها حتى يجئ الكلام العربي على هيئة مخصوصة موسيقية منسجمة"(٤).

وأما الدكتور تمام حسان، فقد رد علة عدم جواز التقاء الساكنين في العربية إلى سبب عرفى لا إلى سبب عضوى نطقى كما ذهب القدماء، معتمدًا في رأيه هذا على جواز التقاء ساكنين أو أكثر في بعض اللغات غير العربية مثل اللغة الإنجليزية واللغة التشيكية.

---

(١) أبو الحسن الوراق: علل النحو ١٥٨.

(٢)ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٢٠.

(٣) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ٢٥٤ (بتصرف).

(٤) د. إبراهيم السامرائى: فقه اللغة المقارن ٤٠.

وقد بدأ بيان رأيه في هذه المسألة بقوله: "وقال النحاة: إن العرب استثقلوا التقاء الساكنين وإن المتحرك فالساكن كانا أسهل في النطق عندهم من الساكنين المتجاورين، ولست أدرى إن كان الجهاز النطقى عند العرب يختلف عن الجهاز النطقى عند غيرهم من الشعوب، أم أن فطرة الله واحدة، ولا سيما في خلقه الجسم الإنساني؟، فإذا كانت فطرة الله واحدة، فما كان أجدر اللغة الإنجليزية أن تخترع شيئا تتوقى به التقاء السواكن في Five sixthe وفى Clothes، وما كان أجدر اللغة التشيكية أن تتوقى تتابع عدد من السواكن يبلغ الخمس أحيانًا" (١).

وقد انتهي في رأيه هذا إلى القول: "ولكن المسألة ليست مسألة خفة أو ثقل، وإنما تنفرد كل لغة بطريقة خاصة في أنماطها الصوتية، فيسمح بعض اللغات بشيء، ويحرمه البعض الآخر، وإن البعض الذي سمح به لم يسمح به لخفته ولم يحرمه البعض الذي حرمه لثقله، بل الأمر أمر الاختيار العرفى الاعتباطى فحسب"(٢).

وقد تابع الأستاذ الدكتور أحمد كشك رأى الأستاذ الدكتور تمام حسان السابق في تفسير كراهـــة اللغة العربية التقاء الساكنين إذ يقول: "تكره اللغة العربية التقاء الساكنين لا لسبب عضوي، فكم من اللغات تقبل تجاور الساكنين، وإنما لسبب ذوقي عرفى"(٣).

على أن العربية اغتفرت التقاء الساكنين في موضعين:

أولهما: حالة الوقف.

والآخر: حالة ما يكون الساكن الأول حرف مد ولين والثانى مدغمًا(٤).

وأما علة اغتفار التقاء الساكنين في الموضع الأول حالة الوقف عند الصرفيين القدماء فهي أن الوقف يؤدى مهمة الحركة ويسد مسدها؛ إذ إن الحرف الموقوف عليه أقوى صوتًا، من الحرف الذي لم يوقف عليه، ولذلك يجوز التقاء الساكنين.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): " وإنما سد الوقف مسد الحركة، لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف، ويوفر الصوت، فيصير توفير الصوت بِمنـــزلـــة الحركة له، ألا ترى أنك إذا قلت: عمرو ووقفت عليه، وجدت للراء من التكرر، وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره، وذلك أن تحريك الحرف يقلقك قبل التمام، ويجتذب إلى جرس الحرف الذي منه حركته....

فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتًا وأقوى جرسًا من المتحرك، فسد ذلك مسد الحركة، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله"(٥).

---

(١) د. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٩.

(٢) د. تمام حسان: المصدر السابق نفسه.

(٣) د. أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوى ١٥ الهامش.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٢٠، ١٢١.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٢١.

على حين جعل بعض الصرفيين علة اغتفار الساكنين في الوقف ناشئة عن أن سكون الطرف ليس بالواجب، إذ هو عارض في حالة الوقف، وأما في حالة وصل الكلام، فيكون ذلك الطرف محركًا.

يقول ابن جنى (ت ٣٩٢هـ): " آخر الكلمة أحمل لهذا النحو -يعنى التقاء الساكنين- من حشوها، ألا تراك تجمع فيه بين الساكنين وهما صحيحان نحو: بَكْرْ، وحَجْرْ، وحِلْسْ، وذلك أن الطرف ليس سكونه بالواجب، ألا تراه في غالب الأمر محركًا في الوصل، وكثيرًا ما يعرض له روم الحركة في الوقف، فلما كان الوقف مظنة من السكون، وكان له من اعتقاب الحركات عليه في الوصل ورومها فيه من الوقف ما قدمناه، تحامل الطبع به وتساند إلى تلك التعلة فيه"(١).

على أن هناك من علماء العربية من ينفى اجتماع الساكنين عند الوقف، ذاهبًا إلى أن أول هذه الساكنين محرك بحركة خفيفة لا تكاد تدرك إلا بعد تدبر، وفى ذلك يقول الرضى (ت ٦٨٦هـ): "اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما حرفًا صحيحًا لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مختلسة غير مشبعة على الأول منهما، فيحسب للمستمع أن الساكنين التقيا، ويشاركه في هذا الوهم المتكلم أيضًا، فإذا تفطن كل منهما علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة نحو: بكر، بشر، بسر، حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة، وإلا استحال أن تأتى بعدها بالراء الساكنة، وإنما تحس بذلك وتتفطنه بعد تثبتك وتأنقك فيما تتكلم به، وإذا خليت نفسك وسجيتها وجدت منها أنها لا تلتجئ في النطق بالساكن الثانى المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا إلى الكسرة، وإن حصل لها هذا المقصود بالضمة والفتحة أيضًا"(٢).

وأما علة اغتفار التقاء الساكنين في الوصل في الموضع الثاني المشروط بشرطين مرعيين هما أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين والساكن الآخر مدغمًا مثل الكلمات: دابة، خاصّة، خُوَيْصّة، دُوَيبة، تُمودّ الباب، فهي أن المد الذي في حروف المد يقوم مقام الحركة، والساكن إذا كان مدغمًا يجرى مجرى الحركة.

يقول ابن يعيش في ذلك: "والشرطان المرعيان في اجتماع ساكنين أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين والثانى مدغمًا، وإنما ساغ الجمع بين ساكنين عند وجود الشرطين، وذلك من قبل أن المد الذي في حروف المد يقوم مقام الحركة، والساكن إذا كان مدغمًا يجرى مجرى المتحرك؛ لأن اللسان يرتفع بهما رفعة واحدة"(٣).

---

(١) ابن جنى: الخصائص ٤٩٨/٢، ٤٩٩.

(٢) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢١١/٢.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢١/٩، وينظر في ذلك التوجيه أيضًا: ابن جنى : المنصف ١٨٩/٢، الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢١٢/٢.

تلك هي نظرة الصرفيين القدماء في تفسير اغتفار الساكنين في هذا الموضع، وأما البحث الصوتى الحديث فقد أثبت أن حروف المد حركات طويلة، وليس بحروف ساكنة على ما كان يعتقده قدامى الصرفيين، مما يترتب عليه ألا يكون في نحو: "دابّة" التقاء للساكنين.

وفى ذلك يقول الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين: "إن اعتبار حرف المد ساكنًا اعتبار خاطئ؛ لأن حرف المد ليس سوى حركة طويلة، ففي مثل: دابّة لم يلتق ساكنان في الحقيقة، وإنما هما باءان متواليتان إحداهما ساكنة والأخرى متحركة، وهما مسبوقتان بحركة طويلة هي الألف، بيد أن قولهم: إن المد الذي في حرف المد قائم مقام الحركة يدل أيضًا على شدة حرصهم على عدم التقاء ساكنين إلا مع هذه المسوغات النحوية"(١).

ويمكن إثبات صحة ما ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين في أنه لا يلتقي ساكنان في نحو كلمة: "دابّة"، ببيان النسيج المقطعي لهذه الكلمة، إذ إنها تتكون من مقطعين في الوقف هما:

دَابْ بَهْ

ص ح ح ص ص ح س

على حين أنها تتكون من ثلاثة مقاطع في الوصل، هي:

دَابْ بَ تُنْ

ص ح ح ص ص ح ص ح ص

وبناء على ذلك يتبين لنا أن النسيج المقطعي لهذه الكلمة في حالتي الوقف والوصل لا يلتقي فيه صامتان في مقطع واحد ومثلها: "شـــابّة"، تُمُودّ الباب.

كما أثبت البحث الصوتي الحديث أن الساكن الأول في كلمة : خُوَيْصَّة، ونحوها صوت لين مركب على حين أنه في كلمة: دابة ونحوها حركة طويلة، مما يدل على أن كلاً منهما تفترق عن الأخرى(٢).

ومما يؤيد أن التقاء الساكنين لا يقع إلا في مثل كلمة: "خويصة" ونحوها أننا إذا نظرنـــا إلى النسيج المقطعي لهذه الكلمة فسنجد أنها تتكون من ثلاثة مقاطع في حالة الوقف، هي:

خُ وَيْصْ صَهْ

ص ح ص ح ص ص ص ح ص

ويتبين من هذا النسيج المقطعي أن المقطع الثاني ص ح ص ص هو الذي يلتقى فيه ساكنان، وأنه لا يقع في العربية إلا قليلاً.

---

(١) د. عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ٣٩٦، ٣٩٧.

(٢) ينظر: عبدالصبور شاهين: المصدر السابق ٣٩٥.

على أنه ينبغي الإشارة إلى أن المقطع المديد: (ص ح ح ص) قد يسبب ثقلا في النطق عند بعض العرب، مما قد يضطر إلى التخلص منه عن طريق همز الألف في دابة، شابة وتحويلهما إلى دأبة، شأبة، وبعبارة أخرى فإنهم يعمدون إلى تجزئة المقطع المديد إلى مقطعين: قصير، وطويل مغلق، ونحو ذلك ما روى أن أيوب السختياني (ت ١٣١هـ) قرأ: ﴿**ولا الضألين**﴾ [١] في الآية السابعة من فاتحة الكتاب.

يقول ابن جني: "فأما إبدالها من الألف فنحو ما حكى عن أيوب السختياني أنه قرأ: ﴿**ولا الضَّألين**﴾ فهمز الألف، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين الألف واللام الأولى، فحرك الألف لالتقائهما فانقلبت همزة، لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمل الحركة...، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه وهو الهمزة، وعلى هذا ما حكاه أبو زيد فيما قرأته على أبي علي في كتاب الهمز عنه من قولهم: شأبّة "[٢].

وفي ذلك دلالة على أن بعض العرب قد تخلص من المقطع المديد (ص ح ح ص) في النثر، على الرغم من قبول النثر مثل هذا النوع من المقاطع، مما حدا بالزمخشري إلى وصف لغة من همز "دابّة، شابّة" "الضالّين" بقوله: "وهذه لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين"[٣].

وقد رصد الباحثون في العربية وسيلتين اثنتين للتخلص من التقاء الساكنين:

الوسيلة الأولى: الحذف:

ويقصد به حذف أحد هذين الساكنين، وذلك إذا كان من حروف المد، ولكن بشرط ألا يؤدي ذلك إلى اللبس.

الوسيلة الأخرى: التحريك:

ويقصد به تحريك أحد هذين الساكنين بحركة مناسبة، " والأصل تحريك الأول من قبل أن سكون الأول منع من الوصول إلى الثاني، فكان تحريكه من قبيل إزالة المانع، إذ بتحريكه يتوصل إلى النطق بالثاني، وصار بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحركة توصلاً إلى النطق بالساكن بعدها"[٤].

ويرى الأستاذ الدكتور تمام حسان أن "النظام قرر السكون ولكن السياق قرر التخلص من هذا السكون، وعمدت اللغة إلى أن تجعل من مطلب السياق قاعدة فرعية خاصة، أو نظامًا فرعيًا ضيقًا يسمى التخلص من التقاء الساكنين"[٥].

---

(١) ابن جني : المحتسب ٤٦/١، أبو حيان: البحر المحيط ٣٠/١.

(٢) ابن جني : سر صناعة الإعراب ٧٢/١.

(٣) الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ١٧/١، دار الريان للتراث، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٥/٩.

(٥) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٦.

وقد اتخذت هاتان الوسيلتان المذكورتان للتخلص من التقاء الساكنين من اتصال الكلمة بغيرها في السياق وفى بنية الكلمة الواحدة.

ومن أمثلة اللجوء إلى وسيلة الحذف للتخلص من التقائهما عند اتصال الكلمة بغيرها ما ورد في حذف الألف والياء والواو في قولنا: رَمَى الرجل، يَرْمِى الرجل، يَغْزُو القوم.

يقول سيبويه في باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن: "وذلك ثلاثة أحرف الألف، والياء التي قبلها حرف مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم، فأما حذف الألف فقولك: رمى الرجل وأنت تريد رمى .. ، ومثل ذلك: هذه حُبْلى الرجل ومِعْزَى القوم وأنت تريد: المعزى والحبلى....

وأما حذف الياء التي قبلها كسرة فقولك: هو يرمى الرجل، ويقضى الحق، وأنت تريد: يقضى ويرمى، وأما عند الواو التي قبلها حرف مضموم؛ فقولك: يغزو القوم ويدعو الناس"(١).

وقد عبر هنري فليش عن هذه الوسيلة -وسيلة الحذف- بقوله: "وقد جرت العادة في النثر -عند أمن اللبس- باختصار المصوت الطويل الوارد في مقطع مقفل، ولذلك أمثلة أخرى كثيرة في الأفعال التي يكون ثالث أصولها واواً أو ياء متلوة بكلمة مبدوءة بصامت مثل: يغزو الجيش، يرمى الغرض، يخشى القوم، فقد نطقت دون مصوت طويل.

وكذلك قولهم في حال التثنية: لم يضربا القوم lam yadriba lqawmma

وفى حال الجمع : لم يضربوا الآن lam yadribu l ana

وفى حال المؤنث المخاطبة : لم تضربى ابنك lam tadribi bnaki(٢)

وتبعًا لما سبق قضى الصرفيون القدماء بشذوذ قول بعض العرب: "التقت حلقتا البطان، وقول الآخر: "له ثلثا المال"، بتحقيق التثنية في اللفظ، إذ القياس حذف الألف لالتقاء الساكنين.

يقول ابن الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) : "وأما ما حكي عن بعض العرب من قول: "التقت حلقتا البطان"، وقول الآخر: "ثلثا المال" فغير معروف، والمعروف عن العرب حذف الألف من "حلقتا البطان"، وثلثا المال، وما أشبههما لالتقاء الساكنين، وإن صح ما حكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه ولا يعتد به لقلته" (٣).

---

(١) سيبويه : الكتاب ٤/١٥٦، ١٥٧، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٢٢، ١٢٥.

(٢) هنرى فليش: العربية الفصحى، دراسة في البناء اللغوى ٦٠، ٦١.

(٣) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٦٦.

ويقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "وأما حلقتا البطان، فالقياس حذف الألف لالتقاء الساكنين كما حذفوها في قولك: غلاما الرجل، وكأن الذي سوغ ذلك إرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ "(١).

ووجه التحقيق في قولي بعض العرب: التقت حلقتا البطان، وله ثلثا المال أنهما: "ليس من التقاء الساكنين، لأن الألف في "حلقتا" و"ثلثا" تكتب ولا يلفظ بها في درج الكلام، وإنما يفرق بها بين فعل الوحد وفعل الاثنين، ويبدو أن المحتج بها التبس عليه الأمر، فتصور أنهم يجمعون بين ساكنين في درج الكلام، فإذا قيل: كيف يفرق بين فعل الواحد وفعل الاثنين في الكلام، فالجواب أن السياق هو الذي يدل على ذلك"(٢).

"وهذا عند المحدثين من قبيل نبر التوكيد، وهو إعطاء المقطع المقصود نبرًا زائدًا يتجلى في إطالة النطق بألف التثنية مخالفة للنطق المألوف، إذ إن إبراز التثنية هنا: "حلقتا" هي مناط المثل دفعًا لتوهم أنها واحدة، وأنها مفعول به إذا تحققت لفظًا على صورة: حلقة البطان"(٣).

وأما أمثلة اللجوء إلى وسيلة التحريك للتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلمة بغيرها، فهي ما ورد في قولنا: قالتِ المرأة، مِنَ الرجل، وفى مثل ما كان الساكن الأول علامة للإضمار مفتوحًا ما قبلها نحو: اخشوا اللهَ، اخشىِ القوم.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "وأما الواو والياء إذا كان ما قبلهما مفتوحًا فإنك لا تحذفهما للساكن بعدهما بل تحركهما، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿**ولا تنسَوُا الفضل بينكم**﴾ (٤)، واخشَوُا اللهَ، اخشَىِ القوم، وإنما لم يحذفوهما، وإن كانا حرفي علة؛ لأنهم لو أسقطوهما لاجتماع الساكنين لأوقع حذفهما لبسًا"(٥).

وأما في نطاق بنية الكلمة فقد تجلى أثر هذه القاعدة: "الساكنان لا يجتمعان" في وسيلة واحدة للتخلص من اجتماعهما هي وسيلة الحذف، ويمكن بيان ذلك في جانب أبنية الأسماء، وجانب أبنية الأفعال على حد سواء.

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٢٣.

(٢) د. زهير عبد المحسن سلطان: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية. ١٥

(٣) د. عبداللطيف محمد الخطيب: التقاء الساكنين بين القاعدة والنص ٣٥ (الهامش).

(٤) سورة البقرة: آية ٢٣٧.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٢٤، وينظر: سيبويه: الكتاب ٤/١٩٥.

أبنية الأفعـال:

أ- حذف حرف العلة من مضارع الأجوف المجزوم وأمره نحو: لم يقم، لم يبع، قم، بع:

بناء على القاعدة: "لا يجوز اجتماع الساكنين"، وجه الصرفيون القدامى حذف حرف العلة من مضارع الأجوف المجزوم نحو: لم يقم، لم يبع، ومن الأمر منهما قم، بع، إذ الأصل فيها: لم يَقُوْمْ، لم يَبِيْعْ، قُوْمْ، بِيْعْ.

يقول ابن يعيش في توجيه حذف الواو في "لم يقم": "فأما حذف الواو للمضموم ما قبلها، فنحو: لم يقم، ولم يقل، والأصل: يَقُوْمْ ويَقُوْلْ، فلما سكنت أواخرهما للجزم التقى في آخرها ساكنان الميم والواو قبلها في يقوم، واللام والواو في يقول، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين"(١).

ويقول أيضًا في توجيه حذف الياء في "لم يبع": "وأما حذف الياء نحو قولك: لم يبع، ولم يصر، والأصل: يبيعْ ويَصِيرْ، فحذفوا الياء لسكون اللام للجزم، وكذلك تحذفها في الوقف نحو قولك: بع، وصر"(٢).

وأما المحدثون من علماء اللغة فيذهبون إلى اختزال الحركة الطويلة الكائنة في : لم يَقُوْمْ، لم يبيع، قومْ، بيع، تخلصا من المقطع المديد المغلق: (ص ح ح ص) وتحويله إلى مقطع طويل مغلق: (ص ح ص) لتصير هذه الكلمات : لم يقم، لم يبع، قم، بع.

وفى ذلك يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "فإذا نشأ هذا المقطع اشتقاقيًا... حولته اللغة إلى مقطع من النوع الثالث مثل: (يقوم)، التي تصير عند الجزم (لم يَقُمْ)، وكان الأصل فيها: لم يَقُوْمْ، غير أن المقطع (قُوْمْ) هو من هذا النوع الرابع الذي تفر منه العربية، وقد عمم ذلك في حالتي الوصل والوقف هنا طردًا للباب على وتيرة واحدة، فيقال: "لم يقم محمدٌ" كما يقال: "محمد لم يقمْ" حين الوقف كذلك"(٣).

ب- حذف ياء المخاطبة وواو الجماعة من الأفعال المسندة إليها عند توكيدها بنون التوكيد:

بناء على قاعدة "لا يجوز اجتماع الساكنين" وجه الصرفيون حذف ياء المخاطبة وواو الجماعة من الأفعال عند إلحاق نون التوكيد، نحو قولهم: اضربُنّ زيدًا، ولتضربُنّ زيدًا، أكرمُنّ عمرًا، إذ الأصل: اضربينّ عمرًا، لتضربينَّ عمرًا ولتكرمُنّ عمرًا، أكرمونّ عمرًا، ولتكرمونّ عمرًا، فحذفت ياء المخاطبة وواو الجماعة لالتقاء الساكنين.

يقول سيبويه في بيان ذلك : "وإنما سقطت لأنها لم تحرك، فإذا لم تحرك حذفت فتحذف لئلا يلتقى ساكنان، وذلك قولك للمرأة: اضربِنّ زيدًا، وأكرمِنّ عمرًا، تحذف الياء لما ذكرت لك،

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٥/٩، وينظر: سيبويه: الكتاب ٥٢٣/٣.

(٢) ابن يعيش: المصدر السابق ١٢٢/٩.

(٣) د. رمضان عبد التواب: التطور اللغوى، مظاهره وعلله وقوانينه ٩٦.

ولتضربنّ زيدًا، ولتكرمنّ عمرًا، لأن نون الرفع تذهب فتبقى ياء كالياء التي في اضربى وأكرمى، ومن ذلك قولهم للجميع: اضربُنّ زيدًا، وأكرمُنّ عمرًا، ولتكرمُنّ بشرًا، لأن نون الرفع تذهب فتبقى واو كواو ضربوا وأكرموا"(١).

جـ- عدم إلحاق نون التوكيد الخفيفة للفعل المسند إلى ضمير المثنى أو إلى نون النسوة:

بناء على قاعدة: "لا يجوز اجتماع الساكنين" والمواضع التي اغتفرت العربية التقاءهما يمكن تفسير عدم إلحاق نون التوكيد الخفيفة للفعل المسند إلى ضمير المثنى أو إلى نون النسوة؛ إذ لا يقال: اضربَانْ، واضربنَانْ، لما يعقبه من وقوع الألف قبل النون الساكنة، على حين اقتصرت العربية على مجيء مثل هذه الأفعال بإلحاق نون التوكيد الثقيلة، فنقول: اضربَانّ، واضربنَانّ.

يقول سيبويه في بيان ذلك: "وإذا كان فعل الاثنين مرفوعًا وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفة ههنا، لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد"(٢).

على أن هناك من النحويين من أجاز مثل: اضربَانْ، بإلحاق نون التوكيد الخفيفة للفعل المسند إلى ضمير المثنى، وأجاز مثل: اضربنَانْ، بإلحاق تلك النون للفعل المسند إلى نون النسوة، ومن هؤلاء الكوفيون ويونس البصري. يقول سيبويه: "وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربَانْ زيدًا واضربنَانْ زيدًا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم"(٣).

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٥٢٠.

(٢) سيبويه: المصدر السابق ٣/٥١٩، وانظر المالقى: رصف المبانى في شرح حروف المعاني ، ٤٠٢.

(٣) سيبويه: المصدر السابق ٣/٥٢٧، وينظر: ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٥٠.

أبنيــة الأسمــاء:

أ- حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين في المصدر الكائن على إفعال أو استفعال:

عند صياغة المصدر الكائن على إفعال أو استفعال من الفعل، نحو : أقام، استقام، فإنه يكون على: إقوام واستقوام، ثم تنقل حركة حروف العلة إلى الساكن قبلها، فيلتقى ساكنان، فيحذف أحدهما ويعوض عن المحذوف تاء التأنيث، فيقال: إقامة، استقامة.

يقول ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ) : "فأصل إقامة واستقامة: إقْوَام واسْتِقْوَام، فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين"(١).

ب- حذف أحد الساكنين عند صياغة اسم المفعول من الثلاثي الأجوف نحو: مقول ومبيع:

عند صياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف نحو: قال، باع، فإنه يكون على: مَقْوُول، مَبِيع، والأصل: مَقْوُول، مَبْيُوع، فنقلت حركة الواو والياء إلى الفاء، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما.

يقول ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ): "نحو : مَقُول ومَبِيع، أصلهما: مَقْوُول ومَبْيُوع، فنلقت حركة الواو والياء إلى الفاء، فالتقى ساكنان، فحذف أحدهما"(٢).

ج- حذف ألف الاسم المقصور من الرباعى فأكثر عند جمعه جمع مذكر سالمًا:

تحذف ألف الاسم المقصور عند جمعه جمع مذكر سالمًا بالواو والنون أو بالياء والنون للتخلص من التقاء الساكنين، إذ الأصل في الأعْلَوْن، المصْطَفَوْن: الأعْلَوُونَ، المصطفَيُونَ، تحركت الواو أو الياء في آخر المفرد وفتح ما قبلهما فقلبتها ألفًا، فالتقى ساكنان، هذه الألف وعلامة الجمع، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين.

يقول ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ): "وإن كان مقصورًا حذف آخره، ووليت علامة الجمع الفتحة التي كانت قبل الآخر لتدل على المحذوف، فيقال: جاء المصطَفَوْنَ، ورأيت المصطَفَيْنَ، والأصل: المصطفَاونَ، والمصطفَاينَ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ووليت الواو والياء الفتحة التي كانت قبل الألف"(٣).

---

(١) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ١٧٦/٤، ١٧٧، وينظر في ذلك أيضًا: سيبويه: الكتاب ٣٥٤/٤، المبرد: المقتضب ١/ ٢٤٢، ابن السراج: الأصول في النحو ٨٣/٣، ابن جنى: المنصف ٢٩١/١، ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤.

(٢) ابن عقيل: المصدر السابق ١٧٤/٤، وينظر في ذلك أيضًا: سيبويه: المصدر السابق ٣٤٨/٤، المبرد: المصدر السابق ٢٣٨/١، ابن السراج: الأصول في النحو ٢٨٣/٣، ابن جنى: المصدر السابق ٢٨٧/١.

(٣) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ٧٦٠.

د- حذف ياء الاسم المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالمًا:

تحذف ياء الاسم المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالمًا بالواو والنون أو الياء والنون للتخلص من التقاء الساكنين، فأصل قَاضُون: قاضِيُون، استثقلت الضمة على الياء فحذفت فسكنت الياء، فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء وضم ما قبل الواو.

يقول ابن الأنبارى (ت: ٥٧٧هـ) في بيان ذلك: "الياء تحذف في الجمع في نحو قولهم: قاضون ورامون، والأصل: قاضيون، راميُون، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة منها، فبقيت الياء ساكنة وواو الجمع ساكنة، فاجتمع ساكنان، وساكنان لا يجتمعان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين"(١).

و- حذف ياء المنقوص وألف المقصور المنونين رفعًا وجرًا:

تحذف ياء المنقوص في حالتي الرفع والجر عند تنكيره للتخلص من التقاء الساكنين نحو: هذا قاض، مررت بقاض، هذا داعٍ، مررت بداعٍ، ويقال في تعليل هذا الحذف : استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء أو الواو، فالتقى ساكنان الياء أو الواو، ونون التنوين، فحذفت الياء أو الواو.

يقول ابن الأنبارى: "ألا ترى أنك تقول في المنقوص: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، والأصل فيه: هذا قاضى، ومررت بقاضى، إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استثقالاً لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكنًا، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين"(٢).

وكذلك تحذف ألف المقصور المنون في حالتي الرفع والجر للتخلص من التقاء الساكنين هذه دمى. يقول ابن الأنبارى: "فكذلك أيضًا تقول في المقصور: هذه رَحًى وعَصًا، والأصل فيها : رَحَىٌ وعَصَوٌ فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبوهما ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين"(٣).

ز- تشذيذ ما ورد في بعض القراءات نحو قراءة: (محياىْ) بإسكان الياء:

تبعًا لهذه القاعدة "ساكنان لا يجتمعان"، وما قرره الصرفيون في شأن المواضع التي اغتفرت العربية التقاءهما شذذت قراءة الإمام نافع بن أبى نعيم (ت : ١٦٩هـ) (محياىْ)(٤) بإسكان الياء، إذ الشرطان المرعيان في اغتفار التقاء الساكنين عند القدماء أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين، والثانى مدغمًا كالدابة وشابة.

---

(١) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨١/١.

(٢) ابن الأنبارى: المصدر السابق ٦٤٩/٢.

(٣) ابن الأنبارى: المصدر السابق ٦٤٩/٢.

(٤) في الآية ١٦٢ من سورة الأنعام، وينظر في تخريج هذه القراءة: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ٢٧٤، مكى ابن أبى طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٤٥٩/١، أبو حيان: البحر المحيط ٢٦٢/٤.

يقول ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) : "فأما قراءة نافع (محياىْ ومماتى) بسكون الياء، فهو غريب لخروجه عن القياس وما عليه الجمهور، ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف، فإنه في الوقف يجوز أن يجمع بين ساكنين، فيكون الوقف كالساد مسد الحركة، لأن الوقف على الحركة يزيد في صوته، مع أنه استغنى بأحد الشرطين، وهو المد الذي في الألف، والشرطان المرعيان في الجمع بين ساكنين أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين، والثانى مدغمًا كالدابّة وشابّة"(١).

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/٣٤.

القاعدة الثانية

لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد

من القواعد المبنوية التي تندرج تحت توجيه نفى اجتماع شيئين في البنية، تلك القاعدة التوجيهية التي تقوم بنفي اجتماع حرفين لمعنى واحد في كل من بنية الكلمة المفردة، وبنية التركيب، وهي قولـــهم: لا يجمع بين حرفين لِمعنى واحد[١] ويمكن تفسير هذه القاعدة بأن أحد هذين الحرفين اللذين جاءا لمعنى واحد يغنى عن مجيء الحرف الآخر، ويسد مسده في الدلالة على المعنى المراد، فضلاً على أن الغرض من هذه الحروف الدوال على المعاني إنما هو التخفيف والاختصار، فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى، إذ فيه نقض الغرض"[٢].

وقد جاءت أنماط التعبير عن هذه القاعدة التوجيهية التي تنفى اجتماع حرفين لمعنى واحد بألفاظ متقاربة عند الصرفيين منها، ما جاء في أقوالهم التالية:

- **لا يجتمع حرفان لمعنى**[٣].
- **الحرفان إذا كانا بمعنى واحد لم يجز اجتماعهما**[٤].
- **لم نرهم جمعوا بين حرفين لمعنى في موضع واحد**[٥].
- **ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد**[٦].
- **كره تلاقى حرفين لمعنى واحد**[٧].
- **محال اجتماع حرفين لمعنى واحد**[٨].

---

(١) المحاشعي: شرح عيون الإعراب ٢٥٨.

(٢) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٦٧٩/١.

(٣) أبو على الفارسى: الإيضاح العضدى ٢٨٩.

(٤) أبو على الفارسى: المسائل العسكرية ٢٥٢.

(٥) أبو على الفارسى: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٤٣٨.

(٦) ابن جنى: الخصائص ١٠٦/٣.

(٧) ابن جنى: المصدر السابق ٣١٥/١.

(٨) ابن جنى: المصدر السابق ١٨٤/٢، ٤٦٢.

على أنه قد وردت أنماط أخرى للتعبير عن هذه القاعدة في مصادر النحو والصرف، واختلفت اختلافًا بينًا عند كثير من النحويين والصرفيين، فقد جاءت عند بعضهم بإحلال تعبير: "علامتين" أو "أداتين" أو "دليلين" محل تعبير "حرفين"، ومن القواعد الكلية التي وردت على هذا النحو ما يلي:

قول عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) : "**لا يجمع بين علامتين متفقتين**"(١).

وقول السيوطى (ت: ٩١١هـ) : "**لا يجتمع أداتان لمعنى**"(٢).

وقول الزجاجى (ت: ٣٣٧هـ) : "**لا معنى للجمع بين دليلين على معنى واحد**"(٣).

كما جاءت عند بعضهم بإقامة تعبير: "لا يدخل حرف على حرف في معناه" مقام تعبير: "لا يجمع"، ومن القواعد الكلية التي وردت على هذا النحو:

قول ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ): "**قياس كل حرف ألا يدخل على حرف في معناه**"(٤).

وتعد هذه القاعدة التوجيهية من أهم القواعد المبنوية التي وضعها القدماء، واحتكموا إليها كثيرًا، ليس على مستوى الأبنية المفردة فحسب، ولكن على مستوى التراكيب أيضًا، بل تعد تطبيقاتها في جانب علم النحو الذي يختص بدراسة التراكيب أوسع نطاقا من تطبيقاتها في جانب علم الصرف الذي يختص بدراسة الأبنية المفردة.

ومن ثَمَّ فقد صاغ النحويون قواعد توجيهية فرعية تندرج تحت هذه القاعدة الكلية، وهي تنفى اجتماع حرفى، أو أداتي توكيد أو عطف أو جر أو قسم، أو استفهام، أو استثناء أو جزاء، أو تنفى دخول حرف منها على حرف في معناه، ومن أمثلة ذلك ما جاء في أقوالهم التالية:

- **استقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين**(٥).
- **لا يجمع بين حرفى عطف كما لا يجمع بين تأنيثين لأن أحدهما يغنى عن الآخر**(٦).
- **حرف الجر لا يدخل على حرف الجر**(٧).
- **لا يدخل قسم على قسم**(٨).

---

(١) عبد القاهر الجرجانى: المقتصد في شرح الإيضاح ٩٢٣/٢.

(٢) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٦٧٣/١.

(٣) الزجاجى: اللامات ٣٠.

(٤) ابن الخشاب: المرتجل ٢٠٣.

(٥) الزجاجي: اللامات ٦٤.

(٦) الهروى: الأزهية في علم الحروف ١٥١: (تحقيق عبد المعين الملوحي)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، وينظر: ابن الأنباري: أسرار العربيـــة ٣٠٦.

(٧) ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٢٤/٢.

(٨) ابن جنى: سر صناعة الإعراب ٤٠١/١.

- **لا يجمع بين أداتي استثناء**[١].
- **لا يجوز الجمع بين استفهامين**[٢].
- **عامل لا يدخل على عامل**[٣].

وليس من شأن هذا البحث الخوض في تطبيقات هذه القاعدة في جانب علم النحو العربي الذي يختص بدراسة التراكيب، لأن ذلك يعد خروجًا عن نطاقه ومداره.

ويمكن بيان أثر هذه القاعدة الكلية: "**لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد**"، أو "**لا يجمع بين علامتين متفقتين**"، أو "**لا يجتمع أداتان لمعنى**" في جانب علم الصرف عبر الأبواب الصرفية المختلفة إجمالاً فيما قرره الصرفيون فيما يلى:

١. **لا يجمع بين علامتى تأنيث.**
٢. **لا يجمع بين علامتى تعريف.**
٣. **لا يجمع بين علامتى تثنية.**
٤. **لا يجمع بين أداتى تعدية.**
٥. **لا يجمع بين علامتى تصغير.**
٦. **لا يجمع بين علامتى نسب.**

وفيما يلي تفصيل هذا المجمل:

١- لا يجمع بين علامتي تأنيث:

تعد هذه القاعدة أكثر القواعد دورانًا في كتب النحو والصرف مما يندرج تحت القاعدة الكلية: "**لا يجمع بين علامتين متفقتين**"، ومن أنماط التعبير عنها ما جاء في أقوالهم التالية:

- **لا تدخل تأنيثًا على تأنيث**[٤].
- **لا يجتمع في اسم علامتان للتأنيث**[٥].

---

(١) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٦٧٣/١.

(٢) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ١٣/٢.

(٣) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨/١.

(٤) المبرد: المقتضب ١٦٠/٢.

(٥) أبو على الفارسى: التكملة ١٠٠.

❖ **لا تجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة**[١].

وكان من أثر كثرة دوران هذه القاعدة في كتب النحو والصرف كثرة المسائل الصرفية التي وجهت وفقًا لها، ولاسيما في جانب أبنية الأسماء.

أولاً : أبنية الأسماء:

(أ) جمع "مسلمة" ونحوها على "مسلمات" لا على "مسلمتات":

بناء على قاعدة: "لا يجمع بين علامتي تأنيث في اسم"، وجه الصرفيون حذف التاء من المفرد المؤنث بها عند جمعه جمع مؤنث سالمًا بالألف والتاء، إذ ذهبوا إلى أن الأصل في جمع مسلمة أن يقال: مسلمتات، ولكنهم امتنعوا عن ذلك؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث، فقالوا: مسلمات.

يقول ابن جنى (ت: ٣٩٢هـ) في ذلك: "ومن ذلك امتناعهم من إلحاق علم التأنيث لما فيه علمه، حتى دعاهم ذلك إلى أن قالوا: مسلمات، و لم يقولوا: مسلمتات، لئلا يلحقوا علامة تأنيث مثلها"[٢].

(ب) جمع "بنت"، و"أخت" على "بنات" و"أخوات" لا على "بنتات" و"أختات":

تحت قاعدة لا يجمع بين علامتى تأنيث وجه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) امتناع العرب من جمع بنت وأخت على بنتات وأختات، نظرًا لاختصاص تاء بنت وأخت ببنية لا يراد بها إلا مؤنث، ولأن لفظها كلفظ المستقلة بالدلالة على التأنيث.

وقد بين ابن مالك هذا التوجيه في قوله : "وكان حق بنت وأُخْت أن يقال فيهما: بِنْتَات وأُخْتَات، لأن تاءهما قد غيرت لأجلها البنية، وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء ملكوت، ولأجل ذلك جمع يونس بينها وبين ياء النسب، فقال: بنتّ وأختّ، لكنه وافق ها هنا على الامتناع عن بنتات وأختات، لأن تاء بنت وأخت، وإن خالف لحاقهما لحاق تاء التأنيث فهي مخصوصة ببنية لا يراد بها إلا مؤنث، ولفظها كلفظ المستقلة بالدلالة على التأنيث[٣].

(ج) جمع "حبلى" و"حمراء" على "حبليات" و"حمراوات" بقلب ألف التأنيث المقصورة ياء، وألف التأنيث الممدودة واوا:

استنادًا إلى هذه القاعدة علل الصرفيون لقلب ألف التأنيث المقصورة ياء، وقلب ألف التأنيث الممدودة واوًا في مثل كلمتي: حبلى وحمراء، عند جمعهما بالألف والتاء.

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٥/٨٠.

(٢) ابن جنى: الخصائص ٣/٢٣٨، وينظر ابن الأنبارى: أسرار العربية ٦٠، عبد القاهر الجرجانى: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٠٤.

(٣) ابن مالك: شرح التسهيل ١/٩٨، وينظر : السيوطى: همع الهوامع ١/٧١، ٧٢.

يقول أبو على الفارسي (ت ٣٧٧هـــ): "ألا ترى أنك تقول: حبليات وحمراوات، فلا تحذف كما تحذف التاء من طلحـــة، وإنما لم تحذف منها، وإن حذفت من طلحة لئلا يجتمع علامتان للتأنيث، وفى قولك: حمراوات وحبليات لم تجتمع العلامتان، فيلزم الحذف، ألا ترى أن العلامتين هما الألف والمدة، وقد أبدلت من الألف ياء، ومن الهمزة واوًا، فلم يجتمع في الجمع علامتان، فإبدالك هاتين العلامتين مثل حذفك تاء التأنيث"(١).

(د) التفرقة بين أسماء الأجناس المختومة بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، وبين الواحد منها بالوصف بكلمة "واحدة" لا بالتاء:

استنادًا إلى هذه القاعدة أيضًا ذهب الصرفيون إلى أن أسماء الأجناس المختومة بألف تأنيث مقصورة أو ممدودة مثل: بُهْمَى، طَرْفَاء، حَلْفَاء، لا يفرق بينها وبين الواحد منها بالتاء على غرار: شجرة وشجر، ونخلة ونخل، وإنما يفرق بينهما بالوصف.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): "فكان مقتضى الدليل أن يميز الواحد من الجنس بزيادة التاء، كما فعل في نحو: شجرة وشجر، ونخلة ونخل، فلم يسغ ذلك في هذه الأسماء؛ لأن في آخرها علامة للتأنيث، فتركوها على حالها، وفصلوا الواحد بالصفة.....، تقول: عندى بُهْمَى كثيرة، وبُهْمَى واحدة، وعندي طرفاء كثيرة، وطرفاء واحدة، وحلفاء كثيرة، وحلفاء واحدة، ولم يجز أن تقول في الواحدة: بُهْمَاة ولا طَرْفَاءة، كما قلت ذلك في شجرة ونخلة، من قبل أنك لا تجمع بين علامتى تأنيث في كلمة واحدة"(٢).

ويقول الرضى (ت: ٦٨٦هـــ) : "وقد يكون اسم مفرد في آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة يقع على الجمع نحو: حَلْفَاء وطَرْفَاء وبُهْمَى، فإذا قصدت الوحدة وصفته بالواحد نحو: طرفاء واحدة، وحلفاء واحدة، وبهمى واحدة، ولم يلحق التاء للوحدة، إذ لا يجتمع علامتا تأنيث"(٣).

(هـــ) التفرقة بين كون الألف للتأنيث في بعض الكلمات وكونها للإلحاق في بعضها :

استنادًا إلى هذه القاعدة أمكن الصرفيون التفرقة بين كون الألف للتأنيث، وكونها للإلحاق في بعض الأسماء، بجواز دخول هاء التأنيث عليها أو عدم جواز ذلك، حيث إن ما كانت ألفه للإلحاق جاز دخول هاء التأنيث عليه، نحو: أَرْطَى وأَرْطَاة، وعَلْقَى وعَلْقَاة، وما امتنع دخول هاء التانيث عليه كانت ألفه للتأنيث.

---

(١) أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه ٢٣٥/٣، ٢٣٦، وينظر : ابن جنى: المنصف ١٥٥/١، المجاشعى: شرح عيون الإعراب ٥٥.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٠/٥، وينظر : سيبويه : الكتاب ٥٦٩/٣، ٩٧٠، ابن السراج : الأصول في النحو ٤٦٩/٢.

(٣) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ١٩٩/٢.

وقد أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى ذلك ضمناً دون أن ينص على القاعدة، فقال:

"وتقول: أَرْطَى وأَرْطَاة وعَلْقَى وعَلْقَاة، لأن الألفات لم تلحق للتأنيث، فمن ثم دخلت الهاء"(١).

وقد فصل أبو على الفارسى (ت ٣٧٧هـ) ما أجمله سيبويه في كلامه السابق ناصًا على قاعدة: لا يجتمع في اسم علامتان للتأنيث، فقال: " فمما جاء ألفه للإلحاق ولم يؤنث قولهم: الأرطى فيمن قال: أديم مأروط، وانصرف في النكرة، لأن ألفها لغير التأنيث، ولذلك قالوا: أَرْطَاة، فألحقوا التاء، ولو كانت للتأنيث لم تدخله التاء، ألا ترى أنه لا يجتمع في اسم واحد علامتان للتأنيث، فكل ما جاز دخول التاء عليه من هذه الألفات علم أنها للإلحاق دون التأنيث، ومثل الأرطى فيما وصفت لك: العلقى، لأنهم قالوا: علقاة "(٢).

(و) عدم تأنيث الأعداد المركبة مع العشرة عند تأنيث العشرة؛ لأنهما يصيران بعد التركيب كالشيء الواحد:

استنادًا إلى هذه القاعدة ذهب الصرفيون إلى أن الأعداد المركبة مع العشرة لا يجوز أن تؤنث مع تأنيث العشرة، وإنما يؤنث أحدهما دون الآخر، نظرًا لأنهما يصيران بعد التركيب كشيء واحد، فلا يقال في المذكر: ثلاثة عشرة رجلاً، وإنما يقال: ثلاثة عشر رجلاً.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ) في بيان ذلك التوجيه: "فأما تغييرهم عشر عن قولك: عشرة، فإنما ذلك لصرفها عن وجهها، ولكنك أثبت الهاءات للمذكر، كما كنت مثبتها في ثلاثة وأربعة، فتقول: ثلاثة عشر رجلاً، وأربعة عشر رجلاً، وخمسة عشر إنسانًا.

ولم تثبت في عشر هاء وهي للمذكر، لأنك قد أثبت الهاء في الاسم الأول، وهما اسم واحد، فلا تدخل تأنيثًا على تأنيث، كما لا تقول: حمراءة ولا صفراءة "(٣).

ومن المسائل المشكلة المتعلقة باجتماع علامتي تأنيث فيما هما كالشيء الواحد قولهم في الأعداد المركبة: إحدى عشرة، واثنتى عشرة، وخير الأجوبة عن هذا الإشكال الواقع في هذه المسألة أن إحدى واثنتى قبل التركيب تلحقهما علامة التأنيث، فبقيتا على ذلك بعد التركيب.

---

(١) سيبويه : الكتاب ٣/٥٩٦، ٥٩٧.

(٢) أبو على الفارسي: التكملة ١٠٠، وينظر في ذلك أيضًا: ابن السراج: الأصول في النحو ٢/٤١٠، ابن جنى: المنصف ١/٣٦، الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٢/٦١٦، ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ١٢٩.

(٣) المبرد: المقتضب ٢/١٦٠، وينظر: السيرافى: شرح كتاب سيبويه ٤/١٥٧، ١٥٨، الأعلم الشنتمرى: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٩٨٥، ابن الأنبارى: أسرار العربية ٢١٩، ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٢٦.

[illegible] (ت ٦١٦هـ) في [illegible]

[illegible]

ويقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في [illegible]

وقد ذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) هذه المسألة في [illegible]

الأول: أنهما اسمان في الأصل، فالتقى كل واحد منهما [illegible]

الثاني: أن ألف إحدى للإلحاق كألف معزى، إلا أن التركيب منع من [illegible]

الثالث: أن علامتي التأنيث في إحدى عشرة مختلفتان لفظا، وإنما [illegible]

ثانيًا: أبنية الأفعال:

أ – توجيه صحة القول: "الهندات يقمن" بالياء مع نون النسوة، وعدم صحة القول: "الهندات تقمن" بالتاء مع نون النسوة:

بناء على قاعدة" "لا يجمع بين علامتي تأنيث" وجه ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ) عدم صحة القول: الهندات تقمن، بالتاء مع نون النسوة، وصحة القول: الهندات يقمن، بالياء مع نون النسوة، نظرًا للجمع بين علامتي تأنيث في القول الأول.

وفي ذلك جاء قوله: "وإن كان مؤنثًا فيكون بالتاء إلا أن يكون الضمير جمعا فيكون بالياء، فتقول: هند تقوم، والهندان تقومان، والهندات يقمن، وتقول: الهنود تقوم والهنود يقمن، وكذلك ضمير المؤنث متى عاد على مؤنث غير حقيقي، وإنما لم يقل هنا بالتاء؛ لأن النون تدل على تأنيث

---

(١) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٢٣.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٢٦.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٦٧٦، ٦٧٧، وينظر في توجيه الإشكال الواقع في هذه المسألة أيضا: [illegible] ١٦١/، أبو الحسن الوراق: علل النحو ٤٩٧، السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٤ ١٥٧، ١٥٨، الأعلم [illegible] تفسير كتاب سيبويه ٢/٦٨٥.

الفاعل؛ لأنها لا تكون إلا ضمير جمع مؤنث، والتاء تلحق هنا علامة للتأنيث، ولا يجمع بين علامتي تأنيث"[١].

وبيان ما ذهب إليه ابن أبي الربيع أن التاء تكون علامة للتأنيث عند قولنا: "هند تقوم" في حالة الإفراد، وقولنا: "الهندان تقومان" في حالة التثنية، بدلالة أنها نظيرة للياء علامة التذكير، عند قولنا: "محمد يقوم" في حالة الإفراد، وقولنا: "المحمدان يقومان" في حالة التثنية، من أجل ذلك فعند إلحاق نون النسوة للفعل عند قولنا: الهندات تقمن، يكون في هذا جمع بين علامتي للتأنيث: التاء ونون النسوة؛ وهذا اقتضى ضرورة تغيير حرف المضارعـــة التاء إلى حرف المضارعة الياء بحيث نقول: "الهندات يقمن".

وبناء على هذا التوجيه، ذهبَ بعضُ العلماء إلى ندرة ما رواه يونس عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ[٢]: ﴿**تَكَادُ السمواتُ تتفطرن**﴾ [الشورى: ٥]، بتاءين مع النون؛ إذ يقول ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـــ) في توجيه هذه القراءة:"هذا حرفٌ نادر؛ لأن العرب لم تجمع بين علامتي التأنيث لا يُقال: "النساء تقمن"، ولكن "يقمن"، ﴿**والوالدتُ يرضعن**﴾[٣]، ولا يُقال: تُرْضِعْنَ، وكان أبو عمر الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تتشممن، فأنكرناه، فقد قواه الآن هذا[٤].

---

(١) ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجى ١/٢٢٥، ٢٢٦، وينظر: أبو البقاء العكبرى: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٦٨.

(٢) ينظر في تخريج هذه القراءة: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ١٣٤. الزمخشري: الكشاف ٣/٤٥٩. أبو حيان: البحر المحيط ٧/٥٠٨.

(٣) البقرة: آية ٢٣٣.

(٤) ابن خالويه: المصدر السابق نفسه.

٢- لا يجمع بين علامتي تعريف في اسم واحد:

من القواعد التي تندرج تحت القاعدة الكلية: "**لا يُجمع بين حرفين من معنى واحد**"، قاعدة: "**لا يجمع بين علامتي تعريف**"[١].

ومن أنماط التعبير عن هذه القاعدة أيضًا ما ورد في أقوال الصرفيين التالية:

- **الاسم لا يتعرف من وجهين مختلفين ولا متفقين، بل من وجه واحد أبدًا**[٢].
- **لا يجمع تعريفان في اسم واحد**[٣].
- **لا يجتمع تعريفان في كلمة واحدة**[٤].
- **لم يجز أن يجمع تعريفين في اسم كما لا يجتمع تأنيثان**[٥].

وتأتي أقسام الاسم المعرف في العربية على ستة أقسام:

١- الضمير، نحو: هم ، هؤلاء.

٢- اسم الإشارة، نحو: ذى ، هـــذا.

٣- العلم، نحو: هند، محمـــد.

٤- المحلى بالألف واللام، نحو: الغلام، الكتاب.

٥- الموصول، نحو: الذي، التي.

٦- ما أضيف إلى واحد، نحو: ابنى، أبونا.

وقد جمعها ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) في ألفيته بقوله:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وابنِي والْغُلامِ والَّذِي[٦]

---

(١) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٣/١.

(٢) الزجاجى: الجمل في النحو ١٤٤. تحقيق د. علي توفيق الحمد، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـــ- ١٩٩٦م.

(٣) الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٣٤٣/١.

(٤) الصيمرى: المصدر السابق ٨٧/١.

(٥) عبد القاهر الجرجانى: المقتصد في شرح الإيضاح ٥٤٧/١.

(٦) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ١٢.

وبناء على ذلك فإن الحديث عن هذه القاعدة تفصيلاً سوف يكون على قسمين:

أولاً: لا يجمع بين تعريفين مختلفين:

ومن أمثلة ذلك:

أ- **لا يجمع بين تعريف الاسم بالعلمية وتعريفه بالألف واللام.**

ب- **لا يجمع بين تعريف الاسم بالعلمية وتعريفه بالإضافة.**

ج- **لا يجمع بين تعريف الاسم بالألف واللام وتعريفه بالإضافة.**

د- **لا يجمع بين تعريف الاسم بالألف واللام وتعريفه بالموصولية.**

ثانيًا: لا يجمع بين تعريفين متفقين:

ومن أمثلة ذلك:

أ- **لا يجوز تعريف الاسمين اللذين يتنزلان منزلة اسم واحد بالألف واللام معًا.**

وفيما يلي تفصيل الحديث عن هذين القسمين:

أولا: لا يجمع بين تعريفين مختلفين:

(أ) لا يجمع بين تعريف الاسم بالعلمية وتعريفه بالألف واللام:

تبعًا لعدم جواز اجتماع تعريفين مختلفين في اسم قرر الصرفيون أنه لا يجمع بين تعريف الاسم بالعلمية وتعريفه بالألف واللام.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "العلم الخاص لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه، لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر "[١].

وتأسيسًا على ذلك فقد ذهب الصرفيون إلى أن الألف واللام اللتين للتعريف لا تدخلان على الاسم العلم إلا بعد اعتقاد تنكيره، وتصييره من أمة كل واحد له مثل اسمه، بحيث يجرى مجرى النكرات نحو: رجل، فرس.

يقول ابن يعيش: "إلا أنه ربما شورك في اسمه أو اعتقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفة، ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه، ويجرى حينئذٍ مجرى الأسماء الشائعة نحو: رجل وفرس، فحينئذٍ يُجْتَرأ على إضافته وإدخال الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة"[٢].

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١/٤٤.

(٢) ابن مالك: المصدر السابق نفسه.

ومثال ما اعتقد فيه التنكير من العلم فجاز دخول الألف واللام للتعريف عليه ما ذكر: "أن جماعة اسم كل واحد منهم زيد، فيقول المجيب: فما بين الزيد الأول والزيد الآخر، وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد"(١).

وأما أسماء الأعلام: الحارث، العباس، المظفر، ونظائرها مما يوهم الجمع بين تعريف العلمية والتعريف بالألف واللام، فإن تعريفها في الحقيقة بالعلمية فقط، وإنما دخلت الألف واللام، لأنها كانت ثابتة قبل نقلها من الوصفية إلى العلمية، فأقرت بعده إيذانًا بمعنى الوصفية.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في هذا التوجيه: "وأما ما نقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه وما أدخل فيه الألف واللام بعد النقل، فمراعاة لمذهب الوصفية، قال الخليل جعلها الشيء بعينه، أي لم يجعلها كأنه سمى بها، وإنما جعلها أوصافًا مفيدة معنى الاسم في المسمى كما تكون الصفة بإقرار اللام للإيذان ببقايا أحكام الصفة. ومن لم يثبت اللام وقال: جارث وعباس ومظفر، خلصها اسمًا وعراها من مذهب الوصفيـــة في اللفظ"(٢).

وقد عبر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) عن هذه المسألة في ألفيته بقوله:

وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ عَلَيْـــه دَخَلاَ لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقلاَ
كالفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ(٣)

ب- لا يجمع بين تعريف الاسم بالعلمية وتعريفه بالإضافة:

ذهب الصرفيون أيضًا إلى أن الأعلام لا تضاف إلا بعد سلبها ما كان فيها من تعريف العلمية، نحو قولنا: زيدنـــا، زيـــد عمرو، إذ تكتسب تعريفًا إضافيًا، وتجرى مجرى قولنا: أخـــيك، وغلامك في تعريفها بالإضافة.

يقول ابن يعيش في ذلك: "واعلم أن هذه الأعلام متى أضفتها سلبتها ما كان فيها من تعريف العلمية وكسوتها يعد تعريفًا إضافيًا، وجرت مجرى أخيك وغلامك في تعريفها بالإضافة "(٤).

وقد استدل الصرفيون على أن الاسم لا يضاف إلا وهو نكرة بأن الأسماء التي لا يمكن تنكيرها لا يجوز إضافتها نحو: الأسماء المضمرة وأسماء الإشارة.

يقول ابن يعيش: "والذي يدل على أن الاسم لا يضاف إلا وهو نكرة أن ما لايمكن تنكيره من الأسماء لا تجوز إضافته نحو: الأسماء المضمرة وأسماء الإشارة، لا تقول: هو بكر، ولا هؤلاء زيد كما تقول: غلام زيد وأصحاب بكر، لأن تعريف هذه الأســـماء لا يفارقها ولا يمكن اعتقـــاد التنكير فيها"(٥).

---

(١) ابن مالك: المصدر السابق ١/٤٥.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٤٣.

(٣) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ١٦.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٤٤، ٤٥.

(٥) ابن يعيش: المصدر السابق ١/٤٥.

(ج) لا يجمع بين تعريف الاسم بالألف واللام وتعريفه بالإضافة:

تبعًا لقاعدة: "لا يجوز أن يجمع بين تعريفين في اسم واحد"، ذهب الصرفيون إلى أنه لا يجوز الجمع بين تعريف الاسم بالألف واللام وتعريفه بالإضافة نحو قولك في: هذا غلام زيد، هذا ثوبك : هذا الغلام زيد ، هذا الثوبك.

يقول الزجاجى في بيان علة امتناع تعريف الاسم بالألف واللام وتعريفه بالإضافة: "والعلة في امتناع اجتماع الألف واللام والإضافة هي أن الألف واللام تعرف الاسم بالعهد، والإضافة تعرف الاسم بالملك والاستحقاق، ومحال جمع تعريفين مختلفين على اسم واحد"(١).

على أنه ينبغي التنبيه في هذا المقام أن الإضافة التي يمتنع اجتماعها في الاسم مع التعريف بالألف واللام هي الإضافة المعنوية التي تفيد تعريف المضاف، وضابطها أن يكون المضاف غير وصف مضاف إلى معموله بأن يكون غير وصف أصلاً نحو: مفتاح الدار، أو يكون وصفًا مضافًا إلى غير معموله نحو: كاتب القاضى ومأكول الناس.

وأما الإضافة اللفظية التي لا تفيد تعريفًا للمضاف، وهي تكون في حالة أن يكون المضاف وصفًا أضيف إلى فاعله أو مفعوله في المعنى، فلا يمتنع دخول الألف واللام؛ إذ يجوز القول: مررت بالرجل الحسن الوجه، ورأيت الغنى الكثير المال، ومن ثم لا يكون في هذه الأمثلة جمع بين تعريفين.

وقد بين الزجاجى (ت ٣٣٧هـ) الفرق بين الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية، وما انبنى على هذا الفرق من جواز ا لجمع بين الألف واللام والإضافة اللفظية: "وليس في العربية ما جمع فيه بين الألف واللام والإضافة إلا قولهم: هذا الحسن الوجه...، والكثير المال، وما يجرى هذا المجرى.

وإنما جاز هاهنا الجمع بينهما لزوال العلة التي من أجلها امتنع الجمع، وذلك أن الإضافة في هذا الباب لم تعرف المضاف، لأنها إضافة غير محضة وتقديرها الانفصال.

وشرح ذلك أنك إذا قلت: هذا غلام وثوب ودار، فهو نكرة، وإذا أضفته إلى معرفة تعرف به كقولك: هذا ثوبُ زيد، وغلامُ عمرو، وأنت إذا قلت: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، فحسن نكرة، ولم يتعرف بإضافتك إياه إلى الوجه، لأن الحسن في الحقيقة للوجه، ثم نقل إلى الرجل، فلذلك جاز إدخال الألف واللام عليه للتعريف، إذ كان غير متعرف بالإضافة، فقيل: مررت بالرجل الحسن الوجه، والكثير المال، وما أشبه ذلك "(٢).

---

(١) الزجاجي: اللامات ٣١.

(٢) الزجاجى: اللامات ٣١، ٣٢، وينظر: عبد القاهر الجرجانى: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٥٤٧، ابن يعيش: شرح المفصل ٢/ ١٢٢.

(د) لا يجمع بين تعريف الاسم بالألف واللام وتعريفه بالموصولية:

بنـــاء على عدم جواز اجتماع تعريفين مختلفين في اسم؛ استدل الصرفيون على أن الألف واللام في الأسماء الموصولة كالذي والتي ليستا للتعريف، لأنهما لو كانتا للتعريف، لأدى ذلك إلى اجتماع تعريفين، ورأوا أن هذه الأسماء معرفة بجملة الصلة بعدها، مثل: من و ما.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) في شأن الألف واللام في الذي والتي: " والألف واللام فيها زائدتان، وليستا فيهما للتعريف، لأن التعريف بصلتهما، وهي الجملة التي بعدها بدليل أخواتهما، نحو: من ، ما، فلو كانتا فيها للتعريف لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيهما تعريفان، وذلك لا يجوز "[١].

ثانيًا: لا يجمع بين تعريفين متفقين:

أ- لا يجوز تعريف الاسمين اللذين يتنزلان منزلة اسم واحد بالألف واللام معًا

تبعًا لقاعدة لا يجمع في اسم واحد بين علامتي تعريف قضى أكثر البصريين أيضًا بأنه لا يجمع بين علامتي تعريف في الاسمين الذين يتنـــزلان منـــزلة اسم واحد، مثل: الأعداد المركبة من أحد عشر على تسعة عشر، إذ لا يجوز تعريف الاسمين، فيقال: عندى الخمسة العشر درهمًا والثلاثة العشر غلامًا، والصحيح عندهم أن تدخل الألف واللام على الاسم الأول منهما، فيقال: عندى الخمسة عشر درهمًا، والثلاثة عشر غلامًا، لأنهما قد جعلا بالتركيب كالشيء الواحد، فكان تعريفهما بإدخال اللام في أولهما.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـــ) في تخطئة من عرف الاسمين معًا: "وأما قولهم: الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه؛ لأن خمسة عشر بمنـــزلة حضرموت وبعلبك وقالى قلا وأيدى سبأ، وما أشبه ذلك من الاسمين اللذين يجعلان اسماً واحدًا. فإن كان شيء من ذلك نكرة فإن تعريفه أن تجعل الألف واللام في أوله، لأن الثانى قد صار في درج الكلام الأول"[٢].

كما يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) على لسان البصريين في بيان احتجاجهم في الرد على مذهب الكوفيين في جواز دخول الألف واللام على الاسمين اللذين ركبا أحدهما مع الآخر: "لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد، وإذا تنـــزلا منـــزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما، لأن الثاني يتنـــزل منـــزلة بعض حروفه، وكذلك عرفت العرب الاسم المركب"[٣].

---

(١) ابن الأنبارى: أسرار العربية ٣٧٩، ٣٨٠.

(٢) المبرد: المقتضب ١٧٢/٢.

(٣) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٣/١ وينظر في هذه المسألة: ابن يعيش: شرح المفصل ٣٣/٦.

٣- لا يجمع بين علامتي تثنية في اسم واحد:

من القواعد التي تندرج تحت القاعدة الكلية: "لا يجمع بين علامتين متفقتين"، قاعدة: "لا يجمع بين علامتي تثنية في اسم واحد"[١] ومن أنماط التعبير عن هذه القاعدة ما ورد في أ قوال الصرفيين التالية:

- **لا يجمع المثنيان**[٢].
- **كراهة اجتماع التثنيتين في اسم واحد**[٣].
- **كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة**[٤].

ويمكن تفسير قاعدة: "لا تجتمع تثنيتان في كلمة واحدة"، وردها إلى كراهة الجمع في اسم واحد بين إعرابين متفقين كانا أو مختلفين، أو إلى علة الاستغناء عن لفظ تثنية المثنى بلفظ آخر.

يقول سيبويه في بيان تخطئة قول من قال: مائتانان، وألفانان واثنانان: "وإنما امتنعوا أن يثنوا عشرين حين لم يجيزوا (عشرونان)، واستغنوا عنها بـــ(أربعين)، ولو قلت ذا لقلت: مائتانان وألفانان واثنانان ، وهذا لا يكون، وهو خطأ لا تقوله العرب"[٥].

وفى بيان ذلك يقول ابن جنى (ت ٣٩٢هـــ) أيضًا: "فإن قلت: فهلا ثنيت التثنية كما جمعت الجمع قيل : قد كفتنا العرب بقولهم: أربعة عن قولهم: اثنانان، وأيضًا فكرهوا أن يجمعوا في اثنانان ونحوه من إعرابين متفقين كانا أو مختلفين"[٦].

كما رد ابن جنى (ت ٣٩٢هـــ) علة عدم جواز تثنية المثنى إلى علة أخرى غير كراهة اجتماع إعرابين في اسم واحد هي علة الانتقاض والانتكاث، وقال في شرحها: " لم يثن الاسم المثنى، لأن ما حصل فيه من علم التثنية مؤذن بكونه اثنين، وما يلحقه من علم التثنية فإنما يؤذن بكونه في الحالة الأولى مفردًا، وهذا هو الانتقاض والانتكاث لا غير"[٧].

---

(١) الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٦٨٣/٢.

(٢) ابن كمال باشا: أسرار النحو ٢١٣.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١٥٦/٤.

(٤) السيوطى: همع الهوامع ١٩٧/٥.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣٩٣/٣.

(٦) ابن جنى: الخصائص ٢٤١/٣.

(٧) ابن جنى: المصدر السابق ٢٣٨/٣.

وتحت قاعدة: "**لا يجمع بين علامتي تثنية في اسم واحد**" يمكن تخريج بعض المسائل التي يمكن إجمالها فيما يلي:

(أ) عدم جواز تثنية المثنى نحو: رجلان، محمدين بعلامة التثنية: الألف والنون، أو الياء والنون:

إذا سمى بمثنى نحو: رجلان، محمدين، حسنين أو بمجموع بالواو والنون أو بالياء والنون نحو: مسلمون ومحمدون وخلدون، لم تجز تثنية هذه الأسماء أو جمعها لئلا يجتمع في الاسم الواحد إعرابان، فلو سمى بأحدهما وجعل إعرابه في النون جاز أن تثنى أو تجمع لزوال المانع، وذلك لأنها تنزلت منزلة الأسماء المفردة مثل: زَعْفَرَان، قِنَّسْرِين.

يقول المبرد (٢٨٥هـ) في بيان ذلك: "واعلم أن من سمى رجلاً بقولك: رجلان أو مسلمون، فأجراه مجرى التثنية والجمع لم يجز أن يثنيه ولا يجمعه، فيقول: هذا مسلمانان، ولا رأيت مسلمينين، لأنه يثبت في الاسم رفعان ونصبان وخفضان، ولكن من قال: مسلمين فاعلم ومسلمان فاعلم جاز أن يثنيه ويجمعه، لأنه الآن بمنزلة زَعْفَرَان وقِنَّسْرِين فيمن جعل الإعراب في نونها"(١).

وأما إذا لم يجعل إعراب مثل تلك الأسماء في النون فإنها تثنى بواسطة: ذوا ، ذواتا رفعًا، ذوى، ذواتي نصبًا وجرًا فرارًا من اجتماع إعرابين في اسم واحد، فيقال في تثنية مسلمان، محمدين، حسنين. ذوا مسلمين، ذوا محمدين، ذوا حسنين.

يقول المبرد في بيان ذلك : "فإذا أردت تثنية قولك: مسلمان اسم رجل فيمن حكى أو مسلمون قلت: هذا ذوا مسلمين، وهؤلاء ذوو مسلمين، وما أشبهه مثل أن تقول: كل واحد منهما يسمى مسلمين، أو كل واحد منهما مسلمان حتى تدل عليه بهذا وما أشبهه كما ذكرت لك من التقاء إعرابيين في حرف"(٢).

(ب) امتناع تثنية لفظي كلا وكلتا الدالين على التثنية:

بناء على قاعدة لا تجتمع تثنيتان في اسم واحد قرر الصرفيون أن لفظى كلا وكلتا لا يجوز أن يثنيا، من قبل أنهما يدلان على معنى التثنية بلفظيهما.

يقول أبو على الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في شأنهما: "وكذلك كلا وكلتا لا يجوز أن تثنى أو تجمع لأنهما يدلان على اثنين، فلو ثنيا زال ما وضعا له"(٣).

---

(١) المبرد: المقتضب ٣٨/٤، وينظر: سيبويه: الكتاب ٣٩٢/٣، ٣٩٣.

(٢) المبرد: المصدر السابق ٣٩/٤.

(٣) أبو على الفارسى: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥١٩.

ويقول القرطبي (ت ٤٠١هـ) في بيان وجه امتناع تثنية كلا: "غير أنها لا تستعمل إلا للتثنية كليان أو كلوان، ولذلك لم تلحقها علامة التثنية وإنما تلحق علامة التثنية ما يكون للواحد، فلما انفردت التثنية بهذا الاسم أغناهم ذلك عن الياء والألف اللتين للتثنية"(١).

(ج) لا يجمع بين تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة:

وإذا كان لا يجمع بين تثنيتين في الكلمة الواحدة، فإنه لا يجمع بينهما كذلك فيما هو كالكلمة الواحدة، وقد بدا أثر ذلك فيما ذهب إليه النحاة في باب التوكيد حيث رأوا عدم جواز تثنية النفس والعين عند استعمالهما في توكيد المثنى بهما، حيث لا يستعمل إلا الجمع منهما: أنفس وأعين، فتقول مثلاً: رأيت الرجلين أنفسهما أو أعينهما، ولا نقول: رأيت الرجلين نفسيهما أو عينيهما، وذلك لأن المؤكد والمؤكد يتنـــزلان منـــزلة ما هو كالكلمة الواحدة.

يقول السيوطى نقلاً عن أبى حيان في تخطئة من أجاز القول: رأيت الرجلين نفسيهما أو عينيهما ونحوه: "إنه غلط لم يقل به أحد من النحويين، وإنما منع أو قل لكراهة اجتماع تثنيتين فما هو كالكلمة الواحدة"(٢).

كما بدا أثر ذلك كذلك فيما ذهب إليه النحاة في باب الإضافة حيث أشاروا إلى عدم جواز القول: ما أحسن ذواتيهما وما أصبح خديهما، وغير ذلك مما يكون المضاف متصلاً بالمضاف إليه، كالرأس واليد والرجل، فهي متصلة بالشخص، وإنما الباب أن تأتى بلفظ الجمع كقولنا: ما أحسن ذواتهما، وما أصبح خدودهما.

يقول الصيمرى : "وإذا ثنيت شيئين من شيئين فالباب أن تأتى به بلفظ الجمـــع كقولك: ما أحســـن ذواتهما، وما أصـــبح خدودهما ، قال الله عز وجل: ﴿**إن تتوبـــا إلى الله فقـــد صغت قلوبكمـــا**﴾ (٣)، وإنما وجب هذا لأن الإضافة تدل على معنى التثنية فاستغنوا عن أن يجمعوا بين علامتي تثنية في اسم واحد، كما لا يجمعون علامتى تأنيث ولا علامتى تعريف في اسم واحد"(٤).

---

(١) القرطبى: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٢٥.

(٢) السيوطى: همع الهوامع ١٩٧/٥.

(٣) سورة التحريم / ٤.

(٤) الصيمرى: التبصـــرة والتذكـــرة ٦٨٣/٢، وينظر: سيبويه: الكتاب ٦٢١/٣، ٦٢٢، ابن يعيش: شرح المفصل ١٥٦/٤، ابن كمال باشا: أسرار النحو ٢١٣.

٤- لا يجمع بين أداتي تعدية:

في باب التعدية ذهب الصرفيون وفقًا للقاعدة الكلية: "لا يجتمع أداتان بمعنى" إلى أنه "لا يجمع بين أداتي تعدية" أو نقل، مثل الجمع بين تعدية الفعل بالهمزة وتعديته بالباء في آن واحد، فلا يقال: أذهبت بزيد، وإنما يقال: أذهبت زيدًا أو ذهبت بزيد.

ولعل أول إشارة إلى قاعدة: "لا يجمع بين أداتي تعدية" وردت ضمنًا في عبارة الفراء (ت ٢٠٧ هـ) في قوله: " ومن شأن العرب أن تقول: أذهبت بصره بالألف إذا اسقطوا الباء، فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من أذهبت"(١).

ويتبين لنا عند الحديث عن قاعدة: "لا يجمع بين أداتي تعدية": الهمزة والباء، مدى توطد العلاقة بين علمى الصرف والنحو، حيث نجد أن أحد عنصري القاعدة -همزة التعدية- يقع في نطاق بنية الكلمة، وأن العنصر الثاني لها -الباء- يقع في نطاق الجملة، ويقوم أحدهما بالدور الذي يقوم به الآخر في تعدية الفعل.

ويبدو أن ذلك هو الذي حمل ابن جنى أو دعاه إلى إنزال الباء منـــزلة ما يكون جزءًا من الفعل أو توهم ذلك، من حيث كانت معاقبة أحد أجزائه همزة أفعل، إذ يقول في موضع من كتابه الخصائص: "الباء كأنها جزء من الفعل، من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصوغة فيه، وهي همزة أفعل، وذلك نحو: أنزلته ونزلت به، وأدخلته ودخلت به، وأخرجته وخرجت به"(٢).

ويقول في موضع آخر: "فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به، ألا ترى أن الباء في نحو: مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو: أمررت زيدًا، وكذلك قولك: أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به، فكما أن همزة أفعل مصوغة فيه كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد بها أيضًا من جملة الفعل لمعاقبته ما هو من جملته"(٣).

أما التعبير صراحة عن عدم جواز الجمع بين تعدية الفعل بالهمزة وتعديته بالباء فقد ورد عند كل من ابن يعيش (ت٦٤٣هـــ) وابن عصفور (ت ٦٦٩هـــ) والسيوطى (ت ٩١١هـــ)، وفيما يلي نصوصهم الواردة في هذا الشأن:

يقول ابن يعيش: "واعلم أنه متى عديت الفعل بالهمزة أو التضعيف لم تجمع بين واحد منها وحرف الجر؛ لأن الغرض تعدية الفعل، فبأى شيء حصل أغنى عن الآخر، ولا حاجة إلى الجمع

---

(١) الفراء: معانى القرآن ١/١٩.

(٢) ابن جنى: الخصائص ١/١٠٣.

(٣) ابن جنى: المصدر السابق ١/١٠٧.

بينهما، فتقول: أدخلت زيدًا الدار، وأذهبت خالدًا، ودخلت بزيد الدار وذهبت به، ولا يجوز أن تقول: أدخلت بزيد الدار، ولا أذهبت به، فتجمع بين الهمزة والباء"(١).

ويقول ابن عصفور: " ولكون الباء بمعنى الهمزة لا يتصور الجمع بينهما، فلا تقول: أذهبت بزيد، ولا أقمت بعمرو، لأنك لو فعلت ذلك كان أحد الحرفين لا معنى له؛ ألا ترى أنك إذا قدرت النقل لأحدهما كان الآخر غير ناقل"(٢).

ويقول السيوطى: "لا يجمع بين أداتى تعدية، فلا يقال: "أذهبت بزيد، بل إما الهمزة أو الباء"(٣).

بناء على هذه القاعدة: "لا يجمع بين أداتي تعدية"، وجه وزن الفعل "آتينا" في قراءة من قرأ: ﴿**آتينا بِها وكفى بِنا حاسبين**﴾ (٤) بأنه على وزن فاعلنا، وليس أفعلنا؛ إذ لو كان أفعلنا لم تدخل الباء.

يقول أبو على الفارسى (ت ٣٧٧هـ): "فأما قراءة من قرأ (آتينا بها) فإنما هو فاعلنا وليس بأفعلنا، ولو كان أفعلنا لم تدخل الباء، ألا ترى أنك تقول: جئت به، فإذا عديت بالهمزة قلت: أجأته ولم تقل: أجأت به، وفى التنزيل: ﴿**فأجاءها المخاض**﴾ (٥) فكذلك قوله: ﴿**آتيناها**﴾ ، لو كان أفعل لم يحتج إلى الباء"(٦).

وعلى الرغم من إقرار الصرفيين هذه القاعدة، فقد وردت بعض الأفعال في القراءات القرآنية تبدو في ظاهرها جامعة بين همزة التعدية والباء في سياق واحد، ومن تلك القراءات القرآنية الواردة على هذا النحو القراءتان التاليتان:

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٦٥/٧.

(٢) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٩٤/١.

(٣) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٦٧٣/١.

(٤) جزء من الآية رقم ٤٧ من سورة الأنبياء: ﴿**ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تُظلم نفس شيئًا وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين**﴾ .

قراءة (آتينا بها) بمد الهمزة ليست من السبع، بل هي قراءة ابن عباس ومجاهد وابن جبير وابن أبى اسحاق وغيرهم، على وزن فاعلنا من المواتاة وهي المجازاة والمكافأة أى جازينا بها.

ينظر: ابن جنى: المحتسب ٦٣/٢، أبو حيان: البحر المحيط ٣١٦/٦.

(٥) سورة مريم / ٢٣.

(٦) أبو على الفارسى: الحجة للقراء السبعة ٣٣٧/١.

القراءة الأولى: قراءة أبي جعفر المدني (ت ١٣٠هـ): ﴿**يذهب بالأبصار**﴾[١] بضم الياء وكسر الهاء في يذهب (مضارع أذهب) في الآية الثالثة والأربعين من سورة النور.

القراءة الأخرى: قراءة ابن كثير (ت ١٢٠هـ) وأبي عمرو (ت ١٥٤هـ) وغيرهما ﴿**تنبت بالدُهن**﴾[٢] بضم التاء من تنبت، (مضارع أنبت) في الآية العشرين من سورة المؤمنون.

أما القراءة الأولى قراءة أبي جعفر المدني ﴿**يُذهب بالأبصار**﴾ بضم الياء وكسر الهاء في يذهب من أذهب، **فقد خرجها العلماء على ثلاثة أوجه**، هي:

الوجه الأول: أن الباء زائدة، أي: يذهب الأبصار.

الوجه الثاني: أن الباء بمعنى من، والمفعول محذوف، والتقدير: يذهب النور من الأبصار.

الوجه الثالث: أن معنى يذهب: يلوى أو يستأثر، والتقدير: يكاد سنه برقه يلوى بالأبصار أو يستأثر بالأبصار[٣].

وأما **القراءة الأخرى:** قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿**تُنْبِتُ بالدُّهن**﴾ بضم التاء في تنبت من أنبت، **فقد خرجت على ثلاثة أوجه، هي:**

الوجه الأول: أن أنبت بمعنى نبت، فهو مما اتفق فيه فعل وأفعل.

الوجه الثاني: أن الهمزة للتعدية والمفعول محذوف لفهم المعنى، والتقدير: تنبت ثمرها أو جناها.

الوجه الثالث: أن الباء مزيدة في المفعول به[٤].

---

(١) قرأ السبعة والجمهور "يَذهب" بفتح الياء والهاء، وقرأ شبيه بن نصاح وأبو جعفر المدني "يُذهِب" بضم الياء وكسر الهاء، ينظر: ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١١٤/٢، ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٢، أبو حيان: البحر المحيط ٤٦٥/٦.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو "تُنبِت" بضم التاء وكسر الباء، وقرأ باقي السبعة "تَنبت" بفتح التاء وضم الباء، ينظر في ذلك: ابن مجاهد: السبعة في القراءات ٤٤٥، أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة ٢٩١/٥، مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١٢٧/٢.

(٣) ينظر في ذلك: ابن جني: المحتسب ١١٤/٢، أبو حيان: البحر المحيط ٤٦٥/٦، السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٢٨/٨.

(٤) ينظر في ذلك: ابن جني: المصدر السابق ٨٧/٢، أبو حيان: المصدر السابق ٤٠١/٦، السمين الحلبي: المصدر السابق ٣٢٨/٨.

٥- لا يجمع بين علامتي تصغير:

تبعًا للقاعدة الكلية: "لا يجمع بين علامتين متفقتين"، ذهب الصرفيون إلى أنه لا يجمع بين علامتي تصغير في كلمة واحدة، إذ إن المصغر لا يصغر كما يقولون.

ولعل أول إشارة إلى هذه القاعدة قد نسبت إلى الفراء (ت ٢٠٧هـ) في معرض إجابته عن مسألة في الفقه سألها إياه أحد الفقهاء، إذ قال له: " ما تقول في رجل سها في سجدتي السهو؟ فقال: لاشيء عليه، قال: من أين قلت ذلك، قال: قست على مذاهبنا في العربية وذلك أن المصغر لا يصغر، وكذلك لا يلتفت إلى السهو في السهو"(١).

وقد صرح ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بقاعدة: "**لايجتمع حرفان لمعنى واحد**" عند بيان وجه امتناع تصغير الأسماء المصغرة نحو: كُمَيْت، حيث قال: "وأما الأسماء المصغرة نحو: كُمَيْت إنما لم تصغر لئلا يؤدى تصغيرها إلى جمع بين حرفي معنى"(٢).

وبناء على هذه القاعدة اشترط الصرفيون عند تصغير الاسم أن يكون خاليًا من صيغ التصغير أو شبهها، وفى ذلك جاء قول الصبان (ت ١٢٠٦هـ) : "قوله: خاليًا من صيغ التصغير بألا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الأصل، ولا في الحال، فخرج نحو: الكُمَيْت والكُمَيْت مِمَّا وضع على التصغير ثم تنوسى فيه، ونحو: رُجَيْل وزُبَيْد مما يوجب تصغيره تصغيره بلا تناسيه وقوله وشبهها بألا تكون صيغته على هيئة صيغة للصغر أي على حركاتها وسكناتها، فخرج نحو: مُبَيْطِر ومُهَيْمِن مما ليس مصغرًا، لكن على هيئة التصغير"(٣).

وقد شرح الشيخ عبدالحميد عنتر مفهوم الشرط الذي ينص على أن يكون الاسم خاليًا من صيغ التصغير وشبهها موضحًا أن ذلك الشرط يشمل ثلاثة أصناف لا يدخلها التصغير:

الصنف الأول: ما لم تستعمله العرب إلا مصغرًا لاستصغار معناه عندهم، ثم تنوسي التصغير فأصبح كالمكبر، وذلك نحو: الكُمَيْت للفرس الذي لونه أحمر يخالطه سواد، ومن ذلك : جُمَيْل لطائر شبيه بالعصفور، وكُعَيْت للبلبل ومن طبيعتهما الصغر.

الصنف الثانى: ما صغر و لم يتناسى فيه التصغير نحو: جُبَيْل وعُمَيْر في: جبل، وعمر.

---

(١) ابن الأنبارى: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٠٢، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

(٢) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجى ٢/٢٩١.

(٣) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٤/١٥٦.

الصنف الثالث: لفظ المكبر الذي ورد على صور المصغر، وهو كل اسم فاعل من فيعل الملحق بالفعل الرباعى المجرد نحو: مُبَيْطِر ومُسَيْطِر. وذهب بعض العلماء إلى جواز تصغير هذا النوع مقدرًا حذف الياء من المكبر، والإتيان بياء التصغير بدلها(١).

وقد رجح الأستاذ عباس حسن ما ذهب إليه بعض العلماء من جواز تصغير ذلك الصنف الثالث الذي يكون فيه الاسم غير مصغر حقيقة، ولكن هيئته في تكوينها تشبه هيئة التصغير نحو: مهيمن ومسيطر ومبيطر مقدرًا حذف الياء الزائدة وإحلال ياء جديدة للتصغير محلها.

وفى ذلك قال: "إذا كان الاسم غير مصغر حقيقة، ولكن مادته وتكوينه الاشتقاقي جعله على وزن صيغة خاصة بالتصغير جاز تصغيره نحو: مهيمن اسم فاعل فعله هَيْمَنَ، ونحو: مُسَيْطِر ومُبَيْطِر وهما اسما فاعل فعلهما: سَيْطَر وبَيْطَر.

فمثل هذه الأسماء تصغر بحذف الياء الزائدة، ويحل محلها ياء جديدة للتصغير، فيبقى اللفظ في صورته الجديدة كما كان من قبل بهيئته السابقة"(٢).

وقد أشار الأستاذ عباس حسن إلى أن الفرق بين (مهيمن) الاسم المكبر و(مهيمن) الاسم المصغر يمكن تلمسه في جواز جمع مهيمن المكبر جمع تكسير للكثرة، فيقال: مهامن، وعدم جواز جمع مهيمن المصغر إلا جمع تصحيح فيقال: مُهَيْمِنُون، إذ يقول في ذلك:

"لكن بين الصورتين فرق بالرغم من اتفاقهما التام في الصورة، وهذا الفرق هو أن الاسم المكبر منهما حقيقة تحذف ياؤه الزائدة عند جمعه تكسيرًا للكثرة، فيقال: مَهَامِن ومَسَاطِر وَمَبَاطِر بحذف الياء الزائدة.

أما الاسم المصغر فلا يجمع -في الرأى الشائع- جمع تكسير للكثرة، وإنما يجمع جمع تصحيح فيقال: مهيمنون، مسيطرون، مبيطرون، لأنه لو جمع تكسيرًا للكثرة وهو مصغر لوقع التناقض بين الدلالة على الكثرة والدلالة على التصغير، ولوجب حذف ياء التصغير عند الجمع ليصير على وزن من أوزان الكثرة"(٣).

---

(١) عبد الحميد عنتر: القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمز الوصل ١١، ١٢.

(٢) عباس حسن: النحو الوافى ٤/٦٨٧.

(٣) عباس حسن: المصدر السابق نفسه.

٦- لا يجمع بين علامتي نسب:

في باب النسب قرر الصرفيون استنادًا على القاعدة الكلية: "**لا يجمع بين علامتين متفقتين**" أنه لا يجمع بين علامتى نسب في اسم واحد، فإذا نسب إلى شافعىّ حذفت الياء المشددة، وأحدثت ياء أخرى غيرها، لأنه لا يجمع بين علامتى نسب.

يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): "وأنت إذا نسبت إلى منسوب بقيته على لفظ نحو النسب إلى تميميّ وهجرىّ وشافعىّ ؛ فإنك تقول فيه أيضًا: تميمىّ وهجرىّ وشافعىّ، فيكون اللفظ واحدًا إلا أن التقدير مختلف، وذلك أنك إذا حذفت الياء الأولى التي للنسب أحدثت ياء أخرى غيرها، لأنه لا يجمع بين علامتى نسب كما لا يجمع بين علامتى التأنيث"(١).

على الرغم من اتحاد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه، كما أشار ابن يعيش، فإن التقدير يختلف، إذ إن اللفظ قبل النسبة إليه يكون اسمًا، وبعد النسبة إليه يكون صفة.

يقول السيوطى (ت٩١١هـ): "بخت اسم رجل إذا نسبت إليه قلت: بختى، فاللفظ واحد، والحكم مختلف، فإنه كان أولاً اسماً، فلما نسبت إليه صار صفة"(٢).

وكان من أثر هذه القاعدة في جانب استنباط الأحكام الصرفيـــة ما يلي:

(أ) الحكم بوجوب حذف كل ياء مشددة مزيدة في آخر الاسم عند النسب:

بناء على هذه القاعدة التوجيهية التي لا تجيز الجمع بين علامتى النسب؛ حكم الصرفيون بوجوب حذف كل ياء مشددة مزيدة في الآخر عند النسب سواء كانت للنسب نحو: بصرىّ أو للوحدة نحو: رومى أو للمبالغة نحو: أحمرىّ أو لا لمعنى نحو: كرسىّ، كراهة اجتماع ياءين مشددتين.

يقول الرضى (ت ٦٨٦هـ): "ويحذف أيضًا كل ياء مشددة مزيدة في الآخر سواء كانت للنسب أو للوحدة أو للمبالغة أو لا لمعنى، فتقول في النسب إلى بصرىّ وروميّ وأحمرىّ وكرسىّ: بصرىّ وروميّ وأحمرىّ وكرسىّ كراهة لاجتماعهما"(٣).

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١٥٥/٥، وينظر في ذلك أيضًا: الخوارزمى: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٣/ ٢٣، ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٩٣٩/٤.

(٢) السيوطى : الأشباه والنظائر في النحو ٦٢٣/٢.

(٣) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٩/٢.

ب- لا يجمع بين علامتي نسب فيما هو كالاسم الواحد:

بناء على قاعدة: "لا يجمع بين علامتي نسب في اسم واحد" قضى الصرفيون أيضًا بأنه لا يجمع بين علامتي نسب فيما هو كالاسم الواحد، فالأسماء المركبة نحو: مَعْدِي كَرِب، حَضْرَمَوت، ينسب إلى صدرها عند الجمهور فيقال: معدىّ ، حضريّ.

يقول الحريرى (ت ٥١٦هـ) في النسب إلى الاسمين المركبين نحو: رامهرمز: "وجه الكلام أن ينسب إلى الصدر منهما فيقال: رامىّ، لأن الاسم الثانى من الاسمين المركبين ينزل منزلة تاء التأنيث التي تقع طارفة، وتلتحق بعد تمام الكلام، فوجب لذلك أن تسقط في النسب كما تسقط تاء التأنيث فيه.

وأجاز أبو حاتم السجستاني أن ينسب إلى الاسمين جميعًا، و لم يطابقه على هذا القول غيره، بل منع سائر النحويين منه؛ لئلا تجتمع علامتا النسب في الاسم المنسوب"[١].

---

(١) الحريرى: درة الغواص في أوهام الخواص ٢٠٨، ٢٠٩، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٦.

القاعدة الثالثة

الضدان لا يجتمعان

من القواعد المبنوية التي تندرج تحت توجيه نفى اجتماع شيئين في البنية، تلك القاعدة التوجيهية التي تنفى اجتماع الضدين، وهي قولهم: "**الضدان لا يجتمعان**"(١).

ويرتبط تفسير هذه القاعدة التوجيهية بعلة التضاد؛ "فالشيئان إذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما(٢).

وقد فرق بعض العلماء بين معنى الضدين ومعنى النقيضين؛ "فالضدان في اصطلاح المتكلم عبارة عما لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة، وقد يكونان وجوديين كما في السواد والبياض، وقد يكون أحدهما سلبًا وعدمًا كما في الوجود والعدم، والضدان لا يجتمعان لكن يرتفعان كالسواد والبياض"(٣).

على حين أن النقيضين: "هما الأمران المتمانعان بالذات، أي الأمران اللذان يتمانعان ويتدافعان، بحيث يقتضي لذاته تحقق أحدهما في نفس الأمر انتفاء الآخر، وبالعكس كالإيجاب والسلب، فإنه إذا تحقق الإيجاب بين الشيئين انتفى السلب وبالعكس"(٤).

والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان كالوجود والعدم، والحركة والسكون(٥).

فالنقيضان المتنافيان؛ الأمران اللذان يكون كل منهما نافيًا للآخر لذاته سواء كان تمانع في التحقق(٦).

ومن أنماط التعبير عن هذه القاعدة ما جاء في أقوالهم:

- **لا يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان**(٧).
- **محال أن يجتمع في الكلمة الواحدة معنيان متنافيان**(٨).
- **لا تجمع بين شيئين متناقضين**(٩).

---

(١) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٩٣.

(٢) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ١/ ٤٧٨.

(٣) أبو البقاء الكفوي: الكليات ٥٧٤.

(٤) التهانوى: كشاف اصطلاحات الفنون٤/٢٣٤.

(٥) أبو البقاء الكفوى: الكليات ٥٧٤.

(٦) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون ٤/٢٣٥.

(٧) الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٢/٦٣٩.

(٨) ابن جنى: المنصف ٢/ ٨٥.

(٩) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجى ١/١٤٧.

ومن صور الضدين أو النقيضين أو المتنافيين اللذين لا يجتمعان ما يلى:

١. **السكون والحركة:** فلا يجوز أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا في حال واحدة.

٢. **الأصالة والزيادة:** فلا يجوز أن يجمع في حرف واحد الحكم بالأصالة والزيادة.

٣. **التذكير والتأنيث:** فلا يجوز أن يجتمع في اسم علامتان للتذكير والتأنيث.

٤. **القلة والكثرة:** فلا يجوز أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلاً كثيرًا.

وفيما يلى تفصيل لهذه الصور الأربع من الثنائيات التي لا تجتمع في محل واحد وأثرها على صوغ أبنية العربية:

١- السكون والحركة:

ترتبط قاعدة "لا يجوز أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا في حال واحدة" بعلة عدم جواز الابتداء والوقف على حرف واحد، لأنه لا يبتدأ بساكن ولا يوقف على متحرك، إذ إن الابتداء يتطلب الحركة، والوقف يستحق السكون.

وبناء على ذلك ذهب المبرد (ت ٢٨٥هـ) إلى استحالة انفصال الحرف بنفسه حين اللفظ به، يقول في ذلك: "ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه، لأنه مستحيل؛ وذلك أنه لا يمكن أن تبتدئ إلا بمتحرك، ولا تقف إلا على ساكن، فلو قال لك قائل: الفظ بحرف لقد كان سألك أن تحيل، لأنك إذا ابتدأت به متحركًا، وإذا وقفت عليه وقفت ساكنًا، فقد قال لك:اجعل الحرف ساكناً متحركًا في حال"[١].

وقد صرح ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) بأن الصرفيين استقوا هذه القاعدة من كلام المتكلمين: "وهذا عينه موجود في العلل الكلامية، ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحل الواحد؛ لو اجتمعا لوجب أن يكون المحل الواحد ساكنًا متحركًا في حال واحدة، ولولا قولك: في حال واحدة لفسدت العلة؛ ألا ترى أن المحل الواحد قد يكون ساكنًا متحركًا في حالين اثنين"[٢].

ومن المسائل الصرفية المتعلقة باستحالة كون الحرف الواحد ساكنًا متحركا في حال واحدة ما يلى:

أ- إلحاق هاء السكت عند الوقف على الأمر من الأفعال نحو: وفى ، وقى ، وعى.

عقد سيبويه في كتابه باباً أسماه "هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفًا، فلا يستطاع أن يتكلم بها في الوقف فيعتمد بذلك اللحق في الوقف"، وذهب في هذا الباب إلى ضرورة

---

(١) المبرد: المقتضب ١/١٧٤.

(٢) ابن جنى: الخصائص ١/١٥٠.

الإتيان بهاء السكت عند الوقف على الأمر من الأفعال: وعى، وشى، وغيرها من اللفيف المفروق إذ يقول في ذلك: وذلك قولك: عه وشه، وكذلك جميع ما كان من باب وعى يعى، فإذا وصلت قلت: ع حديثًا، وش توبا، حذفت لأنك وصلت إلى التكلم به، فاستغنيت عن الهاء، فاللاحق في هذا الباب الهاء"(١).

وقد بين الصرفيون وجه إلحاق هاء السكت عند الوقف على أمر مثل تلك الأفعال هو أن العرب تبتدئ بمتحرك وتقف على ساكن، ولا يمكن أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا في حال واحدة.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في حكم الوقف على الأمر من "أتى": "فإذا وصلت قلت: تِ زيدًا، وإذا وقفت جئت بهاء السكت فقلت: ته كما، تقول: عه وشه من وعيت الحديث، ووشيت الثوب، لأن العرب تبتدئ بالمتحرك وتقف على الساكن، ولا يمكن أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركاً في حال واحدة، فلذلك أتى بهاء السكت عند الوقف"(٢).

٢- الأصالة والزيادة:

تبعًا للقاعدة الكلية التي تقول: "الضدان لا يجتمعان"، قرر الصرفيون أنه لا يجوز أن يكون الحرف زائدًا في لغة قوم أصلاً في لغة آخرين، لأنه يكون حكما عليها بالزيادة والأصالة في حال واحدة، فإذا حكم بزيادة حرف في لغة لعدم مجئ بنائه على أمثلة الأصول قضى بزيادته أيضًا في اللغة الأخرى، وإن جاء بناؤه على أمثلة الأصول.

وقد تعددت صور التعبير عن هذه القاعدة الفرعية، ومن أقوال الصرفيين الواردة في هذا الشأن ما يلى:

- **فجمعت في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل والحكم بهما في الحرف الواحد محال متناقض**(٣).
- **ومحال أن تكون ثم زائدة، وهنا أصلاً لأن اللفظ واحد والمعنى واحد**(٤).
- **محال أن يكون الحرف في أحد المثالين زائدًا وفى الآخر أصليًا وهما لمسمى واحد**(٥).
- **لا يجوز أن يكون الحرف زائدًا في لغة قوم أصلاً في لغة آخرين، لأنه يكون حكما عليها بالزيادة والأصالة في حال واحدة**(٦).

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/١٤٤.

(٢) ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ٣٦٩.

(٣) أبو على الفارسى: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١٠٠، التعليقة على كتاب سيبويه ٤/٢٨٤.

(٤) ابن جنى: المنصف ١/١٠٥

(٥) الثمانينى: شرح التصريف ٢٢٩.

(٦) ابن يعيش : شرح الملوكى في التصريف ١٦٩.

وقد كان لهذه القاعدة: "لا يجمع في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصالة" أثر في قضاء الصرفيين بزيادة بعض الحروف في بعض الأمثلة الصرفية رغم مجئ أبنيتها على أمثلة الأصول، لأن اللغة الأخرى لهذه الأمثلة الصرفية قد قضى فيها بزيادة تلك الحروف نفسها لعدم مجئ مثال على وزنها عند تقدير أصالتها.

وفى شرح ذلك قال السيوطى (ت ٩١١هـ): " أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن إلا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون إلا من الأبنية المزيد فيها، ثم تسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يتعين فيها حركة ذلك الحرف، فيحتمل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف اصلاً وأن يكون زائدًا، فيحمل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى "[1].

ومن المسائل الصرفية التي أمكن من خلالها توظيف هذه القاعدة ما يلي:

(أ) الحكم بزيادة الميم في مرعزاء:

استنادًا على هذه القاعدة حكم أبو على الفارسى (ت ٣٧٧هـ) بزيادة الميم في مرعزاء (وهو الصوف يخلص من شعر العنز) رغم مجئ بنائه على أمثلة الأصول نحو: طِرْمِسَاء، وإنما قضى بزيادتها لأن اللغة الأخرى لهذه الكلمة مرعزى قد قضى فيها بزيادة تلك الميم لعدم مجئ مثل على هذا الوزن عند تقدير أصالتها إذ إن الميم التي في "مِرْعِزَاء" هي التي في "مرعزي".

يقول في ذلك:"أما مرعزاء، وإن جاء على مثال يكون عليه الأصول نحو طِرْمِسَاء، فإنك تحكم بزيادة الميم منها لقولهم: "مرعزي"، أن هذا البناء لا يكون على مثاله الأصول، فالميم في مِرْعِزَاء قد ثبتت زيادتها من قولِهم: "مرعزي"، لأن التي في "مِرْعِزَاء" هي التي في "مرعزي" الثابتة زيادتها، ولو حكمت بأن الميم في مرعزاء اصل لموافقتها أبنية الأصول لحكمت أن التاء في تُرْتُب أنها أصل لموافقتها بناء بُرْثُن، ثم حكمت بأنها زائدة في قولهم: "تَرَتُّب"، فجمعت في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل، والحكم بهما في الحرف الواحد محال متناقض"[2].

(ب) الحكم بزيادة التاء في تتفل:

بناء على هذه القاعدة قضى الصرفيون بزيادة التاءفى تتفل -وهو ولد الثعلب- في لغة من ضم التاء على الرغم من مجئ مثال فُعْلُل في أبنية الأصول مثل: بُرثن، جُرْهُم، اعتمادًا على القضاء بزيادة تلك التاء في لغة من فتحها لعدم وجود نظير فَعْلُل في الأبنية عند تقدير أصالتها.

---

(١) السيوطى: همع الهوامع ٦/٢٣٥.

(٢) أبو على الفارسى: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٩٩، ١٠٠.

يقول ابن جني: "وقد قالوا: تتفل بضم التاء ومثاله: تفعل ، والتاء أيضًا وإن كانت بإزاء جيم جرهم، لأنهما قد ثبتت في قول من فتح التاء فقال: تتفل زائدة، فهي أيضًا في قول من ضمها زائدة ومحال أن تكون ثم زائدة وهنا أصلا، لأن اللفظ واحد والمعنى واحد"(١).

وقد فصل السيوطى (ت ٩١١هـ) ما أجمله ابن جنى في كلامه السابق عن الحكم بزيادة التاء في تتفل في لغتى الضم والفتح فقال: "وذلك تتفل فإن فيه لغات: أحدها: بفتح التاء الأولى وضم الفاء، فهذا وزنه تَفْعُل كَتَنْضُب فالتاء فيه زائدة، لأنا لو قدرناها أصلية لزم من ذلك عدم النظير، لأنه يكون وزنه حينئذ فَعْلُلا، وفعلُل بناء لم يجئ عليه شيء من الكلم واللغة الأخرى: تتفل بضم التاء والفاء، فهذايحتمل أن تكون التاء فيه أصلية، ويكون وزنه فُعْلُلا كَبُرْثُن، لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي هو ذلك الحرف منه، ألا ترى أن التاء في تُتفل المضموم أوله موجودة في تتفل المفتوح أوله، فلزوم عدم النظير في تتفل -إذا قدرناها أصلية- دليل على الزيادة في تتفل، إذ هذه التاء هي تلك، و لم تتغير إلا بالحركة"(٢).

(ج) الحكم بزيادة النون في نرجس:

احتكامًا إلى هذه القاعدة حكم الصرفيون بزيادة نون (نرجس) في لغة من كسر النون رغم وجود نظير لهذه الكلمة في الأبنية عند تقدير أصالتها مثل: زِبْرِج نظرًا للقضاء بزيادتها في لغة من فتح النون في نرجس لعدم وجود نظير في الأبنية عند تقدير أصالتها.

وإنما حكم بزيادتها في لغة الكسر؛ لكي لا يكون الحرف زائدًا في لغة أصلاً في أخرى، فيكون حكمًا بين متناقضين في حال واحدة.

يقول الثمانينى (ت ٤٤٢هـ): "وأما ما يعلم كونه زائدًا بعدم النظير فقولهم: نَرْجِس، لأنه لا يخلو أن يكون نَفْعِلا أو فَعْلِلا، وليس في الأصول مثل جَعْفِر، وإذا فقد نظيره قُطع على أنه نَفْعِل، فعلم بهذا زيادة النون، وأما من قال: نِرْجِس؛ فالنون أيضًا زائدة عنده وإن كان على وزن: زِبْرِج، وخِمْخِم؛ لأن المثالين لمسمى واحد، ومحال أن يكون الحرف في أحد المثالين زائدًا، وفى الآخر أصليا وهمـــا لمسمى واحد"(٣).

ويقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في ذلك أيضًا: "وأما نون نرجس فزائدة، لأنه يمكن قبل الاعتبار أن تكون أصلاً وأن تكون زائدة، فمتى جعلناها أصلاً صارت فعللا كجعفر بكسر الفاء، وليس في الكلام مثله.

---

(١) ابن جنى: المنصف ١/١٠٥، وينظر: ابن عصفور: المقرب ٥٠٣، ٥٠٤، ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ٤/٥٧، ٥٨، الأشمونى: حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٤/٢٥٢ .

(٢) السيوطى: همع الهوامع ٦/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٣) الثمانينى: شرح التصريف ٢٢٨، ٢٢٩.

ومن كسر النون وقال: نِرجِس، فهي زائدة عنده أيضًا وإن كان نظيره زِبرِجًا، لأنه قد ثبت زيادتها في لغة من فتحها، فلا يجوز أن تكون زائدة في لغة قوم أصلاً في لغة آخرين، لأنه يكون حكمًا عليها بالزيادة والأصالة في حال واحدة، وهو محـــال"(١).

٣- التذكير والتأنيث:

تبعًا للقاعدة الكلية: "الضدان لا يجتمعان"، ذهب الصرفيون إلى امتناع اجتماع علامتين للتذكير والتأنيث في اسم واحد.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـــ): "فأما طلحة فلو قلت في جمعها: طلحتون؛ للزمك أن تكون أنثته وذكرته في حال، وهذا هو المحال"(٢).

وكلام المبرد في نصه السابق مستقى من كلام سيبويه في الكتاب؛ إذ أشار في باب جمع الاسم الذي في آخره هاء التأنيث إلى جمع ربعة على ربعات لا على ربعون، وطلحة على طلحات لا على "طلحون" حيث قال: "زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً طلحة أو امرأة أو سلمة أو جبلة، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء كما كنت جامعه قبل أن يكون اسمًا لرجل أو امرأة على الأصل، ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث، قالوا: رجل ربعة، وجمعوها بالتاء، فقالوا: ربعات، ولم يقولوا: ربعون، وقالوا: طلحة الطلحات، ولم يقولوا: طلحة الطلحين"(٣).

وقد بين أبو على الفارسى (ت ٣٧٧هـــ) علة امتناع جمع "طلحة" بالواو والنون بأنه لو جمع بهما لم يخل ذلك من أمرين:

الأول: حذف علامة التأنيث التاء، فتقول: طلحون، وذلك لا يجوز.

الثانى: إثبات علامة التأنيث، فتقول: طلحتون، وذلك لا يجوز لأنك تجمع علامتين للتأنيث والتذكير.

وفى ذلك جاء قوله: "إذا سميت رجلاً بطلحة قلت: طلحات، فجمعته بالألف والتاء، وإنما جمعته بهما، لأنك لو جمعته بالواو والنون لم يخل من أحد الأمرين: إما أن تحذف علامة التأنيث؛ فتقول: طلحون، وهذا لا يجوز لزوال علامة التأنيث، فإنه خلاف ما قالت العرب من قولهم: طلحة الطلحات ورجال ربعات.

وإما أن تثبت علامة التأنيث فتقول: طلحتون، وهذا أيضًا في الامتناع من الجواز كالأول وأشد، لأنك تجمع علامتين للتأنيث والتذكير، فتذكر الاسم بعد تأنيث، ولا يجوز أن تجتمع هاتان

---

(١) ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ١٦٩.

(٢) المبرد: المقتضب ٨٢٧/٤.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣٩٤/٣.

العلامتان، فإذا لم يجوزا قلت: طلحات، فحذفت ما كان في الاسم من علامة التأنيث للحاق علامة أحرى به له"[١].

وبناء على كلام سيبويه والمبرد وأبى على الفارسى اشترط البصريون في الاسم الذي يجمع بالواو والنون أن يكون خاليًا من تاء التأنيث خلافًا لأصل الكوفة وبغداد الذين أجازوا أن يجمع طلحة على طلحون.

وقد بين ابن عصفور وجه اشتراط البصريين هذا الشرط في قوله: " الخلو من تاء التأنيث كطلحة، لم يجز جمعه بالواو والنون خلافًا لأصل الكوفة وبغداد في هذا الشرط، فإنهم لا يشترطون الخلو من تاء التأنيث، ويجمعون طلحة وحمزة بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في النصب والخفض، فيقولون: طلحون وحمزون، وذلك لا يجوز عند البصريين؛ لأنه إذا جمع بالواو والنون لم يخل من أن يثبت التاء أو يحذف، فإن أثبتت فقيل: حمزتون وطلحتون جمع بين شيئين متناقضين، وهما التاء التي تعطى التأنيث والواو التي تعطى التذكير، وإن حذفت لم يكن في الجمع ما يكون عوضًا منها؛ فلذلك لم يجمعوه إلا بالألف لتكون تاء العوض كالعوض من تاء التأنيث"[٢].

٤- القلة والكثرة:

تبعًا للقاعدة الكلية: "الضدان لا يجتمعان"، ذهب الصرفيون إلى أنه لا يجوز أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلاً كثيرًا.

من أجل ذلك فقد امتنع الصرفيون من تصغير جمع الكثرة على لفظه لما يؤدى ذلك إلى اجتماع ضدين في محل واحد، إذ إن التصغير يدل على التقليل وكونه جمع كثرة يدل على التكثير.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): "فلو صغرت ما هو للعدد الأكثر كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال، وهذا هو المحال"[٣].

ويقول أبو على الفارسي: فلو صغرت بناء الكثير لكان كالنقض لجمعك في الشيء الواحد بين القلة والكثرة"[٤].

ويقول ابن جنى في بيان وجه امتناع تصغير جمع الكثرة على لفظه أيضًا: فساد تحقير مثال الكثرة الذي جاء فساده من قبل تدافع حاليه، وذلك أن وجود ياء التحقير يقتضي كونه دليلاً على

---

(١) أبو على الفارسى: التعليقة على كتاب سيبويه ٢٣٤/٣، ٢٣٥، وينظر: الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٦٣٩/٢.

(٢) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجى ١٤٧/١، وينظر: ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤١/١، الرضى: شرح الكافية.

(٣) المبرد: المقتضب ١٥٥/٣.

(٤) أبو على الفارسى: التعليقة على كتاب سيبويه ٥٠/٣.

القلة، وكونه مثالاً للكثرة دليل على الكثرة، وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد في الواحد قليلاً كثيرًا، وهذا ما لايجوز لأحد اعتقاده"(١).

ويقول الرضى: "وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه، لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد، فمعنى عندى غليمة أى: عدد منهم قليل، وليس المقصود تقليل ذواتهم، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة لكونه تناقضًا"(٢).

وإذا كانت جموع الكثرة لا تصغر على لفظها، فإن جموع القلة وهي : " أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة، تصغر على لفظها لعدم وقوع تناقض بين التصغير وبين دلالتها الجمعية.

وقد أشار سيبويه إلى أبنية جموع القلة في قوله: "فأبنية أدنى العدد أفعل نحو: أَكْلُب وأَكْعُب، وأفعال نحو: أجمال وأَعْدَال وأَحْمَال، وأَفْعِلة نحو: أَجْرِبَة وأَنْصِبَة وأَغْرِبة، وفِعْلَة نحو: غِلْمَة، وصِبْيَة وفتـــية وإخْوَة وولْدَة، فتلك أربعة أبنية، فما خَلاَ هذا فهو في الأصـــل للأكثر وإن شركه الأقل"(٣).

كما أشار إلى أن تصغير تلك الأبنية يكون على لفظها في قوله: " ألا ترى ما خلا هذا إنما يحقر على واحدة، فلو كان شيء مما خلا هذا يكون للأقل كان يحقر على بنائه، كما تحقر الأبنية الأربعة التي هي لأدنى العدد، وذلك قولك في: أكلب: أُكَيْلِب، وفى أَحْمَال: أُحَيْمَال، وفى أجَربة : أُجَيْربة، وفى غلْمَة: غُلَيْمَة، وفى ولدة : وُلَيْدة"(٤).

وأما إذا أريد تصغير جمع كثرة نظر في حاله من حيث وجود جمع قلة له من لفظه مثل: دور وأدؤر، كلاب وأكلب، فلوس وأفلس، أو لا كدراهم ودنانير ورجال.

فإن كان له جمع قلة مع جمع كثرة ففيه وجهان عند التصغير:

الأول: رد جمع كثرته إلى جمع قلته وتصغيره.

الثاني: رد جمع كثرته إلى الواحد، وتصغير ذلك الواحد، ثم جمعه إما بالواو والنون أو بالألف والتاء.

وقد أشار سيبويه إلى هذه الوجهين فيما نقله عن شيخه الخليل في مســـألة تحقير الدور فقال: "وسألت الخليل عن تحقير الدور فقال: أرده إلى بناء أقل العدد، لأني إنما أريد تقليل العدد، فإذا أردت

---

(١) ابن جنى: الخصائص ٣٤٣/١.

(٢) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢٦٧/١.

(٣) سيبويه : الكتاب ٤٩٠/٣.

(٤) سيبويه: المصدر السابق نفسه.

أن أقلله وأحقره صرت إلى بناء الأقل، وذلك قولك: أديئر، فإن لم تفعل فحقّرها على الواحد، وألحق تاء الجمع، وذلك لأنك ترده إلى الاسم الذي هو لأقل العدد"(١).

وقد لخص الرضى حكم ذلك القسم الأول الذي له جمع قلة مع جمع كثرة عند التصغير فقال: "وأما في القسم الأول -أي الذي له جمع قلة مع جمع كثرة- فلك التخيير بين رد كثرته إلى جمع قلته، وتصغيره كتصغيرك كلابًا وفلوسًا على: أُكَيْلِب وأُفَيْلِس، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد، وتصغير ذلك الواحد ثم جمع إما بالواو والنون أو بالألف والتاء"(٢).

وأما إذا لم يكن له جمع قلة من لفظه رد إلى مفرده وصغر، ثم جمع جمع مذكر إن كان مذكرًا عاقلاً أو جمع بالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل.

يقول الرضى في بيان حكم ذلك القسم الثاني الذي ليس له جمع قلة مع جمع كثرة عند التصغير: "فالثاني يرد إلى واحده، ويصغر ذلك الواحد، ثم ينظر فإن كان ذلك الواحد عاقلاً مذكر اللفظ والمعنى جمعته بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا، وعروض الوصف بالتصغير كرجيلون في تصغير رجال، وإن لم يكن عاقلاً جمعته بالألف والتاء مذكرًا كان ككتيبات في كتب، أو مؤنث كقديرات في قُدُور"(٣).

وقد جعل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) هذا الوجه هو المعتمد عند تصغير جمع من جموع الكثرة على وجه العموم، إذ يقول: "والحاصل أن من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده إلى واحده وصغره، ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر يعقل، كقولك في غلمان: غُلَيْمُون، وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل كقولك في جوار ودراهم: جُوَيْرِيَات ودُرَيْهِمات"(٤).

---

(١) سيبوية: الكتاب ٣/٤٩٠، ٤٩١.

(٢) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ١/٢٦٦.

(٣) الرضى: المصدر السابق نفسه.

(٤) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/١٩١٧، ١٩١٨.

القاعدة الرابعة

العوض والمعوض لا يجتمعان

من القواعد المبنوية التي تندرج تحت توجيه نفى اجتماع شيئين في البنية، تلك القاعدة التوجيهية التي تقوم بنفى اجتماع العوض والمعوض منه، وهي ما عبر عنها بعبارة: "**العوض والمعوض لا يجتمعان**"(١).

وتقوم فلسفة هذه القاعدة على فكرة مؤداها أنه إذا وقع في الكلام محذوف عوض عنه بملفوظ، فلا يجوز اجتماعهما؛ لأنه " إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب، وأما إذا كان موجودًا في اللفظ فلا "(٢)، ومن ثم فإن عوض الشيء لا يتواجد في حيز الوجود مع الشيء المعوض منه، نظرًا لقيام العلاقة بينهما على مبدأ التعاقب، فإذا جاز الجمع بين شيئين فليس أحدهما عوضًا من الآخر، لأن الجمع بينهما خلاف حكمة المعاوضـــة وضد مبدأ التعاقب.

ويبدو أن المبرد (ت ٢٨٥هـــ) هو أول من صاغ هذه القاعدة، وإن كانت صياغته لم تكن صياغة صريحة؛ إذ جاءت في سياق قوله:

- "**لا تجمع بينها وبين ما هي عوض منه، فإذا جاز الجمع بين شيئين فليس أحدهما عوضًا من الآخر**"(٣).

ولعل أول إشارة صريحة إلى هذه القاعدة بنصها المشهور في كتب النحو والصرف وردت على لسان الزجاجى (ت ٣٣٧هـــ) في قوله:

- "**العوض والمعوض لا يجتمعان**"(٤).

ومن أنماط التعبير عن هذه القاعدة ما يلي:

- **لم يكونوا ليجمعوا بين العوض والمعوض منه**(٥).
- **العوض والمعوض منه لا يجتمعان**(٦).

---

(١) الزجاجي: اللامات ٨٤.

(٢) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٢٢٤.

(٣) المبرد: المقتضب ٢/٣٢٠، ٣٢١.

(٤) الزجاجي: اللامات ٨٤.

(٥) السهيلى: نتائج الفكر في النحو ١٠١، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، السعودية، ١٩٨٤م.

(٦) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ١/٢٧٢.

❖ **لا يجتمع العوض والمعوض منه**[١].

ونظرًا لوقوع بعض التداخل في استعمال مصطلحى البدل والعوض عند بعض المتقدمين، فقد يسمى بعضهم البدل عوضًا، ويسمى العوض بدلاً، فقد عبر بعضهم عن هذه القاعدة بعبارات تدل على ذلك مثل:

❖ **لا يجمع بين البدل والمبدل منه**[٢].

❖ **لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل**[٣].

وقد يعبر عن هذه القاعدة أحيانًا بالجمع بين التعبيرين معًا في سياق واحد، ومن ذلك ما جاء في قول السيوطي:

❖ **البدل والمبدل منه والمعوض والمعوض منه لا يجتمعان**[٤].

على أن هناك من المتقدمين من يفرق بين مصطلحى البدل والعوض، ومن هؤلاء ابن جنى (ت ٣٩٢هـ)؛ إذ حاول التفرقة بينهما فعقد بابًا في خصائصه سماه (باب في فرق بين البدل والمعوض)، قال فيه: "جماع ما في هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض والمعوض منه، وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك، ألا تراك تقول في الألف من قام: إنها بدل من الواو التى هى عين الفعل، ولا تقول فيها: إنها عوض منها ... وتقول في العوض: إن التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل، ولا تقول: إنها بدل منها، وتقول في ميم اللهم: إنها عوض من يا في أوله، ولا تقول : بدل، وتقول في تاء زنادقة: إنها عوض من ياء زناديق ولا تقول: بدل ... فالبدل أعم تصرفًا من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضًا"[٥].

وعلى كل حال؛ فإن هذه القاعدة التوجيهية التي تنص على أن "العوض والمعوض لا يجتمعان" تعد من القواعد التوجيهية التي تندرج تحت نفى اجتماع شيئين في البنية، وأنه بناء على أساسها قرر النحويون والصرفيون كثيرًا من الأحكام النحوية والصرفية.

ولعل خير ما يؤكد لنا ذلك أن ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) عقد لها بابًا في خصائصه[٦] سماه "باب في زيادة الحرف عوضًا من آخر محذوف"، كما ذكر تلك القاعدة التوجيهية أيضًا السيوطى

---

(١) السيوطى: المصدر السابق ١/ ٢٧٢.

(٢) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٨٢.

(٣) ابن الأنبارى: المصدر السابق ٢/٦٠٠.

(٤) السيوطى: الاقتراح في علم أصول النحو ٤٤.

(٥) ابن جنى: الخصائص ١/ ٢٦٦.

(٦) ابن جنى : المصدر السابق ٢/ ٢٨٧ وما بعدها.

في كتابه "الأشباه والنظائر في النحو"[١]، وأفاض في ضرب أمثلتها التطبيقية في جانبى النحو والصرف حتى وصل بها إلى اثنين وأربعين حكمًا.

ومن تطبيقات هذه القاعدة في جانب علم النحو ما يلي:

- قولهم: اللهم، الميم فيه عوض من حرف النداء، ولذا لا يجمع بينهما[٢].
- قولهم في النداء: يا أبت ويا أمت التاء بينهما عوض من ياء الإضافية ولذا لا يجمع بينهما[٣].
- لا يجوز أن يجمع بين إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو: إن تقم فإذا زيد قائم، لأنها عوض منها فلا يجتمعان[٤].
- لا يجوز إظهار الفعل في التحذير إذا كرر الاسم نحو: الأسدَ الأسدَ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما[٥].
- واو القسم عوض من الفعل بخلاف الباء، فإنها ليست عوضًا منه، ومن ثم جاز: أقسمت بالله، ولم يجز: أقسمت والله[٦].

وغير ذلك كثير فلا سبيل إلى تعداده في هذا المقام.

وأما تطبيقات قاعدة "لايجمع بين العوض والمعوض منه" وأمثلتها المختلفة في جانب علم الصرف بوصفها إحدى القواعد المبنوية التي كان لها تأثير واضح في تشكيل الأبنية الصرفية وصوغها، فيمكن بيانها فيما يلى:

أ- لا يجمع بين الألف في "يمان" وإحدى ياءى النسب في "يمنىّ، فلا يقال: "يمانىّ":

أشار سيبويه في كتابه نقلاً عن الخليل بن أحمد إلى أن الألف في: يمان، وشآم، وتهام، عوض من إحدى ياءى النسب، فقال: "ومما جاء محدودًا عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين: ياءى الإضافة كقولك في الشَّأمْ: شـــآمٍ، وفى تهامة: تَهـــام.... وفى اليَمن: يَمـــانٍ. وزعم الخليل أنَّهم ألحقوا هذه الألفات عوضًا من ذهاب إحدى الياءين"[٧].

---

(١) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٢٧٢/١ وما بعدها.

(٢) ينظر في ذلك: ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤١/١، ابن يعيش: شرح المفصل ١٦/٢.

(٣) ينظر في ذلك: سيبويه: الكتاب ٢١١/٢، المبرد: المقتضب ٢٦٢/٤، ابن عصـــفور: شـــرح جـــمل الزجاجى ١٠٣/٢.

(٤) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٢٧٤/١.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٢٦/٢، السيوطى: المصدر السابق ٢٧٧/١.

(٦) السيوطى: المصدر السابق نفسه.

(٧) سيبويه: الكتاب ٣٣٧/٣.

وقال الرضى (ت ٦٨٦هـ) في هذا الشأن أيضًا: "وقالوا: يمان وشآم وتهام ولا رابع لها، والأصل: يمنى وشأمىّ وتهمىّ.. فحذف في الثلاثة إحدى ياءى النسبة وأبدل منها الألف"(١).

كما بين السيوطي (ت ٩١١هـ) وجه كون الألف عوضًا من الياء المحذوفة مشيرًا إلى عدم جواز اجتماعهما: " وقد تخفف ياء النسب بحذف إحدى ياءيها فيعوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم في يمنىّ : يمانى، وفى شأمىّ: شـــآمى، ويصير الاسم إذ ذاك منقوصًا، تقول : قام اليمانى، ورأيت اليمانى، ومررت باليمانى، ولأجل كون هذه الألف عوضًا من الياء المحذوفة لا يجتمعان إلا شذوذًا في الشعر"(٢).

ومن المسائل المشكلة المتعلقة بهذا المثال ما ذكر في شأن قول بعض العرب: يمانىّ وشآمىّ بالجمع بين الألف وياءى النسبة، وعلى هذا القول يكون هناك جمع بين العوض والمعوض منه.

وقد أشار سيبويه في الكتاب إلى ذلك بقوله: "ومنهم من يقول: تهامىّ ويمانىّ وشآمىّ"(٣).

وقد خرج الصرفيون هذه المسألة المشكلة على ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن تكون النسبة في هذه الكلمات وقعت إلى الكلمات: تهام، ويمان، وشآم.

وقد ذكر هذا الوجه كل من الصيمرى والرضى وابن مالك وغيرهم.

يقول الصيمرى (ت بعد ٣٠٠هـ): "وأما قولهم: يمانىّ وشآمىّ وتهامىّ؛ فإنهم نسبوا إلى يمان وشآم بعد أن نقلوه عن يمنىّ وشأمىّ"(٤).

ويقول الرضى: وجاء يمانىّ وشآمىّ وكأنهما منسوبان إلى يمان وشآم المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألفها .. والمراد بيمان وشآم في هذا موضع منسوب إلى الشام واليمن، فينسب الشيء إلى هذا المكان المنسوب"(٥).

ويقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "ومن العرب من يقول: يمانىّ وشآمىّ كأنه جمع بين العوض والمعوض منه، والأجود أن يكون قائل هذا نسب إلى المنسوب"(٦).

الوجه الثاني: أن تكون الألف في يمانىّ للإشباع، فهي مشبعة من فتحة الميم قبلها.

وقد ذكر هذا الوجه الرضى عند بيانه وجوه تخريج هذه المسألة حيث قال: " وأن يكون الألف في يمانىّ للإشباع "(٧).

---

(١) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٨٣.

(٢) السيوطى: همع الهوامع ٦/١٧٥.

(٣) سيبويه : الكتاب ٣/ ٣٣٨.

(٤) الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٢/٥٨٩.

(٥) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٨٣، ٨٤.

(٦) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٩، ١٩٦٠.

(٧) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٨٤.

الوجه الثالث : أن يكون قول بعض العرب: يمانّ وشآمىّ جمعًا بين العوض والمعوض منه، فيحمل على الشذوذ.

ب- لا يجمع بين التاء في الزنادقة والياء في الزناديق فلا يقال: الزناديقة:

تحت قاعدة: "**لايجمع بين العوض والمعوض منه**" أشار الصرفيون على أن التاء في الزنادقة والفرازنة ونحوهما عوض عن الياء في الزَنادِيق والفَرازِين، ولذلك فهما لا يجتمعان، فلا يقال: الزناديقة والفرازينة.

يقول الزجاجي (ت ٣٣٧هـ): "العوض والمعوض لا يجتمعان، ألاترى أنه غير جائز أن تقول: الزناديقة والفَرَازِينة، فتجمع بين الياء والهاء؛ لأنهما يتعاقبان، فإما أن تقول: الزنَادِيق والفَرَازِين أو الزَّنَادِقة والفَرَازِنة"[١].

وقد ذكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ) عند حديثه عن ضروب مجيء التاء أن تكون التاء في الجمع عوضًا من ياء محذوفة؛ ولذا فهما لا يجتمعان فقال: " أن تقع الهاء في الجمع عوضًا من ياء محذوفة، فلا بد منها أو من الياء، وذلك في جمع حجحاج: حَجَاجِيج، وفى جمع زِنْدِيق: زَنَادِيق، وفى فرزان: فرازين، فإن حذفت الياء قت: فرازنة وزَنَادِقَة وحَجَاجِجَة، وليس هذا كعَسَاقِلة وصَيَاقِلة، لأنك حذفت من هذا شيئًا لا يجتمع هو والهاء، ولو اجتمعا لم يكن معاقبًا ولا عوضًا "[٢].

ج- لا يجمع بين الهمزة في نحو: ابن ، اسم، است واللام المحذوفة:

قرر الصرفيون أن الهمزة في أول كل ثلاثي محذوف اللام نحو: ابن، اسم، است تعاقب اللام، فهي كالعوض منها؛ ومن ثم فهما لا يجتمعان.

يقول ابن يعيش (ت ٦٨٦هـ) في شأن الهمزة في أول اسم: " والهمزة في أوله وفى نظائره نحو: ابن واست همزة وصل كالعوض من اللام المحذوفة، ولذلك تعاقبها فلا تجتمعان"[٣].

ويقول الرضى (ت ٦٨٦هـ) في بيان حكم همزة الوصل واللام في مثل هذه الأسماء من حيث الرد والحذف: "واعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهي كالعوض منها، فإن رددت اللام حذفت الهمزة، وإن أثبت الهمزة حذفت اللام"[٤].

---

(١) الزجاجى: اللامات ٨٤، ٨٥.

(٢) ابن السراج: الأصول في النحو ٤٠٩/٢، وينظر: سيبويه: الكتاب ٢٩٣/١، ٢٩٤، ١٩٦/٢، الأعلم الشنتمرى: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٢٣/٢، الرضى : شرح الكافية ٣٢٨/٣، السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٢٧٢/١.

(٣) ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ٤٠٦.

(٤) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٦٧/٢.

وقد تجلى أثر عوضية همزة الوصل في هذه الأسماء: اسم، ابن، است، من اللام المحذوفة في باب النسب، إذ يجوز عند النسب إلى ابن، اسم أن يقال: بنوىّ، وسموىّ بحذف الهمزة ورد الواو أى اللام المحذوفة، أو أن يقال: ابنىّ واسمىّ بإبقاء الهمزة وترك رد الواو، على حين لا يجوز عند الصرفيين أن يقال: ابنوىّ واسموىّ بالجمع بين الهمزة ورد الواو، حتى لا يكون ذلك جمعًا بين العوض والمعوض منه.

يقول السيوطي (ت ٩١١هـ) في بيان ذلك التوجيه: "فإن كان المحذوف اللام وعوض في أوله همز الوصل جاز حذف الهمزة والرد، وإبقاء الهمزة وترك الرد، فيقال في ابن واسم: بَنَوِىّ وسَمَوِىّ، أو ابنىّ واسمىّ، ولا يجمع بين الهمزة والرد؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض "(١).

د- لا يجمع بين تاء التأنيث في المصادر التي على وزن فِعلة نحو: عدة، زنة، والواو التي هي فاء الكلمة في: وعد، وزن:

أشار الصرفيون إلى أن المصدر الكائن على فِعْل المكسور فاؤه المصاغ من فعل محذوف الفاء تلحقه التاء فيكون على فِعلة عوضًا عن فاء الكلمة، ومن أمثلة ذلك عند الصرفيين أن تاء التأنيث في المصادر التي على وزن فِعلة مثل: عدة وزنة عوض من الواو التي هي فاء الكلمة في وعد، وزن؛ ومن ثم فهما لا يجتمعان.

يقول سيبويه في حكم فِعلة إذا كانت مصدرًا: "فأما فِعْلَة إذا كانت مصدرًا، فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فِعلها لأن الكسر يستثقل في الواو فاطرد ذلك في المصدر"(٢).

وأما إذا بنى اسم على فِعلة لا يراد به المصدر، فإنه يتم لا يحذف منه شيء، كما يحذف منه إذا أريد به المصدر.

وقد بين سيبويه ذلك في قوله: "فأما في الأسماء فتثبت قالوا: وِلْدَة، وقالوا: لِدَة، كما حذفوا عدة، وإنما جاز فيما كان من المصادر مكسور الواو إذا كان فِعْلة، لأنه بعدد يَفْعل ووزنه"(٣).

كما بين ابن جني ذلك في قوله: "إنك إنما كنت تحذف في عدة وزنة؛ لأنهما مصدرا فعلين محذوفى الفاءين، فأجريت على المصدر حكم الفعل، وأنت إذا بنيت اسمًا لا مصدرًا صح، لأنه ليس بجار على فعل معتل جريان المصدر فتعله لذلك، ولم تحذف الواو في عدة وزنة لأنها مكسورة ..... فتحذفها، في وعدة إذا بنيتها اسمًا، بل لأنها مكسورة، والمصدر جارٍ على فعل محذوف الفاء، ألا ترى إلى صحتها في وِعَاء ووِشَاح ووِجَاح وما أشبه ذلك لأنها ليست مصادر"(٤).

---

(١) السيوطى: همع الهوامع ١٦٧/٦، وينظر في ذلك أيضًا: المبرد: المقتضب ١٥٥/٣، ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ٤٠٦ ، الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٦٧/٢.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٣٧.

(٣) سيبويه: المصدر السابق نفسه.

(٤) ابن جني: المنصف ١٩٧/١.

وإذا كانت التاء في المصدر عدة عوضًا عن حذف الواو فلا يجمع بينهما، فقد أشكل في باب التصغير الجمع بين العوض والمعوض منه في قولهم في تصغير عدة: وعيدة، برد الواو وإبقاء التاء.

وقد أجاب الصبان (ت١٢٠٦هـ) عن هذا الإشكال الواقع في هذه المسألة بأن تاء المصغر في وعيدة عوضت للتأنيث ولم يقصد بها العوضية، على حين أن التاء في المصدر عدة المكبر للعوضية حيث قال: " اعترضوه بأن فيه جمعًا بين العوض والمعوض منه، ويمكن دفعه بأن تاء المصغر عوضت للتأنيث، ولم يقصد بها عوضية أصلاً، فهي ليست التي كانت عوضًا، بل التي تظهر عند تصغير المؤنث"(١).

كما أجاب عن هذا الإشكال أيضًا الشيخ عبد الحميد عنتر فقال: "والتاء في وعيدة وما معها للتأنيث المحض، وكانت في الكبر للعوض فهي شائبة التأنيث، بدليل: صفة حميدة، وعدة جميلة، فلذلك بقيت في المصغر، ولا يقال: إن هذا جمع بين العوض والمعوض عنه، لأن بنية التصغير تتم قبل هذه التاء التي هي في تقدير الانفصال"(٢).

ومن المسائل المشكلة المتعلقة بهذه القاعدة ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا**﴾ [البقرة: ١٤٨]، بالجمع بين التاء والواو في "وجهة".

وقد خرج الصرفيون هذه المسألة المشكلة على ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن تكون وجهة مصدر جمع بين العوض والمعوض منه فيحمل ذلك على الشذوذ.

يقول سيبويه: "وقد أتموا فقالوا : "وِجْهَة" في جهة"(٣).

الوجه الثاني: وهو الأرجح؛ أن "وجهة" ليست مصدرًا، وإنما هي اسم للمكان المتوجه إليه، وهو مذهب جمهور الصرفيين.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "وأما الوِعْدة والوِلْدة فالمراد أنه إذا بنى اسم على فعلة لا يراد به المصدر فإنه يتم لا يحذف منه شيء كما يحذف مه إذا أريد به المصدر .. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**ولكل وجهة هو موليها**﴾ ، المراد به الاسم لا المصدر، ولو أريد المصدر لقيل: جِهَة كعِدة "(٤).

ويقول ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) أيضًا في تفصيل هذا الوجه: "وأما لفظ وجهة مثل قوله: ﴿**ولكل وجهة هو موليها**﴾ فقد يظن البعض أنه مصدر كالوجه، كالوعدة مع الوعد، وأنها تركت

---

(١) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٦٧/٤.

(٢) عبد الحميد عنتر: القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمز الوصل ٧٤.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٣٧.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٩/١٠.

صحيحة فلم تحذف فاؤها، وليس كذلك، لأنه لو كان مصدرًا لحذفت واوه وهو الجهة، وكان يقال: ولكل جهة أو وجه، وإنما الفعلة هنا بمعنى المفعول كالقبلة والبدعة والذبحة ونحو ذلك، فالقِبْلَة: ما استقبل، والوِجْهَة: ما توجه إليه، والبِدْعَة: ما ابتدع، والذِبْحَة: ما ذبح، وهذا صح، ولم تحذف فاؤه، لأن الحذف إنما هو من المصدر، لا من بقية الأسماء كالصفات وما يشبهها مثل أسماء الأمكنة والأزمنة والآلات والمفاعيل، وغير ذلك"(١).

الوجه الثالث: أن وجهة مصدر جاء مصححًا بإثبات الواو ليكون ذلك تنبيهًا على الأصل، وهو أحد رأيين ذكرهما الثمانيني حيث قال: "فأما قوله تعالى: (ولكل وجهة) فقد طعنوا به في هذا، وقالوا: خرج المصدر مصححًا، والجواب عن هذا من وجهين: أولهما: أن العرب إذا أعلت شيئًا جاز أن يخرج بعضه مصححًا ليكون منبهًا على الأصل الذي أعل. والثاني: أن هذا اسم للقبلة المتوجه إليها وليس بمصدر"(٢).

ومما هو جدير بالذكر أن هناك مسألتين صرفيتين اختلف الصرفيون فيهما فيما يتعلق بهذه القاعدة:

الأولى: جعل الألف واللام في لفظ الجلالة الله عوضًا من الهمزة في إله:

ذهب سيبويه -في أحد قولين له- إلى أن الألف واللام في لفظ الجلالة "اللّٰه" عوض عن الهمزة المحذوفة في إله لكثرة الاستعمال، يقول في ذلك: "وكأن الاسم -والله أعلم- "إله"، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفًا منها"(٣).

وقد تابعه في هذا الرأي بعض الصرفيين؛ إذ يقول الأعلم الشنتمرى : "وأصل اسم الله: إله، ثم دخلت عليه الألف واللام فصار الإله، ثم لينت الهمزة وألقيت حركتها على لام التعريف وأسقطت هي فصار اللاه، ثم أدغمت اللام في اللام فصار: الله، وصارت الألف واللام عوضًا من الهمزة المحذوفة "(٤).

والرأى الآخر في هذه المسألة أن الألف واللام للتعريف وليستا للتعويض، إذ لو كانتا عوضًا من الهمزة لما اجتمعتا مع المعوض في قولهم: الإله.

---

(١) ابن تيمية: مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ٢/٤٢٩، ٤٣٠. وينظر في هذه المسألـــة أيضًا: ابن السراج: الأصول في النحو ٣/٢٧٦، وأبو علي الفارسي: التكملة ٢٤٦.

(٢) الثمانيني: شرح التصريف ٣٧٩.

(٣) سيبويه: الكتاب ٢/١٩٥.

(٤) الأعلم الشنتمرى: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥٤٧، وينظر: ابن جنى: الخصائص ٣/١٥٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٢ /٩، ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢/٦١٩.

وقد أشار ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) إلى هذين الرأيين فقال: "في الألف واللام مذهبان: أحدهما: أن يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة، ومع هذا يفيد التعريف أيضًا وهو مذهب أبي على النحوى، واستدل عليه بكون همزته للقطع حالة النداء حيث يقال: يا أللهُ بالقطع.

وثانيهما: أن يكونا للتعريف لا التعويض، وهو مذهب جمهور أئمة اللغة، واستدلوا عليه بأنه لو كانتا عوضًا من الهمزة لما اجتمعتا حينئذٍ مع للعوض في قولهم: الإله"(١).

الثانية: جعل الألف واللام في الناس عوضًا من الهمزة في أناس:

ذهب بعض الصرفيين إلى أن الألف واللام في "الناس" عوض من الهمزة في "أناس" المحذوفة لكثرة الاستعمال وهو مذهب الجمهور.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "والناس أصله: "أُنَاس" عند أكثر البصريين، حذفت منه الهمزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال، لأن الهمزة من أثقل الحروف، ولهذا يدخلها الحذف تارة، والتليين تارة، والإبدال تارة. والألف واللام فيه عوض عن الهمزة، ولهذا لا يقال: الأناس إلا في شاذ لا يعتد به"(٢).

على حين ذهب بعض الصرفيين إلى أن الألف واللام في الناس ليستا للتعويض عن الهمزة المحذوفة، يقول الثمانيني (ت ٤٤٢هـ): "ومما حذفوا منه الهمزة وهي فاء قولهم: ناس، والأصل فيه: أُنَاس، على وزن: فُعَال، فأسقط الهمزة، وبقي "نَاس" على وزن: عَال، وألزموه الألف واللام، فقالوا: الناس، إلا أن الألف واللام ليستا عوضًا عن المحذوفة، ويدلك على أنها ليست عوضًا أنهم لم يقطعوا همزتها ووصلوها، فقالوا: بالناس وللناس.

ويدلك أيضًا على أنها ليست عوضًا من الهمزة أنهم قد جمعوا بينها وبين الهمزة، قال الشاعر:

إِنَّ المَنَايــا يَطلعْــــــــــنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمنينا (٣)

وقد رد المرادي (٧٤٥هـ) وجه اختلاف الصرفيين في كون الألف واللام في الناس عوضًا من الهمزة إلى تنظير سيبويه حذف الهمزة الواقع في الاسم الشريف الله، وحذفها الواقع في الناس إذ يقول: "ونظر سيبويه هذا الاسم الشريف بالناس قال: مثله الناس أصله: أُنَاس. وظاهر هذا أن الألف واللام في الناس عوض من الهمزة كما قال بعضهم.

وقال المهدوي: ليست الألف واللام في الناس للتعويض من الهمزة، وإن كان سيبويه قد شبهه به، فإن تشبيهه إنما وقع على حذف الهمزة من أناس، في حال دخول الألف واللام، لا على أنهما

---

(١) ابن كمال باشا: شرح ابن كمال باشا على المراح ١٠٧.

(٢) ابن الأنبارى: البيــان في غريب إعــراب القرآن ٢/٥٥٠، وينظر في هذا الرأى أيضًا: ابن جــنى: الخصائص ٣/١٥١، الرضى: شرح الكافية ١/٣٨٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٢/٩، السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ١/٢٧٧.

(٣) الثمانيني: شرح التصريف ٣٩٩، ٤٠٠.

بدل من المحذوف، كما كانا في اسم الله تعالى بدلاً، ويقوى ذلك ما أنشده المبرد عن أبي عثمان من قول الشاعر:

إِنّ المنَايَـــــا يَطّلِعْـ ـــنَ عَلى الأُنَاسِ الآمنينا

فلو كان عوضًا لم تجتمع الهمزة مع المعوض منه[١].

ويذهب البحث إلى اختيار رأى من ذهب إلى أن الألف واللام في الناس ليستا عوضًا من الهمزة في أناس، ويمكن رد سبب هذا الاختيار إلى ثلاثة أمور:

الأول: أن الألف واللام في "الناس" لو كانتا عوضًا من الهمزة في أناس، لكانت كلمة " أناس " تعادل كلمة "الناس" في دلالتها، وهذا غير معقول ولا مقبول؛ إذ إن الاسم المنكر "أناس" له دلالة تختلف عن الاسم المعرف "الناس".

الثاني: إنه قد ثبت مجئ الألف واللام مع "أناس" في قول الشاعر:

إِنّ المنايَـــــا يَطّلِعْـ ـــنَ على الأُنَاسِ الآمنينا

إذ لو كانت عوضًـــا لما اجتمعت مع المعوض منه.

الثالث: أن الألف واللام لو كانتا عوضًا من الهمزة حقًا لما صح أن تسقط الألف واللام والهمزة معًا في قول بعضهم: ناس، إذ كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض في الإثبات لا يجوز الجمع بينهما في الحذف، وهذا استخدامٌ شاع في الحديث النبوي كثيرًا، ومن ذلك ما ثبت في الحديث من قوله ﷺ: "إن ناسًا من أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها"[٢].

وتأسيسًا على ما تقدم يخلص البحث إلى أن القاعدة المبنوية التي تقول: "**العوض والمعوض لا يجتمعان**" كانت ذات أثر بالغ في صوغ مباني الكلم في العربية، فضلاً على أنها قد أثارت خلافًا واسعًا بين الصرفيين في بعض تطبيقاتـــها.

---

(١) المرادي: الجنى الدانى في حروف المعاني ١٩٩، ٢٠٠.

(٢) السيوطي: الدر المنثور في التفسير بالمأثور ٣٢٣/٢. دار المعرفة، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).

القاعدة الخامسة

لا يجمع بين إعلالين متواليين

من القواعد المبنوية التي تندرج تحت توجيه نفى اجتماع شيئين في البنية تلك القاعدة التوجيهية التي تقوم بنفى اجتماع إعلالين متواليين عند صوغ الأبنية الصرفية.

وهذه القاعدة قد أشار إليها سيبويه (ت ١٨٠هـ) ضمنًا بقوله:

❖ **"فلما كانت علة بعد علة كرهوا هذا الاعتماد على الحرف"**(١).

على حين أشار إليها المبرد (ت ٢٨٥هـ) في مقتضبه بقوله:

❖ **"ولا اختلاف في أنه لا يجتمع على الحرف علَتان"**(٢).

ومن صور التعبير عن هذه القاعدة عند الصرفيين الذين جاءوا بعد سيبويه والمبرد ما ورد في الأقوال التالية:

❖ **لا يكاد يتوالى إعلالان**(٣).

❖ **لم يجتمع الإعلالان في جهة واحدة**(٤).

❖ **لا يجوز أن يعل حرفان متلاصقان من غير حاجز بينهما**(٥).

❖ **لا يعلون حرفين متلاصقين**(٦).

❖ **وهم لا يوالون بين إعلالين**(٧).

❖ **العرب لا تجمع بين إعلالين متواليين**(٨).

❖ **لا يتوالى عندهم إعلالان في كلمة واحدة**(٩).

❖ **فلم يجمعوا بين إعلالين: إعلال الطرف وإعلال ما قبله**(١٠).

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣٩٨/٤.

(٢) المبرد: المقتضب ١/ ٢٩١.

(٣) أبو على الفارسى: المسائل العضديات ١٠٥.

(٤) ابن جنى : المنصف ١/ ١٩٨.

(٥) الثمانينى: شرح التصريف ٤١٩.

(٦) الثمانينى: المصدر السابق ٣٣٣.

(٧) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٨٧/٢.

(٨) ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ٥٢٠.

(٩) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٨/١٠.

(١٠) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٥٢١.

ويتبين لنا من صور التعبير عن هذه القاعدة أن توالى الإعلالين في الكلمة الواحدة شرط من شروط هذه القاعدة، وليس من شروطها اجتماعهما، لأن المحظور تواليهما لا اجتماعها في كلمة واحدة، ودل على ذلك قولهم: "في جهة واحدة"، وقولهم: "متلاصقان"، وقولهم: "متواليين".

من أجل ذلك فقد أجاز الصرفيون إعلال الفاء واللام بالحذف عند صياغة أمر الأفعال: وقى، وقى ، وشى، ولى ، وعى.

يقول ابن جنى (ت ٣٩٢هـ): "فأما قولهم: عِ كلاما، وشِ ثوبًا، ولِ أمرًا، وفِ بعهدك، فإنما جاز حذف الفاء واللام جميعًا، لأنهما في الطرفين و لم يجتمع الإعلالان في جهة واحدة"(١).

وقد بين ابن يعيش وجه إعلال الفاء واللام في أمر هذه الأفعال خير بيان في قوله: "فإن تباعد الإعلالان -بأن يكون بينهما حاجز- جاز، وإن كانا في كلمة واحدة، لأن المحظور تواليهما لا اجتماعهما في كلمة واحدة، وذلك نحو قولك: فِ بعهدك، وقِ زيدًا، وشِ ثوبك، فحذفت الواو التى هى فاء في وفيت ووقيت ووشيت، لوقوعها بين ياء وكسرة في: يفى ، ويقي، ويشي.

وحذفت الياء التي هي لام للأمر على حد حذفها في: اغزُ وارْمِ واخْشَ، وجاز ذلك وإن كانا إعلالين لحجز العين التي هي الفاء والقاف والشين بينهما فلم يتواليا"(٢).

ويلاحظ من خلال أنماط التعبير عن هذه القاعدة التوجيهية المبنوية الحكم باجتناب توالى الإعلالين على الإطلاق سواء أكانا متفقين أو كانا مختلفين.

من أجل ذلك فقد جاءت صور امتناع توالى الإعلالين الواردة في كتب الصرفيين على ثلاث صور:

الصورة الأولى: امتناع توالى إعلالين بالقلب.

الصورة الثانية: امتناع توالى إعلالين بالحذف.

الصورة الثالثة: امتناع توالى إعلالين مختلفين، أحدهما إعلال بالقلب والآخر إعلال بالحذف، أو أحدهما إعلال بالقلب ألفًا والآخر إعلال بالقلب همزة.

وتأسيسًا على ذلك فليس هناك خلاف بين الصرفيين من جواز اجتماع إعلالين متواليين، أحدهما إعلال بالقلب والآخر إعلال بالنقل.

وفيما يلي تفصيل الحديث عن هذه الصور الثلاثة لامتناع توالى الإعلالين الواردة في كتب الصرفيين، وأثرها على صوغ الأبنية الصرفية:

---

(١) ابن جنى: المنصف ١/ ١٩٨.

(٢) ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ٥٢٢.

الصورة الأولى: امتناع توالى إعلالين بالقلب:

بناء على قاعدة امتناع توالى إعلالين بالقلب في كلمة، قرر الصرفيون أنه إذا اجتمع في كلمة حرفا علة، وكل واحد منهما مستحق لأن يقلب ألفًا لتحركه وانفتاح ما قبله، فلا بد من تصحيح أحدهما وإعلال الآخر.

ولهذه الصورة تطبيقات في جانب أبنية الأفعال وأخرى في جانب أبنية الأسماء:

أولا: أبنية الأفعال:

من تطبيقات تلك القاعدة على أبنية الأفعال ما يلي:

(أ) تصحيح عين الفعل وإعلال لامه إذا كانت العين واللام حرفي علة:

قرر الصرفيون أنه إذا اجتمع في فعل حرفا علة متواليان لم يجز إعلالهما جميعًا، وإنما يعل أحدهما وهو لام الفعل.

يقول الأعلم الشنتمرى (ت ٤٧٦هـ): "اعلم أنه إذا اجتمع حرفا علة لم يجز إعلالهما جميعًا، وإنما يعل أحدهما، والأولى بالإعلال منهما الأخير، وهو لام الفعل، كقولك: حَيِيَ، وشَوَى، وأَحْيَا، وأغوى، وفى المستقبل: يَحْيَا ويشْوِى ويُحْيِى ويُغْوِى، تجعل الحرف الأول بمنزلة حرف صحيح وتوفيه ما يستحقه من الحركة، ويلحق الثاني القلب والتغيير والسكون والحذف.

فالحذف والتغيير قولك: في مستقبل حيى وشوى: يحيا ويشوى بالألف، والأصل: شويت بالياء، والسكون في: يشوى ويحيا في حال الرفع، والحذف في الجزم كقولك: لم يشو ولم يحي"[(١)].

وأما وجه تصحيح عين الفعل وإعلال لامه، أنه لو صححنا لامه وأعللنا عينه لخرجنا عن منهاج كلامهم ودخله اللبس، إذ يقال في: حَيِيَ: حايَ، وفى: أَحْيَا: أَحَاى.

يقول الأعلم الشنتمري: "فلو صححنا لام الفعل وأعللنا عينه لخرجنا عن منهاج كلامهم ودخله اللبس، فكنا نقول في: حُيِيَ: حايَ، كما تقول فيما اعتلت عينه وصحت لامه، نحو: باع وهاب، وفى أُحْيَا: أحاى، كما تقول: أبان وألان.

ومتى قلنا ذلك كان المستقبل كالمستقبل فتقول: يحي كما تقول: يبيع، وتقول: يحيى كما تقول: يبين، فتضم التاء في الفعل المستقبل في موضع الرفع"[(٢)].

---

(١) الأعلم الشنتمرى: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١٢١٨، ١٢١٩.

(٢) الأعلم الشنتمرى: المصدر السابق نفسه.

(ب) تصحيح اللام الأولى للفعل وإعلال اللام الثانية إذا كانت لام الفعل معتلة مضاعفة :

قرر الصرفيون أيضًا -وفقًا لهذه القاعدة- أن الفعل الذي ضوعفت لامه المعتلة، لا يجوز إعلال اللامين جميعًا، وإنما تصحح اللام الأولى، وتعل اللام الثانية.

يقول المازني (ت ٢٤٩هـ): "واعلم أنه ما كانت لامه معتلة من بناء الياء والواو فضوعفت فيه اللام، فإنك تصحح اللام الأولى فتجريها مجرى عين حييت وعين قويت، ويقع الاعتلال على اللام الثانية كما وقع الاعتلال على لام حييت وقويت وسلمت العين، فكذلك تسلم اللام الأولى، لأنها نظيرة العين في هذا، وكرهوا أن يعلوا اللامين جميعًا، فيحملوا على الحرف هذا الحمل كله، فيكون ذلك إخلالاً مفرطًا"(١).

ويقول ابن جني: "لا فصل بين العين واللام في وجوب تصحيحها إذا كان ما بعدها معتلاً، لأن إعلال اللامين جميعًا مكروه، كما أن إعلال العين واللام جميعًا إخلال مفرط وإجحاف بالكلمة"(٢).

(ج) عدم جواز إعلال عين الفعل في وزني : فاعل، تفاعل :

إذا جاءت العين في وزني: فاعل وتفاعل ياء أو واوًا فإنها لا تعتل.

يقول سيبويه: "ولا يعتل في فاعلت، لأنهم لو أسكنوا حذفوا الألف والواو والياء في فاعلت، وصار الحرف على لفظ ما لا زيادة فيه من باب قُلْتُ وبِعْتُ، فكرهوا هذا الإجحاف بالحرف والالتباس.

وكذلك تفاعلت، لأنك لو أسكنت الواو والياء حذفت الحرفين "(٣).

(د) وجوب تصحيح العين وإعلال الفاء في بناء أفعل من الأيد :

وفقًا لعدم جواز توالى إعلالين بالقلب أوجب الصرفيون تصحيح العين وإعلال الفاء في بناء أفعل من الأيد، إذ أعلت الفاء التي هي همزة بقلبها ألفًا، فلو أعلت العين التي هي ياء بقلبها ألفًا، لتوالى إعلالان.

يقول ابن جني: "وقالوا: آيدته في أفعلته من الأيد، وأيّدته فعّلته، وآيدته قليلة مكروهة، لأنك إن صححت فهو ثقيل، وإن أعللت جمعت بين إعلالين، فعدل عن أفعلته إلى فعّلته في غالب الأمر"(٤).

---

(١) ابن جني: المنصف ٢/٢٠٦.

(٢) ابن جني: المصدر السابق ٢/٢٠٧.

(٣) سيبويه : الكتاب ٤/٣٤٥، ٣٤٦.

(٤) ابن جني: المنصف ١/ ٢٦٩.

وتأسيسًا على ذلك، وجه أبو على الفارسى (ت ٣٧٧هـــ) قراءة أبى عمرو[١] (ت ١٥٤ هـــ): ﴿**وآيدناه بروح القدس**﴾ [البقرة:٨٧]. بأن العين مصححة نظرًا لاعتلال فائه.

يقول في ذلك: " ولا تكون العين في آيدنا إلا مصححة، ولا تجئ معلة كما تجئ في نحو: أباع وأقال، في معنى أفعل من البيع والإقالة لما يلزم من توالى الإعلالين، ألا ترى أنك قد أعللت الفاء التي هي همزة بقلبها ألفًا في آيدناه، فلو أعللت العين التي ياء بقلبها ألفًا لواليت بين إعلالين، وذلك من المرفوض من كلامهم إلا فيما لا اعتداد به"[٢].

ثانيًا : أبنية الأسماء:

ومن تطبيقات هذه القاعدة على أبنية الأسماء ما يلي:

(أ) تصحيح عين الاسم وإعلال لامه إذا كانت العين واللام حرفي علة :

قرر الصرفيون أنه إذا اجتمع في اسم حرفا علة، واوان مثل: الحوى من حوو، أو ياءان مثل : الحيا من حيى، أو واو وياء مثل الهوى من هوى، فإنه لا بد من تصحيح أحدهما وإعلال الآخر.

يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) في شرح هذه المسألة: "لو اجتمع في كلمة واوان أو ياءان أو واو وياء، وكل واحد منهما مستحق لأن يقلب ألفًا لتحركه وانفتاح ما قبله، فلا بد من تصحيح أحدهما وإعلال الآخر، والآخر أحق بالإعلال.

فاجتماع الواوين كـــ"الحوى" مصدر حَوِي فهو أحوى: إذا اسود، ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم في معناه: حُوّة ، وفي جمع أحوى: حُوّ ، وفى مؤنثه: حَوّاء.

فأصل حَوَى: حَوَو، فكل واحدة من الواوين يستحق الانقلاب، فلو قلبتا معًا لالتقى ألفان، فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم حَذف الأخرى لملاقاة التنوين، فيبقى اسم متمكن على حرف واحد، وذلك ممتنع.

ومثال الياءين: حَيَا للغيث، وأصله: حَيَى، لأن تثنيته "حييان".

ومثال الواو والياء: هَوَى، فهذه استعملت على مقتضى القياس بتصحيح الأول وإعلال الثاني[٣].

---

(١) قرأ السبعة: "وأيدناه" بوزن فعلناه، وقرأ أبو عمرو: (وآيدناه) بوزن: أفعلناه.

ينظر: ابن جنى : المحتسب ٩٥/١، أبو علي الفارسى: الحجة للقراء السبعة: ١٤٩/٢.

(٢) أبو على الفارسى: المسائل العضديات ٢٢١.

(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢١٢٩/٤، ٢١٣٠.

الصورة الثانية : امتناع توالى إعلالين بالحذف :

وقد بدا أثر هذه الصورة في أبنية الأفعال وأبنية الأسماء، وإن كانت تطبيقاتها في جانب أبنية الأفعال أوسع منها في جانب أبنية الأسماء:

أولاً : أبنية الأفعال :

من تطبيقات هذه الصورة في جانب أبنية الأفعال ما يلى:

(أ) عدم جواز حذف الواو في المضارع : يورد ، يوعد نظراً لحذف الهمزة:

بناء على قاعدة امتناع توالى إعلالين بالحذف، فسر الصرفيون ثبوت الواو في المضارع يورد ويوعد من أورد وأوعد، نظرًا لحذف الهمزة فيهما، إذ أصلهما: يؤورد ، يؤوعد.

يقول ابن الأنبارى: "لما حذفوا الهمزة من "يؤوعد" لم يحذفوا الواو، لأنه كان يؤدى إلى الموالاة بين إعلالين، وهم ولا يوالون بين إعلالين"(١).

وقد بين ابن يعيش وجه امتناع حذف الواو في مثل هذه الفعلين خير بيان في قوله: "فأما قولهم: أورد يورد، وأوعد يوعد، فثبوت الواو فيهما مع وقوعها بين ياء وكسرة، إنما كان من أجل أنك إذا قلت في المضارع: أوعد فأصله: أؤوعد بهمزتين، فحذفوا الهمزة الثانية لاجتمع همزتين، وحملوا سائر الباب عليه.....، فلم يجمعوا عليـــه حذف همزتـــه، وحذف الواو التي هي فاء، فيتوالى عليه إعلالان، وهو إجحاف"(٢).

(ب) عدم استعمال العرب أفعالاً من الأسماء معتلة الفاء والعين:

بناء على هذه القاعدة لم يستعمل العرب أفعالاً من الأسماء معتلة الفاء والعين، سواء كانت الفاء والعين ياءين مثل: بين اسم موضع، أو كانت الفاء واواً، والعين ياء، نحو: ويل، ووبح، ويب، ويس، أو كانت الفاء ياء والعين واوًا مثل: يوم.

يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـــ) في هذا الشأن: "وأما كون الفاء والعين ياءين فلم يجئ منه فعلاً أصلاً لما يلزم في ذلك من توالى الإعلال، ولم يجئ منه اسم إلا بين اسم موضع، وأما كون الفاء واواً والعين ياء نحو: وَيْل، ووَيْح ووَيْب ووَيْس أو بالعكس نحو: يَوْم، فإن ذلك قليل جدًا، ولم يجئ منه فعل أصلاً؛ لأن ذلك يؤدى إلى ما يستثقل من توالى الإعلال"(٣).

---

(١) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٨٧.

(٢) ابن يعيش : شرح الملوكى في التصريف ٣٣٨.

(٣) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢/ ٥٦٧.

وقد أرجع ابن جنى (ت٣٩٢هـ) عدم استعمال أفعال من هذه الأسماء الوَيْح والوَيْل والوَيْس والويب إلى منع القياس منه ونفيه له، إذ يقول: "فأما امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْح والوَيْل والوَيْس والويب فليس للاستغناء، لأن القياس نفاه ومنع منه، وذلك أنه لو صرف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد، وعينه كباع، فتحاموا عن استعماله لما كان يعقب من اجتماع إعلالين"(١).

(ج)- عدم استعمال العرب أفعالا من الأسماء: غاية، طاية، ثاية، راية ونحوها مما هو معتل العين واللام:

بناء على هذه القاعدة فسر الصرفيون وجه عدم استعمال العرب أفعالاً من الأسماء: غاية، وطاية وثاية، وراية مما هو معتل العين واللام.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحت (باب) ما جاء على أن فعله على مثال حييت، (وإن لم يستعمل): "لأنه لو كان فعلاً للزمته علة بعد علة فرفض ذلك من الفعل، لما يعتوره من العلل، وذلك نحو: غاية وراية وثاية فكان حق هذا أن يعتل منه موضع اللام وتصحح العين"(٢).

وقد أشار المازني (ت ٢٤٩هـ) في تصريفه إلى ذلك فقال: "وأما غاية وطاية وثاية وراية، فإنهن جئن على ما لا يستعمل في الكلام فعلاً، لأنهم قد أعلوا عينها، فلو قالوا فيها: فعلت لأعلوا لامها، وقد كانت عينها معتلة، فكرهوا أن يشتقوا لها فعلاً لما يلزمهم من الإعلال بعد الإعلال فرفضوا ذلك"(٣).

وشرح ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) ما أشار إليه المازني بقوله: "فكرهوا استعمال الفعل من غاية وطاية ونحوهما؛ لأنه لم يكن بد من إعلال اللام كما تعتل في يقضى، والعين معتلة -كما ترى- فرفضوا الفعل البتة"(٤).

ثانيًا: أبنية الأسماء:

بدا أثر هذه الصورة: امتناع توالى إعلالين بالحذف في جانب أبنية الأسماء قليلاً نادرًا، ومن ذلك قولهم في المئين: المين.

يقول ابن الشجرى (ت ٥٤٢هـ): "ومِمَّا حذفوا عينه، -وهي همزة- حذفًا شاذًا قولهم في المئين: المين، وهي لغة رديئة؛ لأن فيها جمعًا بين إعلالين متلاصقين حذف العين وحذف اللام، لأن أصل مائة :مئية"(٥).

---

(١) ابن جنى: الخصائص ٣٩٣/١، وينظر: ابن منظور: لسان العرب (ويب)، (ويح)، (ويس)، (ويل).

(٢) المبرد: المقتضب ٢٨٩/١.

(٣) ابن جنى: المنصف ١٩٧/٢.

(٤) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٢٠٤/٢.

الصورة الثالثة: امتناع توالى إعلالين مختلفين:

ذهب جمهور الصرفيين المتقدمين إلى امتناع توالى إعلالين على الإطلاق، متفقين كانا أم مختلفين، وتأسيسًا على ذلك فقد ذهبوا إلى امتناع توالى إعلالين مختلفين أحدهما إعلال بالقلب والآخر إعلال بالحذف، أو أحدهما إعلال بالقلب ألفًا، والآخر إعلال بالقلب همزة، وهذا أفضى إلى تشذيذ كثير من الأمثلة التي وقع فيها ذلك.

أولاً: أبنية الأفعال:

أ- تشذيذ الفعل "ترى":

ذهب الصرفيون إلى أن الفعل "ترى" شاذ، إذ وقع فيه إعلالان متواليان مختلفان، إذ أصله: ترأى، فحذفت الهمزة، وقلبت الياء ألفًا[١].

ثانيًا: أبنية الأسماء:

بدا أثر هذه الصورة فيما يلي:

أ- تشذيذ كلمتي: ماء، شاء:

تبعًا لهذه القاعدة حكم الصرفيون بتشذيذ كلمتي: ماء، شاء، إذا وقع فيهما إعلالان: إعلال العين بقلبها ألفًا، وإعلال اللام بقلبها همزة.

يقول ابن يعيش (٦٤٣هـ): "واعلم أنه قد اجتمع في ماء وشاء إعلال العين بقلبها ألفًا، وإعلال اللام بقلبها همزة وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه"[٢].

على حين ذهب بعض الصرفيين إلى أن قولهم: شاء اسم للجمع وليس بجمع، إذ ليس بمشتق من "شاه" حتى لا يكون في ذلك حكم بالجمع بين إعلالين متواليين.

يقول ابن الشجري (٥٤٢هـ): "فأما قولهم: شاء، فإنه اسم للجمع ليس بجمع، وقال قوم: أصله: "شاه" فأبدلوا من الهاء همزة، وهذا قول مرغوب عنه، لأنك إذا حكمت به حكمت بالجمع بين إعلالين متواليين قلب واردها ألفًا، وإبدال هائها همزة، وهذا لا يسلك به إلا طريق الشذوذ.

وجاء ذلك في قولهم: ماء أصله مَوَه لقولهم في تحقيره وتكسيره: مُوَيْه وأَمْوَاه، وصارت واوه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدلت هاؤه همزة، فحمل "شاء" على أنه اسم للجمع وليس بمشتق من شاه أولى"[٣].

---

(١) ينظر، ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣١.

(٢) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٢٨٣.

(٣) ابن الشجرى: أمالى ابن الشجرى ٢/٨٥٨، وينظر: المبرد: المقتضب ١/٢٩٠، أبو على الفارسى: المسائل العضديات ١٥٥، الثمانينى: شرح التصريف ٤١٩.

ب- تشذيذ أسماء الفاعلين : شاءٍ ، ناءٍ، جاءٍ، ساءٍ، من الأفعال: شاء، ناء ، جاء، ساء مما كان اللام منه همزة والعين واواً أو ياء:

تبعًا لهذه القاعدة أيضًا حكم الصرفيون بتشذيذ أسماء الفاعلين: شاء، ناء، جاء، ساء من الأفعال: شاء ، ناء، جاء، ساء، مما كانت اللام منه همزة والعين واوًا أو ياء، فنحو: شاءٍ اسم الفاعل من شاء أصله: شَاوِئ، فأعلت عينه بإبدالها همزة كما فعل بـــ"قائم" وأعلت الهمزة الثانية بإبدالها ياء لوقوعها طرفًا بعد همزة مكسورة.

يقول أبو على الفارسي (ت ٣٧٧هـــ): فإذا بنيت اسم الفاعل من هذا الباب قلت: ناء، وشاء، وجاء، وساء، فهمزت العين منه كما همزت من قائل وبائع، فالتقت همزتان: هذه التي هي بدل، والتي هي لام الفعل، فأبدلت الثانية ياء، لأن قبلها كسرة فصارت: جاءٍ، ونحوه: بمنزلة قاضٍ ورامٍ"[١].

على حين ذهب الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـــ) إلى أن هذه الهمزة التي في شاء ونحوه هي اللام قدمت فقلبت، أي أن هذه الأسماء كلها وقع فيها قلب مكاني، فلا يكون فيها اجتماع إعلالين متواليين.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ): "وأما الخليل فإنما قدر فيه القلب؛ لئلا يجمع فيه بين إعلالين، لأنه إذا قدم اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين التي هي الياء وأخر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهمزة لم يجب قلب الياء همزة، فلا يكون فيه إلا إعلال واحد، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما قلب العين التي ياء همزة، وقلب اللام التي هي همزة ياء"[٢].

ومما هو جدير بالذكر أن ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) لم يجعل هذه الصورة: امتناع توالى إعلالين مختلفين مندرجة تحت صور القاعدة الكلية: "لا يجمع بين إعلالين متواليين" كما فعل غيره من الصرفيين المتقدمين؛ إذ قد انتهي رأيه إلى اجتناب توالى إعلالين إذا اتفقا كما في الهوى، واغتفار تواليهما إذا اختلفا كما في : ماء، شَاءٍ (اسم فاعل من شاء) وترى، فقال في الكافية الشافية:

ولاختلاف العلَّتَيْنِ اغتُفِرا فِي الْمَاءِ والشَّائِي التَّوالي وُتِرا[٣]

وقال في شرح هذا البيت: "توالى إعلالين إجحاف، فينبغي أن يجتنب على الإطلاق فاستمر اجتنابه إذا كان الإعلال متفقًا كما يكون في "الهوى"، واغتفر تواليهما إذا اختلفا نحو: "ماء" أصله: مَوَه، فأبدلت الواو ألفًا والهاء همزة، وهذا لا يطرد، واغتفر تواليهما باطراد في نحو: شَاءٍ اسم فاعل

---

(١) أبو على الفارسى: التكملة ٢٦٤.

(٢) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٠٨/٢.

(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢١٣١/٤.

من شاء، وأصله: شاوِىء، فأعلت عينه بإبدالها همزة كما فعل بـــ "قائم"، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لوقوعها طرفًا بعد همزة مكسورة، واغتفر تواليهما -أيضًا- للاختلاف في نحو: ترى، لأن أصله: ترأى، فحذفت الهمزة، وقلبت الياء ألفًا"(١).

ويميل هذا البحث إلى ما مال إليه ابن مالك في اختياره اغتفار توالى الإعلالين إن اختلفا، من أجل ذلك فإنه ينبغي تقييد هذه القاعدة "لا تجمع بين إعلالين متواليين" بعبارة: "من جنس واحد". لتكون صياغة هذه القاعدة في وضعها الجديد: "**لا يجمع بين إعلالين متواليين من جنس واحد**".

ويمكن رد سبب اختيار البحث رأى ابن مالك الوارد في شأن هذه القاعدة إلى أمرين:

الأول: أن الواقع اللغوي يشهد بصحة ما ذهب إليه، وهذا ما نلمسه في وقوع إعلالين متواليين مختلفين في الأبنية الصرفية الواردة عن العرب، سواء ما منع الصرفيون من وقوعه نحو أن يكون أحد الإعلالين بالقلب والآخر بالحذف أو يكون أحدهما بالقلب ألفًا والآخر بالقلب همزة، أو ما لم يمنعوا من وقوعه نحو أن يكون أحد الإعلالين بالقلب والآخر بالنقل مثلا.

الثاني: أن الطريقـــة المثلى -في رأينا- لوضع قاعدة توجيهية تحتم علينا اتساع نطاق تلك القاعدة قدر الإمكان بحيث يقل أو يندر الحكم بالتشذيذ أو التخطئة في تطبيقاتها.

---

(١) ابن مالك: المصدر السابق نفسه.

القاعدة السادسة

لا يلحق الكلمة زيادتان من أولها إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها

من القواعد المبنوية التي تندرج تحت توجيه نفى اجتماع شيئين في البنية تلك القاعدة التوجيهية التي تقوم بنفى اجتمع حرفين زائدين في أول الكلمة إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها، وهي التي عبر عنها ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بقوله:

❖ **"لا يلحق الكلمة زيادتان من أولها إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها"**(١).

وإذا كان ابن عصفور قد صاغ قاعدته التوجيهية السابقة بجعل الكلمة مستثنى منه، والأفعال والأسماء الجارية عليها مستثنى فإن الصياغة الأعم لهذه القاعدة هي ما تنفى اجتماع زائدتين في أول الاسم إلا ما كان جاريًا على الفعل، إذ وردت، صياغة هذه القاعدة عند سيبويه:

❖ **"لا يلتقى في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان"**(٢).

وهي عند من جاء بعده على النحو التالي:

❖ **الأسماء غير الجارية على أفعالها لا تلحقها زائدتان من أوائلها**(٣).

❖ **لا تجد اسماً اجتمع في أوله زيادتان إلا أن يكون جاريًا على الفعل**(٤).

❖ **لا يجوز أن تجتمع زائدتان في أول الاسم إلا إذا كان مشتقًا من الفعل**(٥).

❖ **لا يجتمع في أول اسم زائدان إلا أن يكون جاريًا على فعله**(٦).

❖ **الزيادتان لا تلحقان الأسماء من أولها إلا أن تكون جارية على الأفعال**(٧).

ويرتبط تفسير هذه القاعدة "لا يجتمع في أول اسم زائدان إلا أن يكون جاريًا على فعله" بتقرير حقيقتين لغويتين ذكرهما الصرفيون في مصنفاتهم في شأن ظاهرة الزيادة التي تلحق الكلمة:

---

(١) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٢٥٥.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٣٠٩.

(٣) أبو على الفارسى: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٠٢.

(٤) ابن جنى: المنصف ١/٢٩.

(٥) الثمانينى: شرح التصريف ٢٥١.

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٥٢.

(٧) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٢٥٥.

الأولى: الأصل أن تكون الزيادة آخرًا.

الأخرى: الزيادة بالفعل وما شابهه أحق.

أما الحقيقة الأولى: "الأصل أن تكون الزيادة آخرًا" فيمكن تفسيرها في ضوء وجهين ذكرهما الصرفيون:

الوجه الأول: أن الزيادة في الكلمة ضرب من توهينها، وأن آخر الكلمة أشبه بالتوهين من أولها لقوة الأول وضعف الآخر.

وفى بيان هذا الوجه جاء قول ابن جنى: "الزيادة في الكلمة ضرب من توهينها، لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها ..... وكان آخر الكلمة ووسطها أشبـــه بالتوهين من أولِها، لقوة الأول وضعف الآخر"(١).

ويتفق مفهوم هذا الوجه الذي قرره الصرفيون في شأن ضعف أواخر الكلمات وما انبنى على ذلك من أصالة إلحاق الزيادة تلك الأواخر مع ما قرر في المبدأ العام لهم الذي يقول: "الأواخر محل التغيير(٢)" وقد شمل التغيير الذي يعترى أواخر الكلمات صورًا مختلفة، منها الحذف والزيادة والإبدال وغيرها.

الوجه الآخر: وهو وجه حسى أشار إليه الصرفيون، وقد استقوه من عقدهم مشابهة بين زيادة الحروف التي تعترى الكلمات بعد الاعتماد على أصولها وحالة الاقتراض الذي يلجأ إليه المرء بعد إنفاق الحاصل.

وفى ذلك جاء تمثيل ابن جنى (ت ٣٩٢هـــ): "وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول، ولا تجئ بالزوائد قبل أن تستوفى ماله من الأصول، لأنه كان يكون حكمك لو فعلت ذلك حكم من له دراهم فاحتاج إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها، وذهب يُدَان غيرها فينفقه، فلما فنى ما أدانه عاد على ماله بالنفقة، فهذا ليس في حزامة من بدأ بإنفاق ماله، فلما فنى ونفد دعته الضرورة إلى أن يدان، ويسأل الناس فهو —حينئذ- أعذر من الأول"(٣).

---

(١) ابن جنى: المصنف ٨٨/١.

(٢) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢٥٢/١.

(٣) ابن جنى: المنصف ٤٢/١.

وقد لخص أبو البقاء العكبرى (ت ٦١٦هـ) ما بيّنه ابن جنى في تمثيله السابق في قوله: "الأصل أن تكون الزيادة أخيرًا، لأنه موضع الحاجة إليها، إذ البدأة بالأصول ممكنة، وإنما يقترض بعد إنفاق الحاصل "[١].

وأما الحقيقة الأخرى: "الزيادة بالفعل وما شابهه أحق" ، فيمكن تفسيرها بما ذهب إليه الصرفيون من أن الزيادة ضرب من التصرف ، والتصرف من خصائص الأفعال، ولذلك كانت الزيادة التي تلحق الأفعال تلزمها وتتصرف بها، وتخرجها إلى معان جديدة، فالزيادة في استفعل تدل على معنى الطلب، والزيادة في فاعل تدل على أن الفعل من اثنين، والزيادة في فعّل بالتضعيف تدل على تكثير الفعل.

وهذا هو أحد الوجوه التي فسر بها الصرفيون سبب مجيء أصول الأسماء على ثلاثة أنحاء: ثلاثة أحرف وأربعة وخمسة، ومجيء أصول الأفعال على ضربين: ثلاثة وأربعة، و لم يكن في الأفعال شيء على خمسة أحرف كلها أصلى.

وفى بيان ذلك جاء قول المبرد (٢٨٥هـ): "الأفعال تلزمها الزوائد وتتصرف بها، فيلزمها حروف المضارعة وغير ذلك من الزوائد، كما لحق أربعة التاء في تدحرج، وألف الوصل والنون في احرنجم ونحوه، وتضعيف اللام في قولك: اقشعرّ واطمأنّ، فكرهوا أن يبلغوا بها الخمسة، فتلزمها الزوائد فتخرج عن المقدار وتصير إلى ما يستثقل، والأسماء لا يكره ذلك فيها، لأن الزوائد غير لازمة لها، وإن كانت قد تدخل في بعضها، وليس بمنزلة اللازم للمعاني؛ ألا ترى أن قولك: اقتدر واستخرج وقاتل واغدودن واعلوّط، قد خرجت هذه الأفعال إلى معانٍ بالزوائد لم تعلم.

إذا قلت: استخرج فمعناه أنه طلب أن يخرج إليه.

وإذا قلت : فاعل وجب أن يكون الفعل من اثنين

وإذا قلت : فعّل فقد كثّرت الفعل.

والأسماء لا يكون فيها شيء من هذا إلا التي تبنى على أفعالها نحو: مستخرج ومنطلق، فإنها بعد راجعة إلى الأفعال "[٢].

وبناء على هذه القاعدة وجه الصرفيون بعض المسائل الصرفية، منها ما يلي:

أ) الحكم بجعل النون الأولى في مَنْجَنِيق زائدة، وجعل الميم أصلية وبأن وزنه فَنْعَلِيل:

بناء على هذه القاعدة حكم سيبويه والصرفيون من بعده بأن النون الأولى في كلمة "مَنْجَنِيق" زائدة والميم أصلية، ولا يصح أن تكون الميم والنون زائدتين معًا.

---

(١) أبو البقاء العكبرى: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٨٠.

(٢) المبرد: المقتضب ١/٣٩٢، وينظر: ابن جنى: المنصف ١/٢٨، ٢٩.

يقول سيبويه: "وأما مَنْجَنِيق فالميم منه من نفس الحرف، لأنك إن جعلت النون فيه من نفس الحرف، فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولاً، إلا الأسماء من أفعالها نحو: مدحرج، وإن كانت النون زائدة فلا تزاد الميم معها، لأنه لا يلتقى فى الأسماء، ولا فى الصفات التى ليست على الأفعال المزيدة فى أولها حرفان زئدتان متواليان"(١).

ويقول ابن عصفور (٦٦٩هـ): "والذي يدل على أن الميم فى "مَنْجَنِيق" أصلية أنه قد استقر زيادة النون الأولى بدليل قولهم: مَجَانِيق بحذفها، ولو كانت أصلية لقلت: مَنَاجِيق، فإذا ثبت زيادة النون ثبتت بذلك أصالة الميم، إذ لو كانت زائدة والنون بعدها زائدة لأدى ذلك إلى اجتماع زيادتين فى أول كلمة، وذلك لايوجد إلا في الأفعال نحو: استفعل، أو فى الأسماء الجارية عليها نحو: انطلق ومنطلق، ومنجنيق ليس باسم جار على الفعل"(٢).

وعلى الرغم من تصريح الصرفيين بأعجمية كلمة "مَنْجَنِيق"، وما ينبني على ذلك من عدم جواز تطبيق تلك القاعدة التوجيهية عليها، نظرًا لأنها ليست من أبنية العربية، إذ إن لكل لغة من القواعد والقوانين التي تخصها وحدها، ولا يجوز فرضها على لغة أخرى؛ فإنهم أدرجوا هذه الكلمة تحت طائلة هذه القاعدة.

ولقد كان ذهاب الصرفيين إلى الحكم بزيادة النون الأولى فى كلمة مَنْجَنِيق، وأصالة الميم وعدم صحة الحكم بزيادة الميم والنون معًا مدعاة إلى عدم الاعتداد بقول بعضهم: جَنَقُونَا، يريد: رَمَوْنا بالمنجنيق، لما ينبنى على هذا الاشتقاق من القضاء بزيادة الميم والنون معًا.

من أجل ذلك فقد وصف أبو على الفارسى هذا الفعل "جَنَقُونا" بأن فيه بعض حروف المنجنيق وليس منها، فقال: "والميم فى منجنيق أصل والنون التى الميم زائدة، فأما ما رواه بعضهم من قولهم: جنقونا يريد: رميتمونا بالمنجنيق، ففيه بعض حرف المنجنيق وليس منها كقولهم: لآل لبائع اللؤلؤ وليس منـــه"(٣).

على حين ذهب ابن جنى إلى أن هذا الفعل جنقونا مشتق من المَنْجَنِيق إلا أن فيه ضربًا من التخليط، وكان قياسه: مجنقوهم، وتمجنق، إلا أن هذا القياس خولف؛ لأنهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم.

وفى بيان ذلك جاء قوله: "فأما قوله تارة: نُجنقُ، وما حكاه الفراء من قولهم: "جَنَقُوهم بالمجانيق"، فالقول عندي أنه مشتق من المنجنيق إلا أن فيه ضربًا من التخليط، وكان قياسه: مَجْنَقُوهم

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣٠٩/٤.

(٢) ابن عصفور: الممتع فى التصريف ٢٥٣/١.

(٣) أبو على الفارسى: التكملة ٢٣٧.

وتَمَجْنَق، ولكنهم إذا اشتقوا من الأعجمى خلطوا فيه ، لأنه ليس من كلامهم فاجترءوا عليه فغيروه وذلك أن الميـــم -وإن كانت هنا أصلاً- فإنها قـــد تكون فى غير هـــذه الكلمة زائدة، فشبهت بالزائد فحذفت عند اشتقاقهم بالفعل "(١).

وأما أبو البقاء العكبرى (٦١٦هـــ) فقد شذذ هذا الفعل وجعله من قبيل المشتق بحذف بعض الأصول، كقولنا : حولق إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

وفى ذلك جاء قوله: "وقولهم: جنقوهم شاذ على أنه مشتق بحذف بعض الأصول، كما تقول: حولق إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله"(٢).

ب) الحكم بأصالة الميم والنون فى: مَنْجَنُون وبأن وزنه : فَعْلَلُول:

احتكامًا إلى هذه القاعدة قضى الصرفيون بعدم جواز الحكم بزيادة الميم والنون فى كلمة "منجنون"، لما ينبنى على ذلك من الجمع بين زيادتين فى أول كلمة ليست جارية على الفعل، وذهبوا إلى أن وزنها فَعْلَلُول على أن تكون الميم والنون أصليتين اعتمادًا على فساد جعل إحداهما زائدة والأخرى أصلية.

وقد شرح ابن عصفور وجه الحكم بأصالة الميم والنون معاً فى كلمة "مَنْجَنُون" فى قوله: " والذي يدل على أصالة الميم فى مَنْجَنُون أنه لا يخلو أن تقدر الميم والنون زائدتين أو أصليتين أو إحداهما زائدة والأخرى أصلية فجعلهما زائدتين فاسد، لما تبين من أنه لا يلحق الكلمة زيادتان من أولها إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها، ومنجنون ليس من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال.

وجعل إحداهما زائدة والأخرى أصلية فاسد، لأنك إن قدرت أن الميم هي الزائدة كان وزن الكلمة مَفْعَلُولا، وذلك بناء غير موجود فى كلامهم وإن قدّرت أن النون هي الزائدة كان فاسدًا بدليل قولهم: مَنَاجِيق فى الجمع بإثبات النون الأولى، فدل ذلك على أنهما أصلان، ويكون وزن الكلمة فَعْلَلُولا"(٣).

ج) تشذيذ بعض أبنية الأسماء نحو: إنقَحل، إنزَهو:

اعتمادًا على هذه القاعدة حكم الصرفيون بتشذيذ كلمة: "إنقَحل" بمعنى ذى كبر، إذ هو بوزن إنفَعل، لما ينبنى على ذلك من إثبات زائدين من أول اسم غير جار على فعله.

---

(١) ابن جنى: المنصف ١/١٤٧.

(٢) العكبرى: اللباب فى علل البناء والإعراب ٢/٢٥٥.

(٣) ابن عصفور: الممتع فى التصريف ١/٢٥٥، ٢٥٦، وينظر: ابن جنى: المنصف: ١/١٤٥، ١٤٦، الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٥٣

وقد حكى هذا الوزن سيبويه فى الكتاب، إذ يقول: "ويكون على إنفعل، قالوا: إنْقَحَل فى الوصف لا غير"[١].

يقول أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) في تشذيذ هذا البناء لقلته: "فأمّا قولهم: إنْقَحَل فلا اعتداد به لقلته"[٢]. ووجه شذوذه عنده قد بينه في قوله: " ألا ترى أن سيبويه قال فى إنقحل: إنفعل، ثم قال فى منجنيق لما أراد أن يفسر مثاله أن الأسماء غير الجارية على أفعالها لا تلحقها زائدتان من أوائلها، فجعل ذلك لقلتها بمنزلة ما لم يجيء"[٣].

ويقول الثمانيني (ت ٤٤٢هـ): "فإن قال قائل: فقد قالوا: رجل إنْقَحْل وامرأة إنْقَحْلة، ووزنه إنفعل، لأنه من القحل، وهو الشيء اليابس، قيل له: هذا من الشذوذ بحيث لا يكسر بمثله قياس"[٤].

وكذلك حكم الصرفيون بتشذيذ "إنزهو"، إذ يقال: رجل إنْزَهْو، إذا كان ذا زهو، ووجه شذوذه اجتماع زائدين في أول اسم غير جار على فعله.

يقول ابن جنى (ت ٣٩٢هـ): "ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يجئ فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان، وهما إنقحل وإنزهو، لأن أول الكلمة لا تتمكن فيه الزيادة إلا ما كان جاريًا على فعل نحو: منطلق ومستخرج"[٥].

ويقول ابن منظور (ت ٧١١هـ): "رجل إنْزَهْو وامرأة إنْزَهْوة، وقوم إنْزَهْوُون: ذوو زهو، ذهبوا إلى أن الألف والنون زائدتان كزيادتهما في إنقحل، وذلك إذا كانوا ذوى كبر"[٦].

وفي ختام الحديث عن قواعد توجيه نفي اجتماع شيئين في البنية تخلص إلى نتيجة مفادها أن الصرفيون العرب قد اعتدوا اعتدادًا واسعًا بهذه القواعد عند صوغ مباني الكلم في العربية؛ إذ عولوا عليها بشكل جلي في جانب تشكيل الأبنية الصرفية لكل من الأسماء والأفعال في هذه اللغة.

---

(١) سيبويه : الكتاب ٤/٢٤٧.

(٢) أبو على الفارسى: التكملة ٢٣٨.

(٣) أبو على الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٠٢.

(٤) الثمانيني : شرح التصريف ٢٥١.

(٥) ابن جنى : المنصف ١/١٤٤.

(٦) ابن منظور: لسان العرب (ز هـ ا).

الفصل الثالث

قواعد توجيه اختصاص البنية

توطئة:

من القواعد التوجيهية المبنوية ما يقوم بضبط الخصائص التي تُميز الكلمة من حيث بنيتها الصرفية، وما يُمكن أن تقبله من تغييرات وما يُمكن أن يطرأ عليها من أحوال، فقد اهتم الصرفيون ببيان تلك الخصائص وتصنيفها، فهناك ضوابط صرفية اختص بِها الاسم، وضوابط صرفية أخرى اختص بها الفعل. كما أن هناك أبنية خاصة بالمعتل دون الصحيح، وأبنية خاصة بالصحيح دون المعتل.

تعريف الاختصاص:

يدور معنى الاختصاص في اللغة حول الانفراد بالشيء وتميزه به، ونفيه عما سواه، إذ تقول المعاجم:

- **اختص به:** انفرد[١].
- **الخصيصة:** الصفة التي تُميز الشيء وتحدده[٢].
- **التخصيص:** هو الحكم بثبوت المخصص لشيء ونفيه عمَّا سواه[٣].

وقد يُعبر عن خصائص الشيء أحيانًا بعبارة علاماته؛ إذ يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في ذلك: "وأمَّا خصائصه فجمع خصيصة وهي لوازمه المختصة به دون غيره، فهي لذلك من علاماته"[٤].

والملاحظ في تراثنا القديم أن النحاة الأقدمين قاموا بالتمييز بين حد الشيء وعلامته أو خصيصته، وقد بين ابن يعيش ذلك في قوله: "والفرقُ بين العلامة والحد أن العلامة تكون بالأمور اللازمة والحد بالذاتية، والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا تفهم حقيقة الشيء بدونه، ولو قدرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء، وليس اللازم كذلك.

ألا ترى أن لو قدرنا انتفاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل، وليس كذلك العلامات من نحو: قد والسين وسوف، فإن عدم صحة جواز دخول هذه الأشياء عليها لا يقدح في فعليتها؛ ألا ترى أن فعل الأمر والنهي لا يحسن دخول شيء مما ذكرنا عليهما وهُما مع ذلك أفعال"[٥].

ويُفهم من تفرقة ابن يعيش بين حد الشيء وعلامته أن: "العلامة ضابط يميز به نوع الكلمة ولا يشترط فيه أن يتحقق في كل عنصر من عناصر هذا النوع، فابن مالك حين يقول في ألفيته:

بالجَر والتنوينِ والنِدَا وأَلْ وَمُسْنَدٍ للاسم تَمييزٌ حَصَل

يعي أن هذه الأمور ما هي إلا وسائل يميز بها الاسم من الفعل والحرف، ولكنها لا تُعين حقيقته، ولا توضح ماهيته كما هو الحال في الحد"[٦].

---

(١) المعجم الوسيط: ٢٤٦/١ (خصص).

(٢) المعجم الوسيط: ٢٤٧/١ (خصص).

(٣) أبو البقاء الكفوي: الكليات ٢٨٤.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/٧.

(٥) ابن يعيش: المصدر السابق نفسه.

(٦) لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ٤٢، ٤٣.

وتأسيسًا على ما سبق يُمكن القول: إن قيام علمائنا الأقدمين بوضع الخصائص التي تُميز الكلمة أو علاماتِها كان عملاً جليلاً ومطلبًا ضروريًا لا يقدح في حدودهم التي وضعوها لكل صنف من أصنافِها؛ لأن الحدود وضعت للتعبير عن مستوى مجرد يختلف عن المستوى التركيبي الذي يلجأ فيه إلى العلامة، فالحد يُعبر عن التصور الذهني للأشياء، فهو يعكس العلاقة بين الموجود وصورته في العقل، أمَّا العلامات فهي رسوم يُعرف بِها الشيء بعد أن ينتقل من التصور الذهني المجرد إلى الواقع اللغوي المتحقق"[١].

أولا: الاسم والفعل:

حد أهل العربية الاسم بأنه: "**كلمةٌ تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان**"[٢].

على حين عرفوا الفعل بأنه: "**كلمة تَدُل على معنى في نفسها مقترنة بزمان**"[٣].

وعلى الرغم من تعريف أهل العربية أو حدهم للاسم والفعل فقد قاموا بوضع بعض الخصائص التي اختصت بِها بنية الاسم، وبعض الخصائص التي اختصت بِها بنية الفعل، وفرقوا بين الحد والخصيصة أو الخاصة "بأن الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة، والمراد بالاطراد أن تضيف لفظ كل إلى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدد خبره، كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن: كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم، وكذا تقول في الخاصة: كل ما دخله لام التعريف فهو اسم، والمراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكان هذين نقيضهما فتقول: كل ما لَم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصح أن تقول في الخاصة: كل ما لَم يدخله لام التعريف فليس باسم"[٤].

خصائص بنية الاسم:

على الرغم من اهتمام علمائنا القدماء ببيان خصائص الاسم بوصفها من علاماته، إلا أنهم لَم يقوموا بالفصل بين علاماته أو خصائصه التي تُعد ضوابط نحوية، وتلك التي تُعد ضوابط صرفية، ولكنهم سردوها مختلطة بعضها ببعض.

ونحو ذلك ما ذكره ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في علامات الاسم أو خصائصه التي انفردَ بِها، إذ عدد في كتابه "أسرار العربية" ثلاث عشرة علامة له، أشار إليها في قوله: "علامات الاسم كثيرة:

فمنها: الألف واللام، نحو: الرجل والغلام.

ومنها: التنوين، نحو: رجل وغلام.

ومنها: حرف الجر، نحو: من زيد وإلى عمرو.

ومنها: التثنية، نحو: الزيدان والعمران.

---

(١) لطيفة إبراهيم النجار: المصدر السابق ٩٤.

(٢) ينظر في تعريف الاسم: ابن السراج: الأصول في النحو ٣٦/١. ابن الأنباري: أسرار العربية ٩. ابن يعيش: شرح المفصل ٢٢/١.

(٣) ينظر في تعريف الفعل: ابن السراج: المصدر السابق ٣٨/١. ابن الأنباري: المصدر السابق ١١. ابن يعيش: المصدر السابق ٢/٧.

(٤) الرضي: شرح الكافية ٤٣/١.

ومنها: الجمع، نحو: الزيدون والعمرون.

ومنها: النداء، نحو: يا زيد، ويا عمرو.

ومنها: الترخيم، نحو: يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك.

ومنها: التصغير، نحو: زُيَيْد وعُمَيْر.

ومنها: النسب، نحو: زيديّ وعمريّ في النسب إلى زيد وعمرو.

ومنها: الوصف، نحو: زيد العاقل.

ومنها: أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، نحو: ضرب زيد عمرًا.

ومنها: أن يكون مضاف إليه، نحو: غُلام زيد وثوب خز.

ومنها: أن يكون مخبرًا عنه، فهذه معظم علامات الأسماء"[١].

وليس شرطًا عند الجمهور أن يقبل الاسم كل هذه الخصائص أو العلامات، وإنَّما المعول عليه في ذلك هو قبوله بعضها، وفي ذلك يقول أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ): "الشيء إذا وجد فيه بعض خواص نوعه ولَم يوجد فيه بعضها لَم يخرج عن نوعه نقصان ما نقص منه، ألا ترى أن الاسم له خواص تخصه ولَم يلزم أن توجد هذه الخواص كلها في جميع الأسماء، ولكن حيثما وجدت كلها أو بعضها حكم له بأنه اسم"[٢].

وليس من شأن هذا البحث الخوض في تفصيل الحديث عن خصائص الاسم النحوية التي أشار إليها ابن الأنباري وإنَّما سوف يكتفي بتفصيل الحديث عن خصائص الاسم الصرفية فحسب، ويُمكن إجمالـــها فيما يلي:

١- **التعريف**: نحو: الرجل، الغلام.

٢- **التثنية**: **والجمع**: نحو: الزيدان والعمران، الزيدون والعمرون.

٣- **التصغير**: نحو: زُيَيْد وعُمَيْر، في تصغير زيد وعمرو.

٤- **النسب**: نحو: زيديّ وعمريّ في النسب إلى زيد وعمرو.

أ- التعريف:

من خصائص الاسم التعريف، ويُقصد به دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه.

يقول ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "والاسم قد يُعرف أيضًا بأشياء كثيرة، منها دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو: الرجل والحمار والضرب والحمد فهذا لا يكون في الفعل ولا تقول: اليقوم ولا اليذهب"[٣].

ووجه جعل التعريف من خصائص الأسماء دون الأفعال أو الحروف هو أن الألف واللام قد وضعا لأداء معنى التعريف والتخصيص بعد الشيوع، ولا يصح هذا المعنى في الفعل والحرف.

---

(١) ابن الأنباري: أسرار العربية ١٠.

(٢) أبو البقاء الكفوي: الكليات ١٠١٦.

(٣) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٧/١.

يقول أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) في ذلك: "والألف واللام من خصائص الأسماء، لأنَّهما وضعا للتعريف والتخصيص بعد الشياع، ولا يصح هذا المعنى في الفعل والحرف؛ ألا ترى أن قولك: "ضرب يضرب"، يقعان على كل نوع من أنواع الضرب ولا يصح تخصيصهما بضربة واحدة، كما يكون ذلك في قولك الرجل فإنه يصير بِهما واحدًا بعينه"(١).

وبناء على ما سبق، فإن ما ورد في المسموع من دخول الألف واللام على الفعل يُعد شاذًا، ويخرج على أن الـ(موصولة)، وليست علامة على اسمية ما دخلت عليه، ومن الشواهد المتداولة في كتب التراث النحوي على ذلك قول الفرزدق:

ما أنتَ بالحكمِ التُرْضَى حُكُومتُه ولا الأَصِيلِ ولا ذي الرأْيِ والجَدَلِ(٢)

إذ دخلت أل الموصولة على الفعل المضارع "ترضى"، فدل ذلك على أن المعنى: ما أنت بالحكم الذي ترضى حكومته.

من أجل ذلك فقد انتهى ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) إلى أن التعبير الدقيق الذي يجب أن يُقال في ذلك هو أن: "قبول اللفظ لأن يجعل معرفًا من علامات الاسمية كقولك في غلام: الغلام، وغلامك"(٣).

وأن هذه العبارة الأَوْلَى من أن تذكر الألف واللام، لأن الألف واللام قد يكونان بِمعنى الذي فيدخلان على الفعل المضارع كقول الشاعر:

ما أنتَ بالحكمِ التُرضَى حُكومتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ(٤)

ب- التثنية والجمع:

ذهب الصرفيون إلى أن "**التثنية والجمع يختصان بالأسماء**"(٥). على حين أن الأفعال لا يجوز تثنيتها ولا جمعها من عدة وجوه من أبرزها الوجهان التاليان:

الوجه الأول: أن الأفعال لا تُثنى ولا تُجمع، لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظ الفعل يُعبر به عن القليل والكثير، فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع وذلك نحو قولك: قام زيد وضرب زيد عمرًا، فيجوز أن يكون قد قام مرة، ويجوز أن يكون قد قام مرارًا، وكذلك الضرب(٦).

الوجه الثاني: أن الفعل لا يثنى ولا يُجمع، لأن المثنى والمجموع هو الذي يدخل في نوع

---

(١) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٦، ٤٧.

(٢) البيت من بحر البسيط، وهو منسوب للفرزدق في: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٢١. ابن عصفور: المقرب ٦٣. ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٢٠. البغدادي: خزانة الأدب ١/٣٢.

(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١/١٦٣.

(٤) ابن مالك: المصدر السابق نفسه.

(٥) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ٥٤.

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ٧/٧.

يشاركه فيه غيره، فيشتمل النوع على آحاد منكرون فتضم بالتثنية واحدًا من النوع إلى آخر مثله[١].

أي أن الفعل ليس بذات يُقصد إليها بأن يُضم إليها غيرها كما يكون ذلك في الأسماء، فلذلك لَم يثن ولَم يُجمع[٢].

وبناء على ما تقدم ذكره، قرر الصرفيون أن قولنا: يفعلان وتفعلان، ويفعلون وتفعلون، ليس من قبيل تثنية أو جمع لـــ(يفعل)، كما أن قولنا: زيدان وزيدون تثنية وجمع لـــ(زيد).

وتوجيه الأمثلة: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون عند الصرفيين أنَّها من قبيل تثنية وجمع ضمائر الفاعلين التي تلحق الأفعال وجمعها، ومن ثم فهي تثنية وجمع للفاعل لا للفعل[٣].

ويتبين صدق ذلك من تلك المقارنة الواقعة بين الألف في قولك: يضربان والألف في قولك: زيدان، والمقارنة كذلك بين الواو في يضربون، والواو الكائنة في زيدون، إذ يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) في بيان ذلك: "فالتثنية في قولك: يفعلان والجمع في قولك: يفعلون، إنَّما هي للفاعل لا للفعل.

والألف في قولك: يضربان اسم وهي ضمير الفاعل، وليست كالألف في الزيدان، لأن الألف في الزيدان حرف وهي في يضربان اسم.

وكذلك الواو في يضربون ونحوه إنما هي ضمير الفاعل، وليست كالواو في الزيدون؛ لأن الواو في الزيدون حرف وهي في يضربون اسم"[٤].

ومَنْ ثَمَّ فإن سببَ الإشكال الواقع في مثل هذه الأمثلة: يفعلان تفعلان يفعلون تفعلون، يُمكن رده إلى ظهور علامتي التثنية والجمع في الفعل اللتين كانتا وراء توهم أنَّها من قبيل تثنية الفعل وجمعه.

وفي بيان علة ظهور علامتي التثنية والجمع في الفعل دون علامة الواحد نحو قولنا: فعل، فعلا، فعلوا، وقولنا: يفعل، يفعلان، يفعلون، يقول ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـــ): "إنَّما ظهرت علامة التثنية والجمع في الفعل دون علامة الواحد؛ لأن الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنية ولا جمع؛ لأنّهما طارئان على الإفراد وهو الأصل، ففعل الواحد مستغنٍ عن علامة الإضمار لعلم السامع أن له فاعلاً، ولا كذلك في التثنية والجمع؛ لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع"[٥].

---

(١) الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٢٣.

(٢) ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٢٧. وتنظر وجوهًا أخرى لعدم جواز تثنية الفعل وجمعه في:
أبو الحسن الوراق: علل النحو ٢٠٢، ٢٠٣. الصيمري: التبصرة والتذكرة ١/١٠٦. أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٩٦، ٩٧.

(٣) أبو الحسن الوراق: المصدر السابق نفسه. الصيمري: المصدر السابق نفسه.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٧/٧.

(٥) ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ١/١٢٣.

ج- التصغير:

ذهبَ الصرفيون إلى أن "**التصغير خاصة من خواص الاسم**"(١). ومَن ثَمَّ فإنه لا يدخل الأفعال ولا الحروف.

وقد أشار سيبويه إلى اختصاص الأسماء بالتصغير دون الأفعال فيما نقله عن شيخه الخليل بن أحمد من قوله: "**الفعل لا يحقر وإنَّما تحقر الأسماء**"(٢).

وأمَّا علة اختصاص الأسماء بالتصغير دون الأفعال، فيُمكن بيانها فيما أشار إليه الصرفيون من أن معنى التصغير معنى الوصف فقولنا: رُجَيْل، معناهُ: رجل صغير، والأفعال لا توصف، فلذلك لَم يجز تصغيرها.

وحول هذه العلة جاءت عدة أقوال للصرفيين؛ إذ يقول سيبويه نقلاً عن الخليل بن أحمد: "الفعل لا يحقر، وإنَّما تحقر الأسماء؛ لأنَّها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا تُوصف"(٣).

ويقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في ذلك: "إنَّما لَم تحقر الأفعال؛ لأن التحقير في معنى الوصف ألا ترى أن قولك: هذا رُجَيْل معناهُ: هذا رجل صغير، والأفعال لا توصف، فلذلك لَم يجز تحقيرها، وإنَّما لَم توصف لأن الصفة ذكرُ حال الموصوف، والأفعال لا أحوال لَها"(٤).

كما يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أيضًا: "إنَّما كان القياس يأبى تصغير الفعل؛ لأن الغرض من التصغير وصف الاسم بالصغر والمراد المسمى، والأسماء علامات على المسميات، والأفعال ليست كذلك، إنَّما هي إخبارات وليست بسمات كالأسماء، فلم يكن للتصغير فيها معنى كما لَم يكن لوصفها معنى"(٥).

وما ورد من تصغير فعل التعجب عن العرب في قولِهم: ما أُمَيْلِحَه، ما أُحَيْسِنَه، فقد عد من قبيل الشاذ، **وقد أمكنَ تخريجه وتأويله على ثلاثة وجوه:**

الوجـــه الأول: أنه من قبيل تصغير لفظ الفعل، والمراد به الفاعل أو ما يوصف بهذا اللفظ.

يقول سيبويه في ذلك: "وسألتُ الخليل عن قول العرب: ما أميلحه، فقال: لَم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأن الفعل لا يحقر. ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنّما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنك قلت: مليح، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئًا آخر"(٦).

ويقول ابن يعيش أيضًا في تأويله: "صغروا لفظ الفعل والمراد الفاعل، فقولك: ما أُمَيْلِحَ زيدًا، كأنك قلت: زيد مليح"(٧).

---

(١) ابن الخشاب: المرتجل ٨.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤٧٧/٣.

(٣) سيبويه: المصدر السابق نفسه.

(٤) ابن جني: المنصف ٣٢١/١.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ١٣٥/٥.

(٦) سيبويه: الكتاب ٤٧٧/٣.

(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ١٣٦/٥.

أو أنه من قبيل تصغير لفظ الفعل والمراد تصغير المصدر، يقول ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) في بيان هذا الوجه: "والتصغير خاصة من خواص الاسم، وربما دخل ضربًا من الفعل، إلا أنه في الاسم يتناول لفظه، ولا يُراد بتصغيره تصغير شيء غيره في معناه، وإذا لحقت الفعل تناولت لفظه وكان المراد بتصغيره تصغير مصدره كقولك في التعجب: ما أُحَيْسِنَهَ، وما أُمَيْلِحَه، فالتصغير قد تناول الفعل والمراد تصغير المصدر، وهو الحسن والملاحة"(١).

الوجه الثاني: أن ذلك تأويله حمله على سبيل المجاز، وذلك أنَّهم نقلوا التصغير من المتعجب منه إلى الفعل الملابس له.

يقول السيوطي فيما نقله عن الزمخشري في الأحاجي: "فإن قلت: كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التصغير، والفعل نفسه قد صغر في قولك: ما أميلح زيدًا.

قلت: هو شيء عجيب لَم يأت إلا في باب التعجب وحده، وسبيله على شذوذه سبيل المجاز، وذلك أنَّهم نقلوا التصغير من المتعجب منه إلى الفعل الملابس له، كما ينقلون إسناد الصوم من الرجل إلى النهار في نهارك صائم، فكما أن الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل"(٢).

الوجه الثالث: أنه دخله التصغير حملاً على باب أفعل التفضيل نظرًا للمشابهة بينهما.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "إنَّما دخله التصغير حملاً على باب أفعل الذي للتفضيل والمبالغة لاشتراك اللفظين في ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: ما أحسن زيدًا إلا لِمن بلغ غاية الحسن، كما لا تقول: زيد أحسن القوم، إلا لِمن كان أفضلهم في الحسن؛ فلهذه المشابهة بينهما جاز التصغير في قوله: ما أميلح غزلانًا، كما تقول: غزلانك أميلح الغزلان وما أشبه ذلك"(٣).

د- النسب:

يُعد النسب أيضًا خصيصة من خصائص الاسم؛ إذ لا ينسب إلى الفعل. وأمَّا سبب اختصاص بنية الاسم بالنسب دون بنية الفعل فيمكن رده إلى وجهين اثنين يتوافران في الاسم دون الفعل:

الأول: أن الغرض من النسب هو أن "يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فإن كلاً منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة"(٤). والفعل ليس بذات ولا يُوصف.

الآخر: أن النسبة معناها الإضافة؛ إذ "يُقال: نسبته إلى بني فلان: إذا عزوته إليهم، فهي إضافة من جهة المعنى، وإن كانت مخالفة لَها من جهة اللفظ، وذلك أنَّك في الإضافة تذكر الاسمين وتضيف أحدهما إلى الآخر نحو: غلام زيد وصاحب عمرو، وفي النسب إنَّما تذكر المنسوب إليه وحده ثم تزيد عليه زيادة

---

(١) ابن الخشاب: المرتجل ٨، ٩.

(٢) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ٣١٨/٢، ٣١٩.

(٣) ابن الأنباري: أسرار العربية ١١٧، ١١٨. وينظر: ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٣٨٦/٢.

(٤) ابن الحاجب: شرح شافية ابن الحاجب ١٣/٢.

تدل على النسب وتكتفي بتقدم الموصوف عن ذكر المنسوب"[١]، والفعل لا يُضاف ولا يُضاف إليه.

خصائص بنية الفعل:

للفعل خصائص أو علامات كثيرة أشار إليها ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في قوله: "علامات الفعل كثيرة:

فمنها: قد والسين وسوف، نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم.

ومنها: تاء الضمير وألفه وواو، نحو: قمت وقاما وقاموا.

ومنها: تاء التأنيث الساكنة، نحو: قامت وقعدت.

ومنها: أن الخفيفة المصدرية، نحو: أريد أن تفعل.

ومنها: إن الخفيفة الشرطية، نحو: إن تفعل أفعل.

ومنها: لَمْ، نحو: لَم يفعل.

ومنها: التصرف، نحو: فعل يفعل"[٢].

وليس شرطًا أن يقبل الفعل كل هذه الخصائص أو العلامات، وإنَّما المعول عليه في ذلك هو قبوله بعضها، لأن "الشيء إذا وجد فيه بعض خواص نوعه، ولَم يوجد فيه بعضها لَم يخرج عن نوعه نقصان ما نقص منه".

على أن خصائص بنية الفعل الصرفية يُمكن ردها في خصيصة واحدة هي:

١- التصرف من خصائص الأفعال.

ويندرج تحت مفهوم التصرف ما يلي:

أ- تصرفها باختلاف صيغها للدلالة على الزمان وغيره من المعاني المفادة نحو الأمر والنهي.

ب- تصرفها مع ضمائر الرفع.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ- تصرفها باختلاف صيغها:

ذهبَ الصرفيون إلى أن "التصرف من خصائص الأفعال"[٣]، إذ إنَّها تصرف للدلالة على أزمنة مختلفة: ماض وحاضر ومستقبل، وإذا كان "اسم الفاعل يجيء على ثلاثة أضرب للماضي والحال والاستقبال كما أن الفعل كذلك، إلا أن الفعل تختلف صيغته للزمان وتتفق في اسم الفاعل، لأن الفعل بابه التصرف والأسماء بابُها الجمود وعدم الاختلاف"[٤].

ومن أجل ذلك فإن المتصرف من الأفعال: "هو ما يقبل التحول من صورة إلى أخرى لأداء معاني الأحداث في أزمنتها المختلفة، وهو قسمان:

تام التصرف، وهو ما يأتي منه الصور الثلاث: الماضي والمضارع والأمر. مثل: ذهب، يذهب، اذهب.

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١٤٣/٥.

(٢) ابن الأنباري: أسرار العربية ١١.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٤/١، ١٢٦/٢.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٦/٦.

ناقص التصرف: وهو ما لَم يأت منه إلا صورتان فقط الماضي والمضارع، مثل: كاد، يكاد، أوشك يوشك. مازال مايزال، ما انفك ما ينفك. مابرح ما يبرح[١].

على حين أن الجامد من الأفعال:

مالزم صورة واحدة فلم يزايلها.....، ومن الأفعال الجامدة: عسى، هب، بمعنى افرض. ثم أفعال المدح والذم: نعم وبئس، حبذا، ساء، ثم أفعال التعجب: ما أكرم، أكرم بزيد[٢].

ويرى ابن جني أن: "أصل الأفعال أن تتصرف، وقد منعوا نعم وبئس وحبذا وفعل التعجب التصرف، لَمَّا أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي أموه والنحو الذي قصدوه"[٣].

ويُمكن تلمس فكرة تصرف الأفعال بالدلالة على الأزمنة المختلفة: ماض، حاضر، مستقبل فيما أشار إليه سيبويه في قوله: "الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لِما مضى، ولِما يكون ولِم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[٤].

وبيان ذلك في عبارة أخرى أن: "الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إمَّا ماض وإمّا حاضر وإمَّا مستقبل، وقلنا: زمان لتفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط، فالماضي كقولك: صلى زيد، يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان. والحاضر نحو قولك: يصلي يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر. والمستقبل نحو: سيصلي يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل"[٥].

على أن سبب انقسام الأفعال بتصرفها إلى هذه الأقسام الثلاثة: الماضي، الحاضر، المستقبل، يُمكن بيانه تفصيلاً بأنه: "لَمَّا كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ولَمَّا كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لَم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر.

فالماضي: ما عدم بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، أي قبل زمان إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه ولولا ذلك لكان الحد فاسدًا.

والمستقبل: ما لَم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده.

وأمّا الحاضر: فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو

---

(١) محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ١٧١.

(٢) محمد الأنطاكي: المصدر السابق ١٧٢.

(٣) ابن جني: المنصف ٢٤١/١.

(٤) سيبويه: الكتاب ١٢/١.

(٥) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٨/١.

زمان وجوده"[١].

ومن جملة تصرف الأفعال باختلاف صيغها ما يكون متصلاً بإفادة معان أخرى نحو: الأمر والنهي وذلك كقولنا من فعل: افعل، لا تفعل، ومن كتب: اكتب، لا تكتب.

وتأسيسًا على ذلك قضى الصرفيون بفعلية الأفعال الناقصة: كان، صار، أصبح.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "وأمَّا كونَها ناقصة فلتصرفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل نحو قولك: كان يكون كن لا تكن وهو كائن"[٢].

ب- تصرفها مع ضمائر الرفع:

مما يندرج تحت مفهوم التصرف الذي تختص به الأفعال تصرفها مع الضمائر المختلفة، ويُقصد بتصريف الفعل تحويله بحسب فاعله، فيحول من ضمير المفرد إلى ضمير المثنى أو الجمع، ومن ضمير المذكر إلى ضمير المؤنث. ومن ضمير الغائب إلى ضمير المخاطب أو المتكلم[٣].

وبناء على هذه الخصيصة رجح الصرفيون فعلية ليس؛ إذ تتصل به ضمائر الرفع، فيُقال: لست ولستما ولستم ولستن وليسوا.

يقول ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) في ذلك: "والدليل على أنَّها فعِل اتصال الضمائر المرفوعات بِها كاتصالِها ببقية الأفعال، وذلك قولك: لست ولست ولستِ ولستما ولستم ولستن وليسوا ولسن، فهذا كما تقول: قمت وقمت وقمنا وقمتما وقمتم وقمتن وقاما وقاموا وقمن، وكنت وكنت وكنت وكنتما وكنتم وكنتن وبقية التصاريف على هذا"[٤].

ووفقًا لِهذه الخصيصة أيضًا استدل البصريون على فعلية كل من: نعم وبئس؛ إذ ورد عن بعض العرب قولـــهم: نعما رجلين، ونعموا رجالا.

يقول ابن الأنباري في بيان احتجاج البصريين: "الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بِهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه قد جاء عن العرب أنَّهم قالوا: نعما رجلين، ونعموا رِجالا، وحكى ذلك الكسائي"[٥].

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٤/٧.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٩/٦.

(٣) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية ٢٢٦/١.

(٤) ابن الخشاب: المرتجل ١٢٦.

(٥) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٤/١.

ثانيًا: المعتل والصحيح:

يُعرف الصحيح بأنه: ما خلت أصوله من أحرف العلة: الألف، والواو، والياء.

على حين يعرف المعتل بأنه: ما كان أحد حروفه حرف علة.

والصحة والاعتلال معنيان يوصف بِهما كل من الأفعال والأسماء على حد سواء[١] .

وقد أشار الصرفيون إلى أن هُناك أبنية يختصُ بِها المعتل دون الصحيح، وأبنية يختصُ بِها الصحيح دون المعتل، فصاغوا ذلك في قاعدتين:

القاعدة الأولى: قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل[٢].

القاعدة الثانية: قد يختص الصحيح ببناء لا يُوجد مثله في المعتل[٣].

القاعدة الأولى

قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل

أشار الصرفيون إلى أن هناك أبنية تختص بالمعتل لا يُوجد مثلها في الصحيح، وقد عبر سيبويه عن ذلك في الكتاب فيما نقله عن شيخه الخليل بن أحمد في قوله:

- **قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل[٤].**

وجاء التعبير عن هذه القاعدة في المصادر الأخرى بأنماط قريبة من ذلك، منها ما يلي:

- **والمعتل قد يختص بالبناء الذي لا يكون في الصحيح مثله[٥].**
- **اختص المعتل ببناء لا يكون في غيره[٦].**
- **جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح[٧].**
- **المعتل قد ينفرد في كلامهم ببناء لا يوجد في الصحيح[٨].**

وأمَّا وجه اختصاص المعتل أحيانًا ببعض الأبنية التي لا تكون في غيره من الصحيح فلأنه "ضرب من الكلام مباين لغيره من الصحيح، فكما اختلفت أحكامه في الاعتلال بالانقلاب والحذف وغيره، كذلك أيضًا جاءت فيه أمثلة لا تكون في غيره من الصحيح"[٩].

ومن الأبنية التي اختص بِها المعتل من الأسماء ما يلي:

---

(١) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢٣/١.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣٦٥/٤.

(٣) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٠.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣٦٥/٤.

(٥) المبرد: المقتضب ٢١٨/٢.

(٦) ابن جني: المنصف ١١/٢.

(٧) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٨٩/٢.

(٨) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٥٠٠/٢.

(٩) ابن جني: المنصف ١١/٢.

١- بناء فَيْعِل:

من الأبنية التي اختص بِها المعتل بناء فيعِل (بكسر العين)؛ إذ لا يكون ذلك البناء إلا في المعتل العين، نحو: سيّد، وميّت وهيّن من معتل العين بالواو، ونحو: ليِّن من معتل العين بالياء، ولا يكون في الصحيح إلا فيعَل بفتح العين نحو: صيرف للمتصرف في الأمور، جَيْدَر للرجل القصير.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): "من ذلك أن المعتل يكون على مثل فيعِل، ولا يكون مثل ذلك في الصحيح، نحو: سيد وميت وهين ولين ونحو ذلك: ولا يكون في الصحيح إلا فَيْعَل نحو: جَيْدَر وصَيْرَف"(١).

٢- بناء فُعلة جمع فاعل:

من الأبنية التي اختص بِها المعتل كذلك بناء فُعلة جمع فاعل، إذ لَم يأت هذا البناء إلا في المعتل اللام نحو: قُضَاة، رُمَاة، مُشاة، دُعَاة جموع أسماء الفاعلين: قاضٍ، رامٍ، ماشٍ، داعٍ.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): "فإن كان فاعل من ذوات الواو والياء التي هما لامان كان جمعه على فُعَلة، لأن فيه معاقبة لفَعَلة في الصحيح، وذلك قولك: قاضٍ وقُضَاة، وغَازٍ وغُزَاة، ورَامٍ ورُمَاة، والمعتل قد يختص بالبناء الذي لا يكون في الصحيح مثله"(٢)

٣- بناء فَيْعَلُولة مصدراً:

من الأبنية التي اختص بِها المعتل أيضًا ما جاء من المصادر على فَيْعَلولة، إذ اختص بِهذا البناء المعتل العين نحو: بينونة، صيرورة.

يقول ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ): "ما جاء من المصادر على فَيْعَلُولة اختص بذلك المعتل العين نحو قولهم: بان بينونة، وصار صيرورة، وكان كينونة، الأصل عند سيبويه: بينونة وصيرورة وكينونة ثم كينونة قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء لاجتماع الياء والواو وسبق الأولى بالسكون"(٣).

٤- بناء فُعَل مصدراً:

من الأبنية التي انفرد بِها المعتل كذلك ما جاء من المصادر على فُعَل؛ إذ اختص به المعتل اللام نحو: التقى، الهدي.

يقول ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ): "ما جاء من المصادر على فُعَل، فهذا مما اختص به المعتل اللام وذلك قولُهم: التقى والهدى والسرى"(٤).

---

(١) المبرد: المقتضب ٢/٢١٨.

(٢) المبرد: المصدر السابق نفسه.

(٣) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٢/٤٢٩. وينظر: سيبويه: الكتاب ٤/٣٦٥، المبرد: المقتضب ١/٢٦٣، ٢/٢١٩.

(٤) ابن الشجري: المصدر السابق نفسه.

القاعدة الثانية

قد يختص الصحيح ببناء لا يُوجد مثله في المعتل

أشارَ الصرفيون إلى أن هُناك أبنية تختص بالاسم الصحيح لا يُوجد مثلها في المعتل.

ومن الأبنية التي اختص بِها الصحيح من الأسماء ما يلي:

١- بناء فَيْعَل:

من الأبنية التي اختص بها الصحيح بناء فيعل بفتح العين نحو: صَيْرف، جَيْدَر، غَيْلَم، عَيْلَم، ونظير هذا البناء من المعتل بناء فيعِل بكسر العين.

يقول ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ): "وكما اختص المعتل بفَيْعِل اختص الصحيح بفَيْعَل نحو: صيرف للمتصرف في الأمور، وجَيْدَر للرجل القصير، وغَيْلم بالغين المعجمة للسلحفاة والجارية أيضًا، وعَيْلَم للبئر الكثيرة الماء وللبحر أيضًا"(١).

٢- بناء فَعَلة جمع فاعل:

من الأبنية التي اختص بها الصحيح كذلك بناء فَعَلة جمع فاعل، نحو: كاتب وكَتَبَة، حافظ وحَفَظَة ونظير هذا من المعتل فُعَلَة مضموم الفاء نحو: قاض وقُضَاة، داع ودُعَاة، ورام ورُمَاة.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): "فمما كان من المعتل على خلاف لفظه في الصحيح قولهم في فاعل من الصحيح: فعلة، نحو: كاتب وكتبة، وحافظ وحفظة، وعالم وعَلمة.

ونظير هذا من المعتل: فُعَلة مضموم الأول، وذلك قولك في قاضٍ: قضاة، ورامٍ ورُمَاة، وغازٍ وغُزَاة، وشار وشُرَاة"(٢).

وفي ختام الحديث عن قواعد التوجيه المبنوية بأقسامها الثلاثة: قواعد توجيه استثقال البنية، وقواعد توجيه نفي اجتماع شيئين في البنية، وقواعد توجيه اختصاص البنية، يتبين لنا أثر هذه القواعد الفعّال في تمكن الصرفي من ضبط طرائق صوغ مباني الكلم في العربية، كما نخرج بنتيجة مهمة مفادها أن خروج بعض الأمثلة الشاذة على هذه القواعد لا يقدح في أصول الصرفيين التي ارتضوها واعتمدوها في جانب صوغ مباني الكلم في العربية؛ وما ذاك إلا لأن الشذوذ اللغوي قائم قيام اللغات التي يصدر عنها، وما دام اسمه شذوذًا فسيظل اسمه موحيًا بوجود القاعدة التي شذ عنها، وما دام مرتبطًا بقاعدة فسوف نظل قادرين على قياسه ومحاسبته من خلالها.

---

(١) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٠.

(٢) المبرد: المقتضب ١/٢٦٢، ٢٦٣. ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢/٥٠٠.

توطئة الباب:

تعريف الاستدلال والدليل:

الاستدلال في اللغة هو: طلب الدليل، كما أن الاستفهام طلبُ الفهم، والاستعلام: طلبُ العلم[١].

وأمَّا الاستدلال في عرف أهل العلم فهو: تقرير الدليل لإثبات المدلول[٢]، أو هو إقامة الدليل مطلقًا من نص أو إجماع أو غيرهما[٣].

وأمَّا الدليل فهو في اللغة: المرشد أو ما يستدل بـــه[٤].

وهو في الاصطلاح: قد يُطلق مرادفًا للحجة، فهو معلوم تصديقي موصل إلى مجهول تصديقي[٥]، وأمَّا التعريف المشهور للدليل فهو "الذي يلزم من العلم بـــه العلم بوجود الدليل"[٦]. أو هو "عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيـــه إلى علم ما لا يُعلم في مستقر العادة"[٧].

وسوف يقوم البحث -إن شاء الله- بتقسيم قواعد التوجيه الاستدلالية التي اعتمدها الصرفيون في جانب الاستدلال الصرفي إلى ثلاثة أقسام مختلفة:

الأول: قواعد التوجيه الاستدلالية التحويلية:

ويُقصد بهَا تلك القواعد الكلية التي اعتمدها الصرفيون في جانب الاستدلال الذي يقع على علاقة الفرع بالأصل معًا، أو على التحويل المتمثل في ظاهرة الرد إلى الأصل، أو على التحويل المتمثل في ظاهرة العدول عن الأصل.

الثاني: قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية:

ويُقصد بِهَا تلك القواعد القياسية التي وضعها الصرفيون في سبيل ترجيح دليل على دليل آخر، أو جعل استدلال صرفي أولى من استدلال صرفي آخر.

الثالث: قواعد توجيه استدلالية مختلفة:

وهي قواعد كلية مختلفة كان لَها أثر بالغ في جانب الاستدلال الصرفي.

---

(١) ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.

(٢) أبو البقاء الكفوي: الكليات ٤٣٩.

(٣) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٢٣٤.

(٤) المعجم الوسيط ١/٣٠٤ (دل).

(٥) القاضي عبد النبي: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء ٢/١٠٨.

(٦) أبو البقاء الكفوي: الكليات ٤٤٠.

(٧) ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.

الباب الثاني

قواعد التوجيه الاستدلالية

ويشتمل هذا الباب على فصول ثلاثة هي :

الفصل الأول : قواعد التوجيه الاستدلالية التحويلية.

الفصل الثاني : قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية.

الفصل الثالث : قواعد توجيه استدلالية مختلفة.

الفصل الأول

المقصد التوجيه الاستدلالية التحويلية

وهو ينقسم إلى ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: قواعد توجيه الأصل والفرع.

المبحث الثاني: قواعد توجيه الرد إلى الأصل.

المبحث الثالث: قواعد توجيه العدول عن الأصل.

ة توطئة الفصل:

لقد كان من الضروري أن يقوم البحث عند حديثه عن قواعد التوجيه الاستدلالية بدراسة ة قواعد التوجيه التحويلية في بنية الكلمة، إذ إن الصرف أو التصريف في اللغة يَدل على التغيير ، والتحويل من وجه لوجه أو من حال لِحال، ولا يخرج ما في المعاجم العربية عن هذا المعنى[١]. كما أن الصرف أو التصريف في الاصطلاح يُطلق على شيئين:

الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير، والتكسير، واسم الفاعل، واسم المفعول.....

الآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام[٢].

وتأسيسًا على ذلك، فإن عِلْم الصرف في جوهره يقوم على فكرة التحويل من بنية معينة إلى بنية أخرى لغرضين: **أولهما**: غرض معنوي، **والآخر**: غرض لفظي.

وتقتضي فكرة التحويل هذه وجود أصل محول منه ووجود فرع محول إليـــه، وهذا يدل على أن قواعد التوجيـــه التحويلية في بنية الكلمة يدور حديثها حول قواعد التوجيه التي تتعلق بنظرية الأصل والفرع في الدرس اللغوي.

وعلى وجه العموم، فإن نظرية الأصل والفرع تُعد من أهم النظريات التي قام عليها الدرس النحوي القديم، إذ تتوغل هذه النظرية في جميع مستويات هذا الدرس من أصوات وأبنية وتراكيب ودلالة، والدليل على ذلك هو أنَّ: "فكرة الأصل تمتد في أبواب النحو العربي جميعه ومستوياته كلـــها، فترد كل ظاهرة نحوية متجانسة إلى أصل واحد غالبًا، فللعمل النحوي أصل واحد، وللإعراب أصلٌ واحد، وللبناء أصلٌ واحد، ولكل باب من أبواب النحو قاعدة عامة واحدة تُسمى أصل القاعدة، وللكلمة اسمًا، أو فعلاً، أو حرفًا أصل مجرد لوضعها صيغة ودلالة، وللجملة أصل مجرد واحد يربط أجزاءها، وللأدوات النحوية المتجانسة أصل واحد يُسمى أصل الباب"[٣].

وبناء على ذلك يمكن القول: إن كل ظاهرة لغوية وقف أمامها النحاة بالدراسة حاولوا التماس الأصل والفرع فيها، أو ردها إلى محور أصل تنطلق مِنْهُ وتتفرع عَنْه، ولا يكاد نجد ظاهرة عندهم تخلو من الإشارة إلى ذلك.

ولعل الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـــ) هو أول نحوي أشار إلى مصطلحي الأصل والفرع، إذ نقل عنه تصنيف العلوم المختلفة وفقًا لعلاقة الأصل والفرع إلى أربعة أصناف، فقال: "العلوم أربعة،

---

(١) د. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٣.

(٢) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣٦/٤.

(٣) د. حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ١٣٠، ١٣١.

فعلم لـــه أصل وفرع، وعلم لـــه أصل ولا فرع لـــه، وعلم لـــه فرع ولا أصلَ لـــه، وعلم لا أصل لـــه ولا فرع"[١].

ثم انتقلَ هذان المصطلحان إلى علم النحو، "فحاول النحاة أن يرجعوا كثيرًا من الظواهر اللغوية الفرعية إلى محور أصل تنطلق مِنْهُ وتتفرع عَنْه، لذلك جعلت بعض الصيغ أصلاً والآخر فرعًا، وبعضُ الرتب أصلاً والآخر فرعًا عَنْهَا، وبعض العوامل أصلاً والآخر فرعًا عنها، وهكذا"[٢].

وإذا حاولنا أن نلتمس الأطوار المختلفة التي مرت بِهَا نظرية الأصل والفرع في الدرس النحوي، فيمكن ردها إلى أربعة أطوار:

الأول: طور بدايات التأليف النحوي: وفي هذا الطور كانت قضية الأصل والفرع غير واضحة.

الثاني: طور سيبويه: وفي هذا الطور تنولت هذه القضية تناولاً خفيفًا في بعض مسائلها.

الثالث: طور تلاميذ سيبويه من بعده: وفي هذا الطور تناول تلاميذ سيبويه في المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية تناولاً أوسع.

الرابع: منتصف القرن الرابع الهجري: وفي هذا الطور شغلت هذه القضية كثيرًا من النحاة ووضحت في تناولِهم لمسائل النحو المختلفة.

ويُمكن استخلاص هذه الأطوار الأربعة من خلال قول الأستاذ الدكتور محمد صلاح الدين بكر: "وقد تكون قضية الأصل والفرع غير واضحة في بدايات التأليف النحوي؛ ذلك لأن الدرس النحوي لَم يكن قد اتصل كثيرًا بغيره من العلوم العقلية الأخرى، لكن على الرغم من ذلك نَجد لـــه جذورًا في فترة الدرس النحوي الأولى، فنَجد سيبويه يتناول تناولاً خفيفًا بعض هذه المسائل، ويتناولَها من بعده تلاميذه في المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، فَمَا أن ينتصف القرن الرابع حتى نجد قضية الأصل والفرع قد شغلت كثيرًا من النحاة، ووضحت في تناولِهم لمسائل النحو المختلفة"[٣].

وأمَّا في نطاق الدرس اللغوي الحديث فقد أثارت نظرية الأصل والفرع كثيرًا من الاختلاف والجدل بين عُلَماء اللغة المحدثين، ووقفوا إزاءها مواقف مختلفة، وتجادلوا في شأنِها جدالاً واسعًا، "فعلى حين أهدر أصحاب المنهج اللغوي الوصفي قيمة هذه النظرية، وعدوها من قبيل الافتراضات والظنون البعيدة عن واقع اللغة، نرى أن أصحاب المنهج التحويلي قد أعادوا إلى ظاهرة الأصل والفرع في الدراسات الصرفية والنحوية العربية قيمتها ووضعوهـــا موضعها اللائق من خطة النظام النحوي"[٤].

---

(١) القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٨١/١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـــ- ١٩٨٦م.

(٢) د. محمد صلاح الدين بكر: قضية الأصالة والفرعية في دراسة النحو العربي ١٢.

(٣) د. محمد صلاح الدين بكر: المصدر السابق ٨.

(٤) **محمد أشرف مبروك: ظاهرة الأصل والفرع في الدراسات الصرفية** (من المقدمة).

وقد عَبَّر الأستاذ الدكتور عبده الراجحي عن الاختلاف الواقع بين المنهج الوصفي والمنهج التحويلي في شأن نظرية الأصل والفرع، فقال: "وكان الوصفيون يرون في ذلك بحثًا ميتافيزيقيًا لا يعتمدُ على مبدأ علمي سليم، غير أن المنهج التحويلي رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية السطح"(١).

على أنه يُمكن رد اختلاف وجهتي نظر الوصفيين والتحويليين في شأن نظرية الأصل والفرع إلى اختلاف منهج البحث عند كل فريق منهما، إذ يقوم المنهج الوصفي على وصف الظواهر اللغوية على ما هي عليه، بغض النظر عن تصور ما كانت عليه وما طرأ عليها، كما يقوم على رفض الاعتبارات العقلية والافتراضات المنطقية في تفسير تلك الظواهر.

وخلاصة ما سبق هي: أن اختلاف منهج البحث عند كل من المدرستين الوصفية والتحويلية عند عُلماء اللغة المحدثين أفضى إلى اختلاف وجهتي نظرهما إزاء ظاهرة الأصل والفرع التي تقوم على أسس عقلية مستمدة في جوهرها من الواقع اللغوي، ومن ثَمَّ لقيت هذه الظاهرة رفضًا من قبل المنهج اللغوي الوصفي، وصادفت قبولاً عند أصحاب المنهج اللغوي التحويلي.

ويمكن تقسيم قواعد التوجيه الاستدلالية التحويلية التي وضعها الصرفيون إلى ثلاثة أقسام هِي:

- **الأول: قواعد توجيه الأصل والفرع.**
- **الثاني: قواعد توجيه الرد إلى الأصل.**
- **الثالث: قواعد توجيه العدول عن الأصل.**

وقد قام البحث بتفصيل الحديث عن كل قسم مِنها في مبحث مستقل.

---

(١) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج ١٤٦.

المبحث الأول

قواعد توجيه الأصل والفرع

توطئة المبحث:

يمكن إجمال القواعد الكلية التي وضعها الصرفيون لتوجيه علاقة الفروع بأصولها المجردة في قواعد توجيهية أربع، هي:

- **القاعدة الأولى: الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة** (١).
- **القاعدة الثانية: الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل** (٢).
- **القاعدة الثالثة: قد يستعمل الفرع وإن لَم يستعمل الأصل** (٣).
- **القاعدة الرابعة: الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول** (٤).

وهذه القواعد الأربع تقوم بضبط علاقة الفرع بأصله المجرد من نواح مختلفة، إذ تشير **القاعدة الأولى** إلى تمييز الفروع عن أصولها المجردة على أساس العلامة اللغوية، على حين تفيد **القاعدة الثانية** ضرورة تضمن الفرع أصله الذي أخذ منه، وتفيد **القاعدة الثالثة** أن العرب قد تستعمل بعض الفروع وتهمل في الوقت ذاته استعمال أصولها المجردة، وأخيرًا تضبط **القاعدة الرابعة** العلاقة بين الفرع والأصل من حيث القوة والضعف، فتشير إلى أن الفرع لا بد أن ينحط عن رتبة أصله.

والملاحظ على هذه القواعد التوجيهية الأربع كلها أن صياغتها قامت بتصدير الحديث عن الفرع، وتأخير الحديث عن الأصل، وفي ذلك ما يدل على أنها تقوم بضبط الفرع أكثر من قياسها بضبط الأصل، وما ذاك إلا لأن الأصول على "تعدد أنواعها متفق عليها من جمهور النحاة، وغالبًا ما يتسرب الخلاف النحوي إلى الفروع لا الأصول، فالفرع مجال الاجتهاد غالبًا"(٥).

وفي الصفحات التالية تفصيل الحديث عن هذه القواعد التوجيهية الأربع.

---

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٥٦.

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٣٨.

(٣) ابن الأنباري: المصدر السابق ١/٢٤٠.

(٤) ابن الأنباري: المصدر السابق ١/٦٠.

(٥) د. حسن حميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ١٣٢.

القاعدة الأولى

الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة

من القواعد التوجيهية التي تقوم بضبط علاقة الأصل والفرع تلك القاعدة التوجيهية التي تشير إلى تمييز الفروع عن أصولـــها المجردة على أساس العلامـــة اللغوية، وهي ما عبر عَنها السيوطي (ت ٩١١هـــ) في كتابـــه "الأشباه والنظائر في النحو"، بقولـــه:

❖ **"الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة"**[١].

وقد وردت أنْمَاط أخرى للتعبير عن هذه القاعدة، مِنها ما جاء في أقوالِهم التالية:

❖ **الأصول مستغنية بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق، وإنَّما ذاك أمر بابـه الفروع**[٢].

❖ **الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيـه العلامة لا الأصل**[٣].

ومِمَّا هُوَ جدير بالذكر أن العلامة اللغوية -بوصفها أحد أشكال معرفة الأصل والفرع في الظواهر اللغوية المختلفة- قد حظيت باهتمام كبير من قبل أصحاب المنهج التحويلي من مناهج علم اللغة الحديث، حيث اتفقوا مع نحاة العربية القدماء في هذا الشأن.

وفي بيان ذلك يقول الدكتور عبده الراجحي: "وقد عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة، مِنها بحثهم للألفاظ ذات العلامة **Marked** وتلك التي بلا علامة **Unmarked**، وقرروا أن الألفاظ غير المَعلمة هي الأصل، وهي أكثر دورانًا في الاستعمال وأكثر تجردًا، ومن ثَم أقرب إلى البنية العميقة فالفعل في الزمن الحاضر في الانجليزية مثلاً غير معلم **(Jump, Love)**، بينما الماضي تلحقه علامة **"ed" : Jumped, Loved**، والمفرد غير معلم **(Boy, Book)**، والجمع تلحقه علامة **"S" : Boys Books**، وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع، والمفرد أصل والجمع فرع"[٤].

وبناء على ذلك يمكن القول -على وجه الإجمال- إن "العلامات اللغوية تعد وسائل تحويلية قياسية لتحويل الكلمات من معنى التذكير (الأصل) إلى معنى التأنيث (الفرع)، وتحويل الكلمات من معنى الإفراد (الأصل) إلى معنى التثنية والجمع (فرعين)، وتحويل الكلمات من معنى التنكير (الأصل) إلى معنى التعريف (الفرع)، وكذلك فإن حذف العلامة المقترنة بالفرع يرده إلى أصله"[٥].

---

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٥٦.

(٢) ابن الخشاب: المرتجل ٦٣.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٥٨.

(٤) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج ١٤٤.

(٥) محمد أشرف مبروك: ظاهرة الأصل والفرع في الدراسات الصرفية ٣٤٤.

ويُمكن تفسير هذه القاعدة التي تقول: "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة"، في ضوء أربعة اعتبارات تجريدية تشمل المستويات المختلفة لعلاقة الأصل والفرع، وهي:

الاعتبار الأول: اعتبار أن العلامة زيادة.

الاعتبار الثاني: اعتبار أن العلامة تركيب.

الاعتبار الثالث: اعتبار أن العلامة تخصيص.

الاعتبار الرابع: اعتبار أن العلامة طارئة.

وفيما يلي تفصيل الحديث عن هذه الاعتبارات الأربعة.

الاعتبار الأول: اعتبار أن العلامة زيادة

لعل أول اعتبار يُمكن من خلاله تفسير قاعدة "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إليها" اعتبار أن العلامة زيادة، والأصل عدم الزيادة، ومن ثم كان المتجرد من الزيادة أصلاً وما فيه زيادة فرعًا. وفيما يلي بعض الأقوال التي يُستدل بِهَا على أصالة المتجرد من الزيادة وفرعية ما فيه زيادة:

- **المزيد عليه هو الأصل**[١].
- **الأصل عدم الزيادة**[٢].
- **معلوم أن ما لا زيادة فيه أصلٌ لِمَا فيه الزيادة**[٣].
- **مَا لا زيادة فيه سابق على ما فيه زيادة**[٤].

الاعتبار الثاني: اعتبار أن العلامة تركيب

من الاعتبارات التي تُفسر هذه القاعدة أيضًا اعتبار أن العلامة تجعل اللفظ مركبًا، والمفرد أصل للمركب، ومن ثم كان المتجرد من العلامة أصلاً لِكونه مفردًا، والمحتاج إلى علامة فرعًا لكونه مركبًا. وفيما يلي بعض الأقوال التي تشير إلى أصالة المفرد وفرعية المركب:

- **الإفراد أصل والتركيب فرع**[٥].
- **التركيب فرع الإفراد**[٦].
- **الأشياء الأوّل تكون مفردة لا تركيب فيها، والثواني تحتاج إلى ما يميزها من الأول، ويدل على مثنويتها بدليل احتياج التعريف إلى علامة؛ لأنّه فرع التنكير**[٧].

---

(١) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ١٢٨. تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني بغداد، ١٩٧٨م.

(٢) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ١٢٠.

(٣) أبو البقاء العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٤٦.

(٤) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٧١/١.

(٥) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ٨٣/٤.

(٦) الرضي: شرح الكافية ١٠٦/١.

(٧) السيوطي: همع الهوامع ٦١/٦.

الاعتبار الثالث: اعتبار أن العلامة تخصيص

من الاعتبارات التي تفسر هذه القاعدة أيضًا اعتبار أن العلامـــة تخصيص والعام أصل للخاص، ومن ثَمَّ كان الْمُتجرد من العلامـــة أصلاً لعمومـــه، والمحتاج إليها فرعًا لخصوصـــه.

وفيما يلي بعض الأقوال التي تشير إلى أصالة العام وفرعية الخاص:

- **العام أصل للخاص**(١).
- **العام قبل الخاص، والخاص ليس فيـــه العام.. فعلم أن الخاص واحد من العام، والكل أصل لأجزائـــه**(٢).
- **الخصوص طارئ على العموم**(٣).

الاعتبار الرابع: اعتبار أن العلامة طارئة

من الاعتبارات التي تُفسر هذه القاعدة اعتبار أن العلامة طارئة، ومن المعلوم أن: "**الطارئ على الشيء بعد المطروء عليـــه في بابـــه**"(٤). وهذه العلامة الطارئة يكون من شأنِها -لا مَحالة- طروء معنى حادث جديد لَم يَكُن موجودًا من قبل.

وقد شرح الرضي (ت ٦٨٦هـــ) العلاقة بين العلامـــة الطارئة، وطروء المعنى الحادث في قولـــه: "فلا بد للطارئ إن لَم يلزم من علامـــة مميزة لـــه من المطروء عليـــه، ومن ثَم احتاج كل مجاز إلى قرينة دون الحقيقة، وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يطلب لـــه أخف العلامات، بل قد تغير لـــه صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند إلى المفعول: كرُجَيْل، ورجال، وضُرِب، وقد يجتلب لـــه حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف، نحو: مسلمان، ومسلمون، ومسلمات، وزيديّ، ومسلمة، والمسلم"(٥).

من أجل ذلك فقد عرف بعض المحدثين العلامات بوجه عام بأنّها: "الملامح المميزة التي تلحق الصيغة أو الكلمة أو الجملة، وتؤدي إلى إضافة بعض المعاني اللغوية الصوتية والتركيبية، والدلالية، فهناك فرق بين رجل والرجل، وكتاب وكتاب النحو، وقائم وقائمة، وهذا الفرق يرد إلى العلامات: الألف واللام، والتنوين، والْهَاء"(٦).

---

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ٢/٩٧.

(٢) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٧١.

(٣) علي بن سليمان الحيدرة: كشف المشكل في النحو ٢/٨٢، تحقيق: د. هادي عطية مطر، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٨٤م.

(٤) السكاكي: مفتاح العلوم ١٤٧.

(٥) الرضي: شرح الكافية ١/٦١.

(٦) د. محمود سليمان ياقوت: العلامة في النحو العربي ١١، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م.

وسوف يقوم البحث في الصفحات القادمة باختبار هذه الاعتبارات الأربعة في كل مستوى من مستويات الأصالة والفرعية المختلفة بحسب ما قام الصرفيون من توجيه كل مستوى مِنها وفقًا لكل اعتبار، ويمكن تقسيم مستويات الأصالة والفرعية إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: مستويات الأصالة والفرعية الخاصة بالأسماء.

ثانيًا: مستويات الأصالة والفرعية الخاصة بالأفعال.

ثالثًا: مستويات الأصالة والفرعية المشتركة بين الأسماء والأفعال.

أولاً: مستويات الأصالة والفرعية الخاصة بالأسماء:

أ- مستوى التذكير والتأنيث:

الأصل في الاسم أن يكون مذكرًا، فإذا ما أنث فقد صار فرعًا، ومن ثَم فقد قرر الصرفيون أن الاسم المذكر لا يفتقر إلى علامة، على حين أن الاسم المؤنث يفتقر إليهـــا.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) في تقرير ذلك: "التذكير والتأنيث معنيان من المعاني فلَم يكن بد من دليل عليهما، ولَمّا كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعًا عليـــه لَم يحتج المذكر إلى علامة؛ لأنَّه يفهم عند الإطلاق، إذ كان الأصل، ولَمّا كان التأنيث ثانيًا لَم يكن بد من علامة تدل عليـــه"(١).

وعلامات التأنيث في العربية ثلاثة، هي(٢):

١- تاء التأنيث، نحو: طالبة، قائمة، جميلة.

٢- ألف التأنيث المقصورة، نحو: غضبى، سكرى، كبرى.

٣- ألف التأنيث الممدودة، نحو: عمياء، حمراء، حوراء.

وقد قرر الصرفيون أيضًا في هذا الشأن أن: "الأصل في كل مؤنث أن تلحقه علامة التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، نحو: قائم وقائمة، وامرئ وامرأة، وذلك لإزالة الاشتراك بين المؤنث والمذكر. وأمَّا ما لا علامة فيه للتأنيث، نحو: هند، وعناق، وقدر، وشمس، ونحو ذلك، فإن التاء فيـــه مقدرة مرادة، وإنّما حذفت من اللفظ للاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤنث"(٣). يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) في ذلك:

علامةُ التأنيثِ تَاءٌ وأَلِفْ وفي أَسَامٍ قدروا التـــا كَالكَتِفْ (٤)

١- اعتبار أن العلامة زيادة:

اعتمادًا على اعتبار أن العلامـــة زيادة، وأن المتجرد من الزيادة يكون أصلاً، وما فيـــه زيادة يكون فرعًا، يمكن تبين صدق علاقة الأصالة والفرعية بين المذكر والمؤنث، إذ ينشأ المؤنث نتيجة زيادة إحدى علامات التأنيث الثلاث: (تاء التأنيث، ألف التأنيث المقصورة، ألف التأنيث الممدودة)، بالأصول المذكرة، نحو قولهم في: كاتب، سكران، أحمر: (كاتبة، سكرى، حمراء)، مع ملاحظة حدوث تغيير ما عند صوغ الأسماء المؤنثة بإحدى ألفي التأنيث.

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٥/٨٨.

(٢) ينظر في ذلك: ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/١٧٣٣. ابن يعيش: المصدر السابق ٥/٩٦. ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/٩١.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٥/٩٦.

(٤) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ٦٣.

وقد أشار السكاكي (ت ٦٢٦هـ) إلى وجه جعل التأنيث فرعًا في [illegible] فكرة إلحاق الزيادة بالفرع دون الأصل، إذ يقول: "فالتأنيث كان لمتقدير، [illegible] ظرفت بمؤنث في كلامهم وجدته في الأمر العام مع زيادة، ومعلوم عندك أن الزيادة بعد [illegible] شيء يطرأ عليه أمران، أحدهما كان وجودها عند المتصف بتأخر أدخل في تقيس منه عند [illegible] المتصف بذلك، من حيث إن الزيادة معلوم علمًا قطعيا اتصافها بالتأخر عن المزيد عليه، فمتى كانت مجلوبة لِمَا له حظ في الاتصاف بالتأخر كان أقيس، فوجودك الزيادة مع التأنيث دون التذكير في لغتهم المبنية على رعاية هذه المناسبات كما لا يخفى شاهد على تأخره عنه[1].

٢- اعتبار أن العلامة تركيب:

يتركب الاسم المؤنث من عنصرين هما الاسم المذكر وعلامة التأنيث، من أجل ذلك عد الاسم المذكر أصلاً لكونه مفردًا، وعد الاسم المؤنث فرعًا لكونه مركبًا.

وبيان ذلك أن الأسماء المذكرة: شاعر، غضبان، أخضر تُعد أصولاً؛ نظرًا لعدم تركيب علامة تأنيث معها، على حين أن الأسماء المؤنثة: شاعرة، غضبى، خضراء تُعد فروعًا؛ نظرًا لتركيبها مع إحدى علامات التأنيث الثلاثة: تاء التأنيث، ألف التأنيث المقصورة، ألف التأنيث الممدودة.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في بيان اعتبار التركيب في علاقة المذكر والمؤنث: "والأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عَنْها بلفظ مذكر نحو: شيء، وحيوان، وإنسان، فإذا عُلم تأنيثها ركب عليها العلامة"[2].

٣- اعتبار أن العلامة تخصيص:

يمكن وصف العلاقة بين المذكر والمؤنث بأنَّها علاقة بين العام والخاص اعتمادًا على أن تجرد الأصل (المذكر) من العلامة جعله يتسم بالعموم والشيوع، وأن إلحاق العلامة بالفرع (المؤنث) جعله يتصف بالتخصيص.

ويمكن إثبات علاقة العموم والخصوص الكائنة بين الأصل المذكر والفرع المؤنث بأحد وجهين:

الأول: أن الأسماء في أصل عمومها وأساس شيوعها تكون مذكرة، أي متجردة من أية علامة للتأنيث نحو: حسن، مدرس، قائم، كاتب، سكران، عطشان، أحمر، أسود، على حين أن الأسماء المؤنثة التي تلحقها إحدى علامات التأنيث تعد أسماء مخصوصة خرجت عن الهيئة العامة والصورة الشائعة للأسماء، نحو: حسنة، مدرسة، قائمة، كاتبة، سكرى، عطشى، حمراء، سوداء.

---

(١) السكاكي: مفتاح العلوم ١٤٦. وينظر: ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ١٢٨.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٥٩.

الثاني: [illegible]

هـ) في ذلك: [illegible]

[illegible]

وقال في موضع آخر: "واعلم أن المذكر أخف عندهم من المؤنث لأمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير لأن التذكير هو الأول"[1].

ويرى الدكتور محمد صلاح الدين بكر [illegible] أي تعليل فلسفي أو تفسير منطقي لما اعتمد عليه في فكرة التأصيل، فقد استخدم من جاء بعده من النحاة يحاولون أن يجدوا تفسيرا لمسألة الأصل والفرع في العلامة"[2].

ومن هؤلاء النحاة الذين قاموا بتفسير مسألة الأصل والفرع اعتمادا على العلامة [illegible] ورد في قول ابن يعيش في شأن علاقة المذكر بالمؤنث: "ولمّا كان المذكر أصلا والمؤنث فرعا لم يحتج المذكر إلى علامة، لأنّه يفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل، ولمّا كان التأنيث [illegible] بد من علامة تدل عليه، والدليل على أن المذكر أصل أمران:

أحدهما: مجيئهم باسم مذكر يعم المذكر والمؤنث، وهو شيء.

الثاني: أن المؤنث يفتقر إلى علامة، ولو كان أصلاً لَم يفتقر إلى علامة"[3].

وعلى كل حال، فإن الإمام سيبويه كان يعي تَمام الوعي أن العلاقة بين المذكر -بوصفه أصلاً- والمؤنث بوصفه فرعًا- هي علاقة العام والخاص، وقد تبين ذلك في قوله: "الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد"[4]، وقوله: "وإنّما يخرج التأنيث من التذكير"[5]، وإن لم يشر صراحة إلى أثر العلامة في الأصل والفرع، حيث إن تجرد الأصل المذكر من العلامة هو المسئول عن اتصافه بالعموم، وإلحاق العلامة بالفرع المؤنث هو السبب المباشر لوصفه بالتخصيص.

٤- اعتبار أن العلامة طارئة:

تحدث علامة التأنيث تغييرًا طارئًا على بنية الاسم الذي تدخل عليه، ويتمثل هذا التغيير في نقل الاسم الأصل من دلالة الذكورية إلى دلالة أخرى فرعية هي دلالة التأنيث.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٢٤١.

(٢) سيبويه: المصدر السابق ١/٢٢.

(٣) د. محمد صلاح الدين بكر: قضية الأصالة والفرعية في النحو العربي ٣٨.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٥/٨٨.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣/٢٤١.

(٦) سيبويه: المصدر السابق ١/٢٢.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في ذلك: "إن التأنيث لمّا كان معنى معلقًا على [illegible] إلى زيادة في اللفظ علما له، كتاء: طلحة، وقائمة، وألفي: حبلى، وحمراء".

وقد شرح ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تعبير الدلالي الواقع عند تعليل الأسبق بما يتعلق بمستوى التذكير والتأنيث فقال: "التأنيث فرع التذكير؛ لأن الدلالة هي الأسبق من حيث الألفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كأسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات المشبهة، فإذا قصد إلى التأنيث زيدت العلامة لذلك، فقائم في قولك: قائمة، يدل على ذات قام به ذلك معنى، كما في قولك: قائم مجردًا، وزيادة التاء تدل على أن الذات مؤنثة، فكان فرعا لذلك"[1].

ب- مستوى التنكير والتعريف:

الأصل في الاسم أن يكون منكرًا نحو: رجل، عالم، مدرسة، جامعة، فإذا ما عرف فقد صار فرعًا نحو قولنا: الرجل، العالم، المدرسة، الجامعة.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في بيان أصالة التنكير وفرعية التعريف على أساس العلامة اللغوية: "التعريف فرعٌ على التنكير؛ لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل"[3].

وتُعد علامة التعريف الألف واللام من قبيل السوابق من حيث وقوعها في صدر الاسم المنكر.

١- اعتبار أن العلامة زيادة:

يتولد الاسم المعرف نتيجة زيادة الألف واللام على الاسم المنكر، نحو قولنا في: رجل، طالب، قلم، شجرة، جامعة: (الرجل، الطالب، القلم، الشجرة، الجامعة)، وتأسيسًا على ذلك عُدّ الاسم المعرفة فرع الاسم المنكر؛ إذ من المعلوم أن ما لا زيادة فيه أصلٌ لِمَا فيه الزيادة.

يقول الصيمري (ت بعد ٣٠٠هـ) في بيان ذلك: "واعلمَ أن النكرة قبل المعرفة؛ لأن كل معرفة فإنّما هي منقولة من الأصل إلى الوضع على واحد بعينه أو معرفة بعلامة لَم تَكن في الأصل؛ ألا ترى أن الألف واللام زائدتان في الاسم"[4].

ويقول أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) في ذلك أيضًا: "النكرة تقع على الأشياء المجهولة، وعلى المعدوم والموجود، والقديم والمحدث، والجسم والعرض كقولك: شيء، ومعلوم، ومذكور، وموجود، فإذا أردت إفهام معنى معين زدت على ذلك الاسم الألف واللام أو الصفة، وما لا زيادة فيه سابقٌ على ما فيه زيادة"[5].

---

(١) ابن جني: الخصائص ٨٢/٣.

(٢) ابن الحاجب: الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) ١٢٧/٤. تحقيق: هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٩/١. وينظر: الصيمري: التبصرة والتذكرة ٩٧/١، ٩٨.

(٤) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٩٧/١، ٩٨.

(٥) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٧١/١.

٢- اعتبار أن العلامة تركيب:

من الاعتبارات التي يُمكن من خلالـــها ثبات علاقة الأصالة والفرعية بين التنكير والتعريف اعتبار أن العلامة تجعل اللفظ مركبًا، وذلك لأن علامة التعريف (ال) بدخولِها على الاسم المنكر تجعله مركبًا، ومن ثَم عد الاسم المنكر أصلاً، والاسم المعرف فرعًا.

وبيانُ ذلك أن كلمة "رجلٌ" مثلاً، قبل دخول (ال) التعريفية عليها تكون أصلاً لكونِها لفظًا مفردًا، على حين أنّها بعد دخول (ال) التعريفية عليها تكون فرعًا لصيرورتها لفظًا مركبًا من عنصرين هُمَا: الـــ، رجل، وبناء على هذا التركيب تمت فائدة التعريف من حيث كونـــه تعيين المسمى.

يقول السيوطي فيما نقله عن صاحب البسيط: "فائدة التعريف تعيين المسمى عند الإخبار للسامع والإخبار يتوقف على التركيب، فيكون تعيين المسمى عند التركيب، وقبل التركيب لا إخبار، فلا تعريف قبل التركيب"(١).

٣- اعتبار أن العلامة تخصيص:

لعل من الاعتبارات التي تفسر أن التنكير أصلٌ والتعريف فرع علاقة العموم والخصوص الكائنة بين الاسم المنكر والاسم المعرف، فعلى أساس هذا الاعتبار استدلَّ الصرفيون على أصالة النكرة وفرعية المعرفة.

"**فالمعرفة**: كل اسم معروف بنفسه مختص لا يشكل بغيره.

والنكرة: كل اسم شائع في جنسه لا يختص بـــه واحد دون واحد، فالنكرة أصل والمعرفة طارئة عليها؛ لأن النكرة بمنـــزلة العموم، والمعرفة بمنـــزلة الخصوص، والخصوص طارئ على العموم، يدلك على ذلك أن النكرة لفظ يجمع المعروف، والمنكور، والموجود والمعدوم، فلو قلت: شيء دخل تحته كل معروف ومنكور، وموجود، وباق، ومعدوم ولو قلت: زيد، أو الكعبة، أو أنا، أو هذا، لاختص بشيء واحد معروف ولَم يدخل تحته غيره"(٢).

يقول أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـــ) في الاستدلال على أصالة النكرة وفرعية المعرفة، بناء على اعتبار أن العلامة تخصيص: "النكرة اسم للمعنى العام، والعام قبل الخاص، والخاص ليس فيـــه العام، ألا ترى أن حيوانًا فيه الإنسان وغيره، والإنسان ليس فيـــه الحيوان العام، فعلم أن الخاص واحد من العام والكل أصلٌ لأجزائـــه"(٣).

---

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ٢/٩٧.

(٢) علي بن سليمان الحيدرة: كشف المشكل في النحو ٢/٨٢.

(٣) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٧١.

٤- اعتبار أن العلامة طارئة:

تُعد علامة التعريف الألف واللام التي تلحق الاسم المنكر طارئة لإحداث معنى لَمْ يَكن من قبل، وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمتـــه لا يخص واحدًا من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل، فرس، حائط، أرض، فإذا ما دخلت عليه علامـــة التعريف الألف واللام صار اللفظ مميزًا ومقصورًا على واحد بعينه، وذلك نحو: الرجل، الفرس، الحائط، الأرض.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ): "التعريف لمَا كان طارئًا على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ بـــه كلام التعريف في الغلام والجارية ونحوه"[١].

ويقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) في بيان طروء معنى التعريف على التنكير: "واعلم أن النكرة هي الأصل والتعريف حادث؛ لأن الاسم نكرة في أول أمره مبهم في جنسه، ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه، كقولك: رجل، فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس، ثم يحدث عهد المخاطب لواحد بعينه فتقول: الرجل فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس ثم يحدث عهد المخاطب لواحد بعينه فتقول: الرجل فيكون مقصورًا على واحد بعينه"[٢].

ج- مستوى الإفراد والتثنية:

ذهب الصرفيون إلى أن المفرد أصل والتثنية فرع[٣]، من أجل ذلك فإن الأسماء نحو: رجل، طالب، كتاب، طالبة، كلية تُعد أصولاً لكونِها مفردة، على حين أن الأسماء نحو: رجلان، طالبان، كتابان، طالبتان، كليتان، تُعد فروعًا لكونِها مثناة.

يقول السيوطي (ت ٩١١هـــ): "والدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل، أنَّهم جعلوا علامة للتثنية والجمع، ولَم يجعلوا علامة للإفراد لَمّا كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد"[٤].

وعلامة التثنية في العربية: "زيادة ألف في آخر الاسم المفرد رفعًا، أو ياء مفتوح ما قبلـــها جرًا ونصبًا، بعدهما نون مكسورة"[٥].

١- اعتبار أن العلامة زيادة:

يقوم اعتبار أن العلامة زيادة، وأن الأصل عدم الزيادة دليلاً على إثبات الأصالة والفرعية الكائنة بين الاسم المفرد والاسم المثنى، إذ تتمثل العلامة التي تلحق الفرع في هيئة زيادة الألف والنون

---

(١) ابن جني: الخصائص ٨٢/٣.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٥/٥.

(٣) ينظر في ذلك: المبرد: المقتضب ١٥٣/٢، الصيمري: التبصرة والتذكرة ٤٨. ابن الأنباري: أسرار العربية ٤٨.

(٤) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ٥٥٨/١.

(٥) ينظر: سيبويه: الكتاب ١٧/١، المبرد: المقتضب ١٥١/٢. ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٢.

أو الياء والنون. يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): "اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زائدتان: **الأولى منهما:** حرف اللين والمد، وهي الألف في الرفع، والياء في الجر والنصب، **والزائدة الثانية:** النون، وحركتها الكسر"(١).

٢- اعتبار أن العلامة تركيب:

يتركب الاسم المثنى من عنصرين، هُما: الاسم المفرد وعلامة التثنية.

ويمكن تمثيل علاقة التركيب الواقعة في الاسم المثنى على النحو التالي:

مسلمان (مسلمتان) = مسلم (مسلمة) + علامة التثنية (ان).

مسلمين (مسلمتين) = مسلم (مسلمة) + علامة التثنية (ين).

الاســـــــــم المثنى = الاسم المفرد + علامة التثنية.

الفـــــــــــرع = الأصل + علامة التثنية.

٣- اعتبار أن العلامة تخصيص:

تكون الأسماء في استعمالِها الأعم واستخدامِها الأشيع في الواقع اللغوي مفردة، نحو: رجل، طالب، عالم، مدرسة، محافظة، جمْهورية، وأمَّا الأسماء التي تلحقها علامة التثنية، نحو: رجلان، طالبان، عالمان، مدرستان، محافظتان، جمهوريتان، فيمكن أن يُطلق عليها أنَّها أسماء مخصوصة خرجت عن الاستعمال الأعم والاستخدام الأشيع للأسماء.

وتأسيسًا على ذلك يُمكن القول: إن العلاقة بين الاسم المفرد والاسم المثنى هي علاقة العموم والخصوص، وأن مرد ذلك هو تجرد الاسم المفرد من العلامة، وإلحاق الاسم المثنى علامة التثنية.

٤- اعتبار أن العلامة طارئة:

تُعد علامة التثنية من العلامات الطارئة على بنية الكلمة لإحداث معنى لَمْ يكن، ويكون أثر العلامة اللغوية -في حالة التثنية- واقعًا في جانب العدد؛ "فالتثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين، وأصلُ التثنية العطف، تقول: قام الزيدان، وذهب العمران، والأصل: قام زيد وزيد، وذهبَ عمرو وعمرو؛ إلاَّ أنَّهم حذفوا أحدهـــما، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار"(٢).

وتأسيسًا على ما تقدَّم يُمكن القول: إن علامة التثنية تحدث تغييرًا دلاليًا يتمثل في تحويل دلالة الأصل -أي الإفراد- إلى دلالة الفرع أي التثنية.

---

(١) المبرد: المصدر السابق ١٥١/٢. وينظر: سيبويه: المصدر السابق ١٧/١، ١٨.

(٢) ابن الأنباري: أسرار العربية ٤٧. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ١٣٧/٤، ابن كمال باشا: أسرار النحو ٢١١.

د- مستوى الإفراد والجمع:

صرح الصرفيون بأن الإفراد أصل والجمع فرع عليه[١]، وجعلوا العلامة اللغوية هي الأساس الذي قامت عليه علاقة الأصالة والفرعية بين المفرد والجمع، إذ يقول السيوطي فِيما نقلَه عن ابن عصفور: "الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل، أَنَّهم جعلوا علامة للتثنية والجمع، ولَم يجعلوا علامة للإفراد لَمّا كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد"[٢].

وينقسم الجمع إلى قسمين:

١- جمع سالم: "وهو الجمع الذي على حد التثنية، وسُمِّي جمعًا على حد التثنية؛ لأَنَّه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في التثنية، ولا يتغير نظمه عَمَّا كان عليه في الإفراد"[٣].

٢- جمع تكسير: ويُسمى أيضًا جمعًا مكسرًا، "وإنَّما قِيلَ له: مكسر؛ لتغير بنيته عَمّا كان عليها واحده، فكأَنَّك فككتَ بناء واحده، وبنيته للجمع بناء ثانيًا، وهو مشبه بتكسير الآنية لتغير بنيتها عن حال الصحة"[٤].

أولاً: مستوى المفرد والجمع السالم:

ينقسم الجمع السالم إلى نوعين:

١- جمع مذكر سالم: نحو: مسلمون، قائمون، صائمون، جمع: مسلم، قائم، صائم.

٢- ما جمع بالألف والتاء: ويطرد هذا الجمع فِيما يلي:

أ- المختوم بتاء التأنيث، نحو: مسلمات، قائمات.

ب- المختوم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، نحو: ذكريات، حمراوات.

ج- صفة المذكر غير العاقل، نحو: راسيات، شاهقات صفة الجبال.

د- مصغر غير العاقل، نحو: دريهمات.

علامة المجموع جمع مذكر سالِمًا هي: "زيادة واو مضموم ما قبلها في آخر الاسم المفرد رفعًا، أو ياء مكسور ما قبلها جرًا ونصبًا بعدهما نون مفتوحة"[٥].

وعلامة المجموع جمع مؤنث سالِمًا هي: "زيادة ألف وتاء في آخر الاسم المفرد"[٦].

---

(١) ينظر في ذلك: المبرد: المقتضب ١٥٣/٢، الصيمري: التبصرة والتذكرة ٤٨، ابن الأنباري: أسرار العربية ٤٨.

(٢) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ٥٥٨/١.

(٣) أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي ٢١.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٥.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/٥، ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٣.

(٦) المبرد: المقتضب ٧/٤، ابن يعيش: المصدر السابق ٦/٥، ابن مالك: المصدر السابق نفسه.

١- اعتبار أن العلامة زيادة:

بناء على اعتبار أن العلامة زيادة، وأن ما لا زيادة فيـــه أصلٌ لِمَا فيـــه الزيادة، يُمكن تبين صدق علاقة الأصالة والفرعية بين المفرد والجمع السالِم بنوعيه، إذ يتولد جمع المذكر السالم بزيادة على المفرد تتمثل في إضافة واو مضموم ما قبلـــها، ونون مفتوحة في حالة الرفع، وإضافة ياء مكسور ما قلبـــها، ونون مفتوحة في حالتي الجر والنصب مثل قولـــنا: هؤلاء المسلمون، رأيت المسلمين، مررتُ بالمسلمين.

يقول سيبويه في شأن إتيان جمع المذكر السالم من المفرد: "وإذا جمعت على حد التثنية لحقتـــها زائدتان: **الأولى منهما:** حرف المد واللين. **والثانية:** نون. وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنَّها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية إلا أنّها واو مضموم ما قبلـــها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونـــها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمون، رأيت المسلمين، ومررتُ بالمسلمين"(١).

وكذلك يتولد جمع المؤنث السالم بزيادة الألف والتاء على المفرد نحو قولِنا في مسلمة: مسلمات. يقول ابن يعيش (٦٤٣هـــ): "وأمَّا الْمؤنث فجمعه السالم بالألف والتاء، نحو: الهندات، والمسلمات، وكذلك ما ألحقَ بالمؤنث ممَّا لا يعقل من نحو: جبال راسيات، وجمال قائمات، فهذا الضرب من الجمع إذا زدتَ في آخره الألَف والتاء كالجمع المذكر السالم في سلامة واحدة"(٢).

٢- اعتبار أن العلامة تركيب:

يتركب الجمع السالِم بنوعيه من عنصرين، هُما: الاسم المفرد، وعلامة الجمع، وهي تكون واوًا ونونًا، أو ياء ونونًا، في حالة جمع المذكر السالِم، وتكون ألفًا وتاء في حالـــة جمع المؤنث السالِم، أو المجموع بالألف والتاء.

ويُمكن تمثيل علاقة التركيب الواقعة في الجمع السالِم على النحو التالي:

مسلمون= مسلم + علامة الجمع (ون).

مسلمين= مسلم + علامة الجمع (ين).

مسلمات= مسلمة + علامة الجمع (ات).

٣- اعتبار أن العلامة تخصيص:

ما سبق تقريره في شأن أن علامة التثنيـــة تقوم بتخصيص ما تدخل عليـــه من الأسماء المفردة، يُمكن تقريره أيضًا في شأن أن علامة جمع الاسم جمعًا سالِمًا تقوم بتخصيص ما تدخل عليـــه من الأسماء المفردة.

وبيان ذلك أن الأسماء في هيئتِها العامة وصورتِها الشائعة تكون مفردة نحو: مسلم، مسلمة، محافظ، محافظة، قائم قائمة. على حينَ أن الأسماء: مسلِمون، مسلمات، محافظون، محافظات، قائِمون، قائِمات، تكون أسماء مخصوصة خرجت عن الاستعمال الأعم والاستخدام الأشيع للأسماء.

---

(١) سيبويه: الكتاب ١٨/١.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٥.

٤- اعتبار أن العلامة طارئة:

تحدث علامة جمع الاسم جمعًا سالمًا تغييرًا دلاليًا طارئًا على بنية الأصل -أي المفرد- ويتجلى أثر هذه العلامة اللغوية -كما قِيل عن التثنية من قبل- في جانب العدد، فالجمع عامة "صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين"(١).

وهذه الصيغة قُصدَ بهَا الاختصار والإيجاز، إذ إن: "التثنية والجمع يُقصد بهما الاختصار والإيجاز، فكان الأصل أَن يُقال: جاءني زيد وزيد، إلاَّ أَنَّهُم رأوا ذلك يطول، إذ كان التثنية يتبعها الجمع، فكان يجب أن يُقال: زيد وزيد وزيد، إلى ما يطول جدًا، فقالوا: الزيدان، والزيدون، فجعلوا الألف والواو عوضًا عن ضم الاسم إلى الاسم فحصلَ المعنى مع اختصار اللفظ"(٢).

ثانيًا: مستوى المفرد وجمع التكسير:

تتمثل العلامة التي تقوم بتحويل المفرد إلى جمع التكسير في تغيير ما، وقد حصر الأستاذ عباس حسن التغيير الحتمي الذي يطرأ على صيغة المفرد عند جمعه تكسيرًا فِيما يلي:

١- ضبط بعض الحروف فقط، نحو: أَسَد، والجمع: أُسْد.

٢- زيادة بعض الحروف فقط، نحو: أَسَد، والجمع: آسَاد.

٣- زيادة بعض الحروف وتغيير الضبط معًا، نحو: رَجُل، ورجَال.

٤- تغيير الضبط مع نقص بعض الأحرف، نحو: كتَاب، وكُتُب.

٥- تغيير الضبط مع نقص الأحرف وزيادتِها، نحو: كَبِير، وكَبِيرة، وجمعها للتكسير هو: كِبَار(٣).

وقد أضافَ بعض العلماء نوعًا آخر من التغيير، هو التغيير بالتقدير، ومثالـــه كلمة: فُلْك، للواحد والجمع، فإن ضمة الواحد في التقدير كضمة قُفْل، وضمة الجمع كضمة رُسْل.

يقول ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـــ): "وذلك التغير إمَّا بزيادة: كرجال، في رجل، أو بنقصان: كأزر، في إزار، أو في الهيئة: كسقف، في سقف، أو بالتقدير: كما في الفلك، فإنه جمع إن قدر ضمة كضمة أُسْد، ومفرد إن قدر كضمة قُفْل"(٤).

وقد أشار ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـــ) إلى فكرة تجرد الأصل من العلامة، وإلحاقها بالفرع في مستوى الإفراد والتثنية، ومستوى الإفراد والجمع السالِم، ومستوى الإفراد وجمع التكسير، مبينًا تعدد علامات جمع التكسير دون علامتي التثنية والجمع السالِم، إذ يقول في ذلك: "لَمّا كان المفرد هو الأصل، والتثنية والجمع تابعان لـــه، جعل لَهُما في الاسم علامة تدل عليهما، وجعلت آخره قضاء لحق الأصالة فيـــه والتبعية فيهما والفرعية، فالتزموا هذا في التثنية ولَم ينخرم عليهم.

---

(١) ابن الأنباري: أسرار العربية ٤٨.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٨٣.

(٣) عباس حسن: النحو الوافي ٤/٦٢٦.

(٤) ابن كمال باشا: أسرار النحو ٢١٦/ ٢١٧.

أمّا الجمع فإنَّهم ذهبوا بـــه كل مذهب، وصرَّفوه كل مصرف:

فمرة جعلوه على حد التثنية، وهو قياس الباب كالتثنية والنسب، والتأنيث، وغيرها.

وتارة اجتلبوا لـــه علامة في وسطه كالألف في (جَعَافِر)، والياء في (عَبِيد)، والواو في (فُلُوس).

وتارة جعلوا اختصار بعض حروفه وإسقاطها علامة عليه نحو: عَنْكَبُوت، وَعَنَاكِبْ، فإنَّـــه لَمَّا ثقل عليهم المفرد وطالت حروفـــه، وازداد ثقلاً بالجمع خففوهُ بحذف بعض حروفـــه لئلا يجمعوا بين ثقلين.

وتارة يقتصرون على تغيير بعض حركاته فيجعلونَها علامة لجمْعه: كفلك، وفلك، وعبد، وعبد.

وتارة يجعلون العلامة في التقدير والنية لا في اللفظ، كفُلْك للواحد والجمع، فإن ضمة الواحد في النية كضمة قُفْل، وضمة الجمع كضمة رُسْل"[1].

١- اعتبار أن العلامة زيادة:

لا ينهض هذا الاعتبار -اعتبار أن العلامة زيادة- دليلاً على إثبات علاقـــة الأصالة والفرعية بين المفرد وجمع التكسير؛ إذ تتمثل العلامة التي تقوم بتحويل المفرد إلى جمع التكسير في جملة تغييرات مختلفة غير مقصورة على الزيادة.

٢- اعتبار أن العلامة تركيب:

لا يقوم اعتبار أن العلامة تركيب دليلاً على إثبات علاقة الأصالة والفرعية الكائنة بين المفرد وجمع التكسير؛ نظرًا لأن العلامة التي تقوم بتحويل المفرد إلى جمع التكسير لا تكون دائمًا في هيئة زيادة، وإنَّما تتخذ أنماطًا مختلفة من التغييرات مثل التغيير بالزيادة والتغيير بالنقص، وتغيير ضبط الحركات، وتغيير بالتقدير، وهذا من شأنه الدلالة على أن العلامة التركيبية الواقعة في الفرع لا تكون قائمة دائمًا.

٣- اعتبار أن العلامة تخصيص:

تقوم علامة جمع الاسم جمعًا مكسرًا بتخصيص ما تدخل عليـــه من الأسماء المفردة، إذ إن الإفراد هو الهيئة العامة والصورة الشائعة للأسماء في الواقـــع اللغوي، وقد سبق تقرير ذلك عند بيان أثر علامة التثنية في تخصيص ما تدخل عليه، وأثر علامة جمع الاسم جمعًا سالِمًا في تخصيص ما تدخل عليه، وهذا ممّا يكون فيـــه غناء عن تفصيل الحديث عن هذا الاعتبار في هذا الموضع.

٤- اعتبار أن العلامة طارئة:

يتجلى أثر العلامة اللغوية الطارئة لإحداث معنى لَمْ يَكن في العلاقة بين المفرد وجمع التكسير في جانب العدد، وقد سبق تقرير ذلك فِيما أشار إليه الصرفيون من أن الجمع عامة: "صيغة مبنية

---

(١) ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ١/١٠٩.

للدلالـــة على العدد الزائد على الاثنين"[١]. فجموع التكسير: رجال، طلاب، سفن، كتب، طوال. تختلف دلالتها عن مفرداتِها: رجل، طالب، سفينة، كتاب، طويل.

وإذا كانت العلاقة بين المفرد والجموع بأنواعِها المختلفة هي علاقة الأصل والفرع، وقد تبين -بناء على تلك العلاقة أن الجموع بأنواعِها المختلفة: جمع المذكر السالِم، جمع المؤنث السالِم، وجمع التكسير، بوصفِها فروعًا تلحقها العلامة اللغوية، وأن المفرد بوصفِه أصلاً يكون متجردًا من العلامة، فإن العلاقة بين المفرد واسم الجنس الجمعي تكون على عكس ذلك، إذ يُعرف اسم الجنس الجمعي بأنَّه: "ما يفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث، أو ياء النسب، أي أن المفرد يمتاز عن اسم الجنس الجمعي بزيادة تاء التأنيث في آخره أو ياء النسب نحو: تمر وتمرة، وشجر وشجرة، وحمام وحمامة، عرب وعربي، وترك وتركي.

يقول هنري فليش: "تضع العربية في مقابل اسم الجماعة اسم الوحدة الذي يعين الفرد بالقياس إلى الجماعة، ويُصاغ هذا الاسم بواسطة التاء المربوطة المُلحقة، بأن تلحق بأسماء الجماعة المطلقة على الحيوانات ذات الغريزة الجماعية، وعلى الحشرات الاجتماعية، وعلى النباتات المتجمعة، وعلى سائر الكائنات المتكتلة بفعل الطبيعة، وذلك حين تُراد الدلالة على الواحد بالنسبة إلى هذه التكتلات الطبيعية، فلفظ: حمام اسم جماعة يأتي منه اسم الوحدة حمامة، ولفظ: نحل اسم جماعة يأتي منه اسم الوحدة نحلة، ولفظ: نخل يأتي منه نخلة، ولفظ: ورق، يأتي منه ورقة"[٢].

ولا يُعد اسم الجنس الجمعي ضربًا من جمع التكسير عند جمهور الصرفيين، ومن ثَم فإن إلحاق العلامة تاء التأنيث أو ياء النسب بمفرده لا يُعد خرقًا لِهذه القاعدة.

يقول ابن يعيش: "اعلم أن هذا الضرب من الأسماء يميز فِيها الواحد بالتاء من نحو: شعيرة وشعير، وتمرة وتمر، إنّما هو عندنا اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد، وليس بتكسير على الحقيقة، وإن استفيد منه الكثرة؛ لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ إنّما هي من مدلولـــه إذ كان دالاً على الجنس، والجنس يفيد الكثرة"[٣].

ويقول هنري فليش في بيان الفرق بين مفهوم الجمع، ومفهوم اسم الجنس الجمعي: "فأسماء الجماعة ليست جموعًا، إذ إن الجموع تعين تعددًا في الكائنات أو في الأشياء المتمايزة، ولكن أسماء الجماعة على العكس من ذلك: قدر أو اندماج بين أشياء كثيرة دون اعتبار للوحدات المكونة، فاسم الجماعة هو الكتلة التي تتلاشى فِيها فردية أجزائِها، وهو الكتلة التي نتصورها، وتؤلف -من حيث

---

(١) ابن الأنباري: أسرار العربية ٤٨.

(٢) هنري فليش: العربية الفصحى، دراسة في البناء اللغوي ٩٢.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٥/٧١.

هي وحدة- نوعًا من المفرد، واسم الجماعة على هذا الاعتبار لا يُمكن أن يكون متعددًا، اللهم إلا إذا قصدت بـــه الإشارة إلى تعدد الوحدة الممثلة بوساطة اجتماع أفرادها"[١].

هـ- مستوى التكبير والتصغير:

الأصل في الاسم أن يكون مكبرًا، فإذا ما صُغِّر فقد صارَ فرعًا، ومن ثَم فقد ذهبَ الصرفيون إلى أن الاسم المصغر بوصفه فرعًا يفتقر إلى علامـــة تدل عليـــه وتميزه عَنْ الاسم المكبر.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) في تقرير ذلك: "المكبر يكون على أبنية مختلفة، وهو الأصل، ولم يفتقر الكلام مَعه إلى علامة تدل على التكبير؛ لأن العلامات إنّما يؤتَى بِهَا عند تغيير الكلام عن أصله، وأمَّا التصغير فيفتقر إلى علامة"[٢].

وتتمثل علامة التصغير في: "ضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة الياء ثالثة"[٣].

١- اعتبار أن العلامة زيادة:

بناء على اعتبار أن العلامة زيادة، وأن المتجرد من الزيادة يكون أصلاً، وما فيـــه زيادة يكون فرعًا يُمكن تبين صدق علاقـــة الأصالة والفرعية بين الاسم المكبر والاسم المصغر؛ إذ يتولد الاسم المصغر نتيجة زيادة ياء التصغير ثالثة على الاسم المكبر مع ضم أولـــه وفتح ثانيـــه.

وقد أجابَ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) عن وجه جعل علامة التصغير بزيادة حرف لا بنقص حرف، إذ إن النقص يُناسب معنى التصغير فقال: "فإن قيل: فلم كان التصغير بزيادة حرف، وهلا كان بنقص حرف؛ إذ الغرض تغيير صيغة المكبر عن حالـــه، وكما يحصل التغيير بالزيادة كذلك يحصل بالنقص مع أن النقص يُناسب معنى التصغير؛ إذ كان التصغير نقصًا قيل عَنهُ جوابان:

أحدُهما: أن التصغير لَمّا كان صفة وحلية للمصغر بالصغر، والصفة إنّما هي لفظ زائد على الموصوف جعل التصغير الذي هو خلف عَنه بزيادة ولَم يجعل بنقص ليناسب حال الصفة.

الثاني: أنّهم لَمّا أرادوا الدلالة على معنى التصغير والإيذان بذلك جعلوا العلامة بزيادة لفظ؛ لأن قوة اللفظ توزن بقوة المعنى"[٤].

---

(١) هنري فليش: العربية الفُصحى، دراسة في البناء اللغوي ٩١.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٥/١١٥. وينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٥٨.

(٣) الصـــيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٦٨٦، أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٦٠، ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٩٢، ١٨٩٣.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٥/١١٥. وينظر: ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٦١، ٣٦٢.

٢- اعتبار أن العلامة تركيب:

يتركب الاسم المصغر من عنصرين، هُمَا: الاسم المكبر وعلامة التصغير، من أجل ذلك فقد عد الصرفيون الاسم المصغر إذ كان مركبًا- فرعًا، على حين عدوا الاسم المكبر -إذ كان مفردًا- أصلاً، اعتمادًا على أن التركيب فرع الإفراد.

ويُمكن بيان علاقة التركيب الواقعة في الاسم المصغر على النحو التالي:

رُجَيْـــــل = رجل + علامة التصغير.

الاسم المصغر = الاسم المكبر + علامة التصغير.

الفـــــرع = الأصل + علامة التصغير.

والْمُلاحظ من هذا المثال أن دلالة الاسم المصغر (رُجَيْل) لا يُمكن الوصول إليهَا إلا بعد حدوث ذلك التركيب بين العنصرين: الاسم المكبر (رجل)، وعلامة التصغير، أي أن التركيب اللفظي يؤدي بالضرورة إلى وقوع تركيب دلالي.

٣- اعتبار أن العلامة تخصيص:

تكون الأسماء في عمومِها مكبرة مثل: رجل، عالِم، كتاب، شجرة، بلبل، عصفور، تمساح، ويشهد لصحة ذلك تصفح المعاجِم اللغوية، إذ إنّها تقتصر على ذكر استعمالات الأسماء في هيئتِها المكبرة، كما يشهد بذلك الواقع اللغوي نطقًا وسمعًا وكتابة. وأمَّا الأسماء المصغرة مثل: رُجَيْل، عُوَيْلِم، كُتَيِّب، شُجَيْرة، بليبل، عُصَيْفِير، تُمَيْسِيح، فهي أسماء خاصة خرجت عن الهيئة العامة للأسماء، ومن ثَم فإن المعاجِم اللغوية لا تذكرها ولا تولِيها اهتمامًا.

وبناء على ذلك فإن اعتبار جعل العلامة تخصيصًا للفرع -أي الاسم المصغر- يمكن تلخيصه في أن الأسماء في أصل عمومِها تكون مكبرة، ثم تختص بعلامة التصغير بعد، إذ يخرج الاسم المصغر (الفرع) مِنْ الاسم المكبر (الأصل).

ومن ثم يُمكن القول: إن العلاقة بين الاسم المكبر والاسم المصغر هي علاقة العموم والخصوص، أو علاقة العام والخاص، ولَمّا كان العَام أصلاً للخاص، صح ما ذهبَ إليه الصرفيون في جعلهم الاسم المكبر أصلاً، والاسم المصغر فرعًا.

٤- اعتبار أن العلامة طارئة:

تحدث علامـــة التصغير في الاسم المصغر معنى لَمْ يَكُن موجودًا في الاسم المكبر، فالأسماء: رجل، درهم، دينار، عند إلْحَاق علامة التصغير بِهَا فيُقال: رُجَيْل، دُرَيْهِم، دُنَيْنِير، تفيد معنى: رجل صغير، درهم صغير، دينار صغير، وهذا مِمَّا يكون فيـــه دلالة على أن علامة التصغير تحدث تغييرا معنويًا هو الوصف بالصغر، وأن تجرد الاسم المصغر من هذه العلامة يُفضي إلى افتقاد ذلك المعنى.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "التصغير قام مقام الصفة، ألا ترى أنك إذا قُلت في: رجل، رُجَيْل، وفي درهم: دُرَيْهِم، وفي دينار: دُنَيْنِير، قام رجيل مقام: رجل صغير، وقام دريهم مقام: درهم صغير، وقام دنينير مقام: دينار صغير"(١).

و- مستوى المنسوب إليه والمنسوب:

الأصل في الاسم أن يكون مجردًا من النسبة إليه، فإذا ما نُسِبَ إليه فقد صارَ فرعًا، وأطلقَ عليه اسم المنسوب، ومن ثَم فقد ذهبَ الصرفيون إلى أن المنسوبَ إليه بوصفه أصلاً لا يفتقرُ إلى علامة، على حين أن المنسوب بوصفه فرعًا افتقرَ إلى علامة.

وعلامة الاسم المنسوب في العربية هي: "إضافة ياء مشددة في آخر الاسم وكسر ما قبلها"(٢).

وقد عَبَّر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) عن ذلك فقال في ألفيته:

يَاءً كَيَا الكرسيّ زَادُوا للنسَبْ وَكُلُّ ما تليهِ كَسْرُهْ وَجَبْ(٣)

والْمُلاحظ في هذا الشأن أن علامة النسب تُعد من قبيل اللواحق من حيث وقوعها في عجز الاسم المنسوب.

١- اعتبار أن العلامة زيادة:

لعل أول اعتبار يُمكن من خلاله تبين صدق علاقة الأصالة والفرعية بين المنسوب إليه والمنسوب، اعتبار أن العلامة زيادة، وأن المزيد عليه هو الأصل، من أجل ذلك كان المنسوب إليه أصلاً لتجرده من الزيادة، وكان المنسوب فرعًا لإلْحَاق الزيادة به نحو قوْلِنا: هاشميّ، تميميّ، بصريّ، كوفيّ، نحويّ، عند النسب إلى: هاشم، تميم، بصرة، كوفة، نحو.

يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في ذلك: "إذا نسبت رجلاً إلى أب، أو بلد، أو صناعة زدت على اسم الأب، واسم البلد اللذين تنسب إليهِما ياءين، الأولى منهُما مدغمة في الثانية، وكسرت ما كان آخرًا قبل لِحاق الياءين بالاسم، وذلك نحو قولك: هاشميّ، وتميميّ، وبصريّ، وكوفيّ، ونحويّ"(٤).

٢- اعتبار أن العلامة تركيب:

يتركب الاسم المنسوب من عنصرين، هُمَا: المنسوب إليه وعلامة النسب، ومَنْ ثَمَّ سَاغَ الْقَوْلُ: إن الاسم الْمَنْسُوب لهُ أصلٌ لكوْنِه مُفْردًا، والاسم المنسوب فرعٌ لِكَوْنِه مُرَكَبًا.

---

(١) ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٦١، ٣٦٢. وينظر: الصيمري: التبصرة والتذكرة ٦٨٦/٢.

(٢) أبو علي الفارسي: التكملة ٥٠، ابن يعيش: شرح المفصل ١٤١/٥. الرضي: شرح الشافية ١٣/٢.

(٣) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ٦٩.

(٤) أبو علي الفارسي: التكملة ٥٠. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ١٤١/٥.

مثال ذلك ما يلي:

مصـــــــــريّ = مصر + علامة النسبة.

الاسم المنسوب = الاسم المنسوب إليه + علامة النسبة.

الفـــــــــرع = الأصل + علامة النسبة.

وقد أشارَ الرضي (ت ٦٨٦هـــ) إلى أثر التركيب في الاسم المنسوب في قولـــه: "واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب مِنْهَا ومن المنسوب إليه شيئا واحدًا منسوبًا إلى المجرد عَنْهَا، فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي النسبة إلى المجرد عَنْهَا"(١).

وقد ذهبَ الصرفيون القدماء إلى أن ياء النسبة بعد تركيبها مع الاسم المنسوب تمتزج بـــه نظرًا لتصييره مركبًا، شأنـــها في ذلك شأن تاء التأنيث وأداة التعريف نحو: قائمة، الرجل، يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) في شرح ذلك: "فهذه الياء اللاحقة شبيهة بالتاء اللاحقة بالْمُؤنث، وذلك من قبل أن الياء علامة لمعنى النسب، كما أن التاء علامة لِمَعْنَى التأنيث، وكل واحد منهما يمتزج بِمَا يدخل عليـــه حتى يصير كجزء منْه. وإنَّما صارَ بمنـــزلة الجزء مِمّا دخلا فيـــه من قبل أن العلامة أحدثت في كل واحد من المنسوب والمؤنث معنى لَـــم يَكن، فصار الاسم بالعلامة مركبًا، والعلامة فيـــه من مقوماتـــه، فتنـــزلت العلامة في كل واحد منهما منـــزلة أداة التعريف في الرجل والغُلام، فكما أن الألف واللام جزء مِمّا دخلنا فيـــه فكذلك ياء النسب وتاء التأنيث"(٢).

٣- اعتبار أن العلامة تخصيص:

تُعد العلاقة بين الاسم المجرد من النسبة والاسم المنسوب علاقـــة العموم والخصوص، أو علاقـــة العام والخاص، ومرد ذلك إلى علامة النسبة التي يكون حذفها دليلاً على أصالة الاسم المتجرد مِنْها، ويكون ذكرها دليلاً على فرعية الاسم الذي تلحقه.

وبيان ذلك أن الأسماء في استعمالِها الأعم واستخدامِها الأشيع في الواقع اللغوي تكون مجردة من النسبة مثل: مصر، دمشق، مكة، قاهرة، نحو، لغة، إسلام، زراعة.

وأمَّا الأسماء المنسوبة التي تلحقها علامة النسبة نحو: مصريّ، دمشقيّ، مكيّ، قاهريّ، نحويّ، لغويّ، إسلاميّ، زراعِيّ، فهي أسماء مخصوصة خرجت عن الهيئة العامة للأسماء، ويشهد لصدق ذلك تصفح أي معجم لغوي، إذ إنّه يقتصر على ذكر استعمالات الأسماء في هيئتِها المجردة من النسبة دون أن يذكر الأسماء في هيئتِها المنسوبة.

---

(١) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ١٢/٢.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١٤٢/٥.

وبناء على ذلك يمكن القول: إن الأسماء في أصل عمومِها وأساس شيوعِها تكون مجردة من النسبة، ثُم تختص بعلامة النسبة بعدُ، إذ يخرج الاسم المنسوب (الفرع) من الاسم المنسوب إليه (الأصل) بعد إلحاق علامة النسبة.

٤- اعتبار أن العلامة طارئة:

بين الصرفيون أن ياء النسب المشددة بوصفِها علامة النسب تُحدث في المنسوب معنى لَم يكن وتفيده فائدة الصفة؛ إذ "يصير الاسم للحاق الياءين له صفة الذي تنسب إليه بعد أن لَم يكن كذلك"(١).

وقد أفاضَ الرضي (ت ٦٨٦هـ) في بيان إفادة علامة النسب الاسم فائدة سائر الصفات، فذهب إلى أن المنسوب يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، مثل سائر الصفات كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، إذ يقول: "واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئًا واحدًا منسوبًا إلى المجرد عَنْهَا، فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي النسبة إلى المجرد عنها، فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فإن كلاًّ منْهَا ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات"(٢).

---

(١) أبو علي الفارسي: التكملة ٥٠.

(٢) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ١٣/٢.

ثانيًا: مستويات الأصالة والفرعية الخاصة بالأفعال

أ- مستوى الفعل الْمُجرد، والفعل المزيد:

الأصل في الفعل أن يكون مجردًا، أي أنّه يتكون من حروفـــه الأصلية نحو: نصر، كسر، خرج، من الثلاثي، ونحو: دحرج من الرباعي. فإذا ما زيد على حروفه الأصلية حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف، فقد عد فرعًا، نحو: ناصر، انكسر، استخرج من مزيد الثلاثي، ونحو: تدحرج من مزيد الرباعي.

ومن ثَمّ فإن الفعل المزيد بوصفه فرعًا افتقرَ إلى علامة تدل عليـــه، على حين أن الفعل المجرد بوصفه أصلاً لَم يفتقر إلى علامة.

وتتمثل علامة الفعل المزيد في زيادة أحد حروف الزيادة الكائنة في قولنا: سألتمونيها، أو قولنا: هناء وتسليم أو تضعيف أحد الحروف.

وتتوزع هذه الأحرف الدالة على الزيادة على ثلاثة مواقع في الفعل، هي:

١- صدر الفعل، وتسمى حينئذ سوابق، نحو: انكسر.

٢- وسط الفعل، وتسمى حينئذ حواشي، نحو: فاعل قاتل.

٣- عجز الفعـــل، وتسمى حينئذ لواحق، نحو: احمرّ.

وقد تجتمع في الفعل سابقة مع واسطة، نحو: افتعل، اغتفرَ، وقد تجتمع فيـــه سابقة مع لاحقة، نحو: افعلّ، احمرّ.

١- اعتبار أن العلامة زيادة:

بناء على اعتبار أن العلامـــة زيادة، وأن الأصل عدم الزيادة يُمكن الاستدلال على علاقـــة الأصالة والفرعية الكائنة بين الفعل المجرد، والفعل المزيد، ولعل في إطلاق الصرفيين مصطلح الفعل المجرد على الفعل المتجرد من أحد حروف الزيادة، وإطلاقِهم مصطلح الفعل المزيد على الفعل الذي يقع فيه أحد حروف الزيادة ما يكون فيه البرهان المبين على أهمية هذا الاعتبار في تفسير علاقـــة الأصالة والفرعيـــة.

٢- اعتبار أن العلامة تركيب:

يتركب الفعل المزيد من عنصرين هُمَا أحد حروف الزيادة أو أكثر، وصيغة الفعل المجرد، ويكون التركيب الواقع في الأفعال المزيدة على أنْمَاط مختلفة بحسب نوع الزيادة من حيث كونِها لاحقة أو واسطة أو لاحقة.

ويُمكن تمثيل ذلك فِيما يلي:

سابقة + صيغة الفعل المجرد، نحو: انفعل، انكسر.

واسطة + صيغة الفعل المجرد، نحو: فاعل، ناصر.

سابقة + واسطة + صيغة الفعل المجرد، نحو: افتعل، انتصر.

سابقة + لاحقة + صيغة الفعل المجرد، نحو: افعلّ، احمرَ.

٣- اعتبار أن العلامة تخصيص:

إن العلاقة بين الفعل المجرد بوصفه أصلاً والأفعال المزيدة بوصفها فروعًا هي علاقة العموم والخصوص، ويمكن الاستدلال على صدق ذلك بِمَا قام بـــه مصنفو الْمَعاجِم اللغوية، إذ جعلوا الأصول المجردة للفعل أصلاً عامًا، وأدرجوا تحته كل الأفعال المزيدة فمثلاً فإن مادة الفعل المجرد: فَهِمَ، تندرج تحتها الأفعال المزيدة، مثل: أفهم، فهّم، تفهم، فاهم، تفاهم، استفهم، ومردُّ ذلك أن إلحاق العلامة بتلك الأفعال المزيدة -بوصفها فروعًا جعلها أفعالاً خاصة، وأن تجرد الفعل المجرد من العلامة بوصفه أصلاً جعله عامًا، ومن ثَم ساغ القولُ: إن العلاقة بين الفعل المجرد والأفعال المزيدة عليـــه هي علاقة العموم والخصوص.

٤- اعتبار أن العلامة طارئة:

تُعد الزوائد التي تلحق الأفعال المزيدة علامات طارئة لإحداث معنى لَمْ يَكُن، يقول الرضي (ت ٦٨٦هـــ) في ذلك: "اعلم أن المزيد فيـــه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى؛ لأنَّها إذا لَمْ تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلْحَاق ولا لمَعْنَى كانت عبثًا"(١).

وقد عبر الأستاذ عباس حسن عن أثر زيادة أحد حروف الزيادة في أداء معنى جديد لَم يكن، فقالَ: "لكل حرف من حروف الزيادة معنى يؤديه، وفائدة يجلبها معه فزيادة الهمزة في أول الفعل الثلاثي قد تُفيد نقل معنى الفعل إلى مفعولـــه، ويصير بِهَا الفاعل مفعولاً مثل: خفى القمر، وأخفى السحاب القمر، وتضعيف عين الفعل غير الهمزة- قد تفيد التكرار والتمهل، نحو: علمت الراغب، وبصّرته بالْحقائق، وتحويل الفعل إلى صيغة فاعل قد تُفيد الدلالة على المشاركة، وزيادة السين والتاء على الفعل الثلاثي قد تُفيد الطلب أو الصيرورة، أو النسبة إلى شيء آخر"(٢).

ويتضح صدق ذلك أن أثر الزيادة التي تلحق الأفعال المزيدة في إحداث معانٍ لَمْ تكن، ينسحب على معنى السلب الذي يكون أحد معاني بعض الأفعال مثل أعجم من وجه أن السلب معنى حادث، ومن ثَم احتاج أيضًا إلى زيادة حادثة تدل على ذلك المعنى.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ) في بيان ذلك: "وأكثر ما وجدت هذا المعنى من الأفعال فِيما كان ذا زيادة، ألا ترى أن أعجم، ومرّض، وتحوّب، وتأثم، كل واحد مِنْها ذو زيادة فكأنّه إنّما كثر فِيما كان ذا زيادة من قبل أن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب، فَلَمّا كان

---

(١) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٨٣/١.

(٢) عباس حسن: النحو الوافي ٧٥٥/٤.

السلب معنى زائدًا حادثًا لاق بـــه من الفعل ما كان ذا زيادة، من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء، والعين، واللام"[١].

وقد تكفلت كتب الصرف بوضع معان تقريبية لصيغ الأفعال المزيدة: أفعل، فعّل، فاعل، تفاعل، تفعّل، انفعل، افتعل، استفعل، افعلّ، وغيرها[٢].

وفي ذلك كلـــه دلالة على أن الزوائد التي تلحق الأفعال المزيدة بوصفِها علامات يحتاج إليها الفرع، تكسبها معاني جديدة طارئة لَم تكن موجودة في الفعل المجرد بوصفه أصلاً، وهذا -في جملته- يتفق مع المقولة الشهيرة: إن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى، فضلاً على أنه تصديق لقاعدتِهم التوجيهية العامة: "الفروع هي المحتاجـــة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامـــة".

ب- مستوى الفعل المبني للفاعل، والفعل الذي لَمْ يسم فاعله:

ذهب بعض الصرفيين إلى أن الفعل المبني للفاعل أصل للفعل الذي لَمْ يسم فاعله، ومن ثَمَّ لَم يفتقر الفعل المبني للفاعل بوصفه أصلاً إلى علامة تدل عليـــه، وجاء على أبنية مختلفة، على حين افتقرَ الفعل المبني الذي لَم يُسم فاعلـــه بوصفـــه فرعًا إلى علامة تدل عليه وألزموه بناء واحدًا.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): "وكذلك فعل ما لَم يُسم فاعلـــه من حيث إن ما سُمي فاعلـــه على الأصل، ولا يفتقر إلى علامة تدل عليـــه، وهو على أبنية مختلفة نحو: ضرب، وعلَم، وظرف، فإذا لم يسم فاعله ألزموهُ بناء واحدًا، وضموا أوله ليدل التغيير على المعنى الحادث فيـــه فقال: ضرب، وعلم، وظرف في هذا المكان"[٣].

وتتمثل علامة بناء الفعل الذي لَم يُسم فاعلـــه في: "ضم أولـــه مطلقًا، وكسر ما قبل آخره في الماضي وفتحه في المضارع"[٤].

وقد عَبَّر ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) عن ذلك في ألفيته بقوله:

فأولَ الفِعلِ اضممن والمتصلْ بالآخرِ اكْسَرْ في مُضِي كوُصِلْ
واجعلْه مِنْ مُضَـــارعٍ منفتحَا كيَنْتَحِي المقـــولِ فيـــه يُنْتَحَى[٥]

وشرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـــ) هذين البيتين بقولـــه: "يُضم أول الفعل الذي لَمْ يُسم فاعلـــه مطلقًا أي سواء كان ماضيًا أو مُضارعًا، ويُكسر ما قبل آخر الماضي، ويُفتح ما قبل آخر

---

(١) ابن جني: الخصائص ٨٢/٣.

(٢) ينظر في ذلك: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٨٣/١- ١١٢. السيوطي: همع الهوامع ٢٢/٦ وما بعدها.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١١٥/٥.

(٤) ابن الأنباري: أسرار العربية ٩١.

(٥) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ٢٦.

المضارع، ومثال ذلك في الماضي قولك في وصل وُصل، وفي المضارع قولك في ينتحي ينتحي"[١].

١- اعتبار أن العلامة زيادة:

الْمُلاحظ أن اعتبار أن العلامـــة زيادة والأصل عدم الزيادة، لا يُمكن تطبيقه على الفعل المبني للفاعل، والفعل المبني للمفعول لإثبات علاقة الأصالة والفرعية الكائنة بينهما، إذ تتمثل العلامة التي تقوم بتحويل الأصل إلى الفرع في تغيير في التركيب الحركي للفعل؛ إذ "يعتبر بناء الفعل للمفعول من الحالات التي تتجلى فِيها ظاهرة التحول الداخلي في الحركات داخل مادة الكلمة، وقد أفادت اللغة من هذه الخاصة في التركيب الحركي، فلجأت إلى استخدام تتابع الضمة والكسرة في بناء الفعل الماضي الثلاثي للمفعول، فكلمة: كَتَبَ Kataba، تصير كُتِب kutiba، وهو ما يعبر عنه الصرفيون بضم أول الماضي، وكسر ما قبل آخره، وفي بناء الفعل المضارع الثلاثي للمفعول تستخدم الحركتان الضمة والفتحة U + a على النحو التالي:

يَكْتُبُ Yaktubu، تصير يُكْتَبُ Yuktabu ، هو ما يعبر عنه الصرفيون بضم أول المضارع، وفتح ما قبل آخره"[٢].

٢- اعتبار أن العلامة تركيب:

تبعًا لكون العلامـــة التي تحدث عند بناء الفعل الذي لَمْ يُسم فاعله تغييرًا في التركيب الحركي لِهذا الفعل، فإن اعتبار أن العلامة تركيب لا ينهض دليلاً على إثبات علاقة الأصالة والفرعية بين الفعل المبني للفاعل والفعل الذي لَم يسم فاعله.

٣- اعتبار أن العلامة تخصيص:

إن الهيئة العامة والصورة الشائعة للأفعال في العربية هي ما تكون مبنية للمعلوم، إذ هي مسندة إلى الفاعل، فلكل فعل فاعل معلوم غير مجهول، ويشهد لذلك الواقع اللغوي نطقًا وسمعًا وكتابة. وأمَّا حالات بناء الأفعال للمجهول فهي تُعد حالات خاصة خرجت عن نطاق الهيئة العامة للأفعال، إذ يتم إسنادها إلى ما ينوب عن الفاعل.

ومرد وصف الفعل المبني للمعلوم بالعموم هو تجرده من علامة البناء للمجهول، على حين أن مرد وصف الفعل المبني للمجهول بالخصوص هو إلحاق العلامة بـــه، ومن ثم فإن الأفعال كلها أو معظمها- تكون مبنية للمعلوم، ثَم تختص -بعد- بالعلامة فتكون مبنية للمجهول.

---

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١١٣/٢.

(٢) د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ٩٤.

٤- اعتبار أن العلامة طارئة:

تُعد علامة بناء الفعل الذي لَم يُسم فاعله طارئة لإحداث معنى لَم يكن، يتمثل في إسناد الفعل إلى نائب للفاعل، وأن الفاعل قد طوي ذكره وأصبحَ محذوفًا.

يقول عبد القاهِر الجرجانِي (ت ٤٧١هـ): "قولنا: بني الفعل للمفعول بـه دلالة على هذا التغيير وإخبار بأن الفعل لَما أريد إسناده إلى المفعول بُني بناءً مخصوصًا"(١).

ويقول أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ): "وإنَّما غير لفظ الفعل ليدل تغييره على حذف الفاعل"(٢).

ويُمكن تفصيل أثر التغيير المعنوي الذي يحدث عند بناء الفعل الذي لَم يُسم فاعِله بأن الفاعِل أصبحَ مجهولاً غير معلوم، "والمجهول فعل فاعله غير معلوم، ولو كان معلومًا فإنَّه يبقى غير مصرح بـه، ولا يُمكن أن يعبر عنه، فهو فعل لَم يُسم فاعله تبعًا لتعبير المفصل، فإذا ما استعملَ في صورة شخصية، مثل: ضُرِبَ زَيْدٌ، فإن زيدًا يقع موقع المسند إليه، والاهتمام يتركز عليـه، وفكرة المفعولية قد تطفو قليلاً أو كثيرًا، وقد تهيمن على الجملة، وفي هذه الحالة قد تترجم بعبارة مفعولية: (زيد كان مضروبًا)، بدلاً من عبارة: (ضَرَب أحدُهم زيدًا)، وهو تعبير قد يكون من مدلولـه الجهل بالفاعل، وهو لازم السياق"(٣).

وتأسيسًا على ما تقدّم يُمكن القول: إن علامة بناء الفعل الذي لَم يُسم فاعلـه التي تتمثل في ضم أولـه مطلقًا وكسر ما قبل آخره في الْمَاضي، وفتحه في المضارع من شأنها أنَّها تحدث تغييرًا معنويًا يكمن في إسناد الفعل إلى نائب للفاعِل بعد حذفـه.

ج- مستوى الفعل الماضي، والفعل المضارع:

يُعد الفعل الماضي أصلاً للفعل المضارع من حيث اللفظ، ومَنْ ثَم افتقرَ الفعل المضارع بوصفه فرعًا إلى علامـات تدل عليـه.

وتتمثل علامات المضارع في أحرف المضارعة الأربعة (نأيت): الهمزة، والياء، والتاء، والنون.

- ❖ **فالهمزة**: علامة للمتكلم، مثل: أكتب.
- ❖ **والياء**: علامة للغائب، مثل: يكتب.
- ❖ **والتاء**: علامة المخاطب، وعلامة الأنثى الغائبة، نحو: أنت تكتب، هي تكتب.
- ❖ **والنون**: علامة للمتكلم إذا كان معه غيره، أو للمتكلم الواحد المعظم نفسه، نحو: نحن نكتب.

---

(١) عبد القاهِر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٤٥.

(٢) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٥٧، وينظر: ابن الخشاب: المرتجل ١١٩، ابن الأنباري: أسرار العربية ٩١، ابن يعيش: شرح المفصل ٧/٧١.

(٣) هنري فليش: العربية الفصحى، دراسة في البناء اللغوي ١٩١.

والْمُلاحظ في هذا الشأن أن هذه العلامات المتمثلة في أحرف المضارعة هي من قبيل السوابق من حيث وقوعها في صدر الأفعال الْمـــاضية.

١- اعتبار أن العلامة زيادة:

يُمكن إثبات صدق علاقة الأصالة والفرعية بين الفعل الْماضي والفعل الْمُضارع استنادًا على أن الفعل المضارع يتولد نتيجة زيادة أحد حروف المضارعة الأربع: الهمزة، الياء، التاء، النون، على لفظ الفعل الماضي.

يقول المبرد (٢٨٥هـــ) في بيان هذا الاعتبار: "الأفعال المضارعة هِي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الياء، والتاء، والهمزة، والنون، وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت، ويفعل هو، ونفعل نحنُ"(١).

ويقول أبو الحسن الوراق (ت ٣٢٥هـــ) في ذلك أيضًا: "المضارع فرع على الماضي من جهة اللفظ، ألا ترى أن لفظَ الماضي ليس فيـــه زائد، ولفظ المضارع يتضمن لفظ الماضي وزيادة حرف"(٢).

٢- اعتبار أن العلامة تركيب:

يتركب الفعل المضارع من عنصرين، هُمَا الفعل الماضي، وأحد حروف المضارعة الأربعة: الهمزة، والياء، والتاء، والنون، من أجل ذلك فإن اعتبار أن العلامة تركيب وأن الإفراد أصل للمركب، يُمكن الاستدلال بـــه على صدق علاقـــة الأصالـــة والفرعيـــة الكائنـــة بين الفعل الْمَاضِي، والفعل المضارع، **ويمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:**

أفعل = علامة المضارعة الهمزة + فعل.

تفعل = علامة المضارعة التاء + فعل.

يفعل = علامة المضارعة الياء + فعل.

نفعل = علامة المضارعة النون + فعل.

الفعل المضارع = إحدى علامات المضارعة + صيغة الفعل الماضي.

الفعل المضارع = سابقة + صيغة الفعل الماضي.

٣- اعتبار أن العلامة تخصيص:

لا ينهض هذا الاعتبار دليلاً على إثبات علاقة الأصالة والفرعية، إذ ليست العلاقة بين الفعل الماضي والفعل المضارع علاقة العام والخاص، نظرًا لعدم قيام العلاقة بين الزمان الماضي والزمان الحاضر أو المستقبل، على علاقة العموم والخصوص.

---

(١) المبرد: المقتضب ١٢٩/٢.

(٢) أبو الحسن الوراق: علل النحو ٢٤٦.

٤- اعتبار أن العلامة طارئة:

بناء على اعتبار أن العلامـــة طارئة لإحداث معنى لَمْ يَكُن، يُمكن تلمس أثر علامة المضارعة في إحداث تغيير معنوي لَم يكن موجودًا، "إذ إن "المضارع إنَّما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي، وذلك الهمزة، والنون، والتاء، والياء؛ لأن معناهُما متغاير، وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللفظ"[١].

ويمكن بيان ذلك بالإشارة إلى أن الفعل يدل على اقتران أمرين:

أحدهُما: حدث تعبر عَنْهُ الحروف الأصلية الثلاثة، ويلخصه مصدر هذا الفعل.

والثاني: زمن تدل عليـــه صيغة الفعل، إذ تدل فعَل، وما كان من قبيلها على المضي، وتدل يفعل وشبهها على الحال أو الاستقبال[٢].

وبناء على ذلك فإن التغيير المعنوي الذي تحدث علامة المضارعة يتمثل في تغيير في الزمان، إذ تدل صيغة الماضي على اقتران حدث بزمان ماض، نحو: كتبَ، على حين تدل صيغة المضارع على اقتران حدث بزمان الحال أو الاستقبال، نحو: يكتب، ويمكن بيان الفرق بين الأزمنة الثلاثة: الماضي، الحاضر، المستقبل، المرتبطة بصيغة الفعل الماضي وصيغة الفعل المضارع فيما يلي:

١- **الماضي**: ما عدم بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بأنه دال على اقتران حدث بزمان قبل زمانِك، أي: قبل زمان إخبارك.

٢- **المستقبل**: مَا لَمْ يَكن لـــه وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عَنْهُ قبل زمان وجوده.

٣- **الحاضر**: هو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده[٣].

---

(١) السيوطي: همع الهوامع ٦/٣٠.

(٢) د. تَمام حسان: الخلاصة النحوية ٦١. ابن السراج: الأصول في النحو: ١/٣٩.

(٣) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٤.

ثالثًا: مستويات الأصالة والفرعية المشتركة بين الأسماء والأفعال

مستوى المشتق منه والمشتق:

أجمعَ الصرفيون[١] على أن المشتق منه يُعد أصلاً، وأن المشتق يُعد فرعًا لـــه، إذ يعرف الاشتقاق بأنّه: "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل"[٢]، أو بأنَّه: "إنشاء فرع من أصل يدل عليه"[٣].

وهذا قد دفع ابن عقيل (ت ٧٦٩هـــ) إلى قصر وجود علاقة الأصالة والفرعية حقيقة على علاقة المشتق منه والمشتق دون سواهُما من المستويات المختلفة مثل مستوى الإفراد والجمع؛ إذ يقول في ذلك: "وكون الإفراد أصلاً والجمع فرعًا مجاز مشهور في لسان أهل العربية، ونحوه قولـــهم: إن الإفراد أصل والتركيب فرع، وإنَّما يقعُ الفرع والأصل حقيقة على المشتق والمشتق منه"[٤].

على أنَّه ينبغي التنبيه على أن مفهوم العلامة التي تلحق الفرع أي المشتق يختلف تبعًا للاختلاف في تحديد المشتق منـــه بين القدماء والمحدثين.

فوفقًا للرأي المشهور عند القدماء -وهو رأي البصريين- الذاهب إلى أن أصل المشتقات هو المصدر[٥]، فإن جملة التغييرات التي تحدث في الأصل تُعد علامات تميز الفرع عن الأصل، وقد حصر السيوطي (ت ٩١١هـــ) في كتاب "المزهر في علوم العربية وأنواعِها" التغييرات التي تطرأ على الأصل المشتق منه للوصول إلى الفرع المشتق في خمسة عشر تغييرًا، وقد أشارَ إليْهَا في قوله: "ثم التغييرات بين الأصل المشتق منه، والفرع المشتق خمسة عشر:

الأول:	زيادة حركة	كعَلِم، وعِلْم.
الثاني:	زيادة مادة	كطَالِب، وطَلَب.
الثالث:	زيادتهما	كضَارِب، وضَرْب.
الرابع:	نقصان حركة	كالفرس، من الفرس.
الخامس:	نقصان مادة	كتَبْت، وثَبَات.
السادس:	نقصانهما	كنَـــزَا، ونزوان.
السابع:	نقصان حركة، وزيادة مادة	كَغَضْبَى، وغَضَب.

---

(١) ينظر في ذلك: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ٥٦، ابن السراج: الأصول في النحو ١٦٢/١، ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٢٥/١، وما بعدها، أبو البقاء العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٤٣، ابن عصفور: الممتع في التصريف ٤٤/١، ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ٨٤/٤.

(٢) أبو البقاء العكبري: المصدر السابق.

(٣) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٤١/١.

(٤) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ٨٤/٤.

(٥) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٧/١.

الثامن:	نقص مادة، وزيادة حركة	كحرم، وحرمان.
التاسع:	زيادتْهِما مع نقصانِهما	كاستنوق، من الناقة.
العاشر:	تغاير الحركتين	كبَطِر، بَطَرًا.
الحادي عشر:	نقصان حركة، وزيادة أخرى وحرف	كاضرِب، من الضرب.
الثاني عشر:	نقصان مادة، وزيادة أخرى	كراضَع، من الرضَاعة.
الثالث عشر:	نقص مادة، وزيادة أخرى وحركة	كخَافَ، من الخَوْف.
الرابع عشر:	نقصان حركة وحرف، وزيادة حركة فقط	كعِدْ، من الوَعْد فيه نقصان الواو وحركتها وزيادة كسرة.
الخامس عشر:	نقصان حركة وحرف، وزيادة حرف	كفاخَر، من الفَخَار، نقصت ألف وزادت ألف وفتحة[١].

وأمَّا وفقًا لرأي اللغويين المحدثين[٢] الذاهب إلى جعل أصل المشتقات هو المادة اللغوية أو الجذر اللغوي، فإن العلامة التي تلحق الفرع المشتق هي ذلك القالب أو تِلكَ الصيغة اللذين تصب فِيهما تلك المادة اللغوية.

١- اعتبار أن العلامة زيادة:

يُمكن بيان أثر اعتبار أن العلامة زيادة في إثبات علاقـــة الأصالة والفرعية بين المشتق منه، والمشتق بأحد وجهين:

الأول: إذا أخذنا برأي المحدثين الذي يميل إلى جعل المشتق منه هو الجذر اللغوي أو المادة اللغوية اعتبار أن العلامة زيادة يصدق على علاقة المشتق منه والمشتق، إذ تتمثل الزيادة التي تلحق الفرع المشتق يكون في زيادة القالب أو الصيغة.

الثاني: إذا أخذنا برأي البصريين الذاهب إلى أن أصل المشتقات هو المصدر فإن اعتبار أن العلامة زيادة لا يُمكن تطبيقه على الإطلاق لإثبات علاقـــة الأصالة والفرعية بين المشتق منه والمشتق، إذ تُعد التغييرات التي تحدث في الأصل علامات مختلفة تميز الفرع عن الأصل.

---

(١) السيوطي: المزهر في علوم العربية وأنواعِها ٣٤٨/١، ٣٤٩.

(٢) ينظر هذا الرأي في: د. تَمام حسان: مناهج البحث في اللغة ٢١٥. د. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٥٧.

٢- اعتبار أن العلامة تركيب:

يُمكن بيان أثر اعتبار أن العلامـــة تركيب في إثبات علاقة الأصالة والفرعية بين المشتق منه والمشتق بأحد وجهين:

الأول: إذا أخذنا بالرأي الذي يميل إلى أن المشتق منه هو الجذر اللغوي أو الْمَادة اللغوية تكون العلاقـــة التركيبية الواقعة في المشتق قائمة، وهي تتكون من ذلك التركيب الكائن بين الجذر اللغوي أو المادةَ اللغوية، وذلك القالب أو تلكَ الصيغة اللذين تصب فيهما تلك المادة.

الثاني: إذ أخذنا برأي البصريين الذاهب إلى أن أصل المشتقات هو المصدر فإن هذا الاعتبار – اعتبار أن العلامة تركيب– لا يُمكن تطبيقه إذ إن جملة التغييرات التي تطرأ على الأصل المشتق منه الموصول إلى الفرع المشتق متعددة ومتشعبة، وهي على تعددها وتشعبِها لا تنهض دليلاً على إثبات العلاقـــة التركيبية الواقعة في الفرع.

٣- اعتبار أن العلامة تخصيص:

يُمكن تلمس علاقة العموم والخصوص الكائنة بين علاقـــة المشتق منه والمشتق بوصفِهما أهم مستويات علاقـــة الأصالة والفرعية في صنيع مصنفي المعاجم اللغوية، إذ جعلوا الأصول المجردة للكلمة الاشتقاقية، أو الجذر اللغوي أصلاً عامًا، وأدرجوا تحته كل أمثلة الاشتقاق، فتحت الجذر اللغوي (ض، ر، ب) –مثلاً– وضعوا كل أمثلة الاشتقاق الخاصة بالأفعال، مثل: يضرب، ضُرِبَ، استضرب، ضارب، اضطرب، وتحت هذا الجذر أيضًا وضعوا كل أمثلة الاشتقاق الخاصة بالأسماء، نحو: ضَرْب، مَضْرِب، ضارب، مضروب، مِضْرب، وغيرهـــا.

ولعل في ذلك ما يُثبت أن العلاقة بين المشتق منه والمشتق هي علاقة بين العام والخاص، إذ تندرج كل أمثلة الاشتقاق بوصفها فروعًا مخصوصة تحت أصل واحد عام.

٤- اعتبار أن العلامة طارئة:

يُعد التغيير المعنوي الذي يحدث نتيجة الاشتقاق من الوضوح بمكان، إذ يدل كل مثال من أمثلة الاشتقاق المختلفة –سواء كانت أمثلة للأفعال أمثلة للأسماء– على معنى لا يدل عليـــه المثال الآخر، وهذا المعنى الذي يطرأ على كل مثال من أمثلة الاشتقاق يكون زائدًا على الأصل.

يقول أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـــ) في بيان التغيير المعنوي الناتِج عن الاشتقاق إجمالاً: "الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل، فالأصل هاهنا يُراد بـــه الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوليًا، والفرع لفظ توجد فيه تلكَ الحروف مع نوع تغيير ينظم إليه معنى زائد على الأصل. والمثال في ذلك الضرب –مثلاً– فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربًا، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك، فأمَّا ضرب، ويضرب، وضارب، ومضروب،

ففيها حروف الأصل وهي الضاد، والراء، والباء، وزيادات لفظية لزمَ من مجموعِها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر"[١].

ويُمكن بيان التغيير المعنوي الذي يَحدث نتيجة للاشتقاق تفصيلاً إذا اشتققنا مثلاً من مادة (ض، ر، ب) جملة من أمثلة الأفعال، وأمثلة الأسماء، إذ يدل كل مثال مِنْهَا على معنى لا يدل عليه المثال الآخر.

❖ **فمن مادة (ض، ر، ب) يمكن أن نشتق جملة من أمثلة الأفعال، مِنْهَا:**

١- فعل ماض: ضرب.

٢- فعل مستقبل: يضرب.

٣- فعل أمر: اضرب.

٤- فعل نهي: لا تضرب.

٥- فعل لَم يُسم فاعله: ضُرِبَ.

٦- فعل يدل على التكثير والتكرير: ضرّب.

٧- فعل يدل على الطلب: استضرب.

٨- فعل يدل على المشاركة: ضارب زيد عمرًا.

٩- فعل يدل على الاختلاج والحركة: اضطرب.

❖ **ومن مادة (ض، ر، ب) يُمكن أن نشتق جملة من أمثلة الأسماء، مِنْهَا:**

١- مصدر: ضربًا.

٢- مصدر ميمي: مضربًا.

٣- اسم الفاعل: ضارب.

٤- اسم المفعول: مَضْرُوب.

٥- اسمًا للمكان، أو الزمان: مضربًا.

٦- اسم الآلة: مضرب.

والْمُلاحظ في هذه الأمثلة كلها -سواء كانت أمثلة الأفعال، أم أمثلة الأسْمَاء- أنّها تشترك في المعنى الأساسي الأول وهو الضرب، ولكن كل مثال مِنْها لـــه معنى أو دلالـــة صرفية إضافية نابعة من اختلاف الصيغة أو القالب.

---

(١) أبو البقاء العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٤٤.

وفي ختام الحديث عن هذه القاعدة: "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة يتبين لنا أن الصرفيين القدماء حاولوا تفسيرها في ضوء أربعة اعتبارات تجريدية تشمل المستويات المختلفة لعلاقة الأصالة والفرعية.

وأن اختبار هذه الاعتبارات الأربعة في كل مستوى منها كان من شأنه الدلالة على أن توافرها كلها ليس أمرًا ضروريًا، إذ قد يتواجد بعضها ويغيب بعضها الآخر.

القاعدة الثانية

الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل

من القواعد التوجيهية التي تقوم بضبط علاقـــة الأصل والفرع تلك القاعدة التي تشير إلى ضرورة تضمن الفرع أصله الذي أخذ منه، وهي ما عبر عنها ابن الأنباري بقولـــه: "**الفرع لا بد أن يكون فيـــه الأصل**"(١).

ويرتبط تفسير هذه القاعدة التوجيهية الثانية التي تضبط علاقـــة الأصل والفرع بتفسير القاعدة التوجيهية الأولى: "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة"، من حيث كون العلامة التي تلحق الفرع تكون غالبًا في هيئة زيادة أو من حيث كونها تجعل اللفظ مركبًا، ومن أجل ذلك فإن الفرع لا بد أن يتضمن الأصل وتلك الزيادة، ويتركب أيضًا من الأصل وتلك العلامة.

ولعل الذي دفع الصرفيين إلى تخصيص مفاد هذه القاعدة بصياغة مستقلة هو توظيفها في توجيـــه مسائل صرفيـــة مختلفة وفقًا لضرورة تضمن الفرع الأصل، بحيث يكون مثل هذا التوجيه بعيدًا عن أساس العلامة اللغوية التي من خلالها تم تقسيم مفردات اللغة إلى أصول وفروع.

وقد وردت أنماط تعبيرية أخرى عن هذه القاعدة، منْهَا ما جاء في أقوالهم التالية:

- **الفرع يتضمن الأصل ويدل عليه**(٢).
- **كل فرع يتضمن الأصل وزيادة**(٣).
- **كل فرع يؤخذ من أصل ويصاغ مِنْهُ ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل**(٤).

وسوف يقوم البحث -إن شاء الله- ببيان أثر هذه القاعدة التوجيهية على المستويات المختلفة لعلاقـــة الأصالة والفرعيـــة التي تتعلق بالأسماء أو الأفعال أو ما يكون مشتركًا بينهُما.

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٣٨. وينظر: الزبيدي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١١٢.

(٢) السهيلي: نتائج الفكر ٣٢٠.

(٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/١٧١.

(٤) الرضي: شرح الكافية ٣/٤٠٠.

أولاً: مستويات الأصالة والفرعية الخاصة بالأسماء

أ- مستوى التذكير والتأنيث:

في باب التأنيث يُمكن تلمس صدق قاعدة: "الفرع لابد أن يكون فيه الأصل" في أن الاسم المذكر تُضاف إليه علامة التأنيث التاء في آخره لتحويله من الأصل إلى الفرع أي من المذكر إلى المؤنث. فكلمة (قائم) مثلاً تحول إلى (قائمة) بإضافة علامة التأنيث التاء، ومن ثَم فإنه يُمكن القول: إن الفرع قائمة يحتوي على الأصل قائم، بالإضافة إلى زيادة التاء التي تدل على أن الذات مؤنثة.

يقول ابن الحاجب (ت ٦٤٢هـ): "فإذا قصد إلى التأنيث زيدت العلامة لذلك، فقائم في قولِك: قائمة، يدل على ذات قام بِهَا ذلك المعنى كما في قولك: قائم مجردًا، وزيادة التاء تدل على أن الذات مؤنثة فكان فرعًا لذلك"(١).

وإذا كانت علامات التأنيث التي تلحق المذكر لتحويله إلى المؤنث ثلاث علامات هي تاء التأنيث مثل قولنا: قائم، وقائمة، وألف التأنيث المقصورة مثل قولنا: سكران، سكرى، وألف التأنيث الممدودة مثل قولنا: أحمر، حمراء، فإن الْمُلاحظ أن هذه القاعدة تسري على التأنيث بالتاء فحسب دون التأنيث بالألف المقصورة أو بالألف الممدودة، إن قائمة على بناء قائم، على حين أن سكرى ليست على بناء سكران، كما أن حمراء ليست على بناء أحمر.

وفي بيان الفرق بين التأنيث بالتاء والتأنيث بالألف جاء قول أبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ): "والفرق بين الألف والْهَاء أن الذي فيه الْهَاء خرج بِهَا من التذكير إلى التأنيث، والأصل التذكير، وذلك أنك تقول: قائم، وقائمة، وجالس، وجالسة، فتكون الْهَاء مزيدة على بناء المذكر، والذي فيه ألف التأنيث هو مصوغ للتأنيث على غير تذكير خرج منه؛ ألا ترى أن قائمة على بناء قائم، وحمراء ليست على بناء أحمر، وعطشى، وسكرى، ليست على بناء عطشان، وسكران"(٢).

ب- مستوى التنكير والتعريف:

في باب التعريف قرر الصرفيون أن علامة التعريف الألف واللام -تلحق أول الاسم النكرة (الأصل) فيتولد- بناء على ذلك- الاسم المعرف (الفرع).

ويُمكن تمثيل تضمن الاسم المعرف (الفرع) الاسم النكرة (الأصل) على النحو التالي:

الرجل = الـــ + رجل.

الاسم المعرف = علامة التعريف + الاسم المنكر.

---

(١) ابن الحاجب: الأمالي النحوية، أمالي القرآن الكريم ١٢٧/٤.

(٢) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ١٨١. وينظر: المبرد: المقتضب ٣٢٠/٣.

ج- مستوى الإفراد، والتثنية:

في باب التثنية قرر الصرفيون أن علامة التثنية تلحق آخر الاسم المفرد (الأصل) فيتولد الاسم المثنى (الفرع)، أي أن الاسم المثنى يتضمن الاسم المفرد مضافًا إليه علامـــة التثنية.

من أجل ذلك فقد صرح المبرد (ت ٢٨٥هـــ) بضرورة تضمن الاسم المثنى الاسم المفرد في قوله:

"واعلم أن التثنية لا تخطئ الواحد، فإذا قيل لك: ثنه، وجب عليك أن تأتي بالواحد، ثم تزيد في الرفع ألفًا ونونًا، وفي الخفض ياء ونونًا"(١).

ويُمكن إثبات صدق قاعدة: "الفرع لا بد أن يكون فيـــه الأصل" على العلاقة بين المثنى بوصفه فرعًا والمفرد بوصفـــه أصلاً بِمَا أشارَ إليه الصرفيون من أن التثنية عبارة عن ضم اسم إلى اسم آخر، وأن أصلها العطف فقولنا الزيدان أصله: زيد، وزيد.

وقد شرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) ذلك في قوله: "وأصلها العطف، فإذا قلت: قام الزيدان، فأصله: زيد، وزيد، لكنهم إذا اتفقَ اللفظان حذفوا أحد الاسمين، واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية، فصارا في اللفظ اسمًا واحدًا، وإن كان في الحكم والتقدير اسمين، وكان ذلك أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين، ويعطفوا أحدهُما على الآخر"(٢).

من أجل ذلك فقد عرف ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) المثنى بأنَّـــه: "ما دلَّ على اثنين بزيادة، صالحًا للتجريد، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى كـــ(رجلين)"(٣).

كما عرَّفـــه ابن عقيل (ت ٧٦٩هـــ) بقولـــه: "لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليـــه"(٤).

بناء على ما سبق يُمكن تعريف المثنى بأنَّه كلمة تدل على اثنين لفظًا معنى بزيادة تلحقها في آخرها، وهذه الزيادة إمّا أن تكون ألفًا، ونونًا، أو ياء ونونًا، حسب الحالة الإعرابية للكلمة نفسها، وإذا كان المفرد مذكرًا جاء المثنى مذكرًا، وإن كان مؤنثًا جاء المثنى مؤنثًا.

ويُمكن تَمْثيل تحويل الاسم المفرد (الأصل) إلى الاسم المثنى (الفرع).

مسلم + مسلم = مسلمان، مسلمين.

مسلمة + مسلمة = مسلمتان، مسلمتين.

---

(١) المبرد: المقتضب ٣/٤٠.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٤/١٣٧. وينظر: ابن الأنباري: أسرار العربية ٤٧.

(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١/١٨٥.

(٤) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٥٦.

ويتبين من هذين المثالين أمران:

الأول: أن بنية الكلمة لَم تتغير بعد إلْحَاق الزائدتين (الألف والنون، أو الياء والنون)؛ إذ يعتمد تحويل الأصل إلى الفرع، -أي تحويل المفرد إلى المثنى- على وسيلة الإلصاق.

الثـــاني: أن الفرع أي المثنى يتضمن الأصل أي المفرد، وذلك لأن الفرع صالح للتجريد، فكلمة: مسلمان أو مسلمين تحتوي بعد التجريد على المفرد: مسلم، وكلمة: مسلمتان، أو مسلمتين، تحتوي بعد التجريد على المفردة: مسلمة.

واحتكامًا إلى هذه القاعدة: "الفرع لا بد أن يكون فيـــه الأصل" قرر الصرفيون أن الألفاظ التي جاءت في العربية على صورة المثنى، ولا يُمكن ردها إلى لفظ المفرد ليست من قبيل المثنى، وإنَّما تُعد ملحقة بـــه، نحو: اثنان، واثنتان، وكلا، وكلتا.

يقول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـــ) في ذلك: "فَمَا لا يصدق عليه حد المثنى مِمَّا دل على اثنين بزيادة أو شبهِها فهو ملحق بالمثنى، فكلا وكلتا، واثنان واثنتان ملحقة بالمثنى؛ لأنَّها لا يصدق عليها حد المثنى"(١).

وقد بَيَّن وجـــه جعل "اثنان" ملحقًا بالمثنى في كونـــه غير صالح للتجريد بحيث لا يُقال: اثن، حيث قال: "وخرج بقولنا: صالح للتجريد نحو: اثنان، فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة مِنه فلا تقول: اثن"(٢).

كما بَيَّن صاحب جامع الدروس العربية وجه جعل اثنان، واثنتان، وكلا، وكلتا ألفاظًا ملحقة بالمثنى في قولـــه: "وإن ناب عن مفردين بزيادة غير صالحة لإسقاط وتجريد الاسم منها كاثنين، واثنتين، وكلا وكلتا لَم يكن مثنى، بل هو ملحق بـــه في إعرابـــه، إذ لَم يسمع: اثن، واثنة، ولا كِل، ولا كِلْت"(٣).

د- مستوى الإفراد والجمع:

في باب جمع المذكر السالِم يتضح أثر هذه القاعدة: "**الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل**" فِيما أشار إليه الصرفيون من أن جمع المذكر السالِم عبارة عن ضم اسم إلى اسمين، أو أكثر، وأنَّـــه يشبه التثنية في المعنى، إذ الأصل فيـــه العطف كما هو الأصل في التثنية، فإذا قلنا: جاء الزيدون، فأصله: زيد، وزيد، وزيد، ولكن لَمَّا اتفقوا في اللفظ والمعنى اكتفوا بواحد مِنْهَا، وزادوا عليه زيادة تدل على الجمع.

---

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٥٧. وينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١/١٨٥.

(٢) ابن عقيل: المصدر السابق نفسه.

(٣) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية ٢/١٢.

وفي بيان ذلك جاء قول عبد القاهِر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): "اعلم أن التثنية والجمع يُقصد بهما الاختصار والإيجاز، فكان الأصل أن يُقال: جاءني زيد، وزيد إلا أنَّهم رأوا ذلك يطول؛ إذ كان التثنية يتبعها الجمع، فكان يجب أن يُقال: زيد، وزيد، وزيد إلى ما يطول جدًا، فقالوا: الزيدان، والزيدون، فجعلوا الألف والواو عوضًا عن ضم الاسم إلى الاسم فحصل المعنى مع اختصار اللفظ"(١).

كما جاء قول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "فإن قيل: ما الجمع؟ قِيل: صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه أيضًا العطف كالتثنية؛ إلا أنّهم لَمّا عدلوا عن التكرار في التثنية طلبًا للاختصار كان ذلك في الجمع أولى"(٢).

من أجل ذلك فقد عرف الصرفيون الجمع بأنَّه: "ما له واحد من لفظه صالح لعطف مثلية أو أمثاله عليه دون اختلاف معنى"(٣).

بناء على ما سبق يُمكن تعريف جمع المذكر السالِم بأنَّه اسم يدل على جماعة من الذكور اتفقت في اللفظ والمعنى بزيادة تلحقه في آخره، وهذه الزيادة قد تكون واوًا ونونًا، أو ياء ونونًا حسب الحالة الإعرابية.

ويُمكن تمثيل تحويل الاسم المفرد (الأصل) إلى جمع المذكر السالِم (الفرع) على النحو التالي:

مسلم + مسلم + مسلم = مسلمون / مسلمين.

ويتبين من هذا المثال أمران، هُمَا:

الأول: أن بنية الكلمة لَم تتغير بعد إلحاق الزائدتين (الواو والنون، أو الياء والنون) إذ يعتمد تحويل الأصل إلى الفرع أي المفرد إلى جمع المذكر السالِم على وسيلة الإلصاق.

الثاني: أن الفرع -أي جمع المذكر السالِم- يتضمن الأصل أي المفرد، وذلك لأن الفرع صالح للتجريد، فكلمة (مسلمون) أو (مسلمين) تحتوي بعد التجريد على المفرد (مسلم).

واستنادًا إلى هذه القاعدة "**الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل**" يرى البحث صواب تفكير الصرفيين في عدهم الألفاظ التي جاءت على صورة جمع المذكر السالِم، وليس لَها مفرد من لفظها ملحقة بجمع المذكر السالِم وهي:

أ- عشرون وبابه.

ب- لفظ أولو.

---

(١) عبد القاهِر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٨٣.

(٢) ابن الأنباري: أسرار العربية ٤٨.

(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١/١٩١.

يقول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في بيان وجه جعل "عشرون" وبابه، ولفظ "ألو" ملحقة بجمع المذكر السالِم: "فعشرون وبابه -وهو ثلاثون إلى تسعين- ملحق بجمع المذكر السالِم؛ لأنَّهُ لا واحد لـه من لفظـه، إذ لا يُقال: عشر ، وكذلك أولو؛ لأنَّـه لا واحد لـه من لفظـه"(١).

وفي باب جمع المؤنث السالم أو ما جُمِعَ بالألف والتاء يُمكن تطبيق هذه القاعدة أيضًا كما طبقت في باب جمع المذكر السالِم، فإذا قلنا: جاءت الزينبات، فأصلـه: جاءت زينب وزينب وزينب، ولكن لَمّا اتفقوا في اللفظ والمعنى اكتفوا بواحدة منها، وزادوا عليها زيادة تدل على الجمع وهي الألف والتاء. **ويُمكن توضيح تضمن جمع المؤنث السالِم لفظ المفردة على النحو التالي:**

زينبات = زينب + زينب + زينب.

زينبات = زينب + ات.

زينبات = زينب + علامة جمع المؤنث السالِم.

وما قِيلَ عن (زينبات) يُقال أيضًا في كلمة (مسلمات) عند جمع: مسلمة ومسلمة ومسلمة، غير أنّه ينبغي التنبيـه على أن هذا الجمع كان في أصل وضعـه: مسلمتان وقد حذفت تاء المفردة منعًا من اجتماع علامتي تأنيث في اسم واحد.

وعلى الرغم من حذف التاء التي كانت موجودة في المفردة عند جمعِها جمع مؤنث سالِمًا، فإن الصرفيين يعدونَها في حكم الثابتة، وإن كانت محذوفة لفظًا. من أجل ذلك فقد ذهب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلى أن حذف التاء عند جمع "تمرة" على "تمرات" جاء لإصلاح اللفظ، وأمَّا في المعنى فهي مقدرة منوية إذ يقول: "ومن ذلك قولـهم في جمع تمرة، وبسرة، ونحو ذلك: تمرات، وبسرات، فكرهوا إقرار التاء، تناكرًا لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد، فحذفت -وهي في النية مرادة البتة- لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ؛ لأنّها في المعنى مقدرة منوية لا غير، ألا تراك إذا قلت: تمرات لَمْ يعترض شك في أن الواحدة منها تمرة، وهذا واضح، والعناية إذن في الحذف إنّما هي بإصلاح اللفظ، إذ المعنى ناطق بالتاء مقتض لَها حاكم بموضعها"(٢).

وما أشار إليه ابن جني في كلامـه السابق من ضرورة تقدير التاء المحذوفة عند جمع تمرة على تمرات يتفق مع مفهوم القاعدة التي نصَّ عليها الصرفيون بقولِهم: "**الفرع لا بد أن يكون فيـه الأصل**". إذ الفرع جمع المؤنث السالِم: تمرات، يتضمن الأصل المفردة: تمرة.

واحتكامًا إلى هذه القاعدة أيضًا قضى الصرفيون بأن كلمة (أولات) ليست جمع مؤنث سالمًا، وإنَّما هي ملحقة بـه، إذ لا مفرد لَهَا من لفظِها، يقول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في ذلك: "أولات

---

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٦٣/١.

(٢) ابن جني: الخصائص ٣١٤/١، ٣١٥.

تجري مجرى جمع المؤنث السالِم في أنَّها تنصب بالكسرة، وليست بجمع مؤنث سالم، بل هي ملحقة بـــه، وذلك لأنَّها لا مُفرد لَهَا من لفظِها"(١).

وفي باب جمع التكسير فإن هذه القاعدة أيضًا يُمكن تطبيقها كما طبقت بالنسبة إلى الجمع السالِم بنوعيه فإذا قلنا: أقبل الرجال، فأصله: أقبل رجل ورجل ورجل، ولكن لَمّا اتفقوا في اللفظ والمعنى اكتفوا بواحد مِنْهَا، وعبروا عن معنى الجمع بإجراء تغيير في اللفظ يتمثل في زيادة حرف وتغيير في الضبط.

هـ- مستوى التكبير والتصغير:

في باب التصغير قرر الصرفيون أن: "**الاسم المصغر يتضمن المكبر ويدل عليـــه**"(٢).

ويُمكن بيان تضمن الاسم المصغر الاسم المكبر بِمَا أشار إليـــه الصرفيون بأن كلمة: رجيل، تتضمن الأصل المكبر "رجل" مضافًا إليـــه الوصف بالصغر، وكلمة: دُرَيْهِم، تتضمن الأصل المكبر "درهم" مضافًا إليـــه الوصف بالصغر، وكلمة: دُنَيْنِير، تتضمن الأصل المكبر "دينار" مضافًا إليـــه الوصف بالصغر ومرد تفسير ذلك كله أن التصغير قام مقام الصفة.

وقد شرح ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) ذلك في قولـــه: "التصغير قام مقام الصفة، ألا ترى أنك إذا قلت في رَجُل: رُجَيْل، وفي درهم: دُرَيْهِم، وفي دينار: دُنَيْنَير، قام رجيل مقام رجل صغير، وقام دُرَيْهِم مقام درهم صغير، وقام دُنَيْنِير مقام دينار صغير"(٣).

ويُمكن تَمثيل تضمن الاسم المصغر الاسم المكبر على النحو التالي:

رجيل = رجل صغير.

رجيل = رجل + الوصف بالصغر.

الاسم المصغر = الاسم المكبر + الوصف بالصغر.

الفرع = الأصل + الوصف بالصغر.

الفرع = الأصل + علامة التصغير.

و- مستوى المنسوب إليه والمنسوب:

في باب النسب قرر الصرفيون أن علامـــة النسب تلحق آخر الاسم المنسوب إليـــه أي: الأصل فيتولد الاسم المنسوب أي: الفرع، وقد بَيَّنَ الرضي (ت ٦٨٦هـــ) أن الاسم المنسوب يتركب من المنسوب إليه، وعلامة النسب فقال: "واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم

---

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ١/٧٥.

(٢) ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٦١.

(٣) ابن الأنباري: المصدر السابق ٣٦١، ٣٦٢.

المنسوب إليـــه يصير بسببها الاسم المركب مِنْهَا ومن المنسوب إليـــه شيئًا واحدا منسوبا إلى انجرد عَنْهَا، فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي النسبة إلى انجرد عنْها"[1].

وما أشارَ إليه الرضي في ذهابـــه إلى أن الاسم المنسوب يتركب من شيئين، هُمَا المنسوب إليـــه وعلامة النسبة، يقتضي مفهومه أن المنسوب يتضمن المنسوب إليـــه، أي أن الفرع يتضمن الأصل.

ويُمكن تَمثيل علاقـــة التركيب الكائنة في الاسم المنسوب على النحو التالي:

هـــــــــاشمي = هاشم + علامة النسبة.

الاسم المنســـوب = المنسوب إليه + علامة النسبة.

الفـــــــــرع = الأصل + علامة النسبة.

ثانيًا: مستويات الأصالة والفرعية الخاصة بالأفعال

أ- مستوى الفعل المجرد، والفعل المزيد:

هناك علاقة أصالة وفرعية بين المجرد والمزيد من الأفعال؛ فالمجرد أصل للمزيد إذ من المعلوم أن: "**ما لا زيادة فيه أصل لِمَا فيه الزيادة**"(١). وأن: "**ما لا زيادة فيه سابقٌ على ما فيه زيادة**"(٢).

ومن الواضح بِمكان أن قاعدة "**الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل**" يُمكن تطبيقها على العلاقة بين المجرد والمزيد مِن الأفعال دون تكلف أو عناء، فمزيد الثلاثي بوصفه فرعًا على المجرد الثلاثي يحتوي على ذلك، كما أن مزيد الرباعي بوصفه فرعًا على الرباعِي المجرد يتضمن بالضرورة حروفه، ويُمكن بيان ذلك بشكل من التفصيل على العلاقة بين مجرد الثلاثي بوصفه أصلاً، ومزيد الثلاثي بوصفه فرعًا. فمزيد الثلاثي بأشكاله الثلاثة إما بحرف، نحو: أفعل، فعّل، فاعل، أو بحرفين، نحو: انفعل، افتعل، افعلّ، تفاعل، تَفعلّ، أو بثلاثة أحرف، نحو: استفعل، افعوعل، افعالّ، يحتوي بالضرورة على المجرد الثلاثي، المتكون من الحروف الثلاثة الفاء، والعين، واللام.

وينبغي التنبيه هُنا على أن تضمن الفرع للأصل واشتماله عليه في علاقة المجرد والمزيد من الأفعال يكون من وجهين: أ- **تضمن اللفظ**. ب- **تضمن المعنى**.

ويمكن بيان ذلك تفصيلاً فيما يلي:

أ- تضمن اللفظ:

- مزيد الثلاثي بحرف، نحو: قاتل، **يتضمن**: لفظ أصله المجرد: قتل، الزيادة اللفظية: الألف.
- مزيد الثلاثي بحرفين، نحو: انكسر، **يتضمن**: لفظ أصله المجرد: كسر، الزيادة اللفظية: الألف والنون.
- مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف، نحو: استخرج، **يتضمن**: لفظ أصله المجرد: خرج، الزيادة اللفظية: الألف، والسين، والتاء.

ب- تضمن المعنى:

- مزيد الثلاثي بحرف، نحو: قاتل، **يتضمن**: معنى أصله المجرد: قتل + معنى المشاركة المأخوذ من زيادة الألف.
- مزيد الثلاثي بحرفين، نحو: انفعل، **يتضمن**: معنى أصله المجرد كسر + معنى المطاوعة المأخوذ من زيادة الهمزة والنون.
- مزيد الثلاثي بثلاثة حروف، نحو: استخرج، **يتضمن**: معنى أصله المجرد: خرج + معنى الطلب المأخوذ من زيادة الألف، والسين والتاء.

---

(١) أبو البقاء العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٤٦.

(٢) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٧١.

ب- مستوى الفعل الماضي، والفعل المضارع:

يُمكن تطبيق قاعدة "**الفرع لا بد أن يكون فيــه الأصل**" على العلاقة بين الماضي بوصفــه أصلاً والْمُضارع بوصفــه فرعًا، إذ يؤخذ الْمُضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أولــه، وهي الهمزة، والتاء، والياء، والنون، نحو: أذهب، تذهب، يذهب، نذهب، المأخوذة من الماضي: ذهب، فالمضارع يتضمن لفظ الماضي، وزيادة حرف، وأقوال الصرفيين الواردة في هذا الشأن كثيرة.

وجاء في ذلك قول أبي الحسن الوراق (ت ٣٢٥هــ): "المضارع فرع على الماضي من جهة اللفظ، ألا ترى أن لفظ الماضي ليس فيــه زائد، ولفظ المضارع يتضمن لفظ الماضي وزيادة حرف"(١).

وجاء قول المبراد (ت ٢٨٥هــ)، وابن السراج (ت ٣١٦هــ): "وحق المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف"(٢).

كما أشار إلى ذلك الصيمري (ت بعد ٣٠٠هــ) بقولــه: "حق المضارع أن يستوفي حروف الماضي"(٣).

كما عَبَّر ابن مالك (ت ٦٧٢هــ) عن ذلك بقولــه: "أحرف الماضي تُوجد في المضارع بعد زيادة حرف المضارعة"(٤).

ولا يُعد خرمــا لِهذه القاعدة ما ورد من سقوط بعض حروف الماضي عند صياغة المضارع في بعض الأفعال، ومن ذلك ما ورد في سقوط الهمزة في مضارع أفعل: يفعل، مثل: أكرم، يكرم، إذ الأصل أن يُقال في ذلك المضارع: يؤفعل، ويؤكرم.

وقد شرح الصيمري علة سقوط تلك الهمزة عند إتيان المضارع بقولــه: "وكان أصل: يؤكرم، وإنَّما كان كذلك، لأن حق المضارع أن يستوفي حروف الماضي، إلا أنَّهم حذفوا الهمزة من يؤكرم؛ لأنّه كان يلزم المتكلم أن يقول: أنا أؤكرم، فتلتقي همزتان، فاستثقلوا ذلك فحذفوا إحدى الهمزتين ثم أتبعوهُ سائر الأمثلة وإن لَم يكن فِيها من العلة ما في أؤكرم -ليجري المضارع على طريقة واحدة"(٥).

كما لا يُعد خرمًا لِهذه القاعدة ما ورد من سقوط فاء الفعل المثال إذا كانت واوًا ممَّا جاء ماضيه على فَعَل، ومضارعه على يفعِل بكسر العين؛ نظرًا لوقوع تلك الواو بين ياء وكسرة، نحو: وعد يعد، وزن يزن، ورد يرد، إذ الأصل أن يُقال في ذلك المضارع: يوعد، يوزن، يورد، والدليل

---

(١) أبو الحسن الوراق: علل النحو ٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) المبرد: المقتضب ٢/٩٥، ابن السراج: الأصول في النحو ٣/١١٤.

(٣) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٧٥٠.

(٤) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٥.

(٥) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٧٥٠، ٧٥١، وينظر: المبرد: المقتضب ٢/٩٥. ابن السراج: الأصول في النحو ٣/١١٤.

على ذلك أنَّه إذا انفتحَ ما بعد تلك الواو ثبتتَ ولَم تُحذف، كما هو الحال عند بناء تلك الأفعال للمفعول إذ يُقال فِيها: يوعد، يوزن، يورد.

وقد بين ابن يعيش علة سقوط تلك الواو عند إتيان المضارع بقولـــه: "متى كانت الواو فاء الفعل، وكان ماضيه على فعَل، ومضارع على يفعِل، ففاؤه التي هي واو محذوفة لوقوعِها بين ياء وكسرة، وذلك قولك: وعد، ووزن، وورد، ثم تقول: يعد، ويزن، ويرد، وأصله: يوعد، ويوزن، ويورد، فحذفت الواو لِمَا ذكرنا؛ يؤكد ذلك أنَّهـــا إذا انفتحَ ما بعدها صحت فقلت: يوزن، ويورد، ويوعد، ويضبطه قولـــه عز وجل-: ﴿لَمْ يَلِـــدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (١)".

وليس خرمًا لِهذه القاعدة كذلك ما ورد من سقوط همزة الوصل من الأفعال الماضية المبدوءة بِهَا، نحو: انفعلَ، افتعل، استفعل، عند صياغة مضارع كل مِنْهَا، فيُقال: ينفعل، يفتعل، يستفعل، ويُمكن تفسير سقوط همزة الوصل عند الإتيان بمضارع تلك الأفعال بِمَا أشارَ إليه الصرفيون من أن تلكَ الهمزة إنَّما دخلت لسكون ما بَعْدَها فكان مجيئها توصلاً للنطق بِهذا الساكن، وعِنْدَ دخول أَحرف المضارعة تسقط، إذ يتوصل إلى نطق الساكن الذي بعدها بدخول أي من أحرف المضارعة الأربعة: الهمزة، التاء، الياء، النون، يقول المبرد (ت ٢٨٥هـــ) في شأن همزة الوصل: "وإنَّما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها؛ لأنّـــك لا تقدر على أن تبتدئ بساكن، فإذا وصلت إلى التكلم بِمَا بعدها سقطت ؛ لأنَّها لا أصل لَهَا، وإنّما دخلت توصلاً إلى ما بعدها فإذا وصلَ إليـــه فلا مَعْنَى لَهَا"(٢).

---

(١) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٣٣٣، ٣٣٤، والآية الواردة في النص هي الآية الثالثة من سورة الإخلاص.

(٢) المبرد: المقتضب ٢١٨/١.

ثالثًا: مستويات الأصالة والفرعية الخاصة بالأسماء والأفعال معًا

مستوى المشتق مِنْه والمشتق:

تُعد القاعدة التوجيهية التي تنص على أن "الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل" أكثر وضوحًا وأعظم تطبيقًا في جانب علاقة المشتق منه والمشتق بوصفهما أحد مستويات الأصل والفرع، إذ يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في بيان حد الاشتقاق: "إلاَّ أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حده النحويون من أنَّه إنشاء فرع من أصل يدل عليه، وأمَّا المشتق فيُقال للفرع الذي صيغ من الأصل، لأنك تطلب معنى الأصل في الفرع، فكأنَّك تشتق الفرع لتخرج منه الأصل وكأنَّ الأصل مدفون فيه، والمشتق منه هو الأصل"(١).

ولَن يعتمد البحث رأي البصريين في كون أصل المشتقات المصدر، ولا رأي الكوفيين في كون أصل المشتقات الفعل، إذ إن ما دار بين الفريقين من الاختلاف حول أصل المشتقات، وما قدم في سبيل ذلك من حجج وما سيق من أدلة لا يخرج عن المناقشات الكلامية التي قد لا تتصل بالواقع اللغوي.

وقد عبر الدكتور عبده الراجحي عن ذلك بقوله: "فنحنُ نعلم مناقشاتِهم وخلافاتِهم حولَ عدد كبير مِن الظواهر اللغوية، حين كانوا يختلفون مثلاً حولَ المصدر والفعل أيُّهما أصل وأيهُما فرع، وهذا موضوع يتصل بالتطور اللغوي بلا شك، غير أن معظم ما قالوه لا يخرج عن المناقشات الكلامية التي قد لا تتصل بالواقع اللغوي"(٢).

ومن تلك المناقشات الكلامية ما أورده ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) على لسان البصريين في استدلالِهم على أن أصل المشتقات هو المصدر؛ إذ يقول: "الدليل على أن المصدر أن الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ألا ترى أن "ضرب" يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه "ضرب"، وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع؛ لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل، وصار هذا كما نقول في الآنية المصوغة من الفضة، فإنَّها تدل على الفضة والفضة لا تدل على الآنية، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرعٌ عليها، ومأخوذة منها فكذلك هَاهُنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه"(٣).

وعلى الرغم من أن قاعدة: "**الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل**" هي إحدى القواعد التي استدل بِهَا البصريون على أصالة المصدر وفرعية الفعل كما ورد في النص السابق، فإن البحث يرى صحة هذه القاعدة بوصفِها دليلاً كما يثبت خطأ وجه تطبيقها بوصفه مستدلاً عليه، إذ ليس أصل المشتقات المصدر.

---

(١) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٤٤.

(٢) د. عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية ٩٥.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٢٧، ٣٢٨.

والرأي الذي يعتمده البحث في هذه القضية أن أصل المشتقات هو جذور المادة المعجمية الذي يتكون من الحروف الأصلية، حيث إن هذا الأصل أكثر تجريدًا، وهو ما ذهبَ إليه المعجميون عند تصنيفهم معاجمهم اللغوية، وأيده كثير من العلماء المحدثين.

يقول الدكتور تَمام حسان في هذا الشأن: "وجه القول -كما أراهُ- في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات، واشتراكِها في شيء معين، خير من أن تقوم على افتراض أصل مِنْهَا وفرع، والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح كل الوضوح، ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة، فأنتَ إذا نظرتَ إلى: ضرب، وضارب، ومضروب، ويضرب، ومضارب، وما تفرع من ذلك، رأيت أنّها جميعًا تشترك في (ض، ر، ب)، وقد فطن إلى ذلك المعجميون ولَم يفطن إليه الصرفيون"(١).

وقد وصفت الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي جذور المادة المعجمية بأنَّهـــا شيء تجريدي أو مفترض غير مستعمل في اللغة: "فالأصلُ كما رأينا في مادة ض، ر، ب، شيء تجريدي أو مفترض غير مستعمل في اللغة، وبوضع الحركات وأحرف الزيادة بنظام معين نحصل علي المشتقات التي مِنْهَا المصدر، وهذا ما جرت عليه المعاجم العربية ولكن الصرفيين لَم يأخذوا برأي اللغويين واتخذوا سبلاً أخر؛ لأنّهم بذلك يريدونَ معرفة الأبنية التي يُقاس عليها كل من المشتقات وكيفية أخذه من غيره وممّ يؤخذ عادة، وقد ملأوا بطون كتبهم نقاشًا وجدلاً"(٢).

كما أيد الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف هذا الرأي، وعبر عن ذلك بقولـــه: "وقد تتسع دائرة التفريع على أصل أكثر تجريدًا، فيقوم الجذر بإعطاء المعنى الأصلي الذي تتفرع عَنْهُ صيغ متعددة بتعدد أنواع الزيادة وموقعها، فتقوم حول الجذر شجرة ذات فروع كثيرة من الكلمات المشتقة، وقد ساعدت هذه الفكرة العبقرية علماء المعجمات على تصنيف المعاجم، إذ ربطوا بين الجذر وفروعه المتعددة، وساعدت وسائل التحويل الاشتقاقي المجددة على طريقة الأخذ المقنن من هذا الجذر"(٣).

على أنه ينبغي التنبيه هُنَا على أن الصرفيين القدماء قد قاربوا المعجميين في رأيِهم الذي أيده العلماء المحدثون، فعند إشارتِهم إلى معرفة الأصل والزائد من الحروف، جعلوا الأصل عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت، وهي تجري مجرى الجنس للأنواع المختلفة، إذ يوجد الجنس في كل نوع مثل المادة للمصنوعات كالخشب للباب والكرسي، والسرير، وغير ذلك من الصور، وكالذهب للخلخال، والسوار، والحلقة، والخاتَم، وغير ذلك.

---

(١) د. تَمام حسان: مناهج البحث في اللغة ٢١٥.

(٢) د. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٥٧، ٢٥٨.

(٣) د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية ٤٢.

فكذلك الحروف الأصول هي مادة لِمَا يُبنى مِنها من الأبنية المختلفـــة موجودة في جميعها من نحو: ضرب، يضرب، فهو: ضارب، ومضروب، فـــ(ض، ر، ب) موجود في جميع هذه الأبنية"[١].

وبناء على رأى اللغويين المحدثين الذي يذهب إلى جعل أصل المشتقات جذور المادة المعجمية تبعًا لصنيع المعجميين، أو على رأي الصرفيين القدماء الذاهب إلى جعل الحروف الأصول مادة لِمَا يبنى مِنْها من الأبنية المختلفة، يتبين لَنا صدق هذه القاعدة التي تقول: "**الفرع لا بد أن يكون فيـــه الأصل**" على مستوى المشتق منه والمشتق.

وفي ختام الحديث عن هذه القاعدة التي تشير إلى ضرورة تضمن الفرع أصله الذي أخذ منه وهي ما عبر عنها بعضهم بقوله: "الفرع لابد أن يكون فيه الأصل" يتبين لنا صدق هذه القاعدة على المستويات المختلفة لعلاقـــة الأصالة والفرعية التي تتعلق بجانب الأسماء أو بجانب الأفعال أو بما يكون مشتركًا بينهما.

---

(١) ينظر: ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ١٠٨، ١٠٩، ١١٠.

القاعدة الثالثة

قد يستعمل الفرع، وإنْ لَمْ يُسْتَعْمَل الأصل

من القواعد التوجيهية التي تقوم بضبط علاقة الأصل والفرع تلك القاعدة التوجيهية التي تقول: "**قد يُستعمل الفرع وإن لَم يستعمل الأصل**"(١).

ومفاد هذه القاعدة أن العرب قد تستعمل بعض الفروع وتهمل في الوقت ذاته استعمال أصولها المجردة، وهذا من شأنه الدلالة على أن ارتباط الفرع بالأصل في حيز الوجود ليس أمرًا حتميًا تلازميًا.

وإذا حاولنا أن نضع احتمالات لصور ارتباط الأصل والفرع في حيز الوجود والاستعمال وفقًا للقسمة العقلية، فيمكن وضع هذه الاحتمالات في أربع صور:

الصورة الأولى:	يستعمل الأصل	يستعمل الفرع
الصورة الثانية:	قد يستعمل الأصل	يُهمل الفرع
الصورة الثالثة:	قد يُهمل الأصل	يستعمل الفرع
الصورة الرابعة:	يُهمل الأصل	يُهمل الفرع

وتُعد الصورة الرابعة في حقيقة الأمر صورة وهمية؛ إذ يقدر فيها غياب كل من الأصل والفرع معًا عن حيز الوجود، من أجل ذلك فإننا سوف نقتصر على تحليل الصور الثلاثة الأول فيما يلي:

مفاد الصورة الأولى أن العرب استعملت أصول بعض الكلمات وفروعها معًا، ومفاد الصورة الثانية أن استعمال بعض الأصول المجردة لا يتطلب بالضرورة استعمال فروعها، إذ قد تُهمل تلك الفروع في الواقع اللغوي الوارد عن العرب، على حين أن مفاد الصورة الثالثة هو أن العرب قد استعملت فروع بعض الكلمات دون استعمال أصولَها المجردة التي أخذت منها.

ويرى البحث أن مرد تخصيص الصرفيين الصورة الثالثة بصياغة قاعدة توجيهية دون صياغة قاعدة توجيهية للصورتين الأوليين، هو غرابة مفهوم تلك الصورة الثالثة وبعدها عن القبول العقلي، وهذا اقتضى ضرورة تخصيصها بصياغة قاعدة توجيهية بحيث يُمكن توظيفها في مقام الجدل والمناظرة، ويمكن سياقها أيضًا في حسم الخلاف الواقع في مسألة ما.

وعلى كل حال فإن هذه القاعدة التوجيهية التي صاغها الصرفيون في شأن بيان استعمال فروع بعض الكلمات دون استعمال أصولِها قليلة الورود في مصادر النحو والصرف، إذ لا نلتقي بِها إلا في مصادر معدودة، متخذة أنْمَاطًا مختلفة، وقوالب متعددة. فقد عبر عَنْهَا ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله:

"**قد يستعمل الفرع وإن لَم يُستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونِه أصلاً، ولا الفرع عن كونه فرعًا**"(٢).

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٠.

(٢) ابن الأنباري: المصدر السابق نفسه.

وعَبَّر عنها ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بقولـه:

❖ **"والعرب كثيرًا ما تستعمل الفرع وتهمل الأصول"**(١).

وعبر عنها الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) بقوله:

❖ **"وقد يستعمل الفرع ويترك الأصل"**(٢).

على حين صاغها السيوطي (ت ٩١١هـ) بقولـه:

❖ **"العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل"**(٣).

وعلى الرغم من قلة المصادر التي نصت على هذه القاعدة عند المقارنة بكثرة المصادر التي ذكرت قواعد توجيهية أخرى، فإنّه قد وردت لَها أمثلة تطبيقية كثيرة في عدة أبواب صرفية مختلفة، وهذا من شأنه الإفادة بأن اهتمام الصرفيين بجانب تطبيق بعض القواعد قد طغى أحيانًا على جانب التنظير لَهَا.

ومن الأمثلة التطبيقية لهذه القاعدة وفقًا للمستويات المختلفة لعلاقة الأصالة والفرعية ما يلي:

---

(١) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/٥٤٠.

(٢) الزبيدي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١١٢.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ٦/٣٦.

أولاً: مستويات الأصالة والفرعية الخاصة بالأسماء

أ- مستوى التذكير والتأنيث:

إذا كانت العلاقة بين المذكر والمؤنث عند الصرفيين هي علاقـــة الأصل والفرع، إذ يُعد المذكر أصلاً للمؤنث، ويُعد المؤنث فرعًا للمذكر، فإن الواقع اللغوي ورد باستعمال بعض الألفاظ المؤنثة التي لَمْ تستعمل ألفاظها المذكرة، ومن أشهر الصيغ الواردة في هذا الشأن صيغة فَعْلاَء التي لا أَفْعَل لَهَا.

يقول ابن منظور (ت ٧١١هـــ): "وامرأة ثَدْيَاء: عظيمة الثديين، وهي فَعْلاَء لا أفعل لَهَا؛ لأن هذا لا يكون في الرجال، ولا يُقال: رجل أثدى"(١).

وقد عقد السيوطي (ت ٩١١هـــ) في كتابـــه "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" فصلاً عنوانه: فعلاء صفة لا أفعل لَهَا، ذكر فيـــه: "أرض ثرياء: أي ذات ثرى، وامرأة ثَدْيَاء، عظيمة الثديين، والجاهلية الجهلاء: الشديدة الضلال"(٢).

ب- مستوى الإفراد، والجمع:

إذا كان المفرد أصلاً، وجمع التكسير فرعًا عليه، فإن الواقع اللغوي ورد باستعمال بعض الجموع أتت على أحد أوزان جمع التكسير، ولَمْ يعرف لَهَا مفرد فيُستعمل.

وقد ذكر ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) من ألفاظ جموع التكسير التي لَمْ يستعمل واحدها قولُهم: عباديد، وأبابيل، فقال: "قد يستعمل الفرع وإن لَمْ يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونـــه أصلاً، ولا الفرع عن كونـــه فرعًا، ألا ترىَ أنّهُم قالوا: طير عباديد، أي متفرقة، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لَم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل، ولَم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع.

وكذلك أيضًا قالوا: طيرًا أبابيل، قال الله تعالى: ﴿**وَأَرْسَلَ عَلَيْهِم طَيرًا أبابِيل**﴾ (٣)، أي: جَماعات في تفرقـــة، وهو جمع لا واحد لـــه في قول الأكثرين"(٤).

وقد ذهبَ صاحب جامع الدروس العربية إلى أن مفرد تلك الجموع قد أهْمِل قديمًا فنسي، وذكر منها: التعاشيب، التعاجيب، التباشير، التجاويد، الأبابيل، فقال: " من الأسماء ما لا يستعمل إلا بصيغة الجمع؛ لأن مفرده قد أهمل قديمًا فنسي، وذلك:

كالتعاشيب، وهي: (القطع المتفرقة من العشب، أو هي ألوان العشب وضروبـــه).

والتعاجيب، وهي: (العجائب).

---

(١) ابن منظور: لسان العرب (ثدي).

(٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعِها ٢/٢٣٠.

(٣) سورة الفيل: الآية الثالثة.

(٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٠، ٢٤١.

والتباشير، وهي: (المنائر).

والتحاويد، وهي: (الأمصار الجديدة سفعة).

والأماليل، وهي: (الفرق)[1].

وقد عقد السيوطي (ت ٩١١هـ) في مزهره فصلا بعنوان: "[illegible]" واحد[2] نقلا عن عدة مصادر لغوية قديمة[1].

وقد وصف الأستاذ عباس حسن تلك الجموع التي أتت على [illegible] الغالبة فيه، وليس لها مفرد بأنها جمع تكسير ليس بالأصيل، كما ذهب إلى [illegible] وجود مفرد مقدر خيالي أي غير حقيقي.

يقول في ذلك: "وهناك جمع تكسير ليس بالأصيل، ولكنه يلحق بجموع التكسير الأصيلة اعتبارا ويجري عليه أحكامها، وهذا النوع هو ما كان على صيغة من صيغ جموع التكسير الغالبة فيه، ولكن ليس له مفرد.

فمن أمثلة المجموع على صيغة خاصة بالتكسير، وليس له مفرد: شماطيط، وعبادية، وعبابيد.

ومن أمثلة المجموع على صيغة غالبة في التكسير وليس له مفرد: أعراب، فإن صيغة فعل شائعة في الجموع نادرة في المفردات غاية الندرة، إذ لا تعرف إلا في بعض كلمات معدودة منها: قدر أعشار، وثوب أخلاق.

فتلك الصيغ المجموعة على وزن يخص التكسير أو يغلب فيه تدخل في عداد جمع التكسير، بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقي لَهَا، وفي هذه الحالة يفترض النحاة لَهَا وجود مفرد مقدر خيالي أي: غير حقيقي، لتكون بِهذا المفرد داخلة -اعتبارًا- في جموع التكسير الأصيلة"[3].

ج- مستوى التكبير، والتصغير:

ورد عن العرب استعمالِهم بعض الأسماء المصغرة دون أن يستعملوا مكبرًا لَهَا، وإذا ما كان الاسم المصغر فرعًا للاسم المكبر، فإن ورود مثل ذلك فيه دلالة واضحة على أن ارتباط الفرع بالأصل في حيز الوجود ليس أمرًا حتميًا تلازميًا، وقد عقد سيبويه في كتابه بابًا أسْماه: "هذا باب ما جرى في الكلام مصغرًا وترك تكبيره؛ لأنَّه عندهم مستصغر فاستغنى بتصغيره عن تكبيره، قال فيه: "وذلك قولهم: جُمَيْل، وكُعَيْت، وهو البلبل، وقالوا: كِتْعَان وجِمْلاَن فجاءوا به على التكبير، ولو جاءوا به وهم يريدون أن يجمعوا المحقر لقالوا: جُمَيْلاَت، فليس شيء يُراد به التصغير إلا وفيه ياء التصغير.

---

(١) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية ٦٧/٢.

(٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٩٧/٢، وما بعدها.

(٣) عباس حسن: النحو الوافي ٦٧٩/٤، ٦٨٠.

وسألتُ الخليل عن كُمَيْت، فقال: هو بمنـــزلة جُمَيْل، وإنّما هِي حمرة مخالطها سواد ولَمْ يخلص، فإنّما حقروها؛ لأنّها بين السواد والحُمْرة"[١].

وقد ذكرَ ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) في كتابـــه "شرح الكافية الشافية" جملة من الأسماء المصغرة التي لَمْ تنطق العرب بها مكبرة، فقال: "كما شذت جموع لا واحد لَها من لفظِها كـــ(أبابيل)، شذت مصغرات لا مكبر لَها من لفظها، نحو: الكميت، من الخيل، والكميت، وهو البلبل.

ومن هذا النوع "القطيعاء" لضرب من التمر، و"القبيطاء"، و"السريطاء" لضرب من الحلوى، و"القصيري" لأحد الأضلاع، وكثر ذلك في الأعلام كـــ(حنين)، وأم حبين، وهذيل، وقريظة، وسليم، وجبير، وعزير، وقصيّ، وطهيّة، وجهينة، وبثينة"[٢].

كما أشارَ أبو حيان (ت ٧٤٥هـــ) في كتابه: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، إلى هذه المسألـــة بقولـــه: "ونطقت العرب بأسماء مصغرة، ولَم تَنْطِق بِهَا مكبرة من ذلك: كميت، وكعيت، وجميل، والقصيري، والحميا، والثريا، والقطيعا، وكثر مجيء المصغر دون المكبر في الأعلام كقريظة، وجهينة، وطهية، وهذيل، وسليم"[٣].

ويبدو أن هذه الأسماء المصغرة التي لَمْ تنطق العرب بِهَا مكبرة من الكثرة بمكان؛ إذ عقد السيوطي (ت ٩١١هـــ) في كتابـــه "المزهر في علوم اللغة وأنواعِها" فصلاً كاملاً لَهَا استغرق قرابـــة أربع صفحات، وهو بعنوان: "ذكر الألفاظ التي وردت على هيئة المصغر"[٤]، وهذه الكثرة الملموسة تعـــزز القاعدة التوجيهية التي نص عليها الصرفيون بقولِهم: "**قَدْ يُستعمل الفرع وإنْ لَمْ يستعمل الأصل**" وتشهد بأهميتها.

---

(١) سيبويه: الكتاب: ٤٧٧/٣.

(٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٩٢٠/٤.

(٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣٨٩/١، ٣٩٠.

(٤) السيوطي: الْمزهر في علوم اللغة وأنواعِها ٢٥٣/٢، وما بعدها.

ثانيًا: مستويات الأصالة والفرعية الخاصة بالأفعال

أ- مستوى الفعل المبني للفاعل، والفعل المبني للمفعول:

إذا كان الفعل المبني للمفعول –عند بعض الصرفيين– فرعًا على الفعل المبني للفاعل، فإن الواقع اللغوي يشهد باستعمال بعض الأفعال المبنية للمفعول دون أن يستعمل العرب تلكَ الأفعال مبنية للفاعل.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـ) في الإشارة إلى ذلك: "وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال على ما لَمْ يُسم فاعلـــه، ولَمْ يستعمل منه المبني للفاعل، وتلك الأفعال، نحو: جُنّ، وسُلّ، وزُكِم، ووُرِد، وحُمّ.

قال سيبويه: لو أردت نسبتها إليه تعالى لكان على أفعل، نحو: أجنه الله، وأسله، وأزكمه، وأورده، ولعل ذلك لأنه لَمّا لَمْ يأت من فعل المذكور كجن، وسُلّ، فعلته، صار كألَم ووجع، وعمي"[١].

وقَدْ عقدَ السيوطي في مزهره فصلاً عنوانـــه: ذكر الأفعال التي جاءت على لفظ ما لَمْ يُسم فاعلـــه[٢]، نقلاً عن ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في أدب الكاتب، وثعلب (ت ٢١٩هـ) في فصيحه، والجوهري (ت ٣٩٣هـ) في الصحاح.

ويبدو أن هذه الأفعال التي جاءت مبنية للمفعول دون أن يستعمل العرب تلكَ الأفعال مبنية للفاعل من الكثرة والغزارة؛ إذ جمعها محمد علي بن علان الصديقي (ت ١٠٥٧هـ) في رسالة سَمّاها: إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعـــل"[٣].

وهذه الكثرة الملموسة في سماع أفعال مبنية للمجهول ولا معلوم لَها، تشهد بصحة القاعدة التوجيهية التي تقول: "**قد يستعمل الفرع وإن لَمْ يُستعمل الأصل**".

---

(١) الرضي: شرح الكافية ٤/٢٣٤، ١٣٥. وينظر: سيبويه: الكتاب ٤/٦٧.

(٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/٢٣٣، وما بعدها.

(٣) ينظر: خير الدين الزركلي: الأعلام ٦/٢٩٣.

ب- مستوى الفعل الماضي، والفعل المضارع:

يُعد الفعل الماضي أصلاً للفعل المضارع، إذ يؤخذ المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله، وهي: الهمزة والتاء والنون والياء، مثل: أذهب، تذهب، نذهب، يذهب، المأخوذة من ذهب، وهذا يقتضي ضرورة وجود الأصل -الفعل الماضي- لكي يوجد الفرع (الفعل المضارع)، لكن الواقع اللغوي ورد أحيانًا بِمَا يدل على خلاف ذلك؛ إذ سُمع عن العرب بعض أفعال مضارعة لَم تُستعمل، ومن ذلك قولهم: يدع، ويذر، مع عدم استعمالهم ماضيهما، فلا يُقال: ودع، ووذر.

يقول ابن منظور (ت ٧١١هـ): "قولِهم: دع هذا، أي: اتركه، وودعه يدعه، تركه، وهي شاذة، وكلام العرب: دعني، وذرني، ويدع، ويذر، ولا يقولون: ودعتك، ولا وذرتك، استغنوا عَنْهُما بتركتك، والمصدر فيهما تركا، ولا يُقال: ودعا، ولا وذرا"(١).

---

(١) ابن منظور: لسان العرب (ودع).

ثالثًا: مستويات الأصالة والفرعية المشتركة بين الأسماء والأفعال

أ- مستوى المشتق منه والمشتق:

من المعلوم أن اسم المفعول يُصاغ من فعله المبني للمجهول، ومن ثَم يُمكن القول: أن الفعل المبني للمجهول يُعد أصلاً اشتقاقيًا لصياغة اسم المفعول، وهذا يتطلب أن كل اسم مفعول لا بد أن يُسمع لـــه فعله المبني للمجهول، لكن الواقع اللغوي يشهد بأن العرب قد ورد عَنْهُم استعمال بعض المفاعيل التي لا فعل لَها، ومن ذلك قولِهم: عليك بالمَودُوع، رجل مَفؤود، رجل مُدَرْهَم، فلا يُقال ودعتـــه، فُئِد، دُرْهِم.

يقول ابن منظور (ت ٧١١هـــ) في بيان ذلك:

"قولـــهم: عليك بالمودوع أي بالسكينة والوقار، فإن قلت: فإنـــه لفظ مفعول ولا فعل لـــه، إذ لَمْ يقولوا: ودعتـــه في هذا المعنى، قيل: قد تجيء الصفة ولا فعل لَها، كما حكى من قولِهم: رجل مفؤود للجبان، ومدرهم لكثير الدرهم، ولَم يقولوا: فُئِد ولا دُرْهِم"(١).

ولعل فيما مضى ذكره من أمثلة تطبيقية للقاعدة التوجيهية التي تقول: "قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل" وفقًا للمستويات المختلفة لعلاقة الأصالة والفرعية ما يكون دليلاً بينًا على صدق هذه القاعدة التي وضعها الصرفيون للإشارة إلى أن ارتباط الفرع بالأصل في حيز الوجود ليس أمرًا تلازميًا.

---

(١) ابن منظور: لسان العرب (ودع)، وينظر: ابن جني: الخصائص ١/٣٥٩.

القاعدة الرابعة

الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول

من القواعد التوجيهية التي تضبط علاقـــة الأصل بالفرع في مستوياته المختلفة تلك القاعدة التي تضبط العلاقة بينهما من حيث القوة والضعف، وهي ما جاءت في قولِهم: "**الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول**"(١).

ويقوم تفسير هذه القاعدة ومفادها العام على أنَّه: "يرتبط الأصل والفرع بفكرة القوة الفوقية، فهُناك أصلٌ قوي فوقي وفرعٌ ضعيف سفلي، ولا يُمكن للفرع الضعيف أن يرتقي إلى رتبة الأصل القوي؛ لأن فرعيته مستند تفوق الأصل عليـــه، فإن زالت أصبح أصلاً، وعندها يختل نظام هذه الفكرة ويضطرب، ولِهذا لا بد للفرع أن ينحط عن رتبة الأصل إقرارًا بفرعيته وحاجته إلى الأصل"(٢).

على حين تقوم فلسفة هذه القاعدة في الدرس الصرفي القديم على أن وجه انحطاط الفرع رتبة عن الأصل وعدم التسوية بينهما هو قيام العلاقـــة بينهما على التشبيه، إذ إن الأصل مشبه بـــه والفرع مشبه، والمشبه لا يُساوي المشبه بـــه من كل وجه، ولِهذا كان لا بد للفرع أن ينحط عن رتبة الأصل.

يقول ابن جني (٣٩٢هـــ) في ذلك: "فقد يشبه الشيء الشيء من وجه ولا يشبهه من وجوه، فإن أعطي أحكامـــه فللشبه الذي بينهما، وإن منعه فلما فاتـــه من تكامل الشبه"(٣).

ويقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) أيضًا: "المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء"(٤).

ويقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): "المشبـــه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم"(٥).

وقد اختلفت صور التعبير عن هذه القاعدة، ولكن الصياغة الأكثر تداولاً في تراثنا هي ماجاءت بتقديم الحديث عن الفرع، ووصفه بالانحطاط رتبة أو درجة عن الأصل، وفيما يلي بعض التعبيرات الواردة على هذا النحو:

- **الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول**(٦).
- **الفروع أبدًا منحطة عن درجات الأصول**(٧).

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦٠.

(٢) د. حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ١٦٠.

(٣) ابن جني: المنصف ١/١٢٤.

(٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٥٩.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٨٢، وينظر في ذلك أيضًا: المبرد: المقتضب ٢/٢٧٣. ابن السراج: الأصول في النحو ١/٧٠، ابن جني: المنصف ١/٢١٤، ١/٣٢٩.

(٦) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦٠، ١/٢٢٩، ١/٣٦٧، ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٧٨، الزبيدي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٣٥.

(٧) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٥٠.

- **القاعدة حط الفروع عن رتب الأصول**[١].
- **الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الأصول**[٢].
- **الفرع أبدًا ينحط عن درجة الأصل**[٣].
- **الفرع أحط رتبة من الأصل**[٤].

وقد يعبر عن هذه القاعدة أحيانًا بتقديم الحديث عن الفرع دون وصفه بالانحطاط كما ورد في التعبيرات السابقة، وإنَّما يكتفى بوصفه بالنقصان أو القصور أو غير ذلك، ومن ذلك ما يلي:

- **مراتب الفروع بعد مراتب الأصول**[٥].
- **الفروع تنقص عن درجة الأصل**[٦].
- **الفرع ينقص عن درجة الأصل**[٧].
- **الفرع يقصر عن الأصل**[٨].
- **الفرع لا يُساوى بالأصل**[٩].

وفي بعض المواضع كان يُعبر عن هذه القاعدة بتقديم الحديث عن الأصل، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- **الأصل يتصرف ما لا يتصرف بـه الفرع**[١٠].
- **للأصول من الاتساع والتصرف ما ليس للفروع**[١١].
- **للأصول ما ليس للفروع من التمكن في الأحكام والاتساع فيها**[١٢].
- **الأصل يفوق الفرع**[١٣].

---

(١) السيوطي: المصدر السابق ١/٥٤٩.

(٢) السيوطي: المصدر السابق ١/٥٥١.

(٣) ابن الأنباري: أسرار العربية ٢٧٦.

(٤) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٤٩.

(٥) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٥٠٨.

(٦) أبو البقاء العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٣٢٢، ٣٣٥.

(٧) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٥٥.

(٨) أبو البقاء العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٦٠.

(٩) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٥٣.

(١٠) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١١٢٣.

(١١) ابن جني: الخصائص ٣/٨٤.

(١٢) ابن الخشاب: المرتجل ٢٥٥.

(١٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٢.

وهذه القاعدة التوجيهية التي عبر عنها بقولـــهم: "**الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول**"، أو بقولِهم: "**الأصل يتصرف ما لا يتصرف بـــه الفرع**"، أو غير ذلك من التعبيرات قد استند إليها النحويون كثيرًا في تعليل الأحكام النحوية وتقريرها، وقد تجلى ذلك في تعيينهم الأصل في باب من الأبواب النحوية أو ما أطلقَ عليـــه أم الباب اعتمادًا على سعة التصرف وعمومه، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام دون غيرها:

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): "الهمزة أم الباب، وأعم تصرفًا وأقواها في باب الاستفهام؛ لأنّها تدخل في مواضع الاستفهام كلها، وغيرها مِمَّا يستفهم بـــه يلزم موضعًا ويختص بـــه"(١).

ب- الباء هي الأصل في باب القسم، دون الواو، والتاء:

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) في بيان ذلك: "والذي يدل على أنَّها هي الأصل أنّها تدخل على المضمر والمظهر، والواو تدخل على الُمظهر دون المضمر، والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره، فَلمَّا دخلت الباء على المظهر والمضمر، واختصت الواو بالمظهر والتاء باسم الله تعالى، دلَّ على أن الباء هي الأصل"(٢).

ج- يا هي الأصل في باب النداء دون غيرها من أدوات النداء الأخرى:

يقول ابن يعيش في تعليل ذلك: "وأصلُ حروف النداء يا؛ لأنّها دائرة في جميع وجوهه؛ لأنّها تستعمل للقريب والبعيد، والمستيقظ، والنائم، والغافل، والمقبل، ويكون في الاستغاثة والتعجب، وقد تدخل في الندبة بدلاً من وا، فلمّا كانت تدور فيه هذا الدوران كانت لأجل ذلك أم الباب، والأصل في حروف النداء"(٣).

واستنادًا إلى هذه القاعدة التوجيهية أيضًا "الأصل يتصرف ما لا يتصرف بـــه الفرع" استدل النحويون على أن (إلا) هي الأصل في باب الاستثناء(٤)، وأن (الواو) هي الأصل في باب العطف(٥)، وأن (إن) هي أم حروف الشروط والجزاء(٦)، وأن (أن) هي الأصل في نصب الفعل المضارع(٧).

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٨١/١، وينظر: سيبويه: الكتاب ٥١/١، ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٧/٢، الرضي: شرح الكافية ٤٤٨/٤.

(٢) ابن الأنباري: أسرار العربية ٢٧٥.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١١٨/٨.

(٤) ينظر: ابن يعيش: المصدر السابق ٨٣/٢.

(٥) ينظر: ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٠٢.

(٦) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٤١/٧.

(٧) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب ٦٧، ٦٩، ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٣٢.

كما تجلى أثر هذه القاعدة أيضًا عند النحويين بصفة خاصة عند حديثهم عن العوامل النحوية وتقسيمها إلى مراتب مختلفة في القوة والضعف، وما ترتب على ذلك من الإعمال أو بطلانه أو بعض قضايا الترتيب في الجملة من حيث التقديم أو التأخير.

وإذا ما شئنا أن نبين أثر هذه القاعدة: "الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول" في جانب علم الصرف الذي يقوم بدراسة الأبنية المفردة ومدى استناد الصرفيين إليها في تقرير الأحكام، فإننا سوف نلحظ أنهم قد وظفوا هذه القاعدة في جهتين:

الجهة الأول: توجيه الأصول والفروع في مختلف الظواهر الصرفية مثل: القلب المكاني، والإبدال، والإعلال، والوقف.

الجهة الأخرى: توجيه دور الأبنية الصرفية تبعًا لتقسيمها إلى أصول وفروع فيما يلي:

١- نظرية العامل النحوي. ٢- قضايا الإعراب المختلفة.

وإذا كانت نظرية العمل النحوي من المباحث النحوية فإن مقوماتها تعتمد في جملتها على طبيعة الأبنية الصرفية من حيث تقسيمها إلى أصول وفروع مختلفة ككون العامل اسمًا مكبرًا أو مصغرًا، اسمًا مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، فعلاً أو اسمًا مشتقًا، فعلاً متصرفًا أو جامدًا، وكذلك فإن بعض قضايا الإعراب المختلفة قد تعتمد نتائجها على طبيعة الأبنية الصرفية، وعلى وجه الإجمال يُمكن القول: في هذه الجهة يتجلى دور البنية الصرفية وعلاقتها بعلم النحو الذي يقوم بدراسة التراكيب.

الجهة الأول: توجيه الأصول والفروع في مختلف الظواهر

لقد وظفت قاعدة "**الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول**" في توجيه الأصول والفروع في الظواهر الصرفية المختلفة حيث أمكنَ من خلالِها الاستدلال على الأصل والفرع في كل ظاهرة صرفية، وفيما يلي تفصيل الحديث عن ذلك:

أ- ظاهرة القلب المكاني:

مِمَّا هُو من قضية الأصل والفرع حديث الصرفيين عن ظاهرة القلب المكانِي؛ إذ إنه يقوم على تبادل في مواقع الحروف، الأمر الذي يقتضي معرفة الأصلي من المقلوب أو الأصل من الفرع، وقد وضع الصرفيون بعد استقصاء أدلة مختلفة يُمكن من خلالِها معرفة ذلك، وأفاضوا في شرحها عند ذكرهم لظاهرة القلب المكانِي في مصنفاتِهم[1].

---

(١) **من هذه الأدلة ما يلي:**

(١) أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر، فيكون الأكثر استعمالاً هو الأصل والآخر مقلوبًا منه.

(٢) أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد، ويكون النظم الآخر أقل تصرفًا، فيعلم أن الأصل هو الأكثر تصرفًا، والآخر مقلوب منه.

(٣) أن يكون أحد النظمين مجردًا من الزوائد، فيكون الأصل ويكون الآخر مقلوبًا عنه.

(٤) أن يكون في أحد النظمين ما يشهد له أنه مقلوب من الآخر.

وقد كانت قاعدة "الفرع أحط رتبة من الأصل" أحد الأدلـــة المهمة التي استند إليها الصرفيون في معرفة الأصلي من المقلوب، ولكنهم عبروا عن هذه القاعدة في هذه الظاهرة بالإشارة إلى جهة انحطاط الفرع من الأصل، وهي انحطاطه عَنْه في درجة التصرف.

ومن ثَمَّ فقد صرحوا في مصنفاتهم بأن من أدلـــة معرفة الأصل من المقلوب أن يكون أحد اللفظين أوسع تصرفًا من الآخر، فيكونَ الأكثر تصرفًا أصلاً والآخر فرعًا.

وفي ذلك جاء قول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ): "فإن قصر أحدهما من تصرف صاحبـــه ولَم يساوه فيـــه كان أوسعها تصرفًا أصلاً لصاحبـــه"(١).

وجاء قول ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) في "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد": "علامة صحة القلب كون أحد التأليفين فائقًا للآخر ببعض وجوه التصريف"(٢).

وجاء قولـــه أيضًا في نظم الكافية الشافية:

والأصلُ في القلبِ يَفُوقُ الفَرعَ في وُجُوهِ الاستعمـــالِ والتصـــرفِ(٣)

ويبدو أن فكرة أن الأصل في القلب المكاني أوسع تصرفًا من المقلوب قد استقاهـــا البصريون من كتاب سيبويه، إذ أشار إلى أن الفعلين: جذب، جبذ، ليس أحدهما مقلوبًا عن الآخر، نظرًا لتصرف كل واحد منهما تصرف الآخر.

يقول في ذلك: "وأمَّا جذبت، وجبذت، ونحوه، فليس فيه قلب، وكل واحد منْهُما على حدته؛ لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيـــه، وليس هذا بمنـــزلة ما لا يطرد ممَّا إذا قلبت حروفـــه عَمّا تكلموا بـــه وجدت لفظه لفظ ما هو في معناهُ من فعل أو واحد هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلاً عليـــه كدخول الزوائد"(٤).

ثُم جاء أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـــ) فالتقط هذه الفكرة من سيبويه، وعبر عَنْهَا في كتابـــه "التصريف" بقولـــه: "وأمَّا جبذ، وجذب، فليس واحد منهما مقلوبًا عن صاحبـــه؛ لأنهما جميعًا يتصرفان، ولا يختص واحد منهما بشيء دون الآخر؛ ألا ترى أنك تقول: جذب يجذب، وجبذ يجبذ، وهو جاذب وجابذ، ومجبوذ، ومجذوب، فليس واحد منهما أولى بأن يكون مقلوبًا إلى صاحبـــه الآخر"(٥).

= يـــنظر في ذلك: ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢/٦١٧، ٦١٨، المقرب: ٥٥٧، ٥٥٨، الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ١/٢١، وما بعدها.

(١) ابن جني: الخصائص ٢/٧٢.

(٢) ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٣١٦.

(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٢.

(٤) سيبويه: الكتاب ٤/٣٨١.

(٥) ابن جني: المنصف ٢/١٠٥.

ثم انتهت هذه الفكرة إلى ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فأفاض في شرحها حيث عقد في خصائصه[١] بابًا أسماهُ: "باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير"، قال فيه:

"اعلم أن كل لفظين فيهما تقديم وتأخير فأمكنَ أن يكونا جميعًا أصلين ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وإن لَم يُمكن ذلك حكمتَ بأن أحدهما مقلوب عن صاحبـــه، ثم أريتَ أيُهما الأصل وأيهما الفرع.

فمِمّا تركيبه أصلان لا قلب فِيهما قولِهم: جذب وجبذ، ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبـــه، وذلك أنهما جميعًا يتصرفان تصرفا واحدًا نحو: جذب يجذب جذبًا، فهو جاذب، والمفعول مجذوب، وجبذ يجبذ جبذًا فهو جابذ، والمفعول مجبوذ، فإن جعلتَ مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبـــه فسد ذلك؛ لأنَّك لو فعلته لَمْ يكن أحدهُما أسعد بِهذه الحال من الآخر"[٢].

ثم أشار إلى أن الضابط الهام لمعرفة الأصلي من المقلوب في القلب المكانِي هو أن يكون الأصل أوسع تصرفًا من صاحبـــه المقلوب حيث قال: "فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبـــه لَمْ يساوه فيـــه كان أوسعهما تصرفًا أصلاً"[٣].

ولِهذه القاعدة تطبيقات مختلفة في جانب الأفعال وفي جانب الأسماء أيضًا.

❖ أولاً: أبنية الأفعال:

في جانب الأفعال التي حدث فيها قلب مكانى، لاحظ الصرفيون أن من وجوه السعة في التصرف وأشهرِها الدالة على وقوع قلب مكانِي العثور لأحد الفعلين المقلوب أحدهما عن الآخر على مصدر وفقدانه للفعل الآخر، فيكون ذلك دليلاً على أن أولهما أصل والآخر فرعـــه المقلوب.

وفي ذلك يقول السخاوي (ت ٦٤٣هـ): "إذا قلبوا لَم يجعلوا للفرع مصدرًا، لئلا يلتبس بالأصل، بل يقتصر على مصدر الأصل، ليكون شاهدًا للأصالة نحو يئس يأسًا، وأيس مقلوب منه ولا مصدر لـــه، فإذا وجد المصدران حكم النحاة بأن كل واحد من الفعلين أصل، وليس بمقلوب من الآخر نحو: جبذ، وجذب[٤].

ووفقًا لفقدان المصدر في الفرع المقلوب حكم الصرفيون بِما يلي:

١- الفعل "آن" مقلوب عن الفعل "أنِي".

٢- الفعل "أيس" مقلوب عن الفعل "يئس".

٣- الفعل "امضحل" مقلوب عن الفعل "اضمحل".

٤- الفعل "اكرهف" مقلوب عن الفعل "اكفهر".

---

(١) ابن جني: الخصائص ٢/٧١.

(٢) ابن جني: المصدر السابق نفسه.

(٣) ابن جني: الخصائص ٢/٧٢.

(٤) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/٤٨١.

يقول ابن جني في شأن الاستدلال على أن الفعل "آن" مقلوب عن الفعل (أني): "وذلك كقولِهم: أنى الشيء يأنى، وآن يئين، فآن مقلوب عن أنى، والدليل على ذلك وجودك مصدر أنى يأنى، وهو الإني، ولا تجد لآن مصدرًا . فلَمّا عدم من آن المصدر الذي هو أصل للفعل، علم أنـــه مقلوب عن أنى، يأنى، إني"(١).

ويقول في شأن الاستدلال على أن الفعل أيس مقلوب عن الفعل يئس: "ومثل ذلك في القلب قولِهم: أيست من كذا، فهو مقلوب من يئست لأمرين ذكر أبو علي أحدهما، وهو ما ذهب إليه من أن أيست لا مصدر لـــه، وإنّما المصدر ليئست وهو اليأس واليآسة"(٢).

وفي شأن الاستدلال على أن الفعل امضحل مقلوب من الفعل اضحمل -نظرًا لفقدان المصدر امضحلال- جاء قول ابن جني: "ومن المقلوب قولِهم: امضحل، وهو مقلوب عن اضمحل، ألا ترى أن المصدر إنّما هو على اضمحل، وهو الاضمحلال، ولا يقولون: امضحلال"(٣).

كما جاء قول ابن مالك: "ويقال: اضمحل الشيء، وامضحل -إذا فني- والأصل: اضمحل، لقولِهم في المصدر: اضمحلال دون امضحلال"(٤).

وفي شأن الاستدلال على أن الفعل اكرهف مقلوب عن الفعل اكفهر نظرًا لفقدان المصدر الاكرهفاف يقول ابن جني: "وكذلك قولـــهم: اكفهر، واكرهف، الثاني مقلوب عن الأول؛ لأن التصرف على اكفهر وقع، ومصدره: الاكفهرار، ولَمْ يمر بنا الاكرهفاف"(٥).

ويقول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـــ) في شأن الاستدلال على أن الفعل ناء مقلوب عن الفعل نأي: "وإذا كان الأمر كذلك كان الفائق أصلاً، والمفوق هو المقلوب، فنأى أصل لناء لقولِهم في المصدر: نأي، دون نيء، ففاق ناء ثبوت المصدر عليه"(٦).

ويقول البطليوسي (ت ٥٢١هـــ) في شأن الاستدلال على أن الفعل راء مقلوب عن الفعل رأى: "وكذلك قولِهم: رأى، وراء وجدناهُم يقولون: رأى، يرى، رؤية، ولَم نجد لراء تصرفًا في مستقبل ولا في مصدر ولا غير ذلك مِمَّا يتصرف فِيها في رأى من أمر ونهي، واسم فاعل، واسم مفعول"(٧).

---

(١) ابن جني: الخصائص ٢/٧٢.

(٢) ابن جني: المصدر السابق ٢/٧٢، ٧٣.

(٣) ابن جني: الخصائص ٢/٧٥.

(٤) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٤.

(٥) ابن جني: الخصائص ٢/٧٥.

(٦) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ٤/٢١٢.

(٧) البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/٢٥٨. تحقيق: مصطفى السقا، د: حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م.

❖ ثانيًا: أبنية الأسماء:

وأمَّا في جانب الأسماء التي حدث فيها قلب مكاني فقد لاحظ الصرفيون أن من وجوه السعة في التصرف الدالـــة على وقوع تِلكَ الظاهرة العثور لأحد الاسمين المقلوب أحدهما عن الآخر على فعل أو وصف، وفقدان ذلك للاسم الآخر، فيكون ذلك دليلاً على أن أول هذين الاسمين أصل، والآخر فرع المقلوب.

وتبعًا لفقدان الفعل أو الوصف المشتق في الفرع المقلوب استدل الصرفيون على الآتي:

١- الاسم "جاه" مقلوب عن الاسم "وجه".

٢- الاسم "شواعي" مقلوب عن الاسم "شوايع".

٣- الاسم "النـــزب" مقلوب عن الاسم "النـــبز".

٤- الاسم "طرحوم" -وهو الطويل- مقلوب عن الاسم "طرموح".

وفي شأن الاستدلال على أن الاسم "جاه" مقلوب عن الاسم "وجه" -نظرًا لفقدان الفعل والوصف- جاء قول ابن جني: "وحكى أبو زيد: قد وجه الرجل وجاهة عند السلطان، وهو وجيه وهذا يقوي القلب؛ لأنّهم لَم يقولوا: جويـــه ولا نحو ذلك"(١).

كما جاء قول ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) أيضًا: "وكَما فاق الوجه الجاه بقولهم: وجه وجاهة فهو وجيه، ولَم يبنوا من لفظ الجاه فعلاً ولا وصفًا"(٢).

وفي شأن الاستدلال على أن الاسم "شواعي" مقلوب عن الاسم "شوايع" -نظرًا لفقدان الفعل والوصف في الأول إذ لَمْ يقولوا: شعى يشعى، فهو شاع- جاء قول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـــ) عند حديثـــه عن الأدلة التي يعرف بِها القلب المكاني:

"الثاني: أن يكون أحد النظمين يكثر تصريف الكلمة عنـــه، فيكون الأصل ويكون الآخر مقلوبًا مِنه نحو: شوائع؛ لأنّه يُقال: شاع، يشيع، فهو شائع، ولا يُقال: شعى، يشعى شاع"(٣).

وجاء قول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـــ) أيضًا: "وعلم من هذا أنه إذا وجدت التصاريف كلها في لفظ دون آخر فإن ما فقدها مقلوب، وذلك نحو: شوايع، وشواعي، فالثاني مقلوب إذ قالوا: شاع، يشيع، فهو شايع، ولَم يقولوا: شعى، يشعى، فهو شاع"(٤).

---

(١) ابن جني: الخصائص ٢/٧٨.

(٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٣.

(٣) ابن عصفور: المقرب ٥٥٨.

(٤) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ٤/٢١٢.

وفي شأن الاستدلال على أن الاسم النـــزب مقلوب عن الاسم النبـــز -نظرًا لامتناع العرب من صياغة الفعل تنازبوا- جاء قول ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ): "والنبـــز، اللقب، وكذلك النـــزَّب وهو مقلوب منـــه، ويدل على أصالـــة النبز قول العرب: تنابزوا، وامتناعهم من تنازبوا"(١).

وفي شأن الاستدلال على أن الاسم "طُرْحُوم" مقلوب عن الاسم "طُرْمُوح" -اعتمادًا على عدم بناء العرب من الأول فعلاً- يقول ابن مالك: "وبنحو هذا حكم على طُرْحُوم أنه مقلوب طرموح، ومعناهما: الطويل، من طَرْمَح الشيء: إذا علاه، ويُقال لكل بناء عال: طِرِمَّاح، ولَم يبنوا من لفظ طرحوم فعلاً ولا غيره"(٢).

وخلاصة ما تقدم هي: أن الصرفيين اعتمدوا على قاعدة "الفرع أحط رتبة من الأصل" في ظاهرة القلب المكاني، لكنهم عبروا عَنها بالإشارة إلى جهة انحطاط الفرع عن الأصل بقولِهم أن الأصل أوسع تصرفًا من صاحبـــه المقلوب.

ومن وجوه السعة في التصرف التي تختص بالأصل في جانب الأفعال التي حدث فيها القلب المكانِي أن نعثر للفعل الأصل على مصدر على حين لا نعثر للفعل المقلوب، كما أن من وجوه السعة في التصرف التي تختص بالأصل في جانب الأسماء التي حدث فيها القلب المكاني أن نعثر لذلك الاسم الأصلي على فعل ولا نعثر للاسم المقلوب على ذلك.

ب- ظاهرة الإبدال:

تقوم ظاهرة الإبدال على فكرة الأصل والفرع، وبيان ذلك أنه قد يقع في الكلمة إبدال حرف بحرف آخر، فتكون الكلمة قبل وقوع الإبدال فيها أصلاً، وتكون بعد وقوعه فرعًا.

وتعد قاعدة "الفرع أحط رتبة من الأصل" من أهم الدلائل لمعرفة المبدل منه من المبدل كما هو الشأن في دلائل معرفة الأصلي المقلوب في ظاهرة القلب الْمكانِي.

من أجل ذلك فقد ربط ابن جني في خصائصه بين باب الإبدال، وباب القلب المكانِي بجعله الباب الأول منهما لاحقًا وتاليًا للباب الآخر؛ إذ يقول في ذلك: "اعلم أن هذا الباب لاحق بمَا قبله وتال لـــه، فمَتى أمكن أن يكون الحرفَان جميعًا أصلين، وكل واحد منهما قائمًا برأسه لَم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دل دال أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة وصير إلى مقتضى الصنعة"(٣).

وأمّا الكلمات التي وقع فيها إبدال حرف بآخر فقد استندَ الصرفيون لمعرفة الأصل المبدل منه، والفرع المبدل على معيار عموم التصرف الذي يختص بـــه الأصل دون الفرع.

---

(١) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٣.

(٢) ابن مالك: المصدر السابق نفسه.

(٣) ابن جني: الخصائص ٢/٨٤.

وبناء على ذلك حكم ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بأن "وقيظ" مبدل من "وقيذ"، إذ الظاء بدل من الذال، نظرًا لعموم تصرف الذال لقولهم: الموقوذة في الوصف، وقولهم: وقذه، يقذه في الفعل، وعدم قولهم مع الظاء: وقظه، ولا موقوظة، وفي بيان ذلك جاء قوله: "يُقال: تركته وقيذ ووقيظ. والوجه عندي والقياس أن تكون الظاء بدلاً من الذال لقوله -عز وجل-: ﴿والموقوذة﴾[1] بالذال، ولقولهم: وقذة يقذه، ولَم أسمع: وقظه ولا موقوظة، فالذال إذن أعم تصرفا، فبذلك قضينا بأنَّها هي الأصل"[2].

واستنادًا إلى عموم تصرف الأصل المبدل منه دون الفرع المبدل قضى ابن عصفور بأن الهمزة مبدلة من الْهَاء في كلمة ماء؛ لأن أكثر تصاريف الكلمة على الْهَاء، يقول في ذلك: "أبدلت الهمزة من الهاء في ماء وأصله: موه، فقلبت الواو ألفًا، والْهَاء همزة، والدليل على ذلك قولهم في الجمع: أمواه، وقد أبدلت الْهاء أيضًا همزة في جمع ماء فقالوا: أمواء . وإنَّما جعلت الْهاء هي الأصل؛ لأن أكثر تصريف الكلمة عليها، قالوا: أمواه، ومياه، وماهت الركية إلى غير ذلك من تصاريفها"[3].

كما استدل ابن يعيش (٦٤٣هـ) على أن كلاً من الفعلين: "هات"، و"آت" أصل، وليس أحدهما مبدلاً من الآخر، نظرًا لتصرف كل واحد منهما تصرف الآخر، "فأمَّا قولهم: قوله: لله ما يُعطي وما يهاتي، فيدل أنهما لغتان، وليست إحداهما بدلاً من الأخرى لتصرف كل واحدة منهما بالأمر، والمضارع كتصرف الأخرى، وليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعًا أولى من العكس"[4].

ومن الصرفيين من اعتد بقاعدة "الفرع أحط رتبة من الأصل" في باب الإبدال بالنظر إلى معيار آخر غير معيار عموم التصرف الذي يختص به الأصل دون فرعه، وهذا المعيار هو معيار كثرة استعمال الأصل دون الفرع، إذ يستدلون على حدوث إبدال بين كلمتين، ومعرفة الأصل المبدل منه والفرع المبدل بأن المبدل منه أكثر استعمالاً من المبدل.

ومن نحو ذلك ما ذهب إليه ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في الاستدلال على أن "عُباب" أصل لـ(أباب)، نظرًا لأن عبابًا أكثر استعمالاً، وفي ذلك جاء قوله: "لَم يجيء من ذلك إلا قولهم: أباب في قولهم: عُباب، والأصل: العين؛ لأن عُبَابًا أكثر استعمالاً من أُبَاب"[5].

ويبدو أن معيار كثرة استعمال الأصل المبدل منه دون فرعه المبدل كان أكثر تطبيقا في جانب الحروف التي يقع فيها إبدال حرف بحرف، وإن كانت دراسة الحروف ومتغيراتها ليست من نطاق علم الصرف العربي، ووفقًا لذلك المعيار استدل ابن عصفور على أن (هل) الاستفهامية أصل

---

(١) من الآية الثالثة من سورة المائدة.

(٢) ابن جني: سر صناعة الإعراب ٢٢٨/١، وينظر: ابن منظور: لسان العرب (وقذ).

(٣) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٣٤٨/١.

(٤) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٣٠٧.

(٥) ابن عصفور: الْمُمتع في التصريف ٣٥٢/١.

لـــ(أل) الاستفهامية، أي أن الْهَاء أصل للهمزة نظرًا لكثرة استعمال هل، إذ يقول: "وأبدلت -أي الهمزة- أيضًا من الْهاء في هل فقالوا: أل فعلت كذا، يريدونَ هل فعلت كذا، حكى ذلك قطرب عن أبي عبيدة، والأصل: هل؛ لأنَّه الأكثر"(١).

واستنادًا إلى ذلك الْمعيار، -معيار كثرة استعمال الأصل المبدل منه دون الفرع المبدل- رجح ابن يعيش رأى ابن السكيت (ت ٢٤٤هـــ) في كون أيا التي للنداء أصل: هيا الندائية، نظرًا لكثرة استعمال أيا، إذ يقول: "وقد اختلف العلماء في أيا وهيا، فقال: الأكثر هما أصلان، وليس أحدهما بدلاً من الآخر، وذهب ابن السكيت إلى أن الأصل في هيا: أيا، والْهاء بدل من الهمزة، ولا يبعد ما قالـــه؛ لأن أيا أكثر استعمالاً من هيا، فجاز أن يعتقد أنها الأصل"(٢).

ج- ظاهرة الإعلال:

ويُمكن بيان أثر هذه القاعدة من خلال المسألتين التاليتين:

١- قلب الواو الأولى همزة وجوبًا عند اجتماع واوين في صدر الكلمة، قلب الواو المضمومة همزة جوازًا:

في ظاهرة الإعلال يُمكن بيان أثر هذه القاعدة، فِيما ذكره الصرفيون في شأن إعلال الواو بقلبِها همزة، إذ ذهبوا إلى أن الواو المضمومة ضمة لازمة تقلب همزة جوازًا، نحو: وجوه، وأجوه، على حين أن الواوين المجتمعتين في صدر الكلمة تقلب أولاهما وجوبًا، نحو: واصلة وأواصل؛ نظرًا لكون الضمة فرعًا على الواو وحطا لدرجة الفرع عن الأصل، إذ أخذ الفرع حكمًا جائزًا، على حين أخذ الأصل حكمًا واجبًا.

وفي بيان هذه المسألـــة جاء قول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): "اعلم أن الواو إذا انضمت ضمًا لازمًا جاز إبدالـــها همزة جوازًا حسنًا، وكان المتكلم مخيرًا بين الهمزة والأصل، فاء كانت الهمزة أو عينًا، وذلك نحو: وُجُوه، وأُجُوه، وأَثْؤُب، وأَثْؤُب. ألا ترى أن الضمة تجري عندهم مجرى الواو، والكسرة مجرى الياء، والفتحة مجرى الألف، ويسمون الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة.

فلمَّا كانت بين الحركات والحروف هذه المناسبة أجروا الواو والضمة مجرى الواوين المجتمعتين، فلَمّا كان اجتماع الواوين يوجب همز أحدهما -على حد: واصلة وأواصل، وواقية وأواق-، كان اجتماع الواو مع الضمة يبيح ذلك ويجيزه من غير وجوبه؛ حطًا لدرجة الفرع عن الأصل"(٣).

كما جاء قول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ): "فلمّا كانت الحركة مضارعة للحرف هذه المضارعة صارت الواو المضمومة بمنـــزلة الواوين، فجازَ همزها من حيث وجب همز جمع واصلة إذا قلت:

---

(١) ابن عصفور: المصدر السابق ١/٣٥١.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١١٨، ١١٩.

(٣) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٢٧١، ٢٧٢.

أواصل، وأصلها في التقدير: وواصل، ولم يكن فيها ثقل الواوين فتلزم همز لا عين لما كانت في المضمومة مشبهة للواوين جاز فيها الهمز وتركه، ولم يكن في ثقل الواوين فتلزم همز، وهذا هو الفصل ليكون بين المشبه والمشبه بـــه فصل؛ لأنَّهُ ليس بـــه، ولو كان إياه لما كان مشبهاً بـــه.

٢- اشتراط الصرفيين لحذف الواو من المصدر نحو: عدة، علة ذات وصفين:

إذا كان الإعلال أصلاً في الأفعال فرعًا في الأسماء، فإن الصرفيين اشترطوا لحذف الواو من المصدر نحو عدة، زنة، -إذ أصلهما: وعدة، وزنة-، علة ذات وصفين:

أحدهما: كون الواو مكسورة، والكسرة تستثقل على الواو.

والآخر: كون فعله معتلاً نحو: يعد، ويزن، والمصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) في تفصيل هذه المسألة: "فاجتماع هذين الوصفين علة لحذف الواو من المصدر، ألا ترى أن أحد الوصفين -لو انفردَ- لَم تحذف لـــه الواو، وذلك نحو: الوزن، والوعد لَما انفتحت الواو وزالت الكسرة لَم يلزم الحذف، وإن كان الفعل معتلاً في يزن ويعد.

وقالوا: واددته ودادًا، وواصلته وصالاً، فانكسرت الواو في المصدر ولَم تحذف مع ذلك، فعلمت أن مجموع الوصفين علة لحذف الواو من المصدر، بدليل أنّه لَما انفرد أحد الوصفين لَم يقو على حذف الواو"(٢).

د- ظاهرة الوقف:

استنادًا إلى قاعدة "**الفروع تنحط درجة عن الأصول**" استدل الصرفيون على أن الوصل هو الأصل، والوقف فرعـــه، إذ رأوا أن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف؛ من وجـــه أن الأشياء تجري في الوصل على حقائقها دون الوقف.

يقول ابن جني: "فإن قلت: ولَم جرت الأشياء في الوصل على حقائقها دون الوقف؟ قيلَ: لأن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف، وذلك أن الكلام إنّما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة وإنّما تجنى من الجمل ومدارج القول، فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف"(٣).

وأخيرًا فاستنادًا إلى عموم التصرف الذي يختص بـــه الأصل دون الفرع أمكنَ الاستدلال على الأصل في مجال الظواهِر الصوتية، ومن ذلك ما استدلَ بـــه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـــ) على أن الضم هو الأصل في عليهمُ وبهمُ.

---

(١) ابن جني: المنصف ٢١٤/١، وينظر في هذه المسألة أيضًا: سيبويه: الكتاب ٣٣٣/٤، المبرد: المقتضب: ٢٣٢/١، الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٧٨/٣.

(٢) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٣٤٠.

(٣) ابن جني: الخصائص ٣٣٣/٢.

وفي بيان ذلك جاء قولـــه: "إن الضمة هي الأصل في عليهم، وبهم، ونحو ذلك بدلالة أن علامة المضمر المجرور كعلامة المضمر المنصوب المتصل، وأن ما جاء فيـــه الكسر جاز فيـــه الضم نحو: بِهو، وبدار هو الأرض، وليست كل ما جاز فيـــه الضم يجوز فيـــه الكسر تقول: هذا لـــهُ. وسكنتُ دارهو، ولا يجوز كسر الهاء في شيء من ذلك، وإذا كان استعمال الضم فيـــه أعم -وكان الأصل- وجب أن يكون أوجه من الكسر"[1].

---

(١) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة ١/ ٧٠.

الجهـــــة الأخرى

توجيه دور الأبنية الصرفية تبعا لتقسيمها إلى أصول وفروع في نظرية العامل النحوي أو في قضايا الإعراب المختلفة

وفي هذه الجهة يتجلى دور البنية الصرفية وعلاقتها بعلم النحو الذي يقوم بدراسة تراكيب.

أولاً: توجيه دور الأبنية الصرفية تبعا لتقسيمها إلى أصول وفروع في نظرية العمل النحوي، وقد تجلى ذلك في صورتين:

الصورة الأولى: وفيها يتجلى دور البنية الصرفية في نظرية العمل النحوي من حيث الإعمال أو بطلان العمل، إذ قد تؤدي بنية صرفية أصلية إلى العمل النحوي، على حين تؤدي بنية صرفية فرعية إلى بطلان العمل.

الصورة الأخرى: وفيها يتجلى دور البنية الصرفية في نظرية العمل النحوي من حيث جواز تقديم المعمولات على العوامل أو منع ذلك، إذ قد تؤدي بنية صرفية مخصوصة إلى جواز تقديم المعمولات عليها، على حين لا يجوز ذلك مع بنية صرفية أخرى، وما ذاك إلا لأن إحداهُما أصل في العمل والأخرى فرع.

الصورة الأولى: دور البنية الصرفية في نظرية العمل النحوي من حيث الإعمال أو بطلان العمل

وقد تجلى ذلك الدور في أداء بنية صرفية أصلية العمل النحوي، وعدم أداء بنية صرفية أخرى ذلك العمل، ومن أمثلة ذلك من خلال المستويات المختلفة لعلاقـــة الأصالة والفرعية ما يلي:

❖ مستوى الإفراد والتثنية والجمع:

تبعًا لانحطاط درجة الفرع عن درجة الأصل، ذهب الصرفيون إلى انحطاط درجة المثنى والجمع عن درجة المفرد في العمل، نظرًا لكون التثنية والجمع فرعين على الإفراد، وقد تبين ذلك في أن من شروط إعمال المصدر عمل فعله أن يكون مفردًا، فإذا ثني أو جُمع لَم يعمل في قول الجمهور لخروجه عن صيغته الأصلية.

يقول ابن الشجري (ت ٥٤٢هـــ): "لا شبهة أن الجمع أضعف في باب العمل من واحده"(١).

ويقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ): "وكذا المجموع حقه ألا يعمل؛ لأن لفظه إذا جُمِعَ مغاير للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل، والفعل مشتق منه، فإن ظفر بإعمالـــه مجموعًا قبل، ولَم يقس عليه"(٢).

---

(١) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٢/٣٩٨.

(٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٣/١٠١٥.

الأخرى: نقل حركة الحرف الأول من المثلين إلى الساكن قبله لئلا يلتقي في الكلمة ساكنان: وذلك إذا كان الإدغام في الفعل الماضي الزائد على ثلاثة أحرف نحو: استعدّ، اطمأنّ.

يقول ابن يعيش: "فإن زاد الفعل الماضي على ثلاثة أحرف نحو: استعدّ واطمأن وجب الإدغام أيضًا، إلا أنك تنقل حركة الحرف المدغم إلى الساكن قبله؛ لئلا يلتقي في الكلمة ساكنان... وهذا فيه إسكان متحرك وهو الحرف المدغم، وتحريك ساكن وهو ما قبله بنقل حركته إليه"(١).

ب- إدغام الْمتقاربين:

يُعد التقارب في المخرج أحد صور الاستثقال الصوتي، وبيان ذلك أن الناطق بصوتين متقاربين في المخرج يتكلف مشقة وجهدًا في عودة لسانه إلى موضع مقارب للموضع الذي فارقه؛ ولذلك جعل الصرفيون إدغام المتقاربين مظهرًا من مظاهر العدول عن الأصل طلبًا للتخفيف.

يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في شرح ذلك: "وأمّا المتقاربان فلتقاربهما أجريا مجرى المثلين؛ لأن فيهما بعض الثقل؛ ألا ترى أنك تعمل العضو وما يليه كما كنت في المثلين تعمل العضو الواحد مرتين، فكأن العمل باق في العضو لم ينتقل.

وأيضًا فإنك ترد اللسان إلى ما يقرب من مخرج الحرف الأول فيكون في ذلك عقلة للسان، وعدم تسريح له في وقت النطق بهما، فلما كان فيهما من الثقل هذا القدر فعل بِهما ما فعل بالمثلين من رفع اللسان بالحرفين رفعة واحدة ليخف النطق بهما"(٢).

ولا يتم الإدغام بين المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين؛ لأنه لا يصح إلا إدغام مثل في مثل، ويتأتى ذلك بقلب الأول منهما إلى جنس الثاني وإدغامه فيه، ومن ثم فإن إدغام المتقاربين يسبق عادة بمظهر آخر من مظاهر العدول عن أصل الوضع هو القلب.

وفي بيان إدغام المتقاربين يقول الثمانيني (ت ٤٢٢هـ): "وأمّا المتقاربين فهو أن تقلب الأول إلى جنس الثاني ثم تدغمه فيه كقوله تعالى: ﴿**وإن تَعَجَب فعجب**﴾(٣)، ﴿**ومَنْ لَم يَتُب فأولَئك**﴾(٤)، فإذا أردت الإدغام قلبت الباء فاء، وأدغمتَ الفاء في الفاء، لأنه لا يصح إلا إدغام مثل في مثل؛ فلأجل هذا قلبت الأول إلى جنس الثاني فقلت: "وإن تَعْجَفَّعجب"، "ومَن لَم يَتُفَأُولَئك"(٥).

كما يقول الرضي (ت ٦٨٦هـ) في تعليل جعل المتقاربين متماثلين عند طلب الإدغام بينهما: "لا يُمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين؛ لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد، لأن لكل حرف مخرجًا على حدة"(٦).

---

(١) ابن يعيش: المصدر السابق ٤٥٣. وينظر: الثمانيني: المصدر السابق ٤٧١.

(٢) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٦٣١/٢، ٦٣٢.

(٣) سورة الرعد: آية ٥.

(٤) سورة الحجرات: آية ١١.

(٥) الثمانيني: شرح التصريف ٢١٦، ٢١٧.

(٦) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢٣٥/٣.

٣- ظاهرة الإبدال:

تُعد ظاهرة الإبدال إحدى الظواهر الصوتية التي يتم فيها العدول عن أصل الوضع طلبًا للتخفيف. وكثيرًا ما يكون الباعث على الإبدال تتابع صوتين مختلفين في الصفات، كالجهر والهمس، أو الإطباق والانفتاح إذ إن تتابع الأصوات المختلفة في الصفات يكلف لسان الناطق جهدًا ومشقة، ولذا يعمد هذا الناطق إلى العدول عن الأصل المستثقل إلى بنية أخرى أخف، ويتأتى ذلك بتغيير أحد الصوتين، بحيث يصبح الصوتان متماثلين في الصفات فيسهل النطق بالكلمة. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- إبدال تاء الافتعال طاء إذا كانت فاء الفعل أحد حروف الإطباق:

من صور العدول عن أصل الوضع طلبًا للتخفيف ما ورد في أن تاء الافتعال تبدل طاء، إذا كانت فاء الفعل أحد حروف الإطباق الأربعة، وهي الصاد والضاد والظاء والطاء. نحو قولهم في افتعل من الصبر: اصْطَبر، ومن الضرب: اضْطَرب، ومن الطلب: اطّلب، وقد كانت في أصل وضعها: اصْتَبَرَ، اضْتَرَب، اظْتَلم، اطْتَلب، فعدل عن أصل وضعها هذا بإبدال التاء طاء.

يقول الصيمري (ت بعد ٣٠٠هـ): "الطاء تبدل من التاء في افتعل إذا كان فاء الفعل منه حرفًا من حروف الإطباق كقولك في افتعل من الصبر: اصْطَبر، ومن الضرب: اضْطَرب، ومن الظلم: اظْطَلم، ومن الطلب: اطّلب. وكان الأصل: اصْتَبر، واضْتَرب، واظْتَلم، واطْتَلَب إلا أن هذه ا لحروف مطبقة مستعلية، والتاء ليس فيها إطباق ولا استعلاء، فأبدلوا من مخرجها حرفا فيه إطباق واستعلاء -وهو الطاء- ليشاكل ما قبله"(١).

كما بين ابن جني علة العدول عن أصل الوضع في مثل هذه الكلمات بقوله: "والعلة في أن لَم ينطق بتاء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها وهي حروف الإطباق، أنهم أرادوا تجنيس الصوت وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف"(٢).

ويُمكن تفسير إبدال التاء دالاً في صيغة افتعل إذا كان فاء الفعل منه حرفًا من حروف الإطباق الأربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء في ضوء علم الأصوات الحديث بما يعرف بظاهرة "المماثلة"، وهي تسمى في هذه الحالة مماثلة تقدمية، لأن الصوت الأول المطبق أثر في تاليه غير المطبق، مما أدى إلى إبدال التاء طاء.

وفي بيان ذلك جاء قول الدكتور عبد الصبور شاهين: "غير أن بعض الأفعال التي تبدأ بصوت مطبق (مفخم) تتغير فيها الزيادة بتأثير المماثلة، والأصوات المطبقة التي تحدث معها هذه الظاهرة أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء، فإذا أريد الإتيان بصيغة الافتعال من الأفعال: صبر وضرب وطلب وظلم، قلنا: اصطبر واضطرب واطلب واظطلم، فالتاء تقلب طاء لمجاورتها صوتًا مطبقًا بصورة

---

(١) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٨٥٥. وينظر: ابن جني: المنصف ٢/٣٢٦، ٣٢٧.

(٢) ابن جني: المنصف ٢/٣٢٤. وينظر: سيبويه: الكتاب ٤/٤٦٧.

مباشرة، أي حين لا يفصل بين الصوتين فاصل من حركة، وتسمى هذه الظاهرة مماثلة تقدمية، لأن الصوت الأول المطبق أثر في تاليه غير المطبق"[١].

ب- إبدال تاء الافتعال دالاً إذا كانت فاء الفعل زايًا أو ذالاً أو دالاً:

من صور العدول عن أصل الوضع طلبًا للتخفيف ما ورد في أن تاء الافتعال تبدل دالاً إذا كانت فاء الفعل زايًا أو ذالاً، فأصل وضع الأفعال: ازدهر اذدكر ادلج: ازتهر، اذتكر، ادتلج، ولكن تتابع التاء المهموسة بالزاي والذال والدال المجهورة ثقيل في النطق، فعدل عن أصل الوضع بإبدال التاء دالا مجهورة.

يقول الصيمري (ت بعد ٣٠٠هـ): "الدال تبدل من التاء في افتعل، إذا كان فاء الفعل منه زايًا أو دالاً أو ذالاً، نحو افتعل من الزجر تقول: ازدجر، ومن الذكر: ادّكر ومن الدلج: ادّلج. وإنَّما وجب ذلك؛ لأن الزاي والدال مجهوران، والتاء مهموسة فاستثقلوا مجاورة المهموس للمجهور، فأبدلوا من التاء حرفًا من مخرجه مجهورًا، وهو الدال ليخف عليهم النطق به. والأصل في ازدجر: ازتجر، وفي ادّكر: اذتكر، وفي ادّلج: ادتلج، فأبدلوا التاء دالاً لما ذكرنا، ثم أدغموا الدال والذال فيها"[٢].

٤- ظاهرة القلب المكاني:

تُعد ظاهرة القلب المكاني إحدى الظواهر الصرفية التي يتم فيها العدول عن بنية مستثقلة إلى بنية خفيفة، وقد أكد علماء اللغة المحدثون ذلك؛ إذ يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "والقلب المكاني -وهو عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض، لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي- هو ظاهرة يُمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير كذلك"[٣].

ويُمكن الاستدلال على ذلك بأمثلة مختلفة يقع فيها قلب مكاني يكون من شأنه الفرار من الثقل في بنية الأصل المقلوب، والميل إلى الخفة في بنية الفرع المقلوب إليه.

ولعل من أشهر أنواع الثقل الواقع في بنية الأصل المقلوب في ظاهرة القلب المكاني:

١- الثقل الناجم عن توالي الهمزات.

٢- الثقل الناجم عن احتشاد الواوات والضمات.

٣- الثقل الناجم عن غير توالي الهمزات أو الواوات.

١- الثقل الناجم عن توالي الهمزات:

يُمكن الاستدلال على أن ظاهرة القلب المكاني غايتها التخفيف ببيان الفرق الصوتي بين البنية المستثقلة في الأصل المقلوب آبآر والبنية الخفيفة في الفرع المقلوب إليه آبار؛ "فالجمع للبئر على أفعال

---

(١) د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ٦٨.

(٢) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٨٥٣/٢. ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٣٢٢، ٣٢٣.

(٣) د. رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه ٨٨، ٨٩.

يتوضع على أبْآر، وفيه همزتان متقاربتان بينهما حرف ساكن، ولَما كان في لفظ الهمزة الثانية بعد سكون شيء من الثقل، وهو مضاعف بوروده بعد همزة أيضًا، نقلت تلك المستثقلة من مركزها المعرقل؛ لتأخذ موقع الفاء الساكنة من الصيغة (أأبار) وهذا يعني أنها ستبدل ألفًا وجوبًا، لأنّها بعد همزة مفتوحة، وبذلك تصير على لفظ "آبار" أهون مما كانت عليه قبل"(١).

٢- الثقل الناجم عن الواوات والضمات:

من صور القلب المكاني ما يكون ناشئًا عن ثقل ناجم عن احتشاد واوات وضمات في الأصل المقلوب، مما يدعو إلى عدول عن هذا الوضع المستثقل.

ويمكن الاستدلال على ذلك ببيان الفرق الصوتي بين البنية المستثقلة في الأصل المقلوب قووس والبنية الخفيفة في الفرع المقلوب إليه "قِسِي"، إذ يقول الدكتور فخر الدين قباوة في بيان هذا الفرق: "وقد يكون ذلك باحتشاد أصوات أخرى كالواوات والضمات التي هي متقاربة في التصويت، فالجمع لقوس على فُعُول يصل بنا في اللفظ إلى قُوُوس، وفيه واوان أولاهما حرف صامت بين ضمتين والثانية حرف مد، ولتخفيف هذه النبرات المتوالية نقلت الواوان إلى الطرف قسوو، ثم كان ما ذكرنا قبل في نحو: دُلي، فصار اللفظ إلى قُسِي، وقلبت الضمة كسرة: قِسي"(٢).

كما يُمكن الاستدلال على ذلك أيضًا ببيان الفرق الصوتي بين البنية المستثقلة في الأصل المقلوب "طغووت" والبنية الخفيفة في الفرع المقلوب إليه "طاغوت".

وفي بيان الفرق الصوتي بينهما يقول الدكتور فخر الدين قباوة: "والمصدر المبالغ فيه للفعل: طغا يطغو إذا كان على غرار: ملكوت ورحموت، وجبروت ورهبوت أخذ الشكل الصوتي طغووت، وهو -كما ترى- من الثقل والعسر، بالإضافة إلى ما فيه من المعنى الممقوت، ولذلك قدمت الواو الأولى على الغين، فانقلبت ألفًا للممازجة بفتحة الطاء، وإذا هو: طاغوت"(٣).

٣- الثقل الناجم عن غير توالي الهمزات أو الواوات:

في كثير من المواضع قد يحدث القلب المكاني في ألفاظ ليس فيها همزات أو واوات، وإنّما هي الترعة إلى تبادل المواقع الذي يكون من شأنه تيسير النطق بالبنية.

ومن أمثلة ذلك الكلمات المقلوبة التالية:

حَوْبَاء، حاد، أيس، راء، ناء، طأمن، امضحل، أينق، أوالي، أيامي، شواع، رعملي، ما أيطبه.

إذ هي مقلوبة عن الكلمات:

حبواء، واحد، يئس، رأي، نأي، طمأن، اضمحل، أنوق، أوائل، أيائم، شوائع، لعمري، ما أطيبه.

---

(١) د. فخر الدين قباوة: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ٢١٥.

(٢) د. فخر الدين قباوة: المصدر السابق ٢١٦.

(٣) د. فخر الدين قباوة: المصدر السابق ٢١٦، ٢١٧.

وقد حاول الدكتور فخر الدين قباوة الاستدلال على أن الكلمات المقلوب إليها أيسر نطقًا وأقل ثقلاً من الكلمات المقلوب عنها؛ إذ يقول في شأن خفة "حَوْبَاء" المقلوب عن "حَبْوَاء": "فحوباء تبادلت فيه الباء والواو موقعيهما، فصار المد بعد الأولى والسكون الثانية وهو تخفيف ظاهر"(١).

ويقول في شأن خفة "الحادي" المقلوب عن "الواحد": "والحادي قدمت فيه الحاء إلى أوله قبل مد، وجعلت الواو في آخره ياء فزال كثير من ثقله"(٢).

وفي بيان وجه خفة "أيسٌ" وثقل "يئسٌ" يقول: "والفعل "أَيِسٌ" تبادلت فيه الهمزة والياء موقعيهما، فصار مع كل منهما حركة أقرب إلى لفظه"(٣).

وفي بيان وجه خفة الفعلين "راء" "ناء" المقلوبين عن "رأى"، "نأى"، يقول: "والفعلان راء وناء صارا بتقدم اللام على العين من الأفعال الجوفية التي يكثر فيها الحذف بالتصريف"(٤).

كما يقول في شأن خفة "طأمن" المقلوب من "طمأن": "والفعل طأمن تبادلت فيه الميم والهمزة موقعيهما لتكون الثانية ساكنة يتيسر إبدالـــها"(٥).

كما يقول في شأن خفة "امضحل" المقلوب عن "اضْمَحَلَ": "وقولهم "امْضَحَلَّ" صارت فيه الميم ساكنة في موقع الضاد التي تحركت بالفتح، ولا شك أن لفظها أيسر من لفظ الميم المفتوحة بعد ضاد ساكنة"(٦).

وتأسيسًا على ما تقدم ذكره من صور القلب المكاني يتبين لنا أن طلب التخفيف والفرار من الاستثقال كان الباعث الجلي وراء تفسير هذه الظاهرة وحدوثها.

وفي ختام الحديث عن العدول عن أصل الوضع من أجل تغيير لفظي يتبين لنا كذلك أن كثيرًا من أبواب الدرس الصرفي التي يتم فيها العدول عن أصل الوضع لغير غرض معنوي مثل الإعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني ينشد المتكلم بِهذا العدول اللفظي الجنوح إلى المستخف والعدول عن المستثقل.

---

(١) د. فخر الدين قباوة: المصدر السابق ٢١٧.

(٢) د. فخر الدين قباوة: المصدر السابق نفسه.

(٣) د. فخر الدين قباوة: المصدر السابق نفسه.

(٤) د. فخر الدين قباوة: المصدر السابق نفسه.

(٥) د. فخر الدين قباوة: المصدر السابق نفسه.

(٦) د. فخر الدين قباوة: المصدر السابق نفسه.

ثانيًا: العدول عن أصل الوضع من أجل تغيير معنوي:

من التغييرات التي تطرأ أحيانًا على البنية العربية ما يكون مرتبطًا بغرض معنوي ويتمثل ذلك في تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني طارئة عليها.

ولذلك يمكن القول: إنه في علم التصريف يعدل عن أصل الوضع من أجل تغيير معنوي.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الوارد في معنى التصريف عنده من حيث كونه (التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها): "اعلم أن الألفاظ أدلة على المعاني وقوالب لَها، وإنَّما اعتنوا بِها وأصلحوها لتكون أذهب في الدلالة، ولَمّا كان المعنى يكون على أحوال كثيرة كمعنى المضي والحال والاستقبال والفاعلية والمفعولية وغيرها، وكانت الحاجة إلى الدلالة على كل حال منها ماسة لَم يكن بد من لفظ خاص ليدل على ذلك المعنى بعينه، فلهذا وجب التصريف واختلاف الأبنية بالزيادة والنقص والتغيير ونحو ذلك؛ ليدل كل لفظ على المعنى المراد نحو: ضَرَبَ، يَضْرِب، اضْرِب، لا تَضْرِب، ضَارِب، مَضْرُوب"(١).

ويقع العدول عن أصل الوضع من أجل تغيير معنوي في ثلاثة جوانب هي:

١- الأسماء. ٢- الأفعال. ٣- ما يكون مشتركًا بين الأسماء والأفعال.

أولاً: الأسماء:

يتجلى العدول عن أصل الوضع في جانب الأسماء فيما يلي:

١- التعريف: الأصل في الاسم أن يكون منكرًا، فإذا ما عرف فقد عدل به عن أصل وضعه من أجل غرض معنوي، فالأسماء: رجل، امرأة، فرس، ثوب، نكرات؛ إذ إن كل اسم منها صالح لكل واحد من جنسه، فرجل يصلح لكل ذكر من المميزين من الحيوان، وامرأة تصلح لكل أنثى منهم، وفرس يصلح لكل ذي أربع صهال، وثوب لكل ما يصلح أن يُلبس.

فإذا ما عرفت هذه الأسماء فقيل: الرجل، المرأة، الفرس، الثوب، فقد أجري تغيير معنوي فيها يتمثل في اختصاص كل اسم منها لواحد من جنسه.

وحول بيان دلالة التنكير يقول ابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ): "النكرة كل اسم صلح لكل واحد من جنسه على حد البدل أي يصلح لذا ثم يصلح لذا إن أطلق عليه. فالنكرة كقولك: رجل وامرأة وفرس، وثوب؛ ألا ترى أن رجلاً يصلح لكل ذكر من المميزين من الحيوان، وامرأة لكل أنثى منهم، وفرسًا لكل ذي أربع صهال، وثوبًا لكل ما يصلح أن يُلبس ويتسربل"(٢).

---

(١) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٩٥، ٩٦.

(٢) ابن الخشاب: المرتجل ٢٧٧.

وقد أطلقَ النحويون أحيانًا لفظ الأجناس على النكرات؛ لأن حد النكرة ما لَم يخص الواحد من جنسه[١]، أو لأن النكرة في حقيقتها هي "اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته وضعــه الواضع للفصل بين الأجناس"[٢].

وقد شرح ابن الخشاب ذلك في قوله: "وهذه النكرات هي الأجناس عند النحويين، وهو الأول عندهم، ولا فرقَ بين أن تكون أجسامًا أو معاني، جواهر أو أعراضًا، جثثًا في عبارة القوم أو غير جثث، الكثرة تشملها والجنسية كقولك: رجل، وملك، وجني، وفرس، وأسد، وطائر، وحية، وعقرب، وشجرة، وأكل، وشرب وسكون وحركة، ونوم، ويقظة، وموت، وحياة، وقائم، وساكن ومتحرك، وحي، وميت، الجامد والمشتق والمفرد والمركب في هذا الاعتبار سواء"[٣].

وأمّا التغيير المعنوي الذي يحدثه التصريف فقد أشار إليه ابن يعيش بقوله: "الاسم نكرة في أول أمره مبهم في جنسه، ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه، كقولك: رجل فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس، ثم يحدث عهد المخاطب لواحد بعينه، فتقول: الرجل، فيكون مقصورًا على واحد بعينه. فالنكرة سابقة؛ لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته وضعه الواضع للفصل بين الأجناس. فلا تجد معرفة إلا وأصلها النكرة... فالتعريف ثانٍ أتى به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حدث عن النكرة لَما علم المخاطب عن من الحديث"[٤].

٢- التثنية والجمع:

من صور العدول عن أصل وضع الاسم الذي يكون بإجراء تغيير معنوي به ما يكون متعلقًا بجانب العدد ويتمثل ذلك في بابي التثنية والجمع.

ففي باب التثنية يكون الاسم في أصل وضعه مفردًا، فإذا ما ثني فقد عدل به عن ذلك الأصل، إذ تتغير دلالته من معنى الإفراد إلى معنى التثنية، نحو قولنا في زيد: زيدان، وفي عمرو: عمران.

ويُمكن بيان التغيير المعنوي الذي يلحق الاسم المفرد عند تثنيته بِما أشار إليه الصرفيون في أن معنى التثنية ضم اسم إلى اسم آخر متفق معه لفظًا ومعنى، وأن أصلها العطف؛ إذ الأصل في قام الزيدان هو قام زيد وزيد، إلا أنهم عدلوا عن التعبير بالعطف إلى التعبير بزيادة تلحق الاسم المفرد لتدل على معنى التثنية.

يقول ابن الأنباري في ذلك: "التثنية مبنية للدلالة على الاثنين، وأصل التثنية العطف، تقول: قام الزيدان، وذهب العمران، والأصل: قام زيد وزيد، وذهب عمرو وعمرو، إلا أنَّهم حذفوا أحدهما،

---

(١) ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٤١.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٥/٨٥.

(٣) ابن الخشاب: المرتجل ٢٧٧، ٢٧٨.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٥/٨٥، ٨٦.

وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار"[١].

وفي باب الجمع يكون الاسم في أصل وضعه مفردًا فإذا ما جمع –جمعًا سالِمًا أو مكسرًا– فقد عدل به عن أصل وضعه، إذ تتغير دلالته من الإفراد إلى معنى الجمع.

ويُمكن بيان ذلك في جمعنا مثل: زيد، مسلمة، رجل على: زيدون، مسلمات، رجال، إذ يحدث تغيير معنوي يتعلق بجانب العدد في جميع هذه الأمثلة، على الرغم من اختلاف صيغ جمعها، إذ جمع الاسم الأول جمع مذكر سالمًا، والثاني جمع مؤنث سالمًا، والثالث جمع تكسير.

ويتشابه الجمع مع التثنية في المعنى، إذ إن مفهوم الجمع ضم اسم إلى اسمين أو أكثر، وأصله العطف.

فالأصل في جمع المذكر السالم: زيدون، هو: زيد وزيد وزيد.

والأصل في جمع المؤنث السالم: مسلمات، هو: مسلمة، ومسلمة، ومسلمة.

والأصل في جمع التكسير: رجال، هو: رجل، ورجل، ورجل.

إلا أنَّهم عدلوا عن التكرار بالعطف إلى التعبير بصيغ صرفية مناسبة تدل على هذا المعنى.

٣- التصغير:

يعد التصغير وسيلة من الوسائل التي يُعدل بها عن أصل الوضع؛ لِما يحدثه من تغيير معنوي في الاسم المكبر، فالأسماء المصغرة: رُجَيْل، دُرَيْهِم، دُنَيْنِير، أحدثت تغييرًا معنويًا في مكبرها: رجل، درهم، دينار، إذ دلت على معاني: رجل صغير، درهم صغير، دينار صغير.

وحول التغيير المعنوي الذي يحدثه التصغير، يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "اعلم أن التصغير والتحقير واحد، وهو خلاف التكبير والتعظيم، وتصغير الاسم دليلٌ على صغر مسماه، فهو حلية وصفة للاسم، لأنك تريد بقولك: "رُجَيْل" رجلاً صغيرًا، وإنَّما اختصرت بحذف الصفة، وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علمًا على ذلك المعنى"[٢].

وقد فصل الصرفيون في بيان المعاني التي تحدث عند تصغير الاسم، فردوا أغلبها إلى ثلاثة أقسام هي:

الأول: تصغير ما يجوز أن يتوهم أنه عظيم كقولك: رُجَيْل وجُمَيْل.

الثاني: تقليل ما يجوز أن يتوهم أنه كثير كقولنا: دُرَيْهِمَات ودُنَيْنِيرَات.

الثالث: تقريب ما يجوز أن يتوهم أنه بعيد كقولِهم: بُعَيْد العصر، وقُبَيْل الفجر، والسقف فُوَيْقَنا[٣].

---

(١) ابن الأنباري: أسرار العربية ٤٧. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ١٣٧/٤.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١١٣/٥. وينظر في ذلك أيضًا: الصيمري: التبصرة والتذكرة ٦٨٦/٢، ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٦١، ٣٦٢.

(٣) ابن يعيش: المصدر السابق ١١٣/٥، ١١٤. وينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ١٩٠/١.

٤- النسب:

يُعد النسب ضربًا من ضروب العدول عن أصل وضع؛ إذ الغرض من النسب غرض معنوي هو: "أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو من أهل تلك المدينة أو الصنعة، وفائدتها فائدة الصفة"(١).

نحو قولهم في النسب إلى هاشم، بغداد، نحو: هاشميّ، بغداديّ، نحويّ.

فالأسماء: هاشم، بغداد، نحو في أصل وضعها كانت غير منسوب إليها، فإذا ما نُسب إليها فقد عدل بِها عن أصل وضعها، وطرأ عليها تغيير معنوي حادث، يتمثل في أن يكون" لكل اسم منها صفة الذي تنسب إليه بعد أن لَم يكن كذلك"(٢).

وفي بيان التغيير المعنوي الذي يحدثه النسب يقول الأستاذ. عباس حسن: "الاسم يدل على معنى مفرد لا يزيد عليه شيئًا، كمحمد، وفاطمة، ومصر، ومكة، وبغداد، ودمشق، ونظائرها من سائر الأسماء، ولا يدل واحد منها إلا على مسماه أي: على الشيء الذي سمي به.

لكن لو زدنا في آخر الاسم ياء مشددة قبلها كسرة، فقلنا: محمديّ أو فاطميّ أو مصريّ أو مكيّ أو بغداديّ أو دمشقيّ، لنشأ من هذه الزيادة اللفظية الصغيرة زيادة معنوية كبيرة، إذ يصير اللفظ بصورته الجديدة مركبًا من الاسم الذي يدل على مسماه ومن الياء المشددة التي تدل على أن شيئًا منسوبًا لذلك الاسم، أي: مرتبطًا به بنوع ارتباط يصل بينهما كقرابة أو صداقة أو نشأة أو صناعة..... أو غير هذا من أنواع الروابط والصلات"(٣).

ثانيًا: الأفعال:

يتجلى العدول عن أصل الوضع في جانب الأفعال فيما يلي:

١- صيغ المضارع والأمر والنهي.

٢- صيغة البناء للمجهول.

٣- الصيغة المزيدة.

١- صيغ المضارع والأمر والنهي:

الأصل في الفعل أن يكون ماضيًا، ولكنه قد يعدل عن أصل وضعه بإحداث صيغ مختلفة مثل المضارع والأمر والنهي، نحو قولـــهم في ضرب: يَضْرِب، اضْرِب، لا تَضْرِب.

٢- صيغة البناء للمجهول:

الفعل في أصل وضعه يكون مبنيًا للمعلوم نحو: ضَرَبَ، عَلِم، ظَرُف من الأفعال الماضية، ونحو: يضرب، يعلم، يظرف من الأفعال المضارعة.

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١٤١/٥.

(٢) أبو علي الفارسي: التكملة ٥٠.

(٣) عباس حسن: النحو الوافي ٧١٣/٤.

فإذا ما بني الفعل للمجهول فقد عدل به عن أصل وضعه، إذ يحدث تغيير معنوي فيه يتمثل في حذف الفاعل؛ إذ يقال في علم الناس الخبر: عُلِمَ الخبر، ويُقال في: يرحم الغني الفقير، يُرْحَمُ الفقير.

يقول ابن الخشاب في بيان الغرض المعنوي الذي يحدث عند بناء الفعل للمجهول:

"والفاعل في باب ما لَم يسم فاعله قد طوي ذكره، فلا يكون مذكورًا في اللفظ، ولا مقدرًا في الفعل، وذلك إمَّا لإعظامه أو لاحتقاره أو للجهل به أو غير ذلك مما يقتضي حذفه من الأغراض فيبقى الفعل بعد حذف فاعله مفتقرًا إليه أو إلى ما يقوم مقامه في إسناده إليه؛ لأن الحديث لا يكون من غير محدث عنه"(١).

وقد شرح هنري فليش أثر التغيير الذي يحدث عند بناء الفعل للمجهول بأن: "المجهول فعل فاعله غير معلوم، ولو كان معلومًا فإنه يبقى غير مصرح به، ولا يُمكن أن يعبر عنه، فهو فعل لَم يسم فاعله تبعًا لتعبير المفصل، فإذا ما استعمل في صورة شخصية مثل: "ضرب زيد"، فإن زيدًا يقع موقع المسند إليه، والاهتمام يتركز عليه، وفكرة المفعولية قد تطفو قليلاً أو كثيرًا، وقد تهيمن على الجملة، وفي هذه الحالة قد تترجم بعبارة: مفعولية، زيد كان مضروبًا بدلا من عبارة: ضرب أحدهم زيدًا"، وهو تعبير قد يكون من مدلوله الجهل بالفاعل وهو لازم السياق"(٢).

٣- الصيغة المزيدة:

الفعل في أصل وضعه يكون مجردًا نحو الأفعال الثلاثية: ضرب، سمع، قدم، نصر، أو نحو الأفعال الرباعية: دحرج، زلزل.

فإذا ما زيد عليه حرف أو حرفان أو ثلاثة حروف فقد عدل به عن أصل وضعه، إذ غالبًا ما تؤدي تلك الزيادة في المبنى إلى تغيير معنوي يلحق ذلك الفعل.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـ) في ذلك: "اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى، لأنّها إذا لَم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لِمعنى كانت عبثًا"(٣).

ومزيد الثلاثي جاء على ثلاث صور:

- مزيد بحرف: وله ثلاثة أوزان هي: أفعل، فعّل، فاعل. مثل: أقدم، قطّع، شارك.
- مزيد بحرفين: وله خمسة أوزان هي: تفعل، تفاعل، انفعل، افتعل، افعّل. مثل: تقدم، تظاهر، انكسر، انتصر، احمرّ.
- مزيد بثلاثة حروف وله أربعة أوزان هي استفعل، مثل: استخرج.

ولكل صيغة من هذه الصيغ المذكورة من قبل معنى زائد عن الصيغة الثلاثية المجردة، وهذا يدل

---

(١) ابن الخشاب: المرتجل ١١٩.

(٢) هنري فليش: العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي ١٩١.

(٣) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٨٣/١.

على أن الزيادة تحدث تغييرًا معنويًا في أصل وضع الفعل المجرد.

ثالثًا: ما يكون مشتركًا بين الأسماء والأفعال:

الاشتقاق:

يُعد الاشتقاق، من أهم مظاهر التغيير المعنوي الذي يعتري البنيـــة ويغيرها عن أصل وضعها، إذ يقوم -في جوهره- على اشتقاق فرع من أصل، وهو يقع في جانب الأفعال وجانب الأسماء معًا.

ففي جانب الأفعال يكون نحو اشتقاق أمثلة مختلفة لأبنية الأفعال: ماض، مستقبل، أمر، نهي لتدل على معانٍ مختلفة نحو اشتقاقهم من مادة الضرب: ضرب، يضرب، اضرب، لا تضرب.

وفي جانبً الأسماء يكون مثل اشتقاق اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة أو صفة مشبهة أو اسم مكان أو زمان أو اسم آلة للدلالة على معانٍ خاصة بتلك الصيغ المشتقة كاشتقاقهم من مادة الضرب أو ض ر ب: ضارب، ومضروب، ضرّابٌ، مضرب، مِضرب. إذ نلاحظ في كل تلك الصيغ المشتقة معنى زائدًا على الأصل.

وحول التغيير المعنوي الذي يحدثه الاشتقاق يقول أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـــ): "الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل....، فالأصل هاهنا يُراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوليًا، والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف مع تغيير ينظم إليه معنى زائد على الأصل.

والمثال في ذلك الضرب مثلاً فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربًا، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك.

فأمَّا ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الأصل وهي الضاد والراء والباء، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر"(١).

وخير النصوص التي يُمكن من خلالِها الاستدلال على توظيف الاشتقاق في إحداث تغيير معنوي واسع النطاق هو ما ورد عن الثمانيني؛ إذ اشتق من مثال (ض ر ب) عدة أمثلة مختلفة من الأفعال والأسماء، ودلل بكل بناء منها على معنى لا يدل عليه الآخر، وفيما يلي نصه النفيس الدال على قدرة الاشتقاق في إحداث تغيير معنوي، إذ يقول:

"هو أن تأتي إلى مثال من الحروف الأصول فتشتق منه بزيادة أو بنقص أمثلة مختلفة يدل كل مثال منها على معنى لا يدل عليه المثال الآخر، مثال ذلك أن تأتي إلى مثال (ض ر ب):

فإن اشتققت منه فعلاً ماضيًا قلت: ضَرَب.

وإن اشتققت منه فعلا مستقبلا قلت: يضرِب.

وإن اشتققت منه أمرًا قلت: اضرِب.

وإن اشتققت منه نهيًا قلت: لا تَضرِب.

وإن اشتققت منه مصدرًا قلت: ضَرْبًا ومَضْرَبًا.

---

(١) أبو البقاء العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٤٣، ١٤٤.

وإن اشتققت منه اسمًا للزمان أو للمكان الذي يوقع فيهما الفعل قلت: مَضْرِبًا.
وإن اشتققت منه اسم فاعل قلت: ضَارِب.
وإن اشتققت منه اسم مفعول قلت: مَضْرُوب.
وإن اشتققت منه مثالاً ليدل على التكثير والتكرير قلت: ضَرَّب.
وإن اشتققت منه مثالاً للمفعول الذي لَم يذكر فاعله قلت: ضُرِبَ.
فإن اشتققت منه مثالاً ليدل على استدعائه الفعل قلت: استضرب.
وإن أردت أنه فعل من الضرب مثل ما فعل به على جهة المقابلة قلت: ضارب زيد عمرًا.
فإن أردت أنه فعل الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت: اضطرب.
فقد رأيت كيف تصرفت في المثال الواحد بأن اشتققت منه هذه الأمثلة الكثيرة، ودللت بكل بناء منها على معنى لا يدل عليه الآخر"[١].

القاعدة الثانية

من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل

من القواعد التوجيهية التي تقوم بضبط العدول عن أصل الوضع تلك القاعدة التوجيهية التي توجب إقامة الدليل عند وقوع أي عدول عن أصل وضع الكلمة، وهي ما عبر عنها ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله: "**من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل**"[٢].

وعبر عنها أيضًا بقوله: "**ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنًا بإقامة الدليل**"[٣].

ومما يدل على أن الأصل المعدول عنه في هذا المقام هو أصل الوضع دون أصل القاعدة ما جاء في تصريح ابن الأنباري في موضع بأن: "من تَمسك بالأصل فقد تَمسك باستصحاب الحال"[٤]؛ إذ ينصرف مفهوم استصحاب الحال -أول ما ينصرف- إلى استصحاب حال أصل الوضع.

وقد جاءت أنْماط التعبير عن هذه القاعدة عند غير ابن الأنباري على نحو العبارات التالية:

- **لا يصار إلى ما يُخالف الأصل إلا بدليل**[٥].
- **لا يُعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع**[٦].

ويُمكن تصنيف الأدلة العامة التي استدل بِها الصرفيون على أي عدول في أصل وضع الكلمة إلى ثلاثة أدلة هي:

---

(١) الثمانيني: شرح التصريف ٢١١، ٢١٢.
(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٠٠.
(٣) ابن الأنباري: المصدر السابق ٢/٤٨١.
(٤) ابن الأنباري: المصدر السابق ٢/٦٣٤.
(٥) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٤١٣.
(٦) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ٢٣٨.

١- دليل الاشتقاق.

٢- دليل استعمال الكلمة في هيئتها قبل العدول.

٣- دليل الارتباط الذهني بين الصيغة المعدول عنها والصيغة المعدول إليها.

وهذه الأدلة المختلفة التي استعان بِها الصرفيون لمعرفة أصل وضع الكلمات تُعد -في جملتها- أدلة صناعية، إذ إن صناعة علم التصريف تقتضي من الصرفي الإلمام بتفسير التغييرات المختلفة التي تعتري البنية الصرفية.

يقول الأستاذ الدكتور تَمام حسان في شرح ذلك: "وإذا كان للمتكلم والكاتب والسامع حدس بأصول الأصوات دون فروعها، فإنهم بالنسبة للكلمات يعرفون الفروع دون الأصول، وإنَّما الأصول من تجريدات النحاة، وهل يُمكن للعربي الفصيح حين ينطق بلفظ "قال" أن يفكر في أن الأصل "قول"، أو أن يقوده نطق "كساء" إلى التفكير في "كِسَاو"، أو أن يكون له حدس أو وعي بالأصل "بناي" بدلاً من كلمة "بناء".

هذه الأصول، من اختراع النحاة بنوها على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة فهي إطار من أطر اللغة لا عمل من نشاط الكلام"[١].

وفيما يلي تفصيل الحديث عن هذه الأدلة الثلاثة للعدول عن أصل وضع الكلمة.

الدليل الأول: دليل الاشتقاق

يُعد دليل الاشتقاق أهم الأدلة التي يُستدل بِها على وقوع عدول في أصل وضع الكلمات، إذ يعول عليه الصرفيون دائمًا عند حدوث تغيير ما في بنية الكلمة من حذف أو زيادة أو إعلال أو إبدال أو قلب مكاني. لذلك صرح العكبري (ت ٦١٦هـ) بأهمية دليل الاشتقاق عند العدول عن أصل البنية فقال في كلمة جامعة: "ثبوت الأصل والزائد والمحذوف لا طريق له على التحقيق إلا الاشتقاق"[٢].

والمراد بالاشتقاق هنا هو الاشتقاق الأصغر الذي يُقصد به: "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية مع معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة كضارب من ضرب وحَذِر من حذر"[٣].

ومِمَّا يدل على أهمية دليل الاشتقاق في معرفة أصول وضع الأبنية الصرفية ما ورد في أن "بين التصريف والاشتقاق نسبًا قريبًا واتصالاً شديدًا"[٤]؛ إذ إن "كل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقًا"[٥]، أي أن التصريف أوسع من الاشتقاق.

---

(١) د. تَمام حسان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ١٥٠.

(٢) العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٣٤.

(٣) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٣٤٦/٢.

(٤) ابن جني: المنصف ٣/١.

(٥) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٥٤/١.

وغاية الاختلاف بينهما أنه "إذا كان الاستدلال على الزيادة أو الأصالة برد الفرع إلى أصله سمي ذلك اشتقاقًا، وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سمي ذلك تصريفًا، فمثال الاستدلال برد الفرع إلى الأصل استدلالنا على زيادة همزة "أحمر" مثلاً فإنه مأخوذ من "الحمرة"، فالحمرة هي الأصل الذي أخذ منه أحمر، فهو وأمثاله يسمى اشتقاقًا... ومثال الاستدلال على الزيادة بالفرع استدلالنا على زيادة "أيصر" بقولِهم في جمعه: "إصار"، بحذف الياء وإثبات الهمزة، فـ(إصار) فرع عن أيصر، لأنه جمعه، فهذا وأمثاله يُسمى تصريفًا"[١].

والمراحل المعينة التي يقوم بِها الصرفي في سبيل معرفة الأصل الاشتقاقي، هي تلك المراحل التي يحتاج إليها الناظر في معجم عربي؛ "فهناك مراحل معينة لا بد أن يمر بِها الباحث في المعجم العربي ليجد بغيته في ذلك المعجم، وهي تقوم على معرفة الأصل الاشتقاقي للكلمة المراد البحث عن معناها، ومعرفة الأصل الاشتقاقي هذا ترتكز على أسس أربعة: أ- حذف الزائد. ب- رد المحذوف.

ج- تصحيح المعتل. د- فك المدغم"[٢].

ولذلك كان الأصل الاشتقاقي عماد الصرفي لمعرفة أصل الوضع عند حدوث ظاهرة من ظواهر العدول مثل الحذف أو الزيادة أو الإعلال أو الإدغام: "ومما يوضح ذلك أن يضع النحوي جنبًا إلى جنب: قال، ويقول، وقل، وقَوْلا، وأقوال، وقَوَّال، ومِقْوَل، وقائل، ومَقُول... إلخ.

فيرى القاف واللام ماثلتين في جميع الأمثلة، ولكنه يجد عين الكلمة لا تستقيم على صورة واحدة، فيحاول أن يكشف عن طبيعة هذه العين، فيرى الواو على صورة المد في المضارع، ويراها ساكنة في المصدر، ويراها متحركة في جمع المصدر وفي صيغة المبالغة واسم الآلة، عندئذ يقرر أن عين الكلمة هي الواو ومن ثم كان الأصل الاشتقاقي سلما إلى القول بأصل وضع الكلمة على النحو التالي:

قال	أصلها	قَوَل
يَقُول	أصلها	يَقْوُل
قُلْ	أصلها	اقْول
قَائِل	أصلها	قَاوِل
مَقُول	أصلها	مَقْوُول

وهكذا في بقية ما تصرف من هذا الأصل، إذ يجتمع الاشتقاق إلى الصيغة فيكون منهما أصل الوضع"[٣].

---

(١) ابن عصفور: المصدر السابق نفسه.

(٢) د. محمود محمد الطناحي: مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي ٣٦٨/١، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

(٣) د. تَمام حسان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ١٢٥.

١- ظاهرة الحذف:

يُعد الحذف الواقع في بنية ما أحد ظواهر العدول عن الأصل، وفي ذلك قرر الصرفيون أن الحذف خلاف الأصل[١]. وبيان ذلك أنه إذا كان الأصل هو ذكر الكلمة تامة، فإن "الحذف عدول عن الذكر الذي هو الأصل"[٢].

ونظرًا لأن من عدل عن الأصل افتقرَ إلى إقامة الدليل، جعل الصرفيون من شروط الحذف إقامة الدليل على المحذوف؛ ولذلك قرروا أنه: "لا حذف إلا بدليل"[٣].

وقد عبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) عن ذلك بقوله: "**ولكنه حذف استخفافًا؛ لأن ما أبقوا دليل على ما ألقوا**"[٤].

وعبر بعض الصرفيين عنها بأنماط أخرى، منها:

- **المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به**[٥].
- **إذا أسقطوا حرفًا وجبَ أن يبقوا ما يدل عليه**[٦].
- **المحذوف إذا كان منه خلف وعليه دليل كان كالثابت الموجود**[٧].

وقد وظف دليل الاشتقاق للاستدلال على العدول عن أصل الوضع المتمثل في حذف أحد حروف الكلمة:

ففعل الأمر (خذ) مثلاً استدل الصرفيون على الهمزة المحذوفة التي هي فاء الكلمة بدليل الاشتقاق، إذ يظهر هذا المحذوف -أي الهمزة- في الاشتقاقات المختلفة للكلمة، نحو: أخذ، يأخذ، الآخذ، المأخوذ، المأخذ.

وفي فعل الأمر: ادع، استدل الصرفيون على الواو المحذوفة بدليل الاشتقاق، إذ تظهر تلك الواو... التي هي لامُ الكلمة في بعض المشتقات، نحو: يدعو، الدعوة، مدعوّ.

وفي فعل المضارع: يكرم استدل الصرفيون على الهمزة المحذوفة بدليل الاشتقاق، إذ تظهر هذه الهمزة في بعض المشتقات نحو: أكرم، الإكرام.

٢- ظاهرة الزيادة:

تُعد أي زيادة واقعة في البنية إحدى ظواهر العدول عن الأصل؛ لأن "الأصل عدم الزيادة"[٨].

---

(١) الرضي: شرح الكافية ٣٠٦/٤.

(٢) د. تمام حسان: درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب ٧٩. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد (٥٦) مايو ١٩٨٥م.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤.

(٤) سيبويه: الكتاب ٥٦٠/٣.

(٥) ابن جني: الخصائص ٢٨٥/١.

(٦) الثمانيني: شرح التصريف ٣٧٨.

(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٨/٩.

(٨) ابن يعيش: المصدر السابق ١٤٦/٩.

ولذلك قرر الصرفيون أن: "الزيادة لا تثبت إلا بدليل"[١]. وأن "الزائد لا يقطع عليه إلا بدليل"[٢].

والمقصود بمفهوم الزيادة التي لا تثبت إلا بدليل زيادة أحد شيئين: أ- زيادة حرف. ب- زيادة حركة.

وتأسيسًا على ذلك قرر الصرفيون أن وزن فَعْل هو أقل الأصول وأخفها؛ إذ يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): "الفَعْل أقل الأصول، والفتحة أخف الحركات، ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلا بثبت وتصحيح"[٣].

أ- زيادة حرف:

يُعد دليل الاشتقاق أحد الأدلة التي يستدل بِها على الزيادة بوصفها إحدى صور العدول عن أصل الوضع، وقد قرر الصرفيون في شأن زيادة الحروف بعض المقررات، منها ما يلي:

١- أحرف الزيادة عشرة، وهي أحرف سألتمونيها.

٢- لا يحكم بزيادة حرف إلا إذا كان منه ثلاثة أحرف أصول.

٣- الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلي، والذي يسقط في بعض تصاريفها هو الزائد.

فالكلمات: انطلق، اجتمع، استغفر، مشتقة من ط ل ق، ج م ع، غ ف ر. ولذلك حكم بزيادة الهمزة والنون في الكلمة الأولى، وبزيادة الهمزة والتاء في الكلمة الثانية، وبزيادة الهمزة والسين والتاء في الكلمة الثالثة.

ومن ثم فإن أصول الكلمات: يضرب اضرب، استضرب، اضطرب انضرب، تضاربا، مضارب مضروب مضرب هي الضاد والراء والباء نظرًا لوجودها في جميع الأمثلة وثبوتها، وما سوى هذه الحروف الثلاثة يُعد زائدًا، نظرًا لوجودها في بعضها وسقوطها في بعض.

وفي ذلك يقول أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ): "وأمَّا الزائد فيؤتى به بعينه في المثال المصوغ للاعتبار مثال الضرب، فهذا مصدر هو مادة للأفعال المأخوذة منه وأسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء الزمان والمكان. فالفعل ضرب يضرب اضرب، وقد يُزاد عليه للمعاني السين والتاء وهمزة الوصل ونون الانفعال والتاء، والألف لوقوعه من اثنين، نحو: استضرب، واضطرب، وانضرب، وتضاربا وما يتشعب عن ذلك.

وتزاد الميم في الفاعل والمفعول والزمان والمكان نحو: مضارب ومضروب، ومضرب، ومضرب، وما أشبه ذلك والضاد والراء والباء أصول كلها لوجودها في جميع الأمثلة، وأمّا الميم والنون والتاء

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو ٣/٣٢٤.

(٢) الثمانيني: شرح التصريف ٤١٨.

(٣) المبرد: المقتضب ٢/١٢٥.

والهمزة، فزوائد لأنها توجد في بعضها دون بعض"[١].

وقد حاول الصرفيون حصر المواضع التي يحكم فيها بزيادة حرف معين، فذكروا من ذلك:

١- النون ثانية في كل ما وزنه انفعال.

٢- الهمزة في أول الكلمة.

٣- الميم في أول بنات الثلاثة.

فإذا جاءت النون ثانية في غير ما وزنه انفعال، والهمزة في غير أول الكلمة، والميم في حشو الكلمة فلا يحكم بزيادتها إلا بدليل الاشتقاق.

واستنادًا إلى دليل الاشتقاق حكم الصرفيون بزيادة النون في حنظل وسنبل وعنبس لسقوطها في قولِهم: حظلت الإبل، وأسبل الزرع، وعبس الأسد، على الرغم من وقوع النون ثانية في غير انفعال.

وفي شرح ذلك يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "اطرد زيادة النون في كل ما وزنه انفعال (كانطلاق)، وما تفرع منه (كانطلق) ينطلق فهو منطلق ومنطلق إليه.

وزيادة النون ثانية في غير انفعال وما تفرع منه ورد قليلا، ولا يصار إليه إلا بدليل، فمن ذلك نون حنظل وسنبل وعنبس حكم بزيادتها لسقوطها في قولهم: حظلت الإبل: إذا أذاها أكل الحَنْظَل. وأَسْبَل الزرع إذا صار ذا سُنْبُل. ولأن الأسد إنَّما سمي عَنْبَسًا لعبوسته، ولذا قالوا أيضًا: عبّاس"[٢].

واستنادًا إلى دليل الاشتقاق أيضًا حكم الصرفيون بزيادة الهمزة في قولِهم: شأمل، وشمأل للريح لقولِهم: شَمِلَت الريح من الشمال، على الرغم من وقوعها غير أول.

وفي بيان ذلك يقول ابن يعيش: "فأمَّا إذا وقعت الهمزة غير أول فإنه لا يقضى عليها بالزيادة إلا بدليل، فإن لَم تقم دلالة على ذلك كانت أصلاً وذلك لقلة زيادتها غير أول، والأصل عدم الزيادة، فلذلك لَم يحكم عليها -إذا لَم تكن أولاً- بالزيادة إلا بثبت، فعلى هذا الهمزة في قولهم: شأمل وشمأل للريح زائدة لقولِهم: شملت الريح من الشمال. ولولا ما ورد من السماع لكانت أصلاً"[٣].

واستنادًا إلى دليل الاشتقاق أيضًا قضى الخليل بن أحمد والصرفيون من بعده بزيادة الميم، في قولِهم: دلامص، نظرًا لسقوطها في قولِهم: درع دليص، ودلاص، على الرغم من وقوعها حشوًا لا أولاً.

وفي توجيه ذلك يقول ابن يعيش: "إن موضع زيادة الميم أن تقع في أول بنات الثلاثة ولا تزاد حشوًا ولا أخيرًا إلا على ندرة وقلة، فإذا بك شيء من ذلك فلا تقض بزيادتها إلا بثبت من الاشتقاق لقلة ما جاء من ذلك فيما وضح أمره.

فمن ذلك دُلامِص ذهب الخليل إلى أن الميم فيه زائدة ومثاله فُعَامِل، لأنهم قد قالوا فيه: درع

---

(١) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٢٠.

(٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٢.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٤٦.

دليص ودلاص، فسقوط الميم من دليص ودلاص دليل على زيادتها في دلامص"[١].

ب- زيادة حركة:

قرر سيبويه في كتابه أن الأسماء التي ليس لَها دليل بتصغير أو جمع أو فعل أو تثنية تقدر ساكنة الوسط لأن الحركة زائدة، فلم يكونوا ليحركوا إلا بثبت، ومن ثم يكون وزنها على أحد أوزان ثلاثة هي فُعْل أو فَعْل أو فِعْل.

يقول في شرح ذلك: "فهذه الحروف وأشباهها التي ليس لَها دليل بتحقير ولا جمع، ولا فعل، ولا تثنية إنما تجعل ما ذهب منه مثل ما هو فيه ويضاعف، فالحرف الأوسط ساكن على ذلك يبني إلا أن تستدل على حركته بشيء، وصار الإسكان أولى به لأن الحركة زائدة، فلم يكونوا ليحركوا إلا بثبت، كما أنهم لَم يكونوا ليجعلوا الذاهب من لو غير الواو إلا بثبت، فجرت هذه الحروف على فُعْل أو فَعْل أو فِعْل"[٢].

وبناء على ذلك رجح الصرفيون أن "شاة" أصلها "شوْهة" بسكون الواو لا بتحريكها، إذ الحركة زيادة، والزائد لا يقطع عليه إلا بدليل.

يقول الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) في ذلك: "ولأن تكون شاة أصلها: شَوْهة بالسكون أولى من الحركة، لأن أصل الحرف السكون، وإنَّما الحركة زائدة عليه، والزائد لا يقطع عليه إلا بدليل"[٣].

٣- ظاهرة الإعلال:

يُعد الإعلال بصورة المختلفة صورة من صور العدول عن أصل وضع الكلمة. ويُمكن توظيف دليل الاشتقاق في معرفة ذلك العدول عن أصل الوضع المتمثل في إعلالِها.

وفي نطاق الاستدلال بدليل الاشتقاق على وقوع إعلال بالقلب أمكن الحكم بأن قال أصلها: قول، وذلك لظهور تلك الواو في الاشتقاقات المختلفة للجذر (ق و ل) نحو: قَوْل، قوَّال.

وحول دور الاشتقاق في معرفة الإعلال الواقع في "قال" يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: "إن تناول الصرفيين لِهذه الظاهرة، ظاهرة الإعلال والإبدال -يكشف عن فهمهم الصحيح لخصائص العربية؛ إذ إنها لغة اشتقاقية، والقول بِما قالوا به في بعض مسائل الإعلال يطرد مع هذه الخاصية التي تشترك فيها العربية مع أخواتها الساميات فالقول بأن قال أصلها: "قَوَل" مثلاً، إنّما هو رد هذه الصورة المنطوقة إلى الجذر الذي تنتمي إليه وهو: ق و ل"[٤].

---

(١) ابن يعيش: المصدر السابق ٩/١٥٣.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٣٦٨.

(٣) الثمانيني: شرح التصريف ٤١٨. وينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٨٠.

(٤) د. محمد حماسة عبد اللطيف: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين (٢) ١٧٠. مجلة مجمع اللغة العربية العدد ٤٨.

كما أمكنَ الحكم أيضًا بأن باع أصلها: بيع، وذلك لظهور تلك الياء في الاشتقاقات المختلفة للجذر بيع نحو: البيع، والبياع. واستنادًا إلى هذا الدليل –دليل الاشتقاق– يُمكن رد قول من زعم عدم انقلاب الألف في باع عن الياء، إذ يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: "فإذا قلنا: إن باع مكونة من مقطعين: ب + فتحة طويلة + ع + فتحة قصيرة. فإن هذا –مع صحته صوتيًا– يصطدم مع التقليبات الأخرى مثل: البَيْع، والبيَّاع، والبِيَع، والبائع، وبِيعَ، وتَبَايع، وبَايَع، ومبايعة، وغيرها من الصيغ المأخوذة من مادة البيع أو من الجذر الثلاثي (ب، ي، ع).

نحنُ إذن مضطرون أمام هذه الخاصية الاشتقاقية لما يُسمى بالأسرة اللغوية للجذر وتفريعاته في اللغة العربية أن نقول: إن الألف الموجودة في باع ليست إلا أصلاً من أصول الكلمة، وهي منقلبة عن ياء"[١].

٤- ظاهرة القلب المكاني:

إذا كان الصرفيون قد وضعوا في مصنفاتهم[٢] أدلة مختلفة يُمكن من خلالِها الاستدلال على وقوع هذه الظاهرة، فإن دليل الأصل الاشتقاقي أو الأصل التصريفي يغني عن هذه الأدلة جميعًا.

فالأفعال المقلوبة: ناء، راء، أيس، يعرف القلب المكاني فيها بمصادرها التي اشتقت منها، وهي: النأي والرأي، واليأس.

والاسمان المشتقان المقلوبان: الحَادِي، شَاكٍ، يعرف القلب المكاني فيهما بمصدريهما اللذين اشتقا منهما: الوحدة والشوكة.

والجمعان المقلوبان: آبار، آرام يعرف القلب المكاني فيهما بأصلهما التصريفي الذي هو المفرد: بِئْر، رِئْم.

وكذلك الاسم المقلوب: الجاه، يعرف القلب المكاني فيه بأصل الاشتقاقي الوجه لقولِهم: توجّه ووّجه، وواجهته، والوجاهة.

وفي بيان ذلك يقول الرضي (ت ٦٨٦هـ): "قوله: "بأصله" أي بِما اشتق منه الكلمة التي فيها القلب فإن مصدر ناء يناء النأي لا النى. قوله: وبأمثلة اشتقاقه: أي بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب، فإن توجه ووجه وواجهته والوجاهة مشتقة من الوجه كما أن الجاه مشتق منه.

وكذلك الواحد وتوحد مشتقان من الوحدة كاشتقاق الحادي منها، والأقواس وتقوس مشتقان من القوس كاشتقاق القسي منه"[٣].

من أجل ذلك فقد صرح الرضي في موضع آخر بأنه: "يصح أن يقال: إن جميع ما ذكر من المقلوبات يعرف بأصله، فالجاه والحادي والقِسِي، عرف قلبها بأصولِها، وهي الوجه والوحدة

---

(١) د. محمد حماسة عبد اللطيف: المصدر السابق ١٥٩.

(٢) ينظر في ذلك: ابن عصفور: الممتع في التصريف ٦١٧/٢، ٦١٨. المقرب: ٥٥٧، ٥٥٨. الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢١/١. وما بعدها.

(٣) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢٣/١.

والقوس، وكذا أيس يأس باليأس، وآرام وآدر برِئم ودار"[١].

كما أيد الأستاذ محمد الأنطاكي ما ذهبَ إليه الرضي في نصه السابق، إذ أشار إلى أن طريقة معرفة الأصل الاشتقاقي أو الأصل التصريفي للكلمة تغني في معرفة وقوع قلب مكاني فيها عن كل الطرق الأخرى.

وفي ذلك جاء قوله: "والواقع أن كل هذه الطرق في الكشف يُمكن الاستغناء عنها بطريقة واحدة لا تخطئ، ألا وهي طريقة معرفة الأصل الاشتقاقي أو التصريفي للكلمة المراد وزنها. فالقلب الذي في "الجاه" يكشف أصله الاشتقاقي الذي هو "الوجه"، والقلب في "أيس" يكشفه أصله الاشتقاقي الذي هو "اليأس"، والقلب الذي في "آرام" يكشفه أصله التصريفي الذي هو المفرد "رِئم"[٢].

الدليل الثاني: دليل استعمال الكلمة على هيئتها قبل العدول

من الأدلة التي استعان بِها الصرفيون في الاستدلال على وقوع عدول عن أصل وضع بعض الكلمات، دليل ورود استعمال آخر لِهذه الكلمات على هيئتها في أصل وضعها دون عدول.

ومؤدى هذا الدليل أنه قد يرد استعمالان للكلمة عن العرب تكون في الصورة الأولى معدولة عن أصل وضعها بإحداث تغيير معين فيها مثل الحذف أو الإعلال أو الإدغام أو الإبدال أو القلب المكاني، وتكون في الصورة الثانية على هيئتها في أصل وضعها دون عدول، ومن ثم تكون الصورة التي وردت فيها الكلمة دون عدول عن أصل وضعها دليلا على وقوع عدول عن أصل الوضع في الصورة الأخرى.

ويُمكن تقسيم الظواهر الصرفية التي جاءت فيها الكلمات مستعملة على أصل وضعها دون عدول ثلاثة أقسام، هي:

القسم الأول: ظواهر صرفية جاءت فيها الكلمات مستعملة على أصل وضعها دون عدول على سبيل الشذوذ، حيث عدت تلك الأمثلة المستعملة على أصل وضعها شاذة، وذلك في الظواهر الصرفية الإعلال والإبدال والإدغام.

القسمُ الثاني: ظواهر صرفية جاءت فيها الكلمات مستعملة على أصل وضعها دون عدول على سبيل الاطراد، حيث كان مجيء هذه الكلمات على أصل وضعها مطردًا، وذلك في ظاهرة القلب المكاني.

القسمُ الثالث: ظواهر صرفية جاءت فيها الكلمات مستعملة على أصل وضعها في بعض أمثلتها شاذة وفي بعضها الآخر مطردة، وذلك في ظاهرة الحذف.

---

(١) الرضي: المصدر السابق ١/٢٤.

(٢) محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ١/١٤٩.

١- ظاهرة الإعلال:

من الأدلة التي استعان بِها الصرفيون في الاستدلال على العدول عن أصل وضع بعض الكلمات بإعلالِها، دليل ورود استعمال آخر لِهذه الكلمات أو لنظائرها.

ومؤدى هذا الدليل أن يرد استعمالان للكلمة عند العرب، بحيث ترد في استعمالَها المطرد معلة، وترد في استعمال آخر شاذ مصححة، فتكون الصورة التي استعملت فيها الكلمة صحيحة دليلاً على وقوع الإعلال في الصورة الأخرى.

وفي ذلك يقول الثمانيني (ت ٤٤٢هـ): "والعرب إذا أعلت شيئًا تركوا بعضه خارجًا على الأصل ليكون شبهة على الأصل الذي انتقلوا عنه إلى غيره"(١).

ويقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أيضًا: "وقد ذكرت العلة في أن خرج بعض المعتل على أصله، وأنه إنَّما جعل تنبيهًا على باقي المعتل"(٢).

من صور الإعلال الواقع في الأفعال قولهم: استقام، استباع، وقد كانا في أصل وضعهما: استقوم، استبيع. وقد استدل على أصل وضعهما هذا بما ورد من أمثلة شاذة جاءت دون إعلال نحو قولهم: استحوذ، استنوق.

وفي بيان هذا الاستدلال جاء قول سيبويه: "وقد جاءت حروف على الأصل غير معتلة مما أسكن ما قبله... وذلك نحو قولهم: أَجْوَدت، وأَطْوَلت، واسْتَحْوَذ، واسْتَرْوَح، وأطْيَبَ، وأخيلت، وأَغْيَلت، وأَغْيَمت، واستغيل، فكل هذه فيه اللغة المطردة إلا أنا لَم نسمعهم قالوا إلا اسْتَرْوَح إليه وأغيلت واسْتَحْوَذ، بينوا في هذه الأحرف"(٣).

كما أشار ابن جني إلى أن ورود تلك الأمثلة التي وردت على أصل وضعها دون تغيير دليل الصرفيين على العدول عن أصل الوضع إذ يقول: "فبهذا ونحوه استدل أصل التصريف على أصول الأشياء المغيرة، كما استدلوا بقوله عز وجل: ﴿**استحوذ عليهم الشيطان**﴾(٤)، على أن أصل استقام: استقوم، وأصل استباع: استبيع، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء ولَما جاز ادعاؤهم إياها"(٥).

من صور الإعلال الواقع في الأسماء قولهم: مخافة، مهابة، إذ كانتا في أصل وضعهما مَخْوَفة، مَهْيَبة. وقد استدل على أصل وضعهما هذا بما ورد من أمثلة شاذة من نظائرها جاءت مصححة دون

---

(١) الثمانيني: شرح التصريف ٣٤١.

(٢) ابن جني: المنصف ١/٢٧٧.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٣٤٦.

(٤) سورة المجادلة: آية ١٩.

(٥) ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/١٧٨. وينظر في ذلك أيضًا: ابن جني: المنصف ١/٢٧٧. الثمانيني: شرح التصريف ٤٦١، ٤٦٢. ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/٧٦، ٧٧.

إعلال، إذ ورد عن العرب قولـــهم: مزيد، مكوزة، مقودة، مثوبة، مصيدة، مطيبة، مبولة.

وقد أشار ابن جني (ت ٣٩٢هـــ) إلى ذلك بقوله: "قد كان القياس في هذا كله أن يعل؛ لأن مزيدًا ومكوزة، ومقودة، ومثوبة، على وزن يخاف ويهاب، وأصلهما: يَخْوَف ويَهْيَب، وهذه الأسماء جارية على أفعال معتلـــة، وقد كان قياسها: مقادة، ومكازة، ومزادة، ومثابة، كقوله تعالى: ﴿**وإذ جعلنا البيت مثابة للناس**﴾[١]، ولكنها شذت... وقد جاءت مثل: مَكْوَزة، ومَزْيَد، مَزْيَم، ومَصْيَدة، ومَطْيَبة، ومبولة، وهذه شواذ كلها"[٢].

من صور الإعلال بالقلب الواقع في الأسماء، ما ورد في اشتقاق اسم المفعول من الثلاثي الأجوف الذي عينه ياء: باع، خاط، كال، دان، إذ يُقال:مَبيع، مَخِيط، مَكِيل، مَدِين، وقد كانت في أصل وضعها: مَبْيُوع، مَخْيُوط، مَكْيُول، مَدْيُون، على وزن مَفْعُول.

وقد استدل على أصل وضعها هذا بما ورد في لهجة بني تميم من تصحيح مثل تلك الأمثلة؛ إذ يقولون: مبيوع، مخيوط، مكيول. ومن ثم كان ذلك التصحيح الوارد في هذه اللهجة دليلاً على الإعلال الوارد في لهجة أهل الحجاز، إذ يقولون في مثل تلك الأمثلة: مبيع، مخيط، مكيل، مدين.

يقول الثمانيني (ت ٤٤٢هـــ) في بيان ذلك: "فإن كانت عين الثلاثي ياء نحو: باع، وخاط، فإن اسم المفعول منه يجيء على مبيوع ومخيوط، وقد قالوا: طعام مزيوت، فبنو تميم يصححون الياء ولا يستثقلون الضمة فيها. فيقولون: مخيوط، ومكيول، ومبيوع، ومزيوت، فيستمرون على أصلهم فأمَّا أهل الحجاز فيستثقلون الضمة في الياء، ويقولون: قد أعللنا الفعل من هذا واسم الفاعل فينبغي أن يُعل اسم المفعول"[٣].

من صور الإعلال أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فإن الواو تُقلب ياء وتُدغم في الياء الأخرى نحو: سيّد، ميّت، أيّام، إذ كانت في أصل وضعها: سَيْود، مَيْوِت، أَيْوام.

وقد استدل على ذلك الأصل بِما ورد من أمثلة شاذة لَم يتم فيها العدول عن أصل الوضع نحو قولهم: ضيون للسنور، وحَيْوَة اسم رجل، ويوم أيْوم، وعوى الكلب عَوْية، إذ كان قياسها: ضيّن، حَيَة، أيم، عيَّة.

يقول سيبويه في باب ما شذ من المعتل على الأصل: "وذلك نحو: ضَيْوَن.. وحَيْوَة... ويوم أيوم للشديد. فأبنية كلام العرب صحيحه ومعتلـــه، وما قيس من معتله ولَم يجيء إلا نظيره في غيره على ما ذكرت لك"[٤].

وقد بيَّن صاحب كتاب جامع الدروس العربية وجه شذوذ هذه الأمثلة وخروجها عن القياس، فقال: "وشذ قولهم: ضَيْوَن، ويَوْم أَيْوَم، وعَوَى الكلب يعوي عَوْيَة وعَوّة، والرجاء بن حَيْوة، وحقها

---

(١) سورة البقرة: آية ١٢٥.

(٢) ابن جني: المنصف ٢٩٦/١. وينظر في ذلك: ابن يعيش: شرح المفصل ٨٦/١٠.

(٣) الثمانيني: شرح التصريف ٣٨٩، ٣٩٠. وينظر في ذلك أيضًا: سيبويه: الكتاب ٣٤٨/٤. ابن جني: المنصف: ٢٨١/١.

(٤) سيبويه: الكتاب ٤٣٠/٤.

الإعلال فالإدغام، بأن يُقال: ضيّن، وأيّم، وعيّة، وحيّة، كما قالوا: أيام، وأصلها: أَيْوَام[١].

٢- ظاهرة الإدغام:

يُعد الإدغام ضربًا من ضروب العدول عن أصل وضع الكلمة، إذ الأصل إظهار الحرفين المتجانسين، ومن ثَمَّ فقد يستدل على العدول عن أصل وضع الكلمة المتمثل في الإدغام بمجيء بعض الاستعمالات الشاذة التي وردت بإظهار الحرفين المتجانسين اللذين لَم يُدغما، فيكون ذلك الإظهار الواقع في موضع دليلاً على العدول عن أصل وضع الكلمة المتمثل في الإدغام. ويتجلى ذلك الدليل في جانب الأفعال وجانب الأسماء على حد سواء.

ففي جانب الأفعال فإن الضابط أنه يجب في كل فعل اجتمعَ فيه متجانسان، ولَم يقع بينهما فاصل، أن يدغما نحو: شدّ ومدّ، إذ أصلهما: شدد، مدَد. والدليل على ذلك ورود بعض الأفعال على أصل وضعها من غير إدغام نحو قولِهم: قطط شعره إذا اشتدت جعودته، وقولُهم: ضَبِب البلد إذا كثر ضبابُه.

جاء في لسان العرب لابن منظور قوله: "وقد قطِط شعره بالكسر أحد ما جاء على الأصل بإظهار التضعيف[٢]، وقوله: وضَبِب البلد وأضبّ كثرت ضبابه، وهو أحد ما جاء على الأصل من هذا الضرب[٣].

وقد ذكر الأستاذ مصطفى الغلاييني جملة من الأفعال التي جاءت على أصل وضعها دون إدغام، وقد أشار إليها في قوله: "وشذ فك الإدغام الواجب في ألفاظ لا يُقاس عليها مثل:

أَلِل السقاء والأسنان، إذا تغيرت رائحتها وفسدت، ودبب الإنسان: إذا نبت الشعر في جبينه.

وضَبِبَت الأرض: إذا كثرت ضبابها. وقَطِط الشعر: إذا كان قصيرًا جعدًا. ويُقال قطّ بالإدغام أيضًا.

ولَحِحت العين: إذا لصقت أجفانُها بالرمض. ولخخت: إذا كثر دمعها وغلظت أجفانُها.

ويُقال: لحّت ولخت بالإدغام أيضًا. ومشَشَتِ الدابة: إذا ظهر في وظيفها المشش. وعززت الناقة: إذا ضاق مجرى لبنها"[٤].

وفي جانب الأسماء ورد قولُهم: محبب بغير إدغام ليدل على وقوع إدغام في نظائره، يقول سيبويه في ذلك: "وقالوا: مَحْبَب حيث كان اسمًا ألزموهُ الأصل"[٥].

---

(١) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية ٢/١١٠.

(٢) ابن منظور: لسان العرب (قطط).

(٣) ابن منظور: المصدر السابق (ضبب).

(٤) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية ٢/٩٩. وينظر المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٦/١٠٨٠.

(٥) سيبويه: الكتاب ٤/٣٥٠. وينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٩٧.

٣- ظاهرة الإبدال:

في ظاهرة الإبدال قد يُستدل على وقوع إبدال واقع في بعض الأبنية، بورود استعمال آخر دون وقوع إبدال، من أجل ذلك فقد يستدل على وقوع عدول عن الأصل بالإبدال في نحو: اصطبر، اضطرب، بورود استعمال شاذ من النظائر نحو قولهم: اضتغط بالإظهار.

جاء في لسان العرب لابن منظور: "ضغط عليه واضتغط: تشدد عليه في عزم أو نحوه، عن اللحياني كذا حكاه، اضتغط بالإظهار والقياس: اضضغط"(١).

٤- ظاهرة القلب المكاني:

إن الاستدلال على العدول عن أصل الوضع في ظاهرة القلب المكاني بالاستعمال الذي ورد دون عدول عن ذلك الأصل واضح تَمام الوضوح، إذ تقوم هذه الظاهرة -في جوهرها- على استعمالين للكلمة:

أولهما: تكون الكلمة في صورتِها على أصل وضعها دون قلب مكاني، ويُطلق على هذا الاستعمال الأصل أو المقلوب عنه مثل: يئس، نأي، رأي، اكفهرّ.

الآخر: تكون الكلمة معدولة عن أصل وضعها بالقلب المكاني، ويُطلق على هذا الاستعمال الفرع أو المقلوب. مثل: أيس، ناء، راء، اكرهفّ، امضحل. ومن ثم تُعد الصيغة غير المعدول عنها بالقلب المكاني دليلاً على وقوع قلب مكاني في الصيغ المعدول عنها.

والملاحظ في هذا المقام أن الاستدلال على العدول عن أصل الوضع في ظاهرة القلب المكاني بالاستعمال الذي ورد على أصل الوضع دون قلب مكاني مطرد، إذ يشمل الباب الصرفي كله ويعم أمثلة تلك الظاهرة كلها.

ولا يقتصر على ورود بعض أمثلة شاذة تجيء على أصل وضعها كما هو الشأن في أبواب الإعلال والإبدال والإدغام التي سبق الحديث عنها.

٥- ظاهرة الحذف:

من الأدلة التي استعان بِها الصرفيون في الاستدلال على وقوع حذف في بعض الكلمات، دليل ورود استعمال آخر لتلك الكلمة المحذوفة في صورة تامة دون حذف.

ومؤدى هذا الدليل أنه قد يرد استعمالان للكلمة عن العرب، تكون في الصورة الأولى محذوفة، وتكون في الصورة الثانية تامة، ومن ثم تكون الصورة التي استعملت فيها الكلمة تامة دليلاً على وقوع الحذف في الصورة.

---

(١) ابن منظور: لسان العرب (ضغط). وينظر: ابن جني: الخصائص ٢٦٣/١.

وفي ذلك يقول ابن جني: "ودل على أنه قد حذف منها شيء أنهم قد نطقوا بها تامة"(١).

أ- الاستدلال على حذف الألف في قولِهم: علبط، وحذف النون في قولِهم: عرتن، بما ورد من قولِهم: علابط، عرنتن.

وقد استدل الصرفيون على حذف الألف في قولِهم: علبط وجندل، وحذف النون في قولِهم: عرتن، بورود استعمال آخر لتلك الكلمات في صورة تامة، وهو قولُهم: عُلَابِط وجَنادل وعَرَنْتُن.

يقول ابن جني في بيان ذلك: "فأمَّا قولـــهم: علبط وعكمس وهدبد وخزخز وجندل وذلَنْل وزَلَزِل وعَرَتُن فهذه كلها محذوفات، وأصلها عُلَابِط وعُكَامِس وهُدَابِد وخزاخز وجَنادل وذَلَاذل، وزَلَازِل وعَرَنْتُن، ولكن الألف والنون حذفتا تخفيفًا، ودل على أنه قد حذف منها شيء أنهم قد نطقوا بها تامة"(٢).

ب- الاستدلال على حذف الهمزة من صيغتي التفضيل: خير وشر بورودهما في صورة تامة: أخير، أشر.

استدل الصرفيون على حذف الهمزة من صيغتي التفضيل: "خير" و"شر" بورود استعمال لَهما وارد عن بعض العرب في صورة تامة دون حذف؛ إذ جاءتا على وزن أفعل في بعض الأشعار العربية والقراءات القرآنية.

وحول هذا الاستدلال يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ): "ولَمَّا كثر استعمال صيغة التفضيل من الخير والشر اختصروهما، فحذفوا الهمزة، وقالوا في المدح والذم: هو خير من كذا وشر من كذا، ورفض أخير وأشر إلا فيما ندر كقول الراجز:

بِلَالُ خَيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ (٣)

ومن النادر قراءة أبي قلابة: ﴿**سيعلمون غدًا من الكذاب الأشرّ**﴾"(٤).

ج- الاستدلال على حذف الهمزة من المضارع يكرم بورود صيغة تامة في قولِهم: يؤكرم.

استدل الصرفيون على حذف الهمزة من المضارع يكرم بمجيء صيغة واردة عن العرب استعملت فيها تلك الكلمة على هيئتها التامة دون حذف إذ قالوا: يؤكرم.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): "والدليل على أنها في حكم المنطوق بها أنها قد تظهر، ألا ترى إلى قوله: **فإنه أهلٌ لأن يؤكرما**"(٥).

---

(١) ابن جني: المنصف ١/٢٧.

(٢) ابن جني: المصدر السابق نفسه.

(٣) الرجز لرؤبة في: ابن جني: المحتسب ٢/٢٩٩.

(٤) سورة القمر: آية ٢٦. وينظر في تخريج القراءة: ابن جني: المصدر السابق نفسه. أبو حيان: البحر المحيط ٨/١٨٠.

(٥) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٣٣٩. والرجز المذكور بلا نسبة في: المبرد: المقتضب ٢/٩٦. ابن جني: الخصائص ١/ ١٤٥. ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٨٥. الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ١/١٣٩.

د- الاستدلال على حذف التاء من مضارع الصيغ: تفعل تفاعل تفعلل المبدوءة بالتاء بورود الصيغ التامة: تتفعل تتفاعل تتفعلل.

يُمكن الاستدلال على حذف التاء من مضارع الصيغ: تفعل تفاعل تفعلل المبدوءة بالتاء بورود الصيغ التامة لَها تتفعلل تتفاعل تتفعلل، يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ) في ذلك: "فإن التقت التاءان في تتكلمون وتتترسون، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتها وإن شئت حذفت إحداهما، وتصديق ذلك: قوله عز وجل: ﴿**تتنـــزل عليهم الملائكة**﴾[1]..... وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿تنـــزل الملائكة والروح فيها﴾[2].

الدليل الثالث: دليل الارتباط الذهني بين الصيغة المعدول عنها والصيغة المعدول إليها

يُعد الارتباط الذهني بين الصيغة المعدول عنها والصيغة المعدول إليها أحد الأدلة للعدول عن أصل الوضع. وقد عبرَّ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) عن دليل الارتباط الذهني بعبارة: قوة المعرفة بالموضع[3].

على حين سماه الدكتور طاهر سليمان حمودة: قرينة الشهرة أو الاستعمال المشهور[4].

وفيما يلي أثر هذا الدليل في جانب الاستدلال على وقوع عدول عن أصل الوضع من خلال ظواهر صرفية مختلفة:

١- ظاهرة الحذف:

يُعد الارتباط الذهني بين الصيغة المحذوفة والصيغة التامة أحد الأدلة التي يُستدل بِها على المحذوف، وقد تجلى ذلك بصورة بينة في نوعين من أنواع الحذف على وجه الخصوص، هما:

- **الحذف لكثرة الاستعمال.** - **الحذف لكراهة توالي الأمثال.**

ففي حالة الحذف لكثرة الاستعمال فإن المحذوف كان يذكر منذ زمن بعيد ولكثرة استعماله حذف، ولكن المعنى ظل مفهومًا مدركًا تتناقله الأجيال جيلاً عن جيل، وهذا الفهم والإدراك ناشئ عن ذلك العهد الذهني البعيد الذي كان وراءه اندراج الكلمة المحذوفة ضمن "الكلمات المختزنة في ذاكرة المجتمع"[5].

وتأسيسًا على ذلك قرر الصرفيون أن الشهرة تقوم مقام الذكر، وأنَّها تدلُ على المحذوف: "فالشيء إذا كثر كان حذفه كذكره؛ لأن كثرته تجري مجرى المذكور"[6].

---

(١) سورة فصلت: آية ٣٠.

(٢) سورة القدر: آية ٤. وينظر: سيبويه: الكتاب ٤/٤٧٦.

(٣) ابن جني: الخصائص ٢/٢٨٦.

(٤) د. طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ١٠.

(٥) د. تَمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ٣١٦.

(٦) أبو البقاء الكفوي: الكليات ١٠٣٢.

وفي حالة الحذف لكراهة توالي الأمثال فإن حذف أحد المثلين المتواليين وإبقاء الآخر دليلاً على وقوع عدول في الكلمة، وذلك راجع إلى الارتباط الذهني بينهما، وذلك نحو قولهم في تتفعل، ميّت: تفعل، ميْت.

وقد أشار كارل بروكلمان إلى ذلك الدليل عند تفسيره ظاهرة كراهة توالي الأمثال، إذ يقول: "إذا توالى مقطعان أصواتَهما الصامتة متماثلة أو متشابهة جدًا الواحد بعد الآخر في أول الكلمة، فإنه يكتفي بواحد منهما بسبب الارتباط الذهني بينهما"(١).

٢- ظاهرة الإبدال:

يُعد الارتباط الذهني بين الصيغة المعدول إليها بالإبدال والصيغة المعدول عنها أحد الأدلة التي يستدل بِها على وقوع عدول. وقد يكون هذا الارتباط الذهني راجعًا إلى اشتراكهما في ميزان صرفي واحد، وذلك عند الحكم بأن وزن كلمتي: اضْطَبَرَ، ازْدَهَرَ هو افْتَعَل.

ويبدو أن هذا هو الذي دعا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف إلى القول: "ولو سألت أحد المبتدئين عن صيغة اصطبر ما ميزانُها؟ لقال على الفور: افْتَعَل، وكذلك ازدهر وافتكر، فهذه الثلاثة من وزن واحد"(٢).

وقد يكون ذلك الارتباط الذهني راجعًا إلى أن وجود مثلين متواليين فيبدل أحدهما، ويبقى المثل الآخر دالاً عليه، وذلك حين يكون التخلص من كراهة توالي المثلين بالإبدال، ومن أمثلة ذلك:

- إبدال الياء مكان الحرف المضاعف بعد كسر، نحو: قيراط، دينار، ديوان؛ إذ أصلها: قِرّاط، دِنّار، دِوّان.

- إبدال الياء مكان أحد الحرفين المضاعفين نحو: تَسَرَيْت، تَقَصّيت، أمليت، إذ أصلها: تَسَرَّرْت، تَقَصّصْتُ، أَمْلَلْت.

- إبدال الواو الأولى همزة عند اجتماع واوين متحركين في أول الكلمة نحو: أويصل، أواصل، إذ أصلهما: وويصل، وواصل.

٣- ظاهرة الإعلال:

في ظاهرة الإعلال أيضًا قد يكون الدليل على وقوع عدول عن أصل الوضع المتمثل في الإعلال ذلك الارتباط الذهني بين الصيغة المعدول إليها بذلك الإعلال والصيغة المعدول عنها.

فالفعل: "قال" المعدول عن أصل وضعه مرتبط ذهنيًا بالفعل "قَوَل" غير المعدول.

والفعل: "باع" المعدول عن أصل وضعه بقلب الياء ألفًا مرتبط ذهنيًا بالفعل "بَيَع" غير المعدول.

وماذاك إلا لاشتراك الفعلين في ميزان صرفي واحد.

---

(١) كارل بروكلمان: فقه اللغات السامية ٣٩.

(٢) د. محمد حماسة عبد اللطيف، ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين (ص) ١٧٦

أدلة خاصة للعدول عن أصل الوضع:

قد يكون الدليل الذي يستدل به على العدول عن أصل الوضع خاصًا بظاهرة صرفية معينة هي الحذف، إذ خصت بأدلة أخرى تدل على وقوعه، ومن أهم هذه الأدلة الخاصة ما يلي:

أ- دليل التعويض: فقد يستدل على المحذوف أحيانًا بالتعويض عنه بحرف آخر.

ب- دليل الحركة: فقد يستدل على المحذوف بالإشارة إليه بالحركة.

أ- دليل التعويض:

يُعد دليل التعويض أحد الأدلة الخاصة التي استعان بِها الصرفيون أحيانًا في الاستدلال على وقوع حذف في بعض الأبنية الصرفية.

ومؤدى هذا الدليل أنه إذا ما أدى الحذف إلى إحداث لبس في الأبنية أو المفردات لجأت العربية إلى التعويض عن المحذوف لتشعر أن ثمة محذوفًا.

وقد أشارَ سيبويه إلى سنن العرب في حذف بعض الكلم وتعويضهم عن المحذوف أحيانًا، فقال: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، والعوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوضوا الهاء، وقولهم: أسطاع يسطيع، وإنما هي أطاع يطيع، زادوا السين عوضًا من ذهاب حركة العين من أفعل، وقولهم: اللهم، حذفوا يا وألحقوا الميم عوضًا"(١).

أ- الاستدلال على حذف اللام في الكلمات ابن، اسم، است بتعويض همزة الوصل في أولِها.

ذهب الصرفيون إلى أن الأسماء: ابن، اسم، است، ثلاثية محذوفة اللام، واستدلوا على اللام المحذوفة بوقوع التعويض في أوّلــــها.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـــ): "واعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهي كالعوض منها، فإن رددت اللام حذفت الهمزة وإن أثبت الهمزة حذفت اللام"(٢).

ونظرًا لأهمية دليل التعويض في الاستدلال على وقوع حذف صرح الصرفيون بأن: "ما كان عوضًا لا يحذف"(٣). إذ إن التعويض يدل على أن ثمة محذوفًا حذف، فلو حذف ذلك العوض أيضًا لَم يكن هُناك دليل على الحذف.

ب- دليل الحركة:

من وسائل الدلالة على المحذوف أحيانًا الإشارة إليه بالحركـــة، وقد اتخذ ذلك صورتين:

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/٢٤، ٢٥.

(٢) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٦٧.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٢٨٦.

أولاهما: إبقاء حركة ما قبل المحذوف.

الثانية: نقل حركة المحذوف إلى ما بعده أو ما قبله.

الصورة الأولى: إبقاء حركة ما قبل المحذوف لتدل عليه:

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- حذف آخر الاسم المقصور وإبقاء الفتحة على ما قبله عند جمعه بالواو والنون:

عند جمع الاسم المقصور من الرباعي فأكثر جمع مذكر سالمًا تحذف ألفه ويبقى ما قبلها مفتوحًا ليدل على حذفها، نحو قولنا: جاء المصطفون، ورأيتُ المصطفين.

وفي هذا الشأن يقول ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ): "وإن كان مقصورًا حذف آخره، ووليت علامة الجمع الفتحة التي كانت قبل الآخر لتدل على المحذوف، فيُقال: جاء المصطَفَوْنَ، ورأيتُ المصطفَيْنَ، والأصل: المصطفَاون، والمصطفاين، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ووليت الواو والياء الفتحة التي كانت قبل الألف"(١).

كما يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية في ذلك: "ولا بد للمقصور عند حذف ألفه من بقاء الفتحة التي كانت تليها وشغل مكانها بواو في الرفع، وياء في الجر والنصب كقولي:

جاءني الأعلون مستدعين والمرتَضَوْنَ من بني الأَذْنَيْنَ(٢)

كما أشار إلى دلالة الفتح الذي كان قبل ألف المقصور على الحذف فقال في ألفيته:

واحذفْ من المقصورِ في جمع على حَد المثنى ما بِهِ تَكَمَّلاَ
والفتحَ أبقِ مُشعرًا بما حذف(٣) ....

ب- إبقاء حركة الحرف الواحد الموقوف عليه عند صياغة أمر الأفعال: وقى، وعى، ورى:

ومن الأمثلة التي وجب فيها الإتيان بهاء السكت للوقف على حرف واحد حتى تسلم حركته التي تدل على المحذوف الوقف على الأمر من الأفعال: وقى، وعى، ورى، إذ يقال: قِهْ، عِهْ، رِهْ.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح ذلك: "فأمَّا إذا أدَّى إلى أن يبقى على حرف واحد لَم يكن بد من الهاء، نحو قولك في الأمر من وقى يقي: قِهْ، ومن وعى يعي: عِهْ، ومن ورى الزند يري: ره، ذلك أن الفاء قد انحذفت لوقوعها بين ياء وكسرة على حد حذفها في يعد ويزن، واللام محذوفة للأمر والحركة دليل على المحذوف، فإذا وقفت عليه بالسكون فيكون إجحافًا، فوجبَ أن تأتي بالهاء ليقع السكون عليها، وتسلم الحركة دليلاً على المحذوف، لأن المحذوف إذا كان منه خلف وعليه دليل كان كالثابت الموجود"(٤).

---

(١) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ٧٦٥.

(٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٧٧٩/٤، ١٨٠٠.

(٣) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ٦٥.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٨/٩.

الصورة الثانية: نقل حركة المحذوف إلى ما بعده أو ما قبله:

من صور دلالة الحركة على المحذوف أن تنقل حركة ذلك المحذوف إلى ما بعده أو ما قبله، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ- نقل حركة المحذوف إلى ما بعده:

ويتبين ذلك في المصادر: عدة، زنة، جهة؛ إذ أصلها: وعد، وزن، وجه على وزن فِعل، فحذفت فاؤه حملاً على المضارع يعد، يزن، يجه، وعند حذف الواو التي هي فاء الكلمة نقلت كسرتها إلى ما بعدها لتكون الكسرة دالة على الواو المحذوفة المكسورة، فضلاً عن دليل آخر هو تعويضهم تاء التأنيث في آخر الكلمة عن تلك الواو، فقالوا: عدة، زنة، جهة.

يقول الثمانيني (ت ٤٤٢هـ): "أنّهم إذا أسقطوا حرفًا وجب أن يبقوا ما يدل عليه، فنقلوا الكسرة إلى ما بعد الواو، لتكون الكسرة دالة على الواو الساقطة، ولَمَّا سقطت الواو عوضوا منها تاء التأنيث في آخر الكلمة، فقالوا: عدة، وزنة"(١).

ويقول المرادي (ت ٧٤٩هـ) في شرح ذلك أيضًا: "المصدر الكائن على فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو: عدة، فإن أصله: وعد على وزن فِعل، فحذفت فاؤه حملاً على المضارع، وحركت عينه بحركة الفاء، -وهي الكسرة- ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوضوا منها تاء التأنيث"(٢).

ب- نقل حركة المحذوف إلى ما قبله:

ويتمثل ذلك في حذف عين الأجوف المعتلة إذا سكنت لامه ونقل حركته إلى فائه: إذ تحذف عين الأجوف نحو: هاب، طال إذا سكنت لامه فيقال: هبت بكسر الفاء، وطلت بضم الفاء، وإنَّما كسرت الفاء في هبت، وضمت، في طلت للدلالة على بنية الفعل و.حركة العين؛ إذ هاب بوزن فَعِل، وطال بوزن فعُل.

يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "ولا تحذفها في الثلاثي من الأفعال إلا بعد نقل كسرتها إلى ما قبلها إن كانت كسرة نحو: خِفت، أو ضمة نحو: طُلْت"(٣).

وأمَّا إذا كانت حركة العين في الأجوف الفتحة نحو: قال، باع، فإن فاؤه تضم للدلالة على أن المحذوف واو، وتكسر للدلالة على أن المحذوف ياء، فيُقال: "قُلْت" بضم الفاء، "بِعْت" بكسرها وإنَّما فعلوا ذلك؛ لأن وزنها فَعَل المفتوح العين، فحركتا الفاء والعين متماثلتان، فلا يُمكن التنبيه على البنية.

---

(١) الثمانيني: شرح التصريف ٣٧٨.

(٢) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك. بشرح ألفية ابن مالك ٩٤/٦.

(٣) ابن عصفور: المقرب ٥٤٧.

وقد بين الرضي (ت ٦٨٦هـ) وجه التنبيه على البنية في بابي فَعِل وفعُل، ووجه التنبيه على الواوي واليائي في باب فَعَل المفتوح العين من الأجوف، إذ يقول:

"بنية الفعل يبقى عليها وتُراعى بقدر ما يُمكن، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين، لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط، ولَم يمكن هذا التنبيه في فَعَل المفتوح العين نحو: قول وبيع، لأن حركتي الفاء والعين فيه متماثلتان، فتركوا هذا التنبيه فيه ونبهوا على البنية في فعِل وفعُل فقط، فقالوا في فعل نحو: خاف، وهاب: خِفْت، وهِبْت، وسووا بين الواوي واليائي لَما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية وقالوا في فعُل نحو: طال، فهو يطول: طُلْت.

فلمَّا فرغوا من التنبيه على البنية في بابي فعِل وفعُل ولَم يكن قبل ذلك في فعَل ممكنًا لَما ذكرنا، قصدوا فيه التنبيه على الواوي واليائي والفرق بينهما... فاجتلبوا ضمة في قال بعد حذف الألف للساكنين وجعلوها مكان الفتحة، وكذا الكسرة في باع لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء"(١).

فإذا كان للفعل الأجوف لغتان، فإن أثر كل لغة منها يظهر في حركة فائه، مثل الفعل: دام، ففيه لغتان هما:

اللغة الأولى: دام يدوم مثل: قال يقول، على وزن فعَل يفعُل، فعلى هذه اللغة يُقال: دُمت: بضم الدال.

اللغة الأخرى: دام يدام، مثل: خاف يخاف على وزن: فَعِل يَفْعِل، فعلى هذه اللغة يُقال: دِمْت بكسر الدال.

وبناء على هاتين اللغتين وجه مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) قراءتي(٢) الضم والكسر في دمت من قوله تعالى: ﴿**ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائمًا**﴾ [آل عمران: ٧٥].

يقول مكي في توجيه القراءتين: "من ضم الدال جعله فَعَل يفعُل مثل: قال يقول، ودام يدوم، ومن كسر الدال جعله فَعِل يَفْعَل مثل خاف يخاف على دام يدام"(٣).

وما قيل عن الفعل "دام" يُقال عن الفعل "مات" من حيث كونه ذا لغتين:

الأولى: مات يموت مثل:قال يقول، على: فَعَل يفعُل، فعلى هذه اللغة يُقال: "مُتّ" بضم الميم.

الثانية: مات يمات مثل: خاف يخاف على فَعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع. فعلى هذه اللغة يُقال: "مِتّ".

---

(١) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ١/٧٩، ٨٠.

(٢) قرأ أبو عبد الرحمن السلمي ويحيى بن وثاب والأعمش وابن أبي ليلى والفياض بن غزوان وطلحة بن مصرف، وغيرهم ما دمت بكسر الدال، وقرأ الجمهور بضمها. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط ٢/٥٠٠.

(٣) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ١/١٦٤.

وبناء على هاتين اللغتين وجه مكي بن أبي طالب قراءتي[١] الضم والكسر في متم من قوله تعالى: ﴿**ولئن متم أو قُتِلْتُم**﴾ [آل عمران: ١٥٨]. يقول في توجيه القراءتين:

وحجة من ضم الميم أن المستعمل الفاشي في هذا الفعل مات يموت كـ(قال يقول) على فعل يفعُل، فضمت فاء الفعل في الإخبار لتدل على الواو المحذوفة كما تقول: قلت.

وقد قيل: إن من كسر الميم أتى به على لغة من قال: مات يمات مثل دام يدام، فهو فعل يفعَل كـ(خاف، يخاف) لغة معروفة حكاها الكوفيون، فتكسر الميم لتدل على أن عين الفعل مكسورة كما كسروا في خفت لذلك"[٢].

---

(١) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر وعاصم، بضم الميم في (متم)، وقرأ نافع وحمزة والكسائي بكسرها. ينظر في ذلك: ابن مجاهد: السبعة في القراءات ٢١٨.

(٢) مكي بن أبي طالب: الكشف ٣٦١/١، ٣٦٢.

القسم الثاني

قواعد توجيه العدول عن أصل القاعدة

تـوطئة:

لعل مِمَّا يرمي بـــه الصرف العربي، وينفِّر الباحثين من دراستـــه كثرة ما يقع في مسائلـــه من شذوذ يحول دون اطراد قواعده، وقد لَمس كثير من الباحثين المعاصرين ظاهرة كثرة وقوع الشذوذ في علم الصرف العربي، وعبروا عن ذلك في كتاباتِهم وأقوالِهم.

ومِمّا جاء في هذا الشأن قول الطيب البكوش: "ولعل مِمّا ينفر الباحثين المعاصرين من دراســـة الصرف العربي كثرة ما فيـــه من التعقيد الظاهِري، وكثرة ما يبدو فيـــه من شذوذ، وخضوعـــه خضوعًا مطلقًا في ظاهر الأمر للسماع الذي يجعل القواعد تَكاد تكون معدومـــة"(١).

وقد لحظت إحدى الباحثات ملحظًا جديرًا بالتسجيل في شأن ظاهِرة الشذوذ اللغوي عامـــة، وهو كثرة وقوع الشذوذ في جانب علم الصرف العربي الذي يتناول بنيـــة الألفاظ إذا ما قورن بنظيره الذي يقع في جانب علم النحو العربي الذي يتناول أحكام الإعراب.

وفي ذلك جاء قولـــها: "وهم في استقرائهم الكلام واستنباط القوانين مستعينين بالتعليل لَم يغفلوا عن طبيعة اللغة، وأن قوانينها لا تجري كلها على نحو آلي، فلا يخرج عنها أي شيء مِمّا تناولوا، وإنَّما قد تجري فيها بعض الألفاظ أو بعض التراكيب على غير القانون الذي استنبطوه، والذي يجري عليه أكثر كلامهم، وهذه الألفاظ أو التراكيب الخارجـــة على القوانين هي ما يُسمى في مصطلحِهم بالشاذ، وأكثر ما يكون هذا الشذوذ في باب الصرف الذي يتناول بنية الألفاظ المفردة، وقلمّا يتناول أحكام الإعراب"(٢).

ويبدو للباحث أن ظاهِرة كثرة وقوع الشذوذ في عِلم الصرف العربي كانت أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت أحد أنصار المنهج الوصفي في الدرس اللغوي إلى القول: "وفي اعتقادِنا أن الصرف العربي كان من أقل العلوم اللغويـــة حظًا من الإجادة وحسن النظر، فقليله مستساغ مقبول، وكثيره يحتاج إلى معاودة البحث والدرس ويتطلب مراجعـــة الرأي فيـــه وفي قواعده التقليدية"(٣).

على أن في اعتقاد صاحب هذا البحث أن تناول الصرفيين لظاهِرة وجود بعض الشذوذات التي تحول دون اطراد القواعد الذي يرمي إليـــه كان دليـــلاً على ثراء طرق البحث في اللغة العربية، وبرهانًا واضحًا على مرونتها، فهم لَم يقتصروا على النص على شذوذ ما شذ، بل حاولوا أن

---

(١) الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٢٥.

(٢) د. منى الياس: القياس في النحو ٨٠.

(٣) د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة (القسم الثاني) ص ٨٣، دار المعارف بِمصر ١٩٦٩م.

يلتمسوا وجوهًا لِتلكَ الشذوذات، وتفسيرات لَها، بحيث تكون أسسًا تصلح لتفسير تلك الشواذ، وقواعد جديدة تنتظمها وتجري وفقها، وبذلك لا تصبح لغزًا غامضًا يحير الدارسين.

وقد عبرت إحدى الباحثات عن ذلك بقولِها: "ومن المواضع التي تناولوها بالتعليل ألفاظ أو تراكيب شذت عن القانون الساري على أخواتِها ونظائرها، وهُم لَم يدعوا هذه الشواذ بدلاً، وإنَّما هداهم تأملهم في أحوالِها إلى أنَّها تجري على قواعد استظهروها من استقراء الكلام، وربُّما أطلقوا على هذه القواعد اسم أصول"(١).

وبناء على ما سبق، فإن هذا البحث يدعو إلى إعادة النظر في شأن كثير من الشذوذات التي تحول دون اطراد قاعدة معينة، ومحاولـــة تفسيرها في ضوء ما يُمكن أن يُسمى "قواعد العدول عن أصل القاعدة". ولعل وصفها بأنَّها قواعد العدول عن أصل القاعدة أشبـــه بالصواب وأدنى لروح اللغـــة، إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الشذوذات إنّما وقعت في الدرس اللغوي لتحقق غايـــة وهدفًا، ولَم يُمكن وجودها عبثًا أو لغوًا، وما من شك في أن قواعد العدول عن أصل القاعدة تُعد مظهرًا من مظاهر الافتتان في اللغة، وأحد سبلها إلى التجديد والابتكار وهي في جملتِها تعكس ميل العربية إلى المرونـــة وعدم تقيدها بقاعدة معينة تقيدًا صارمًا، وهذا يكون من شأنه إثراء طرق البحث في هذه اللغـــة ومدها بعوامل الخصوبة والاستمرار.

وقريب من فكرة قواعد العدول عن أصل القاعدة بوصفها أحد الوجوه لتفسير الشواذ التي تحول دون اطراد قاعدة معينة ما ذهبَ إليـــه الأستاذ محمد الأنطاكِي من نفي وقوع الشذوذ في اللغـــة، وأن القانون في اللغـــة لا يَمْضِي دون أن يصطدم بقوانين أخرى؛ إذ يقول في ذلك:

"وهكذا ترى أنه لا شذوذ في اللغـــة، وأن القانون اللغوي لـــه من الحتميـــة والضرورة مثل ما لِقانون الجاذبيـــة في الفيزياء، ولقانون العرض والطلب في الاقتصاد، لكن وجود قانون ما لا يمنع وجود قانون آخر يعارضـــه في العمل.... إن القانون في اللغة كالقانون في الطبيعـــة لا يمضي دون أن يصطدم بقوانين أخرى، والشذوذ في قانون صوتي ليس شذوذًا إلا عندما لا نكون قد اكتشفنا القانون الجديد الذي يُفسره"(٢).

إن إعـــادة النظر في شأن الشذوذات التي تحول دون اطراد قاعدة معينة ومحاولـــة تفسيرها في ضوء توجيهات تصلح لأن تكون قواعد جديدة تُسمى قواعد العدول عن أصل القاعدة ليست بدعوة حديثـــة في ميدان البحث اللغوي، وإنَّما تعود إلى عصور مبكرة.

ولعل سيبويه (ت ١٨٠هـــ) أول من صاغَ قاعدة كليـــة جامعة تندرج تحتها كل قواعد العدول عن أصل القاعدة، وتلك هي قولـــه: "**وليس شيء يضطرونَ إليـــه إلا وهم يُحاولون بـــه**

---

(١) د. منى الياس: القياس في النحو ٦١.

(٢) محمد الأنطاكِي: دراسات في فقه اللغة ٢٢.

وجهًا"[١]، إذ تصلح تلك القاعدة لتفسير مختلف صور الشواذ وتعليلِها.

وهذا الأمر قد لاحظــه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف عند ذكره للتعليل في كتاب سيبويــه؛ إذ يقول: "وتكثر التعليلات في كتاب سيبويــه كثرة مفرطــة، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلــة الشاذة، يقول في فواتح كتابــه: وليس شيء يضطرونَ (العرب) إليــه إلا وهم يُحاولون بــه وجهًا، فهو لا يُعلل فقط لِما كثر في ألسنتِهم واستنبطت على أساســه القواعد، بل يُعلل أيضًا لِما يخرج على تلك القواعد، وكأنّما لا يُوجد أسلوب ولا تُوجد قاعدة بدون علــة"[٢].

تعريف أصل القاعدة:

يعرف أصل القاعدة بأنَّــه: "**تلك القاعدة السابقة على القيود والتفريعات**"[٣].

وتتمثل وظيفــة أصل القاعدة في أنَّــه: "معيار اقتصادِي يظهر التكامل والانسجام بين أصول قواعد النحو العربي، ولا سيما أن النحاة يحصنونــه بحمايــة من العلل تدعمــه وتثبتــه"[٤].

على حين تتمثل وظيفة القيود التي تتبع أصل القاعدة في أنَّها: "تسهم في إبقاء الاستعمالات المختلفة لِهذا الأصل دائرة في فلكــه، فلا تتيه بعيدًا عنــه فيضطرب النظام النحوي لِهذا قد تكثر القيود والتفريعات في أبواب النحو كثرة تسبب شيئًا من الصعوبــة"[٥].

وبناء على ذلك يمكن القول:إن أصل القاعدة أصل معياري عام يتخذه النحاة مقياسًا للصواب النحوي إلا أنَّه أصل مرن يتلاءم مع الظاهرة النحويــة؛ إذ قد يجوز الخروج عليــه بقيود خاصــة ترد حال الخروج إليــه.

ومفاد ذلك أنه ليس الباب النحوي أو الصرفِي مبنيًا على أصول قواعد فقط لا يجوز الخروج عليها على أية حال، إذ ليس ذلك ممكنًا في طبيعة اللغة؛ ومن ثم فقد كــان من صلب عمل النحــاة والصرفيين -بالإضافــة إلى بناء أبوابِهم النحوية أو الصرفيــة على أصول القواعد- أن يُشيروا إلى استثناءات أو استدراكات تذكر لاحقًا تُعد قيودًا لأصل القاعدة أو قواعد فرعيــة للعدول عن القاعدة الأصليــة.

وقد شرح الدكتور تَمام حسان ذلك في قوله: "ومع هذا ليس من طبيعة اللغة -أي لغــة- أن تسلم نفسها إلى قواعد كُبرى لا تقبل الاستثناء، ومن هُنَا كان من صلب عمل النحاة أن يقيدوا كبريات القواعد باستثناء هنا واستدراك هُناك وشرط في موقع ثالث، وأن يصوغوا قاعدة لكسر

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/٣٢.

(٢) د. شوقي ضيف: المدارس النحويــة ٨٢.

(٣) د. تَمام حسان: الأصول ١٣١.

(٤) د. حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ٩٢.

(٥) د. حسن خميس الملخ: المصدر السابق ٩٣.

قاعدة أخرى، أو يقعدوا لعدول عن الأصل.

وذلك بأن يتقبلوا أسلوبًا فصيحًا عدل بـــه عن الأصل ثم يتناولوهُ بالتبرير والتحليل، ثم كان عليهم أن يضعوا كل ذلك جنبًا إلى جنب في إطار نحو واحد، وأن يغضوا الطرف عن التضارب بين قاعدة وقاعدة، ويبرروا تجاور القاعدتين المتضاربتين بأن إحداهُما أصليـــة والثانيـــة فرعيـــة، أو أن إحداهُما مطلقـــة والأخرى قيد على هذا الإطلاق"[١].

والدليل على اعتداد النحويين والصرفيين بالتقعيد للعدول عن الأصل أن "من نظر في ألفيـــة ابن مالك عثر فيها على بعض الأبيات التي يشتمل صدرها على قاعدة أصلية، ويشتمل العجز على قاعدة فرعيـــة مستثناة منها أو مستدركة عليها.... وما دامت القاعدة الفرعية قاعدة مطردة فإنَّها تصلح في حقل القياس صلاحية القاعدة الأصلية[٢].

وبناء على ما تقدم يُمكن إجمال موقف النحويين أو الصرفيين بما يُسمى عندهم بالقاعدة الأصلية أو أصل القاعدة، وموقفهم مِمّا يُسمى الاستثناء أو القاعدة الفرعيـــة وأسباب اعتمادهم على هذين النوعين من القواعد عند تأسيس الأبواب النحويـــة أو الصرفيـــة بما أشار إليـــه تَمام حسان في قولـــه: "أن القواعد التي استخرجوها بواسطة التجريد من المسموع تحتمل بعض الاستثناء، فكان عليهم أن ينصوا على ذلك فيقولون مثلاً: القاعدة كذا إلا في حالة كذا، أو القاعدة كذا وقد يجوز كذا، أو يمتنع كذا إلا إذا أفاد، وعندئذ فرق النحاة بين القاعدة الأولى وما استثني منها، فسموا الأولى القاعدة الأصليـــة أو أصل القاعدة، وسموا الاستثناء القاعدة الفرعيـــة"[٣].

على أنه ينبغي التنبيه على أن فكرة العدول عن الأصل هنا تشمل معاني مختلفة لذلك الأصل، منها الراجح والقاعدة الكلية والدليل والقياس؛ إذ إن "الأصل نقل في الاصطلاح الخاص -أعني اصطلاح أصول الفقه- إلى المقيس عليه، وفي العرف العام إلى معان أخر مثل الراجح والقاعدة الكلية والدليل"[٤].

ويُمكن رصد أهم قواعد توجيه العدول عن أصل القاعدة في القواعد الفرعية الخمس الآتية:

القاعدة الفرعية الأولى: العارض لا يُعتد به[٥].

القاعدة الفرعية الثانية: وقد يجيء في الباب الحرف أو الحرفان على أصولِهما، وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب[٦].

---

(١) د. تَمام حسان. درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، ٥٦.

(٢) د. تَمام حسان: الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ١٤٦.

(٣) د. تَمام حسان: المصدر السابق ١١٥.

(٤) القاضي عبد النبي: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء ١/١٢٦.

(٥) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٤١.

(٦) المبرد: المقتضب ٢/٩٦.

القاعدة الفرعية الثالثة: الشيء إذا كثر في استعمالِهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله[١].

القاعدة الفرعية الرابعة: الشيء إنَّما تخرجه من بابه وتلزمه سمة غيره في بعض الأحوال علة تلزمه، وخوف لبس بين مشتبهين[٢].

القاعدة الفرعية الخامسة: الأحكام الموضوعية للتخفيف إذا أدت إلى نقص أغراض مقصودة تركت[٣].

وفيما يلي تفصيل الحديث عن هذه القواعد الفرعيـــة.

القاعدة الفرعيـة الأولى

العارض لا يُعتد بـه

تنبـــه الصرفيون العرب خلال معالجتِهم للبنية الصرفيـــة وتغييراتِها إلى ظاهِرة جواز عروض بعض الصفات التي تطرأ عليها في بعض الأحوال وتختفي في أحوال أخرى، وهذا يكون من شأنه الدلالة على أن تِلكَ الصفات غير لازمـــة للبنية.

وبناء على تلك الظاهرة فإن المتأمل لقواعد التوجيـــه في الصرف العربي يلحظ أن الصرفيين يشترطون -غالبًا- لإمضاء قواعدهم التوجيهية وإدراجها حيز التطبيق أن تكون الصفات التي تكتمل بِها مقومات القاعدة ومسوغاتِها لازمـــة الوجود غير طارئـــة.

فإذا ما وردت صفـــة عارضـــة في أحد عناصر القاعدة كانت تلك القاعدة في أغلب الأحيان مهملة غير صالـــحة للإعمال، إذ إن الشيء العارض عندهم كالمعدوم لا وجود لـــه ولذلك صرحوا بقاعدة توجيهية تنص على أن "**العارض لا يُعتد به**"[٤].

ولا شك في أن إدراك الصرفيين العرب لِهذه القاعدة الفرعيـــة، يدل على ثقابـــة عقولِهم وحصافـــة أذهانِهم في النظر إلى بواطن الأمور ورؤيتها على حقيقتِها دون الأخذ بظواهِرها التي من شأنِها الاغترار بِما هو ليس موجودًا وجودًا حقيقيًا.

وإن الذي دعا البحث إلى إدراج القاعدة الفرعيـــة: "**العارض لا يُعتد بـــه**" ضمن قواعد العدول عن أصل القاعدة أن عروض وصف في أحد عناصر القاعدة يُعد أحد التفسيرات التي تسوغ وجهًا مقبولاً لهذا الشذوذ الذي أخرج القاعدة الأصلية من حيز التطبيق.

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/٣١٠.

(٢) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ١٢٩.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/١٢٢.

(٤) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٤١.

والْمُلاحظ أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) لَم يُصرح في الكتاب بقاعدة: "العارض لا يُعتد بـه"، وإنَّما اكتفى بالإشارة إليها ضمنًا أو معنى، إذ نجده في مواضع كثيرة من الكتاب يصف الحرف أو الحركة بعدم اللزوم أو بعدم الأصالة أو بعدم الثبات على كل حال، كقوله: هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل(١). وقوله: "هذه الياء ليست بلازمة"(٢)، وقوله: "الحركة غير لازمة"(٣)، وقوله: "وليست بحركة تلزم"(٤)، وقوله: "ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال"(٥).

ومن صور التعبير عن هذه القاعدة عند الصرفيين ما يلي:

- **العارض الغالب فيه ألا يُعتد به**(٦).
- **العارض لا يغير حكم الأصل**(٧).
- **هذا أمر عارض لا تنقض به الحدود العامة**(٨).
- **العارض لا اعتداد به لأنه كالمعدوم**(٩).
- **فالأغلب في كلامِهم عدم الاعتداد بِما عرض**(١٠).

وفِيما يلي أثر قاعدة: "**العارض لا يُعتد بـه**" في جانب استنباط الأحكام الصرفية بوصفها قاعدة فرعية للعدول عن أصل القاعدة.

❖ العدول عن قاعدة: كراهية الخروج من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم

إذا كان الأصل أن العرب تكرهُ في أبنيتها الخروج من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم، فإنَّهُم لا يكرهونَ ذلك إذا كان الضم عارضًا أَو الكسر عارضًا، من أجل ذلك فقد اشترط الصرفيون لِهذه الكراهية أن يكون الخروج من ضم لازم إلى كسر لازم، أو من كسر لازم إلى ضم لازم، وقد تبين صدق قاعدة: "العارض لا يُعتد بـه" بوصفها قاعدة فرعية للقاعدة الأصلية تلك في عدة مسائل.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣٦٨/٤.

(٢) سيبويه: المصدر السابق ٣٦٨/٤.

(٣) سيبويه: المصدر السابق ٣٩٧/٤.

(٤) سيبويه: المصدر السابق ١٥٨/٤.

(٥) سيبويه: المصدر السابق ١٤٩/٤.

(٦) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٤٤٩/٢.

(٧) أبو البقاء العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٨٤، ١٨٥.

(٨) أبو البقاء العكبري: المصدر السابق.

(٩) ابن يعيش: شرح الملوكِي في التصريف ٣٣٧.

(١٠) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ١٥٣/٤.

المسألة الأولى:

همزة الوصل تضم في أمر الثلاثي المضموم العين أصالـــه نحو: اقتل، واكتب، كراهة الخروج من الكسر إلى الضم، إذ الساكن بينهما حاجز غير حصين، فإذا ضمت العين عرضًا -وهي في الأصل مكسورة- وجب كسر همزة الوصل نحو: اِمْشُوا، وإذا كسرت العين عرضًا -وهي في الأصل مضمومة وجب ضم همزة الوصل نحو: اغزِي.

وقد بين ابن جني (ت ٣٩٢هـــ) ذلك في قولـــه: "فإن قلت: فقد قالوا: اُغْزِي يا امرأة، فضموا الهمزة وإن كانت الزاي مكسورة، وقالوا: اِمْشُوا، فكسروا الهمزة والشين مضمومـــة، وهذان مطردان في بابِهما، فإنـــه إنَّما جاز ذلك لأن أصل الزاي أن تكون مضمومـــة، وأصل الشين أن تكون مكسورة.

.....فالكسرة في الزاي من "اُغْزِي" عارضـــة، كما أن الضمة في الشين من "اِمْشُوا" عارضـــة، فجاءت الهمزتان في أولـــهما على أصل بنائهما الذي كان يجب لَهما"(١).

المسألة الثانية:

همزة الوصل تكون مكسورة، ولا تُضم في كلمتي: ابنم، وامرؤ وإن كان الثالث مضمومًا في حالـــة الرفع، وإنّما لَم تُضم همزة الوصل في هاتين الكلمتين؛ لأن ضمة النون في "ابنم"، وضمة الراء في "امرؤ" عارضتان في حالـــة الرفع فحسب، إذ إن ضمتهما تابعـــة لحركة الإعراب.

يقول سيبويه (ت ١٨٠هـــ) في ذلك: "فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء، وإن كان الثالث مضمومًا نحو: ابنُم، وامرُؤ؛ لأنّها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال، إنَّما تُضم في حالـــة الرفع، فلمّا كان كذلك فرقوا بينها وبين الأفعال نحو: اقتل، استضعف؛ لأن الضمة فيهن ثابتـــة"(٢).

وقد بين المبرد (ت ٢٨٥هـــ) اختلاف حركة الراء في كلمة "امرؤ" تبعًا لحركة الإعراب في قولـــه: "واعلم أنك إذا قلت: امرؤ فاعلم، ابتدأت الألف مكسورة، وإن كان الثالث مضمومًا، وليس بمنـــزلة اركض، لأن الضمة في "اركضْ" لازمـــة، وليست في قولك: "امرؤ" لازمـــة، لأنك تقول في النصب: رأيتُ امرأ، وفي الجر: مررتُ بامرئ، فليست بلازمـــة"(٣).

الْمسألة الثالثة:

الفعل الثلاثي إذا أريدَ بناؤه للمفعول فإن العرب تبنيـــه على وزن فُعِل، رغم الخروج فيـــه من ضم إلى كسر، وما ذاك إلا لأن هذه الصيغة عارضـــة في حالـــة البناء للمفعول، وليست من

---

(١) ابن جني: المنصف ٥٥/١، وينظر في ذلك أيضًا: ابن جني: سر صناعة الإعراب ١١٦/١، العكبري: اللباب في علل الساء والإعراب ١٩٢/٢.

(٢) سيبويه: الكتاب ١٤٩/٤، ١٥٠.

(٣) المبرد: المقتضب ٢٢٠/١.

أبنية الفعل الثلاثي الثابتـــة.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـــ): "وأمّا فُعِل فلمّا كان ثقلـــه أهون قليلاً جاء في الفعل المبني للمفعول، وجوز ذلك لعروضـــه لكونـــه فرع المبني للفاعل"(١).

ويقول الدكتور عبد الصبور شاهين في بيان ذلك أيضًا: "تجنب العربي أن يُعاني هذه الصعوبـــة -صعوبة الانتقال من الضم إلى الكسر في الأبنية الثابتـــة، أمّا بناء الفعل للمفعول فهو حالـــة عارضـــة تعبر عن وظيفـــة لغوية يُقصد إليها المتكلم، فهو يعمد إلى التتابع الصعب في هذه الحالـــة وحدها"(٢).

المسألة الرابعة:

الفعل المضارع مثل: يَضْرِبُ بوزن يَفْعِلُ، لا يستثقل فيـــه الخروج من الكسر إلى الضم؛ إذ إن ضمة لام الكلمة للإعراب تعرض في حالة الرفع فحسب، ويزيلها النصب والجزم.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ):" وأمَّا قولـــهم: "هو يَضْرِبُك" وخروجهم من كسرة الراء إلى ضمة الباء، فليس يكسر ما قدمناهُ؛ لأن هذه الضمة ليست بلازمـــة، ألا ترى أن النصب والجزم يزيلانِها، وإنّما يُكره من ذلك أن تكون الحركـــة لازمـــة"(٣).

المسألة الخامسة:

مجيء بعض القراءات القرآنية على "البِيُوت"(٤)، "شِيُوخ"(٥)، "العِيُون"(٦)، "الغِيُوب"(٧)، "جِيُوب"(٨)، بكسر أول الجمع مع مجيء الثاني ياء مضمومـــة(٩) استثقالاً لضم الياء بعد ضمة رغم عدم ثبوت وزن فِعُول، إذ إن قياس جمع فَعْل هو فُعُول نحو: قَلْب، وقُلُوب.

يقول مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـــ) في توجيـــه هذه القراءات: "الكسر لغة مشهورة في هذا الجمع، والكسرة عارضـــة فلا يُعتد بوزنـــه، والضم هو الأصل"(١٠).

❖ العدول عن قاعدة: ليس في كلامِهم كلمة يجتمع فيها أربع متحركات:

إذا كان الصرفيون ينصون في قواعدهم المبنويـــة على كراهة توالي أربع حركات لوازم في

---

(١) الرضي: شرح شافيـــة ابن الحاجب ٣٦/١، ٣٧.

(٢) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ٥٣، ٥٤.

(٣) ابن جني: المنصف ٢٠/١، وينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٣٦/١.

(٤) في الآية: ١٨٩ من سورة البقرة، وهي قولـــه تعالى: ﴿**وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورِها**﴾.

(٥) في الآية: ٦٧ من سورة غافر، وهي قولـــه تعالى: ﴿**ثم لتكونوا شيوخًا**﴾.

(٦) في الآية: ٣٤ من سورة يس، وهي قولـــه تعالى: ﴿**وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون**﴾.

(٧) في الآية: ١٠٩ من سورة المائدة، وهي قولـــه تعالى: ﴿**إنك أنت علام الغيوب**﴾.

(٨) في الآية: ٣١ من سورة النور، وهي قولـــه تعالى: ﴿**وليضربن بخمرهن على جيوبهن**﴾.

(٩) تنظر وجوه هذه القراءات في السبعة في القراءات ١٧٨، الكشف ٢٨٥/١.

(١٠) مكي بن أبي طالب: المصدر السابق نفســـه.

الكلمة الواحدة، أو فيما هُما كالشيء الواحد، فإنهم لا يعتدونَ بتوالِي أربع حركات غير لازمة عند اتصال الكلمة بأختِها في السياق؛ وما ذاك إلا لأن هذه الحركات غير لازمة، والتقدير فيها الانفصال. وقد تبين صدق قاعدة "العارض لا يُعتد به" بوصفِها قاعدة فرعية للقاعدة الأصلية السابقة في بعض المسائل منها ما يلي:

الْمَسْألة الأولى:

لَم يعتد الصرفيون بتوالي أكثر من أربع حركات في نحو قولِهم: لِكُتُبِكَ؛ إذ اتصل الاسم كتب بحرف الجر اللام في أوله، وضمير الخطاب الكاف في آخره، فجمعوا بين هذه الحركات لما كانت غير لازمة؛ لأن التقدير فِيها الانفصال.

يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "إن هذه الحركات وتواليها لَم يكن يستثقل لأنَّها غير لازمة، بل التقدير فِيها الانفصال، وما كان كذلك لَم يستثقل ما ذكرت فيه إنّما يستثقل ذلك في الكلمة الواحدة، ألا تراهُم قالوا: لِكُتُبِكَ فاعلم، ونحو هذا فجمعوا بين هذه الحركات لَمّا كانت غير لازمة"(١).

الْمَسْألة الثانية:

اعتد الصرفيون بتوالي أربع حركات لوازم عند اتصال ضمير الفاعل بالفعل الماضي الثلاثي؛ إذ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، نحو: "ضَربتُ"، ولَم يعتدوا بتوالي أربع حركات عند اتصال ضمير المفعول به نحو: ضَرَبَكَ، إذ ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "وأمّا لحوق بعض الضمائر فيريد ضمير الفاعل البارز نحو: ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتَ، وضربتما، وضربتم، فإن لام الفعل تسكن عند اتصاله به، وذلك لئلا يتوالي في الكلمة الواحدة أربع حركات لوازم نحو قولك: ضَرَبَتُ لو لَم تسكن، وقولنا: "لوازم" تحرز من ضمير المفعول نحو: ضَرَبَكَ، وضَرَبَهُ، لأن ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل"(٢).

❖ العدول عن قاعدة: كراهية تحريك الياء الواو وقبلهما الفتحة

إذا كان الأصل أن الواو أو الياء إذا تحركتا وانفتحَ ما قبلهما يقلبان ألفًا، فإنّهما لا يعلان إذا كانت حركتهما عارضة غير لازمة، وقد تبين صدق قاعدة "العارض لا يُعتد به" بوصفها قاعدة فرعية للقاعدة الأصلية تلك في المسائل التالية:

المسألة الأولى:

تجمع الكلمات: جَوْزة، ولَوْزة، وبَيْضة على: جَوَزَات، ولَوَزَات، وبَيَضَات بفتح الواو أو الياء

---

(١) أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٨١، ٥٨٢.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٥/٧، وينظر: ابن جني: المنصف ٣٣٢/٢، ٣٣٣. ابن الأنباري: أسرار العربية ٨٠، ٨١.

في الجمع في لغـــة هذيل.

يقول الصيمري (ت بعد ٣٠٠هـــ): "وأمّا قولـــهم في جمع جَوْزَة، ولَوْزَة، وبَيْضَـــة: جَوزَات، ولَوزَات، وبَيضَات -في لغة من فتح الثاني- فإنّما لَم تقلب الواو والياء ألفين إذا كانتا متحركتين وقبلهما فتحـــة؛ لأن حركـــة الياء والواو فيهما عارضـــة في الجمع ليست بلازمـــة، إذ قد يسكن الحرف الصحيح في هذا الجمع"(١).

المَسْألة الثانية:

الكلمات: غزوا، رميا، عصوان، صلوات، ارضينّ، لا يجوزُ أن تُقلب الياء والواو ألفًا على الرغم منم تحركهما وانفتاح ما قبلهما، وذلك لأن حركتهما عارضـــة ليست لازمـــة، إذ هي ناشئة عن إلحاق بعض اللواحق بِها كألف الضمير في غَزَوَا ورَمَيَا، وألف المثنى والجمع في نحو: عَصَوَان، صَلَوَات، ونون التأكيد في نحو: ارضيَنّ.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـــ): "لَم تقلب حروف العلـــة المتحركـــة لأجل إلحاق ألف الضمير في غزوا ورميا، وألف اعتنى والجمع في نحو: عَصَوَان، وصَلَوَات، ونون التأكيد في نحو: ارضيَنّ ألفًا، لعروض حركاتِها لأجل هذه اللواحق، فإنَّها وإن كانت أصلها الحركة إلا أنّها لولا هذه اللواحق لَم تتحرك، فحركتها إذن عارضـــة، ولا يُقلب الواو والياء ألفًا إذا تحركتا بحركـــة عارضـــة"(٢).

المسألة الثالثة:

الكلمات: ضَوُ، شَيُ، جَيَل، مَوَلَـــة المخففـــة عن: ضَوْء، شَيْء، جَيْأَل، مَوْأَلَـــة، لا يجوز أن تقلب الياء أو الواو ألفًا على الرغم من تحركهما وانفتاح ما قبلهما، وذلك لأن حركتهما عارضـــة ليست لازمـــة، إذ هي منقولـــة إليهما من الهمزة الساقطـــة.

يقول الثمانيني (ت ٤٤٢هـــ) في بيان ذلك: "فأمَّا قولـــهم: ضَوُ، في تخفيف ضَوْء، وشَيُ في تخفيف شَيْء، وجَيَل في تخفيف جَيْأَل، ومَوَلَـــة في تخفيف مَوْأَلَـــة، فلا يجوز أن تنقلب الياء والواو في هذا وما أشبهـــه ألفًا وإن تحركتا وانفتحَ ما قبلهما؛ لأن الحركـــة التي فيهما إنَّما نقلناها إليهما من الهمزة التي أسقطناها، وإذا كان كذلك فحركتهما عارضـــة ليست بلازمـــة"(٣).

❖ العدول عن الأصل: الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم في الياء:

إذا كان الأصل: أن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم في

---

(١) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٨١٨/٢، وينظر: سيبويه: الكتاب ٦٠٠/٣، المبرد: المقتضب ١٩١/٢، ١٩٢؛ أبو علي الفارسي: المسائل العسكرية ٢٣٥. الرضي: شرح شافيـــة ابن الحاجب ١١٣/٢.

(٢) الرضي: شرح شافيـــة ابن الحاجب ١٥٨/٣.

(٣) الثمانيني: شرح التصريف ٢٩٤، ٢٩٥.

الياء، يستوي في ذلك كون الواو ساكنـــة أو الياء ساكنـــة، فإن هذه القاعدة تُهمل إذا كانت الواو الساكنـــة أو الياء الساكنـــة غير لازمتين.

وتحت كون الواو الساكنـــة غير لازمـــة تندرج المسألتان التاليتان:

الْمَسْألـة الأولى:

الأفعال: سوير، بويع، تبويع المبنية للمفعول، لا تُقلب الواو ياء؛ لعروضها في حالـــة البناء للمفعول، إذ أصل الواو فيها الألف، ويتبين ذلك عند بناء هذه الأفعال للفاعل: ساير، بايع، تبايع.

يقول سيبويه (ت ١٨٠هـــ): "وسألتُ الخليل عن سُوير، وبُويِع، ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياء، فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمـــة ولا بأصل، وإنّما صارت للضمة حين قلت: فُوعِل؛ ألا ترى أنك تقول: سَاير ويُسَاير فلا تكون فيهما الواو، وكذلك تُفُوعِل نحو: تُبُويِع؛ لأن الواو ليست بلازمـــة، إنَّما الأصل الألف"(١).

الْمَسْألـة الثانيـة:

الكلمات: روية، رويا، نوى المخففـــة من الكلمات رؤية، رؤيا، نؤى بترك همزها، لا تُقلب فيها الواو ياء، نظرًا لعروض تلك الواو الساكنـــة في حالـــة التخفيف.

يقول سيبويه (ت ١٨٠هـــ): "ومن ذلك قولـــهم: رُوْية، ورُوْيَا، ونُوْى، لَم يقلبوها ياء حيث تركوا الهمزة؛ لأن الأصل ليس بالواو، فهي في سوير أجدرُ أن يدعوها؛ لأن الواو تفارقها إذا تركت فوعل، وهي في هذه الأشياء لا تُفارق إذا تركت الهمزة"(٢).

وتحت كون الياء الساكنة غير لازمـــة تندرج المسألتان التاليتان:

المسألـة الأولى:

كلمة ديوان، الياء فيها ساكنـــة، وقد اجتمعت مع الواو وسبقت الأولى منهما بالسكون، لا يجوز قلب الياء الساكنـــة واوًا وإدغامها في الواو لتصير الكلمة: دِوَّان، نظرًا لعروض هذه الياء الساكنـــة، إذ هي ليست بلازمـــة للاسم، وإنّما أصلها الواو.

يقول سيبويـــه (ت ١٨٠هـــ): "ونحو هذه الواو والياء في سُوير، وتُبُويع واو ديوان، وذلك لأن الياء ليست بلازمـــة للاسم كلزوم ياء فَيعِل، وفَيْعَال، وفِعْيَل، ونحو ذلك، وإنّما هي بدل من الواو كما أبدلت ياء قيراط مكان الراء؛ ألا تراهم يقولون: دُوَيْوِين في التحقير، ودَوَاوِين في الجمع، فتذهب الياء، ..... ولو بنيتها يعني دِيوَان على فِيعَال لأدغمت، ولكنك جعلتها فِعَّال ثم أبدلت"(٣).

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣٦٨/٤، وينظر: أبو علي الفارسي: المسائل العضديات ٧٣.

(٢) سيبويه: المصدر السابق نفســـه.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣٦٨/٤، ٣٦٩، وينظر: أبو علي الفارسي: المسائل العضديات ٧٤. ابن عصفور: المقرب ٥٤٧.

المسألة الثانية:

كلمة "إيواء" المخففة من "إئواء" بترك همزها، لا تُقلب فيها الواو ياء، نظرًا لعروض تلك الياء الساكنة في حالـــة التخفيف.

يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـــ): "ولا يُدغم الياء في إيواء فيُقال: إوّاء، وإن كانت ساكنة قبل الواو، لأنّها منقلبة من الهمزة وغير ثابتـــة في تصرف الكلمة؛ لأنه إذا قيل: يُؤوي ويُووي صحت الهمزة وزال أن تكون ياء، ولَم تكن لازمـــة"(١).

❖ العدول عن قاعدة: كراهة توالي الأمثال:

إذا كان الأصل أن كل ما اجتمعَ فيـــه حرفان مثلان متحركان وجب إسكان الأول وإدغامـــه في الثاني، فإن هذا الأصل يعدل عنه إذا كانت حركة الحرف الأخير غير لازمـــة.

المسألة الأولى:

قولـــهم: امدد الحبل، واسدد الباب، لا يجوز إدغام الدالين؛ لأن حركة الدال الثانية جاءت تخلصًا من التقاء الساكنين، فهي عارضـــة.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ): "أو تكون حركـــة الحرف الأخير غير لازمـــة، نحو: امدُدِ الحبل واسدُدِ الباب، فاحتمل ذلك، لأن حركة الدال الأخيرة لالتقاء الساكنين، فإذا زال الساكن الثاني زالت معه، وذلك قولك: اسدُدْ بابك، وامدُدْ حبلك، فلم يعتد بِها لذلك"(٢).

الْمَسْألة الثانية:

الفعل المضارع لن يحيَ في حالـــة النصب لا يجوز الإدغام فيـــه؛ لأن حركة الياء الثانيـــة ليست بلازمـــة.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـــ): "فإن قلت: هو يفعل لَم يجز الإدغام ألبتة، وذلك قولك: لن يعيى زيد، ولن يحيى أحد، لأن الحركـــة ليست بلازمـــة وإنما تدخل للنصب، وإنّما يلزم الإدغام بلزوم الحركـــة"(٣).

المسألة الثالثة:

الفعل: اقتتلوا قد اجتمعَ فيـــه تاءان، لَمَّا كانت تاء افتعل لا يلزمها أن تليها تاء على كل حال، فإنَّـــه لا يُدغم.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ): "يقول: لَم أظهرت اقتتلوا، وقد اجتمعَ فيـــه حرفان من جنس

---

(١) أبو علي الفارسي: المصدر السابق ٧٣.

(٢) ابن جني: المنصف ٣٠٤/٢، وينظر: الصيمري: التبصرة والتذكرة ٧٣٧/٢، ٧٣٨.

(٣) المبرد: المقتضب.

واحد متحركان، وهلا أجريتهما مجرى دالي ردّ، وشدّ، وليس التاءان في كلمتين فتجريهما مجرى: فعل لبيد، وقعد داود، قال: فالفصلُ بينهما أن دالي "رددت" لا بد لإحداهما من الأخرى في كل موضع، وتاء افتعل لا يلزم أن يكون بعدها أبدًا تاء، نحو: اخْتَلَم، واغْتَلَم، فلم تلزم الأولى الثانية، فجرى ذلك مجرى تصحيح نحو: رؤيا؛ لأن الواو غير لازمة"(١).

على أن سيبويه قد أجازَ في الفعل اقتتلوا التخيير بين الإظهار والإدغام؛ إذ يقول: "ومِمّا يجري مجرى المنفصلين قولك: اقتتلوا ويقتتلون إن شئت أظهرت وبينت، وإن شئت أخفيتَ وكانت الزنة على حالِها، كما تفعل بالمنفصلين في قولك: اسمُ مُوسى، وقومُ مَالك لا تُدغم وليس هذا بمنزلة: احمررت وافعاللت، لأن التضعيف لِهذه الزيادة لازم، فصارت بمنزلة العين واللام اللتين هُما من موضع واحد في مثل يرد ويستعدّ.

والتاء الأولى التي في يقتتل لا يلزمها ذلك، لأنها قد تقع بعد تاء يفتعل العين وجميع حروف المعجم"(٢).

المسألة الرابعة:

إذا كان الأصل أنه إذا اجتمع واوان، وكانت الأولى مصدرة، والثانية ساكنة متأصلة في الواوية نحو: "الوولي" مؤنث "الأول"، فإنه تقلب الواو الأولى همزة وجوبًا فتصير الكلمة: أولى، نظرًا لِكراهة توالي الأمثال.

وأمّا إذا كانت الواو الساكنة غير أصلية، كأن تكون بدلاً من ألف فاعل نحو: ووري، أو بدلاً من همزة نحو: "الوولي" مخفف "الؤولي"، أنثى "الأوال"، فإنه لا يُعتد بِها في قلب الواو الأولى همزة على جهة الوجوب واللزوم، وإنّما تقلب جوازًا.

يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "ولو كانت الثانية بدلاً من همزة كالوُولَى مخفف الوؤلي، أنثى الأوال أي: الألجأ، لَم يجب إبدال الأولى؛ لأن الثانية واو في اللفظ همزة في البنية.

وكذا لو كانت الثانية بدلاً من ألف فاعل نحو: "ووري" لَم يجب الإبدال -أيضًا- لأن الثانية واو في اللفظ ألف في النية، فلو كانت الواو الثانية غير ذلك وجب الإبدال في الأول كـ(الأولى) أنثى الأول، فإن أصله وول"(٣).

---

(١) ابن جني: المنصف ٣٣٦/٢.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤٤٣/٤، وينظر: الصيمري: التبصرة والتذكرة ٩٤٠/٢، ٩٤١، ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٨٣.

(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢٠٨٨/٤، ٢٠٨٩، وينظر في هذه المسألة:
أبو علي الفارسي: التكملة ٢٤٩، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٥٤٠/١، ابن عصفور: المقرب ٥١٩، ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٥٢/٢، ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٧٨/٤.

العدول عن قاعدة: الساكنان لا يلتقيان

يبدو أثر قاعدة "العارض لا يُعتد بـــه" بوصفها قاعدة فرعيـــة للقاعدة الأصلية: "الساكنان لا يلتقيان" فيما ذهبَ إليـــه الصرفيون في اغتفار التقائهما في موضعين:

١- الوقف، إذ يجوز عنده الجمع بين ساكنين؛ لأن الوقف كالساد مسد الحركـــة.

٢- إذا كان الساكن الأول حرف مد ولين والثاني مدغمًا نحو: دابـــّة وشابّة، وخُوَيْصّـــة.

على أن الموضع الأول لاغتفار التقاء الساكنين -موضع الوقف- يُمكن تلمس وجـــه آخر لـــه ومسوغ مختلف غير الذي ذكر في شأن أن الوقف يسد مسد الحركـــة، وهو أن سكون الوقف عارض فلا يُعتد بـــه، إذ الوصل هو الأصل.

يقول السكاكِي (ت ٦٢٦هـــ): "الأصل في سكون الوقف أن لا يُعتد بـــه لكونـــه عارضًا فلا يحتفل باجتماع الساكنين في نحو: بكر، وعمرو، وغلام، وكتاب"(١).

وتتمـــة للحديث عن قاعدة "العارض لا يُعتد بـــه" نذكر في هذا المقام أن الصرفيين قرروا أن الحركـــة العارضـــة لا يُعتد بها في الوزن الصرفي ولا في رد محذوف.

فمن أمثلة عدم اعتدادهم بالحركة العارضة في الوزن الصرفي:

المسألـة الأولى:

ذهب الصرفيون إلى أن الفتحَ في نحو: يضع، ويدع عارض لمكان حرف الحلق، من أجل ذلك فقد حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة كما في يزن، إذ الأصل فيهما أن المضارع فيهما على يفعل بالكسر يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): "فأمَّا قولِهم: يَضَع، ويَدَع، فإنما حذفت الواو منهما لأن الأصل: يَوْضِع، ويَوْدِع لِما ذكرناهُ من أن فعل من هذا إنما يأتي مضارعـــه على يَفْعِل بالكسر، وإنّما فتح في يَضَع ويَدَع لِمكان حرف الحلق فالفتحـــة إذن عارضـــة، والعارض لا اعتداد بـــه فهو كالمعدوم، فحذفت الواو فيهما؛ لأن الكسرة في حُكم المنطوق بِها"(٢).

المسألـة الثانيـة:

ذهب الصرفيون إلى أن الكسر في الترامي والتجاري عارض؛ إذ أصلهما الضم نحو: التحاسد والتكاثر على وزن التفاعُل، وإنّما أبدلوا من الضمة كسرةً لتصح الياء المتطرفـــة.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): "وقد شبه الفتحة في يسَع ويضَع بالكسرة في الترامِي والتجارِي، وقياسهما التفاعُل بالضم نحو: التحاسُد، والتكاثُر، وكان الأصل: التجارُي فأبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء، إذ لو وقعت الضمة قبل الياء المتطرفة لانقلبت واوًا" (٣).

---

(١) السكاكي: مفتاح العلوم ٧١.

(٢) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٣٣٧، وينظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/١٧٧، ابن يعيش: شرح المفصل ٦١/١٠.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٢/١٠.

ومن صور عدم اعتدادِهم بالحركـــة العارضـــة في رد محذوف ما يلي:

ذهب الصرفيون إلى أن الحركـــة الناشئة عن التخلص من التقاء الساكنين عارضـــة فلا يُعتد بِها، من أجل ذلك فهي لا ترد محذوفًا.

يقول سيبويه (ت ١٨٠هـــ) في باب ما لا يرد من هذه الأحرف الثلاثـــة لتحرك ما بعدها: "وهو قولك: لَم يخَفِ الرجل، ولَم يبعِ الرجل، ولَم يقُلِ القوم، ورمتِ المرأة، ورمتا؛ لأنّهم إنّما حركوا هذا الساكن لساكن وقع بعده وليست بحركة تلزم؛ ألا ترى أنك لو قلت: لَم يخفْ زيد، ولَم يبعْ عمرو أسكنتَ، وكذلك لو قلت: رمت، فلَم تجيء بالألف لحذفتـــه، فلمّا كانت هذه السواكن لا تحرك حذفت الألف حيث أسكنت والياء والواو، ولَم يرجعوا هذه الأحرف الثلاثـــة حيث تحركت لالتقاء الساكنين؛ لأنك إذا لَم تذكر بعدها ساكنًا سكنت"(١).

---

(١) سيبويه: الكتاب ١٥٨/٤، وينظر في ذلك: ابن عصفور: الممتع في التصريف ٦٥٦/٢، ٦٥٧، ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٣٤٤، ٣٤٥، ابن يعيش: شرح المفصل ١٤٦/٤.

القاعدة الفرعية الثانية

وقد يجيء في الباب الحرف أو الحرفان على أصولِهما

وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على الباب

فسر الصرفيون وجود بعض الألفاظ الشاذة في باب من الأبواب الصرفية في ضوء قاعدة فرعية للعدول عن أصل القاعدة تقول: "**وقد يجيء في الباب الحرف أو الحرفان على أصولهما، وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على الباب**"(١).

وقد اختلفت أنماط التعبير عن هذه القاعدة عند الصرفيين على النحو التالي:

- **فهذه الأشياء الشاذة إنَّما خرجت كالتنبيه على أصول ما غير**(٢).
- **النحويون يقولون الباب إذا كان مغيرًا عن أصله تركوا فيه مثالاً أو مثالين على الأصل ليكون دليلاً على الأصل**(٣).
- **وليكن من قانونك في شيء يبقى على الأصل خارجًا مِمَّا مهدته إذا قل أنه بقي تنبيهًا على الأصل**(٤).

والملاحظ أن التنبيه على الأصل قد كثر في باب الإعلال دون غيره من الأبواب الصرفية الأخرى؛ ومن ثم فقد خصه الصرفيون أحيانًا بصياغة بعض التعبيرات الخاصة التي تتعلق به وحده، ومن أمثلة هذه الصياغات ما جاء في أقوالِهم:

- **العرب إذا أعلت شيئاتركوا بعضه خارجًا على الأصل ليكون شبهة على الأصل الذي انتقلوا عنه إلى غيره**(٥).
- **كأنَّهم أخرجوا بعض المعتل على أصله تنبيهًا عليه، ومحافظة على الأصول المغيرة** (٦).

وإذا كان الصرفيون القدماء قد فسروا وجود بعض الألفاظ الشاذة في باب من الأبواب الصرفية بأن ذلك للدلالة على أصل هذا الباب، فإن البحث اللغوي الحديث يرد ذلك إلى التطور اللغوي، إذ تعرضت العربية -شأنها شأن كل اللغات العريقة- لمراحل عديدة من التطور اللغوي، وعادة ما تخلف كل مرحلة وراءها ركامًا من النوادر والشواذ.

وقد أطلق الدكتور عبد الرحمن أيوب على هذه الألفاظ الشاذة مصطلح "المخلفات اللغوية"، على حين أطلق عليها الدكتور رمضان عبد التواب مصطلح "الركام اللغوي".

---

(١) المبرد: المقتضب ٢/٩٦.

(٢) ابن جني: المنصف ١/١٩١.

(٣) الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٤/٣٩٦.

(٤) السكاكي: مفتاح العلوم ١٤٤.

(٥) الثمانيني: شرح التصريف ٣٤٠.

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/٨٦.

يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب في تفسير وجود بعض الألفاظ الشاذة في الظواهر اللغوية:

"وقد أصبح من المسلم أن الظواهر اللغوية حين تنقرض لا تزول زوالاً كاملاً؛ بل تخلف وراءها بعض البقايا التعبيرية في إقليم أو آخر من أقاليم الوطن اللغوي أو بين طائفة أو أخرى من أبنائه.

وفي كل لهجة من اللهجات العربية القديمة أو الحديثة يُمكننا أن نعثر على أمثلة كثيرة من هذه المخلفات اللغوية التي نستطيع بواسطتها إلقاء الضوء على كثير من الخصائص اللغوية التي تُوجد في لغتنا المشتركة دون أن تكون على درجة كبيرة من الشيوع، وفي رأينا أن الشذوذ اللغوي ليس إلا مخلفات لغوية لَها قيمتها التاريخية العظمى"(١).

أمَّا الدكتور رمضان عبد التواب فقد بدأ حديثه عن التطور اللغوي بإيضاح كيفية نشأة القواعد المطردة في اللغة، فقال: "إن اللغة كائن حي؛ لأنّها تحيا على ألسنة المتكلمين بِها وهم من الأحياء، وهي لذلك تتطور وتتغير بفعل الزمن، فهي عبارة عن سلسلة متلاحقة من الحلقات، يسلم بعضها إلى بعض، وكل حلقة منها تتكون من مجموعة من الظواهر المطردة القواعد؛ لأن كل لغة لا بد لَها من منطق معين حتى تصلح لكي يتفاهم بِها أهلها، وهذا المنطق هو ما نطلق عليه اسم القواعد المطردة"(٢).

على حين أرجع تفسير وجود الأمثلة الشاذة من تلك القواعد المطردة إلى ثلاثة أمور، هي:

الأول: أن يكون هذا الشاذ ركامًا لغويًا، بِمعنى أنه يكون من بقايا ظاهرة لغوية مندثرة.

الثاني: أن يكون إرهاصًا لغويًا أو مرحلة تَمهيدية لتطور جديد يطرأ على الظاهرة اللغوية.

الثالث: أن يكون بسبب الاقتراض من نظام لغوي مجاور.

يقول في ذلك: "غير أننا نلحظ في كل حلقة من حلقات التطور اللغوي أمثلة شاذة عن تلك القواعد المطردة، ويرجع السبب في وجودها في غالب الأحيان إلى واحد من ثلاثة أمور:

فإمَّا أن تكون تلك الشواذ بقايا حلقة قديمة ماتت واندثرت، وهو ما نسميه نحن الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة.

وإمَّا أن يكون هذا الشاذ بداية وإرهاصًا لتطور جديد لظاهرة من الظواهر تسود حلقة تالية وتقضي على سلفها في الحلقة القديمة.

وإمَّا أن يكون هذا الشاذ شيئًا من نظام لغوي مجاور(٣).

وفيما يلي أثر الحديث عن هذه القاعدة التوجيهية الفرعية في جانب استنباط الأحكام الصرفية.

---

(١) عبد الرحمن أيوب: التطور اللغوي ١١٦، ١١٧، دار الطباعة القومية بالفجالة، القاهرة ١٩٦٤م.

(٢) د. رمضان عبد التواب: بحوث ومقالات في اللغة ٥٧.

(٣) د. رمضان عبد التواب: المصدر السابق نفسه.

❖ العدول عن الأصل: الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم في الياء:

إذا كان الأصل أن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم في الياء، نحو: سيّد، ميِّت، أيام، إذ أصلها: سَيْوِد، مَيْوِت، أَيْوَام. فإنه قد ورد العدول عن أصل هذه القاعدة التوجيهية في بعض الأمثلة تنبيهًا على الأصل.

ومن تلك الأمثلة قولُهم: "ضَيْوَن" للسنور، وقولُهم: "رجاء بن حَيْوَة"، وقولُهم: "يوم أَيْوَم"، وقولُهم: عوى الكلب عَوْيَة، وقياسها: ضَيْن، حيّة، أيم، عيّة.

يقول سيبويه في (باب ما شذ من المعتل على الأصل): "وذلك نحو: ضيون.... وحيوة، ويوم أيوم للشديد، فأبنية كلام العرب صحيحه ومعتله، وما قيس من معتلة ولَم يجيء إلا نظيره في غيره على ما ذكرت لك"(١).

❖ العدول عن قاعدة: كراهة تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحـــة:

إذا كان الأصل أن الواو أو الياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلها تقلبان ألفًا، فإنه يعدل عن هذا الأصل إذا ما أريد التنبيه على الأصل.

ففي جانب الأفعال وردت بعض الأفعال مصححة دون إعلال كقولِهم: أغيلت، أغيمت، أطيبت، أجودت، أطولت، استنوق، استحوذ، استصوب، وكان حقها الإعلال لأنَّها كانت معتلة في الثلاثي، ووجه مجيئها بصورة التصحيح عند الصرفيين هو التنبيه على أصل الباب.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): "وقد قالوا: أغيلت المرأة، وأغيمت السماء، واستنوق الجمل، واستحوذ يستحوذ، قال الله تعالى: ﴿**استحوذ عليهم الشيطان**﴾(٢)... وقالوا: استصوب الأمر، وأجودت، وأطيبت، وأطولت، ومنه قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصالٌ على طولِ الصدودِ يَدُومُ

فهذه الألفاظ -وإن كانت متعددة- فهي شاذة في القياس قليلة بالنسبة إلى ما يعل، جاءت تنبيهًا على أصل الباب(٣).

وفي جانب الأسماء وردت بعض الأسماء مصححة دون إعلال كقولِهم في بعض الأعلام: مكوزة، ومزيد، ومريم، ومدين، وكقولِهم في غير العلم: مشورة، مثوبة، مطيبة، مبولة، وكان حق هذه الأسماء كلها الإعلال؛ لأنّها جارية على أفعال معتلة، ولذا كان قياسها: مكازة، مزاد، مرام،

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٤٣٠.

(٢) سورة المجادلة: آية ١٩.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/٧٦، ٧٧. وينظر في ذلك:

سيبويه: الكتاب ٤/٣٤٦، ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/١٧٨، المنصف ١/٢٧٧، الثمانيني: شرح التصريف ٤٦١، ٤٦٢.

مدان، مشارة، مثابة، مطابة، مبالة، ووجه مجيئها بصورة التصحيح عند الصرفيين هو ا لتنبيه على أصل الباب.

يقول ابن يعيش في شرح هذه المسألـــة: "وقد شذ نحو: مكوزة، ومزيد، ومريم، ومدين والقياس نحو: مكازة، مزاد، ومرام ومدان كما قالوا: مقال ومقام، وذلك أنّها أعلام.

وقالوا في غير العلم: مشورة وهي مفعلة من الشورى، وقرأ قتادة وأبو السماك: ﴿**لَمثوبة من عند الله**﴾[1]. وهي مفعلة من الثواب، يُقال: مثوبة كما قلنا في مشورة والقياس: مثابة.

وحكى أبو زيد: هذا شيء مطيبة للنفس، وهذا شراب مبولة، وهذا في الاسم كاستحوذ، وأغيلت المرأة في الفعل، كأنَّهم أخرجوا بعض المعتل على أصله تنبيهًا عليه ومحافظة على الأصول المغيرة[2].

❖ العدول عن قاعدة: كراهة توالي الأمثال:

المثال الأول: إذا كان الأصل أن العربية تكره توالي الأمثال مثل توالي الهمزتين عند إسناد الفعل أفعل إلى ضمير المتكلم إذ أصله: أؤفعل، فحذفت الهمزة الثانية نظرًا لكراهة توالي الأمثال في أبنية العربية فإنه قد وردت بعض الأمثلة الشاذة في بعض متصرفات هذا الفعل دون حذف لهذه الهمزة، لتكون تنبيهًا على الأصل ومن ذلك قولُهم: يؤكرم، مؤرنب.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ) في بيان ذلك: وقد جاء في كلامِهم مثل يؤفعل، أنشدوا:

فإنه أهلٌ لأن يُؤكْرمَا

فجاء به على الأصل ضرورة، وقالت ليلى الأخيلية تَصف قطًا:

تدلت على حص ظماء كأنَّها كرات غلام في كساء مؤرنب

أي: متخذ من جلود الأرانب.

فقولُها: مؤرنب على حد قوله: يؤرنب، ومثاله: مؤفعل وهو كـــيؤكرم[3].

المثال الثاني: إذا كان الأصل أن كل ما اجتمع فيه حرفان مثلان متحركان وجب إسكان الأول وإدغامه في الثاني، فإن هذا الأصل يعدل عنه إذا ما أريد التنبيه على الأصل.

ففي أبنية الأفعال وردت بعض الأمثلة التي جاءت وكان قياسها الإدغام مثل: ضببت الأرض إذا كثرت ضبابها.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ) في ذلك: "وإذا أوجب عليهم نحو قوله: وإن ضننوا، ولححت

---

(١) سورة البقرة: آية ١٠٣. من قولِه تعالى: ﴿**ولو أنّهم آمنوا واتقوا لَمثوبة من عند الله خير**﴾ وينظر في تخريج هذه القراءة: ابن جني: المحتسب ١٠٣/١، أبو حيان: البحر المحيط ٣٣٥/١.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٦/١٠. وينظر: سيبويه: الكتاب ٣٥٠/٤، ابن جني: المنصف ٢٩٦/١.

(٣) ابن جني: المنصف ١٩٢/١. وينظر: سيبويه: الكتاب ٢٧٩/٤، ٢٨٠، الثمانيني: شرح التصريف ٣٨٠، ٣٨١. الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ١٣٩/١.

عينه، وضبب البلد، وألل السقاء، قالوا: خرج هذا شاذًا ليدل على أن أصل قرّت عينه: قررت. وأن أصل حلّ الحبل ونحوه: حَلَل"[١].

وقد ذكر الأستاذ مصطفى الغلاييني مجموعة من الأفعال الشاذة الواردة دون إدغام، وقد أشار إليها في قوله: "وشذ فك الإدغام الواجب في ألفاظ لا يقاس عليها مثل: أَلِل السقاء والأسنان: إذا تغيرت رائحتها وفسدت.

ودَبِب الإنسان: إذا نبت الشعر في جبينه.

وضَبِبَت الأرض: إذا كثرت ضبابُها.

وقَطِط الشعر: إذا كان قصيرًا جعدًا، ويقال: قط بالإدغام أيضًا.

ولححت العين: إذا لصقت أجفانها بالروض.

ولخخت العين: إذا كثر دمعها وغلظت أجفانُها. ويُقال: لحّت، ولخت بالإدغام أيضًا.

ومششت الدابة: إذا ظهر في وظيفها المشش.

وعزِزت الناقة: إذا ضاق مجرى لبنها"[٢].

---

(١) ابن جني: الخصائص ١/١٦٣.

(٢) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية ٢/٩٩.

القاعدة الفرعية الثالثة

الشيء إذا كثر في استعمالِهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله

وضع الصرفيون قاعدة توجيهية فرعية للعدول عن الأصل ترتبط بكثرة الاستعمال، وهي ما عبر عنها سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الكتاب بقوله: "**الشيء إذا كثر في استعمالهم كان له نحو ليس لغيره مِمَّا هو مثله**"(١).

وعبر عنها كذلك بقوله: "**العرب مِمَّا يغيرون الأكثر في كلامِهم عن حال نظائره**"(٢).

على حين جاءت هذه القاعدة عند غيره متخذة أنماطًا أخرى، منها ما جاء في أقوالِهم:

- "**وهم لِما كثر استعماله أشد تغييرًا**"(٣).
- "**وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييرًا**"(٤).

ومن أهم صور التغيير الذي يحدث لبنية الكلمة ما يتعلق بجانب التخفيف، ولذلك صرح الصرفيون في مواطن كثيرة من أنماط التعبير عن هذه القاعدة ببيان العلاقة القائمة بين كثرة الاستعمال والتخفيف، منها ما جاء في أقوالِهم التالية:

- **الأكثر في اللغات أخف من الأقل فيها**(٥).
- **فمن عادتهم إذا كثر استعمالهم لشيء أحدثوا فيه تخفيفًا بوجه من وجوه التخفيف**(٦).
- **الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لَم يجز في غيرها**(٧).
- **إذا كثر الشيء في كلامهم خففوه ليخف على ألسنتهم.. لأن الكثرة تناسب التخفيف**(٨).
- **وما يكثر استعماله فهو أدعى للتخفيف مِما ليس كذلك**(٩).

وقد تجلى أثر هذه القاعدة التوجيهية عند السيوطي (ت ٩١١هـ)؛ إذ عقد في كتابه "الأشباه والنظائر في النحو"(١٠) بعنوان: كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية.

وما ذهب إليه المتقدمون من أن كثرة الاستعمال أحد مسوغات الخروج عن حال النظائر،

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/٣٠.

(٢) سيبويه: المصدر السابق نفسه.

(٣) ابن جني: الخصائص ٣/٣٦.

(٤) ابن جني: المحتسب ١/٣٧.

(٥) أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه ١/٤٤.

(٦) مكي بن أبي طالب: الكشف ٢/٣٨٥.

(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ٢/٩.

(٨) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٢٣.

(٩) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢/٦٦٢.

(١٠) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٧٣، وما بعدها.

يتفق مع ما أطلق عليه اللغويون المحدثون مصطلح "نظرية الشيوع"؛ إذ "تقرر هذه النظرية أن الأصوات التي يشيع تداولَها في الاستعمال تكون أكثر تعرضًا للتطور من غيرها، فالصوت اللغوي إذا شاع استعماله في الكلام كان عرضة لظواهر لغوية، كان القدماء يسمونَها حينًا إبدالاً، وحينًا آخر إدغامًا، هذا وقد يتعرض الصوت الكثير الشيوع للسقوط من الكلام"(١).

ومعنى ذلك أن اللفظ الذي يكثر دورانه على الألسنة، ويشيع تداوله بين الناس يتعرض لنوع من التغيير لا يحدث فيما كان قليل الاستعمال.

كما أكد علماء اللغة المحدثون أيضًا العلاقة القائمة بين كثرة الاستعمال وما يحدث لبعض الأبنية من تخفيف في ضوء فكرة التطور اللغوي؛ إذ تعرف ظاهرة كثرة الاستعمال بأنَّها الترداد الزائد لعناصر معينة عن باقي العناصر وينتج عن هذه الظاهرة ما يُسمى بالخور أو البلى الصوتي أو السقوط(٢).

ولذلك كان "من الحقائق المقررة عند المحدثين من علماء اللغات أن كثرة الاستعمال تبلي الألفاظ، وتجعلها عرضة لقص أطرافها تَمامًا كما تبلى العملات المعدنية والورقية التي تتبادلَها أيدي البشر"(٣).

والملاحظ أن الأعلام يكثر فيها العدول عن الأصل؛ "وخصوا الأعلام بذلك لكثرة دورها وسعة استعمالِها في الإخبارات والمعاملات ونحوهما؛ ولأن الحكاية ضرب من التغيير، إذ كان فيها عدول مقتضي عمل العامل، والأعلام مخصوصة بالتغيير"(٤).

وقد أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى مسألة اختصاص الأعلام بكثرة التغيير والعدول عن الأصل في كتابه، معبرًا عن مصطلح العلم بمصطلح العلامة، إذ يقول: "وقد جاء في الاسم مشتقًا للعلامة لا لِمعنى سوى ذا على الأصل، وذلك نحو: مَكْوَزة ومَزْيَد، وإنَّما جاء هذا كما جاء تَمَّلل حيث كان اسمًا، وكما قالوا: حَيْوة، وشبهوا هذا بمَوْرَق ومَوْهَب، حيث أجروا على الأصل إذ كان مشتقًا للعلامة"(٥).

وقد تجلى أثر هذه القاعدة التوجيهية الفرعية في العدول عن بعض القواعد الأصلية، منها ما يلي:

❖ العدول عن الأصل: الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم في الياء:

إذا كان الأصل أن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم في الياء، فإنه قد يعدل عن هذا الأصل في بعض الأعلام، مثل قولهم: رجاء بن حَيْوَة، والقياس: حيّة،

---

(١) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ٢٣٧.

(٢) ينظر: فندريس: اللغة ٨٨- ٨٩. تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٥٠م.

(٣) د. رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه ١٣٥.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١٩/٤.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣٥٠/٤.

ومرد العدول عن هذا القياس في هذا العلم هو كثرة استعماله وترداده على الألسنة.

يقول ابن جني: "ومن ذلك قولـــهم في العلم: حيوة، وهذه صورة لولا العلمية لَم يجز مثلها لاجتماع الياء والواو وسبق الأولى منها بالسكون"(١).

❖ العدول عن قاعدة: كراهة تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة:

ومن أمثلة ذلك أيضًا ما ورد قي تصحيح الأعلام مزيد ومريم ومدين ومكوزة، إذ القياس أن تُعل؛ لأن ما كان من الأسماء على مَفْعَل أو مفعل، فإنه يعتل لمجيئه على وزن الفعل.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) في بيان ذلك: "وقد شذ نحو: مكوزة ومزيد ومريم ومدين، والقياس نحو: مكازة ومزاد ومرام ومدان، كما قالوا: مقال ومقام؛ وذلك أنَّها أعلام. فمكوزة من لفظ كوز، وقد سموا بكوز من بنى ضبة، ومزيد من زاد يزيد، ومريم مفعل من رام يريم، فمزيد ومريم أعلام للأناس، ومدين اسم مكان، والأعلام قد كثر فيها التغيير نحو: محبب وموهب ونظائرهما"(٢).

❖ العدول عن قاعدة كراهة توالي الأمثال:

إذا كان الأصل أن كل ما اجتمعَ فيه حرفان مثلان متحركان يسكن الأول منهما ويدغم الثاني، فإنه قد يعدل عن هذا الأصل في بعض الأعلام نظرًا لكثرة استعمالِها. ومثال ذلك: محبب، فإنه ورد بفك الإدغام، وإن كان القياس أن يدغم فيصير: محبّ.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ): "الأسماء الأعلام كثيرًا ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام.. وكذلك قالوا: محبب بغير إدغام، وإن كان القياس الإدغام"(٣).

❖ العدول عن الأصل: اسم المكان القياسي مفعِل مما بني مما فاؤه واو:

إذا كان الأصل في اسم المكان المصاغ مما فاؤه واو أن يأتي على مفعِل بكسر العين نحو: الموضع، الموقع، المورد، الموعد، فإنه قد خرجت بعض الأعلام عن ذلك نحو قولهم: موظب، مورق، موهب، وما ذاك إلا لأن كثرة الاستعمال كانت مسوغًا لِهذا العدول.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ): "ومن ذلك قولُهم في العلم: موظب ومورق وموهب، وذلك أنه بني مما فاؤه واو مثال مفعل، وهذا إنَّما يجيء أبدًا على مفعِل -بكسر العين- نحو الموضع والموقع والمورد والموعد والموجدة"(٤).

---

(١) ابن جني: الخصائص ٣/٣٤.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/٨٦، وينظر: سيبويه: الكتاب ٤/٣٥٠، ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٩٧.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٩٧.

(٤) ابن جني: الخصائص ٣/٣٥.

❖ العدول عن قياس صيغة التفضيل أفعل:

الأصل في صيغة التفضيل أن تأتي على وزن أفعل مثل قولـــهم: أكبر، أصغر، أعظم، أكثر، أجمل، بإلحاق الهمزة في أولها. إلا أنه شذ عن هذا القياس قولـــهم: فلان خير من فلان، وفلان شر من فلان، فتركوا استعمال الهمزة معهما، وكان القياس أن يكونا بالهمزة مثل سائر باب التفضيل، ووجه مخالفة هاتين الصيغتين: خير، وشر أصل صيغة أفعل التفضيل هو كثرة استعمالِهما، إذ إن أصل التفضيل يكون في المعنيين الرئيسين المتناقضين الخيرية والشرية.

يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـــ): "يُقال: فلان خير من فلان، وفلان شر من فلان، وكان القياس أن يكون: أخير وأشر، كما أن سائر هذا الباب على ذلك في لِحاق الهمزة أوله، إلا أن هذين شذا عن القياس في تركهم استعمال الهمزة معهما، وكان القياس أن يكونا بالهمزة"(١).

❖ العدول عن النسب القياسي:

يُعد باب النسب من أكثر الأبواب التي تكون فيها كثرة الاستعمال إحدى المسوغات للعدول عن الأصل أو القياس، ولا سيما النسب إلى أعلام القبائل والبلدان.

فمن أمثلة ذلك قولـــهم في النسب إلى هذيل، قريش، ثقيف: هذلي، قرشي، ثقفي، والقياس إبقاء الياء.

ومن أمثلة ذلك أيضًا قولـــهم في النسب إلى: طيّء، زبينة: طائي، زباني.

ومن أمثلة ذلك أيضًا قولـــهم في النسب إلى البصرة: بصريّ بكسر الباء، وقولـــهم في النسب في السهل والدهر: سُهلي، ودُهريّ بضم أولهما.

وقد أشارَ سيبويه (ت ١٨٠هـــ) في كتابه إلى جملة من الكلمات المنسوبة على غير قياس في قوله: "فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولـــهم في هذيل: هُذلي، وفي فقيم كنانة: فقمي، وفي مُليح خزاعة: مُلحي، وفي ثقيف ثقفي، وفي زبينة زباني، وفي طيء: طائي، وفي العالية: علوي، والبادية: بدوي، وفي البصرة: بِصريّ، وفي السهل: سُهليّ، وفي الدهر: دهريّ، وفي حي من بني عدي يُقال لَهم بنو عبيدة: عبدي، فضموا العين وفتحوا الباء فقالوا: عبديّ"(٢).

وفي ذلك كله دلالة واضحة على أن شهرة القبيلة أو البلدة وكثرة ترداد اسمها على الألسنة كانت مسوغًا للعدول عن الأصل أو القياس.

---

(١) أبو علي الفارسي: المسائل العضديات ٢٦٤، وينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٥١. ابن مالك: شرح التسهيل ٣/٥٢، ٥٣.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٣٣٥، ٣٣٦.

القاعدة الفرعية الرابعة

الشيء إنَّما تخرجه من بابه، وتلزمه سمة غيره في بعض الأحوال علة تلزمه، وخوف لبس بين مشتبهين

لا شك في أن الغاية الأساسية من الكلام تتمثل في تحقيق الإفادة والإفهام؛ لذلك فقد كان لا بد أن يخلو الكلام من أي شيء يُمكن أن يؤدي إلى الوقوع في اللبس أو يؤدي إلى توهم السامع غير ما يقصد إليه المتكلم؛ لأن هذا كله يفضي في نهاية الأمر إلى انعدام تحقق الفائدة المرجوة من الكلام.

يقول الدكتور تمام حسان: "أمَّا أمن اللبس في المعنى فالمعروف أن اللغة أداة اتصال بين أفراد مجتمع يتكلمها، وغايتها هي الإبلاغ بوضوح عن خبر ما أو شرط أو طلب أو إيضاح عن إحساس بعينه يحس به المتكلم، هذا الوضوح هو الذي يسمى أمن اللبس ومن أجله قامت قرائن المعنى النحوي"(١).

من أجل ذلك كانت علة أمن اللبس في حد ذاتها غاية لا يُمكن التفريط بها عند الكلام؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للفهم والإفهام، وقد خلقت اللغات أساسًا طلبًا للفهم والإفهام، لذلك عد بعضهم إدخال الإلباس في الكلام ضربًا من البعد عن الحكمة والصواب، إذ يقول: "وليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب، وواضع اللغة -عز وجل- حكيم عليم، وإنَّما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني"(٢).

وعن ضرورة تجنب اللبس في كلام العرب وردت أقوال كثيرة عن المتقدمين، إذ يقول المجاشعي (ت ٤٧٩هـ): "العرب لا تترك ما التبس من غير أن تقيده بِما يبين معناه"(٣).

ويقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "إزالة الالتباس واجب"(٤).

ويقول السيوطي: (ت ٩١١هـ): "اللبس محذور"(٥).

تعريف اللبس والالتباس:

اللبس -بالفتح-: **الخلط** من باب ضرب، وقد يلزمه جعل الشيء مشتبهًا بغيره(٦).

الالتباس: صيرورة شيء شبيهًا بآخر بحيث لا يكون بينهما تفاوت أصلاً، وهو ممنوع لأنه يفضي إلى الفساد(٧).

---

(١) د. تَمام حسان: الخلاصة النحوية ١٧.

(٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/٣٨٥.

(٣) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ١٥٨.

(٤) ابن الأنباري: أسرار العربية ٢٥.

(٥) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٨٠.

(٦) أبو البقاء الكفوي: الكليات ٨٠٠.

(٧) القاضي عبد النبي: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء ١/١٦٣.

وقد قرر أهل العربية أن: "المعتبر في الالتباس وجود النظير قبل التصرف في الشيء على صفة يصير ذلك الشيء على تلك الصفة بعد التصرف فيه؛ ألا ترى أن الصرفيين لا يبدلون الواو والياء في دعوا ورميا بالألف للالتباس بالمفرد، فإن دعا ورمى قبل الإعلال في دعوا ورميا موجودان على هيئة ووزن توجد تلك الهيئة والوزن في دعوا ورميا بعد التعليل فيهما.

وأنَّهم أبدلوا الواو بالياء وأدغموا الياء في الياء في "طي" مصدر طوى يطوي أصله: طوى، ولَم يبالوا بلبسه بطي (اسم قبيلة)؛ لأن طيا بعد الإدغام جعل اسم قبيلة، فلم يكن موجودًا قبل الإدغام"[١].

بناء على ما تقدم ذكره فإن هذا البحث يرى أن الصرفيين العرب كانوا من الحكمة والصواب بعدولهم عن استعمال الأصل الذي يجيزه القياس في ظاهرة من الظواهر الصرفية، أو القاعدة التوجيهية إذا ما كان إجراء هذا الأصل أو تلك القاعدة يؤدي إلى وقوع لبس.

وفي ذلك يقول الزجاجي (ت ٣٣٧هـ): "والشيء إنّما تخرجه من بابه، وتلزمه سمة غيره في بعض الأحوال علة تلزمه، وخوف لبس بين مشتبهين"[٢].

وفي ضوء فكرة العدول عن أصل القاعدة ينبغي هنا القول بأن توقف عمل القاعدة التوجيهية منعًا لحدوث لبس بين الأبنية الصرفية، لا يُعد خرمًا لِهذه القاعدة المطردة ولا تخلفًا لَها، لأن هُناك علة أخرى قد عملت عملها، وهي أمن اللبس.

من أجل ذلك، فإن ما يلوح لنا على أنه شذوذ في بعض تطبيقات القواعد التوجيهية ليس شذوذًا في اللغة على وجه الحقيقة، وليس خروجًا على القاعدة الأصلية عند استجلاء الأمر، وإنّما عدل عن أصل القاعدة إلى قاعدة فرعية مارست عملها.

وفيما يلي أثر هذه القاعدة الفرعيـــة في جانب العدول عن بعض القواعد الأصلية:

❖ العدول عن الأصل: الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون تُقلب الواو ياء وتدغم في الياء:

إذا كان الأصل أن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون تقلب الواو ياء، وتدغم في الياء مثل كلمة: سيد، أصلها: سيود، فإنه قد يعدل عن هذا الأصل إذا خيف فيه وقوع لبس في الأبنية وذلك نحو: سوير وبويع؛ لأنَّهم لو قالوا: سيّر، لالتبس فوعل بفعَّل.

يقول ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): "الأصل في الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون أن تقلب الواو ياء وتدغم، فلذلك قالوا: سيّد، ولَم يخالفوا هذا الأصل إلا إذا خيف فيه لبس من مثال بمثال، فاغتفروا الثقل خيفة اللبس، كما قالوا: سوير وبويع؛ لأنَّهم لو قالوا: سيرّ لالتبس بفعل"[٣].

---

(١) القاضي عبد النبي: المصدر السابق نفسه.

(٢) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ١٢٩.

(٣) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٥٠.

وأمَّا إذا أدت هذه القاعدة إلى عدم الوقوع في اللبس، فإنَّها تجري دون شذوذ أو تخلف، كما هو الشأن في إعلال سيّد، إذ ليس في أبنية العرب وزنا فَعِّل أو فَعْيِل فيلتبس بهما.

يقول ابن الحاجب: "فإن قلت: فلِمَ لَم يتركوهُ في سيّد لئلا يلتبس بفَعِّل أو فَعيل قلت: لأن فعلا وفعيلا ليس من أبنيتهم وإنَّما يخشون من لبس مثال بِمثال من أبنيتهم، فأمّا المعدوم فلا يخشون لبسا به، إذ هو منتف من أصله"(١).

ومن الأمثلة التي لا توقع في لبس كلمتا: ديّار وقَيّام، بوزن فيعال، فإعلالَهما لا يؤدي إلى الالتباس بوزن فعّال، إذ من نفس حروف الكلمتين ما يرفع اللبس، فلو كانا بوزن فَعَّال لوجبَ أن يُقال فيهما: دوّار وَقوّام.

وقد شرح ذلك ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في قوله: "فإن قيل: فديار، وقيّام، يلتبس بفعّال، وفعّال من أبنيتهم، ووزنه: فَيْعَال، فلَم يترك الإدغام خيفة اللبس، قلت: كونَها ياء ينفي اللبس؛ لأنه لو كان فعّالا لو جب أن يقال: دوّار، وقوّام، لأنه من الواو، فكان من نفس حروف الكلمة ما يرفع اللبس، فلم يؤد هذا الإعلال إلى لبس؛ فلذلك فعل به ذلك، ولَم يفعل بـ(سُوير)، وتُسُوير"(٢).

❖ العدول عن قاعدة: كراهة توالي الأمثال:

إذا كان الأصل عند إدغام المتماثلين أنه كل ما اجتمع فيه حرفان مثلان متحركان وجب إسكان الأول وإدغامه في الثاني، فإن هذا الأصل يعدل عنه إذا ما أفضى هذا الإدغام إلى وقوع لبس بين الأبنية ومن أمثلة ذلك إدغام: سرر، وطلل، وجدد، فإنه سيحدث لبسًا.

وقد شرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) خير شرح في قوله: "الإدغام إنّما جيء به لضرب من التخفيف، فإذا أدى ذلك إلى فساد عدل عنه إلى الأصل، وكان احتمال التثقيل أسهل عندهم"(٣).

وقد عد من ضروب الفساد الذي يعتري البنية عند الإدغام ما يؤدي إلى لبس نحو: إدغام سرر، وطلل، وجدد، فقال: "والضرب الثاني: أن يؤدي الإدغام إلى لبس نحو: سُرُر، وطَلَل، وجُدَد فإنه لا يدغم المثلان هنا؛ وإن كانا أصلين مثلهما في شَدَدَ ومَدَدَ من قبل أن الإدغام فيها يحدث لبسًا، واشتباه بناء ببناء، إذ لو أدغمت لَم يعلم أن طللا فعل وقد أدغم، لأن في هذه الأسماء ما هو على زنة فَعْل ساكن العين نحو: صد. ولو أدغم نحو: سُرُر فقيل: سُرّ لَم يُعلم هل هو فُعُل مثل طُنُب، وقد أدغم أو هو على فُعْل أصلاً، نحو: جُبّ، ودُرّ، وكذلك جُدَد"(٤).

وأمَّا إذا أدّى إدغام المتماثلين إلى عدم الوقوع في اللبس لَم يكن هناك ما يمنع من إجراء هذا

---

(١) ابن الحاجب: المصدر السابق نفسه.

(٢) ابن الحاجب: المصدر السابق نفسه.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/١٢٢.

(٤) ابن يعيش: المصدر السابق ١٠/١٢٣.

الإدغام، كما هو الشأن عند إدغام شدد، ومدد، وتحويلهما إلى شدّ ومدّ؛ إذ ليس في زنة الأفعال الثلاثية ما هو على وزن فعل ساكن العين.

يقول ابن يعيش: "ولَم يكن مثل هذا اللبس في نحو: شدّ، ومدّ؛ لأنه ليس في زنة الأفعال الثلاثية ما هو على زنة فَعْل ساكن العين فيلتبس به"(١).

❖ العدول عن الأصل: همزة الوصل تسقط عند وصل الكلام:

إذا كان الأصل أن همزة الوصل تسقط إذا اتصلت بكلام قبلها نظرًا للاستغناء عنها، فإنه يعدل عن هذا الأصل إذا سبقت همزة الاستفهام همزة حرف التعريف.

يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "وهذه الهمزات كلها إذا اتصلت بكلام قبلها سقطت إلا التي تصحب لام المعرفة، وذلك قولك وأنت تستفهم: أستضعفت زيدًا، أستخرجت الدراهم، أبن زيد أنت؟، فتسقط همزة الوصل؛ لأنك لَما أتيت بالتي للاستفهام، استغنيت عنها فسقطت وأمّا المصاحبة للام التعريف في نحو: القوم، فإنّها لا تسقط، ولكنها تبدل ألفًا، وذلك قولك: آلقوم عندك، ﴿**آللهُ أذنَ لَكُم**﴾(٢)، كرهوا أن تُحذف كما حذفت الهمزات الأخر فيلتبس الاستفهام بالخبر..."(٣).

❖ العدول عن قاعدة: التكسير يرد الأشياء إلى أصولها:

إذا كانت القاعدة التوجيهية تقضي بأن التكسير يرد الأشياء إلى أصولها، فإنه يعدل عن هذه القاعدة مخافة الوقوع في اللبس، وذلك مثل جمعهم عيد على أعياد، مع أن القياس يقتضي أن يجمع على أعواد، لأنه مشتق من العود، ولكنهم كرهوا استعمال هذا الأصل القياسي؛ لئلا يلتبس بجمع عود.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "وأمّا عيد وأعياد فإنه وإن كان البدل فيه لعلة، إذ أصله الواو، لأنه من العود، وإنّما قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان القياس أن تعود إلى الواو.. وإنّما لزم البدل لقولِهم في التكسير: أعياد، كأنَهم كرهوا: أعوادًا، لئلا يلتبس بجمع عود"(٤).

❖ العدول عن قاعدة: التصغير يرد الأشياء إلى أصولها:

إذا كانت القاعدة التوجيهية تقتضي بأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فإنه يُعدل عن هذه القاعدة مخافة الوقوع في اللبس، ومن صور ذلك أنّهم أجازوا إبقاء حرف العلة على حاله ولَم يردوه إلى أصله إذا خيفَ الالتباس.

---

(١) ابن يعيش: المصدر السابق نفسه.

(٢) سورة يونس: آية ٥٩.

(٣) أبو علي الفارسي: التكملة ١٨، وينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٣٥٢/٢. ابن يعيش: شرح المفصل ١٣٨/٩. ابن مالك: شرح التسهيل ٤٦٦/٣. السيوطي: همع الهوامع ٢٢٥/٦.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٤/٥، وينظر: سيبويه: الكتاب ٤٥٨/٣، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٥٧٦/١. ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢٣٦/١. الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢١١/١. ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ١٤٢/٤.

من أجل ذلك فقد جاء تصغير عيد على عييد، مع أن قياس تصغيره أن تقول: عُوَيْد، لأن أصل الياء واو؛ لأنه مشتق من العود، ولكنهم عدلوا عن هذا القياس لئلا يلتبس بـــ(عُوَيْد) تصغير عود.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـــ): "وإنَّما قالوا: عُيَيْد في تصغير عيد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود، وكذلك فرقوا جمعيهما فقالوا: أَعْيَاد في جمع عيد، وأَعْوَاد في جمع عود"(١).

ونحو تصغيرهم عيد على عييد مخافة الوقوع في الالتباس بتصغير عود ما ذكره الدكتور أمين السيد في شأن تصغيرهم قيمة على قييمة، وديمة على دييمة مخافة الالتباس بتصغير قامة ودومة وفي هذا يقول:

"ومما شذ تصغيره عيد على عييد، وكان القياس يقضي بقلب يائه واوًا؛ لأن أصلها الواو إذ هي مشتقة من العود لكنهم أبقوها ياء، لئلا تلتبس بتصغير عود أحد الأعواد، وعلى هذا يصح لنا أن نقول: إنـــه إذا خيف الالتباس جاز إبقاء حرف العلة على حاله ولَم يرد إلى أصله. فتصغر قيمة على قييمة للفرق بينها وبين تصغير قامة، وكذلك ديمة تصغر على دييمة لئلا تلتبس بتصغير دومة"(٢).

إذا كانت القاعدة التوجيهية تقضي بأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولـــها فإنه يعدل عن هذه القاعدة مخافة الالتباس، ومن صور ذلك أنه عند تصغير الثلاثي المؤنث بعلامة مقدرة فإنه تثبت التاء نحو تصغيرهم: شمس على شميسة، على أنه يجب ترك زيادة التاء إذا أوقعت زيادتها في لبس كما في تصغير: شجر وبقر، عند من يقول بتأنيث اسم الجنس الجمعي، فلا يُقال في تصغيرهما: شُجَيْرة، وبُقَيْرة، لئلا يلتبسا بتصغير شجرة وبقرة. وكذلك لا يُقال عند تصغير: خمس، وسبع، الدالتين على معدود مؤنث: خُمَيْسَة وسُبَيْعَة، لئلا يلتبسا بتصغير معدود المذكر.

يقول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـــ): "وقد ذكر في غير هذا الكتاب قيدًا يحتاج إليه، أنه إنّما تثبت التاء في الثلاثي المذكور إذا لَم يحصل التباسه بمذكر فإن حصل لَم تثبت كعشر وتسع، فلا يُقال فيهما: عشيرة، وتسيعة لئلا يلتبس بالمذكر، وكذا شجر وبقر لا يُقال فيهما: شجيرة، وبقيرة، لئلا يلتبس بشجرة وبقرة"(٣). وعبر ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) في ألفيته عن ذلك بقوله:

واختمْ بتَا التأنيثِ مَا صغرتَ منْ مؤنثٍ عارٍ ثلاثي كسنْ
ما لَم يكـــن بالتـــا يرى ذا لبس كشجر وبقـــر وخمس(٤)

وفي شرح هذا البيت يقول المرادي (٧٤٩هـــ): "يعني أن التاء لا تلحق اسم الجنس الذي يتميز من واحده بنـــزع التاء نحو: شجر وبقر، فتقول في تصغيرهما: شُجَيْر، وبُقَيْر، إذ لو قلت في تصغيرهما: شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير: شجرة وبقرة، ولا تلحق أيضًا بضعًا وعشرًا. وما دونَهما من عدد المؤنث بل يُقال: بُضَيْع وعُشَيْر، إذ لو قيل: بُضَيْعة وعُشَيْرة لتوهم أن ذلك عدد مذكر"(٥).

---

(١) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢١١/١. وينظر: سيبويه: الكتاب ٤٥٨/٣. ابن السراج: الأصول في النحو ٥٨/٣.

(٢) د. أمين السيد: في علم الصرف ١٣٦.

(٣) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ٥١٣/٣.

(٤) ابن مالك: الألفية في النحو الصرف ٦٩.

(٥) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٤/٥، ١١٥.

القاعدة الفرعية الخامسة

الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت

من ضروب الفساد الذي يعتري البنية ويكون مدعاة للعدول عن أصل القاعدة، ما يُسمى نقض الغرض، ويقوم نقض الغرض في الدرس اللغوي على فكرة مؤداها أنه لا يجوز أن يطرأ على تركيب الجملة أو البنية المفردة ما من شأنه أن يؤدي إلى تناقض الفائدة المرجوة من هذا التركيب أو تناقض التغيير المقصود من هذه البنية؛ لأنه لو جاز ذلك لانتقض الغرض المرجو.

من أجل ذلك، فإن نقض الغرض يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعلة التضاد في تراثنا النحوي، إذ تحرص هذه العلة على خلو التركيب أو البنية من أشكال التناقض والاختلاف في جانبي المعنى واللفظ معًا.

وبناء على ذلك فقد صاغ الصرفيون قاعدة توجيهية مهمة للعدول عن الأحكام الموضوعة للتخفيف تنص على أن: "**الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت**"(١).

ويبدو أن ما يسمى نقض الغرض قد استمده نحاة العربية القدماء من علوم الشريعة؛ إذ عقد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في خصائصه بابًا بعنوان: "**باب في الامتناع من نقض الغرض**"، جاء في مستهله قوله:

"اعلم أن هذا المعنى الذي تحامته العرب -أعني امتناعها من نقض أغراضها- يشبه البداء الذي تروم اليهود إلزامنا إياه في نسخ الشرائع وامتناعهم منه، إلا أن الذي رامته العرب من ذلك صحيح على السير، والذي ذهبوا هم إليه فاسد غير مستقيم، وذلك أن نسخ الشرائع ليس ببداء عندنا؛ لأنه ليس نهيًا عما أمر الله تعالى به وإنما هو نهي عن مثل ما أمر الله تعالى به في وقت آخر غير الوقت الذي كان -سبحانه- أمر بالأول فيه... فكذلك امتناع العرب من نقض أغراضها هو الفساد مثل ما نزهنا القديم -سبحانه عنه من البداء"(٢).

وقد تجلى أثر القاعدة التوجيهية الفرعية التي تنص على أن: "الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت" في العدول عن بعض القواعد التوجيهية الأصلية، منها ما يلي:

❖ العدول عن قاعدة: كراهة توالي المثلين:

إذا كان الأصل أن كل ما اجتمع فيه حرفان مثلان متحركان وجب إسكان الأول وإدغامه في الثاني، فإن هذا الأصل يُعدل عنه إذا ما أفضى ذلك الإدغام إلى نقض غرض مقصود ومثال ذلك ما يكون الحرف الثاني من المثلين مزيدًا للإلحاق.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "إن الإدغام إنّما جيء به لضرب من التخفيف فإذا أدَّى

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/١٢٢.

(٢) ابن جني: الخصائص ٣/٢٣٤، ٢٣٥.

ذلك إلى فساد عدل عنه إلى الأصل، وكان احتمال التثقيل أسهل عندهم"[١].

وذكر ثلاثة أضرب للفساد الذي يعتري البنية عند الإدغام منها نقض الغرض؛ إذ يقول:

"أحدها: أن يكون الحرف الثاني من المثلين مزيدًا للإلحاق والأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت"[٢].

وبناء على ذلك فقد امتنعَ الإدغام في الفعلين: شَمْلَلَ وجَلْبَبَ؛ لأنّهما ملحقان ببناء دَحْرَجَ. يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في ذلك: "فإن كان أحد المثلين مزيدًا للإلحاق من نحو: شَمْلَل وجَلْبَب لَم يجز الإدغام، لأن الباء الثانية في جَلْبَبَ واللام الثانية في شَمْلَلَ كررت لإلحاقه ببناء دَحْرَج وسَرْهَف، فلو أدغم لزال الإلحاق، وبطلت الموازنة فينتقض الغرض المطلوب من تكرير الحرف"[٣].

وكذلك امتنعَ الإدغام في نحو الفعلين: اسْحَنْكَك واقْعَنْسَس؛ لأنّهما ملحقان ببناء احْرَنْجَمَ من الأفعال يقول ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "فإذا وجدت شيئًا ملحقًا قد ضعف واجتمع فيه حرفان مثلان، فلا تدغمه فإنه إنّما ضعف ليبلغ زنة ما ألحق به فمثل: اسْحَنْكَكَ واقْعَنْسَسَ لا يُدغم لأنه الحق بـ(احْرَنْجَمَ)"[٤].

وكذلك امتنع الإدغام في نحو: قَرْدَدَ من الأسماء لأنه ملحق ببناء: جَعْفَرَ من الأسماء. يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في ذلك: "ولذلك احتملوا ثقل اجتماع المثلين في قَرْدَدَ ولَم يدغموا، لئلا يتغير عن بناء ما ألحقَ به وهو جَعْفَرَ، فلا يحصل الغرض الذي قصد به، من تصيير الملحق على وفق الملحق به في الحركات والسكنات وعدد الحروف"[٥].

❖ العدول عن قاعدة: كراهة تحريك الواو أو الياء وقبلهما الفتحة:

إذا كان الأصل أن العرب يكرهون تحريك الواو أو الياء وقبلهما الفتحة، فيفرون من هذه الكراهة بإعلال تلك الواو أو هذه الياء بقلبها ألفًا، فإنه يعدل عن ذلك إذا ما أفضى ذلك الإعلال إلى نقض غرض مقصود، ومن ثَمَّ امتنعَ إعلال الملحق إذا كان في إعلاله ما يخل بموازنته الملحق به.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـ) في تقرير ذلك: "فإن الملحق لا يعل بحذف حركة ولا نقلها ولا حذف حرف؛ لئلا يخالف الملحق به، فيبطل غرض الإلحاق، إلا إذا كان الإعلال في الآخر، فإنه يعل لأن الأواخر محل التغيير"[٦].

من أجل ذلك فقد ذهبَ الصرفيون إلى أن إعلال الملحق يمتنع إذا كان في إعلاله ما يخل

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/١٢٢.

(٢) ابن يعيش: المصدر السابق نفسه.

(٣) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٤٠٣.

(٤) ابن السراج: الأصول في النحو ٣/٣٥٤.

(٥) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٢٠٧.

(٦) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٣/١٢٦.

بالموازنة، "فلو أعللت "جَدْوَل" إعلال يخاف بنقل الفتحة إلى الدال وقلب الواو ألفًا لصارَ "جدال" وفقد موازنته لـــ(جَعْفَر)، وكذلك: عِثْيَر، لا يجوز إعلاله إعلال إخال، لئلا يفقد موازنته لـــ(دِرْهَم).

وقد وقع الإعلال في جديل تصغير جدول واسلنقاء مصدر اسلنقى وسوطر المبني للمجهول من سيطر، وتجوهل، وأساليب لأنه لا يخل بالموازنة"[1].

❖ العدول عن الأصل: الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم في الياء:

إذا كان الأصل أن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم في الياء فإن يعدل عن هذا الأصل إذا ما أفضى إلى نقض غرض مقصود.

ومن أمثلة ذلك ما يحدث من امتناع قلب الواو ياء في ديوان، لأن ذلك يؤدي إلى نقض غرض مقصود، وهو أنهم كرهوا التضعيف في دوّان، فقلبوا الواو الساكنة ياء، فلو أبدلوا الواو فيما بعد للزم أن يقولوا: ديان، فيعودوا إلى نحو ما هربوا منه.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) في ذلك: "فإن قيل: فهلا قلبتم الواو ياء في ديوان للياء الساكنة قبلها كما فعلتم ذلك بـــ(سيد)، وميت، قيل: لأنه كان يؤدي إلى نقض الغرض؛ لأنّهم كرهوا التضعيف في ديوان، فأبدلوا ليختلف الحرفان، فلو أبدلوا الواو فيما بعد للزم أن يقولوا: ديان، فيعودوا إلى نحو ما هربوا منه"[2].

وفي باب الإعلال كذلك يُمكن تفسير قلب الواو والياء همزة إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة بأن ذلك كان فرارًا من نقض غرض مقصود، وبيان ذلك أن الأصل في كساء، رداء، هو: كساو، رداي، فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة وليس بينهما وبينها حاجز إلا الألف، وهو -حاجز غير حصين، فقلبت ألفًا، فصارتا: كسااا، ردااا، فاجتمعَ ساكنان على حد تصور الصرفيين، فكانت احتمالات التخلص من التقائهما.

الأول: رد الألف الأخيرة إلى أصلها من الواو أو الياء، فيكون في ذلك نقض غرض، إذ يرجع إلى ما فر منه.

الثاني: حذف أحد الساكنين، ويكون في ذلك أيضًا نقض غرض، إذ يعود الممدود مقصورًا، ويزول الغرض الذي بنوا الكلمة عليه.

الثالث: قلب الألف الأخيرة همزة، وهو التغيير الذي وقع.

يقول ابن عصفور في بيان انتفاء الاحتمال الأول -رد الألف الأخيرة إلى أصلها-: "فاجتمع ساكنان الألف المبدلة من الياء أو الواو مع الألف الزائدة، فقلبت همزة ولَم ترد إلى أصلها من الواو

---

(١) د. فخر الدين قباوة: تصريف الأسماء والأفعال ١١٠، ١١١.

(٢) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٢٥٣.

والياء؛ لئلا يرجع إلى ما فر منه"[١].

ويقول ابن يعيش في بيان انتفاء الاحتمال الثاني -حذف أحد الساكنين-: "فلمّا التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما، فيعود الممدود مقصورًا ويزول الغرض الذي بنوا الكلمة عليه، فحركوا الألف الأخيرة لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة، فصارت كساء، ورداء وسقاء وعطاء"[٢].

وقد يكون هناك وجه للعدول عن الأصل غير ما ذكر من القواعد الفرعية الخمس السابقة، فقد يكون العدول عن الأصل لعلة التشبيه أو لعلة النقيض.

ففي سبيل العدول عن الأصل لعلة التشبيه صاغ الصرفيون قاعدة توجيهية تقول:

"**قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما**"[٣].

وقد تجلى أثر هذه القاعدة التوجيهية في العدول عن بعض القواعد الأصلية منها ما يلي:

أ- **تصحيحهم فعل التعجب: ما أطوله، أطول به حملاً على تصحيح أفعل التفضيل نحو: أطول الناس.**

من قبيل العدول عن الأصل لعلة التشبيه ما ورد في باب الإعلال من تصحيح فعل التعجب ما أطوله، أطول به حملاً على تصحيح أفعل التفضيل نحو: أطول الناس.

يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في ذلك: "ولا يصح شيء من ذلك إلا أن يكون فعل تعجب نحو: ما أقوله وما أطوله وأقول به وأطول به فإنه يصح لشبهه بـ(أفعل) التي للمفاضلة نحو: هو أقول منه وأطول، ووجه الشبه بينهما أنهما لا يبنيان إلا من شيء واحد، وأن فعل التعجب فيه تفضيل للمتعجب منه على غيره، كما أن أفعل يقتضي التفضيل، وأن فعل التعجب لا يتصرف فصار بمنزلة الاسم لذلك"[٤].

ب- عدم تصرف الفعل "ليس" حملاً على عدم تصرف الحرف "ما":

الأصل في الأفعال أن تتصرف، ولكن ورد بعضها على خلاف ذلك، ومن أمثلة ذلك الفعل "ليس"، إذ لزم وجهًا واحدًا، وقد فسر الصرفيون وجه العدول عن الأصل -أصل التصرف- في هذا الفعل بأنه للمشابهة المعنوية الكائنة بينه وبين الحرف "ما"؛ إذ هما بمعنى واحد.

يقول أبو الحسن الوراق (ت ٣٢٥هـ) في ذلك: "فإن قال قائل: فما الذي منع ليس من التصرف؟

فالجواب في ذلك: أنه لَما دخلها معنى النفي، ضارعت ما التي للنفي، حتى إن بعض العرب يجري ليس مجرى ما، فلمّا دخلها شبه الحروف. -والحروف لا تتصرف-، لَم تتصرف هي أيضا وألزمت

---

(١) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٣٢٦.

(٢) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٢٧٨.

(٣) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٨٤.

(٤) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٤٨١، وينظر في ذلك: ابن جني: المنصف ١/٣٢٠. الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٨٩٤.

وجهًا واحدًا"[١].

وفي سبيل العدول عن الأصل لعلة النقيض صاغَ الصرفيون قاعدة توجيهية تقول:

وهم مما يجرونَ الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره[٢].

وتحت هذه القاعدة التوجيهية يُمكن إدراج بعض المسائل التي وقع فيها عدول بعض القواعد الأصلية نتيجة إجراء النقيض مجرى نقيضه، منها ما يلي:

أ- قولُهم: المَوَتَان بدون إعلال حملاً على قولِهم: "الحَيَوان":

من قبيل العدول عن الأصل نظرًا لحمل النقيض على النقيض ما ورد من تصحيح الموتان مع وجود مقتضى الإعلال، إذ صحت الواو ولَم تُعل حملاً له على نقيضه الحيوان.

يقول ابن جماعة في شرح ذلك: "إن الشيء لَمَّا كان أقرب خطورًا بالبال مع ضده من سائر المغايرات التي ليست أضدادًا له، صح لِهذا الجامع المشترك تنـــزيلهما منـــزلة المثلين، فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه كما يحمل على نظيره. وقد قالوا: صح المَوَتَان مع وجود مقتضى الإعلال حملاً له على ضده الحيوان"[٣].

ب- قولُهم في النسب: بدويّ وعلوي حملاً على نقيضيهما حضريّ وسفلي.

من قبيل العدول عن القياس نظرًا لحمل النقيض على النقيض ما ورد في باب النسب من قولِهم: بدويّ وعلويّ عند النسب إلى البادية والعالية حملاً على قولِهم في نقيضيهما حضريّ وسفليّ.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح ذلك: "فمن ذلك قولـــهم في النسبة إلى البادية: بدويّ والقياس: بادي أو بادوي، على حد قاضٍ وقاضية، وغازٍ وغازية، كأنهم بنوا ممن لفظه اسمًا على فَعَلَ حملوهُ على ضده وهو الحضر، فقالوا: بَدَوِيّ كما قالوا: حَضَرِيّ.

وقالوا في النسب إلى العالية: علويّ، والعالية مواضع في بلاد العرب، وهي الحجاز وما ولاها، كأنَّهم بنوا على فُعْل، ونسبوا إليه حملاً على ضده وهو السُفْل"[٤].

وسوف يقوم البحث بدراسة هاتين القاعدتين التوجيهيتين القائمتين على علة التشبيه وعلة النقيض

---

(١) أبو الحسن الوراق: علل النحو ٢٤٥، ٢٤٦. وينظر في ذلك: ابن الأنباري أسرار العربية ١٣٢، ١٣٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٦١.

(٢) ابن جني: المنصف ١/٦٩.

(٣) ابن جماعة: مجموعة الشافية ١/٢٠. وينظر: السكاكي: مفتاح العلوم ٣٩.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/١٠.

تفصيلاً عند حديثه عن القواعد الاستدلالية المختلفة، وذلك لأن هاتين القاعدتين قد توظفان في غير مجال العدول عن أصل القاعدة؛ ولذلك اكتفى البحث بالإشارة إليهما إشارة سريعة في هذا الموطن.

وفي ختام الحديث عن قواعد توجيه العدول عن أصل القاعدة تدعو هذه الدراسة إلى إعادة النظر في شأن كثير من الشذوذات الصرفية التي تحول دون اطراد قاعدة معينة، ومحاولة تفسيرها في ضوء ما يُمكن أن يُسمى قواعد العدول عن الأصل؛ إذ إن وصفها بقواعد العدول عن الأصل أشبه بالصواب وأدنى لروح اللغة.

كما تخرج هذه الدراسة بنتيجة مفادها أن القيمة الحقيقية لقواعد العدول عن الأصل تكمن في كونِها مظهرًا من مظاهر الافتنان في العربية وأحد سبلها إلى التجديد والابتكار، وفي كونِها تعكس ميل هذه اللغة إلى المرونة وعدم تقيدها بقاعدة معينة تقيدًا صارمًا، وهذا يكون من شأنه إثراء طرق البحث في هذه اللغة، ومدها بعوامل الخصوبة والاستمرار.

الفصل الثاني

قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية

توطئة الفصل:

وضع الصرفيون بعض القواعد التوجيهيـــة الاستدلاليـــة التي تقوم بتفضيل استدلال صرفي على استدلال صرفي آخر، وقد تعددت الألفاظ الدالـــة على التفضيل في هذه القواعد فجاءت على نحو أقوالِهم: أحسن، أقوى، أولى، ولكن الصياغـــة المشهورة بين هذه القواعد هي ما احتوت على لفظ (أولى)، ولذلك فسوف يطلق البحث على الضوابط التي تقوم بتفضيل استدلال صرفي على استدلال صرفي آخر "**قواعد التوجيـــه الاستدلاليـــة الأولويـــة**".

على أن هذه الضوابط التي وضعها الصرفيون للقيام بتفضيل استدلال صرفي على استدلال صرفي آخر "كانت لَهم بِمثابـــة قواعد إرشاديـــة ومعالم توجيهية صيغت بشكل أولويات وأفضليات، ومقدمات ترجيحيـــة يستحضروها في أذهانِهم، كلما خطرت مناسبـــة تستدعِي قياسًا حمليًا"[١].

ويبدو أن قواعد التوجيـــه الاستدلاليـــة الأولويـــة هي من أكثر قواعد التوجيـــه التي قامت بإثراء الخلاف النحوي أو الصرفي بين النحويين أو الصرفيين، ويتجلى ذلك بصورة واضحـــة من خلال تلك القواعد التي تقوم بتفضيل حذف على حذف، إذ كان "يجتهد كل منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لَها فيصدر رأيـــه مطابقًا لِهذه القاعدة، فإذا اختلف النحويان في المسألـــة الواحدة فذلك خلاف في اختيار القاعدة التي بنَى حكمـــه في ظلها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيـــه على قاعدة، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هي أكثر انطباقًا على هذه المسألة بعينها"[٢].

على أنـــه يُمكن تقسيم قواعد التوجيـــه الاستدلاليـــة الأولويـــة إلى قسمين:

الأول: قواعد توجيه استدلالية أولوية عامة:

وهي القواعد الأولويـــة التي لا تختص بباب صرفي معين، بل تعم أبوابًا صرفيـــة مختلفـــة مثل باب الأصالـــة والزيادة، باب الإدغام، وباب الإبدال، وباب الإعلال، وباب الحذف وغيرها.

ومن هذه القواعد ما يلي:

القاعدة الأولى: الحمل على ما لـه نظير أولى من الحمل على ما ليس لـه نظير[٣].

القاعدة الثانيـة: الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقـل[٤].

القاعدة الثالثـة: الحمل على أحسن القبيحين[٥].

---

(١) د. عبد الفتاح حسن على البجـــة: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ١٨٣، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن ١٤١٩هـــ- ١٩٩٨م.

(٢) د. تَمام حسان: الأصول، دراسة ابيستيمولوجيـــة للفكر اللغوي عند العرب ٢٠٩.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠، السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٨٧.

(٤) السيوطي: المصدر السابق ١/٤٠٠.

(٥) ابن جني: الخصائص ١/٢١٣، السيوطي: المصدر السابق ١/٣٩٣.

الثاني: قواعد توجيه استدلالية أولوية خاصة:

وهي القواعد الأولوية التي تختص بباب الحذف دون سواه من الأبواب الصرفية الأخرى، إذ تقوم هذه القواعد بتوجيه تفضيل حذف على حذف، وهي القواعد التالية:

القاعدة الأولى: حذف الزائد أولى من حذف الأصلي (١).

القاعدة الثانية: حذف ما لَم يجيء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى (٢).

القاعدة الثالثة: حذف الأواخر أولى من حذف الأوائل (٣).

القاعدة الرابعة: حذف ما لا يخرج إلى عدم النظير أولى من حذف ما يخرج إليه (٤).

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٨/٢.

(٢) ابن الأنباري: المصدر السابق ٦٤٩/٢.

(٣) ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢٥٢/١.

(٤) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤٣٣/٣.

القسم الأول

قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية العامة

وضع الصرفيون بعض القواعد التوجيهية التي تقوم بتفضيل استدلال صرفي على استدلال صرفي آخر وهي لا تختص بباب صرفي معين، بل تعم أبوابًا صرفية مختلفة، مثل: باب الأصالة والزيادة، وباب الإدغام، وباب الإبدال، وباب الإعلال، وباب الحذف؛ ولذلك سوف نطلق على هذه القواعد **قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية العامـــة**، ومنها ما يلي:

القاعدة الأولى

الحمل على ما لـه نظير أولى من الحمل على ما ليس لـه نظير

من القواعد الاستدلاليـــة الأولويـــة العامـــة تلك القاعدة التوجيهية التي تقول: **الحمل على ما لـــه نظير أولى من الحمل على ما ليس لـــه نظير**[(١)].

ويبدو أن ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) هو أول من قام بصياغـــة هذه القاعدة؛ إذ ذكرها في كتابـــه "الإنصاف في مسائل الخلاف"[(٢)]، وقد بلغت أهمية هذه القاعدة التوجيهية مبلغًا جعل السيوطي (ت ٩١١هـــ) يُفرد لَها بابًا في كتابـــه "الأشباه والنظائر في النحو"[(٣)].

ومن الملاحظ -على وجه العموم- أن هذه القاعدة كانت تذكر ضمنًا دون تصريح في كتب المتقدمين على ابن الأنباري؛ إذ كثيرًا ما استدلوا بدليل عدم النظير في استنباط كثير من الأحكام الصرفيـــة والنحوية مشيرين -مثلاً- إلى أن هذا البناء ليس في أبنية العربيـــة.

ووجـــه القول بعمومية القاعدة الأولويـــة التي تقول: "**الحمل على ما لـــه نظير أولى من الحمل على ما ليس لـــه نظير**" هو أن تطبيقاتِها تعم ظواهر صرفيـــة مختلفـــة أو تشمل أبوابًا صرفيـــة متعددة مثل باب الأصالة والزيادة، وباب الإدغام، وباب الإبدال، وباب الإعلال، وباب الحذف، وغيرها.

وفيما يلي تفصيل الحديث عن أثر هذه القاعدة عبر الأبواب الصرفية المتعددة:

١- باب الأصالـة والزيادة:

وظفت قاعدة "الحمل على ما لـــه نظير أولى من الحمل على ما ليس لـــه نظير" توظيفًا بينًا في باب الأصالة والزيادة، حيث جعل الصرفيون أحد الأدلـــة التي يُستدل بِها على معرفة الأصلي والزائد من الحروف دليل الخروج عن النظير.

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠.

(٢) ابن الأنباري: المصدر السابق نفسه.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٨٧.

وقد شرح ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) مفهوم دليل الخروج عن النظير بوصفه أحد أدلة معرفة الأصلي والزائد في قوله:

"وأمَّا الخروج عن النظير فأن يكون الحرف إن قدر زائدًا كان للكلمة التي يكون فِيها نظير، وإن قدر أصلاً لَم يكن لَها نظير أو بالعكس، فإنه إذ ذاك ينبغي أن يُحمل على ما لا يؤدي إلى خروجِها عن النظير"(١).

كما عبر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) عن هذا الدليل بقوله: "إذا عدم الاشتقاق، وفي الكلمة حرف صالح للأصالة والزيادة، لكن أحد الاحتمالين يؤدي إلى وزن مهمل، والآخر لا يؤدي إلى ذلك عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى ذلك لا بمقتضى ما يؤدي إلى ذلك"(٢).

وقد عبر الصرفيون عن قاعدة الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير في هذا الباب -باب الأصالة والزيادة- بصور مختلفة:

منها قولُهم: "**ومتى خرج اللفظ عن أبنية العرب الصحيحة كان خروجه عن الأبنية أحد الدلائل على زيادة الحرف**"(٣).

وقولهم: "**إذا خرج لفظ عن أبنية كلامهم دل ذلك على زيادة الحرف فيه**"(٤).

وقولهم: "**خروج اللفظ عن أبنية كلامهم أحد الأدلة على زيادة الحرف فيه**"(٥).

والملاحظ أن هذه القاعدة "الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير" ترتبط -في باب الأصالة والزيادة- غالبًا بِما يُسمى التقسيم والسبر، ويُقصد بالتقسيم ذكر الوجوه المحتملة في الْمسألة، على حين يُقصد بالسبر اختبار تلك الوجوه لإبطال ما لا يصلح مِنها والأخذ بِما يصلح.

من أجل ذلك فقد يستعاض في كثير من الأحيان عن ذكر القاعدة التوجيهية بذكر طريقة السبر والتقسيم التي تفضي إلى مفهوم هذه القاعدة.

ومن أمثلة توظيف هذه القاعدة في باب الأصالة والزيادة ما يلي:

أ- الاستدلال على أصالة الواو وزيادة النون في "مَرْوَان":

اعتمادًا على طريقة التقسيم والسبر التي تفضي إلى تقرير قاعدة "الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير"، استدل الصرفيون على أصالة الواو وزيادة النون في مَرْوَان، إذ إن وزنه فَعْلَان.

---

(١) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٥٨.

(٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٦٠.

(٣) الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١١٦٤.

(٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٩١.

(٥) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٠٨.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في باب التقسيم والسبر: "وذلك كأن تقسم نحو "مَرْوَان" إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له، فنقول: لا يخلو من أن يكون فَعْلاَن أو مَفْعَالا أو فَعْوَالا، فهذا ما يبيحك التمثيل في بابه، فيفسد كونه مفعالا أو فعوالا أنهما مثالان لَم يجيئا"(١).

ب- الاستدلال على أصالة الواو وزيادة التاء في "عزويت":

اعتمادًا على طريقة التقسيم والسبر التي تفضي إلى قاعدة "الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير"، استدل الصرفيون على أصالة الواو وزيادة التاء في عزويت، إذ إن وزنه فعليت.

يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في شرح هذا الاستدلال: "لا يخلو عِزْوِيت من أن يكون فِعْلِيلا أو فِعْوِيلا أو فِعْلِيتا، ولا يجوز أن يكون فِعْوِيلا؛ لأنه بناء لَم يوجد في الأبنية المستقرأة، ولا يجوز أن يكون فِعْلِيلا؛ لأن الرباعِي لا تصح الواو فيه إلا في باب الوعوعة ونحوه من المضاعف وليس هذا منه، فبقي فِعْلِيت فالواو لام والياء زائدة كزيادتِها في عِفْرِيت"(٢).

ج- الاستدلال على زيادة التاء الأولى في "تتفل" و"تنضب":

استنادًا إلى هذه القاعدة أيضًا قضى الصرفيون بأن التاء الأولى في تتفل، وتنضب زائدة غير أصلية، إذ لو قدر أصالتهما لكان وزنهما: فَعْلُل بفتح فسكون فضم، وهو بناء غير موجود؛ إذ ليس في الكلام على مثال جَعْفُر، على حين أن القضاء بزيادتِها لا يخرج إلى عدم النظير، حيث إن وزن تَفْعُل مثبت بين الأبنية.

يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ): "فمما يبين لك أنَّ التاء فيه زائدة التنضُب؛ لأنه ليس في الكلام على مثال جَعْفُر، وكذلك التتفل والتتفل؛ لأنهم قد قالوا: التتفُل، وليس في الكلام على مثال جعفر"(٣).

وقد بَيَّنَ ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وجه الحكم بزيادة التاء الأولى في تتفل: "وكذلك تتفل تاؤه زائدة؛ لأنّها لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة فَعْلُلا، وذلك بناء غير موجود في كلامهم"(٤).

كما بَيَّنَ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وجه الحكم بزيادة التاء الأولى في تنضب، فقال: "إذا علم الاشتقاق، وفي الكلمة حرف صالح للأصالة والزيادة، لكن أحد الاحتمالين يؤدي إلى وزن مهمل، والآخر لا يؤدي إلى ذلك عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى ذلك لا بمقتضى ما يؤدي إلى ذلك، كالحكم

---

(١) ابن جني: الخصائص ٣/٦٩.

(٢) أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه ٤/٣٩٢، وينظر في ذلك أيضًا:
سيبويه: الكتاب ٤/٣١٦، ابن جني: المنصف ١/١٦٩، ابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٥٠، ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٢٧٧، ١٧٨، الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٩٣.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤/٣١٥.

(٤) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٢٧٥.

بأصالـــة تاء تنضب فإنه يؤدي إلى ثبوت فَعْلَل وهو وزن مهمل، بخلاف الحكم بزيادتِها فإنه لا يؤدي إلى ذلك فتعين المصير إليـــه"(١).

د- الاستدلال على أصالة النون وزيادة الياء في "الشيطان":

استنادًا إلى هذه القاعدة استدل الصرفيون على أن "الشيطان" وزنـــه فَيْعَال لا فَعْلاَن، ومن ثم فالنون فيـــه أصلية والياء زائدة، وإنّما قضي بذلك لقولِهم: شيطنته بوزن فَيْعَلتُـــه مثل: بَيْطَرتـــه، إذ لا يُمكن حمله على وزن فَعْلَنْتُه لعدم وجود نظير لـــه في أبنية، فكان الحمل على ما لـــه نظير أولى من الحمل على ما ليس لـــه نظير.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) في شرح هذه المسألـــة: "الشيطان فيـــه وجهان: أحدهما: أن يكون فيعالا من شطن أي بعد، فسمي شيطانًا؛ لأنه بعد عن رحمة الله، والثاني: أن يكون فعلانا من شاط يشيط إذا احترق، والوجهُ الأول هو الوجه لقولِهم: شيطنته فتشيطن، ولو كان من شاط يشيط لقيل: شيطته فتشيط، ولكان شيطنته على وزن فعلنته، وليس في كلامِهم فَعلَنْـــتُه، فيجب أن يكون فَيْعَلْتُـــه كَبَيْطَرتـــه"(٢).

هـ- الاستدلال على أصالة الهمزة في إمّعة، إمّرة:

استنادًا إلى هذه القاعدة أيضًا قضى الصرفيون بأن وزن إمّعة، ووزن إمَّرة هو: فِعَّلة، لا إِفْعَلَة، وعلة ذلك عندهم أنه ليس في أبنية الصفات بناء على وزن إفعلة، على حين يوجد في أبنيتها مثال فِعلـــة مثل رجل دِنّمة، ودنّبة، -أي: رجل قصير، ومن ثم فالهمزة في إمّعـــة وإمَّرة أصلية وليست زائدة.

يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـــ) في شأن الحكم في همزة إمّعة وإمّرة من حيث أصالتها أو زيادتها: "لو حكم بزيادة الهمزة في إمَّرة، وإمَّعة لأدخل في بناء الصفات بناء ليس منها وهو إفْعَلة، فلما كان الحكم بزيادة الهمزة منها يؤدي إلى الخروج عما عليه أبنية الصفات حمل على فِعَّلة دون إفعلة وحكم بأن الهمزة أصل ولَم يخرج بالحكم بأصالـــة الهمزة عما يكون عليه مثال الصفة كما كان يخرج بالحكم بزيادتها عن أمثلتها، ألا ترى أن في الصفات مثال فِعّلة مثل رجل دِنَّمة ودِنَّبة، وليس فيها إفْعَلة، فحمل على بناء في أبنية الصفات مثله دون البناء الذي ليس في أبنيتها مثلـــه"(٣).

---

(١) ابن مالك: شرح الكافية الشافيـــة ٤/٢٠٦٠.

(٢) ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٧٧. وينظر: أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة ٢/٢٢.

(٣) أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه ٤/٢٨١، ٢٨٢، وينظر في ذلك أيضًا:
ابن جني: المنصف ٣/١٩، ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٢٣٤. الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٩٦. ابن مالك: شرح الكافيـــة الشافيـــة ٤/٢٠٦٢، ٢٠٦٣.

٢- باب الإدغام:

أ- الاستدلال على أن الإدغام في امحى هو من قبيل إدغام المتقاربين لا من قبيل إدغام المثلين في باب الإدغام:

استدل الصرفيون بِهذه القاعدة على أن امّحى من قبيل إدغام المتقاربين وأن وزنه انفعل اعتمادًا على وجود نظير لِهذا البناء في الأبنية، وأنه ليس من قبيل إدغام المثلين، إذ إن الحكم بذلك يقضي بأن وزنـــه افّعل، وهو بناء لا نظير لـــه.

يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـــ) في بيان هذه المسألـــة: "فإن كان في الكلمة بعد الإدغام ما يدل على أنـــه من إدغام المتقاربين جاز الإدغام، وذلك نحو قولك: امّحى الكتاب، أصله: انْمَحَى، بدليل أنه لا يُمكن أن يكون من إدغام المثلين، إذ لو كان كذلك لكان افّعل، وافّعل ليس من أبنية كلامهم، فلمّا لَم يمكن حملـــه على أن الإدغام فيـــه من قبيل إدغام المثلين تبين أنه في الأصل: انمحى؛ لأنه في كلامِهم انفعل"(١).

وفي باب الإدغام أيضًا وظف الصرفيون هذه القاعدة أيضًا فِيما ذهبوا إليه من امتناع الإدغام في اللفظ الملحق، وذلك لوجود نظير يلحق بـــه، إذ جعلوا من شروط الإلحاق وجود نظير للمثال الملحق بـــه، ولذلك لَم يدغموا جلبب نظرًا لوجود نظيره "دحرج"، ولَم يدغموا "اقعنسس" لوجود نظيره احرنجم. على حين ذهبوا إلى إدغام نحو: اطمأنّ، واحمرّ؛ لأنّها غير ملحقة بشيء، إذ ليس في الكلام فعل مثل اسفرجل فيلحق اطمأن بـــه، وليس في الكلام مثل ادحرج فيلحق احمرّ بـــه.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ) في بيان توجيـــه هذه المسألـــة: "فإن قيل: فهلا قالوا: اطمأن واحمر بالإظهار كما قالوا: جَلْبَبَ واقْعَنْسَس، فالجواب: أنهم إنَّما بينوا جَلْبَب ونحوه؛ لأنَّه ملحق بدحرج، وبينوا اقعنسس لأنَّه ملحق باحرنجم، فلما أرادوا مثالاً لا يكون إلا متحركًا لاختلاف حرفيـــه بينوا ليدلوا على أنه ملحق بـــه، وأمّا اطمأن واحمرّ وما كان نحوهما، فإنّهم إنّما أدغموها لأنها غير ملحقة بشيء، ألا ترى أنه ليس في الكلام فعل مثل: اسْفَرْجَل فيلحق اطمأن بـــه، هذا مستحيل؛ لأنه لا يكون فعل خماسي أبدًا، وليس في الكلام مثل: ادْحَرَج فيلحق احمر بـــه فيظهر، فمن هنا وجب الإدغام"(٢).

٣- باب الإبدال:

أ- الاستدلال على وقوع إبدال في الأفعال: هراق، اصطبر، ادارك:

في باب الإبدال جعل الصرفيون قاعدة "الحمل على ما لـــه نظير أولى من الحمل على ما ليس لـــه نظير" وسيلة لمعرفـــة وقوع الإبدال في بعض حروف الكلمة فالكلمات: هراق، اصطبر، ادّارك

---

(١) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٢٩٦.

(٢) ابن جني: المنصف ١/٩٠، ٩١. وينظر: سيبويه: الكتاب ٤/٤٢٦.

لو وزنت على هيئتها دون القضاء بوقوع إبدال فيها لكان وزنها: هفعل، افطعل، افاعل، وهي أوزان لا نظير لَها، على حين لو قضينا بوقوع إبدال في حروفِها لكان وزنَها: أفعل، افتعل، تفاعل، وهي أوزان لَها نظير، ومن ثم كان حملها على ما لـــه نظير أولى.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـــ): "يعرف الإبدال بأنك لو لَم تحكم في كلمة يكون حرف فيها بدلاً من الآخر لزم بناء مجهول، كما أنك لَو لَمْ تحكم بأن هاء هراق بدل، وكذا طاء اصطبر، والدال الأولى من ادّارك، لزم بناء هفعل وافطعل وافاعل، وهي أبنية مجهولـــة"(١).

وتبدو أهمية هذه القاعدة بوصفها وسيلـــة للاستدلال على وقوع الإبدال في أننا لو لَم نقض بِها لأدى ذلك إلى خلق مشاكل لغويـــة لا تفسير لَها؛ إذ يقول الدكتور داود عبده في ضرورة جعل الأفعال الثلاثـــة: احترق، اصطبر، ازدهر جميعًا من وزن واحد هو افتعل:

"فالتحليل اللغوي السليم يتطلب أن نعتبر مثلاً الأفعال التاليـــة جميعًا من وزن افتعل: احترق، اصطبر، ازدهر إلخ، ثم نفسر تغير التاء إلى طاء في بعض الأفعال، وإلى دال في بعض الأفعال الأخرى في نطاق الظاهرة المعروفـــة بالمماثلـــة، وإلا فنحن نزعم أن في العربية -بالإضافـــة إلى وزن افتعلَ- وزنين آخرين هُما: افطعل وافدعل، وليس في هذا الزعم ضرر لولا أنه يخلق مشاكل لغويـــة لا تفسير لَها"(٢).

٤- باب الإعلال:

أ- الاستدلال على وقوع إعلال في الصفة "ضيزى"، وأن وزنَها فُعْلَى:

استدل الصرفيون بِهذه القاعدة على أن "ضِيزَى" أصلها: "ضُوزَى"، بوزن فُعْلَى، مثل: حُبْلى في الصفات، وليس وزنَها فِعْلى بكسر الفاء، نظرًا لافتقاد هذا الوزن في أبنية الصفات.

يقول ابن الأنباري: (ت ٥٧٧هـــ) في بيان ذلك: "ضِيزَى أصلها: ضُوزَى على وزن فُعْلَى بضم الفاء، فقلب إلى فِعْلَى بكسر الفاء، وإنّما قلنا إن أصلها: فُعْلَى بضم الفاء، وذلك لأن حملـــه على ظاهر اللفظ يُوجب خروجـــه عن أبنية كلامِهم؛ لأنَّـــه ليس فِعْلَى بكسر الفاء من أبنية الصفات، وفُعْلَى بضم الفاء من أبنيتها نحو حُبْلى، فأمّا قولـــهم: رجل كِيصَي، فإنه منون، فلا يكون مخالفًا لقولنا: إنه ليس في كلامهم فِعْلَى وصفًا، ونظير قسمة ضيزى: مشية حيكى، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء"(٣).

---

(١) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٣/١٩٨، ١٩٩.

(٢) د. داود عبده: أبحاث في اللغة العربية ٣١.

(٣) ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٩٨.

٥- باب الحذف:

أ- تصغيرهم لفظ استفعال على مثال تفعال لا سفعال بحذف السين لا بحذف التاء:

استندَ الصرفيون إلى هذه القاعدة أيضًا في باب الحذف، وقد تجلى ذلك في ذهابِهم عند تصغير الثلاثي ذي أربعـــة الزوائد استفعال مثلاً: استخراج واستضراب، إلى أنه ينبغي أن يُحمل على ما لـــه نظير في الأبنية عند إسقاط بعض حروفـــه، ومن ثم فإن التصغير يكون لمثال تفعال لا سفعال؛ لأن تفعال مثال موجود في أبنية العربية مثل تمساح وتجفاف، وسفعال لا نظير لـــه في أبنيتها.

يقول الصيمري في بيان وجه حذف السين دون التاء عند تصغير استخراج واستضراب: "وكان حذف السين أولى من حذف التاء؛ لأنَّا لو حذفنا التاء بقي سخراج وسضراب، وكان يجب تصغيره على: سُخَيْرِيج، وسُضَيْرِيب، وليس في الكلام سِفْعَال ولا سُفَيْعِيل، فوجبَ حذف السين ليبقى تفعال، فيصغر على تُفَيْعِيل؛ لأن في الكلام تِفْعَالا مثل: تِمْسَاح وتِجْفَاف، فصار تُضَيْرِيب، وتُخَيْرِيج بمنـــزلة تُمَيْسِيح وتُجَيْفِيف"(١).

ب- الاستدلال على أن اسم محذوف اللام لا محذوف الفاء:

استنادًا إلى هذه القاعدة أمكنَ الصرفيون القضاء في كثير من المسائل الصرفيـــة التي اختلف فيها في تقدير المحذوف، ومن تلك المسائل مسألـــة اسم، إذ قضى البصريون بأنه محذوف اللام لا محذوف الفاء كما ذهبَ الكوفيون، ودليلهم في ذلك أنه لا يُوجد في كلام العرب ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أولـــه، على حين يُوجد في كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهمزة في أولـــه نحو: ابن، فكان حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس لـــه نظير، ومن ثم فاشتقاق اسم من السمو لا من الوسم.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) في الاستدلال على ذلك على لسان البصريين: "لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامـــه وعوض بالهاء في آخره، فلما وجدنا في أول اسم همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام لا محذوف الفاء؛ لأن حمله على ما لـــه نظير أولى من حمله على ما ليس لـــه نظير، فدل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم"(٢).

---

(١) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٦٩٦/٢، وينظر: سيبويه: الكتاب ٤٣٣/٣، ٤٣٤، الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢٦٤/١، ابن عصفور: المقرب ٤٤٩، ابن مالك: شرح الكافيـــة الشافيـــة ١٨٩٦/٤.

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٩/١، ١٠، وينظر في هذه المسألة: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ٥٩، المجاشعي: شرح عيون الإعراب ٤١، العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٣٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٢٦/١، ابن منظور: لسان العرب (سمو).

٦- باب الوقف:

في باب الوقف بدا أثر هذه القاعدة فيما ذهبَ إليه الصرفيون من شروط الوقف بالنقل ألا يؤدي إلى عدم النظير، فلا يجوز النقل في نحو: هذا عِدُل؛ لأنَّه يؤدي إلى إثبات وزن فِعُل، وهو مفقود في الكلام، ولا يجوز النقل في نحو: مررت بالبُسِر، بكسر السين؛ لأنه يؤدي إلى إثبات وزن فُعِل، وهو مفقود في أبنية الأسماء، ومن ثم عدلوا عن النقل في مثل هذين البناءين إلى الاتباع، فقالوا: هذا عِدِل، مررتُ بالبُسُر، نظرًا لوجود وزني فِعِل، وفُعُل في الكلام.

يقول ابن الأنباري في بيان ذلك: "فإن قيل: فهلا جاز أن يُقال: هذا عِدُل بضم الدال، ومررتُ بالبسر بكسر السين في الوقف كما جاز: هذا بَكُرْ، ومررتُ ببَكِرْ، قيل: لا؛ لأنّهم لو قالوا: هذا عِدُل بضم الدال لأدَّى ذلك إلى إثبات ما لا نظير لـــه في كلامِهم؛ لأنّه ليس في كلامِهم شيء على وزن فِعُل، فلمّا كان ذلك يؤدي إلى إثبات ما لا نظير لـــه في كلامِهم عدلوا عن الضم إلى الكسر. وقالوا: هذا عِدِل بكسر الدال؛ لأن لـــه نظيرًا في كلامِهم نحو: إِبِل، وإِطِل.

ولَم يقولوا: مررتُ بالبُسِر بكسر السين؛ لأنه ليس في الأسماء شيء على وزن فُعِل، إلا دُئِل وهو اسم دويبة، ورئم اسم للسته، وهما فعلان نقلا إلى الاسمية وحكى بعضهم وُعِل، فلمّا كان ذلك يؤدي إلى إثبات ما لا نظير لـــه في كلامهم رفضوه، وعدلوا عن الكسر إلى الضم فقالوا: مررتُ بالبُسُر؛ لأن لـــه نظيرًا في كلامهم نحو: طُنُب، وحُرُض"(١).

ويستثنى من هذا الشرط المهموز فإنه يجوز النقل فيـــه وإن أدى إلى عدم النظير، ويغتفر فيـــه ذلك؛ لأن الضرورة فيـــه أخف من الهمز الساكن ما قبله فيقال: هذا الرِدُء، ومررتُ بالبُطِيء"(٢).

وقد أشار ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) في ألفيته إلى هذه المسألـــة بقولـــه:

والنقلُ إنْ يعدمْ نظيرٌ مُمْتنعْ وَذَاكَ فِي المَهمُوز لَيْسَ يَمْتَنِعْ(٣)

---

(١) ابن الأنباري: أسرار العربية ٤١٥، ٤١٦، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٣٨/٢، ٤٣٩، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١٢/٤.

(٢) السيوطي: همع الهوامع ٢١٢/٦، ٢١٣.

(٣) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ٧٢.

القاعدة الثانية

الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل

من القواعد الاستدلاليـــة الأولويـــة التي وضعها أهلُ العربيـــة تلك القاعدة التي تشير إلى أن من أصول قياس الحمل الذي يلجأ إليـــه عند استنباط الأحكام الصرفيـــة والنحويـــة: الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره أو ما ندرت، وهي ما عبر عنها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر في النحو بقولـــه: "**الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل**"(١).

وتقوم فلسفة هذه القاعدة التوجيهية الأولويـــة على أن "الأكثر لـــه حكم الكل فِيما لَم يرد النص بخلافـــه"(٢)، وعلى أن "إجراء الأكثر مجرى الكل إنّما يجوز في الصورة التي يكون الخارج عن الحكم حقيرًا قليل القدر، فيجعل وجوده كعدمه، ويُحكم على الباقي بحكم الكل"(٣).

وعلى وجه العموم، فقد ذهبَ أهلُ العلوم إلى "أن العمل بالعلم الغالب والظن الراجح واجب عقلاً وشرعًا، وإن بقي فيـــه ضرب احتمال"(٤)، وأن "إلحاق القليل بالكثير والفرد النادر بالأعم الأغلب طريق من طرق الصواب"(٥).

ويُعد مبدأ القياس على الكثرة من المبادئ المهمة في الدرس النحوي، ولا سيما عند أصحاب المدرسة البصرية؛ إذ اعتمدوا عليه كثيرًا في الاستدلال على أحكامِهم الصرفيـــة والنحويـــة "وأخذوا بـــه على نطاق واسع، فكثيرًا ما يلاحظ أن النحاة عندما كانوا يلحقون لفظًا بلفظ، فإنهم كانوا يعقدونَ موازنـــة بين الألفاظ التي يُمكن إلحاق المحمول بِها، وفي العادة تكون نتيجة إلحاق اللفظ بِما كثر وشاع في الاستعمال"(٦).

ويبدو أن أصحاب المدرسة البصريـــة قد استقوا مبدأ القياس على الكثرة من رائدهم أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـــ) إذ ورد عنه قولـــه: "أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"(٧).

كما أشار إلى هذا المبدأ أيضًا سيبويـــه (ت ١٨٠هـــ) في الكتاب في قولـــه: "فإنَّما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب، ولا يُقاسُ عليها، ولكن الأكثر قياس عليـــه"(٨).

ويبدو أن هذا المبدأ -مبدأ القياس على الأكثر- قد شاع عند من جاء بعد سيبويـــه من

---

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٤٠٠.

(٢) أبو البقاء الكفوي: الكليات ١٠٦٨.

(٣) أبو البقاء الكفوي: المصدر السابق ١٠٤١.

(٤) أبو البقاء الكفوي: المصدر السابق ١٠٧٠.

(٥) أبو البقاء الكفوي: المصدر السابق ١٠٦٩.

(٦) د. عبد الفتاح حسن على البجـــة: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ٤٤٥.

(٧) السيوطي: المزهر في علوم العربية وأنواعها ١/١٨٤.

(٨) سيبويـــه: الكتاب ٤/٨.

البصريين، وفيما يلي بعض أقوالِهم التي تدل على ذلك:

- **فإنَّما القياس على الأكثر**[١].
- **وإنَّما يحمل الباب على الأكثر**[٢].
- **فالقياس على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر**[٣].
- **ينبغي أن يكون العمل والقياس على الأفصح الأكثر لا على القليل النادر**[٤].
- **الحمل على الأكثر لا على الأقل**[٥].
- **العمل إنَّما هو على الأكثر لا على الأقل**[٦].
- **الحمل على الأكثر أولى إذا اشتبه الأمر**[٧].
- **الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره**[٨].

وقد حاول ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحديد مفهوم الكثرة التي يحمل عليها في معرض إشارته إلى مفهوم المطرد والغالب والكثير والقليل والنادر في قوله: "اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومطردًا، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر"[٩].

على أنه يُلاحظ على هذه المحاولة، وعلى غيرها التي حاولت تحديد مفهوم الكثرة ملاحظة هامة مفادها "أن أصحاب مبدأ القياس على الكثرة قد استخدموا هذا المفهوم دون أن يضعوا تحديدًا عدديًا لهذه الكثرة، فظل المصطلح عندهم..... مبهمًا لا يستند إلى واقع علمي مقنن، وإنَّما اعتمد على خبرتِهم في تقدير الكثير والقليل"[١٠].

وعلى كل حال فقد كان للقاعدة التوجيهية التي تقول: "الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل" أثر بالغ عند الصرفيين في استنباط كثير من الأحكام التي تتعلق بأبواب صرفية مختلفة، منها ما يلي:

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو ٣/٣٢٥.

(٢) ابن السراج: المصدر السابق ٣/٣٢٨.

(٣) أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٣١.

(٤) الثمانيني: شرح التصريف ٤١٧.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/٥.

(٦) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٤١٨.

(٧) الرضي: شرح الكافية ٢/٢٧٦.

(٨) الجاربردي: مجموعة الشافية ١/٢٣٥.

(٩) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ٥٩.

(١٠) د. عبد الفتاح حسن علي البجة: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ٤٦٧.

باب الزيـــادة:

اعتمد الصرفيون على هذه القاعدة التوجيهية اعتمادًا بينًا في باب الزيادة، إذ جعلوا من أدلـــة معرفة الزائد من الأصلي من الحروف دليل الكثرة، وقد شرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) دليل الكثرة بوصفها أحد أدلة معرفـــة الزائد من الأصلي فقال: "وأمَّا الاستدلال بالكثرة، فهو أن تجد حرف الزيادة يكثر زائدًا في موضع من المواضع فيما وضح أمره، فتحكم عليه بالزيادة هُناك إذا أبهم أمره حملاً على الأكثر إلى أن يجيء ثبت بخلافـــه"(١).

ويقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـــ): "وأمَّا الكثرة فأن يكون الحرف في موضع ما قد كثر وجوده زائدًا فِيما عرف لـــه اشتقاق أو تصريف، ويقل وجوده أصليًا فيـــه، فينبغي أن يجعل زائدًا فِيما لا يُعرف لـــه اشتقاق ولا تصريف حملاً على الأكثر"(٢).

ويقول الرضي (ت ٦٨٦هـــ) معبرًا عن دليل الكثرة بدليل الأعم الأغلب: "اعلم أنهم إنما حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبـــة في غير المعلوم اشتقاقـــه؛ لأنَّه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد مِنها، فحمل ما جهل اشتقاقـــه على ما عُلِمَ فيـــه ذلك، إلحاقًا للفرد المجهول حالـــه بالأعم الأغلب"(٣).

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- استدلال البصريين على زيادة الواو في التوراة:

استنادًا إلى قاعدة "الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل" رجح البصريون أن التوراة وزنَها فَوْعَلة لا تَفْعَلَـــة كما ذهبَ الكوفيون، ودليلَهم في ذلك أن فَوْعَلَـــة أكثر من تَفْعَلَة، وأن زيادة الواو ثانية في الأسماء أكثر من زيادة التاء أولاً.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) في بيان هذه المسألـــة الخلافيـــة ووجـــه احتجاج البصريين لرأيهم: "في التوراة وجهان: **أحدهما**: وهو مذهب البصريين أن تكون فَوْعَلَـــة من وَرِى الزند يَرِى، وأصله: وَوْريـــة... **والثاني**: وهو مذهب الكوفيين أن تكون تَفْعَلة من ورى الزند، فالتاء زائدة غير منقلبـــة كالتاء في توصيـــة..... والوجه الأول أوجه الوجهين لوجهين:

أحدهما: لأن فَوْعَلة أكثر من تَفْعَلة، فحمله على الأكثر أولى من الأقل.

والثاني: أن زيادة الواو ثانية في الأسماء أكثر من زيادة التاء أولاً فكان حمله على الأكثر أولى"(٤).

---

(١) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ١٢١.

(٢) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٥٤.

(٣) الرضي: شرح شافيـــة ابن الحاجب ٢/٣٦٤.

(٤) ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٩٠، ١٩١، وينظر:

ب- استدلال الخليل على زيادة الواو في تَوْلَج:

استنادًا إلى مبدأ القياس على الأكثر حكم الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) بأن "تَوْلج" على وزن فوعل، ومن ثم فالواو زائدة، ووجه ذلك عنده أن تفعلا اسمًا قليل، على حين أن فوعلا كثير.

يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ) في بيان ذلك: "وذلك قولهم: تولج، زعم الخليل أنها فوعل فأبدلوا التاء مكان الواو، وجعل فَوْعَلا أولى بِها من تَفْعَل؛ لأنك لا تَكاد تجد في الكلام تفعلا اسمًا، وفوعل كثير"(١).

ج- استدلال الخليل وسيبويه على زيادة الألف والنون في رُمَّان:

ذهب الخليل وسيبويه ومعظم الأئمة إلى أن رمان على وزن فُعْلَان من رمّ، ومن ثم فهو غير مصروف ووجه الحكم بذلك عندهم هو كثرة زيادة الألف والنون.

يقول سيبويه: "وسألته عن رمّان فقال: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لَمْ يكن له معنى يعرف"(٢).

على حين ذهب الأخفش إلى أن وزنه فُعَّال، لكثرته في أسماء النبات مثل عُنَّاب، كُرَّاث، حُمَّاض، يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في بيان احتجاج الأخفش: "احتج بأن فُعَّالا أكثر في أسماء النبات من فُعْلَان، قال: فأحمله على الأكثر، فلو سمي رجل برمان -على قول الأخفش- لوجب أن يصرف، كما أنَّه لو سمي بحُمَّاض أو قُلاَّم كان مصروفًا"(٣).

ويُلاحظ في هذه المسألة "أن كلاً من سيبويه والأخفش حمل "رُمَّان" على الأكثر، إلا أن سيبويه حمله على الأكثر في البناء والشكل، إذ إن الأكثر في الاسم الذي آخره ألف ونون وقبلها ثلاثة أحرف ولا يعرف له معنى أن يحكم عليه بزيادة الألف والنون، أمَّا الأخفش فقد حمل رمّان على الأكثر في المعنى، إذ إن أكثر أسماء النبات على بناء فعال، إذن فقد راعى الأخفش علاقة البناء بالدلالة"(٤).

= مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ١٤٩/١، ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٢٩٧، ابن عصفور: الممتع في التصريف ٣٨٣/١، ٣٨٤.

(١) سيبويه: المصدر السابق ٣٣٣/٤، وينظر: ابن جني: المنصف ٢٢٦/١.

(٢) سيبويه: الكتاب ٢١٨/٣، وينظر في الاختلاف في هذه المسألة: ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢٦١/١، ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢٠٤٥/٤.

(٣) أبو علي الفارسي: المسائل العضديات ٧٨.

(٤) د. هدى جنهويتشي : خلاف الأخفش الأوسط مع سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري ٤٢٨، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

د- الاستدلال على زيادة الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثـة أحرف نحو: أَرْنَب، أَفْكَل، أَيْدَع، فيما جهل اشتقاقـه:

وفقًا لقاعدة "الحمل على الأكثر أولى" استدل الصرفيون على أن الهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثـــة أحرف فإنه يحكم بزيادتها، وإن لَم يعلم اشتقاقها نحو: أَرْنَب، أَفْكَل، أَيْدَع، نظرًا لكثرة وقوعها زائدة فيما عرفـــه اشتقاقـــه نحو: أَحْمَد.

يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـــ) في ذلك: "إن لَم تشتق من أَفْكَل وأَيْدَع ما تسقط فيـــه الهمزة كما اشتققت من أحمر ما سقطت فيه، فإنك تحكم بزيادتها، فإذا سميت بـــه رجلاً لَم تصرفـــه، كما أنك إذا سميت بأحمد لَم تصرفـــه، والعلة في حكمك بزيادتها حتى يقوم دليل على غير ذلك كثرة وقوعها زائدة، وعلمك بزيادتها بالاشتقاق، فإذا جاء شيء لَم تعرف زيادته بالاشتقاق حملته على الأعم الأكثر؛ لأن حكم القياس أن يكون عليه حتى يقوم ثبت على خلاف ذلك"[(١)].

٢- باب الإبدال:

ومن أمثلة توظيف هذه القاعدة في هذا الباب ما يلي:

أ- حمل الألف الواقعة في الأسماء الثلاثية المعتلة العين نحو: الناب، على أنّها مبدلـة من الواو، لأنه أكثر:

بدا أثر هذه القاعدة "الحمل على الأكثر أولى" في باب الإبدال، فِيما قرره سيبويه (ت ١٨٠ هـــ) في شأن أن الألف الواقعـــة في الأسماء الثلاثية المعتلة العين التي يجهل أصلها تحمل على أنّها مبدلـــة من الواو دون الياء، حملاً على الأكثر.

يقول في ذلك: "وإن جاء اسم نحو الناب، لا تدري أمن الياء هو أم من الواو، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنّها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك"[(٢)].

ب- حمل التاء الواقعة في كلتا على أنّها مبدلـة مِمَّا انقلبت عنه ألف كلا، وهو الواو لأنه أكثر:

ذهب الصرفيون إلى أن التاء في كلتا مبدلة مِما انقلبت عنه ألف كلا، وهو الواو لا الياء، لأن إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالِها من الياء.

يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـــ) في بيان احتمالات كون التاء في كلتا أصلاً أو زائدة للتأنيث أو زائدة لغير التأنيث أو مبدلـــة منتهيًا إلى أنها مبدلة مِمّا انقلبت عنه ألف كلا وهو الواو: "لا

---

(١) أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه ٤/٢٧٩، ٢٨٠. وينظر:
سيبويه: الكتاب ٤/٣٠٧، ابن جني: المنصف ١/١٠٠، أبو علي الفارسي: التكملة ٢٣١، الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢ ٧٨٩.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٤٦٢.

يتصور أن تكون أصلاً لحذفها في كلا، ولا زائدة للتأنيث لسكون ما قبلها، وهو حرف صحيح ولكونِها حشوًا، ولا زائدة لغير تأنيث؛ لأن التاء لا تُزاد حشوًا، فلَم يبق إلا أن تكون مِمّا انقلبت عنـــه ألف كلا، وهو الواو؛ لأن الألف إذا جهل أصلها حملت على الواو؛ لأنه الأكثر، وأيضًا فإن إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالِها من الياء"(١).

٣- باب الحذف:

استعان الصرفيون بقاعدة الحمل على الأكثر أولى كثيرًا في تقدير كثير من المحذوفات، ومنها ما يلي:

أ- تقدير حذف اللام في نحو: ثُبَة، وتقدير أن يكون المحذوف واوًا:

بناء على هذه القاعدة رجح الصرفيون في تقدير المحذوف من "ثُبَة" -وهي الجماعة من الناس- أن يكون من محذوف اللام دون الفاء أو العين، لكثرة حذف اللام وقلـــة حذف الفاء والعين، كما رجحوا أن يكون المحذوف هو الواو؛ لأن أكثر ما حذفت لامـــه إنَّما هو من الواو.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) في بيان ذلك: "وأمَّا الثُّبَـــة التي هي الجماعـــة فمعتل اللام، وذلك لكثرة حذف اللام وقلـــة حذف الفاء والعين، ألا ترى أن الفاء لَم تحذف إلا في مصادر بنات الواو نحو عدة وزنة، وليستْ ثبةٌ من ذلك، فلذلك وجب أن يكون معتل اللام بالواو؛ لأن أكثر ما حذفت لامـــه إنّما هو من الواو نحو: أخ، وأب، وحم، ونظائره"(٢).

ب- حمل ما سمي بِما هو في الأصل على حرفين على أنه محذوف اللام ياء أو واوًا:

بناء على مبدأ القياس على الأكثر حكم الصرفيون بأن ما سمي بِما هو في الأصل على حرفين -نحو أن تسمي رجلاً بـــ(إنْ) التي للجزاء- يحمل على أنه محذوف اللام وبأنَّها ياء أو واو، وذلك لأن اللام أكثر ما تحذف ولأن الياء أو الواو أكثر ما يحذف من اللامات.

يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـــ) في بيان ذلك: "وإذا سميت بِما هو الأصل على حرفين الثاني منهما حرف صحيح حكمت لـــه بحكم ما حذفت لامـــه من الأسماء الثلاثيـــة؛ لأن اللام أكثر ما تحذف منها، وحكمت على تلك اللام المحذوفـــة بأنّها ياء أو واو؛ لأنّها أكثر ما يحذف من اللامات، وذلك نحو أن تسمى رجلاً بـــ(إنْ) التي للجزاء، فإنك إذا صغرتـــه قلت: أُنيّ(٣).

---

(١) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٣٨٥.

(٢) ابن يعيش: شرح التصريف الملوكِي ٤٠٧، وينظر:
أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفـــة بالبغدايات ٥٣١، ابن جني: سر صناعـــة الإعراب ٢/٦٠١، ٦٠٢، ابن منظور: لسان العرب (ثبا).

(٣) ابن عصفور: المقرب ٤٤١، وينظر: سيبويه: الكتاب ٣/٤٥٤، المبرد: المقتضب ١/٣٦٨.

ج- حمل لام ذو المحذوفة على أنَّها ياء لا واو:

بناء على قاعدة "الحمل على الأكثر أولى" قضى الصرفيون بأن لام ذو ياء، لأن عينه واو، ولأن باب طويت أكثر من باب القوة.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـ): "ولام ذو ياء؛ لأن عينه واو بدليل ذواتا، وذوات وأذواء، وباب طَويت أكثر من باب القُوَّة، والحمل على الأكثر أولى إذا اشتبه الأمر"(١).

وفي ختام الحديث عن القاعدة التوجيهية التي تقول: الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل نخرج بنتيجة مجملة مفادها أن هذه القاعدة: "قد استخدمت كوسيلة لطرد القواعد اللغوية منذ بدايات الدرس النحوي، وأن العلماء مجمعون على أنه لا خلاف في القياس على الأكثر والغالب الشائع من كلام العرب، ولكنهم قد اختلفوا فيما جاء قليلاً أو نادرًا أو شاذًا، فكان من نتائجه ظهور المدرسة البصرية التي رفضت القياس على الكلمة، بل رأت أن ما سمع من العرب من هذه النوادر تحفظ ولا يُقاس عليها، والمدرسة الكوفية التي تساهلت في النوادر، واحترمت كل ما جاء عن العرب، وبنت قواعدها على الشاهد الواحد"(٢).

كما نخرج بنتيجة مجملة أخرى مفادها "أن أصحاب مبدأ القياس على الكثرة قد استخدموا هذا المفهوم دون أن يضعوا تحديدًا عدديًا لهذه الكثرة فظل المصطلح عندهم، وعند الطرف الآخر، مبهمًا لا يستند إلى واقع علمي مقنن، وإنَّما اعتمد على خبرتهم في تقدير الكثير والقليل"(٣).

---

(١) الرضي: شرح الكافية ٢/٢٧٦، وينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٤٠٣.

(٢) د. عبد الفتاح حسن على البجة: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ٤٦٧.

(٣) د. عبد الفتاح حسن علي البجة: المصدر السابق نفسه.

القاعدة الثالثة

الحمل على أحسن القبيحين

من القواعد التوجيهية التي تقوم بترجيح حُكم على حُكم آخر في بعض المسائل، ما يكون بالمفاضلة بين حكمين قبيحين، واختيار أحسن القبيحين منهما، ولعل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هو أول من أشار إلى هذه القاعدة، إذ عقد في "خصائصه" بابًا بعنوان: "**باب في الحمل على أحسن الأقبحين**"(١)

وقد نقل السيوطي عنه في كتابه "الأشباه والنظائر في النحو" هذه القاعدة التوجيهية بعنوان: "**الحمل على أحسن القبيحين**"(٢). مضيفًا إليها بعض النقول الأخرى من مصادر أخرى.

وقد شرح ابن جني هذه القاعدة التوجيهية بأنّها: "موضع من مواضع الضرورة المميلة، وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشًا"(٣).

ويبدو أن جانب تطبيق هذه القاعدة التوجيهية في علم النحو الذي يختص بدراسة التراكيب كان أكثر من جانب تطبيقها في علم الصرف الذي يقوم بدراسة البنية المفردة، إذ لَم يذكر العلماء إلا مثالاً تطبيقيًا واحدًا لِهذه القاعدة في علم الصرف، على حين ذكروا جملة أمثلة تطبيقية لَها في علم النحو.

والمثال التطبيقي الوحيد لِهذه القاعدة التوجيهية المذكورة في جانب علم الصرف هو ما جاء في قول ابن جني: "وذلك كواو وَرَنْتَل أنت فيها بين ضرورتين، إحداهما أن تدعي كونُها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكررة، والواو لا تُوجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير نحو: الوَصْوَصَة والوحوحة، وضوضيت وقوقيت.

والآخر أن تجعلها زائدة أو لا، والواو لا تُزاد أولاً، فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة، وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه، أعني في حال التضعيف، فأمّا أن تُزاد أولاً فإن هذا أمر لَم يُوجد على حال، فإذا كان كذلك رفضته ولَم تحمل الكلمة عليه"(٤).

---

(١) ابن جني: الخصائص ١/٢١٣.

(٢) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٩٣.

(٣) ابن جني: الخصائص ١/٢١٣.

(٤) ابن جني: المصدر السابق ١/٢١٣، ٢١٤. ورنتل: الشر والأمرُ العظيم.

القسم الثاني

قواعد توجيه استدلالية أولوية خاصة

هُناك قواعد أولويـــة وضعها الصرفيون لتفضيل توجيـــه حذف على حذف، وهي تُعد قواعد استدلاليـــة أولوية خاصة؛ نظرًا لاختصاصِها بظاهرة الحذف دون سِواها من الظواهِر الصرفية الأخرى، ويُمكن إدراج هذه القواعد الاستدلالية الأولويـــة الخاصة بالحذف في قاعدة كلية عامـــة مؤداها أن: "**حذف ما ليس لـــه مزيـــة أولى من حذف ما لـــه مزية**".

وتندرج تحت هذه القاعدة الكلية العامة بعض القواعد الفرعية، منها ما يلي:

- **حذف الزائد أولى من حذف الأصلي**[١].
- **حذف ما لَم يجيء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى**[٢].
- **حذف الأواخر أولى من حذف الأوائل**[٣].
- **حذف ما لا يخرج إلى عدم النظير أولى من حذف ما يخرج إليـــه**[٤].

أمَّا حجة من اعتد بالمزية الأولى، وهي كون أحد الحرفين أصليًا، وكون الآخر زائدًا، وما انبنى على ذلك من القاعدة التوجيهية التي تنص على أن "حذف الزائد أولى من حذف الأصلي"، فقد فسر أصحابـــها ذلك بما ذهبوا إليه من الاعتقاد بقوة الأصلي وضعف الزائد، إذ الزائد أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزائد.

يقول أحد الذين اعتدوا بِهذه المزية: "الزائد أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزائد، فلَمّا وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى"[٥].

ويبدو أن الذين أخذوا بِهذه القاعدة التوجيهية يذهبون إلى تهوين شأن الزوائد الداخلـــة على الحروف الأصول للبنية، وهم في صنيعهم هذا لا يلحظون إلا ملحظًا لفظيًا، إذ يرون أن حذف أحد الزوائد الداخلـــة على البنية أمر هين يسير لا ينبني عليه اختلاف معنوي كبير اعتمادًا على دلالة الحروف الأصول وحدها، وإغفالاً لدلالة الحروف الزوائد التي تدخل على البنية الصرفية على معانٍ جديدة.

وأمَّا حجة من اعتد بالمزيـــة الثانيـــة، وهي كون أحد الحرفين جاء لِمعنى، وكون الآخر لم يجئ لمعنى، وما انبنى على ذلك من القاعدة التوجيهية القائلـــة: "حذف ما لَم يجئ لِمعنى -وإن كان

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٨/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٦٤٩/٢.

(٣) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢٥٢/١.

(٤) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤٣٣/٣.

(٥) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٨/٢.

أصليًا- أولى من حذف ما جاء لِمعنى وإن كان زائدًا"، فهي أن الحرف الذي جاء لِمعنى ما يكون في حذفـــه إسقاط لذلك المعنى الذي جاء من أجله، وذلك خلاف الحكمة.

وقد بين ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) وجه الاحتجاج بِهذه القاعدة التوجيهية في قولـــه: "وكذلك القياس في كل حرفين اجتمعا فوجب حذف أحدهما، فإن حذف ما لَمْ يجيء لِمعنى أولى من حذف ما جاء لِمعنى، والسر فيـــه هو أن الحرف الذي جاء لِمعنى قد تنـــزل في الدلالـــة على معنى بمنـــزلة سائر الكلمة التي تدل بجميع حروفها على معنى، بخلاف الحرف الذي لَم يجيء لِمعنى، فإنه ليس فيه دلالـــة على معنى في نفسه ألبتـــة، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشيء لا معنى لـــه في نفسه، فكذلك هاهنا يمتنع أن يحذف الحرف الذي جاء لمعنى لأجل حرف لَم يجئ لِمعنى"[١].

ومن أجل ذلك فقد عد ابن جني (ت ٣٩٢هـــ) هذه القاعدة التوجيهية عند من أخذ بِها من الصرفيين العرب "**أحد ما يدل على شرف المعاني عندهم ورسوخها في أنفسهم**"[٢].

وأمَّا حجة من اعتد بالمزية الثالثـــة، وهي كون أحد الحرفين لـــه الصدارة -أي من الأوائل- ومن ثم كان حذف الأواخر أولى من حذف الأوائل، فيُمكن بيانها فِيما ذهبَ إليه الصرفيون -على وجـــه الإطلاق- من أن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها، على حين أن الكلمة لا تثقل بأوائل حروفها.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـــ) في بيان وجه الاحتجاج بِهذه القاعدة التوجيهية: "فالأولى بالإبقاء أولى؛ لأن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها، ثم بعد ذلك الأوساط أولى، وأمّا الأوائل فهي أقوى وأمكن مِنها، وهي مصونـــة عن الحذف إلا في القليل النادر، إذ الكلمة لا تثقل بأول حروفِها"[٣].

ويبدو أن مزية تقدم أحد الحرفين المراد حذف أحدهما على الآخر وما ورد في شأن تثاقل الكلمة عند وصولها إلى أواخرها قد جعلت بعض الصرفيين يصوغ هذه القاعدة بالإشارة إلى الموجب للثقل أولى بالحذف، إذ يقول أبو الحسن الوراق (ت ٣٢٥هـــ) "الثانية هي الموجبـــة لثقل الكلمة، إذ كانت الأولى لا تثقل بِها الكلمة، فكان الموجب للثقل أولى بالحذف"[٤].

على حين أن هذه المزيـــة أيضًا قد جعلت ابن هشام (ت ٧٦١هـــ) يعبر عن هذه القاعدة في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" بقولـــه: "إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانيًا فكونه ثانيًا أولى"[٥]. وذكر تحت هذه القاعدة جملة من المسائل الصرفية والنحوية التي خرجت وفقًا لَها.

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٩/٢، ٦٥٠.

(٢) ابن جني: الخصائص ٤٨٠/٢.

(٣) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢٥٢/١.

(٤) أبو الحسن الوراق: علل النحو ١٨٣.

(٥) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨١٨، وما بعدها.

وأمَّا حجة من اعتد بالمزية الرابعـــة، وهي كون أن حذف أحد الحرفين لا يخرج إلى عدم النظير، على حين أن كون حذف الحرف الآخر يخرج إليه، فيُمكن بيانُها في حرص أهل العربية على المحافظة على أصول الأبنية المقررة في هذه اللغة، وعدم الخروج عنها.

على أنه يُمكن إدراج هذه القاعدة بظاهرة الحذف تحت القاعدة الأولوية العامة لكثير من الظواهر الصرفية المختلفة وهي التي أشار إليها الصرفيون بقولِهم: "الحمل على ما لـــه نظير أولى من الحمل على ما ليس لـــه نظير".

على أنه يُمكن توظيف دور قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية الخاصة في صورتين:

الصورة الأولى: دور قواعد التوجيـــه الاستدلالية الأولوية الخاصة في الترجيح بين مسائل الخلاف الصرفي.

الصورة الثانية: دور قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية الخاصة في إثراء مسائل الخلاف الصرفي.

وفيما يلي تفصيل الحديث عن هاتين الصورتين:

الصورة الأولى: دور القواعد الاستدلالية الأولوية الخاصة في الترجيح

تجلى دور القواعد الاستدلالية الأولوية الخاصة في الترجيح فيما يلي:

❖ دور قاعدة "حذف ما لَم يجئ لِمعنى أولى من حذف ما جاء لِمعنى" في الترجيح:

أ-ترجيح حذف الياء من الاسم المنقوص، والألف من الاسم المقصور عند تنكيرهما، وإبقاء التنوين لدلالته على معنى الصرف:

تحذف الياء -وهي أصل- من الاسم المنقوص إذا كان نكرة فنقول: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، والأصل: هذا قاضِيٌ، ومررتُ بقاضي، إلا أنَّهم استثقلوا الضمة والكسرة عَلى الياء، فحذفوهما فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكنًا، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين، وأبقوا التنوين لدخولـــه لمعنى وهو الصرف.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ): "أمّا إذا كان الزائد ذا معنى، فلا نظر في استبقائـــه، وحذف الأصلي لِمكانـــه نحو قولِهم: هذا قاض ومعط، ألا تراك تحذف الياء التي هي لام للتنوين إذ كان ذا معنى أعني الصرف"(١).

كما يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ): "وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين؛ لأن التنوين دخل لِمعنى وهو الصرف، وأمّا الياء فليست كذلك، فلَمّا وجب حذف أحدهما كان حذف ما لَم يدخل لِمعنى أولى من حذف ما دخل لِمعنى"(٢).

وكذلك في المقصور تحذف الألف منه إذا كان نكرة، تقول: هذه رَحًى، والأصل: رَحَيٌ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقي التنوين؛ لأن الألف ما جاءت لِمعنى والتنوين جاء لِمعنى، فكانت تبقيته أولى.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) في تفصيل هذه المسألـــة: "فكذلك أيضًا تقول في المقصور: هذه رَحًى وعَصًا، والأصل فيه: رَحَيٌ وعَصَوٌ، فَلَمّا تحركت الياء والواو وانفتحَ ما قبلهما قلبوهما ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقي التنوين بعدها؛ لأن الألف ما جاءت لِمعنى والتنوين جاء لِمعنى، فكان تبقيته أولى"(٣).

ب- ترجيح حذف الياء الأولى وهي أصلية في ذيا وتيا تصغير ذا، وتا، وإبقاء ياء التصغير لدلالِتها على معنى:

في باب التصغير ذهبَ الصرفيون إلى أن تصغير ذَا وتَا: ذَيّا، وتَيّا، وأصلهما: ذييا، وتييا، فتحذف الياء الأولى وهي أصلية، إذ إنّها عين الكلمة، وتبقى ياء التصغير وهي زائدة لدلالتها على

---

(١) ابن جني: الخصائص ٢/٤٧٩، وينظر: المنصف ١/٢٨٩.

(٢) ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٦٥، وينظر: أسرار العربية ٣٧.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٤٩.

معنى وهو التصغير.

يقول ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ): "وفي ذا، وتا: ذَيّا، وتَيّا، والأصل: ذيا، وتيا بثلاث ياءات، الأولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير، فاستثقل ثلاث ياءات، فقصد التخفيف بحذف واحدة، فلَم تحذف ياء التصغير لدلالِتها على معنى، ولا الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها، فتعين حذف الأولى"(١).

ج- ترجيح حذف الواو الأصلية في "يعفو" عند إسناده إلى جماعة الرجال فيُقال: يعفون، وإبقاء واو الجمع لدلالتها على معنى:

عند إسناد الفعل الناقص "يعفو" إلى واو الجماعة يكون أصله: "يَعْفُوُون" إلا أنَّه تستثقل الضمة على الواو الأولى فتحذف، وتبقى هذه الواو ساكنة، وواو الجماعة بعدها ساكنة، فيلتقي ساكنان، ومن ثم تحذف الواو التي هي لامُ الفعل، وتبقى واو الجمع لدلالتها على معنى، ويصير "يعفون" على وزن "يَعْفُون".

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في بيان توجيه هذه المسألة: "ووزن يَعْفُون إذا كان فعلاً للرجال يفعون لذهاب اللام التي هي الواو، وأصله: يَعْفُوُونَ، إلا أنه استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت فبقيت ساكنة، وواو الجمع بعدها ساكنة فاجتمعَ ساكنان وهُما لا يجتمعان، فحذفت الواو التي هي اللام لئلا يجتمع ساكنان، وكان حذف الواو الأصلية أولى من واو الجمع؛ لأن واو الجمع دخلت لِمعنى، واللام الأصلية لَم تدخل لِمعنى، فكان حذفها أولى، وصار يَعْفُون على وزن يَفْعُون"(٢).

د- ترجيح حذف النون من منطلق، والتاء في مغتسل عند التصغير والتكسير وإبقاء الميم لدلالتها على معنى الفاعل:

عند تصغير الاسم الثلاثي المزيد بحرفين أو تكسيره نحو: منطلق أو مغتسل، فإنه يجب حذف أحد الحرفين الزائدين: الميم أو النون في منطلق، الميم أو التاء في مغتسل، وقد ترجح في مثل هاتين الكلمتين، حذف النون في منطلق وحذف التاء في مغتسل، وإبقاء الميم لدلالتها على اسم الفاعل فيُقال في تصغير منطلق وتكسيره مُطَيلِق، ومطالق، ويُقال في تصغير مغتسل وتكسيره: مُغَيْسِل، ومَغَاسِل.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "الواجب في تصغير منطلق ومغتسل: مُطَيْلِق، ومُغَيْسِل، وكذلك التكسير نحو: مَطَالق، ومَغَاسِل بإثبات الميم وحذف النون من منطلق، والتاء من مغتسل؛

---

(١) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ٧٩٣، وينظر في تلك المسألة أيضًا:
الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٧٠٧، ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٧٣، ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٢٤، ١٩٢٥.

(٢) ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٦٢، ١٦٣.

لأن الميم جاءت لِمعنى -وهو الدلالة على اسم الفاعِل- والنون والتاء ما جاءتا لِمعنى، فكان حذفها أولى من حذف الميم؛ لأنها جاءت لِمعنى، وكذلك القياس في كل حرفين اجتمعا فوجب حذف أحدهما، فإن حذف ما لَم يجيء لِمعنى أولى من حذف ما جاء لِمعنى"(١).

❖ دور قاعدة: "حذف الأواخر أولى" في الترجيح:

وقد تجلى هذا الدور في ترجيح الْمسائل الصرفيـــة التاليـــة:

أ- ترجيح حذف آخر الأسماء ذات الأصول الخمسة نحو: سفرجل، فرزدق، شمردل، عند التكسير أو التصغير:

رجح الصرفيون حذف آخر الأسماء ذات الأصول الخمسة نحو: سفرجل، فرزدق، شمردل عند تكسيرها؛ إذ يُقال في ذلك: سفارج، فرازد، شمارد.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـــ) في شرح ذلك: "اعلم أنك إذا أردت جمعه لَم يكن لك بد من حذف حرف ليكون على مثال الجمع، والحرف الذي تحذفـــه هو الحرف الأخير، وذلك لأن الجمع يسلم حتى ينتهي إليه فلا يكون لـــه موضع، وذلك قولك في سَفَرْجَل: سَفَارِج، وفي فرزدق: فرازد، وفي شَمَرْدَل: شَمَارِد، وكذلك جميع هذا"(٢).

وقد بين ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) وجـــه حذف آخر ما كان خُماسيًا عند الجمع في قولـــه: "فإن قيل: فَلِمَ حذف آخر ما كان خُماسيًا في الجمع نحو: سَفَرْجَل، وسَفَارِج؟ قيل: إنّما وجب حذف آخر حروفـــه لطولـــه، ولو أتي بـــه على الأصل لكان مستثقلاً فحذف طلبًا للخفة، وكان الآخر أولى بالحذف؛ لأنَّه أضعف حروف الكلمة؛ لأن الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره"(٣).

وكذلك رجح الصرفيون حذف آخر الأسماء ذات الأصول الخمسة عند التصغير نحو تصغير: سفرجل، جردحل، شمردل، قبعثري، جحمرش، فرزدق، على: سفيرج، جريدح، شميرد، قبيعث، جحيمر، فريزد.

يقول سيبويه في شرح ذلك: "زعم الخليل أنه يقول في سَفَرْجَل: سُفَيْرِج، حتى يصير على مثال فعيعل، وإن شئت قلت: سُفَيْرِيج، وإنَّما تحذف آخر الاسم؛ لأن التحقير يسلم حتى ينتهي إليـــه، ويكون على مثال ما يحقرونـــه من الأربـــعة، ومثل ذلك: جِرْدَحل، جريدح، وشمردل تقول: شميرد، وقبعثري: قبيعث، وجَحْمَرِش: جُحَيْمِر وكذلك تقول في فَرَزْدَق: فريزد"(٤).

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٩/٢، وينظر:

المبرد: المقتضب ٢٤٤/٢، الصيمري: التبصرة والتذكرة ٦٩٤/٢، ابن عصفور: المقرب ٤٤٩.

(٢) المبرد: المقتضب ٢٢٨/٢.

(٣) ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٥٩.

(٤) سيبويه: الكتاب ٤٤٨/٣.

ب- ترجيح بقاء حرف الزيادة المتقدم وحذف حرف الزيادة المتأخر في نحو: منطلق، ألندد، يلندد:

وفقًا لِهذه القاعدة التوجيهية رجح الصرفيون بقاء حرف الزيادة المتقدم نحو: ميم منطلق، وهمزة أَلَنْدَد، وياء يَلَنْدَد، وحذف حرف الزيادة المتأخر من هذه الكلمات عند احتياج حذف أحد هذين الحرفين.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـ) في شرح ذلك: "فالزيادتان إمّا أنْ تكونا متساويتين أو تكون إحداهما الفضلى، فإن فضلت إحداهُما الأخرى حذفت المفضولة، منها أن تكون الزيادة في الأول كميم منطلق ومقتدر، ومقدّم، ومحمرّ، وكهمزة أَلَنْدَد، وأَرَنْدَج، وكياء يَلَنْدَد ويَرَنْدَج، فالأولى بالإبقاء أولى؛ لأن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها، ثم بعد ذلك الأوساط أولى، وأمَّا الأوائل فهي أقوى وأمكن مِنهما، وهي مصونة عنِ الحذف إلا في القليل النادر، إذ الكلمة لا تثقل بأول حروفِها"(١).

ج- ترجيح حذف السين والتاء وبقاء الهمزة عند تصغير استبرق:

وفقًا لِهذه القاعدة التوجيهية أيضًا رجح الصرفيون حذف السين والتاء وبقاء الهمزة عند تصغير اسْتَبْرَق، فيُقال فيه: أُبَيْرِق، ووجه ذلك عندهم تأخر السين والتاء، وتقدم الهمزة.

يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "وإن لَم يؤد حذف شيء منها إلى ما ليس من أبنية كلامِهم حذفت المفضولة وتركت الفاضلة، والفاضلة هي المتحركة المتقدمة، والمفضولة هي الساكنة المتأخرة، فتقول في اسْتَبْرَق: أُبَيْرِق، فتذهب السين والتاء لتأخرهما، وتترك الهمزة لتقدمها"(٢).

❖ دور قاعدة: "حذف ما لا يخرج إلى عدم النظير أولى" في الترجيح:

وقد تجلى دور هذه القاعدة في مسائل صرفية كثيرة، مِنها ما يلي:

أ- ترجيح حذف السين وبقاء التاء عند تكسير نحو استخراج أو تصغيره:

وفقًا لِلقاعدة التوجيهية "حذف ما لا يخرج إلى عدم النظير أولى" رجح الصرفيون بقاء التاء وحذف السين عند تكسير الثلاثي الذي زيد بأربعة أحرف نحو: استخراج، إذ إن حذف التاء يخرج إلى عدم النظير إذ ليس في الكلام نحو: سَخَارِيج، على حين أن حذف السين لا يخرج إلى عدم النظير؛ لأن تخاريج كتماثيل.

يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في شرح ذلك: "وتؤثر تاء استخراج بالبقاء على سينه؛ لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير؛ لأن تَخَارِيج كتماثيل بخلاف السين، فإن بقاءها مع حذف التاء يخرج

---

(١) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢٥٢/١. وينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٨٧٨/٤.

(٢) ابن عصفور: المقرب ٤٤٩، وينظر: سيبويه: الكتاب ٤٣١/٣.

إلى عدم النظير؛ لأن السين لا تُزاد وحدها، فلو أفردت بالبقاء في استخراج لقيل: سَخَارِيج، ولا نظير لـــه"[١].

ومثل ذلك يحدث عند تصغير نحو: استضراب، إذ يقال فيه: تُضَيْرِيب؛ لأنه ثلاثي زيد بأربعـــة أحرف، فحذفت الهمزة التي للوصل لتحرك ما بعدها، وحذفت السين لأن حذفها أولى من حذف التاء، إذ إن حذف التاء يخرج إلى عدم النظير، إذ ليس في الكلام سِفعَال، على حين أن حذف السين لا يخرج إلى عدم النظير؛ لأن في الكلام تفعالا مثل: تِجفَاف، وتِبيَان.

يقول سيبويه في باب ما تحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة مما أوائله الألفات الموصولات: "وذلك قولك في استضراب: تُضَيْرِيب، حذفت الألف الموصولة لأن ما يليها من بعدها من تحريكه، فحذفت لأنهم قد علموا أنها في حال استغناء عنها، وحذفت السين كما كنت حاذفها لو كسرته للجمع حتى يصير على مثال مَفَاعيل، وصارت السين أولى بالحذف حيث لَم يجدوا بدًا من حذف أحدهما؛ لأنك إن أردت أن يكون تكسيره وتحقيره على ما في كلام العرب نحو: التجفاف والتبيان، وكان ذلك أحسن من أن يجيئوا على ما ليس من كلامهم، ألا ترى أنه ليس في الكلام سفعال"[٢].

الصورة الثانية: دور القواعد الاستدلالية الأولوية الخاصة في إثراء الخلاف الصرفي

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- الخلاف الواقع في شأن المحذوف من إحدى التاءين في مضارع تفعل، تفاعل، تفعلل:

تحذف إحدى التاءين جوازًا من مضارع تفعل، تفعلل، نحو قولـــه تعالى: ﴿فأنتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: ١٠]، وقوله سبحانه: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائكَةُ والرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٥]. وقد اختلف في شأن التاء المحذوفـــة منهما، فذهبَ البصريون إلى أن المحذوفـــة منهما الأصلية، أي التاء الثانية؛ لأن التاء الأولى حرف المضارعـــة جيء بـــه لمعنى، وذهبَ الكوفيون إلى أن المحذوفـــة منهما هي التاء الأولى الزائدة؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي، فلَمّا أرادوا حذف إحداهُما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأصلي.

يقول الزبيدي (ت ٨٠٢هـــ) في بيان ذلك: "ذهبَ الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول فعل مضارع تاءان، وحذفت إحداهُما تخفيفًا مثل: تنـــزل وتناول، في تتنـــزل وتتناول وشبهه، فإن المحذوف منهما حرف المضارعة لا الأصلية، لأنها زائدة، والزائد أولى بالحذف.

وذهبَ البصريون إلى أن المحذوف هي الأصلية، لأن دخول حرف المضارعة لمعنى، فكان

---

(١) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٨٧٧/٤.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤٣٣/٣، ٤٣٤، وينظر:

الصيمري: التبصرة والتذكرة ٦٩٦/٢، ابن عصفور: المقرب ٤٤٩، الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ١ ٢٦٤، ابن مالك: المصدر السابق ١٨٩٦/٤.

حذف ما لَمْ يُمكن فيـــه معنى أولى"[١].

ب- الخلاف الواقع في شأن المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي الأجوف نحو: مقول، مبيع:

عند صياغـــة اسم المفعول من الثلاثي الأجوف نحو: قال، باع، تجتمع الواو أو الياء التي هي عين الكلمة مع الواو الزائدة فتحذف إحداهما قياسًا، فيُقال: مَقُول، ومَبِيع، وأصلهما: مَقْوُول، ومَبْيُوع. والمحذوف عند سيبويه والخليل الواو الثانية واو مفعول، لأنها زائدة، وحذف الزائد أولى من حذف الأصلي، على حين ذهبَ الأخفش إلى أن المحذوف هو عين الفعل والمذكور واو مفعول، إذ إن واو مفعول حرف ذو معنى.

يقول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـــ) في سياق عرض الخلاف في هذه المسألـــة: "نحو: مَقُول ومَبِيع، أصلهما: مَقْوُول، ومَبْيُوع فنقلت حركة الواو والياء إلى الفاء، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما ومذهب الخليل وسيبويـــه أن المحذوف واو المد؛ ..... لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي، ومذهب الأخفش أن المحذوف عين الكلمة؛ لأن حذف ما ليس لِمعنى أولى من حذف ما هو لِمعنى"[٢].

ويبدو في هذه المسألـــة أن أحد المذهبين لَم يترجح على الآخر؛ إذ لَم تنتصر هُنا قاعدة توجيهية على أخرى، وغاية ما في الأمر أن من الصرفيين الذين جاءوا بعدُ من مال إلى مذهب الأخفش ومنهم من مال إلى مذهب الخليل وسيبويه.

فمِمن مال إلى مذهب الأخفش في هذه المسألة ابن جني (ت ٣٩٢هـــ) إذ يقول في ذلك: "وقولـــه في هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه، وذلك أن لـــه أن يقول: إن واو مفعول جاءت لِمعنى وهو المد، والعين لَم تأت لِمعنى، فحذف العين التي لَم تأت لِمعنى وتبقية ما جاء لِمعنى، وهو الواو الزائدة أولى"[٣].

على حين مال جمهور الصرفيين إلى مذهب الخليل وسيبويه دافعين حجة الأخفش بالذهاب إلى أن الميم هي الأصل في الدلالة على اسم المفعول لا الواو.

يقول ابن الشجري (ت ٥٤٢هـــ) في دفع حجة الأخفش: "والجواب عن هذا القول أن واو مفعول ليست وحدها هي الدالة على اسم المفعول، بل هي والميم وضعا لذلك، والميم أقوى منها في الدلالـــة على هذا المعنى، لأنها أول الكلمة، فلمّا حذفت الواو اجتزئ بدلالة الميم على أن الاسم موضوع للمفعول، ويدلك على أن الميم هي الأصل في الدلالة على اسم المفعول انفرادها بِهذا المعنى

---

(١) الزبيدي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفـــة والبصرة ١٣١.

(٢) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ١٧٤/٤، وينظر في هذه المسألـــة:
سيبويـــه: الكتاب ٣٤٨/٤، المبرد: المقتضب ٢٣٨/١، ابن السراج: الأصول في النحو ٢٨٣/٣، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ١٩١/٢.

(٣) ابن جني: المنصف ٢٨٩/١.

في نحو: مكرم، ومدحرج، ومستخرج"[١].

كما تعقب أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) رأي الأخفش بقوله: "الأصل في هذا المثال أن تدل الميم وحدها مع حركة العين على معنى المفعول كما في اسم الفاعل نحو: مقيم ومكرم، فكذلك يجب أن يكون في مفعول، وإنَّما قصدو بالواو الفرق بين الثلاثي والرباعِي نحو: مكرم، ومضروب، والفرق حاصل بينهما سواء حذفت الأصل أو الزائد"[٢].

كما تعقبه ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) بقوله: "ورد بأن المعنى للميم لا للواو، لأنّها الثابتة في كل اسم مفعول، والواو زائدة للمد لا معنى لَها"[٣].

ج- الخلاف الواقع في شأن المحذوف في بعض المصادر نحو: إقامة واستقامة:

عند صياغة المصدر من أقام، استقام، فإنه يكون على إقامة، استقامة، وقد كانا في الأصل: إقوام، استقوام، فقلبوا من الواو ألفًا ليعل المصدر كما أعل الفعل، فاجتمع ألفان، الأولى المنقلبة عن عين الكلمة والثانية الألف الزائدة للدلالة على المصدر، فحذفت إحداهما وعوض عن المحذوف التاء.

وقد اختلفَ في شأن الألف المحذوفة، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة الألف الثانية، لأنَّها زائدة، وحذف الزائد أولى من حذف الأصلي، ومن ثم فإن وزن إقامة واستقامة عندهما: إفْعَلة، اسْتَفْعَلة، على حين ذهب الأخفش إلى أن المحذوفة الألف الأولى التي هي عين الكلمة، والباقية هي الألف الثانية، إذ دخلت لِمعنى هو الدلالة على المصدر، والأولى لَم تدخل لِمعنى، فكان حذف ما لا معنى له أولى من حذف ما له معنى، ومن ثم فإن وزن إقامة واستقامة عنده: إفالة، واستفالة.

يقول الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) في شأن الخلاف في المحذوف من نحو إقامة: "فأمَّا مصادر هذه الأفعال فنحو قولِهم: أراد يريد إرادة، والأصل: إرْوَادًا، وأقام يقيم إقامة، والأصل: إقْوَامًا، فقلبوا من الواو ألفًا ليعل المصدر كما أعل الفعل فاجتمعَ ألفان، الأولى منقلبة عن عين الكلمة والثانية زائدة.

فالخليل وسيبويه يسقطان الأخيرة؛ لأنَّها ليست لِمعنى، فوزن الكلمة عندهما: إفعل.

وكان الأخفش يُسقط الألف الأولى، ويبقي الثانية، وقال: إنّها دخلت لِمعنى، والأولى ليست لِمعنى، والذي دخل لِمعنى أولى بالإبقاء، فوزن الكلمة عند الأخفش: إفال"[٤].

---

(١) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ١٩٢/٢.

(٢) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٠/٢.

(٣) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ١٧٤/٤.

(٤) الثمانيني: شرح التصريف ٤٦٢، وينظر: سيبويه: الكتاب ٣٥٤/٤، المبرد: المقتضب ٢٤٢/١، ٢٤٣، ابن جني: المنصف ١/ ٢٩١، ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤، ابن عقيل: المصدر السابق ١٧٦/٤، ١٧٧.

الفصل الثالث

قواعد توجيه استدلالية مختلفة

توطئة الفصل:

هُناكَ قواعد توجيهية استدلالية وضعها أهلُ العربية في سبيل استنباط الأحكام الصرفية والنحوية والاستدلال عليها، وهذه القواعد تُعد قواعد استدلالية مختلفة، فمنها ما يعتمد على فكرة الحمل في العربية مثل: الحمل على النظير، والحمل على الشبيه، والحمل على النقيض، دون اشتمال على علاقة الأولوية في صياغتِها، ومنها ما يرتكز على ظاهرة الاستغناء بين مفردات اللغة.

ويُمكن بيان القواعد الاستدلالية المختلفة التي يتناولها هذا الفصل -إجمالاً- فيما يلي:

القاعدة الأولى: من المقرر أن الشيء إذا لَزم شيئًا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته (١).

القاعدة الثانية: قد يُعطى الشيء حُكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما (٢).

القاعدة الثالثة: وهم مِمَّا يجرون الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره (٣).

القاعدة الرابعة: قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عَنه مسقطًا من كلامهم (٤).

ولِهذه القواعد الاستدلالية المختلفة دور بالغ الأهمية في جانب الاستدلال على الأحكام الصرفية عبر الأبواب المختلفة في علم الصرف.

وفيما يلي تفصيل الحديث عن ذلك الدور:

---

(١) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٧٤.

(٢) ابن هشام: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٨٤.

(٣) ابن جني: المنصف ١/٦٩.

(٤) ابن جني: المصدر السابق ١/١٧.

القاعدة الأولى

من المقرر أن الشيء إذا لزم شيئًا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته

يُعد الطرد إحدى الغايات التي سعى النحاة للوصول إليها بغية إقامة الصناعة النحوية على دعائم سليمة، "وليكون النحو بواسطة الطرد هيكلاً محكمًا مضبوطًا يعين على فهم طرق الصياغة اللغوية كان أهم ما يحرص النحاة عليه هو القواعد المطردة التي تعفيهم من تيه الاختلاف"(١).

ومن القواعد التوجيهية التي وضعها أهلُ العربية في سبيل الوصول إلى الطرد قاعدة "طرد الباب"، وهي ما عبروا عنها في قولهم: "**من المقرر أن الشيء إذا لزم شيئًا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته**"(٢).

وتقوم فلسفة هذه القاعدة على أنه "كثيرًا ما يرد التصرف في الصيغ لغير سبب صوتي ظاهر في البنية، وإنّما يكون ذلك لتصير الكلمات نظيرة ما تشاركه في المبنى أو المعنى لمقاصد شكلية فنية، فهي تقيم أنساقًا منتظمة لأنْمَاط الصيغ المشتركة في مادة لغوية واحدة، ومعان صرفية موحدة أو متقاربة، وفي هذا تيسير للفظ من ناحية وتهيئة لإدراك الدلالات المقصودة"(٣).

ومعنى هذا أن "العربية في بعض الأحيان تحافظ على اطراد قاعدة العدول عن الأصل على الرغم من زوال العلة . فالسبب في العدول عن الأصل هُنا ليس سببًا صوتيًا، ولا علاقة له ببنية الكلمة ومكوناتها الصوتية، وإنَّما هو سبب يتعلق بميل اللغة إلى بناء قواعدها على أصول عامة مطردة"(٤).

ولقد كان حرص أهل العربية على طلب التشاكل والتماثل بين المتناظرات المتقاربة نابعًا من أن "كل واحد منها يجري عندهم وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة، حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعلة ما أوجبوهُ في الآخر، وإن عري في الظاهر من تلك العلة، فأما في الحقيقة فكأنّها فيه نفسه؛ ألا ترى أنه إذا صح أن جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالِها تجري عندهم مجرى المثال الواحد، فإذا وجبَ في شيء منها حُكم فإنّه لذلك كأنه أمر لا يخصه من بقية الباب، بل هو جار في الجميع مجرى واحدًا"(٥).

ويُمكن تلمس إشارة سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الكتاب إلى هذه القاعدة فيما جاء في قوله:

---

(١) د. تَمام حسان: الخلاصة النحوية ١٦.

(٢) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٧٤.

(٣) د. فخر الدين قباوة: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ١٧٠.

(٤) لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ١١٤، ١١٥.

(٥) ابن جني: الخصائص ١/١١٥.

"**العرب مِمّا يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد**"(١).

وقد اختلفَت صور التعبير عن فكرة بناء الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد التي أشارَ إليها سيبويه عند من تلاهُ من النحويين والصرفيين، وإن اتفقت معنى ومضمونًا، وقد عبروا عنها بأقوالِهم:

-"**ليجري الباب على سنن واحد**"(٢).

- أو "**لتجري كلها مجرى واحد**"(٣).

- أو "**ليجري على طريقة واحدة**"(٤).

- أو "**ليجري على منهاج واحد**"(٥).

على حين وردت أنْماط التعبير عن هذه القاعدة الكلية في بعض مصادر النحو والصرف على النحو التالي:

-**فهذا مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاش في محاوراتِهم ومخاطباتِهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره لقرب ما بينهما، وإن لَمْ يكن في أحدهِما ما في الآخر مِمَّا أوجب لـــه الحُكم**"(٦).

-**الحُكم إذا ثبتَ لعلة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنعَ فيـــه وجود العلـــة**(٧).

-**إذا أمكنَ أن يطرد الباب في شيء كان أولى**(٨).

ويبدو أن السيوطي (ت ٩١١هـــ) من أكثر النحويين إحاطة بهذه القاعدة، إذ عقد في كتابـــه "الأشباه والنظائر في النحو"(٩) قاعدة كلية سماها "طرد الباب"، وذكر تحتها مسائل مختلفة في جانبي النحو والصرف، وفيما يلي أثر هذه القاعدة في جانب استنباط الأحكام الصرفية.

---

(١) سيبويه: الكتاب ١٢/٤.

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٨/١، ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٣٣٥.

(٣) ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٧٥/١.

(٤) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٣٤٣.

(٥) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٧٥١/٢.

(٦) ابن جني: المنصف ١٦١/١.

(٧) أبو البقاء العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٨٨.

(٨) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعانِي ٣٨٧.

(٩) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ٤٩٧/١، وما بعدهـــا.

١- تسكين آخر الأفعال الْمَاضية كلها عند إسناد ضمائر الفاعلين حملاً على تسكين آخر الفعل الماضي الثلاثي:

يسكن آخر الفعل الماضي الثلاثي نحو: ضرب، عند اتصال أحد ضمائر الفاعل بـــه، فيُقال: ضَرَبْتُ، ضَرَبْتَ، ضَرَبْتِ، فرارًا من اجتماع أربع حركات لوازم، ثم جرى كل فعل ماضٍ مجرى هذا في تسكين آخره، فقالوا: أكرمت، دحرجت، استخرجت، وإن لَمْ يتوالَ فِها أربع حركات.

يقول ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت ٦٨٨هـــ): "وممَّا يدلك على أن العرب تجعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد أنهم يقولون: ضَرَبَ، فيبنونـــه على الفتح، ..... فإذا اتصلَ بـــه ضمير الفاعل سكنت الباء، فقالوا: ضَرَبْتُ، وضَرَبْتَ، وضَرَبْنَا، ثم جرى كل فعل ماض مجرى هذا، فقالوا: أكرمت، وإن لَم يتوال فيـــه أربع متحركات كلها مجرى واحدًا"(١).

وفي ذلك يقول السيوطي (ت ٩١١هـــ) فيما نقلـــه عن ابن فلاح في المغني: "إنَّما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل بـــه نحو: ضَرَبْتُ، فرارًا من اجتماع أربع حركات لوازم، ثم طرد الباب فيما لَمْ يجتمع فيـــه أربع حركات نحو: دَحْرَجْتُ، تعميمًا للحكم؛ لأن الأفعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من أعد ونحوه، والهمزة من يكرم ونحوه وإن انتفت علـــة الحذف"(٢).

وقد أشارَ الدكتور فخر الدين قباوة إلى هذه المسألة أيضًا بقولـــه: "وأصرح مِمّا ذكرنا وأوضح حمل الأفعال الماضية بعضها على بعض صوتيًا في البناء على السكون، فالمعروف أن قولك: جلستُ، ودفعت، وعلمتم، وسمعن، وانتقلنا، يسكن تخلصًا من توالي أربعة متحركات فِيما هو كالكلمة الواحدة، ولكي تكون المناظرة جلية بين جميع صيغ الأفعال الماضية سكنت أواخر ما لا يتوالى فيـــه ذلك، نحو: نويتُ، وأسعفت، وجادلت، وتقبلنا، واستفهمتم، وتزخرفن، واطمأننا"(٣).

٢- تسكين آخر الفعل المضارع عند اتصال نون النسوة بـه حملاً على تسكين آخر الفعل الماضي الثلاثي عند اتصال نون النسوة بـه كذلك:

يُسكن آخر الفعل الماضي الثلاثي عند اتصال نون النسوة بـــه نحو: ضربن، كراهية أن يجتمع أربع حركات فِيما هما كالشيء الواحد، مثلما يحدث عند اتصالـــه بتاء الفاعل نحو: ضربت، ثم حمل الفعل المضارع على ذلك، فقالوا: يضربن.

يقول سيبويه في شأن نون النسوة في الفعلين فَعَلْنَ، ويَفْعَلْنَ، وحال لامهما:

"فالنون هاهنا في يفعلن بمنـــزلتها في فَعَلْنَ، وفعل بلام يَفْعَل ما فُعِل بلام فَعَل"(٤).

---

(١) ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٢٧٤، ٢٧٥.

(٢) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٠١.

(٣) د. فخر الدين قباوة: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ١٧٣.

(٤) سيبويه: الكتاب ١/٢٠.

وقد فصل ابن السراج (ت ٣١٦هـ) قول سيبويه الموجز في نصه السابق فقال: "وهذه في فعلن إنّما هِي ضمير، وهي لجماعة المؤنث وأسكنت اللام فيها كما أسكنتها في فعلت حتى لا تجتمع أربع حركات، وليس ذا في أصول كلامهم،..... وأمّا لام يَفْعَلْنَ إذ سكنت لتسكين لام فَعَلْنَ وإن لَم يجتمع فيه أربع حركات، ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعلة عمدوا للفعل الآخر، وإن لَمْ تكن فيه تلك العلة"(١).

٣- حذف الواو في مضارع الفعل المثال الواوي مع بقية حروف المضارعة حملا على حذفها مع المبدوء بالياء، نحو: يعد

إذا كان الفعل مثالاً واويًا حذفت فاؤه وجوبًا في مضارعه نظرًا لوقوعها بين ياء وكسرة، وذلك نحو: وعد يعد، وصف يصف، وزن يزن، وحذفت الواو مع بقية حروف المضارعة الأخرى: التاء، والنون، والهمزة، حملاً على المبدوء بالياء لئلا يختلف الباب، فقالوا: تعد ونعد وأعد، تصف ونصف وأصف، تزن ونزن وأزن.

يقول ابن جني في توجيه هذه المسألة: "وحذفهم أيضًا الفاء من نحو: وعد وورد، في يعد ويرد، لَما كان يلزم؛ لو لَم تحذف من وقوع الواو بين ياء وكسرة، ثم حملوا على ذلك ما لو لَم يحذفوهُ لَم يقع بين ياء وكسرة نحو: أعد وتعد ونعد، لا للاستثقال، بل لتتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها"(٢).

٤- حذف الهمزة في مضارع أفعل مع بقية حروف المضارعة حملاً على حذفها مع المبدوء بهمزة المتكلم نحو: أكرم

تحذف الهمزة وجوبًا من مضارع أفعل، لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع همزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، نحو: أكرم، إذ الأصل: أؤكرم، ثم طردوا الباب في المبدوء بالنون، والياء، والتاء، ليكون المضارع على سنن واحد، فقالوا: نكرم، تكرم، يكرم.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في شرح ذلك: "ومثل: يعد قولهم: أنا أكرم، فحذفوا الهمزة التي كانت في أكرم؛ لئلا يلتقي همزتان؛ لأنّه كان يلزم: أنا أؤكرم فحذفوا الثانية كراهية اجتماع همزتين. ثم قالوا: نكرم وتكرم ويكرم، فحذفوا الهمزة، وإن كانوا لو جاءوا بِها لَما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بِهمزة وأخرى بغير همزة محافظة

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو ١/٥٠، وينظر: أبو الحسن الوراق: علل النحو ٢٠٤.

(٢) ابن جني: الخصائص ١/١١٢، ١١٣، وينظر في هذه المسألة أيضًا:
أبو الحسن الوراق: علل النحو ٣٠٧، أبو علي الفارسي: التكملة ٢٤٦، ابن جني: المنصف ١/١٩١، الثمانيني: شرح التصريف ٣٧٤، ابن الأنباري: أسرار العربية ١٧٤، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٨٥.

على التجنيس في كلامِهم"[١].

وحملاً على حذف الهمزة من المضارع حذفت من الأوصاف كاسمي الفاعل والمفعول، فقالوا فيهما: مكرم ومكرم، وفي ذلك يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "الأصل أن يُقال في مضارع أفعل: يؤفعل؛ لأن أحرف الْمَاضي توجد في المضارع بعد زيادة حرف المضارعة، إلا أن من حروف المضارعة الهمزة، فحذفت همزة أفعل بعد همزة المتكلم لئلا تجتمع همزتان في كلمة واحدة، ثم حمل على ذي الهمزة ذو النون وذو التاء وذو الياء، واسم الفاعل واسم المفعول"[٢].

وقد عبر الدكتور فخر الدين قباوة عن هذه المسألة بقولـه: "ومن هذا القبيل حذف الهمزة من مثل: يكرم، ويحسن، وتخرج، وتعلم، ونسعف، ونخبر، ومكرم، ومحسن، ومخرج، ومعلم، ومسعف، ومخبر حملاً على المضارع الذي فيه همزة المتكلم "أؤكرم" حيث التقى همزتان فحذفت الثانية للتخفيف، وتحقيقًا للاتساق في الصورة والاشتراك في الدلالة حذفت تلك الهمزة في جميع صور المضارع والمشتقات المشاركة لـه مع شيء من تخفيف الجهد العلاجي بالتخلص من تهوع الهمزة"[٣].

٥- حذف ياء المخاطبة وواو الجماعة عند إسناد فعليهما إلى نون التوكيد الثقيلة حملاً على حذفها عند الإسناد إلى نون التوكيد الخفيفة:

عند إسناد الفعلين: "اضربي"، "اضربوا" إلى نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة يُقال فيهما: اضربن، اضربنّ، اضربُنْ، اضربنّ بحذف ياء المخاطبة، وواو الجماعـة، لئلا يلتقي ساكنان ويبقى ما قبل الياء مكسورًا، وما قبل الواو مضمومًا للدلالـة على المحذوف.

ومرد حذفهـما: حذف ياء المخاطبة، وحذف واو الجماعـة، وجب مع النون الخفيفة، إذ يجوز اغتفار التقاء الساكنين في حالـة الإسناد إلى النون الثقيلة، فيقال: اضربينّ، اضربونّ، بإبقاء ياء المخاطبة وواوًا الجماعة؛ لأن الساكنين يغتفر التقاؤهما؛ إذا كان أولهما حرف مد والثاني مدغمًا، كما بقيت ألف الاثنين في نحو: اذهبانّ، ولكن لَما وجب الحذف مع نون التوكيد الخفيفة أتبع أيضًا مع نون التوكيد الثقيلـة طردًا للباب.

يقول الشريف الجرجانِي (ت٨١٦هـ): "وتحرير المعنى أنه إذا دخلت النون الخفيفة أو الثقيلـة على جمع المذكر أو على الواحدة المخاطبة يحذف منهما الواو والياء، بشرط أن يكون ما قبل الواو مضمرًا، وما قبل الياء مكسورًا، لتدل الضمة على الواو والكسرة على الياء المحذوفين، وإن كان القياس إبقاء الضمير مع النون الثقيلة؛ لأن الأول حرف مد والثاني مدغم، كما بقي الألف في

---

(١) ابن جني: المنصف ١/١٩١، ١٩٢، وينظر في ذلك: سيبويه: الكتاب ٤/٢٧٩، المبرد: المقتضب ١/٢١٠، ابن السراج: الأصول في النحو ٣/٣٣٣، الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٧٥٠، ٧٥١، الثمانيني: شرح التصريف ٣٨١.

(٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٥، ٢١٦٦، وينظر: السيوطي: همع الْهَوامِع ٦/٢٥٠.

(٣) د. فخر الدين قباوة: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ١٧١.

فعل الاثنين نحو: اذهبانّ، لكن لما وجب حذفـــه مع الخفيفة حذف مع الثقيلة طردا للباب"[1].

٦- حذف تاء التأنيث عند النسب في حالة كون المنسوب مذكرًا حملاً على حذفها عند النسب في حالة كون المنسوب مؤنثًا:

الأصل في حذف تاء التأنيث في النسب يرد إلى حالـــة كون المنسوب مؤنثًا، إذ لو قيل في النسب إلى الكوفـــة والبصرة: امرأة كوفتية، وبصرتية، لأدَّى ذلك إلى اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة، وهذا لا يجوز، ثم طرد الباب في المنسوب المذكر، فحذفت التاء منه أيضًا عند النسب نحو: رجل كوفي، وإن انتفت علـــة الحذف.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) في شرح ذلك: "إنّما حذفت لئلا يؤدي إلى الجمع بين تاء التأنيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثًا، ألا ترى أنك إذا قلت في النسب إلى الكوفة والبصرة في المذكر: رجل كوفتي وبصرتي، لقلت في المؤنث: امرأة كوفتية وبصرتية، فلَما كان يؤدي إلى الجمع بين تاءي تأنيث في المؤنث نحو: كوفتية وبصرتية، -والجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة لا يجوز- حذفوا التاء من المذكر"[2].

ويقول الرضي (ت ٦٨٦هـــ) أيضًا في ذلك: "وإنَّما حذفوا تاء التأنيث حذرًا من اجتماع التاءين إحداهما قبل الياء، والأخرى بعدها لو لَم تحذف، إذا كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثًا بالتاء؛ إذ كنت تقول: امرأة كوفتية، ثم طرد حذفها في المنسوب المذكر، نحو: رجل كوفيّ"[3].

٧- إبدال الهمزة واوًا في مُضارع الفعل آتى مع بقية حروف المضارعة والمشتقات حملاً على إبدالِها واوًا مع المبدوء بالهمزة:

تبدل الهمزة واوًا في مضارع الفعل آتى بوزن فاعل مع المبدوء بهمزة المتكلم، فيُقال فيـــه: أواتي، وأصله: أؤاتي، هروبًا من اجتماع الهمزتين. ثم التزموا هذا البدل مع المبدوء ببقية حروف المضارعة الأخرى: الياء والنون والتاء، ومع جميع المشتقات، فقالوا: يواتي، ونواتي، وتواتي وموات؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة.

يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـــ): "فمثال انضمام ما قبلها: أواتي، في مضارع آتي فاعل من الإتيان، أصله: أؤاتي، ثم التزموا البدل هروبًا من اجتماع الهمزتين، ثم حملوا: يُواتي ونُوَاتي وتُوَاتي ومُواتٍ على أواتي في التزام البدل"[4].

وقد يطرد هذا البدل أيضًا مع الأفعال الماضية وأوامرها حملاً على المضارع، فيُقال: واكل،

---

(١) الشريف الجرجاني: شرح السيد الشريف الجرجاني على التصريف العزي ١٠٥. وينظر: سيبويـــه: الكتاب ٣/١٢٠، ابن عصفور: المقرب ٤٣٠، ابن مالك: شرح الكافيـــة الشافيـــة ٣/١٤١٤.

(٢) ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٧٠.

(٣) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٦، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٥/١٤٤.

(٤) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/٣٣٦.

واسي، واتي، وقد بين الدكتور فخر الدين قباوة علـــة طرد الباب في هذه المسألة فقال: "وكذلك إبدال الهمزة واوًا في مثل: واكل، واسي، وازي، واتي، وفي فعل الأمر حملاً على المضارع: أواكل، أواسي، أوازي، أواتي، ولو تركت هذه المناظرة لكان خلاف ظاهر بين الشقائق، يقتضي جهدًا ذهنيًا مرغوبًا عنـــه، مع تحمل ثقل نبر الـــهمزات"(١).

٨- قلب همزة الممدود إذا كانت للتأنيث واوًا عند التثنية حملاً على قلبها واوًا عند جمعه بالألف والتاء:

تقلب همزة الممدود إذا كانت للتأنيث واوًا عند جمعه بالألف والتاء فرارًا من اجتماع علامتي تأنيث في اسم نحو قولـــهم في جمع حمراء، صحراء: حمراوات، صحراوات، ثم حمل قلبها في التثنية على قلبها في جمع المؤنث السالم، من حيث كان هذا الجمع على حد التثنية، ومن ثم فإنَّـــه يُقال في تثنية حمراء، صحراء: حمراوان، صحراوان طردًا للباب على سنن واحد.

وفي بيان توجيه هذه المسألـــة يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـــ): "وجواب آخر في قلبهم الهمزة واوًا في تثنية حمراوان، ونحوه، وهو أنا نقول: إنه لو لَم تقلب الهمزة واوًا في التثنية فقيل: حمراءان؛ لوجب في الجمع الذي على حد التثنية بالألف والتاء أن تقول: حمراءات لانتظام هذا الضرب من الجمع ما في تثنيتـــه، فكان تجتمع علامتان للتأنيث في الاسم، فوجب إبدال هذه الهمزة في التثنية لَمّا وجبَ حذف تاء التأنيث من هذا الجمع، وذلك قولك: مسلمات"(٢).

وفي ذلك يقول ابن جني أيضًا: "وعلى ذلك قالوا: صحراوات، فأبدلوا الهَمزة واوًا؛ لئلا يجمعوا بين علمي تأنيث، ثم حملوا التثنية عليـــه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية"(٣).

ومن الصرفيين من جعل حمل قلب همزة التأنيث في الاسم الممدود عند التثنية على قلبها في جمع المؤنث السالِم والنسب معًا، بحيث يقال في التثنية: حمراوان، وصحراوان، كما يُقال في جمع المؤنث السالِم: حمراوات، وصحراوات، ويُقال في النسب: حمراويّ، وصحراويّ.

يقول ابن يعيش في شأن قلبها في التثنية: "وإنّما قلبوها هُنا ولَم يقروها على لفظِها حملاً لَها على الجمع المؤنث السالِم والنسب من نحو: صحراوات، وخنفساوات، وصحراوي، وحمراوي، لاجتماعهن في سلامة الواحد وزيادة الزائدين في الآخر منهن للمعنى، وإنّما قلبت في النسب لئلا يصير علم التأنيث حشوًا، مع أنك لو نسبت إليـــه مؤنثًا لاجتمعَ في الكلمة علامتا تأنيث نحو: حمرائية، وصحرائية، وذلك لا يجوز، وأبدلوا منها في الجمع واوًا، لئلا يجمعوا في اسم بين علامتي تأنيث"(٤).

---

(١) د. فخر الدين قباوة: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ١٧١.

(٢) أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفـــة بالبغداديات ٤٨١، ٤٨٢.

(٣) ابن جني: الخصائص ١/٢١٥.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل: ٤/١٥٠.

٩- إعلال الأفعال المضارعة حملا إعلال الأفعال الماضية:

الأصل في إعلال الفعل مرده إلى الفعل الماضي نحو: قال، باع، إذ أصلهما: قول، بيع، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا، ثم طرد الباب فأعل مضارع هذه الأفعال حملا على الماضي الواقع في الماضي نحو: يقول، يبيع، -على الرغم من سكون ما قبل الواو والياء- حملا على تلك الأفعال وتشاكلها من حيث إنها كلها جنس واحد.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح ذلك: "إنما وجب إعلال مضارع هذه الأفعال مع سكون ما قبل الواو والياء فيها حملاً على الفعل الماضي في قال، وباع، وخاف، وهاب من حيث إن الأفعال كلها جنس واحد، فكرهوا أن يكون أحدهما معلاً والآخر صحيحا.

ومِمَّا يدل على أن الإعلال سري إلى هذه الأفعال من الماضي أنه إذا صح الماضي صح المضارع، ألا ترى أنهم لَما قالوا: عور، وحول، فصححوهما قالوا: يعور، ويحول، وعاور، وحاول. فصححوا هذه الأمثلـــة لصحة الماضي"[١].

وكان من نتيجة ذلك عند الصرفيين أيضًا أنه إذا وجد إعلال في الفعل المضارع نحو: يعزي. ويدعي، ويعطي، فإن ماضي هذه الأفعال أيضًا يعل، فيقال: أغزيت، وادعيت، وأعطيت حملا للماضي على إعلال المضارع.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "وكما أعلوا المضارع هاهنا، لاعتلال الماضي، أعلوا الماضي أيضًا لاعتلال المضارع، ألا ترى أنهم قالوا: أغزيت وادعيتُ وأعطيتُ وأصلها الواو؛ لأنها من غزا يغزو، ودعا يدعو، وعطا يعطو، فقلبت الواو فيها ياء حملاً على المضارع الذي هو: يغزي ويدعي ويعطي؛ طلبًا لتماثل ألفاظِها وتشاكلها من حيث إنها كلها جنس واحد"[٢].

وقد أشار ابن جني إلى مسألـــة إعلال المضارع لإعلال الماضي نحو: شقى يشقى، ومسألة إعلال الماضي لإعلال المضارع نحو: أغزيت تغزي، في قولـــه: "فهلا قيل في يشقيان: يشقوان؛ لأنّـــه لا كسرة قبل الواو؟ فلأنـــه لَمَّا وجبَ قلب اللام في شقيتُ لانكسار ما قبلها قلبوها أيضًا في المضارع -وإن كان لا كسرة قبلها-؛ لئلا يختلف الباب، فهذا نظير: أغزيت تغزي إلا أن أغزيت تغزي قلب ماضيه لمضارعـــه، وشقى يشقى قلب مضارعـــه لماضيـــه، فهذا يدل على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها، فإذا كانوا قد أعلوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل، فإعلال الماضي للمضارع والمضارع للماضي أجدر"[٣].

---

(١) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٤٤٦. وينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٠.

(٢) ابن يعيش: المصدر السابق ٤٤٧، وينظر: ابن الأنباري: المصدر السابق نفسه.

(٣)ابن جني: المنصف ١/١٦٦، وينظر: المبرد: المقتضب ١/٢٧٤، الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٨٢٩.

١٠- إعلال الأفعال المزيدة حملاً على إعلال الأفعال المجردة:

ذهب الصرفيون إلى أن الأصل في إعلال الأفعال الفعل الثلاثي المجرد نحو: جاد، قام، قاد، ساب، خار، عان، جاد، إذ كانت في أصلها: جود، قوم، قود، سيب، خير، عون، جود، تحركت الواو أو الياء وانفتحَ ما قبلهما فقلبت ألفًا، ثم طرد الباب في إعلال الأفعال المزيدة أيضًا، فأعلت الأفعال التي جاءت على أوزان أفعل، وانفعل، وافتعل، واستفعل، مثل: أجاد، وأقام، وانقاد، وانساب، واقتاد واختار، واستعان واستجار، حتى تكون الأفعال المجردة والمزيدة على سنن واحد من الإعلال.

يقول الصيمري (ت بعد ٣٠٠هـ): "واعلم أن الأفعال المعتلة إذا لحقتها الزوائد حتى تصير على أفعل وانفعلَ وافتعلَ واستفعل اعتلت كما كانت تعتل قبل الزيادة، وذلك مثل: أجاد، وأقام، وانقاد وانساب، واقتاد واختار، واستعان واستجار، والأصل: أجود وأقوم، وانقود، وانسيب، واقتود واختير واستعون واستجور. والعلة التي تعم هذه الأفعال كلها أنها أفعال أعلت قبل الزيادة، فلّما دخلت عليها الزيادة تركت على حالها ولَم تتغير"(١).

١١- اعتلال المصدر لاعتلال فعله، وتصحيحه لصحته:

لعل من قبيل طلب التشاكل بإجراء الباب على سنن واحد، ما ذكرهُ الصرفيون في شأن أن المصدر يعتل باعتلال فعله، ويصح لصحته؛ ومن ثم فقد أعلت المصادر: قيام، صيام، سيادة، رياضة، صيانة؛ لإعلال أفعالها: قام، وصام، وساد، وراض، وصان، على حين صححت المصادر: قوام، حوار، جوار، لواذ، نظرًا لصحة أفعالها: قاوم، حاور، جاور، لاوذ.

يقول ابن يعيش في توجيه ذلك: "والمصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته، ألا تراك تقول: قمت قيامًا ولذت لياذًا، والأصلُ: قِوَامًا ولِوَاذًا فأعللتهما بالقلب لاعتلال الفعل، ولو صح الفعل لَم يعتل المصدر ألا ترى أنك تقول: قَاوَم قِوَامًا، ولَاوَذ لِوَاذًا، فيصح المصدر فيهما لصحة الفعل طلبًا للتشاكل والتوافق؛ لأن الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد"(٢).

---

(١) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٨٧٨، ٨٧٩، وينظر: سيبويه: الكتاب ٤ ٣٤٥، المبرد: المقتضب ١ ٢٤٠

(٢) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٣٤٠، وينظر: ابن جني: المنصف ١ ١٨٤، الصيمري: التبصرة ٢ ٨٧٩، ابن الأنباري: أسرار العربية ١٧٣، ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١ ٢٣٩.

١٢- لزوم أسماء الفاعلين والمفعولين ما يلزم أفعالها من الصحة والاعتلال:

من قبيل طرد الباب على وتيرة واحدة ما ذكر في شأن أن أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالِها يلزمها من الصحة والاعتلال ما يلزم أفعالها، فاسما الفاعل أو المفعول: منقاد، ومختار، أعلا نظرًا لإعلال فعليهما: انقاد، اختار، على حين لَم يُعل اسما الفاعل أو المفعول: مقاوم، مبايع، نظرًا لعدم إعلال فعليهما: قاوم، بايع.

يقول الصيمري في "باب ما اعتل من الأسماء لاعتلال أفعالِها": "اعلم أن أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالِها يلزمها من الصحة والاعتلال ما يلزم أفعالها، فأمَّا منقاد ومختار، فالأصلُ فيهما: منقود، ومختير، قلبت الواو والياء ألفين لأنهما في موضع حركة، وانفتح ما قبلهما على قياس: قال، وبات ونحو ذلك، وإنّما لزمَ الإعلال في هذه الأسماء لتجري على طريقة أفعالِها، فإذا جرى الاسم على فعل معتل لزمَ إعلاله كما تلزم صحته إذا جرى على فعل صحيح نحو: مقاوم، ومبايع، لأنهما جاريان على قاوم وبايع، فلّما لَمْ يعل الفعل لَم يلزم إعلال الاسم الجاري عليه، وإنَّما فعلوا ذلك للفرق بين ما اعتل فعله من هذه الأسماء وبين ما صح فعله"(١).

وقد أجملَ الدكتور فخر الدين قباوة ما ورد في شأن إعلال الأفعال المضارعة، والأفعال المزيدة، والمصادر، والمشتقات حملاً على إعلال أفعالها الماضية ممّا سبق تفصيله، فقال:

"والمناظرة الصوتية كثيرة جدًا في الإعلال، ولِهذا تجد أن مثل: يعود، ويسير، وينام ويهاب، أعل هو مع أفعال الأمر ومشتقات الأسماء حملاً على الأفعال الماضية: عاد، وسار، ونام، هاب، وكذلك جرى الإعلال في الأفعال المزيدة من الماضي: أجاد، وأبان، واختار، وانهال، وانساب، واستجاب واستلان ومضارعاته وأوامره ومصادره ومشتقاته مناظرة للأفعال المجردة التي أعلت أيضًا: جاد، وبان، وخار، وقاد، وهان، وساب، وجاب، ولان"(٢).

وخلاصة القول في ذلك هي أن"وجود هذه الصور الإعلالية في الصيغ المشتركة في المادة الواحدة يشعر بالأنساق المنتظمة ويقيم العلاقة الحميمة بين المفردات المتناظرة بتكوين دائرة كاملة الإغلاق تيسر الإدراك والأداء، بالإضافة إلى تكوين مقاطع متوسطة ممدودة بدائل كثير من القصار"(٣).

---

(١) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٨٨٤، ٨٨٥.

(٢) د. فخر الدين قباوة: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ١٧١، ١٧٢.

(٣) د. فخر الدين قباوة: المصدر السابق ١٧٢.

١٣- ضم أول المضارع من الأفعال الرباعية في جميع أوزانِها حملاً على ضم أول المضارع الرباعي المبدوء بهمزة في الماضي: أفعل

يضم أول المضارع الرباعِي، ويفتح في أول أفعال المضارعة الأخرى إذ الفتح أخف وأولى، ويرد الصرفيون علـــة ضم أول المضارع الرباعِي في أصلها إلى أول الرباعِي المبدوء بهمزة في الماضي وهو صيغة أفعل؛ إذ وجب إسقاط تلك الهمزة في لفظ المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ثم بقية حروف المضارعة الأخرى، فينبني على ذلك أنـــه يصير لفظ المضارع على أربعـــة أحرف من الرباعي، كلفظ مضارع الفعل الثلاثي وهذا يوقع في اللبس، مِمّا اقتضى ضم أول مضارع الرباعِي ليفصل بينه وبين مضارع الثلاثي، ثم أتبعَ سائر مضارع الرباعي في بقية صوره مثل مضارع: فعّل، فاعل، فعلل في ضم أولـــها، ليكون مضارع الرباعِي بكل صوره على سنن واحد.

وفي بيان هذه المسألة يقول أبو الحسن الوراق (ت ٣٢٥هـــ): "إلا أن المضارع من الفعل الرباعِي إذا كان أول الماضي همزة أنه يجب إسقاطها، فيصير لفظ المضارع على أربعة أحرف من الرباعِي فيصير كمضارع الفعل الثلاثي، فلو بقيناه مفتوحًا التبس بالثلاثي فضم أول مضارع الرباعِي ليفصل بينه وبين مضارع الثلاثي، ثم أتبع سائر مضارع الرباعي لهذا القسم لئلا يختلف طريقـــه، ويجري الفعل على طريق واحد"(١).

١٤- ضم أول الأفعال الماضية غير الثلاثي وكسر ما قبل آخرها عند بنائها للمفعول حملاً على ما يحدث للفعل الثلاثي الماضي عند بنائها للمفعول:

الأصلُ في ضم أول الأفعال الماضية وكسر ما قبل الآخر عند بنائها للمفعول هو الفعل الثلاثي الماضي، إذ غير هذا الفعل إلى وزن فُعِل لأجل حذف فاعلـــه، واختير هذا الوزن لعدم وروده في أبنية الأفعال الأصلية، وفي أبنية الأسماء، ثم حملت كل الأفعال الماضية غير الثلاثية عليـــه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر عند بنائها للمفعول، طردًا لباب بناء الفعل للمفعول على سنن واحد، فقالوا في مزيد الثلاثي أكرم واستخرج، وقالوا في الرباعي المجرد: دحرج، وقالوا في مزيد الرباعِي: تدحرج.

يقول الرضي (ت ٦٨٦هـــ) في توجيـــه هذه المسألـــة: "وإنّما غير الثلاثي إلى وزن فُعِل دون سائر الأوزان لكون معناهُ غريبًا في الأفعال، إذ الفعل من ضرورة معناهُ ما يقوم بـــه، فلمّا حذف منه ذاك، خيف أن يلحق في أول وهلـــة النظر بقسم الأسماء فجعل على وزن لا يكون في الأسماء...، ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر"(٢).

---

(١) أبو الحسن الوراق: علل النحو ١٨٣، ١٨٤، وينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٨٣.

(٢) الرضي: شرح الكافيـــة ٤/١٢٩.

١٥- دخول همزة الوصل في المصادر حملاً على دخولِها في أفعالِها المبدوءة بها:

الأصلُ أن همزة الوصل تدخل على الأفعال نحو: انفعل، افتعل، افعلّ، افعالّ، استفعل، افْعَنْلَل، افْعَنْلَى، افعولّ، افْعَوْعَل، افعللّ، ثم طرد الباب فدخلت همزة الوصل في مصادر هذه الأفعال أيضًا؛ لأنّها ثابتة في الأفعال فجاءت في المصادر، فقالوا: الانفعال، الافْتِعَال، الافعلال، الافْعِيلَال، الاستفعال، الافْعِنْلَال، الافْعِنْلَاء، الافعوال، الافْعِيعَال، الافعلاّل.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في ذلك: "فأمَّا إدخالَهم الهمزة في مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل نحو: انطلق انطلاق، واستخرج استخراجًا، فإنه مطرد فيه لأنها ثابتة في الأفعال فجاءت في المصادر، وهذا نظير قولِهم: لذت لياذًا فأعلوا المصدر لاعتلال لذت، ويقولون: لاوذتُ لواذًا، فيصححون المصدر لصحة الفعل، وهذا لا يدل على أن المصدر مشتق من الفعل، وإن كان في الاعتلال محمولاً عليه؛ لأنَّهم قد أعلوا (يقوم) لاعتلال (قام)، وليس أحد يقول: إن (يقوم) مشتق من (قام)، ولكن لما كانت هذه الأمثلة كالشيء الواحد ويقع بعضها موقع بعض فيغني غناءه ويسد مسده ووجب في بعضها اعتلال أجروهُ على الجميع لئلا يختلف الباب"[١].

---

(١) ابن جني: المنصف ١/٦٥.

القاعدة الثانية

قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما

من القواعد التوجيهية التي تقوم بضبط الاستدلال الصرفي تلك القاعدة التوجيهية القائمة على علة المشابهة وهي قولهم: "**قد يُعطى الشيء حُكم ما أشبهه في معناهُ أو في لفظه أو فيهما**"(١).

ويقوم مفهوم المشابهة في عمومه على "الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء الواحد في نفسه"(٢)، فينبني على ذلك أخذ أحدهما حكم الآخر.

ويبدو في الدرس النحوي أن المشابهة تُعد ضابطًا مهما يضبط عددًا من الظواهر اللغوية المختلفة، ولذلك احتفلَ بِها النحويون والصرفيون أيما احتفال، وعولوا عليها كثيرًا في تفسير جمهرة من قضايا النحو والصرف.

وعلى وجه العموم فإن الاعتداد بِهذا الضابط -ضابط المشابهة- كان ضروريًا لفن التقعيد والتأصيل، إذ إن "من المؤكد أن أي باحث يتناول ظاهرة إنسانية، فإنه لا بد له أن يُلم شتات تلك الظاهرة وأن يتعرف مفرداتِها، وذلك برصد المتشابه منها ووضعه في أبواب، ثم يُحاول أن يجري علاقة بين هذه الأبواب بضرب من التجانس والقربى"(٣).

من أجل ذلك فقد تجلت أهمية ضابط المشابهة في الدرس اللغوي في تفسير كثير من الظواهر اللغوية "إذ إنه يُفسر هذه الظواهر تفسيرًا منطقيًا مقبولاً يقوم على سبر العلاقات بين العناصر اللغوية، واستخراج الأوجه التي تلتقي عليها، ثم اتخاذ تلك الأوجه معايير تفسر الأوضاع والهيئات التي تتخذها العناصر اللغوية داخل التركيب"(٤).

وقد قرر النحويون أن "الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشبه، وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكمًا هو في الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوي أوجبَ الحكم وإذا ضعفَ لَم يوجب، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف"(٥).

وعلى كل حال، فقد اختلفت أنْماط التعبير عن هذه القاعدة فقد عبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) عنها في الكتاب بقوله:

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٨٤.

(٢) أبو البقاء الكفوي: الكليات ٢٧٠.

(٣) د. عبد الفتاح حسن علي: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ٤٠٣، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان الأردن، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(٤) لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ٧٩.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٨/١.

-"قد يشبه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثلـــه في جميع الأشياء"[١].

على حين جاءت عند غيره على نحو الصياغات التاليـــة:

- من شأنِهم إجراء الشيء مجرى ما يُشبهـــه من وجهين[٢].

- يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهـــه من وجهين[٣].

- الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكمًا من أحكامـــه على حسب قوة الشبـــه[٤].

على أن أشكال المشابهـــة قد جاءت على ثلاث صور، فهي إما في اللفظ أو في المعنى أو في اللفظ والمعنى معًا، وقد أشار ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـــ) إليها في قولـــه: "وقد يُعطى الشيء حكم ما أشبهـــه في معناه أو لفظـــه أو فيهما"[٥].

وفيما يلي تفصيل الحديث عن هذه الصور الثلاث للمشابهة:

أولاً: المشابهة اللفظية:

ويُقصد بِها أن يتشابـــه اللفظان صوتيًا أو يتشابـــها وزنًا أو يتشابـــها في عدد الحروف أو يتشابَها في أية صورة لفظية أخرى غير ذلك، ومن أمثلة هذه المشابـــهة اللفظية التي أعطت الشيء حكم ما أشبـــهه ما يلي:

١ - المشابهة بين الضمة والواو:

ذهب الصرفيون إلى أن الحركـــة مضارعـــة للحرف، ومن ثم كانت الضمة عندهم تجري مجرى الواو، والكسرة مجرى الياء، والفتحة مجرى الألف؛ ولذلك فهم يسمون الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة[٦]. وتنحصر المشابهة بين الضمة -باعتبارها حركة- والواو -باعتبارها حرفًا- في وجهين:

الأول: أن الضمة قد تجري مجرى الواو، إذ هي واو صغيرة.

الثاني: أنـــه تحذف الواو للجزم كما تحذف الضمة في قولك: لَم يغز ولَم يضرب.

وقد انبنى على هذه المشابهـــة بينهما أنه صارت الواو المضمومة بمنـــزلـــة الواوين المجتمعين فجاز همز: "وجوه" بحيث تصير: "أجوه"، من حيث وجب همز: "وواصل" بحيث تصير: "أواصل" نظرًا لكراهـــة توالي الأمثال.

يقول ابن جني في شرح هذه المسألـــة: "الضمة قد تجري مجرى الواو وهي واو صغيرة، وقد

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤١٣/٣.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح ٤٣١/١.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٦/١.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٨/١.

(٥) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٨٤.

(٦) ابن جني: سر صناعة الإعراب ١٧/١. ابن يعيش: شرح المفصل ٦٤/٩، ٦٥.

تحذف الواو للجزم، كما تحذف الضمة في قولك: لَم يغز، ولَم يدع، فجرى ذلك مجرى لَم يضرب. فلمّا كانت الحركة مضارعة للحرف هذه المضارعة صارت الواو المضمومة بمنـــزلة الواوين، فجاز همزها من حيث وجب همز جمع واصلة إذا قلت: أواصل، وأصلها في التقدير: وواصل، ولَم يكن فيها ثقل الواوين فتلزم الهمز"[١].

٢- المشابهة بين الفتحة والألف:

ذهب الصرفيون إلى وقوع مشابهـــة بين الفتحة بوصفها حركة والألف بوصفها حرفًا، كتلك المشابهة الواقعة بين الضمة والواو، والكسرة والياء، وقد انبنى على المشابهة الواقعة بين الفتحة والألف أن كل ما يوجب إمالـــة الألف يوجب إمالـــة الحركة التي هي الفتحة، وكل ما يمنع إمالة الألف يمنع إمالة الفتحة.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) في بيان هذه المشابـــهة وهذا الحكم:

"اعلم أن الفتحة قد تُمال كما تُمال الألف؛ لأن الغرض من الإمالـــة مشاكلـــة الأصوات، وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة كما هو موجود في الحرف؛ لأن الفتحة من الألف. وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة؛ لأن الحركات والحروف أصوات، وإنّما رأى النحويون صوتًا أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفًا والضعيف حركـــة، وإن كانا في الحقيقة شيئًا واحدًا، فلذلك دخلت الإمالة في الحركـــة، كما دخلت الألف؛ إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض، فكل ما يوجب إمالة الإلف يوجب إمالـــة الحركة التي هي الفتحة، وما يمنع إمالة الألف يمنع إمالة الفتحة.

وأكثر ما جاء ذلك مع الراء المكسورة؛ لأن الراء حرف مكرر لا نظير لـــه؛ فلذلك تقول: من الكبر ومن الصغر، فأمالوا الفتحة بأن أجنحوها إلى الكسرة، فصارت بين الفتحة وبين الكسرة، كما فعلوا ذلك بالفتحة التي قبل الألف في: عماد، وكتاب، حين أرادوا إمالة الألف"[٢].

٣- الْمُشابهة بين حركة همزة الوصل وحركة التخلص من التقاء الساكنين:

عقد الصرفيون مشابهـــة بين حركـــة همزة الوصل وحركة التخلص من التقاء الساكنين، ووجه الشبه بينهما أن الهمزة إنَّما جيء بِهَا توصلاً إلى النطق بالساكن كما أن الساكن إنما حُرّك توصلاً إلى النطق بالساكن الآخر وقد انبنى على هذه المشابهة اشتراكهما في الحكم، فكما أن الأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر استحقت همزة الوصل أن تكون حركتها الكسر أيضًا.

---

(١) ابن جني: سر صناعـــة الإعراب ١/ ، المنصف ١/٢١٢، ٢١٣. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٩/٦٤، ٦٥.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/٦٤، ٦٥.

وفي بيان ذلك يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "وإنَّما وجبَ أن تكون حركتها الكسرة؛ لأنّها زيدت على حرف ساكن، فكان الكسر أولى بِها من غيره؛ لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره، ألا ترى أنـــه الأكثر في التقاء الساكنين، فحركت بالكسر تشبيهًا بحركة الساكن إذا لقيه ساكن؛ لأن الهمزة إنما جيء بِها توصلاً إلى النطق بالساكن، كما أن الساكن إنّما حرك توصلاً إلى النطق بالساكن الآخر"(١).

٤- الْمشابهـة بين صوت التاء وصوت الدال:

هُناك مشابهـــة صوتية بين صوت التاء وصوت الدال تَكمن في:

١- اتحاد المخرج.

٢- **الشدة:** فعند النطق بكل منهما ينحبس الهواء عند المخرج فإذا انفصلَ العضوان المكونان للصوت سمع ما يُشبه الانفجار، مِمّا يميز هذه الأصوات بالشدة(٢)، ومن ثَم يُمكن القول: "إن التاء صوت شديد مهموس، لا فرق بينـــه وبين الدال سوى أن التاء مهموسة والدال نظيرها المجهور"(٣).

من أجل تلك الْمُشابهـــة الصوتية بينهما أجاز الصرفيون حذف الدال لشبهِها بأحد حروف الزيادة التاء عند تصغير: فرزدق، إذ يُقال في تصغيرها: فريزق، وفقًا لقاعدة: "حذف الزائد أولى من حذف الأصلي". بالإضافة إلى وجه آخر هو حذف الآخر، إذ يُقال في تصغيرها أيضًا: فريزد.

يقول سيبويه في بيان وجهي تصغير فرزدق، إمّا بحذف الحرف الأخير القاف، وإمَّا بحذف الدال لشبهها بأحد حروف الزيادة التاء تحت "باب تحقير بنات الخمســـة":

"وإنَّما تُحذف آخر الاسم؛ لأن التحقير يسلم حتى ينتهى إليـــه، ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة، وكذلك تقول في فرزدق: فُرَيْزِد، وقد قال بعضهم: فُرَيْزِق؛ لأن الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها، فكما كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحب إليـــه، إذ أشبهت حرف الزيادة وصارت عنده بمنـــزلة الزيادة"(٤).

ويقول ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "الدال تشبـــه التاء، ولَمّا كانت التاء من حروف الزيادة "سألتمونيها" جاز حذف شبيهتِها الدال عند تصغير نحو: فَرَزْدَق، فيُقال: فُرَيْزِق؛ لأنـــه لا بد من حذف عند تصغير الخماسي حذف الآخر أو التخيير بينـــه وبين ما قبلـــه، إذ كان يُشبه الزائد كما في هذه الكلمة"(٥).

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٣٨، ٧٣٩.

(٢) ينظر في ذلك: د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ٤٨.

(٣) د. إبراهيم أنيس: المصدر السابق ٦١.

(٤) سيبويـــه: الكتاب ٣/٤٤٨.

(٥) ابن السراج: الأصول في النحو ٣/٣٩.

٥- الْمُشابهة بين الهمزة وحروف العلة:

ذهب الصرفيون أن ثَمة مشابهـــة بين الهمزة وحروف العلـــة من عدة وجوه أشار إليها ابن يعيش بقوله: "الْهَمزة تشبه حروف المد واللين من حيث إنَّها بصورتها، ويدخلها التغيير بالبدل والحذف، وهي مجاورة الألف في المخرج"(١).

كما أشارَ إليها ابن عصفور بقولـــه: "وأمّا الْهَمزة فشبهـــها بحروف العلـــة من جهـــة كثرة تغييرها بالتسهيل والحذف والبدل"(٢).

وعلى أساس تلك المشابهة فسر الصرفيون مجيء وزن فيعل من المهموز، وذلك في قراءة بَيْئِس(٣) الواردة عن ابن عباس وعاصم بخلاف في قولـــه تعالى: ﴿**وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون**﴾ [الأعراف: ١٦٥]؛ إذ كان القياس: بيّس، كسيّد، وهيّن، لاختصاص فَيْعِل بما كان معتل العين، ولَم يجيء في الصحيح.

يقول ابن جني: "وأمَّا بيئس على فيعل ففيه نظر، وذلك أن هذا البناء مما يختص بـــه ما كان معتل العين كسيّد، وهيّن، ودَيِّن، ولَيِّن، ولَم يجيء في الصحيح، وكأنَّـــه إنما جاء في الهمزة لمشابهتها حرفي العلـــة، والشبه بينها وبينهما من وجوه كثيرة"(٤).

٦- الْمُشابهة بين نون التأكيد الخفيفة في الفعل والتنوين في الاسم:

هُناكَ مشابَـــهة بين نون التأكيد الخفيفة في الفعل والتنوين في الاسم، وينحصر وجـــه الْمشابهـــة في أمرين:

الأول: أن النون تُمكن الفعل كتمكين التنوين الاسم.

الثاني: أن محلهما آخر الكلمة.

وقد انبنى على تلك المشابهة الواقعـــة بينهما اشتراكهما في حُكم واحد في الوقف، فكما يُبدل من التنوين ألفًا في النصب نحو: رأيتُ زيدا، يبدل من النون الخفيفة ألفًا إذا انفتحَ ما قبلها نحو: اضربا في اضربن، وكما يُحذف التنوين في الرفع والجر مثل: هذا زيد، ومررتُ بزيد، كذلك تُحذف هذه النون إذا انضم ما قبلها أو انكسرَ، فيُقال في الوقف على هل تضربن: هل تضربون، وفي الوقف على هل تضربن: هل تضربين.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): "اعلم أن أمر هذه النون الخفيفة في الفعل كالتنوين في الاسم لأن مجراهُما واحد؛ ولأن النون تمكن الفعل كتمكين التنوين الاسم، ألا ترى أن حكمهما واحد في الوقف، فإن كان ما قبل النون مفتوحًا قلبتها ألفًا في الوقف، وذلك قولك في اضربن: اضربا، وفي

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/٩، وينظر: سيبويه: الكتاب ٥٤٤/٣.

(٢) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢٠٨/١.

(٣) ينظر في تخريج هذه القراءة: ابن جني: المحتسب ٢٦٥/١، أبو حيان: البحر المحيط ٤١٢/٤.

(٤) ابن جني: المصدر السابق نفســـه.

ليضربن: ليضربا، قال الله تعالى: ﴿**لنسفعًا بالناصيـــة**﴾ (١)، فإن كان ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا حذفتها ولَم تبدل، كما تفعل بالتنوين فتقول في الوقف على هل تضربن: هل تضربون، وفي الوقف على هل تضربن: هل تضربين، لَما وقفت حذفت النون الخفيفة، ولَم تبدل منه كما أبدلت مع الفتحة؛ لأنك تقول في الأسماء: رأيتُ زيدا، فتبدل الألف في النصب من التنوين، وتقول في الرفع: هذا زيد، وفي الجر: مررتُ بزيد، فلا يبدلونَ وإنّما يحذفونَها حذفًا، كذلك هذه النون، وإذا حذفتَ عاد الفعل إلى إعرابـــه، فالنون نظيرة التنوين، لا فرق بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء"(٢).

وفي بيان حُكم نون التوكيد الخفيفة التي تلحق الفعل من حيث الحذف أو الإبدال، يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) في ألفيته:

واحذفْ خفيفةً لساكن رَدِفْ وبعدَ غير فتحـــةٍ إذا تَقِـــفْ
وأبدلنْهَا بعد فتح أَلِـــفَـــا وقفًا كما تَقُولُ في قِفَنْ قِفَا(٣)

٧- الْمُشابـهة بين هاء السكت وهَمْزة الوصل:

هُناك مشابـــهة بين هاء السكت وهمزة الوصل، إذ الغرض من هاء السكت التوصل إلى بقاء الحركة في الموقوف عليـــه، كما أن الغرض من همزة الوصل التوصل إلى بقاء السكون في الابتداء، وقد انبنى على هذه المشابـــهة الاشتراك في الحكم عند وصل الكلام، إذ إن حُكم هاء السكت أن تسقط عند الوصل حملاً على سقوط همزة الوصل عند الوصل وفقًا لقاعدة: "الوصل يرد الأشياء إلى أصولـــها".

وفي بيان وجه المشابهة بين هاء السكت وهمزة الوصل، وما انبنى على ذلك من اشتراكِهما في الحكم عند وصل الكلام يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـــ): "حُكمها أن تسقط في الدرج؛ لأنها تجتلب للوقف عليها كما تجتلب همزة الوصل ليبتدأ بِها، فهذه في الوقف نظيره الهمزة في الابتداء، فكما أنك إذا وصلتَ حذفت الهمزة ولَم تثبتها، كذلك إذا وصلت ما فيها الهاء حذفتها ولَمْ تثبتها؛ لأن ما بعدها مِمّا يتصل بِما هِي فيـــه يقوم مقامها، كما أن ما قبل الهمزة مِما يتصل بِما هي فيـــه يقوم مقامها فيحذف"(٤).

ويقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) في بيان ذلك أيضًا: "إن هذه الهمزات إنّما جيء بِها وصلة إلى الابتداء بالساكن؛ إذ كان الابتداء بالساكن مِمّا ليس في الوسع، فإذا تقدمها كلام سقطت الهمزة من اللفظ لأن الكلام المتقدم قد أغنى عَنها، ..... ونظير ذلك هاء السكت من نحو: عـــه، وشـــه

---

(١) سورة العلق: آية ١٥.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/٤٣.

(٣) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ٥٥.

(٤) أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٠١.

أتي بِها وصلة إلى الوقف على المتحرك، فإذا وصل بكلام بعده سقطت الْهاء، فهذه الزيادة في هذا الطرف كذلك الزيادة في الطرف الآخر"[١].

٨- الْمُشابهة بين الألف والنون في باب "سكران"، والألف والْهَمزة في "حمراء":

هُناك مشابهة عقدها الصرفيون بين الألف والنون في باب سكران، والألف والهمزة في نحو: حمراء، ووجه الشبه بينهما شيئان:

الأول: أن مؤنث سكران على غير بنائه وإنّما هو سكرى، كما أن مذكر حمراء على غير بنائها إنما هو أحمر.

الثاني: توافق الوزن فيهما بالعدة والحركة والسكون، إذ إن زنة الصدر من سكران وبابه كزنة الصدر من حمراء ونحوها؛ لأن سكر من سكران على زنة حمر من حمراء، وقد انبنى على هذه الْمشابهة بينهما أن تاء التأنيث لا تدخل على سكران، فلا يُقال: سكرانة، كما لا تدخل على: حمراء، فلا يُقال: حمراءة، إذ إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث ولا على ما كان بمنزلتها.

يقول ابن جني في بيان وجهي الشبه بينهما: "ويدل على أن الألف والنون في باب سكران ونحوه مضارعتان لألفي التأنيث في نحو: صفراء وحمراء، أن مؤنث سكران على غير بنائه، وإنّما هو سكرى، كما أن مذكر حمراء على غير بنائها إنما هو أحمر، فهذا هُنا كذاك ثَمة،..... ولهذا قال النحويون: إن النون في باب سكران مشبهة بالألف في باب حمراء، وصفراء، قالوا: لأن الوزن واحد بالعدة والحركة والسكون، قالوا: ولأنك لا تقول: سكرانة ولا غضبانة كما لا تقول: حمراءة، ولا صفراءة؛ لأن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث ولا على ما كان بمنزلتها" [٢].

ويبدو أن حُكم اشتراك سكران وحمراء في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما يرد إلى الخليل بن أحمد؛ إذ يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): "وزعم الخليل أن الدليل على ذلك أن كل مؤنث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير فإنَّما تلحقه على لفظه، إلا ما كان مضارعًا لتأنيث أو بدلاً في أن علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث، وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلته، ألا ترى أنك لا تقول: حمراءة، ولا صفراءة، فكذلك لا تقول: غضبانة، ولا سكرانة، وإنّما تقول: غضبى وسكرى"[٣].

ثانيًا: الْمُشابهة المعنوية:

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١٣٧/٩.

(٢) ابن جني: المنصف ١٥٧/١، ١٥٨، وينظر في ذلك:

المبرد: المقتضب ٢٠٢/١، الصيمري: التبصرة والتذكرة ٨٦٣/٢، ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ١٧٨.

(٣) المبرد: المقتضب ٢٣٥/٣.

ويُقصد بِها اشتمال اللفظين على أوجـــه شبـــه تتعلق بالمعنى دون اللفظ، ومن أمثلـــة هذه الْمشابهـــة المعنويـــة ما يلي:

١- الْمشابهة بين ياء النسب وتاء التأنيث:

هُناك مشابـــهة معنوية بين ياء النسب وتاء التأنيث، تتمثل في أن ثبوت أحدهما في بعض المواضع يدل على الإفراد، وحذفـــه يدل على الجمع، فثبوت ياء النسب في نحو: رومِيّ، وزنجِيّ، دلالة على الواحد، وحذفها في نحو: روم، زنج دلالة على الجمع، كما أن ثبوت تاء التأنيث في نحو: تمرة، وشجرة تدل على الإفراد، وحذفها منهما يدل على الجمع فيُقال: تَمر وشجر، وقد انبنى على هذه الْمشابهـــة الواقعـــة بينهما أنـــه تُحذف تاء التأنيث عند دخول ياء النسب، كما تُحذف تاء التأنيث عند دخولِها على مثلِها، إذ كما لا يُجمع بين علامتي تأنيث في اسم، لا يُجمع بين تاء التأنيث، وياء النسب.

يقول أبو علي الفارسي في بيان وجـــه حذف تاء التأنيث عند دخول ياء النسب: "ولَم يجز أن تثبت تاء التأنيث مع ياء النسب؛ لأن كل واحد مِنهما قد وافق الآخر في أن ثباتها يدل على الإفراد، وحذفها يدل على الجمع، وذلك قولـــهم: تمرة وتمر، وشجرة وشجر، وكلمـــة وكلم، وقالوا: رومي وروم، وزنجي وزنج، وسندي وسند، وقالوا: يهودي ويهود، فلمّا اتفقا في ذلك تعاقبا على الكلمة كما تعاقب الألف والتاء في نحو: طلحة التاء فيها، فلَم يجتمعا فيها لِما كانا قد اجتمعا لِمعنى، فكذلك تاء التأنيث وياء النسب"(١).

كَما يقول ابن الأنباري في بيان وجـــه الْمُشابـــهة بينهما، وما انبنى عليها من الحكم بحذف تاء التأنيث عند النسب: "إنَّها إنّما حذفت؛ لأن ياءي النسب قد تنـــزلا منـــزلـــة تاء التأنيث في الفرق بين الواحد والجمع، ألا ترى أنّهم قالوا: رومِيّ وروم، وزنجِيّ وزنج، ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب، كما فرقوا بتاء التأنيث بين الواحد والجمع في قولِهم: نخلـــة ونخل، وتمرة وتمر، فلَما وجدت المشابـــهة بينهما من هذا الوجه، لَم يجمعوا بينهما كما لَم يجمعوا بين علامتي تأنيث"(٢).

٢- الْمشابهة بين صيغة النسب التي تلحقها ياء النسب، وصيغتي فعّال وفاعل:

هُناك من الأبنية الصرفيـــة ما يدل على معنى النسب، من غير إلحاق ياء النسب، وذلك نحو: صيغتي: فعّال، وفاعل الدالتين على نحو ما تدل عليـــه ياء النسب، مثل قولِهم في صيغة فعّال: بتّات لصاحب البتوت، وهي الأكسية، وعَوّاج لصاحب العاج، وثَوّاب لصاحب الثوب، وجَمّال لصاحب

---

(١) أبو علي الفارسي: المسائل العضديات ٢٣٣، ٢٣٤، وينظر: أبو الحسن الوراق: علل النحو ٥٣١، الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٠٢/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ١٤٣/٥.

(٢) ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٧٠، ٣٧١.

الجمل، ونحو قولـــهم في صيغة فاعل: لابن، تامر، دارع، نابل، بمعنى صاحب لبن وتمر ودرع ونبل، وقد انبنى على هذه المشابـــهة المعنوية امتناع الصرفيين دخول ياء النسب عليها، إذ إن دلالتها على معنى النسب ذاتيـــة فكما لا يجمع بين علامتي نسب في اسم واحد، لا يجمع بين ما يدل على معنى النسب وعلامة النسب.

يقول السكاكي (ت ٦٢٦هـــ) في بيان طرق النسب المختلفة: "النسبة هي بيان ملابسة الشيء الشيء بطريق مخصوص، إما بصوغ بناء كفعال لذي صفة يزاولـــها ويدعيها كعوّاج، وثواب، وبتّات، وكفاعل وهو لمن يلابس الشيء في الجملة كلابن وتامر ودارع، وإما بإلحاق آخر الاسم ياء مشددة مكسورًا ما قبلها كيمني وشامي"[١].

ويقول الزمخشري (ت ٥٣٨هـــ): "وقد يُبنى على فعّال وفاعل ما فيه معنى النسب من غير إلحاق الياءين كقولِهم: بتات، وعوّاج، وثوّاب، وجمّال، ولابن، وتامر، ودارع، ونابل"[٢].

٣- المُشابـهة بين الفعل أبى والفعل منع:

وفقا للمشابـــهة المعنوية أيضًا وجـــه الصرفيون مجيء مضارع أبى على يأبى بوزن يفعل - بفتح العين- حملاً على منع؛ لأن الإباء والمنع يتشابهان معنى، وقد كان القياس في أبى أن يكون المضارع منـــه يَأْبِى مثل أتى يأتي، نظرًا لأن عينه ولامـــه ليستا من حروف الحلق.

يقول ابن الشجري (ت ٥٤٢هـــ) في توجيه هذه المسألـــة: "وقولـــهم: أبى يأبى، مما شذّ عن القياس، لمجيئه على فعَل يفعَل، بفتح العين من الماضي والمستقبل، وليست عينه ولا لامـــه من حروف الحلق، وكان قياســـه: يأبى مثل يأتي، وقيل: في علة ذلك قولان: أحدهما: أنهم حملوه على منع؛ لأن الإباء والمنع نظيران، فحملوهُ على نظيره، كما حملوا يذر على يدع لاتفاقهما في المعنى، وإن لَم يكن في يذر حرف حلقي"[٣].

٤- المشابـهة بين الفعل يذر والفعل يَدع:

وفقًا للشبه المعنوي أيضًا وجه الصرفيون حذف واو يذر وفتح عينـــه رغم خلو حروفـــه من أحد حروف الحلق حملاً على الفعل يدع، إذ هُما بمعنى واحد، وبيان ذلك أن الأصل في يَذَر: يَوْذِر فسقطت الواو لوقوعِها بين ياء وكسرة، ثم فتحت عينه حملاً على يدع؛ لأنهما بمعنى واحد.

يقول مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧): "ولا يأتي يفعَل بالفتح من فعل إلا أن يكون فيـــه حرف حلق، ولا حرف حلق في وذر، وإنّما فتحت الذال لأنّها محمولـــة على ما هو في معناها وهو يدع، فلمّا كان يذر بمعنى يدع، ويدع فتحه حرف الحلق وأصل دالـــه الكسر، فحذفت الواو من

---

(١) السكاكي: مفتاح العلوم ٦٢، ٦٣.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١٣/٦، وينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٨٤/٢.

(٣) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٢٠٨/١، ٢٠٩.

يدع على أصلـــه، فلما كان يدل على معنى في الاسم وهو [illegible] لأصل أو ستعمل.

٥- المُشابهة بين الفعل ليس، والحرف ما:

هُناك مُشابـــهة معنوية بين الفعل ليس، والحرف ما [illegible] معنى النفي، وبناء على هذه المشابـــهة وجه الصرفيون عدم تصرف ليس [illegible] صيغة الماضي إذ أشبهت الحروف، والحروف لا تتصرف.

يقول أبو الحسن الوراق (ت ٣٢٥هـــ) في بيان وجـــه منع ليس من التصرف: فإن قال قائل: فما الذي منع ليس من التصرف؟ فالجواب في ذلك: أنه لما دخل معنى النفي، صار بمنزلة ما في النفي حتى إن بعض العرب يجري ليس مجرى ما، فلما دخلها شبه الحروف -والحروف لا تتصرف- لم تتصرف هي أيضًا، وألزمت وجها واحدا"[1].

كما يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) في ذلك: "وإنما لم يدخلها تصرف؛ لأنها أشبهت ما، وهي تنفي الحال كما أن ما تنفي الحال، ولهذا تجري ما مجرى ليس في لغة أهل الحجاز، فلما أشبهت مـــا -وهي حرف لا يتصرف-، وجب ألا تتصرف"[2].

٦- المُشابـهة بين معنى الفعلين: "عور"، "حول" ومعنى الفعلين: "اعورَ"، "احولَ"، وكذلك بين معنى الفعلين: "اعتونوا"، "اجتوروا" ومعنى الفعلين: "تعاونوا"، "تجاوروا":

من صور المشابهة المعنوية التي يأخذ فيها المشبه حكم المشبه بـــه ما ذكره الصرفيون في شأن أن الفعل إذا وقعَ في معنى ما لا يعل لَم يعل، وعلى أساس ذلك رد الصرفيون سبب صحة الفعلين: عور وحول وعدم إعلالهما إلى أنهما في معنى ما تجب صحته؛ إذ معناهما: احولَّ، واعورَّ، كما ردوا سبب صحة الأفعال: اعتونوا، واعْتَوَرُوا، واهْتَوَشُوا، واجْتَوَرُوا، إلى أنها في معنى ما لا بد من صحته، إذ معناها: تعاونوا، وتعاوروا، وتهاوشوا، وتجاوروا.

يقول الصيمري (ت بعد ٣٠٠هـــ): "وإذا وقع الفعل الذي مثله يعل في معنى ما لا يعل لم يعل؛ ليعلم أنه من حيز ما لا يعل وفي معناهُ، وذلك في قولك: عور وحول لَم يعلا، لأنهما في معنى: اعور، واحول، واعوار، واحوال، وكذلك: اجتوروا لَم يعل، لأنه في معنى: تجاوروا، ومثله: اعتونوا، لأنه في معنى: تعاونوا"[4].

ويقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ): "وما صح من ذلك؛ لأنه في معنى ما تجب صحته قولـــهم:

---

(١) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٤٠٩/١، ٤١٠. وينظر: الثمانيني: شرح التصريف ٣٧٧، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٥٣٢/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ١١٣/٢.

(٢) أبو الحسن الوراق: علل النحو ٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) ابن الأنباري: أسرار العربية ١٣٢، ١٣٣.

(٤) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٨٨١/٢.

حول، وعور؛ لأنه في معنى: احولّ، واعورّ، وكذلك: صيد البعير لأنه في معنى اصيّد، وكذلك: اعتونوا واعتوروا، واهتَوَشُوا، واجْتَوَرُوا؛ لأنه في معنى ما لا بد من صحته لسكون ما قبله، وهو تعاونوا وتعاوروا وتهاوشوا وتجاوروا"[١].

ثالثًا: المُشابهة اللفظية والمعنوية:

ويُقصد بِها أن اللفظين يشتملان على أوجه شبه من حيث اللفظ، وأخرى من حيث المعنى، ومن أمثلتها ما يلي:

١- المُشابهة بين التصغير والتكسير:

هُناك شبه لفظي ومعنوي بين التصغير والتكسير؛ إذ إن كلاً منهما يغير اللفظ والمعنى، ومن ثم حمل التصغير على التكسير في كثير من الأحكام، وعبر الصرفيون عن ذلك بقولهم: **التصغير والتكسير من واد واحد**[٢].

ويتمثل **الشبه اللفظي** بينهما في حدوث تغيير لفظي فيهما، ففي تصغير "رجل" مثلاً يُقال: رجيل، فيغير لفظه بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وفي تكسير "رجل" يُقال: "رجال" فيغير لفظه بزيادة الألف، وفتح ما قبلها.

على حين يتمثل **الشبه المعنوي** بينهما في حدوث تغيير معنوي؛ إذ إن التصغير ينقل الاسم من الكبر إلى الصغر، كما أن التكسير ينقل الاسم من الإفراد إلى الجمع.

وقد عبر ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) عن وجه المشابهة بينهما، وعلة حمل التصغير على التكسير فقال: "فإن قيل: فلِم حمل التصغير على التكسير، ومن أين زعمتم أنهما من واد واحد.

قيل: إنما حُملَ التصغير على التكسير؛ لأنه يغير اللفظ والمعنى، كما أن التكسير يغير اللفظ والمعنى، ألا ترى أنك إذا قلت في تصغير رجل: رُجَيْل، أنك قد غيرت لفظه بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وغيرت معناه، لأنك نقلته من الكبر إلى الصغر، كما أنك إذا قلت في تكسيره: رِجَال، غيرت لفظه بزيادة الألف وفتح ما قبلها، وغيرت معناهُ؛ لأنك نقلته من الإفراد إلى الجمع؛ ولِهذا المعنى قلنا: إنهما من واد واحد[٣].

وقد انبنى على تلك المشابهة الواقعة بين التصغير والتكسير حمل كثير من أحكام التصغير على أحكام التكسير، منها الأحكام التالية:

---

(١) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٢١٩، وينظر في ذلك أيضًا: سيبويه: الكتاب ٣٤٧/٤، ابن جني: الخصائص ١٢٥/١، المنصف ٣٠٥/١، العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٥/٢، الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ١٠٩/١.

(٢) سيبويه: المصدر السابق ٤١٧/٣، المبرد: المقتضب ٢٣٥/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ١١٨/٥.

(٣) ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٦٢، ٣٦٣.

أ- رد المحذوف من بنية الكلمة:

قرن الصرفيون كثيرًا بين التصغير والتكسير عند حديثهم على رد المحذوف من بنية الكلمة، إذ يقول سيبويه في ذلك: "ولكنهم قد يحذفون مِما كان على ثلاثـــة حرفًا وهو في الأصل لـــه، ويردونـــه في التحقير والجمع"(١).

وكثيرًا ما كان يستدل سيبويه على معرفة المحذوف عند تصغير كلمة معينة بتكسيرها. ومن أمثلة ذلك استدلالـــه على أن الكلمات: شفة، حر، فم، تصغر على: شُفَيْهَة، حُرَيْح، فُوَيْـــه، لتكسيرها على: شِفَاه، أَحْرَاح، أَفْوَاه، إذ يقول: "ومن ذلك أيضًا شفة تقول: شُفَيْهَة يدلك على أن اللام هاء شفاه، وهي دليل أيضًا على أن ما ذهبَ من شفة اللام ومن ذلك حِر تقول: حُرَيْح، يدلك على أن الذي ذهبَ لام، وأن اللام حاء، قولـــهم: أحْرَاح.....

ومن ذلك فَم تقول: فُوَيْـــه، يدلك على أن الذي ذهبَ لام وأنها الهاء قولهم: أَفْوَاه، وحذفت الميم ورددت الذي في الأصل، كما فعلت ذلك حين كسرته للجمع فقلت: أَفْواه"(٢).

وينسحب تشابـــه أمثلـــة التصغير والتكسير كذلك على ما وقع فيـــه تعويض بعد الحذف مثل الكلمات: اسم، ابن، است، إذ تصغر على: سُمَيّ، وبُنَيّ، وسُتَيْهَة؛ لتكسيرها على: أسماء، أبناء، أَسْتَاه.

يقول سيبويه في "باب ما ذهبت لامـــه وكان أولـــه ألفًا موصولـــة": "فمن ذلك اسم وابن؛ تقول: سُمَيّ، وبُنَيّ، حذفت الألف حين حركت الفاء فاستغنيت عنها، وإنّما تحتاج إليها في حال السكون، ويدلك على أنه إنما ذهبَ من اسم، وابن اللام، وأنها الواو أو الياء قولهم: أسماء، وأبناء. ومن ذلك أيضًا: است، تقول: ستيهة، يدلك على ذهاب اللام، وأنّها هاء قولك: أَسْتَاه"(٣).

ب- رد ما غير من أجل الاستثقال:

تبعًا للمشابهة الواقعة بين التصغير والتكسير حمل التصغير على التكسير في رد ما غير من أصل وضع بعض الكلمات لأجل الاستثقال، فمن ذلك تصغير الكلمات: ميزان، ميقات، ميعاد، على: مويزين، ومويعيد، ومويقيت، لتكسيرها على: موازين، ومواعيد، ومواقيت، لذهاب ما كان يستثقل فيها.

يقول سيبويه في "باب تحقير كل حرف كان فيـــه بدل": "فإنك تحذف ذلك البدل وترد الذي هو من أصل الحرف إذا حقرتـــه، كما تفعل ذلك إذا كسرته للجمع، فمن ذلك: ميزان، وميقات، وميعاد، تقول: مُوَيْزِين، ومُوَيْعِيد، ومُوَيْقِيت، وإنّما أبدلوا الياء لاستثقالِهم هذه الواو بعد

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٣٢٢.

(٢) سيبويه: المصدر السابق ٣/٤٥١، ٤٥٣.

(٣) سيبويـــه: الكتاب ٣/٤٥٤، ٤٥٥.

الكسرة، فلمّا ذهبَ ما يستثقلونـــه رد الحرف إلى أصلـــه، وكذلك فعلوا حين كسروا للجمع قالوا: مَوازِين، ومَوَاعِيد، ومَوَاقِيت"(١).

ومن ذلك أيضًا تصغير الكلمتين: باب، ناب، على: بُوَيْب، نُيَيْب؛ نظرًا لتكسيرهما على: أبواب، وأنياب.

يقول سيبويه في "باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه": "إن كانت بدلاً من واو ثم حقرتـــه رددت الواو، وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنك لو كسرتـــه رددت الواو إن كانت عينه واوًا، والياء إن كانت عينه ياء، وذلك قولك في باب: بُوَيْب كما تقول: أَبْوَاب، وناب: نُيَيْب كما تقول: أَنيَاب، وأَنْيُب"(٢).

ج- عدم رد ما غير من أجل الاستثقال:

تبعًا للمشابهـــة الواقعة بين التصغير والتكسير، -إذ إنهما من واد واحد- يُمكن توجيه علة عدم رد التصغير ما غير من أصل وضع بعض الكلمات للاستثقال أحيانًا بأن ذلك مرجعه عدم رد التكسير تلك الكلمات أيضًا، ومن ثم حمل التصغير على التكسير في عدم الرد.

ومن أمثلـــة ذلك ما يلي:

١- تصغير عيد، على عُيَيْد لا عُوَيْد حملاً على تكسيره على أَعْيَاد لا أَعْوَاد:

من صور حمل التصغير على التكسير في عدم رد ما غير من أجل الاستثقال، تصغير عيد على: عييد لا عويد حملاً على تكسيره على: أعياد لا أعواد، يقول سيبويه: "فأما عيد فإن تحقيره عُيَيْد، لأنهم ألزموا هذا البدل، قالوا: أعياد، ولَم يقولوا: أعواد، كما قالوا: أقوال، فصار بمنـــزلة همزة قائل؛ لأن همزة قائل بدل من واو"(٣).

٢- تصغير الأسماء: قائل، قائم، بائع، على: قُوَيْئِل، قُوَيْئِم، بُوَيْئِع حملاً على تكسيرها على: قوائل، قوائم، بوائع

يقول سيبويه في "باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها وتلزمها": "فمن ذلك: قَائِل، وقَائِم، وبائع، تقول: قُوَيْئِم، وبُوَيْئِع،..... ألا ترى أنك لو كسرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيـــه الهمزة، تقول: قَوَائِم، وبَوَائِع، وقَوَائِل، وكذلك تثبت في التصغير"(٤).

د- أنه يتوصل إلى مثال: فعيعل، وفعيعيل في التصغير بما يتوصل بـه إلى مثال: مفاعل ومفاعيل في التكسير:

وفقًا للمشابهة الواقعة بين التصغير والتكسير ذهبَ الصرفيون إلى أنه يتوصل إلى مثال فعيعل

---

(١) سيبويه: المصدر السابق ٣/٤٥٧، ٤٥٨.

(٢) سيبويه: المصدر السابق ٣/٤٦١، ٤٦٢.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/٤٥٨، وينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ١/٢١١.

(٤) سيبويه: المصدر السابق ٣/٤٦٢، ٤٦٣، ابن السراج: الأصول في النحو ٣/٥٩.

وفعيعيل في التصغير بِما يتوصل بـــه إلى مفاعل ومفاعيل في التكسير.

يقول السيوطي (ت ٩١١هـــ) في شرح ذلك: "يتوصل إلى مثال فُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، في التصغير بِما يتوصل بـــه إلى مفاعِل ومفاعِيل في التكسير؛ لأنهما من واد واحد، فكما تقول في خدبّ: خدابّ، وفي بهلول: بهاليل، وفي عطرد: عَطَارِد، وعطاريد، فكذا تقول: خُدَيْبّ، وبُهَيْلِيل، وعُطَيْرِيد.

والحذفُ والترجيح والتخيير في الزيادتين هُنا كما هناك، فكما تقول: عطاميس، ومطاليق، وتخاريج، ودَحَارِيج، تقول: عُطَيْمِيس، ومُطَيْلِيق، وتُخَيْرِيج، ودُحَيْرِيج، وكما تقول في سَفَرْجَل: سفاريج، تقول: سُفَيْرِيج"[1].

هـ- استثناء حالتين في التصغير من كسر ما بعد ياء التصغير وقلب الألف ياء:

بناء على المشابهـــة الواقعـــة بين التصغير والتكسير استثنى الصرفيون في التصغير حالتين من كسر ما بعد ياء التصغير وقلب الألف ياء.

الأولى: الألف والنون الزائدتان في فعلان -ثلاثي الفاء- فِيما لَم يشع تكسيره على فعالين:

الأسماء فرحان، عثمان، عمران، يقال في تصغيرها: فريحان، عثيمان، عميران، إذ لا تجمع تكسيرًا على فعالِين، على خلاف نحو: سُلْطَان، سَرْحَان، رَيْحَان، فإنه يُقال في تصغيرها: سُلَيْطِين، سُرَيْحِين، رُيَيْحِين، إذ تجمع تكسيرًا على: سَلَاطِين، سَرَاحِين، رَيَاحِين.

وفي بيان ذلك يقول الصيمري: "ومنها أن التصغير يحمل على الجمع فيما كان في آخره ألف ونون نحو: ورشان، وسرحان، وسلطان، وتقول في التصغير: وُرَيْشين، وسُرَيْحِين، وسُلَيْطِين، لقولهم في الجمع: وَرَاشِين، وسَرَاحِين، وسَلَاطِين، ولو لَم يجمع على فعالين لَم يكن تصغيره أيضًا على فُعَيْلِين كقولِك في تصغير عثمان: عُثَيْمَان، ولا تقول: عُثَيْمين؛ لأنه لا يجمع على عَثَامين"[2].

الثانية: الألف وما بعدها من وزن أفعال جمعَ تكسير:

جموع التكسير: أفراس، أحمال، أصحاب، يُقال في تصغيرها: أفيراس، وأحيمال، وأصيحاب، "والسر في وجوب بقاء الفتح هُنا بعد الياء هو صون علامـــة الجمع -وهي الألف- عن أن تنقلب ياء لو كسر ما قبلها،..... ولذا لو كان مثل هذه الألف في المفرد الحقيقي وهو إفعال نحو: إخراج، وإدماج، لَم يجب صونها ببقاء الفتح قبلها وإن كان علامـــة المصدر، بل تلتزم قاعدة الكسر فتنقلب ياء فيُقال: أُخَيْرِيج، وأُدَيْمِيج"[3].

---

(١) السيوطي: همع الهوامع ١٣٨/٦، ١٣٩، وينظر: سيبويه: الكتاب ٤٤٤/٣، ابن السراج: الأصول في النحو ٤٢/٣، ابن يعيش: شرح المفصل ٥/ ١١٦.

(٢) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٨٤٤/٢، وينظر: سيبويـــه: الكتاب ٤٢١/٣، ابن جني: الخصائص ٣٥٥/١.

(٣) عبد الحميد عنتر: القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمز الوصل ٤٦، ٤٧.

٢- الْمشابهة بين أفعل التفضيل وأفعل التعجب:

هُناك مشابـــهة بين أفعل التفضيل وأفعل التعجب تنحصر في وجهين:

١- مشابـــهة لفظية: هي اتفاقهما في اللفظ، من حيث بناء كل واحد منهما على أفعل.

٢- مشابـــهة معنوية: تكمن في إفـــادة كل منهما معنى الْمبالغة والتفضيل، فقولنا في التعجب: ما أعلم زيدًا، يُفيد تفوقـــه على أقرانـــه، وقولنا في التفضيل: زيد أعلم من عمرو، يُفيد تفوقـــه وسموه عليـــه.

وقد شرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـــ) وجهي الشبـــه بينهما في قولـــه: "وإنَّما جرى هذا أفعل من هذا مجرى التعجب لاتفاقِهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى، أمَّا اللفظ فبناؤهما على أفعل، فكما لا يكون أفعل في التعجب مِمّا زاد على الثلاثـــة، فكذلك لا يكون هذا في باب أفعل من هذا، لاستحالة أن يكون هذا البناء مِما زاد على الثلاثـــة، لأن ذلك إنما يكون بهمزة زائدة أولاً، وثلاثة أحرف أصول بعدها، فلو رمت بناء مثل ذلك مِما زاد على الثلاثة لزمك أن تحذف منه شيئًا، فيكون حينئذ هدمًا لا بناء، وأمّا المعنى فلأنَّـــه تفضيل كما أنه تفضيل؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما أعلمُ زيدًا، كنت مخبرًا بأنّه فاق أشكالـــه، وإذا قلت: زيد أعلم من عمرو، فقد قضيت لـــه بالسبق والسمو عليـــه"(١).

وقد انبنى على تلك المشابهة الواقعـــة بينهما اشتراكهما في بعض الأحكام، منها ما يلي:

أ- أن كل ما جاز فيـه "ما أفعله" جاز فيـه "هذا أفعل من هذا" وكل ما امتنع فيـه "ما أفعله" امتنعَ فيه "هذا أفعل من هذا":

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) في بيان وجه امتناع صياغة أفعل التفضيل من أفعال العيوب حملاً على امتناع صياغة أفعل التعجب منها: "والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما أنهم حملوا أفعل منك، وهو أفعل القوم على قولِهم: ما أفعلـــه، فجاز فيها ما جاز فيـــه، وامتنعَ فيها ما امتنعَ فيه، فلم يقولوا: هذا أعور منك ولا أعور القوم، لأنهم لَم يقولوا: ما أعوره، وقالوا: هو أقبح عورًا منك، وأقبح القوم عورًا، كما قالوا: ما أقبح عوره"(٢).

ب- إجازة تصغير أفعل في التعجب لشبهه بـأفعل التفضيل:

أجاز الصرفيون تصغير أفعل في التعجب، على الرغم من أن التصغير من خصائص الأسماء فلا يدخل الأفعال، وإنما وقعَ ذلك حملاً على باب أفعل التفضيل.

يقول ابن الأنباري: "أنه إنّما دخله التصغير حملاً على باب أفعل الذي للتفضيل والمبالغـــة لاشتراك اللفظين في ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: ما أحسن زيدًا، إلا لِمن بلغ غاية الحسن، كما لا

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٩١.

(٢) ابن الأنباري: أسرار العربية ١١٨.

تقول: زيد أحسن القوم، إلا لِمن كان أفضلهم في الحسن، فلهذه المشابهة بينهما جاز تصغير في قولـــه: يا أُمَيْلِح غزلانًا، كما تقول: غزلانك أُمَيْلِح الغزلان، وما أشبه ذلك"[1].

ج- تصحيحهم فعل التعجب "ما أقومه" وعدم إعلاله حملاً على تصحيح أفعل التفضيل نحو: "أقوم الناس"، "أقوم منك":

يقول الصيمري في بيان وجه تصحيح فعل التعجب ما أقومـــه وعدم إعلالـــه: "وأمّا فعل التعجب نحو قولك: ما أقومـــه، وما أبيعـــه، فإنما صح لشيئين:

أحدهما: أنه فعل لا يتصرف، فأشبـــه الاسم لقلـــة التصرف، ولزومـــه طريقة واحدة. ففرقوا بينـــه وبين ما يتصرف من الفعل.

والوجهُ الآخر: أنـــه في معنى ما لا يعتل نحو: أقوم الناس، وأقوم منك، فلما كان في معناه لم يعل، كما لا يُعل: عَوِر واجْتَوَرُوا، لأنه في معنى ما لا يُعل نحو: اعْوَرّ وتَجَاوَروا"[2].

ويقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـــ) في بيان ذلك أيضًا: "ولا يصح شيء من ذلك إلا أن يكون فعل تعجب نحو: ما أقولـــه وما أطولـــه، وأقول بـــه وأطول بـــه، فإنه يصح لشبهه بـــ(أفعل) التي للمفاضلة نحو: هو أقول منه وأطول، ووجه الشبه بينهما أنهما لا يبنيان إلا من شيء واحد، وأن فعل التعجب فيـــه تفضيل للمتعجب منه على غيره كما أن أفعل يقتضي التفضيل"[3].

---

(١) ابن الأنباري: المصدر السابق ١١٧، ١١٨، وينظر في ذلك: ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٢/٣٨٦.

(٢) الصيمري: التبصرة والتذكرة ٢/٨٩٤.

(٣) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢/٤٨١، وينظر: ابن جني: المنصف ١/٣٢٠.

القاعدة الثالثة

وهم مِمّا يجرون الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره

من القواعد التوجيهية التي وظفها الصرفيون في جانب الاستدلال على بعض الأحكام الصرفية تلك القاعدة التي تشير إلى أن العرب تجري النقيض مجرى ما يناقضه، كما أنّها تجري النظير مجرى ما يناظره، وهي ما جاءت في صياغة بعضهم:

-**"وهم مِما يجرون الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره"**(١).

وقد أكثر أهل العربية من إعطاء لفظ حكم لفظ آخر على أساس الحمل على الضد أو النقيض، ووجه ذلك عندهم: "أن الشيء لَمّا كان أقرب خطورًا بالبال مع ضده من سائر المغايرات التي ليست أضدادًا له، صح لِهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين، فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه كما يحمل على نظيره"(٢)، وبعبارة أخرى فإن: "النقيض يحمل على النقيض لتلازمهما غالبًا في الخطور، كما يُحمل النظير على النظير لتشاركهما في أمر معتبر في حكمهما"(٣).

ويبدو أن الاختلاف بين حمل النظير على النظير، وحمل النقيض على النقيض يكمن في أن النظير يمكن أن يُناظر مثله لفظًا أو معنى أو لفظًا ومعنى معًا، على أن النقيض يناسب نقيضه في جانب معنوي فقط.

ومن أنماط التعبير عن هذه القاعدة التوجيهية ما جاء في أقوالِهم:

-**العرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره**(٤).

-**العرب يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره**(٥).

-**من شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى مناسبة بينهما حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها**(٦).

-**النقيض يجري مجرى ما يُناقضه كما أن النظير يجري مجرى ما يجانسه**(٧).

وفي بعض المواضع جاء التعبير عن لفظ النقيض بلفظ الضد، ومن أمثلة ذلك ما جاء في أقوالهم:

---

(١) ابن جني: المنصف ٦٩/١.

(٢) ابن جماعة: مجموعة الشافية ٢٠/١.

(٣) الأنصاري: مجموعة الشافية ١٩٩/٢.

(٤) ابن جني: الخصائص ٣٨٩/٢.

(٥) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٥٢٨/٢.

(٦) ابن الشجري: المصدر السابق ٣٦٨/٢.

(٧) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ٤٢٢/١.

-يحمل الشيء على ضده كما يُحمل على نظيره[١].

-وهم يحملونَ الشيء على ضده كما يحملونـــه على نظيره[٢].

وفي بعض المواضع جاء الجمع بين اللفظين: النقيض، والضد، ونحو ذلك ما جاء في قول الحريري (ت ٥١٦هـــ): "**الشيء في أصول العربية قد يُحمل على ضده ونقيضه، كما يُحمل على نظيره ورسيلـــه**"[٣].

وفي مواضع قليلـــة جاء التعبير عن لفظ "النقيض" بلفظ "الخلاف"، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قول أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـــ):

- "**يجرونَ الشيء مجرى خلافـــه كثيرًا كما يجرونـــه مجرى مثلـــه**"[٤].

وعلى وجـــه العموم، فإن حمل النقيض على النقيض جاء قليلاً، إذا ما قُورنَ بحمل النظير على النظير، ويبدو أن السبب المباشر لذلك أن الذهن يتنبـــه بذكر المتناظرات أكثر من تنبـــهه بذكر المتناقضات.

على أنه يبدو أثر هذه القاعدة التوجيهية التي تقول: "**وهم مِمّا يجرونَ الشيء مجرى نقيضـــه**" بصورة واضحة عند السيوطي (ت ٩١١هـــ)؛ إذ أشارَ في كتابـــه "الأشباه والنظائر في النحو"[٥] إلى حمل الشيء على نقيضه، وذكرها تحتها مسائل مختلفة في جانبي النحو والصرف معًا.

وفيما يلي أثر هذه القاعدة في جانب استنباط الأحكام الصرفيـــة:

أ- تعدية الفعل رضى بالحرف على حملاً على نقيضه الفعل سخط:

الأصل أن يتعدى الفعل "رضى" بالحرف عن كقولـــه تعالى: ﴿**رضي الله عنهم ورضوا عنـــه**﴾ ، ولكن سمع تعديته بالحرف على كقول الشاعر:

إذا رضيت عَليّ بنو قُشَيْرٍ لعمرُ اللهِ أعجبني رِضَاها[٦]

وقد وجه الكسائي تعدية "رضي" بعلى بأنه من قبل حمل الشيء على نقيضه، إذ عدي نقيضه الفعل سخط بالحرف على.

يقول ابن الأنباري: "لأنهم قد يحملونَ الشيء على ضده كما يحملونـــه على نظيره؛.....

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٦/١، ٣٦٧/١.

(٢) ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٣٤.

(٣) الحريري: درة الغواص في أوهام الخواص ١٠١.

(٤) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ٢١٥.

(٥) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/ ٤٢٠

(٦) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي، وهو منسوب لـــه في: ابن قتيبة: أدب الكاتب ٥٠٧، ابن منظور: لسان العرب (رضي)، البغدادي: خزانة الأدب ١٣٢/١٠، وبلا نسبة في المبرد: المقتضب ٣١٨/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٠/١، ابن هشام: مغني اللبيب ١٩١.

ولِهذا قال الكسائي في قول الشاعر:

إِذا رَضِيَتْ عَليّ بنو قُشَيْر لعمرُ الله أعجبني رضَاهَا

إنَّـــه لَمَّا كان "رضيت" ضد "سخطت"، و"سخطت" تعدى بـــ"على"، فكذلك "رضيت" حملاً لـــه على ضده"(١).

وقد حكى ابن جني استحسان أبي علي الفارسي قول الكسائي في هذه المسألة حيث في قوله: "وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنه قال: لَما كان "رضيت" ضد "سخطت" عدّي "رضيت" بعلى حملاً للشيء على نقيضه كما يُحمل على نظيره"(٢).

ب- تكسيرهم غداة على الغدايا حملاً على النقيض العشايا:

الأصل أن تُجمع كلمة غداة على غدوات، ولكن سمع تكسيرها على الغدايا، ومن ثم فقد وجه أهلُ اللغة هذا التكسير بأَنَّهُ حمل على ضده وهو قولِهم: العشايا؛ لأن الغداة أول النهار والعشية آخره.

جاء في الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: "وقالوا: الغدايا والعشايا، فجمع غدوة، وغداة، على فَعَالى، وحكمه أن يُقال فيه: غداة وغدوات، وغدوة وغدوات؛ لأنهم حملوها على العشايا وهي في مقابلتها؛ لأن الغداة أول النهار كما أن العشية آخره"(٣).

وقد ذكر بعضهم أن استعمال كلمة "الغدايا" لا يصح إلا حين ازدواجِها باستعمال كلمة "العشايا" في سياق واحد، فإذا أفردت لَم يجز هذا، ولكن يُقال: غداة وغدوات لا غير.

يقول ابن منظور (ت ٧١١هـــ): "وقالوا: إني لآتية بالغدايا والعشايا، والغداة لا تجمع على الغدايا، ولكنهم كسروه على ذلك، ليطابقوا بين لفظـــه ولفظ العشايا، فإذا أفردوه لَم يكسروه، وقال ابن السكيت في قولِهم: إني لآتية بالغدايا والعشايا، قال: أرادوا جمع الغداة فأتبعوها العشايا للازدواج، وإذا أفرد لَم يجز، ولكن يُقال: غداة وغدوات لا غير، كما قالوا: هنأني الطعام ومرأني، وإنما قالوا: أمراني"(٤).

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٣٦٠، ٣٦١.

(٢) ابن جني: الخصائص ٢/٣١١.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٤٢٦.

(٤) ابن منظور: لسان العرب (غدا).

جـ- قولهم "ملحفة جديدة" حملاً على النقيض "ملحفة عتيقة":

الأصل في فعيل بمعنى مفعول -إذا وقعَ صفة لمؤنث- ألا تلحقـــه التاء، فيُقال: رجل قتيل، وامرأة قتيل، وتبعًا لذلك فقد كان الأصل أن يُقال: ملحفة جديد بغير هاء؛ لأنها في معنى مجدودة أي مقطوعة.

يقول ابن السكيت (ت ٢٤٤هـــ) في شرح ذلك: "تقول: هذه ملحفة جديد، وهذه ملحفة خلق ولا تقل: جديدة ولا خلقة، وإنّما قيل جديد بغير هاء؛ لأنها في تأويل مجدودة أي مقطوعة، حين قطعها الحائك، قد جددت الشيء أي قطعته، وإذا كان فعيل نعتًا لمؤنث وهو في تأويل مفعول كان بغير هاء نحو: لحية دهين، لأنها في تأويل مدهونـــة، وكف خضيب؛ لأنها في تأويل مخضوبـــة"(١).

وفي سبيل توجيه ما سمع في مخالفـــة بعض العرب في ذلك إذ ورد قولِهم: ملحفة جديدة بإلحاق التاء ذهبَ بعض الصرفيين أن علـــة ذلك هو حملهم هذه الكلمة على ضدها معنى، إذ قالوا ملحفة عتيقة.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) في توجيه ذلك: "لأنّهم قد يحملون الشيء على ضده كما يحملونـــه على نظيره، ألا ترى أنهم قالوا: امرأة عدوة كما قالوا: صديقة، وقالوا: ملحفة جديدة، كما قالوا: عتيقة"(٢).

د- قولهم في صفة المؤنث عدوة حملاً على النقيض صديقة:

الأصل في مفعول بمعنى فاعل -إذا وقع صفة لمؤنث- ألا تلحقه التاء، ومن ثم فقد كان القياس أن يُقال: امرأة عدو، لكن الاستعمال اللغوي ورد بتأنيثها، فقالوا: "عدوة" حملاً على قولِهم في ضده: "صديقة".

يقول سيبويه: "وقالوا: عدو وعدوة، شبهوه بصديق وصديقة كما وافقه حيث قالوا للجميع: عدو وصديق فأجرى مجرى ضده"(٣).

وقد جاء شرح هذه المسألـــة في كتاب "الأشباه والنظائر في النحو" على النحو التالي: "وقالوا: امرأة عدوة، فألحقوا فيها تاء التأنيث، وحكم فعول إذا كانت صفة للمؤنث، وكان في معنى فاعل أن لا تدخله تاء التأنيث وقالوا: امرأة صبور، لأنهم أجروا عدوة مجرى صديقة، وهي ضدها، فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في عدوة"(٤).

---

(١) ابن السكيت: إصلاح المنطق ٣٤٣. وينظر: ابن منظور: لسان العرب (جدد).

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٣٦٠.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/٦٣٨.

(٤) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٤٢٦. ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٣٠.

هـ- قولهم في النسب بدويّ وعلويّ حملاً على نقيضيهما: حضري وسفلي:

في باب النسب يتجلى أثر هذه القاعدة فيما ذكروا من أن بدوي نسبة إلى البادية غير قياس، وإنّما القياس: بادي أو بادوي على حد النسبة إلى قاض وقاضية، في قولهم: قاضيّ، وقاضويّ، ولكنهم فسروا هذا العدول بأن مرده حمل النسبة إلى البادية على النسبة على ضدها وهو الحَضَر، فقالوا: بدوي كما قالوا: حَضَريّ، ومثل هذا ما فعلوا في النسب إلى العالية بقولهم: علويّ. فكأنّهم بنوه على فُعْل ونسبوا إليه حملاً على ضده وهو السفل، فقالوا: علويّ كما قالوا: سفليّ.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في بيان هذه المسألة: "اعلم أن العرب قد نسبت إلى أشياء فغيروا لفظ المنسوب إليه، فاستعمل ذلك كما استعملته العرب ولا يُقاس عليه غيره..... فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البادية: بدوي، والقياس بادي، أو بادوي، على حد قاض وقاضية، وغاز وغازية، كأنهم بنوا من لفظه اسمًا على فَعَل حملوه على ضده وهو الحضر، فقالوا: بدوي، كما قالوا: حضري..

وقالوا في النسب إلى العالية: علوي، والعالية مواضع في بلاد العرب وهي الحجاز وما ولاها، كأنهم بنوهُ على فُعْل، ونسبوا إليه حملاً على ضده وهو السفل"(١).

و- قولهم الموتان بدون إعلال للواو حملاً على قولهم الحيوان:

في باب الإعلال ذكر الصرفيون أن الواو في المَوَتَان لَم تعل حملاً على الحيوان، وذلك من قبيل حمل النقيض على النقيض، وإنّما لم يعل الحيوان لمانع "وهو نقص الغرض فيما أريد بتوالي حركاته من التنبيه على الحركة والاضطراب في مسماه.. والمَوَتَان من حمل النقيض على النقيض، وأنه باب واسع وله مناسبة، وهي أن النقيضين غالبًا يتلازمان في الخطور بالبال، والشاهد له تلازم الوجدان"(٢).

ز- توجيه وزن الفعل طال على فَعُل حملاً على وزن نقيضه قَصُر:

وفقًا للقاعدة التوجيهية "وهم مِمّا يجرون الشيء مجرى نقيضه" وجه ابن جني الفعل "طال" بأنه على وزن: فَعُل، ومن ثم كان طلت فَعُلت حملاً على نقيضه قَصُر، وقد قوي ذلك عنده أن الوصف من طال: طويل بوزن فعيل، كما أن الوصف من قصر: قصير.

يقول في بيان هذا التوجيه: "ووجه آخر يقوي أن طلت: فَعُلت، وذلك أنّها نقيضه قصرت، فكما أن قصرت: فعلت، فكذلك طلت؛ لأنهم مِما يجرونَ الشيء مجرى نقيضه،..... وقالوا: طويل كما قالوا: قصير، وحديث وقديم، وضعيف وقوي، فهذا مطرد فاش في اللغة، فهذا أيضًا يقوى أن طلت فعُلت، لأنّها نقيضة قصرت"(٣).

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/١٠.

(٢) السكاكي: مفتاح العلوم ٣٩.

(٣) ابن جني: المنصف ١/٢٣٩.

القاعدة الرابعة

قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عَنه مسقطًا من كلامِهم

من القواعد التوجيهية المهمة في الدرس النحوي تلك القاعدة التي تشير إلى أن العرب قد استغنت ببعض ألفاظ كلامهم عن بعض، وهي ما عبر عنها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بقوله: "**قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم**"(١).

ويُمكن تفسير هذه القاعدة في ضوء فكرة الاقتصاد اللغوي الذي يُعد من أهم خصائص اللغة العربية، إذ تتسم هذه اللغة بمرونتها ومطاوعتها وسعتها، وهذه الخصيصة تكفل لَها الاستغناء عن بعض ألفاظها ببعض، وتحقيق نوع من الاقتصاد في استعمال مفرداتِها اللغوية وعدم الإسراف أو الإكثار، فإن الموقف اللغوي إذا فُهِمَ بمجرد ذكر بعض عناصره اللغوية دون البعض الآخر، جاز الاستغناء عن بعض هذه العناصر من هذا المنطلق.

وقد أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى هذه القاعدة في الكتاب بقوله:

-ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامِهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطًا(٢).

وبقوله أيضًا:

-لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم(٣).

ومن أنْماط التعبير عن هذه القاعدة عند بعض أهل العربية:

- ومن كلامِهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطًا(٤).

- وقد يُستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال(٥).

وفي بعض المواضع جاء التعبير عن مصطلح الاستغناء بمصطلح الاكتفاء(٦) وهذا مِمّا يدل على أن هذين المصطلحين: الاستغناء والاكتفاء كانا عند القدماء يعبران عن معنى واحد.

وعلى وجه العموم فإن هذه القاعدة تُعد من القواعد التوجيهية الشائعة فِيما يتعلق بعلة الاستغناء، ولعل خير ما يؤكد لنا ذلك أن ابن جني (ت ٣٩٢هـ) عقد بابًا في خصائصه(٧) سماه: باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء، كما أشارَ إليه السيوطي (ت ٩١١هـ) في "الأشباه والنظائر

---

(١) ابن جني: المنصف ١/١٧.

(٢) سيبويه: الكتاب ١/٢٥.

(٣) سيبويه: المصدر السابق ٣/٦٤٦.

(٤) المبرد: المقتضب ٢/١٩٩.

(٥) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٨٥.

(٦) ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٥٨.

(٧) ابن جني: الخصائص ١/٢٦٧.

في النحو"[١] واصفًا باب الاستغناء بأَنَّهُ باب واسع فكثيرًا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ.

وينبغي التنبيـــه عند الكلام عن هذه القاعدة على أن الحديث عن ظاهرة الاستغناء لَم يرد في باب واحد عند القدماء غير ابن جني والسيوطي، "بل ورد ذكرها في أماكن متفرقـــة، وبصور متباينة، وهي تعني الاكتفاء بفعل عن فعل أو بصيغة عن صيغة أو باسم عن اسم أو بحرف عن حرف، أو هو العدول عن صيغة إلى صيغة أو من بنية إلى بنية أو من استعمال إلى استعمال آخر، وقد استخدم القدماء لِهذه الظاهرة تعبيرات مختلفة منْهَا لفظ الاستغناء، أو الفعل استغنى أو يستغني بـــه، أو استغنوا بِها، أو استغنيت، أو فاستغنيت عنها، أو حتى يستغنوا أو استغنوا عنها، أو يستغنون، أو لاستغنائه"[٢].

وقد اعتمدَ النحاة على هذه القاعدة في تعليل الظواهر اللغوية التي تتعلق بمستوى التراكيب، كما عول عليها الصرفيون أيضًا في تفسير الظواهر اللغوية التي تختص بمستوى الأبنية، ومن الملاحظ أن تطبيقات هذه القاعدة في جانب علم الصرف فاقت تطبيقاتِها في جانب علم النحو.

ويُمكن بيان أثر هذه القاعدة في جانب علم الصرف من خلال تطبيقاتِها في أبنية الأسماء، وتطبيقاتِها في أبنية الأفعال.

أولاً: أبنية الأسماء:

تُعد أبنية الأسماء من أوسع المجالات التي كان للاستغناء فيها أثر بالغ عند الصرفيين العرب القدماء، إذ عولوا على تلك القاعدة التوجيهية: "**قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عـــنه مسقطًا من كلامِهم**" في تعليل كثير من الظواهر اللغويـــة التي تتعلق بأبنية الأسماء عبر الأبواب الصرفية المختلفة مثل أبواب التثنية والجمع والتصغير والنسب.

---

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/١١٣.

(٢) د. زين كامل الخويسكي: ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف ١٢.

١- باب التثنية:

وقد تجلى أثر هذه القاعدة في باب التثنية فِيما يلي:

أ-الاستغناء عن تثنية بعض بتثنية جزء:

في باب التثنية يُمكن تلمس أثر هذه القاعدة فِيما أشار إليه الصرفيون بأن من شروط تثنية الاسم أن لا يُستغنى عن تثنيته بتثنية غيره، نحو استغنائهم عن تثنية "بعض" بتثنية "جزء" على "جزءان"، واستغنائِهم عن تثنية "سواء" بتثنية "سيّ"، على: سيان، واستغنائهم عن تثنية "ضِبْعَان" اسم المذكر بتثنية "ضبع" اسم المؤنث على ضبعان.

يقول السيوطي (ت ٩١١هـ) في معرض بيان شروط التثنية: "أن لا يُستغنى عن تثنيته... بتثنية غيره، فلا يُثنى بعض للاستغناء عنه بتثنية جزء، ولا سواء للاستغناء عنه بسيّان تثنية سيّ، ولا ضبعان اسم المذكر للاستغناء عنه بتثنية ضبع اسم المؤنث، على أنه حكي: سواءان، وضبعانان"(١).

ب-الاستغناء عن تثنية أسماء العدد بألفاظ تقوم مقام التثنية:

ومن ذلك استغناؤهم عن تثنية أسماء العدد -غير مائة وألف- بألفاظ تقوم مقام التثنية نحو استغنائهم عن تثنية "ثلاثة" بلفظ "ستة"، واستغنائهم عن تثنية "خمس" بلفظ "عشرة"، واستغنائهم عن تثنية "عشرة" بلفظ "عشرون".

يقول السيوطي (ت ٩١١هـ): "ولا تثنى ولا تجمع أسماء العدد خلافًا للأخفش غير مائة وألف للاستغناء عنها، إذ يغنى عن تثنية "ثلاثة" "ستة"، وعن تثنية "خمس" "عشرة"، وعن تثنية "عشرة" "عشرون"، وعن جمعها تسعة، وخمسة عشرة وثلاثون، ولَما لَم يكن لفظ يُغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنيا وجمعا"(٢).

٢- باب الجمع:

أ-الاستغناء عن جمع الكثرة بجمع القلة، وعن جمع القلة بجمع الكثرة:

من مظاهر الاستغناء في باب جمع التكسير ما وردَ في استغناء العرب بجمع القلة عن جمع الكثرة، واستغنائهم بجمع الكثرة عن جمع القلة، واكتفائهم بأحد هذين الجمعين عن الجمع الآخر، و"إنَّما جازَ أن يكتفي ببناء القلة عن بناء الكثرة نحو: قلم وأقلام، ورسن وأرسان، وأذن، وآذان، وطنب وأطناب، وكتف وأكتاف، وإبل وآبال، وأن يكتفى ببناء الكثرة عن بناء القلة نحو: رجل ورجال، وسبع وسباع، وشسع وشسوع، لأن معنى الجمع مشترك في القليل والكثير، فجازَ أن ينوي بجمع القلة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع، كما جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو:

---

(١) السيوطي: همع الهوامع ١/١٤٤، وينظر: ابن منظور: لسان العرب (سوا)، (ضبع)، السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/١١٣.

(٢) السيوطي: المصدر السابق نفسه، وينظر: ابن جني: الخصائص ١/٢٧٢.

الزيدون، وجاز أن ينوي بجمع الكثرة جمع القلـــة، كما يجوز أن ينوي بالعموم الخصوص"[١].

وإلى ذلك أشارَ ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) في ألفيته بقولـــه:

وبَعْضُ ذِي بكثرةٍ وَضْعًا يَفِي كأرجُلٍ والعَكْسُ جَاءَ كالصُّفِي[٢]

٣- باب التصغير:

يُعد باب التصغير من أوسع الأبواب الصرفيـــة تطبيقًا لظاهرة الاستغناء بالشيء عن الشيء، إذ تندرج تحته جملة من المسائل الصرفية، منها ما يلي:

أ- الاستغناء عن تصغير اللاتي بتصغير التي وجمعها:

ذهب سيبويـــه أن اللاتي لا تصغر استغناء بقولِهم: اللتيّات، مصغر التي إذ جمع، وفي ذلك جاء قولـــه: "واللاتي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنـــه، وهو قولـــهم: اللتيّات، فلَمَّا استغنوا عنـــه صار مسقطًا"[٣].

ب- الاستغناء عن تصغير من، أي بتصغير الذي:

ذهب بعض الصرفيين إلى أن العرب استغنوا عن تصغير من، أي -إذا صارا بمنـــزلـــة الذي- بتصغير الذي.

يقول سيبويه في بيان ذلك: "ولا يُحقر من ولا أي إذا صارا بمنـــزلة الذي، لأنهما من حروف الاستفهام، فمن لم يلزمـــه تحقير كما يلزم الذي؛ لأنَّه إنما يريد بـــه معنى الذي، وقد استغنى عنه بتحقير الذي"[٤].

ج- الاستغناء عن تصغير اسمي الإشارة: ذه، ذي بتصغير اسم الإشارة "تا":

من صور الاستغناء في باب التصغير ما أشار إليه الصرفيون بأن العرب استغنوا في باب التصغير اسمي الإشارة: ذه، ذي بتصغير اسم الإشارة: "تا" فقالوا: تيّا، وقد دفعهم إلى ذلك خوف اللبس بتصغير اسم الإشارة إلى المذكر ذا، إذ قياس تصغير ذه، ذي، ذا، هو ذيا.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـــ): "فإذا حقرت ذه، وذي، قلت: تيا، وإنّما منعك أن تقول: ذيا كراهـــة التباس المذكر بالمؤنث فقلت: تَيّا؛ لأنك تقول: "تا" في معنى ذه وتى، كما تقول: ذي، فصغرت "تا" لئلا يقع لبس، فاستغنيت بـــه عن تصغير ذه أو ذي على لفظها"[٥].

---

(١) ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٥٨، وينظر في ذلك: سيبويه: الكتاب ٥٧٥/٣، المبرد: المقتضب ١٩٩/٢، ابن جني: الخصائص ٢٦٨/١، الصيمري: التبصرة والتذكرة ٦٤٧/٢.

(٢) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ٦٥.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤٨٩/٣، المبرد: المقتضب ٢٨٩/٢.

(٤) سيبويه: المصدر السابق نفسه.

(٥) المبرد: المقتضب ٢٨٧/٢، وينظر: سيبويه: الكتاب ٤٨٨/٣.

د- الاستغناء عن تصغير أمس وغدًا بتصغير اليوم والليلة:

ذهب الصرفيون إلى أن أمس وغدًا لا يصغران، وأن العرب استغنوا عن تصغيرهما بتصغير الذي هو أشد تمكنًا منهما وهو اليوم والليلة والساعة.

وفي شرح ذلك جاء قول سيبويه: "واعلم أن اليوم والشهر والسنة، والساعة، والليلة، يحقرن، وأمّا أمس وغد فلا يحقران؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك، ولَم يتمكنا كزيد واليوم والساعـــة والشهر وأشباههن..... واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشد تمكنًا، وهو اليوم والليلة والساعة"[1].

هـ- الاستغناء بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل:

من صور الاستغناء في باب التصغير ما وردَ في تصغيرهم بعض الكلمات على غير بناء مكبرها الذي يُستعمل في الكلام نحو قولِهم في مغرب الشمس: مُغَيْربان، في عشية: عُشَيْشَة، وفي العشاء: عشيّان، وفي ليلة: لييلة، وفي رجل: رُوَيْجِل، وفي بنون: أُبَيْنُون، كأنّهم صغروا: مغربان، وعشّاة، وعشيان، وليلاة، وراجل، وابن.

يقول السيوطي في شرح ذلك: "وقد يستغنى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولِهم في مغرب الشمس: مغيربان، وفي عشية: عشيشة، وفي العشاء: عُشيان، وفي ليلة: لُييلة، وفي رجل: رُوَيْجِل، وفي بنون: أُبَيْنُون، كأنه تصغير مَغْرِبَان وعَشّاة وعشيان وليلاة وراجل وابن"[2].

و- الاستغناء بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر:

ذكر السيوطي في باب التصغير أنه قد يُستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر، ومن ذلك استغناؤهم عن تصغير قصر -وهو اختلاط الظلام- بتصغير لفظ عشيّ، واستغناؤهم عن تصغير جليس بتصغير مجالس، وفي ذلك جاء قولـــه: "وقد يستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر قالوا: أتانا قصرًا أي: عشيا، ولَم يصغر قصرا، استغناء عنـــه بتصغير عشيا.

قال ابن مالك: ويطرد ذلك فيهما جوازًا إن جمعهما أصل واحد نحو: جليس بمعنى مجالس، فلك أن تستغني بتصغير أحدهما عن الآخر، لأن جمعهما أصل واحد، وهو اشتقاقهما من الجلوس؛ لأن مادة كل منهما ج- ل- س، فلك أن تستغني بتصغير مجالس -وهو مُجَيْلِس- عن تصغير جليس، ولك أن تستغني بتصغير جليس -وهو جليس- عن تصغير مجالس"[3].

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٤٧٩، ٤٨٠.

(٢) السيوطي: همع الهوامع ٦/١٤٨، وينظر: سيبويه: المصدر السابق ٣/٤٨٤، ٤٨٦.

(٣) السيوطي: المصدر السابق نفسه.

٤- باب النسب:

الاستغناء عن إلحاق ياء النسب بصوغ أبنية فعّال، فاعل، فعِل:

في باب النسب نلمس أثر هذه القاعدة فيما أشار إليه الصرفيون بأن قد يستغنى عن إلحاق ياء النسب للدلالة على معناهُ بصوغ فعّال من الحرفة كخبّاز وقزّاز، وسَقّاء، أو بصوغ فاعل وفَعِل، بمعنى صاحب الشيء، كتامر ولابن بمعنى صاحب تمر ولبن، وطَعِم ولبن بمعنى صاحب طعام ولبن.

وفي ذلك جاء قول السيوطي (ت ٩١١هـ): "ومنها الإغناء عن ياء النسب بصوغ فعّال من الحرفة كخباز وقزاز وسقاء وزجاج وبزاز وبقال وخياط ونجار، وبصوغ فاعل وفعل بمعنى صاحب الشيء كتامر ولابن ونابل، أي: صاحب تمر ولبن ونبل، وطعِم ولبن وعمل أي صاحب طعام ولبن وعمل"(١).

وقد عبر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) عن هذه المسألة في ألفيته بقوله:

وَمَعَ فاعلٍ وفعّالٍ فَعِلْ في نَسَبٍ أغنى عَنِ اليَا فَقُبِلْ(٢)

---

(١) السيوطي: همع الهوامع ١٧٥/٦، وينظر في ذلك: ابن يعيش: شرح المفصل ١٣/٦. الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٨٤/٢.

(٢) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ٧١.

ثانيًا: أبنية الأفعال:

لهذه القاعدة التوجيهية التي تقول: "**قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطًا من كلامِهم**" أثر واضح في جانب أبنية الأفعال؛ إذ عول الصرفيون على هذه القاعدة في تعليل بعض الأبواب الصرفية التي تختص بأبنية الأفعال منها ما يلي:

أ- الاستغناء بصيغة المبني للمجهول عن صيغة المبني للمعلوم:

من أبرز ظواهر الاستغناء في الصرف العربي ما ورد في استغناء العرب في بعض الأفعال بصيغة المبني للمجهول عن صيغة المبني للمعلوم نحو قولِهم: جُنّ، وسُلّ، وزُكِم، وحُمّ، ووُرِد، "وهذه الأفعال التي اكتفى فيها بصيغة البناء للمجهول ذات سمت خاص؛ إذ إنها من حيث معناها يتعلق الاهتمام فيها بمن وقعت عليه أكثر من تعلقه بما وقعت منه"(١).

وقد فسر سيبويه مجيء تلك الأفعال على صيغة البناء المجهول دون ورود صيغة البناء للمعلوم بأن مرد ذلك هو الاستغناء عن الصيغة الثانية بالصيغة الأولى، كما استغنى بـــ(ترك) عن ماضي يدع، ويذر: ودع، وذر.

وفي ذلك جاء قولـــه: "هذا باب ما جاء فُعِل منه على غير فعلته، وذلك نحو: جُنّ، وسُل، وزُكِم، ووُرِد، وعلى ذا قالوا: مَجْنُون، ومسلُول، ومَزْكُوم، ومَحْمُوم، ومَوْرُود، وإنما جاءت هذه الحروف على جننته وسللته وإن لَم يستعمل في الكلام، كما أن يدع على ودعت، ويذر على وذرت وإن لَم يستعملا استغنى عنهما بتركت"(٢).

ففي قولِهم مثلاً: جن فلان بصيغة المبني للمجهول، استغنوا بجن المبني للمجهول عن جن المبني للمعلوم، إذ إنهم حينئذ لا يريدونَ إلا إثبات صفة الجنون لفلان، ولا يريدونَ إثبات الفعل إلى فاعل بل إلى مفعول.

ب- الاستغناء عن ماضي الفعلين: يذر ويدع بالفعل "ترك":

من صور الاستغناء في جانب أبنية الأفعال ما ذكر في شأن استغناء العرب عن ماضي الفعلين: يذر، يدع: وذر ودع، بالفعل ترك، لأنه في معناهما.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ) في ذلك: "وإذا كانوا قد قالوا: يَذَر ويَدَع ولَم يقولوا: وَذَر، ولا وَدَع، استغناء بترك على ما قال سيبويه مع أن بين الماضي والمضارع نسبًا قريبًا"(٣).

---

(١) د. زين كامل الخويسكي: ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف ٢١٦.

(٢) سيبويه: الكتاب ٦٧/٤.

(٣) ابن جني: المنصف ١٦/١، وينظر: سيبويه: المصدر السابق ٢٥/١، ابن جني: الخصائص ٣٩٢/١، ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٥/٢.

ج- الاستغناء ببناء الفعل المزيد عن بناء الفعل المجرد:

من صور الاستغناء في أبنية الأفعال ما ورد في استغناء العرب ببناء الفعل المزيد عن بناء الفعل المجرد نحو استغنائهم بصيغتي افعالّ وافعلّ عن فعِل وفعُل، واستغنائهم بصيغة افتعلَ عن فَعُل.

من صور استغنائهم بصيغتي افعالّ وافعل عن فَعِل وفعُل، استغناؤهم في أفعال الألوان: ازراق واخضار، وازرق واخضر، عن زرق وخضر المجردين.

يقول سيبويه في ذلك: "وقد يُستغنى بافعالّ عن فَعل، وفعُل، وذلك نحو: ازراقّ واخضارّ واصفارّ واحمارّ واشراب وابياضّ واسوادّ، واسودّ وابيضّ واخضرّ واحمرّ واصفرّ أكثر في كلامهم؛ لأنه كثر فحذفوه والأصل ذلك"(١).

ومن صور استغنائهم بصيغة افتعل عن فَعُل ما ورد في استغنائهم بافتقر واشتد عن فَقُر وشدُد المجردين.

يقول سيبويه: "ولَم نسمعهم قالوا: فَقُر كما لَم يقولوا في الشديد: شدُد، استغنوا باشتد وافتقر كما استغنوا باحمارّ، عن حمر"(٢).

د- الاستغناء عن الصيغة المباشرة بصيغة غير مباشرة- عند صياغة التعجب والتفضيل من الجواب:

من صور الاستغناء ما ورد في استغناء العرب في صيغتي التعجب والتفضيل عن الصيغة المباشرة بصيغة غير مباشرة، وذلك عند صياغة التعجب والتفضيل من الجواب، فلا يقولون: ما أجوبـــه، ولا أجوب بـــه في التعجب، ولا هو أجوب منه في التفضيل، استغناء بقولِهم: ما أجود جوابـــه وأجود بجوابـــه، هو أجود منه جوابًا، ولا يقولونَ في قال يقيل: ما أقيله ولا أقيل بـــه في التعجب استغناء بقولِهم: ما أكثر قائلته، وما أنومه في ساعة كذا.

وفي ذلك يقول سيبويه: "هذا باب يستغنى فيه عن أفعله بِما أفعل فعله وعن أفعل منه بقولِهم: هو أفعل منه فعلاً، كما استغنى بتركت عن ودعت وكما استغنى بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها، وذلك في الجواب، ألا ترى أنك لا تقول: ما أجوبـــه، إنما تقول: ما أجود جوابـــه، ولا تقول: هو أجوب منه، ولكن هو أجود منه جوابًا ونحو ذلك، وكذلك لا تقول: أجوب بـــه، وإنّما تقول: أجود بجوابـــه ولا يقولون في قال يقيل: ما أقيله، استغنوا بِما أكثر قائلته، وما أنومه في ساعة كذا وكذا، كما قالوا: تركت ولَم يقولوا: ودعت"(٣).

ومن الأفعال التي استغنى فيها عن الصيغة المباشرة بصيغة غير مباشرة في التعجب والتفضيل:

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٢٦.

(٢) سيبويه: المصدر السابق ٤/٣٣.

(٣) سيبويه: المصدر السابق ٤/٩٩، وينظر: ابن جني: الخصائص ١/٣٩٢.

قام، وقعد، وجلس، وغضب، وشكر، استغناء بقولِهم: ما أحسن قيامـــه، ونحوه[١].

والحقيقة أن الاستغناء باب واسع فكثيرًا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ، ولعل فيما أورده البحث من تطبيقات القاعدة التوجيهية التي تقول: قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم في جانب أبنية الأسماء وجانب أبنية الأفعال، ما يكون فيه دليل على أثرها البالغ في الاستدلال على كثير من الظواهر الصرفيـــة، كما يكون فيـــه أيضًا دليل آخر على أن أمر تطبيقاتها موقوف على السماع وموكول إليـــه، ولا شأن للقياس بـــه إذ إن "وجود ظاهرة الاستغناء يكشف عن عجز القياس النحوي في بعض القضايا"[٢]، كما يدل على أن "مواجهة القضايا اللغويـــة بأقيسة ضابطة شاملة مستوية أمر غير ميسور في كثير من الأحيان، ففي الاستغناء -على ما سبق أن رصدنا- يعدل العربي أحيانًا عن صيغة حكم بِها القياس"[٣].

---

(١) ينظر: السيوطي: همع الهوامع ٦/٤٣.

(٢) د. زين كامل الخويسكي: ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو العربي ٢٣٤.

(٣) د. زين كامل الخويسكي: المصدر السابق ٢٣٥.

الفصل الأول

العلاقة بين قواعد التوجيه وأصول التصريف

الباب الثالث

قواعد التوجيه والدرس الصرفي

ويشتمل هذا الباب على فصول خمسة، هي:

الفصل الأول: العلاقة بين قواعد التوجيه وأصول التصريف.

الفصل الثاني: العلاقة بين قواعد التوجيه والتعليل الصرفي.

الفصل الثالث: العلاقة بين قواعد التوجيه ومسائل الخلاف الصرفي.

الفصل الرابع: العلاقة بين قواعد التوجيه وعلم المنطق.

الفصل الخامس: العلاقة بين قواعد التوجيه وعلمي الفقه والكلام

تعريف أصول النحو وقواعد التوجيه :

المقصود بأصول النحو: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة وكيفية الاستدلال وحال المستدل"(١).

والمقصود بقواعد التوجيه: "تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعاً كانت، أم استصحابًا، أم قياسًا) التي تستعمل لاستنباط الحكم"(٢).

وإذا كانت قواعد التوجيه ضوابط منهجية، فإنه يمكن تصنيفها إلى صنفين:

الأول: ما يهدف إلى ضبط كيفية الاستدلال بأدلة النحو الثلاثة: النقل، الاستصحاب، القياس.

الآخر: ما يهدف إلى ضبط الظواهر النحوية العامة، وأصول القرائن.

وقد شرح الأستاذ الدكتور تَمام حسان ما يتعلق بالصنف الأول من قواعد التوجيه -قواعد ضبط كيفية الاستدلال بأدلة النحو- في قوله: "وهذه القواعد لا تدور حول الأمور الفرعية وقضايا المسائل المفردة، وإنما تحاول تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال، كالسماع والكثرة والقلة والندرة والشذوذ والفصاحة والرواية،..... كما تتناول أصل الوضع وأصل القاعدة وأصل المعنى، والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل، والاطراد والقياس والأصل والفرع والحمل والعلة والحكم"(٣).

كما أشار إلى الصنف الآخر من قواعد التوجيه -قواعد ضبط الظواهر النحوية العامة وأصول القرائن- في قوله: "كما تتناول أصول القرائن كالإعراب والإعمال والبناء والرتبة والتقديم والتأخير والإفراد والتركيب والافتقار والاستغناء والتقدير والتصرف والتغيير والتأثير والتضام والتنافي والحذف والزيادة والفصل والوصل والتوسع والضرائر والتنقل والتعلق"(٤).

وتأسيسًا على ما تقدم يمكن القول: "إن بين قواعد التوجيه وأدلة النحو علاقة عموم وخصوص، فقواعد التوجيه أعم وأشمل من أدلة النحو؛ لأنها تشمل القواعد التي تضبط الاستدلال بالأدلة، وغيرها من الأفكار النحوية العامة "(٥).

---

(١) السيوطى: الاقتراح في علم أصول النحو ٢٧.

(٢) د. تمام حسان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ٢٠٩.

(٣) د. تمام حسان: المصدر السابق ٢١٠.

(٤) د. تمام حسان: المصدر السابق نفسه.

(٥) محمد سالم: الأصول النحوية عند الأنبارى ٤٠٩.

أولاً: قواعد التوجيه ودليل السماع:

يُعد دليل السماع -أو النقل- الأصل الأول من أصول النحو العربي؛ إذ يُعد الأساس الأهم في عملية الاستدلال كلها، وماذاك إلا لأن الأصول الأخرى لا بد لَها من مستند من السماع، فالخطوة الأولى التي يقوم بِها النحاة في جانب الاستدلال هي جمع المادة المسموعة واستقراء كلام العرب الفصيح.

ويُعرف النقل في الاصطلاح بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"(١).

على حين يُعرف السماع بأنه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة"(٢).

وقد يستخدم مصطلح السماع بوصفه مرادفًا لِمصطلح النقل، وماذاك إلا لأننا "ما دمنا قد سمينا المنقول مسموعًا فإننا نستطيع أيضًا أن نُسمي النقل السماع، وأن نجعل كلا من هذين المصطلحين صالحًا للدلالة على ما يدل عليه قرينة، وإن كان السماع أشمل في الحقيقة من النقل؛ لأنه ربما اشتمل على الروايـــة -وهي النقل- وعلى مشافهة الأعراب، وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة(٣).

على أن قواعد التوجيه التي تختص بدليل السماع هي ما تتعلق بجانب الكثرة والقلة والندرة والشذوذ والفصاحة والرواية. ومن أهم تلك القواعد التوجيهية ما يلي:

- **من حفظ حجة على من لَم يحفظ.**
- **الشذوذ لا يُنافي الفصاحة.**
- **إذا لَم يصح سماع الشيء عن العرب لجيء فيه إلى القياس.**
- **القليل لا يُعتد به**(٤).

---

(١) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو ٨١.

(٢) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ٤٨.

(٣) د. تَمام حسان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ٦٦.

(٤) د. تَمام حسان: المصدر السابق ٢١٣.

ومن قواعد التوجيه الاستدلالية التي تندرج تحت دليل السماع تلك القاعدة التي تقول: **قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم**"[١]. إذ إن الاستغناء سماعي لا مجال للقياس فيه، ومن ثم فإن علينا أن نتوقف عند المسموع منه، ولا نقيس عليه.

فإذا كانت العرب قد استغنت عن ماضي يذر ويدع بـــ(ترك)، فلا يُقاس الاستغناء عن ماضي يزن ويعد، لأن المعول عليه في هذا الشأن هو السماع عن العرب.

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـــ): "فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله من ذلك امتناعهم من وذر وودع، لأنهم لَم يقولوهما، ولا عرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لو لَم تسمعهما"[٢].

ومِمَّا يدل على سماعية الاستغناء أن كثيرًا من مسائله غالبًا ما تصدر بقولِهم: لَم نسمعهم أو لا يقولون.

---

(١) ابن جني: المنصف ١/١٧.

(٢) ابن جني: الخصائص ١/٩٩.

ثانيًا : قواعد التوجيه ودليل استصحاب الحال :

يعرف استصحاب الحال في النحو بأنه: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"(١).

ومثاله قولهم في فعل الأمر: إنما كان مبنيًا، لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجوه الشبه، فكان باقيًا على الأصل في البناء(٢).

ومصطلح استصحاب الحال في أصله مصطلح فقهى يقصد به: " بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره أو استدامة ما كان ثابتًا، ونفى ما كان منفيًا "(٣).

فإذا كان الأصل في شيء الإباحة كالأطعمة، فالأصل الإباحة حتى يقوم دليل التحريم، وإذا كان الأصل في أمر التحريم كالإبضاع، فالأصل التحريم حتى يكون الدليل المبيح، وهو الزواج مثلاً(٤).

"والمقصود بأن يكون الاستصحاب دليلاً من أدلة النحو أن العنصر التحليلى النحوى حرفًا كان أم كلمة أم جملة، وكذلك الحكم الذى يتوصل إليه النحوى إذا جاء على أصله فلا يسأل عن علته؛ لأن استصحاب الحال الأصلية لعناصر التحليل من الأدلة المعتبرة"(٥).

ويرى الدكتور تمام حسان أن استصحاب حال الأصل قد دفع النحاة إلى تجريد الأصول، ومعرفة أصل الوضع وأصل القاعدة، وما يرتبط بذلك من عدول عن الأصل ورد إلى الأصل، "فقد كان على النحاة أن يجردوا صورًا أصلية لعناصر التحليل قبل أن يتكلموا فيما إذا كانت هذه الصور تستصحب في الاستعمال أو يعدل عنها.

ومعنى الاستصحاب: البقاء على الصورة المجردة من قبل النحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة الحرف أم صورة الكلمة أم صورة الجملة، وكل صورة من هذه الصور الأصلية المجردة تسمى أصل الوضع، وكما جرد النحاة أصل الوضع، جردوا كذلك أصل القاعدة"(٦).

ويرى السيوطى (ت ٩١١هـ) أن : "المسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدًا لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى

---

(١) ابن الأنبارى: الإغراب في جدل الإعراب ٤٦.

(٢) ابن الأنبارى: المصدر السابق نفسه.

(٣) الشيخ محمد أبو زهرة: أصول الفقه ٢٧٦.

(٤) الشيخ محمد أبو زهرة: المصدر السابق ٢٧٧.

(٥) د. تمام حسان: الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ٦٦.

(٦) د. تمام حسان: المصدر السابق نفسه.

يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد"(١).

والرأى الراجح عند الباحثين أن مرحلة استصحاب الحال هى مرحلة وسطى بين مرحلة السماع ومرحلة القياس، ومن ثم فإن الاستصحاب "متقدم على القياس من حيث ترتيب الاستدلال -لا من حيث قوته في الاستدلال- إذ إن تجريد الأصول المستنبطة من استقراء المادة المجموعة هى مرحلة ضرورية وتمهيدية لعملية القياس بعد ذلك؛ إذ يعتمد القياس على هذه الأصول المجردة فيقيس عليها ما عداها من فروع "(٢).

ويعود هذا الرأى -أى وضع الاستصحاب بين السماع والقياس- في أساسه إلى الأستاذ الدكتور تمام حسان إذ قال: "وهكذا عقدت العزم على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الدليل، وأن أضعه موضعه الصحيح في ترتيب الخطة النحوية متوسطًا بين السماع والقياس؛ لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع، ويعرف المطرد من الشاذ"(٣).

وتفصيل ترتيب المراحل الثلاثة -السماع والاستصحاب والقياس- يمكن بيانه بأن: "النحوى يبدأ بجمع المادة المسموعة، ويجرى عليها الاستقراء والملاحظة، ثم يخضعها للتصنيف، حتى إذا ما استقامت له الأصناف كان عليه أن يجرد صورة أصلية لهذه الصور، وأن يجعل ما عداها من الصور عدولا عن هذا الأصل، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة القياس التي يتم فيها قياس الفروع على تلك الأصول المجردة"(٤).

على أنه ينبغى الإشارة أن معنى الأصل والفرع في باب القياس غيره في باب الاستصحاب، ومن ثم فإنهما يأخذان معنيين مختلفين في كلا البابين.

والمتأمل لعلاقة الأصل والفرع في باب القياس يتبين له أنه ليس ثمة علاقة أصلية وفرعية حقيقية بينهما، على حين أن العلاقة بين الأصل والفرع في باب الاستصحاب هى علاقة أصلية وفرعية حقيقية.

يقول أحد الباحثين في شأن بيان العلاقة بين الأصل والفرع في القياس (من حيث كونها ليست علاقة حقيقية): "إن العلاقة بين الأصل والفرع في القياس تقوم على أساس يوجد في الفرع العلة التي

---

(١) السيوطى: الاقتراح في علم أصول النحو ١٧٣.

(٢) محمد سالم صالح: الأصول النحوية عند الأنبارى ٧٠.

(٣) د. تمام حسان: الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ١١٤.

(٤) محمد سالم صالح: الأصول النحوية عند الأنبارى ٤٠٥.

استوجبت الحكم في الأصل، أو على نوع من التشابه يربط بينهما أو بمجرد الطرد مما يستلزم أخذ الفرع حكم الأصل دون أن تكون هناك علاقة أصلية وفرعية حقيقية بينهما.

ففى قياس العلة يحمل الفرع على الأصل لتحقق العلة التي استوجبت الحكم في الأصل فيه، وفى قياس الشبه تقوم العلاقة بينهما على أساس نوع من التشابه، سواء أكان معنويًا أو لفظيًا أو معنويًا ولفظيًا، ولا يجمع بينهما في قياس الطرد علة أو شبه، ولكن يحمل الفرع على الأصل بمجرد الطرد ليجرى الباب على سنن واحد"(١).

كما يقول في شأن بيان العلاقة بين الأصل والفرع في باب الاستصحاب (من حيث كونها علاقة أصلية وفرعية حقيقية): "وهذا خلاف الأصل والفرع في باب الاستصحاب، إذ يعد الفرع فيه معدولاً به عن الأصل، كما يعد الأصل أصلاً مجردًا، وإن كان من وضع النحاة للفرع، سواء كان هذا الأصل أصلاً لوضع الحرف أو الكلمة أو الجملة أو أصلاً للقاعدة، فالمتأمل لهذه الأصول يدرك أن هناك علاقة أصالة وفرعية حقيقية بين الأصل والفرع في باب الاستصحاب، وأن الفرع فيه هو ما خرج عن ذلك الأصل"(٢).

١- قواعد توجيه الأصل والفرع:

من القواعد التوجيهية المتعلقة بدليل استصحاب الحال تلك القواعد التي تحكم العلاقة بين الأصل والفرع، إذ يمكن من خلالها تحديد الأصول المجردة، وقد استعان النحويون بها في تجريد أصول وضع الحرف والكلمة والجملة، وهى من الكثرة بحيث يصعب حصرها.

وفى مجال علم الصرف الذى يختص بدراسة البنية المفردة أمكن الصرفيون تجريد أصل وضع الكلمة اعتمادًا عل أساس العلامة اللغوية، فصاغوا قاعدة كلية تنص على:

"الفروع هى المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة"(٣).

ومن خلالها أمكن الاستدلال على أصالة وفرعية ما يلي:

- **النكرة أصل والمعرفة فرع.**
- **المذكر أصل والمؤنث فرع.**
- **المفرد أصل والمثنى والجمع فرعان.**
- **المشتق منه أصل والمشتق فرع.**

---

(١) محمد سالم صالح: المصدر السابق ٣٩٥.

(٢) محمد سالم صالح: المصدر السابق نفسه.

(٣) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ١/ ٥٥٦.

- **الاسم المكبر أصل والاسم المصغر فرع.**

ومن القواعد التي تحكم العلاقة بين الأصل والفرع أيضا تلك القاعدة التي تبين ارتباط الأصل بالفرع في حيز الوجود، وهى التي تنص على أنه:

"قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل"(١).

٢- قواعد توجيه العدول عن الأصل:

إذا كان ثمة قواعد تضبط الاستدلال بالاستصحاب وتحدد الأصول المجردة، أو تبين مدى ارتباط الأصل بالفرع في حيز الوجود، فإن ثمة قواعد أخرى تقوم بضبط عمليتى العدول عن الأصل والرد إليه، وهما ظاهرتان مكملتان للاستدلال باستصحاب الحال.

ومن القواعد التي صاغها الصرفيون لضبط عملية العدول عن أصل الوضع قاعدتان تجريديتان كبريان:

أولاهما: تلك القاعدة التوجيهية التي تعد جماع علم التصريف العربي وهى تنص على أنه:

- **"يعدل عن أصل الوضع من أجل تغيير لفظي أو تغيير معنوي"**.

وقد أمكن من خلالها الإحاطة بمجال علم التصريف، وتقسيم أبوابه إلى نوعين من التغيير الذى يعترى البنية الصرفية:

أحدهما: تغيير لفظى.

الآخر: تغيير معنوى.

وأما القاعدة الأخرى لضبط عملية العدول عن أصل الوضع فقد عبر عنها بعبارات منها:

- **"من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل"**(٢).
- **"من عدل عن الأصل بقى مرتهنًا بإقامة الدليل"**(٣).

ومن خلال تلك القاعدة أمكن الصرفيون تقرير أن أى عدول عن أصل وضع الكلمة -سواء أكان حذفًا أو زيادة أو إعلالا أو إبدالاً أو نقلاً أو قلبًا مكانيًا- لا بد له من دليل يدل عليه.

---

(١) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٠.

(٢) ابن الأنبارى: المصدر السابق ١/٣٠٠ .

(٣) ابن الأنبارى: المصدر السابق ٢/٦٣٤ .

وقد أمكن تصنيف الأدلة العامة التي استدل بها الصرفيون على أى عدول في أصل وضع الكلمة إلى ثلاثة أدلة، هى:

١- دليل الأصل الاشتقاقى.

٢- دليل استعمال الكلمة على هيئتها قبل العدول.

٣- دليل الارتباط الذهنى بين الصيغة المعدول عنها والصيغة المعدول إليها.

وأما قواعد ضبط عملية العدول عن أصل القاعدة فتأتى في مقدمتها تلك القاعدة التوجيهية الكلية التي أشار إليها سيبويه في الكتاب بقوله:

"وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم ويحاولون به وجهًا"(١).

وتحت هذه القاعدة الكلية وردت عدة قواعد فرعية للعدول عن القاعدة الأصلية منها:

- **"العارض لا يُعتد به"**(٢).
- **وقد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما، وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب**(٣).
- **الشيء إذا كثر في استعمالهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله**(٤).
- **الشيء إنما تخرجه من بابه وتلزمه سمة غيره في بعض الأحوال علة تلزمه وخوف لبس بين مشتبهين**(٥).
- **الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت**(٦).

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/٣٢.

(٢) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٤١.

(٣) المبرد: المقتضب ٢/٩٦.

(٤) سيبويه: الكتاب ١/٣١٠.

(٥) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ١٢٩.

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/١٢٢.

٣- قواعد توجيه الرد إلى الأصل:

تُعـــد ظاهرة الرد إلى أصل الوضع من مكملات الاستدلال بدليل يستصحب معه في سبيل ضبط عملية الرد إلى أصل الوضع؛ وضع الصرفيون بعض القواعد التوجيهية التي ترشد إلى معرفة أصل وضع الكلمة من خلال ثلاث وسائل هي: الصيغة، التقدير، وصل الكلام. وسنعرض بعض القواعد التوجيهية التي تعين في عمليةالرد إلى أصل الوضع عمومًا.

فمن القواعد التوجيهية التي ترشد إلى معرفة أصل وضع الكلمة:

- **التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.**
- **التكسير يرد الأشياء إلى أصولها.**
- **التثنية ترد الأشياء إلى أصولها.**
- **النسب يرد الأشياء إلى أصولها.**
- **قد يحذف الشيء لفظًا ويثبت تقديرًا.**
- **الوصل ترد فيه الأشياء إلى أصولها.**

ومن القواعد التوجيهية التي تقوم بضبط عملية الرد إلى أصل الوضع عمومًا:

- **مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد.**
- **لا يجوز رد الشيء إلى غير أصل.**

ثالثًا: قواعد التوجيه ودليل القياس:

يُعد دليل القياس الأصل الثاني من أصول النحو بعد دليل السماع من حيث قوته في الاستدلال، ولكنه يقع في الموضع الأخير حسب ترتيب الخطة النحوية بعد السماع واستصحاب الحال، إذ يعتمد القياس على الأصول المجردة.

وتبلغ أهمية هذا الدليل فيما جاء من قولِهم: إن النحو كله قياس.... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو[١]. ويُعرف القياس في اصطلاح العلماء بعدة تعريفات، منها ما يلي:

- **تقدير الفرع بحكم الأصل.**
- **حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع.**
- **إلحاق الفرع بالأصل بجامع.**
- **اعتبار الشيء بالشيء بجامع[٢].**
- **حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٣].**

"ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لَم يسم فاعله والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع"[٤].

وقبل الشروع في بيان علاقة التوجيه بدليل القياس ينبغي الإشارة إلى أقسام القياس الواردة عن الأولين.

التقسيم الأول للقياس:

قسم ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أقسام القياس إلى ثلاثة أقسام هي: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد[٥]. وقد أخضع تقسيمه هذا إلى أساس الجامع بين المقيس والمقيس عليه، إذ يكون ذلك الجامع بينهما أحد ثلاثة أشياء: علـــة وشبه وطرد.

---

(١) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو ٩٥.

(٢) ابن الأنباري: المصدر السابق ٩٣.

(٣) ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.

(٤) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو ٩٥.

(٥) ابن الأنباري: المصدر السابق ١٠٥.

وبيان هذه الأقيسة عنده على النحو التالي:

١- **قياس العلة:** أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل[١].

٢- **قياس الشبه:** أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل[٢].

٣- **قياس الطرد:** هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة[٣].

التقسيم الثاني للقياس:

هناك تقسيم آخر لأقسام القياس في اللغة العربية إذ قسمه السيوطي (ت ٩١١هـ) إلى أربعة أقسام هي: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد[٤].

وبيان هذه الأقيسة عنده على النحو التالي:

الأول: حمل فرع على أصل: إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد كقولِهم: قيم وديم في قيمة وديمة، وزوجة وثورة في: زَوْج وثَوْر.

الثاني: حمل أصل على فرع: إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته: قمت قيامًا، وقادمت قوامًا.

الثالث: حمل نظير على نظير: توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملاً لَها على النافية.

الرابع: حمل ضد على ضد: النصب بـ(لَم) حملاً على الجزم بلن فإن الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل[٥].

ومن القواعد التوجيهية التي تضبط قياس الشبه حسب التقسيم الأول لأقسام القياس، أو حمل نظير على نظير حسب التقسيم الثاني قولـــهم:

- **قد يشبه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء**[٦].
- **الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشبه**[٧].

---

(١) ابن الأنباري: المصدر السابق ١٠٥.

(٢) ابن الأنباري: المصدر السابق ١٠٧.

(٣) ابن ا لأنباري: المصدر السابق ١١٠.

(٤) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ١٠١.

(٥) ينظر: السيوطي: المصدر السابق ١٠١- ١٠٧.

(٦) سيبويه: الكتاب ٤١٣/٣.

(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٨/١.

- **قد يُعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناهُ أو في لفظه أو فيهما**[١].

ومن القواعد التي تقوم بضبط قياس الشبه أيضًا تلك القاعدة التي تنص على أن:

"**الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول**"[٢].

على أساس أن العلاقة بين الأصل والفرع قائمة على التشبيه، ووجه انحطاط الفرع عن درجة الأصل أنه: "قد يشبه الشيء بالشيء من وجه ولا يشبهه من وجوه فإن أعطي بعض أحكامه فللشبه الذي بينهما وإن منعه فلما فاته من تكامل الشبه"[٣].

وأمَّا وجه ربط هذه القاعدة وتطبيقها على قياس الشبـــه دون غيره من أنواع القياس الأخرى فقد بينه أحد الباحثين في قوله: "ويبدو أن هذه القاعدة تنطبق على قياس الشبه أكثر من غيره إذ لَما كان هذا القياس قائمًا على إيجاد أوجه من الشبه بين المقيس والمقيس عليه انحط فيه الفرع عن درجة الأصل، فلَم يأخذ كل ما للأصل من أحكام وخصوصيات.

أمَّا قياس العلة فالفرع يأخذ فيه جميع ما للأصل من خصوصيات وأحكام، ويكون في قوة الأصل، لأن الأصل والفرع يشتركان في العلة الموجبة للحكم كقياس نائب الفاعل على الفاعل، فلمَّا كان الإسناد موجودًا في الأصل والفرع وهو علة الرفع، أخذ الفرع ما للأصل من أحكام، فأخذ حكمه في الرفع، كما كان كالفاعل في عدم جواز تقديمه على الفعل"[٤].

ومن القواعد التوجيهية التي تضبط قياس الطرد وتنظر له قولـــهم:

- **العرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد**[٥].
- **الحكم إذا ثبت لعلة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنعَ فيه وجود العلة**[٦].
- **من المقرر أن الشيء إذا لزم شيئًا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته**[٧].

وقد سبق تناول الأمثلة الصرفية التي تندرج تحت هذه القاعدة التوجيهية عند الحديث المفصل عنها ولعل من أشهر تلك الأمثلة:

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٨٤.

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦٠.

(٣) ابن جني: المنصف ١/١٢٤.

(٤) محمد سالِم صالح: الأصول النحوية عند الأنباري ٤١٩.

(٥) سيبويه: الكتاب ٤/١٢.

(٦) العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٨٨.

(٧) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٧٤.

- حملهم الأفعال المضارعة المبدوءة بالياء والتاء والنون نحو: يكرم، تكرم، نكرم، على المضارع المبدوء بالهمزة أكرم في حذف الهمزة.

- حملهم الأفعال المضارعة المبدوءة بالهمزة والتاء والنون نحو: أعد، تعد، نعد على المضارع المبدوء بالياء يعد في حذف الواو.

ومن أقسام القياس حسب التقسيم الثاني الذي ذكره السيوطي "**حمل ضد على ضد**". وقد عبر الصرفيون عن هذا النوع من القياس بعبارات صيغت في أنماط قواعد أو قوانين أو ضوابط، منها:

- **وهم مما يجرون الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره**[١].

- **يجرون الشيء مجرى خلافه كثيرًا كما يجرونه مجرى مثله**[٢].

- **الشيء في أصول العربية قد يُحمل على ضده كما يُحمل على نظيره ورسيله**[٣].

- **ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى مناسبة بينهما حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها**[٤].

- **وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره**[٥].

ومن مكملات الحديث عن القياس ما جاء من الكلام على الاطراد والشذوذ، والمطرد والشاذ، إذ قسم أهل العربية الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

الأول: مطرد في القياس والاستعمال: وذلك نحو: قام زيد، وضربتُ عمرًا، ومررتُ بسعيد.

الثاني: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال: وذلك نحو: الماضي من يذر ويدع. وكذلك قولـــهم: مكان مبقل، هذا هو القياس والأكثر في السماع: باقل.

الثالث: مطرد في الاستعمال شاذ في القياس: نحو قولـــهم: أَخْوَص الرمث، واستَصْوَبْتُ الأمر، ومنه أيضًا: استَحْوَذ وأَغْيَلَتِ المرأة واستَنْوَق الجمل.

الرابع: شاذ في القياس والاستعمال: مثل: تتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف[٦].

---

(١) ابن جني: المنصف ٦٩/١.

(٢) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ٢١٥.

(٣) الحريري: درة الغواص في أوهام الخواص ١٠١.

(٤) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٣٦٨/٢.

(٥) ابن الأنباري: أسرار العربية ٣٣٤.

(٦) ابن جني: الخصائص ٩٨/١، ٩٩. المنصف ٢٧٧/١، ٢٧٨.

ومن القواعد التوجيهية التي تشير إلى عدم القياس على الشاذ ما جاء في أقوالِهم:

- **الشواذ لا تورد نقضًا على القواعد المطردة**[١].
- **الشاذ النادر لا يُقاس عليه**[٢].
- **كما لا يُقاس على الشاذ نطقًا لا يُقاس عليه تركًا**[٣].

ومن القواعد التوجيهية التي تشير إلى أمور لا يُقاس عليها ما جاء في أقوالِهم:

- **الضرورة لا يُقاس عليها**[٤].
- **ليس كل ما حكي عنهم يُقاس عليه**[٥].

وأمَّا القواعد التوجيهية الاستدلالية الأولوية مثل قولـــهم:

- **الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير**[٦].
- **الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل**[٧].
- **الحمل على أحسن القبيحين**[٨].

فهي تُعد من القواعد التوجيهية التي تضبط القياس أيضًا أو فهي –على وجه الدقة– تُعد قواعد تفضيل قياس على آخر، فقد عني النحاة بتوجيه بعض الكلمات بقياسها على غيرها، وتقرير هذا القياس أو تعليله عن طريق تفضيله على قياس آخر في الأولوية أو الوجوب أو الجدارة، وصاغوا قواعد تضبط هذا التفضيل وتنظر له"[٩].

وبيان ذلك أن القواعد التوجيهية الاستدلالية تحتوي على قياسين أحدهما مفضل والآخر مفضل عليه، وقد جمع بينهما في صياغة واحدة بتقديم الحديث عن القياس المفضل وتأخير الحديث عن القياس المفضل عليه، وبربطهما بلفظ من ألفاظ التفضيل مثل أولى.

---

(١) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو ١٠٧.

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٤٨.

(٣) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ٩٩.

(٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٥٢.

(٥) ابن الأنباري: المصدر السابق ٢/٦١٥.

(٦) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠.

(٧) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١/٤٠٠.

(٨) السيوطي: المصدر السابق ١/٣٩٣.

(٩) عبد الله الخولي: قواعد التوجيه في النحو العربي ٦٠.

وأمَّا القواعد المبنوية بأنواعها الثلاثة المتعلقة بتوجيه استثقال البنية أو توجيه نفي اجتماع شيئين في البنية أو توجيه اختصاص البنية فهي تُعد قواعد قياسية، وإن لَم تكن هذه القواعد من قبيل القواعد التي تضبط القياس النحوي بأشكاله المختلفة وتنظر له.

ووجه وصفها بأنَّها قواعد قياسية أنَّها لا تقتصر على موضع معين ومسألة معينة عند صوغ الأبنية الصرفية، بل يمتد أثرها وينسحب كذلك على مواضع كثيرة أخرى، ومسائل متعددة مختلفة.

ويُمكن القول على وجه العموم: إن البصريين كانوا أوفر حظًا وأكثر نصيبًا من الكوفيين في جانب قواعد التوجيه القياسية؛ وماذاك إلا لأنَّها في جملتها قواعد تتفق مع العقلية المنطقية التي أراد البصريون أن يجعلوا علمي النحو والصرف خاضعين لَها محكومين بِها.

وتأسيسًا على ما تقدم ذكره في هذا الفصل، يتبين لَنا أن قواعد التوجيه ارتبطت بأصول قامت عليها تمثلت في السماع والاستصحاب والقياس. وأنَّها في جملتها شكلت ضوابط المنهج التي ضبطت اتجاه النحوي عند نظره إلى هذه الأصول الثلاثة، وأن معنى كونها "ضوابط المنهج أن من عرف النحو العربي وجهل هذه القواعد فهو علم بمسائل النحو، ولكنه لا يعرف هيكل النحو ولا يستطيع أن يجتهد ولا أن يُضيف إليه أكثر من خلاف على إعراب لفظ أو رتبته أو مطابقته" [1].

---

(١) د. تَمام حسان: الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ٦٦.

الفصل الثاني

العلاقة بين قواعد التوجيه والتعليل الصرفي

وهو يشتمل على العناصر الآتية :

-نشأة فكرة التعليل وبيان أهميتها في الدرس اللغوي.

-أسباب ضعف علل النحاة ونفور الدارسين منها.

-أنواع العلل في الدرس النحوي.

-ارتباط قواعد التوجيه في الصرف العربي بموضوع العلة الصرفية.

-بيان علاقة قواعد التوجيه بأنواع العلل المختلفة.

نشأة فكرة التعليل وبيان أهميتها في الدرس اللغوي

لقد ارتبطت فكرة التعليل في الدرس اللغوى بالمنهج الدراسى الذى غلب على ذلك الدرس اللغوى ذاته؛ إذ كان هذا المنهج في أغلبه عقليًا ذا اتجاه تعلميى محض، من أجل ذلك فقد كان لازمًا أن يقف الدارسون أمام القضايا اللغوية ليتساءلوا عن الأسباب التي كانت وراء المسببات في كل قضية يعالجونها؛ إذ إن معرفة السبب أمر جوهرى يفرضه التعليم ويميل إليه الدارسون طلبًا للفهم.

بناء على ذلك يمكن القول بأن التعليل في عمومه ينشأ منشأ فطريًا في كل العلوم، ففى الدرس اللغوى العربى كان المنشأ الفطرى للتعليل لا يعدو كونه أسئلة ساذجة من قبيل سؤالهم: لم رفع هذا الاسم في هذا الموقع؟ ولم نصب ذاك الاسم في ذلك الموقع؟ أو من قبيل سؤالهم: لم بنى هذا الفعل هنا، ولم أعرب هناك؟.

وتأسيسًا على ذلك يمكن القول إنه: "من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصى العلة، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق حكمًا عامًا فيصل بالظواهر إلى القاعدة العلمية، ولذلك فليس غريبًا أن يكون السؤال عن العلة قديمًا، وأن يكون التعليل مرافقًا للحكم النحوى منذ وجد"(١).

من أجل ذلك، فقد عُدَّ التعليل -بوجه عام- من أصول البحث العلمى ومن مقتضياته التي لا يجوز الاستغناء عنها، إذ يقول الأستاذ الدكتور أحمد عبدالستار الجوارى: "وليس بين الباحثين والدارسين من ينكر أن الدارس أو الباحث إذا وعى ما يدرس وما يبحث؛ كثيرًا ما ينصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه، ويتساءل عن الأسباب التي سببتها والعوامل التي عملت على وجودها، وذلك ضرب من إثارة التفكير لا سبيل إلى حده أو الوقوف في وجهه، بل ليس من مصلحة البحث العلمى ولا من التوفيق في العلم أن يهمل ويترك، وإنما تقضى أصول البحث والتدريس بتشجيعه وتوجيهه حتى يكون سببًا إلى ربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس وصيرورتها جزءاً من واقع فكره وعقله"(٢).

وتبدو أهمية مبدأ التعليل في الدرس النحوى من اهتمام النحاة الأوائل به، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه، وتتصف تعليلاتهما -في جملتها- بقربها من روح اللغة، ومن الحس اللغوى الذى ينفر من القبيح والمستثقل والبعد عن الفلسفة.

---

(١) د. مازن المبارك: النحو العربى، العلة النحوية نشأتها وتطورها ٥١.

(٢) د. أحمد عبد الستار الجوارى: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجى ٤٥.

وفى هذا الشأن تقول الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثى: "وكل هذه العلل تدلنا على اهتمام سيبويه وشيوخه ولا سيما الخليل بالعلـــة واستفادتهم منها في تثبت الأحكام أو شروحها وتفسيرها لتثبت في ذهن الدارس والمتعلم، ويستطيع بها مقارنة حكم بآخر والتفريق بينهما والموازنة بين الأحكام المختلفة على اختلاف المواضع التي يحتاجون فيها إلى التعليل، وقد جرت كل هذه الأنواع من العلل جريانًا طبيعيًا من غير تعقيد ولا إرباك للدارس أو تشتيت لذهنه عن المسألة التي يريد الاطلاع عليها ومعرفة موقف العرب الفصحاء منه"(١).

وقد عدّ الأستاذ الدكتور عبده الراجحى التعليل أصلاً أساسيًا من أصول البحث النحوى عند الخليل وسيبويه، ذاهبًا إلى القول بأنه نشأ لديهما بعيدًا عن أى مؤثرات، ثم تطور عند من جاء بعدهما شيئًا فشيئًا من جراء التأثر بمنطق أرسطو وعلمى الفقه والكلام، إذ يقول: "إن التعليل يشكل أصلاً أساسيًا من أصول البحث النحوى عند الأوائل، وبخاصة عند الخليل وسيبويه، ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئًا فشيئًا متصلاً بالتعليل الأرسطى من ناحية، وبالتعليل الكلامي والفقهى من ناحية أخرى، حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوى، وجعل النحاة يقصدون إلى التأليف في العلل النحوية تأليفًا خاصًا"(٢).

وبناء على ذلك فقد وصف الأستاذ الدكتور عبده الراجحى التعليل الوارد عن النحاة الأوائل أمثال الخليل وسيبويه؛ بأنه لا يخرج في أغلبه عن التعليل اللغوى الذى يفسر الظاهرة اللغوية من داخلها وليس من خارجها.

وفى ذلك يقول: "لم يخل المنهج العربى من تعليل الظواهر اللغوية، ومرة أخرى يتعرض الدرس العربى لهجوم عنيف من هذه الناحية، إذ يربط الناقدون بين التعليل عندهم والتعليل عند الفلاسفة، والواقع أنه بالرغم من تأثر التعليل عندهم بنظيره عند الفقهاء والمتكلمين فإنه في مراحله التي أشرنا إليها -لا يخرج في أغلبه عن التعليل النحوى- نقصد أنهم لم يكونوا يفسرون الظاهرة اللغوية من خارجها، بل كانوا يعمدون إلى الربط بين الظواهر في سياق لغوى واحد"(٣).

ويدل على صحة ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور عبده الراجحى في قوله السابق من أن التعليل عند الخليل وسيبويه لا يخرج عن قبيل التعليل اللغوى أن منهج الخليل في التعليل لا يبنيه دائمًا على القطع واليقين، ولكنه يبنيه على الاحتمال؛ إذ لا تعدو العلل عنده أن تكون وسائل لتوضيح الظواهر اللغوية وكشف أسرارها وتفسير لما هو وارد عن العرب، فقد جاء في الخبر أنه قد سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو؛ فقيل له: عن العرب آخذها أم اخترعتها من نفسك، فقال: إن العرب نطقت على

---

(١) د. خديجة الحديثى : دراسات في كتاب سيبويه ٢١١، ٢١٢.

(٢) د. عبده الراجحى: النحو العربى والدرس الحديث ٨٣.

(٣) د. أحمد عبد الستار الجوارى: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجى ٤٥.

سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندى أن علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست، وإن تكن هناك عله له؛ فمثلى في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك.

فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"(١).

ويمكن أن نستخلص من نص الخليل الوراد في شأن نظرته إلى مبدأ التعليل الذى اتبعه إلى نتيجة مؤدها أن: "العرب إذن لم يتحدثوا عن هذه العلل و لم يذكروها، ولكنهم نطقوا باللغة كما أرشدتهم سجيتهم، و كما أساغتها طبيعتهم، والتزموا فيها هذه القيودالخاصة التي نقلت إلينا واطردت أساليبهم على هذا النحو المعين، فلما جاء العلماء يبحثون في هذه اللغة بغية الوقوف على أسرارها، ورغبة في تيسير دراستها حتى يستطيع الخلف أن ينهج منهج السلف، وحتى يستطيع غير العربى أن يقف من أسرار العربية على ما يعرفه العربى؛ حاولوا أن يلتمسوا ضوابط وقواعد وأن يجدوا عللاً وأسبابًا، فعقدوا الموازنات ونظروا في المتشابهات وجمعوا المؤتلف، ووضعوا الأسباب العامة والعلل الموضحة"(٢).

على أنه يمكن القول: إن تطور فلسفة التعليل في الظواهر اللغوية بشكل ملحوظ تم على يد ابن جنى، ولا سيما في كتابيه: الخصائص وسر صناعة الإعراب، حيث يطغى التعليل العقلى عنده على المادة العلمية، فكان بحق صاحب مدرسة في فلسفة النحو واللغة.

وفى ذلك جاء قول الدكتور حسن عون: "أما ابن جنى -وهو الممثل لأهل النظر أو لأصحاب الاتجاه الثانى- فيذهب في درس الأصول النحوية وتعليل الظواهر اللغوية وعمل العقل فيها إلى درجة بعيدة، كما يذهب إلى استخلاص القوانين العامة للنحو واللغة متجاوزًا الحدود التي رسمها القدماء بمسافات شاسعة، فهو بحق صاحب مدرسة في فلسفة النحو واللغة، وأثر ذلك واضح في مؤلفاته العديدة، وبصفة خاصة في الخصائص وسر صناعة الإعراب، حيث يطغى التعليل العقلى على المادة، وحيث لا يحس القارئ بالظاهرة اللغوية أو النحوية أو الصرفية أو الصوتية بمقدار إحساسه بتعليل الظاهرة نفسها"(٣).

---

(١) الزجاجى: الإيضاح في علل النحو ٦٦.

(٢) د. عبدالرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ٢٦٢.

(٣) د. حسن عون: تطور الدرس النحوي ٦٩، ٧٠.

أسباب ضعف علل النحاة ونفور الدارسين منها

يمكن إرجاع أسباب ضعف علل النحاة ونفور الدارسين منها و تتشابك دعوة طرح مبدأ التعليل في الدرس اللغوى إلى سببين رئيسيين:

السبب الأول: اتصاف بعض العلل بالتكلف، نظرًا لاعتمادها على المنهج المنطقى و الافتراض العقلى.

السبب الثانى: خوض النحاة في تفصيل بعض البحوث المتعلقة بالعلة.

وفيما يلي الحديث عن هذين السببين تفصيلاً:

السبب الأول: اتصاف بعض العلل بالتكلف، نظرًا لاعتمادها على المنهج المنطقى والافتراض العقلى:

لقد كانت سيطرة المنطق الصورى على بعض القضايا اللغوية سببًا رئيسيًا في اتصاف بعض العلل بالتكلف، وجعل التعليل أحد عيوب النحو العربى، وفى ذلك يقول أحد الباحثين: "إن سيطرة المنطق الصورى وما تولد عنها من الإغراق في التجريد والتعليل هى المسئولة عن عدد كبير من عيوب النحو العربى وصعوباته وعلى رأسها كثرة الخلاف بين النحاة، فالمنطق والتعليل ينقلان البحث من منهج لغوى إلى قضايا تجريدية، والتجريد يفتح الباب واسعًا أمام وجهات النظر التي تتعدد وتختلف، وقد تتعارض لعدم ارتباطها بواقع محدد"(١).

من أجل ذلك فقد أشار الأستاذ الدكتور عبدالرحمن السيد إلى أن علل النحو مقبولة ما سلمت من الإغراق والتكلف، مرذولـــة مستكرهة في بعضها مااعتمدت على المنهج المنطقى والافتراض العقلى.

يقول في ذلك : " إن طريق هذه العلل كان -من غير شك- طريق الظن والحدس، ولم يكن طريق العلم واليقين، وإن النفس -وإن كانت تطمئن إلى بعض هذه العلل وتجد فيها غناء- لا تستريح إلى بعضها الآخر وتجد فيها عناء، وإن بعض هذه العلل إن ساغت وقبلت؛ فبعضها الآخر لا يساغ ولا يقبل، فقد تكلف النحاة في بعضها وفلسفوها، وظهر فيها النهج المنطقى والافتراض العقلى، فأصبحت مرذولة مستكرهة، بعد أن جافت البساطة وقصد فيها إلى الإبعاد"(٢).

---

(١) عبد الوارث مبروك سعيد : في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ٣٢. الطبعة الأولى، دار القلم، الكويت ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م

(٢) د. عبدالرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ٢٧٦.

وأخيرًا يمكن بيان أثر المنطق والفلسفة والاعتبارات العقلية في اتصاف علل النحاة بالتكلف فيما وقع من جراء ذلك من ابتعاد الدرس اللغوى عن منهجه وإصابته بالتخلف والجمود، خلافًا لنهج النحاة المتقدمين أمثال الخليل وسيبويه في معالجة موضوعات الدرس اللغوى ومسائله.

وقد بين ذلك الدكتور مهدى المخزومى في قوله: "وكان نهج الخليل بدايـــة حسنة للمعنيين بالدرس اللغوى، غير أنهم كانوا بعيدين عن أن ينهجوا منهجه، وكانوا ينظرون إلى الدرس اللغوى على خلاف ما كان الخليل يفعل، وأخذوا يعالجون مسائل هذا الدرس وموضوعاته معالجة لا تمت إلى طبيعة الدرس بصلة، وراحوا ينشدون في المنطق والفلسفة ما كانوا يرون أنه يحقق لهم غرضًا، فابتعدوا بالدرس اللغوى عن منهجه فأصيب بالتخلف والجمود، وجاءت تفسيراتهم للظواهر اللغوية تفسيرات يقوم أكثرها على اعتبارات عقلية لا يمكن أن يفسر بها أسلوب لغوى"(١).

السبب الثاني: خوض النحاة في تفصيل بعض البحوث المتعلقة بالعلة:

لقد كان خوض النحاة في تفصيل بعض البحوث المتعلقة بالعلة سببًا رئيسيًا في ضعف عللهم، ونفور الدارسين منها نظرًا لتشعب البحث النحوى وتعقد دراسته، فمثلاً؛ تحت ما يسمى "مسالك العلة" ذكر النحويون جملة من البحوث، منها الإجماع والنص والإيماء والسبر والتقسيم والمناسبة والشبه والطرد والغاء الفارق.

وتحت ما يسمى "قوادح العلة" ذكروا جملة من البحوث، منها النقض وتخلف العكس وعدم التأثير.

وقد لمست الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثى أثر تلك البحوث المتعلقة بالعلة في تشعب البحث النحوى وتعقد دراسته، وعبرت عن ذلك بقولها: "هذه البحوث المفصلة المتشابكة المعقدة التي أدخلها النحاة، وما أداروها في العلة وأقسامها وأنواعها وشروطها وأوصافها، وما يصح وما لا يصح، وما تثبت به وما تنتقض، واختلافهم في كل ذلك أدت إلى تشعب البحث النحوى وتعقد دراسته تعقدًا لا فائدة فيه لمن يتعلم اللغة العربية أو لمن يتكلم بها، حتى انتهى الأمر إلى أن ذهب بعض النحاة مذاهب غريبة في افتعال العلل لكل ظاهرة لغوية أو صرفية أو نحوية، واشتطوا في بحوثهم حتى غدت هذه البحوث كأنها بحوث من المنطق اتخذت من العبارات النحوية شواهد لها"(٢).

---

(١) د. مهدى المخزومى: في النحو العربى نقـــد وتوجـــيه ١٩٢.

(٢) د. خديجة الحديثى: دراسات في كتاب سيبويه ١٧٧.

أنواع العلل في الدرس النحوي

اختلف النحاة في تعيين أنواع العلل النحوية اختلافًا بينًا، ولكن المشهور منها أربعة وعشرون نوعًا ذكرها السيوطى (ت ٩١١هـ) في كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو"[1] نقلا عن أبي عبدالله الحسين بن موسى الدينورى الجليس في كتابه " ثمار الصناعة" .

على أنه "يمكن نظمها في اثنى عشر زوجًا أو ما يقرب من ذلك بحيث يشتمل كل زوج على علتين إحداهما عكس الأخرى تقريبًا، على النحو التالى:

(١) علة التشبيه	وتقابلها	(٢) علة الفرق
(٣) علة التنظير	وتقابلها	(٤) علة النقيض
(٥) علة المشاكلة	وتقابلها	(٦) علة التضاد
(٧) علة الوجوب	وتقابلها	(٨) علة الجواز
(٩) علة الحمل على المعنى	وتقابلها	(١٠) علة المجاورة
(١١) علة المعادلة	وتقابلها	(١٢) علة الأولى
(١٣) علة التعويض	وتقابلها	(١٤) علة الاختصار
(١٥) علة الأصل	وتقابلها	(١٦) علة السماع
(١٧) علة التوكيد	وتقابلها	(١٨) علة الاستغناء
(١٩) علة التغليب	وتقابلها	(٢٠) علة التحليل
(٢١) علة الدلالة	وتقابلها	(٢٢) علة الإشعار
(٢٣) علة الاستثقال	وتقابلها	(٢٤) علة التخفيف"[2]

---

(١) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ١١٥.

(٢) د. تمام حسان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ١٨٩.

ارتباط قواعد التوجيه في الصرف العربي بموضوع العلة الصرفية

لعل البحث في قواعد التوجيه في الصرف العربي يدخل في باب دراسة العلة الصرفية، فهي إلى ذلك الموضوع أقرب وبه أدخـــل، ووجه العلاقة القائمة بينهما أن العلل تأتي لتسويغ القواعد التوجيهية؛ ولذلك كان مجئ العلة في حيز الوجود بعد مجئ القاعدة التوجيهية لا قبلها، وهذا ما أفاده قول الأستاذ الدكتور تمام حسان: " ويبدو أن منشأ العلل قواعد التوجيه، لأن التعليل يتم دائما في ضوئها ومنسجمًا معها، ومعنى هذا أن قواعد التوجيه تمثل الغايات التي تسعى إليها العلل الغائية "(١).

ويمكن التدليل على ارتباط موضوع قواعد التوجيه بالعلل بالنظر إلى وظيفة كل منهما. فالقاعدة التوجيهية قاعدة كلية تحكم اشتراك مسائل من أبواب شتى في حكم من الأحكام، وهذا عينه هو مفهوم العلة التي تحكم اشتراك مسائل من أبواب شتى في حكم من الأحكام.

وقد عبر أحد الباحثين في علم الفقه عن القاعدة الفقهية التي تحكم اشتراك مسائل من أبواب شتى في حكم من الأحكام الفقهية بعبارة : العلة الواحدة التي تحكم فيها جميعًا، إذ يقول: "وإذا كان لكل حكم علة بنى عليها، وإلا كان تحكمًا لا تشريعًا، وكان كثير من الأحكام وإن اختلفت أبوابها التي ترجع إليها قد تجمعها علة واحدة تحكم فيها جميعًا، كان لا بد بعد التدوين الأولى للمسائل والأحكام أن يقوم في وقت لاحق تجميع لتلك العلل الخاصة يبرز بها ويتجلى المنطق والمنطلق في اشتراك المسائل من أنواع وأبواب شتى في حكم من الأحكام"(٢).

وليس أدل على ارتباط قواعد التوجيه في الصرف العربي بموضوع العلة الصرفية من أن بعضها ورد في مصنفات المتقدمين، وقد أطلق عليه لفظ العلة بدلاً من القاعدة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- إطلاق المبرد (ت ٢٨٥هـــ) على كراهة الخروج من ضم إلى كسر لفظ العلة في قوله:

"فأما ما ثالثه مضموم فإن ألف الوصل تبتدأ فيه مضمومة، **والعلة في ذلك أنه لا يوجد ضم بعد كسر إلا أن يكون ضم إعراب**"(٣).

- إطلاق ابن جنى لفظ العلة على قاعدة: كراهة توالى الأمثال، وعلى قاعدة: الحركات تستثقل على أحرف العلة، وعلى قاعدة: التنبيه على الأصل في عباراته على التوالى:

"فالعلة الموجـــبة للقلب في الواحـــد هى موجودة في الجمع والتحقير وهى اجتماع الهمزتين"(٤).

---

(١) د. تمام حسان: الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ١٨٨ (الهامش).

(٢) أحمد الزرقا : القواعد الفقهية ٩.

(٣) المبرد: المقتضب.

(٤) ابن جنى: المنصف ٢/٣٢٠.

"العلة في قلب هذا وما قبله واحدة، وهو تحرك العين وانفتاح ما قبلها"(١).

"وقد ذكرت العلة في أن خرج بعض المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيهًا على باقى المعتل"(٢).

- إطلاق السيوطى على كراهة توالى أربع حركات لوازم في الكلمة الواحدة، أو فيما هو كالكلمة الواحدة لفظ العلة حيث قال: **"وعلة الإسكان عند الأكثر كراهة توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة"**(٣).

كما يدل على ارتباط قواعد التوجيه في الصرف العربى بموضوع العلة الصرفية أنها لا تذكر في الأغلب إلا في سياق تعليلى بعد لأن، أو لأنه، أو لأنهم، أو نحو ذلك.

وعبارات سيبويه في الكتاب التي تدل على ذلك كثيرة، منها ما يلى:

- **لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ماهو فيه**(٤).
- **لأن الحركة زائدة ، فلم يكونوا ليحركوا إلا بثبت**(٥).
- **لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع حركات**(٦).
- **لأنه لا يلتقى ساكنان**(٧).
- **لأنه لا يلتقى في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان**(٨).
- **لأنه قد كثر في كلامهم**(٩).
- **لأنه ليس له نظير في الأسماء**(١٠).
- **لأنهم يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما فتحة**(١١).
- **لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لايخصون به غيره من غير المعتل**(١٢).

---

(١) ابن جنى: المصدر السابق ١/٣٣٣.

(٢) أبن جنى: المصدر السابق ١/٢٧٧.

(٣) السيوطى: همع الهوامع ١/١٩٧.

(٤) سيبويه: الكتاب ٤/١٥٩.

(٥) سيبويه: المصدر السابق ٣/٣٦٨.

(٦) سيبويه: المصدر السابق ٤/٢٨٩.

(٧) سيبويه: المصدر السابق ٤/٣٤٨، ٤/٣٨٦، ٤/٣٩٩.

(٨) سيبويه: المصدر السابق ٤/ ٣٦٥

(٩) سيبويه: المصدر السابق ١/٢٨٤.

(١٠) سيبويه: المصدر السابق ٤/٢٠٨.

(١١) سيبويه: المصدر السابق ٤/٣٩٢.

(١٢) سيبويه: المصدر السابق ٤/٣٦٥.

بيان علاقة قواعد التوجيه بأنواع العلل المختلفة

إن ارتباط قواعد التوجيه بالعلل وبيان العلاقة بين قاعدة توجيهية معينة والعلة التي نشأت وراءها، لا نستطيع أن نخضعها دائمًا إلى تصنيف صارم لا يسمح بتداخل، وإنما هو تصنيف تقريبى يقوم أحيانًا على الاختيار واختلاف التفسير.

من أجل ذلك فإذا لحظنا اتفاق وجهات نظر الصرفيين أحيانًا في ارتباط قاعدة توجيهية معينة بعلة بعينها، فإننا سوف نلحظ في بعض الأحيان اختلافًا بينهم في هذا الشأن، فقد يرى أحد الصرفيين أن ثمة قاعدة توجيهية كانت وراء نشأة علة معينة، على حين يرى آخر أنها كانت وراء نشأة علة أخرى.

وقد أشارت الدكتورة خديجة الحديثى إلى اختلاف النحويين في تفسير العلة بقولها: "وليست علل النحو ثابتة واجبة، فقد يختلف النحويون فيما بينهم في تفسير السبب الذى دفع إلى هذا النوع من التعبير أو إلى حكم معين من الأحكام، وعلى ذلك تختلف العلة التي يضعها كل منهم، ونتيجة لهذا الاختلاف تتعدد الأحكام وتتشعب الآراء"(١).

وفى الصفحات التالية سوف يقوم البحث بذكر بعض القواعد التوجيهية محاولاً التماس العلة التي نشأت وراء كل قاعدة منها من خلال كلام النحويين والصرفيين أنفسهم.

أولاً: قواعد التوجيه المبنوية:

(أ) قواعد توجيه استثقال البنية:

ترتبط القواعد المبنوية التي تقوم بتوجيه استثقال البنية الصرفية **بعلة الاستثقال**، وهذه القواعد التوجيهية التي ترتبط بعلة الاستثقال هى ما عبر عنها الصرفيون فيما يلى:

- **الحرف الذى يبتدأ به لا يكون إلا متحركًا، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به.**
- **كراهة الخروج من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم.**
- **ليس في أصول كلامهم جمع بين أربع متحركات في كلمة.**
- **يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة.**
- **اجتماع الأمثال مكروه.**

---

(١) د. خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه ١٥٦.

ويدل على ارتباط هذه القواعد التوجيهية بعلة الاستثقال وروده في سياق تعليلي يشير إلى ذلك:

يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في بيان وجه عدم الابتداء بالساكن في العربية: "لما كان الحرف الذى يبتدأ به لا يكون إلا متحركًا، وذلك لضرورة النطق به إذ الساكن لا يمكن الابتداء به. وليس ذلك بلغة، ولا أن القياس اقتضاه وإنما هو من قبيل الضرورة وعدم الإمكان"[١].

ويقول الفراء (ت ٢٠٧هـ) في تعليل عدم تتابع الضمة والكسرة أو الكسرة والضمة: "ثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة"[٢].

ويقول الصيمرى (ت بعد ٣٠٠هـ) في تعليل عدم توالى أربع حركات في كلمة واحدة: "ليس في كلامهم جمع بين أربع متحركات في كلمة واحدة لثقله على اللسان"[٣].

ويقول ابن الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) في ربطه تعليل كراهة تحريك الياء أو الواو وقبلهما الفتحة بعلة الاستثقال: "الحركات تستثقل على حرف العلة"[٤].

ويقول ابن يعيش في تعليل كراهة توالى الأمثال: "وجملة الأمر أن اجتماع المثلين عندهم مكروه؛ لأنهم يستثقلون أن يميلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه لما في ذلك من الكلفة على اللسان"[٥].

(ب) قواعد توجيه نفى اجتماع شيئين في البنية:

❖ قاعدة: لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد:

اختلفت وجهات نظر الصرفيين في شأن العلة التي نشأت وراء قاعدة: "لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد"، فذهب أكثرهم إلى أن هذه القاعدة كانت وراء نشأة **علة الاستغناء** من وجه أن أحد الحرفين الدال على معنى يغنى عن مجيء الحرف الآخر الدال على نفس المعنى.

وقد جاء في هذا الشأن قول ابن يعيش في سياق تعليله لعدم جواز الجمع بين أداتى تعدية: "واعلم أنه متى عديت الفعل بالهمزة أو التضعيف لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجر، لأن الغرض تعدية الفعل، فبأى شيء حصل أغنى عن الآخر، ولا حاجة إلى الجمع بينهما"[٦].

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١٣١/٩.

(٢) الفراء: معانى القرآن ٣/١.

(٣) الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٧٨٥/٢.

(٤) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٩/١.

(٥) ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ٤٥١.

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٥/٧.

كماجاء فيه أيضًا قول السيوطى في سياق تعليله لعدم جواز الجمع بين علامتى تأنيث، إذ علل حذف تاء التأنيث من المفرد عند جمعها جمع مؤنث سالمًا بعلة الاستغناء بتاء الجمع، فقال: "تحذف تاء التأنيث عند جمع ما هو فيه استغناء بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة: فاطمات وطلحات"(١).

على أن هناك من الصرفيين من جعل قاعدة "لايجمع بين حرفين لمعنى واحد" مرتبطة **بعلة التضاد** أو **نقض الغرض**، ومن هؤلاء ابن جنى إذ يقول في سياق تعليل عدم جواز اجتماع علامتي تأنيث في كلمة تحت (باب في الامتناع من نقض الغرض) : "ومن ذلك امتناعهم من إلحاق علم التأنيث لما فيه علمه حتى دعاهم ذلك إلى أن قالوا : مسلمات، ولم يقولوا: مسلمتات، لئلا يلحقوا علامة تأنيث مثلها، وذلك أن إلحاق علامة التأنيث إنما هو ليخرج المذكر قبله إليه وينقله إلى حكمه، فهذا أمر يجب عنه وله أن يكون ما نقل إلى التأنيث قبل نقله إليه مذكرًا، كقائم من قائمة، وظريف من ظريفة، فلو ذهبت تلحق العلامة العلامة لنقضت الغرض، وذلك أن التاء في قائمة قد أفادت تأنيثه، وحصلت له حكمه، فلو ذهبت تلحقها علامة أخرى فتقول: قائمتات لنقضت ما أثبت من التأنيث الأول بما تحشمته من إلحاق علم التأنيث الثانى له؛ لأن في ذلك إيذانًا بأن الأول به لم يكن مؤنثًا، وكنت أعطيت اليد بصحة تأنيثه لحصول ما حصل فيه من علمه، وهذا هو النقض والبداء البتة"(٢).

كما جاء في سياق تعليله لعدم جواز اجتماع علامتى تثنية قوله: "ولذلك أيضًا لم يثن الاسم المثنى، لأن ما حصل فيه من علم التثنية مؤذن بكونه اثنين، وما يلحقه من علم التثنية ثانيًا يؤذن بكونه في الحال الأولى مفردًا، وهذا هو الانتقاض والانتكاث لا غير"(٣).

وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول: إن العلة الظاهرة التي كانت وراء قاعدة "لايجمع بين حرفين لمعنى واحد" هى علة الاستغناء من وجه أن أحد الحرفين الدال على معنى يغنى عن مجيء الحرف الآخر الدال على نفس المعنى، إذ إن ذلك هو التفسير القريب، على حين أن علة التضاد أو نقض الغرض التي ذكرها ابن جنى تعد التفسير الأبعد لهذه القاعدة.

---

(١) السيوطى: همع الهوامع ١/٧١.

(٢) ابن جنى: الخصائص ٣/٢٣٨.

(٣) الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٢/٦٣٩، وينظر : المبرد: المقتضب ٤/٨٢٧.

❖ قاعدة : الضدان لا يجتمعان :

أجمع الصرفيون على أن قاعدة: "الضدان لا يجتمعان" كانت وراء نشأة **علة التضاد**، وقد جاء في هذا الشأن قول الصيمرى في سياق تعليله لعدم جواز جمع ما كان في آخره تاء التأنيث بالواو والنون، لئلا يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان، علامة للتأنيث وعلامة للتذكير إذ يقول:

"ولا يجمع ما كان في آخره هاء التأنيث بالواو والنون لئلا يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان، علامة للتأنيث وهى الهاء، وعلامة للتذكير وهى الواو والنون"(١).

ومن الصور التي تندرج تحت علة التضاد أيضًا أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا في حال واحدة، ومن ثم فقد أتى بهاء السكت عند الوقف على الأمر من وعى، وشى، فيقال: عه وشه.

يقول ابن يعيش في ذلك: "فإذا وصلت قلت: ت زيدًا، وإذا وقفت جئت بهاء السكت فقلت: ته، كما تقول: عه وشه، من وعيت الحديث، ووشيت الثوب، لأن العرب تبتدئ بالمتحرك وتقف على الساكن، ولا يمكن أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا في حال واحدة، فلذلك أتى بهاء السكت عند الوقف"(٢).

ومن الصور التي تندرج تحت علة التضاد أيضًا أن يكون الشيء الواحد قليلاً كثيرًا في حالة واحدة، ومن ثم لم يجز تصغير جمع الكثرة على لفظه.

يقول ابن جنى: "فساد تحقير مثال الكثرة الذى جاء فساده من قبل تدافع حاليه، وذلك أن وجود ياء التحقير يقتضى كونه دليلاً على القلة، وكونه مثالاً موضوعًا للكثرة دليل على الكثرة، وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحـــد في الوقت الواحد قليلاً كثيرًا، وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده"(٣).

❖ قاعدة : العوض والمعوض لا يجتمعان :

ترتبط القاعدة التوجيهية التي تقول: "العوض والمعوض لا يجتمعان" **بعلة التعويض**، إذ إن عوض الشيء لا يتواجد في حيز الوجود مع الشيء المعوض منه، نظرًا لقيام العلاقة بينهما على مبدأ التعاقب، فإذا جاز الجمع بين شيئين فليس أحدهما عوضًا من الآخر، لأن الجمع بينهما خلاف حكمة المعاوضة، وضد مبدأ التعاقب.

---

(١) ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ٣٦٩.

(٢) ابن جنى: الخصائص ١/٣٤٣.

(٣) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ١/٢٦.

يقول الزجاجى (ت ٣٣٧هـ): "العوض والمعوض لا يجتمعان؛ ألا ترى أنه غير جائز أن تقول: الزناديقة والفرازينة، فتجمع بين الياء والهاء؛ لأنهما يتعاقبان، فإما أن تقول: الزناديق والفرازين أو الزنادقة والفرازنة "(١).

❖ قاعدة: لا يجمع بين إعلالين متواليين:

ذهب سيبويه في الكتاب إلى أن قاعدة: "لا يجمع بين إعلالين متواليين" ترتبط بعلل ثلاثة هى: **الاستثقال والالتباس والإجحاف**، وقد أوحى بذلك قوله: "اعلم أن الواو والياء لا تعلان، واللام ياء أو واو لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون، وإلى الالتباس والإجحاف وإنما اعتلتا للتخفيف، فلما كان ذلك يصيرهم إلى ما ذكرت رفض"(٢).

وأما ارتباط هذه القاعدة: "لا يجمع بين إعلالين متواليين" **بعلة الاستثقال** فيمكن بيانه بما جاء في قول الصرفيين في شأن تعليلهم لعدم صياغة فعل من ويل، وويح، وويس، ويوم، وغير ذلك من الأسماء التي اعتلت فيها الفاء والعين، إذ يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "وأما كون الفاء واوًا والعين ياء نحو: ويل، وويح، وويب، وويس أو بالعكس نحو: يوم، فإن ذلك يؤدى إلى ما يستثقل من توالى الإعلال، وذلك أنك لو بنيت من مثل ويل فعلا على وزن فعل مفتوح العين لكان المضارع على وزن يفعل بكسر العين، فيجب حذف الواو كما تحذف في باب وعد يعد، ويجب إعلال العين كما فعل في باب يبيع"(٣).

وأما ارتباط هذه القاعدة **بعلة الالتباس** فيمكن بيانه بما جاء من امتناع الصرفيين إعلال الواو أو الياء حالة كونهما عينًا لوزني: فاعلت، تفاعلت، نحو: قاول، تقاول، بايع، تبايع إذ لو أعلا لصارا على لفظ ما لا زيادة فيه فيقع الالتباس.

يقول سيبويه في بيان ذلك: "ولا يعتل في فاعلت، لأنهم لو أسكنوا حذفوا الألف والواو والياء في فاعلت، وصار الحرف على لفظ ما لا زيادة فيه من باب قلت وبعت، فكرهوا هذا الإجحاف بالحرف والالتباس، وكذلك تفاعلت، لأنك لو أسكنت الواو والياء حذفت الحرفين"(٤).

---

(١) الزجاجى: اللامات ٨٤، ٨٥.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣٧٦/٤.

(٣) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٥٦٧/٢.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣٤٥/٤، ٣٤٦.

وأما ارتباط هذه القاعدة **بعلة الإجحاف** فيتمثل بأنه قد حدث في قول بعضهم في بناء تعليلهم لعدم حذف الواو التي هي فاء في قولهم: أورد يورد، أوعد يوعد بعد حذف همزته بأنه وقع ذلك لتوالي إعلالان، وهو إجحاف.

وفي بيان ذلك قال ابن يعيش: "فأما قولهم: أورد يورد، وأوعد يوعد، فشبهت الواو فيهما مع وقوعها بين ياء وكسرة، إنما كان من أجل أنك إذا قلت في مضارع أوعد، فأصله: أوْوعِد بهمزتين فحذفوا الهمة الثانية لاجتماع همزتين، وحملوا سائر الباب عليه، فلم يجمعوا عليه حذف همزته وحذف الواو التي هي فاء، فيتوالى عليه إعلالان، وهو إجحاف"[1].

قواعد التوجيه الاستدلالية

(أ) قواعد توجيه الأصل والفرع:

❖ قاعدة: الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة:

ترتبط قاعدة: "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة" بشقيها بعلتين مختلفتين، إذ إن الشق الثاني منها: "الأصول لا تحتاج إلى علامة" يرتبط ارتباطًا وثيقًا **بعلة الاستغناء**، حيث إن الأصل استغنى عن علامة، على حين أن الشق الأول من القاعدة وهو "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات" يرتبط **بعلة الفرق**، إذ إن احتياج الفروع إلى العلامات جاء من أجل التفرقة بينها وبين أصولِها.

وأما ارتباط الشق الثاني من هذه القاعدة: "الأصول لا تحتاج إلى علامة" **بعلة الاستغناء**، فقد جاء في سياق تعليل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) لعدم احتياج التذكير إلى علامة لأنه أصل، إذ يقول: "لما كان التذكيرأصلاً استغنى عن علامة، بخلاف التأنيث فإنه فرع فافتقر إلى علامة، وهي تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة"[2].

كما جاء كذلك في سياق تعليل ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في قوله: "ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير"[3].

---

(١) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ٣٣٨.

(٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٧٣٣/٤.

(٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٩١/٤.

وأما ارتباط الشق الأول من هذه القاعدة وهو: "الفروع هىالمحتاجة إلى العلامات" **بعلة الفرق** فيمكن بيانه بما جاء في سياق تعليل ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) لافتقار الفروع للعلامات لتفرق بينها وبين الأصول، وهو قوله: "الأصول مستغنية بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق"(١).

وقد بين ابن جنى ارتباط هذا الشق من القاعدة بعلة الفرق في سياق تعليله لإلحاق المؤنث علامة تفرق بينه وبين أصله المذكر، إذ يقول: "ولقد قالوا: إن المذكر والمؤنث يفرق بينهما بالتاء، فيقولون للمذكر: قائم، وللمؤنث: قائمة"(٢).

وتأسيسًا على ما تقدم يمكن تعميم ما ذكر في شأن ارتباط هذه القاعدة بشقيها بعلتى الاستغناء والفرق على أصول وفروع أخرى.

❖ قاعدة : قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل :

ذهب كثير من الصرفيين إلى أن قاعدة: "قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل" كانت وراء نشأة نوع من العلل أطلق عليه **علة السماع**، إذ إن المعول عليه في ثبوت الفرع دون ثبوت الأصل هو ما سمع عن العرب، وما نقل عنهم في ذلك الشأن.

يقول السيوطى في "الاقتراح في علم أصول النحو" في تمثيله لهذه العلة فيما نقله عما ذكره التاج ابن مكتوم (ت ٧٤٩هـ) في تذكرته: "وقوله: علة سماع مثل قولهم: امرأة ثدياء، ولا يقال: رجل أثدى، ليس لذلك علة سوى السماع"(٣).

وإذا كان السيوطى قد مثل لتلك العلة بثبوت المؤنث في بعض الألفاظ مع عدم ثبوت مذكرها فيمكننا إدراج أمثلة أخرى تحت تلك العلة، منها:

- ثبوت ألفاظ مثناة أو مجموعة دون ثبوت واحد لها من لفظها.
- ثبوت أسماء مصغرة دون ثبوت مكبرها.
- ثبوت أفعال مبنية للمفعول دون ثبوت أفعالها المبنية للفاعل.

يقول ابن السراج (ت٣١٦هـ) في بيان علة ثبوت بعض الأفعال التي لم يسم فاعلها دون ثبوت أفعالها التي سمى فاعلها: "وقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف، ولم يلفظ فيها بتسمية الفاعل،

---

(١) ابن الخشاب: المرتجل ٦٣.

(٢) ابن جنى: الخصائص ٢٤٩/١.

(٣) السيوطى: الاقتراح في علم أصول النحو ١١٥.

فقالوا أنيخت الناقة، وقد وضع زيد في تجارته، ووكس، وأعرى به وأوكع به، وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعًا وليس بباب يقاس عليه"[١].

والدليل على ارتباط هذه القاعدة بعلة السماع أنها غالبًا ما ترد في سياقات تشير إلى استعمال العرب أو نطقهم أو كلامهم:

فمن أمثلة دورانها في سياق الإشارة إلى استعمال العرب ما جاء في قول ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ): "والعرب كثيرًا ما تستعمل الفرع وتهمل الأصول"[٢].

ومن أمثلة دورانها في سياق الإشارة إلى كلام العرب قول أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): "ونطقت العرب بأسماء مصغرة و لم تنطق بها مكبرة"[٣].

ومن أمثلة دورانها في سياق الإشارة إلى كلام العرب قول ابن عصفور : "إذ لم يسمع في كلامهم ما يمكن أن يكون غم وجن مغيرًا منه"[٤].

وقول الرضي: " وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال على ما لم يسم فاعله، و لم يستعمل منه المبنى للفاعل "[٥].

على أن هناك من الصرفيين من ذهب إلى أن هذه القاعدة كانت وراء نشأة **علة الاستغناء**، إذ فسر ثبوت الفرع دون ثبوت أصله بأنه من قبيل الاستغناء بالفرع عن الأصل والاكتفاء به.

ومن هؤلاء سيبويه؛ إذ يقول في كتابه في شأن ورود بعض الأسماء المصغرة التي لم يرد لها مكبر: "هذا الباب ما جرى في الكلام مصغرًا وترك تكبيره، لأنه عندهم مستصغر، فاستغنى بتصغيره عن تكبيره "[٦].

ويقول ابن يعيش في شأن تلك الأسماء أيضًا معبرًا بلفظ "اكتفوا" بدلاً من "استغنوا": "اعلم أن هذه الأسماء أسماء نطقوا بها مصغرة، لأنها عندهم مستصغرة، فاكتفوا بلفظ المصغر عن المكبر "[٧].

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو ٩٢/١.

(٢) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٥٤٠/١.

(٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٣٨٩.

(٤) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٥٤٠/١.

(٥) الرضي: شرح الكافية ١٣٤/٤.

(٦) سيبويه: الكتاب ٤٧٧/٣.

(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ١٣٦/٥.

وبهذه العلة أيضًا -علة الاستغناء- فسر ابن منظور (ت ٧١١هـ) عدم ورود ماضي الفعلين يدع ويذر عن العرب، إذ ذهب إلى أنهم استغنوا عنهما بالفعل ترك، وفي ذلك جاء قوله: "وكلام العرب: دعني وذرني ويدع ويذر، ولا يقولون: ودعتك ولا وذرتك، استغنوا عنهما بتركتك"(١).

ومما هو جدير بذكره أن السيوطي قد عبر عن قاعدة: "قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل" بقوله: "العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل"(٢).

واستنادًا إلى ما تقدم ذكره يمكننا القول: إن علة الاستغناء بالفرع عن الأصل كانت إحدى التفسيرات التي كانت تدور في أذهان الصرفيين عند تناولهم لهذه القاعدة، وإن كانت علة السماع هي أبين التفسيرات وأقواها لديهم.

(ب) قواعد توجيه الرد إلى الأصل:

يمكن ربط قواعد توجيه الرد إلى الأصل بعلة واحدة هي: **علة الأصل**، وهذه القواعد التوجيهية التي ترتبط **بعلة الأصل** هي ما عبر عنها الصرفيون بمثل أقوالهم:

- التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.
- التكسير يرد الأشياء إلى أصولها.
- قد يحذف الشيء لفظًا ويثبت تقديرًا.
- الوصل يرد الأشياء إلى أصولها.

على أنه يمكن ربط هذه القواعد بعلة أخرى هي **علة المشاكلة أو الطرد**، فعلى سبيل المثال فإن قاعدة "قد يحذف الشيء لفظًا ويثبت تقديرًا" يمكن ربطها بإحدى علتين صرفيتين أولاهما علة الأصل وثانيتهما علة المشاكلة أو الطرد.

وأما ارتباط هذه القاعدة **بعلة الأصل**، فيمكن بيانه من أن عملية التقدير في جوهرها وسيلة من صور الرد إلى الأصل.

وأما ارتباط هذه القاعدة **بعلة الاطراد أو الطرد** فيمكن بيانه بأن الغاية الكبرى التي كانت وراء الرد إلى الأصل بالتقدير هي الطرد، أو مبدأ توحد الأنظمة حسب تعبير المحدثين.

يقول الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبداللطيف في ذلك: "فالمهم عند الصرفيين هو اطراد الأبنية أو النماذج أو القوالب أو الموازين، ولذلك عندما يزنون كلمة قال وزنًا صرفيًا؛ تجدهم

---

(١) ابن منظور: لسان العرب (ودع)، وينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ١١٦.

(٢) السيوطي: همع الهوامع ٣٦/٦.

يقولون: إن وزنها هو فعَل، أى أن الصورة التي تنطق بها قال صورة اقتضتها طبيعة الأصوات والاستعمال، وما يتطلبه من انسجام في الأصوات وسهولة في النطق، ولكن الصورة الأصلية الصورة المطابقة للميزان قياسًا على نظائرها من الصحيح، مثل كتب وأخذ مثلاً"(١).

(ج) قواعد توجيه العدول عن الأصل:

❖ قاعدة : من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل:

ترتبط قاعدة "من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل "**بعلة الإشعار بالأصل**"، إذ يقوم دليل العدول عن أصل الوضع في الكلمات بالإشعار بهذا العدول الواقع.

وإذا كان الحذف أحد صور العدول عن أصل الوضع؛ فقد صرح الصرفيون بأنه لا حذف إلا بدليل، حيث يقوم هذا الدليل بالإشعار بأن ثمة محذوفًا.

وفى ذلك يقول السيوطى في تمثيله لعة الإشعار فيما نقله عما ذكره التاج ابن مكتوم (ت ٧٤٩ هـ) في تذكرته: "كقولهم في جمع موسى : مَوْسَوْنَ، بفتح ما قبل الواو إشعارًا بأن المحذوف ألف"(٢).

كما أشار ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) إلى علة إبقاء الفتح عند حذف ألف المقصور بقوله:

والفتح أبق مشعرًا بِما حذف(٣)

وإذا كان الإعلال أحد صور العدول عن أصل الوضع فإن ورود بعض الأحرف المصححة، وكان قياسها أن تعل مثل: استحوذ، واستروح، وأغيلت، دليل على وقوع الإعلال في الأفعال: استقام وأقام،ومن ثم فإن مجيئها في صورة التصحيح للإشعار بالأصل، إذ يقول الصيمرى: "وقد سمع من العرب إعلال هذه الأحرف على ما يوجبه القياس، إلاَّ استحوذ وأغيلت واستروح..... أعلوا هذه الأحرف على ما يوجبه القياس، وأمّا استحوذ واستروح إليه وأغيلت المرأة فصححت للإشعار بالأصل"(٤).

وهكذا فإن كل صور العدول عن أصل الوضع الأخرى يكون مجئ أحد الأمثلة في مختلف الظواهر اللغوية في الهيئة الأصلية للكلمة قبل حدوث العدول عن أصل الوضع دليلاً للإشعار بالأصل.

---

(١) د. محمد حماسة عبداللطيف: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين. (ص ١٦٦)

(٢) السيوطى: الاقتراح في علم أصول النحو ١١٧.

(٣) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف ٦٥.

(٤) الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٢/ ٨٨٢.

وقد يعبر أحيانًا عن علة الإشعار بالأصل التي نشأت عن هذه القاعدة بعدة دلالة على الأصل أو التنبيه على الأصل، وما ذاك إلا لاقتراب مدلولهما.

وقد لمس الدكتور تمام حسان هذا الأمر في معرض تصنيفه للعلل إلى متقابلات زوجية، فقال: ويتضح من هذه المقابلات أن معنى كل علتين متقابلتين يكاد يتسم بالتضاد، ولكن هذه السمة تضعف في الأزواج الثلاثة الأخيرة حتى تقترب في بعضها من الترادف. انظر مثلاً: دلالة الإشعار ثم الاستثقال والتخفيف"(١).

(د) قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية:

لعل من الوضوح بمكان أن قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية ترتبط كلها **بعلة الأولى**، إذ يتجلى من خلالها وجه جعل استدلال معين أولى من استدلال صرفي آخر.

وهذه القواعد التوجيهية التي ترتبط **بعلة الأولى** هي ما عبر عنها الصرفيون في مثل عبارتهم التالية:

١- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل.

٢- الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير

٣- الحمل على أحسن الأقبحين أولى

٤- حذف الزائد أولى من حذف الأصلي

٥- حذف ما ليس له معنى أولى من حذف ما له معنى.

(و) قواعد التوجيه الاستدلالية المختلفة:

❖ قاعدة :من المقرر أن الشيء إذا لزم شيئا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته :

ترتبط القاعدة التوجيهية التي تقول: "من المقرر أن الشيء إذا لزم شيئًا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته" **بعلة المشاكلة**، ومما يؤكد لنا ذلك أن قاعدة طرد الباب بين المتناظرات المتقاربة لا ترد -في الأغلب- إلا في مثل هذه السياقات التعليلية:

- مراعاة التشاكل وفرارًا من نفرة الاختلاف(٢).

- مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة على أن تجرى الأبواب على سنن واحد(٣).

---

(١) د. تمام حسان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ١٨٩.

(٢) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣/١.

(٣) ابن الأنبارى: المصدر السابق ١١/١.

- طلبًا للتشاكل والتوافق[١].
- طلبًا لتماثل ألفاظها وتشاكلها من حيث إنها كلها من جنس واحد[٢].

❖ قاعدة: قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما:

ترتبط القاعدة التوجيهية الاستدلالية التي تقول: "قد يعطى الشي حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما" **بعلة التشبيه**، والدليل على ذلك أن كل تطبيقات هذه القاعدة يرد في سياقاتها التعليل بعلة التشبيه.

ومن ذلك ما ورد في تعليل ابن الأنبارى استحقاق كون حركة همزة الوصل الكسر تشبيهًا بحركة التخلص من التقاء الساكنين في قوله: "وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة، لأنها زيدت على حرف ساكن، فكان الكسر أولى بها من غيره، لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين، فحركت بالكسر تشبيهًا بحركة الساكن إذا لقيه ساكن، لأن الهمزة إنما جئ بها توصلا إلى النطق بالساكن، كما أن الساكن إنما حرك توصلا إلى النطق بالساكن الآخر"[٣].

❖ قاعدة: وهم مما يجرون الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره:

ترتبط القاعدة التوجيهية الاستدلالية التي تقول: "وهم مما يجرون الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره" **بعلة النقيض**.

يقول ابن جنى في توجيه جعل الفعل "طال" على وزن فعُل، حملاً على نقيضه "قصر": "ووجه آخر يقوى أن طلت فعُلت، وذلك أنها نقيضة قصرت، فكما أن قصرت فعلت، فكذلك طلت؛ لأنهم مما يجرون الشيء مجرى نقيضه"[٤].

❖ قاعدة: قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم:

من الوضوح بمكان أن القاعدة التوجيهية الاستدلالية التي تقول: "قد يستغنون بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم" كانت وراء نشأة **علة الاستغناء**.

---

(١) ابن يعيش : شرح الملوكى في التصريف ٣٤٠.

(٢) ابن يعيش : المصدر السابق ٤٤٧.

(٣) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٣٨، ٧٣٩.

(٤) ابن جنى: المنصف ١/٢٣٩.

يقول سيبويه في بيان علة عدم قولهم ودع: "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء؛ فإنهم يقولون: يدع، ولا يقولون: ودع، استغنوا عنها بترك، وأشباه ذلك كثير"(١).

على أنه قد تكون علة عدم قولهم: ودع، وذر هي علة السماع، إذ إن المعول عليه في ثبوت مضارعهما يدع، يذر دون ثبوت ماضيهما، هو عدم سماع هذين الفعلين عن العرب.

وفى ختام الحديث عن العلاقة بين قواعد التوجيه والتعليل الصرفى نسجل بعض النتائج المهمة، منها النتيجتان التاليتان:

الأولى: أن موضوع قواعد التوجيه في الصرف العربى يرتبط ارتباطًا وثيقًا بموضوع العلة الصرفية، إذ إن الموضوع الأول أقرب إلى الموضوع الثانى وبه أدخل، وأن السبب في ذلك هو: أن منشأ العلل قواعد التوجيه، لأن التعليل يتم دائمًا في ضوئها ومنسجمًا معها.

الأخرى: أن العلاقة بين قاعدة توجيهية معينة والعلة التي نشأت وراءها لا نستطيع أن نخضعها دائمًا إلى تصنيف صارم لا يسمح بتداخل أو اختلاف؛ لأنه إذا لحظنا اتفاق وجهات نظر الصرفيين أحيانًا في ارتباط قاعدة توجيهية معينة بعلة بعينها، فإننا سوف نلحظ في بعض الأحيان اختلافًا بينهم في هذا الشأن، فقد يرى أحد الصرفيين أن ثمة علة توجيهية كانت وراء نشأة معينة، على حين يرى آخر أنها كانت وراء نشأة علة أخرى.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٢٥/١، وينظر ابن جنى: المنصف ١٦/١، وابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٥/٢، ابن منظور: لسان العرب (ودع).

الفصل الثالث

المقارنة بين قواعد التوجيه ومسائل الخلاف الصرفي

توطئة الفصل:

لقواعد التوجيه علاقة بينة بمسائل الخلاف الصرفى، إذ تناول الصرفيون كثيرًا من هذه القواعد التوجيهية في مقام الاحتجاج لآرائهم والاستدلال عليها عند الاختلاف في بعض المسائل، وليس أدل على صدق العلاقة القائمة بين قواعد التوجيه ومسائل الخلاف، سوى تقليب كتب الخلاف النحوى مثل كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" لابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، وكتاب "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" لأبى البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، فإن الناظر في مثل هذه الكتب يجد أن كلمة الوجه ومشتقاتها كثيرة الدوران والشيوع فيها، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحاتها من ذلك.

وعلى وجه العموم فإن "الخلافات النحوية لم يكن منشؤها البراعة الذهنية الخالصة والرغبة في إظهار تفوق النحوى على خصمه، ولم تكن هى مصارعة حرة لا تحكمها الضوابط والقوانين، ولم تكن مغامرات عقلية في مجال الفلسفة، ولا شطحات ذاتية في مجال التصوف، وإنما كانت عملاً مضبوطًا ضبطًا محكمًا يرقى بهذا الضبط إلى درجة الصناعة"(١).

وأما في جانب علم الصرف، فقد كان كل فريق يختلف مع آخر في مسألة صرفية معينة متمسكًا بقاعدته التوجيهية التي اتخذها دليلاً للحكم ومعيارًا للصواب أو الخطأ في هذه المسألة، ولعل الاختلاف في حكم صرفى معين، وتباين آراء الصرفيين في مسألة صرفية معينة مما يعقد التصريف، ولكنه على أية حال لا يسلبه شيئًا من دقتـــه، بل فيه توخٍ للدقة من جميع جوانبها.

على أنه يمكن بيان دور قواعد التوجيه في مسائل الخلاف الصرفى في صورتين اثنتين:

الصورة الأولى: حسم بعض مسائل الخلاف الصرفى:

وفى هذه الصورة تجلى دور قواعد التوجيه في ترجيح رأى معين في مسألة خلافية صرفية على رأى آخر، أو تخطئة مذهب معين وتصويب مذهب آخر، إذ يعتمد الصرفى في ذلك على قاعدة توجيهية دامغة تحسم الخلاف الواقع في هذه المسألـــة.

الصورة الثانية: إثراء بعض مسائل الخلاف الصرفى:

ويبدو الدور البارز لقواعد التوجيه في هذه الصورة في أنها تعد أكبر معين لنا على معرفة بواعث الخلاف الواقع بين الصرفيين في بعض المسائل، فنحن حين نمعن النظر في المسائل الخلافية التي لم تحسم، نجدها في أغلبها ناشئة عن الاختلاف في قواعد التوجيه التي اعتمد عليها الصرفيون في إصدار الرأى أو إبداء الحكم، إذ " كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة، ويجتهد كل منهم في

---

(١) د. تمام حسان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ٢٤٥.

العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها، فيصدر رأيه مطابقًا لهذه القاعدة، فإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة فذلك خلاف في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هي أكثر انطباقًا على هذه المسألة بعينهـــا "[1].

الصورة الأولى: دور قواعد التوجيه في حسم بعض مسائل الخلاف الصرفي

وقد تجلى هذا الدور في جانب قواعد التوجيه المبنوية التي تقوم بضبط صوغ مباني الكلم في العربية، كما تجلى دورها أيضًا في جانب قواعد التوجيه الاستدلالية التي تقوم بضبط الاستدلال الصرفي.

أولاً: قواعد التوجيه المبنوية:

أ- قواعد توجيه استثقال البنية:

وقد تجلى دور قواعد توجيه استثقال البنية في جانب إهمال بعض الأبنية الصرفية أو تشذيذ بعضها.

وقد سبق تناول ذلك في الفصل الأول من الباب الأول من هذا البحث.

ب- قواعد توجيه نفى اجتماع شيئين في البنية:

❖ قاعدة الساكنان لا يجتمعان:

وقد تجلى دور هذه القاعدة في المسألة الخلافية التاليـــة:

١- الخلاف الواقع بين الجمهور ويونس البصري والكوفيين في شأن عدم جواز إلحاق نون التوكيد الخفيفة للفعل المسند إلى ضمير المثنى أو إلى نون النسوة أو جواز ذلك.

بناء على قاعدة "الساكنان لا يلتقيان"، وما قرره الصرفيون في شأن الموضعين اللذين اغتفر فيهما التقاؤهما، وهما:

١- عند الوقف.

٢- إذا كان الساكن الأول حرف مد ولين، والثانى مدغمًا نحو: دابّة ، وشابّه، وخُوَيِّصَة.

---

(١) د. تمام حسان: الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ٢٠٩.

لم يجز سيبويه والجمهور إلحاق نون التوكيد الخفيفة للفعل المسند إلى ضمير المثنى أو إلى نون النسوة، إذ لا يقال : اضربان واضربنان، لما يعقب ذلك من وقوع الألف قبل النون الساكنة، خلافًا ليونس البصري (ت ١٨٢هـ) والكوفيين الذين أجازوا ذلك.

يقول سيبويه : "وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيدًا، واضربنان زيدًا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم"(١).

❖ قاعدة: لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد:

وقد تجلى دور هذه القاعدة في حسم الخلاف الواقع في كثير من المسائل الصرفية، منها ما يلي:

١- الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في شأن عدم جواز إدخال الألف واللام على جزئى العدد المركب معًا أو جواز ذلك:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تعريف جزئى العدد المركب معاً نحو: عندى الأحد العشر درهمًا، والثلاثة العشر غلامًا؛ لأنهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما، ولذلك وجب بناؤهما، ولو صرح بالعطف لم يكن بد من تعريفهما، فكذلك إذا كان مضمنًا معنى العطف.

على حين ذهب البصريون إلى دخول الألف واللام على الاسم الأول منهما، فتقول: عندى الأحد عشر درهمًا، والثلاثة عشر غلامًا، لأنهما قد جعلا بالتركيب كالشيء الواحد فكان تعريفهما بإدخال الألف واللام في أولهما.

يقول ابن الأنبارى على لسان البصريين في بيان حجتهم في هذه المسألة الخلافية: "لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول؛ لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد، وإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغى أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما، لأن الثانى يتنـــزل منـــزلة بعض حروفه، وكذلك عرفت العرب الاسم المركب "(٢).

٢-الخلاف الواقع بين الجمهور وأبى حاتم السجستاني في عدم جواز النسب إلى الاسمين المركبين جميعًا أو جواز ذلك:

ذهب أبو حاتم السجستانى (ت ٢٥٥هـ) إلى جواز النسب إلى الاسمين المركبين جميعًا، فيقال عند النسب إلى رامهرمز: رامىّ هرمزيّ إذا كان المنسوب مذكرًا، ويقال: رامية هرمزية إذا كان المنسوب مؤنثًا.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٥٢٧/٣، وينظر في ذلك أيضًا: ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥٠/٢.

(٢) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٣/١، وينظر في هذه المسألة أيضًا: المبرد: المقتضب ١٧٤/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٣٣/٦.

على حين ذهب جمهور النحويين إلى أن الصحيح أن ينسب إلى صدر منهما. فيقال: رامىّ، راميّة، لأن الاسم الثاني من الاسمين المركبين يتنزل منزلة تاء التأنيث التي تقع وتستحق بها تمام الكلام، فوجب لذلك أن يسقط في النسب كما تسقط تاء التأنيث فيه. وإنما منع جمهور النحويين من النسب إلى الاسمين المركبين جميعًا فيقال: رامىّ هرمزىّ، رمية هرمزية؛ لئلا تجتمع علامتا النسب فيما هو كالاسم الواحد.

يقول الحريرى (ت ٥١٦هـ): "وأجاز أبو حاتم السجستانى أن ينسب إلى الاسمين جميعًا. واحتج فيه بقول الشاعر:

تزوجتها رامية هرمزيـــة بفضل الذي أعطى الأمير من الورق

ولم يطابقه على هذا القول غيره، بل منع سائر النحويين منه؛ لئلا تجتمع علامتا النسب في الاسم المنسوب، وحملوا البيت الذى احتج به على الشذوذ"(١).

٣- الخلاف الواقع في توجيه قراءة (آتينا بها) على وزن فاعلنا أو أفعلنا :

بناء على قاعدة "لايجمع بين حرفين لمعنى واحد" وجه أبو على الفارسى (ت ٣٩٢هـ) "آتينا" في قراءة من قرأ : ﴿**أتينا بِها وكفى بِنا حاسبين**﴾ (٢)، أنها بوزن فاعلنا، وليس أفعلنا، إذ لو كان أفعلنا لم تدخل الباء؛ لأنه لا يجمع بين أداتي تعدية.

يقول في بيان ذلك الخلاف: "فأما قراءة من قرأ: " آتينا بها" فإنما هو فاعلنا وليس بأفعلنا، ولو كان أفعلنا لم تدخل الباء، ألا ترى أنك تقول: جئت به، فإذا عديت بالهمزة قلت: أجأنه، ولم تقل: أجـــأت به، وفى التنـــزيل: ﴿**فأجاءها المخاض**﴾ (٣)، فكذلك قوله: "آتينا بها" لو كان أفعل لم يحتج إلى الباء "(٤).

---

(١) الحريرى: درة الغواص في أوهام الخواص ٢٠٨، ٢٠٩، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٦.

(٢) في الآية ٤٧ م سورة الأنبياء، وهى: ﴿**ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفسٌ شيئا وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين**﴾ ، قراءة "آتينا بها" بمد الهمزة ليست من السبع، بل هى قراءة ابن عباس ومجاهد وابن جبير وابن أبى اسحاق وغيرهم على وزن فاعلنا من المواتاة وهى المجازاة والمكافأة ، أي: جازينا بها.

ينظر: ابن جنى: المحتسب ٦٣/٢، أبو حيان: البحر المحيط ٣١٦/٦.

(٣) سورة مريم: ٢٣.

(٤) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ٣٣٧/١.

❖ قاعدة: الضدان لا يجتمعان:

وقد تجلى دور هذه القاعدة في حسم الخلاف الواقع في كثير من المسائل الصرفية، منها ما يلي:

١- الخلاف الواقع بين سيبويه والخليل في حكم الميم في "مرعزاء" من حيث الأصالة والزيادة:

بناء على هذه القاعدة حسم الخلاف بين سيبويه والخليل في حكم الميم في "مرعزاء" من حيث أصالتها أو زيادتها، فقد حكم سيبويه بزيادتها، وذهب الخليل إلى أصالتها، وقد ترجح مذهب سيبويه بزيادتها، وذهب الخليل إلى أصالتها، وقد ترجح مذهب سيبويه في هذه المسألة، لأن الميم قد ثبتت زيادتها في قولهم: مرعزى لعدم مجئ بناء على هذا الوزن، ومن ثم كانت زائدة أيضًا في قولهم: مرعزاء وإن جاء اعتمادًا على أنه لا يجمع في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل، لأن ذلك محال متناقض.

وقد بين أبو على الفارسى (ت ٣٧٧هـ) الخلاف الواقع بين سيبويه والخليل في هذه المسألة: " ذكر سيبويه قولهم: "مرعزاء"، وحكم بزيادة الميم منها، وذكر صاحب العين فيه قولاً خالف قول سيبويه فيه، ونحن نذكر ما قال ونبين فساده، قلت: أما مرعزاء وإن جاء على مثال يكون عليه الأصول نحو: طرمساء، فإنك تحكم بزيادة الميم منها لقولهم: مرعزي، وأن هذا البناء لا يكون على مثاله الأصول، فالميم في مرعزاء قد ثبتت زيادتها من قولهم: مرعزى لأن التي في مرعزاء هي التي في مرعزي الثابتة زيادتها، ولو حكمت بأن الميم في مرعزاء أصل لموافقتها أبنية الأصول، لحكمت أن التاء من ترتب أنها أصل لموافقتها بناء برثن، ثم حكمت بأنها زائدة في قولهم: ترتب، فجمعت في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل، والحكم بهما في الحرف الواحد محال متناقض "[1].

٢- الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في شأن عدم جواز جمع العلم المختوم بتاء التأنيث نحو: طلحة بالواو والنون أو جواز ذلك:

اختلف الصرفيون في شأن جمع العلم المختوم بتاء التأنيث نحو: طلحة بالواو والنون، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى عدم جوازه، ووجه عدم جواز ذلك عندهم أنه لو جمع على "طلحتون" لاجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان، علامة التأنيث التاء، وعلامة التذكير الواو والنون، وذلك لا يجوز.

يقول ابن الأنبارى في بيان وجه احتجاج البصريين في هذه المسألة: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون، وذلك لأن في الواحد علامة التأنيث،

---

(١)أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ١٠٠،٩٩.

والواو والنون علامة التذكير، فلو قلنا : إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان، وذلك لا يجوز"(١).

❖ قاعدة: العوض والمعوض لا يجتمعان:

ويتبين دور هذه القاعدة في توجيه كثير من المسائل الصرفية الخلافية، منها ما يلي:

١- الخلاف الواقع في مسألة جعل الألف واللام في لفظ الجلالة الله عوضًا عن الهمزة المحذوفة أو جعلهما للتعريف لا للتعويض:

احتكامًا إلى قاعدة "العوض والمعوض لا يجتمعان" رجح الصرفيون أن الألف واللام في لفظ الجلالة "الله" للتعريف خلافًا لمذهب بعضهم في جعلهما عوضًا من الهمزة المحذوفة، إذ الأصل " إله"، ووجـــه الترجيح في هذه المسألة أنه لو كانتا عوضًا من الهمزة لما اجتمعتا حينئذٍ مع المعوض في قولهم: الإلـــه.

يقول ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـــ) في بيان الخلاف: "في الألف واللام مذهبان:

أحدهما: أن يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة، ومع هذا يفيد التعريف أيضًا وهو مذهب أبي على النحوى، واستدل.

وثانيهما: أن يكونا للتعريف لا لتعويض، وهو مذهب جمهور أئمة اللغة واستدلوا عليه بأنه لو كانتا عوضًا من الهمزة لما اجتمعتا حينئذٍ مع المعوض في قولهم: الإله"(٢).

٢- الخلاف الواقع في جعل الألف واللام في "الناس" عوضًا عن الهمزة المحذوفة أو عدم جعلهما للتعويض:

وفقًا لقاعدة "العوض والمعوض منه لا يجتمعان" رجح الصرفيون أيضًا أن الألف واللام في الناس ليستا للتعويض، خلافًا لمذهب بعضهم في جعلهما عوضًا من الهمزة المحذوفة، ووجه الترجيح عندهم أنه لو كانتا عوضًا من الهمزة لما اجتمعتا حينئذٍ مع المعوض في قولهم: الناس.

يقول الثمانيني (ت ٤٤٢هـــ) في بيان وجه الترجيح في هذه المسألة: " الألف واللام ليستا عوضًا عن المحذوفة، يدلك على أنها ليست عوضًا أنهم لم يقطعوا همزتها، ووصلوها فقالوا: بالناس وللناس، ويدلك أيضًا على أنها ليست عوضًا من الهمزة أنهم قد جمعوا بينها وبين الهمزة.

---

(١) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤١/١، أبو عـــلى الفارســـى: التعليقـــة على كتـــاب سيـــبويه ٢٣٤/٣، ٢٣٥، الصيمرى: التبصرة والتذكرة ٦٣٩/٢، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجى ١٤٧/١.

(٢) ابن كمال باشا : شرح ابن كمال باشا على مراح الأرواح ١٠٧.

قال الشاعر:

إن المنـــايا يطلعـــــ ـــــن على الأناس الآمنينـــا [١]

❖ قاعدة: لا يجمع بين إعلالين متواليين:

ويتبين دور هذه القاعدة التوجيهية في المسألتين الخلافيتين:

١- الخلاف الواقع في مسألة كلمة شاء من حيث كونها جمعًا أو اسمًا للجمع:

بناء على قاعدة "لا يجمع بين إعلالين متواليين" وقع خلاف بين الصرفيين في كلمة " شاء" من حيث كونها جمعًا أو اسمًا للجمع، إذ لو كانت جمعًا فإنها تعد شاذة، إذ أصلها "شوَه" قلبت واوه ألفًا وأبدلت هاؤه همزة، وهذا لا يجوز؛ لأن فيه حكمًا بالجمع بين إعلالين متواليين، على حين لو كانت اسمًا للجمع وليس بمشتق من شاه، فإنه لا يكون فيه شذوذ.

يقول الثمانيني (٤٤٢هـ): "فأما "شاء" فهذا اسم للجمع وليس بجمع، وقال قوم: أصله: شاه، فقلبوا من الهاء همزة، وهذا لا يقاس عليه، لأنه يكون شوه، بقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتقلب الهاء همزة، وهذا لا يجوز، لأنه لا يـــجوز أن يعل حرفان متلاصـــقان من غير حاجـــز بينهما "[٢].

ويقول ابن الشجرى (ت ٥٤٢هـ) أيضًا في هذا التوجيه: "وأما قولهم: شاء فإنه اسم للجمع ليس بجمع، وقال قوم: أصله شاه، فأبدلوا من الهاء همزة، وهذا قول مرغوب عنه، لأنك إذا حكمت به حكمت بالجمع بين إعلالين متواليين: قلب واوها ألفًا، وإبدال هائها همزة، وهذا لا يسلك به إلا طريق الشذوذ، وجاء ذلك في قولهم : ماء، أصله: مَوَه، لقولهم في تحقيره وتكسيره: مويه وأمواه، وصارت واوه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدلت هاؤه همزة فحمل شاء على أنه اسم للجمع، وليس بمشتق من شاة أولى"[٣].

٢- الخلاف الواقع في مسألة جاءٍ اسم الفاعل من جاء ونحوه:

تبعًا لهذه القاعدة أيضًا "لا يجمع بين إعلالين متواليين" وقع خلاف بين الصرفيين في شأن أسماء الفاعلين جاء، شاء، ناء من الأفعال جاء، شاء، ناء من حيث التشذيذ أو عدمه.

---

(١) الثمانيني: شرح التصريف ٣٩٩، وينظر: المرادى: الجنى الدانى في حروف المعانى ١٩٩، ٢٠٠.

(٢) الثمانيني: شرح التصريف ٤١٦.

(٣) ابن الشجرى: أمالى ابن الشجرى ٢/٢٥٨.

فقد ذهب الجمهور إلى تشذيذها كلها، للجمع بين إعلالين متواليين، فمثلاً جاء اسم الفاعل من جاء، أصله جايئ فأعلت عينه بإبدالها همزة كما فعل بـــ(بائع)، وأعلت الهمزة الثانية بإبدالها ياء لوقوعها طرفًا بعد همزة مكسورة.

على حين ذهب الخليل (ت ١٧٠هـــ) إلى أن مثل هذه الأسماء ليست شاذة، إذ جعل الهمزة التي في جاء هي اللام قدمت فقلبت، ومن ثم فلا يكون فيها إلا إعلال واحد.

يقول أبو على الفارسى (ت ٣٧٧هـــ): "ويذهب الخليل إلى أن هذه الهمزة التي في جاء ونحوه هي اللام قدمت فقلبت، إذ كانوا يكرهون الهمزة الواحدة حتى يقلبوها إلى موضع اللام في نحو: شاكى السلاح، ولاث، فلما كانوا قد قلبوا الهمزة الواحدة ألزموا القلب لاجتماع الهمزتين. وهذا القول أقيس من الأول، لأن الأول يجتمع فيه توالى إعلالـــين، وليس يلـــزم ذلك في قول الخليل"(١).

ويقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ): "وأما الخليل فإنما قدر فيه القلب لئلا يجمع فيه بين إعلالين؛ لأنه إذا قدم اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين التي هي الياء، وأخر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهمزة، لم يجب قلب الياء همزة فلا يكون فيه إلا إعلال واحد، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين، وهما قلب العين التي هي ياء همزة، وقلب اللام التي هى همزة ياء"(٢).

على أنه ينبغي التنبيه على أن هاتين المسألتين اللتين سبق ذكرهما -مسألة "شاء"، ومسألة "جاء" ونحوه- لا تعدان من قبيل الشاذ عند ابن مالك (ت ٦٧٢هـــ) من المتأخرين، إذ ذهب إلى اغتفار توالى الإعلالين إذا اختلفا.

يقول في ذلك: "توالى إعلالين إجحاف، فينبغي أن يجتنب على الإطلاق فاستمر اجتنابه إذا كان الإعلال متفقًا كما يكون في الهوى، واغتفر تواليهما إذا اختلفا نحو: ماء أصله: مَوَه فأبدلت الواو ألفًا والهاء همزة، وهذا لا يطرد.

واغتفر تواليهما باطراد في نحو: شاء اسم فاعل من شاء، وأصله: شاوى. فأعلت عينه بإبدالها همزة كما فعل بـــ"قائم" ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لوقوعها طرفًا بعد همزة مكسورة"(٣).

---

(١) أبو على الفارسى: التكملة ٢٦٤.

(٢) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٠٨/٢.

(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢١٣١/٤.

قواعد توجيه اختصاص البنية :

❖ قاعدة : قد يختص المعتل ببناء لا يوجد مثله في الصحيح :

ومن المسائل الخلافية التي وظفت فيها هذه القاعدة ما يـــلي:

- الخلاف الواقع بين البصريين وآخرين في شأن وزن : سيد وميت ونحوهما من حيث كونه : فيعِلاً أو فيعلا :

ذهب البصريون إلى أن وزن سيّد وميّت ونحوهما: (فيعِل) بكسر العين، على حين ذهب قوم آخرون إلى أن وزنه في الأصل: (فيعَل) بفتح العين، ثم غيرت الحركة إلى الكسر.

وقد رد البصريون رأى من ذهب إلى أن وزنه (فيعَل)، استنادًا إلى القاعدة التوجيهية التي تقول: "قد يخصون المعتل ببناء لا يخصون به غيره من الصحيح".

يقول سيبويه في بيان وجه الاحتجاج بهذه القاعدة: "وكان الخليل يقول: سيد فيعل، وإن لم يكن فيعل في غير المعتل، لأنهم قد يخصون المعتل ببناء لا يخصون به غيره من غير المعتل..

وقد قال غيره: هو فيعَل، لأنه ليس في غير المعتل فيعِل وقالوا غيرت الحركة، لأن الحركة قد تقلب إذا غير الاسم..... وقول الخليل أعجب إلىّ، لأنه قد جاء في المعتل بناء لم يجئ في غيره"[1].

ثانيًا : قواعد التوجيه الاستدلالية :

(أ) قواعد توجيه الأصل والفرع :

❖ قاعدة : الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل :

أ-الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في مسألة أصل الاشتقاق المصدر أو الفعل :

وظفت هذه القاعدة في المسألة الخلافية الجدلية الواقعة بين البصريين والكوفيين، وهى مسألة أصل الاشتقاق المصدر أو الفعل، فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل، على حين ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، ومن أوجه الاحتجاج عند البصريين أن الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، لأن الوجه الذي يعتمد عليه هو أن "الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل".

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/٣٦٥، ٣٦٦، وينظر: المبرد: المقتضب ١/٢٦٢، ٢٦٣، ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٩٦.

يقول ابن الأنباري في بيان وجه احجاج البصريين في هذه المسألة الخلافية: "الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ألا ترى أن ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب، وإذ كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع؛ لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل، وصار هذا كما تقول في الآنية المصنوعة من الفضة، فإنها تدل على الفضة، والفضة لا تدل على الآنية، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها، فكذلك هاهنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه"(١).

❖ قاعدة : قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل:

وقد وظفت هذه القاعدة في توجيه بعض المسائل الخلافية، منها ما يلي:

(أ) الخلاف الواقع بين الصرفيين في شأن جعل الفعل المبنى للمجهول أصلاً برأسه أو فرعًا على الفعل المبنى للفاعل:

اختلف الصرفيون في شأن الفعل المبنى للمفعول، من حيث كونه أصلاً برأسه أو فرعًا على الفعل المبنى للفاعل، فذهب الجمهور إلى أنه فرع الفعل المبنى للفاعل، على حين رأى الكوفيون والمبرد وابن الطراوة(٢) إلى أنهما أصلان، وليس أحدهما فرعًا للآخر، استنادًا إلى ورود أفعال مبنية للمفعول مثل: جن وغم، لم يسمع فيها ما بنى للفاعل، وقد ترجح رأى الجمهور في هذه المسألة اعتمادًا على قاعدة قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل.

وقد بين ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الخلاف الواقع في هذه المسألة والرأي الراجح فيه فقال: "وأما فعل المفعول هل هو مغير من فعل الفاعل أو بناء برأسه ففيه خلافٌ بين النحويين، فمنهم من ذهب إلى أنه مغير ومنهم من ذهب إلى أنه بناء برأسه غير مغير من شيء، واستدل على ذلك بأنه قد يوجد فعل مفعول لم يبن في موضع الفاعل نحو: جُنّ وغُمّ، ولا يقال: جَنّ الله زيدًا، ولا غَمّ الله الهلال، فثبت بذلك عنده أنه غير مغير من شيء، إذ لم يسمع من كلامهم ما يمكن أن يكون غم وجن مغيرًا منه.

---

(١) ابن الأنبارى: المصدر السابق ١/٢٣٧، ٢٣٨، وينظر في هذه المسألة : الرضى: شـــرح الكافية ٣/٤٠٠، ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/١٧١، الزبيدى: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ١١٢.

(٢) السيوطى: همع الهوامع ٦/٣٦.

وهذا الذي استدل به لا حجة فيه، لأنه إذا قام الدليل على أنه مغير من فعل الفاعل، وجب أن يقدر غم وجن وأشباههما من فعل فاعل لم ينطق به، والعرب كثيرًا ما تستعمل الفرع وتهمل الأصول"[١].

(ب) الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في مسألة أصل الاشتقاق المصدر أو الفعل :

وقع خلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة اصل الاشتقاق للمصدر أو الفعل، فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل، واحتجوا في ذلك بوجود أفعال ولا مصادر لها، على حين ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، وردوا على احتجاج الكوفيين بأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل.

يقول ابن الأنبارى في بيان رد البصريين على احتجاج الكوفيين في هذه المسألة: "وأما قولهم: إنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، قلنا : خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا، وأن الفعل فرع عليه، لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً، ولا الفرع عن كونه فرعًا.

ألا ترى أنهم قالوا: طير عباديد، أي متفرقة، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع، وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع، وكذلك أيضًا قالوا : طيرًا أبابيل، قال الله تعالى: ﴿**وأرسل عليهم طيرًا أبابيل**﴾ [٢]، أي جماعات في تفرقة، وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين"[٣].

(ب) قواعد توجيه الرد إلى الأصل:

❖ قاعدة : قد يحذف الشيء لفظًا ويثبت تقديراً :

وقد تجلى دور هذه القاعدة التوجيهية في المسألة الخلافية التالية:

(١) الخلاف الواقع بين البصريين وابن كيسان في شأن امتناع جمع "طلحة" بالواو والنون أو جواز ذلك عند سقوط علامة التأنيث التاء :

بناء على هذه القاعدة رد البصريون ما ذهب إليه ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) من تجويزه جمع طلحة بالواو والنون عند سقوط علامة التأنيث التاء منها، وقد استند البصريون في ردهم رأيه هذا على أن التاء محذوفة لفظًا لكنها ثابتة تقديرًا.

---

(١) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجى ١/٥٤٠.

(٢) سورة الفيل: ٣.

(٣) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٠، ٢٤١.

وقد بين ابن الأنبارى الخلاف الواقع في هذه المسألة، ووجه الرأى الراجح فيها، فقال:

" وأما قول ابن كيسان أن التاء تسقط في الطلحات، فإذا سقطت التاء جاز أن تجمع بالواو والنون؛ قلنا: هذا فاسد لأن التاء وإن كانت محذوفة لفظًا إلا أنها ثابتة تقديرًا، لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة، ألا ترى أن الأصل أن تقول في جمع مسلمة: مسلمتات، وصالحة: صالحتات، إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث في الجمع حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما، لأن كل واحدة منهما علامة تأنيث، ولا يجمع في اسم واحد علامتا تأنيث، فحذفوا الأولى فقالوا: مسلمات وصالحات.. فهي وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً، فصار هذا بمنزلة ما حذف لالتقاء الساكنين، فإنه وإن كان محذوفًا لفظًا، إلا أنه ثابت تقديرًا، فكذلك هاهنا، وإذا كانت التاء المحذوفة هاهنا في حكم الثابت، فينبغى أن لا يجوز أن تجمع بالواو والنون، كما لو كانت ثابتة "[1].

❖ قاعدة: التصغير يرد الأشياء إلى أصولها:

وقد تجلى دور هذه القاعدة التوجيهية في حسم بعض مسائل الخلاف الصرفى، منها ما يلى:

(١) الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في شأن لفظ الاسم من حيث كونه مشتقًا من السمو أو من الاسم:

بناء على هذه القاعدة التوجيهية "التصغير يرد الأشياء إلى أصولها" رجح ابن الأنبارى وغيره مذهب البصريين في جعل الاسم مشتقًا من السمو، إذ يقال في تصغيره "سُمَيّ"، خلافًا لمذهب الكوفيين في جعله مشتقًا من الاسم.

يقول ابن الأنباري في بيان وجه هذا الاحتجاج: "والوجه الثالث: أنك تقول في تصغيره: "سمى" ولو كان مشتقًا من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيره: "وُسَيْم"، كما يجب أن تقول في تصغير زنة: وُزَيْنة، وفى تصغير عدة : وُعَيْدة، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فلما لم يجز أن يقال إلا: سمى، دل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم"[2].

❖ قاعدة : التكسير يرد الأشياء إلى أصولها:

(١)الخلاف الواقع بين الصرفيين في تكسير ريح على أرياح أو أرواح:

وفقًا لقاعدة "التكسير يرد الأشياء إلى أصولها" خطأ الحريرى (ت ٥١٦هـ) قولهم في جمع ريح: هبت الأرياح،والصواب أن يقال: هبت الأرواح؛ إذ إن علة قلب الواو الساكنة بعد كسر ياء التي كانت واقعة في المفرد ريح -إذ أصلها روح- قد زالت عند تكسيره على وزن أفعال: أرواح.

---

(١) ابن الأنبارى: المصدر السابق١/٤٢، ٤٣.

(٢) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف١/١٣، وينظر: المجاشعى: شرح عيون الإعراب ٤١.

يقول الحريرى في بيان هذه المسألة: "ويقولون: "هبت الأَرْياح" مقايسة على قولهم: رياح، وهو خطأ بين ووهم مستهجن، والصواب أن يقال: هبت الأَرْوَاح، والعلة في ذلك أن أصل ريح: "رِوْح" لاشتقاقها من الروح، وإنما أبدلت الواو ياء في ريح للكسرة التي قبلها، فإذا جمعت على: أرواح فقد سكن ما قبل الواو، وزالت العلة التي توجب قلبها ياء، فلهذا وجب أن تعاد إلى أصلها، كما أعيدت لهذا السبب في التصغير فقيل: رويحة، ونظير قولهم: ريح وأرواح قولهم في جمع ثوب وحوض: ثياب وحياض، فإذا جمعوها على أفعال قالوا: "أثواب وأحواض"[1].

❖ قاعدة : الوصل يرد الأشياء إلى أصولها :

ويتبين دور هذه القاعدة في توجيه كثير من المسائل الصرفية الخلافية، منها ما يلي:

(١)الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في شأن الأصل في علم التأنيث في آخر الأسماء نحو: قائمة من حيث كونه التاء أو الهاء:

ذهب البصريون إلى أن التاء في آخر الأسماء مثل قائمة وضاربه هي الأصل وأن والهاء بدل منها في الوقف، على حين ذهب الكوفيون إلى أن الهاء هي الأصل، وقد ترجح في ذلك الخلاف مذهب البصريين استدلالاً بقاعدة: "الوصل يرد الأشياء إلى أصولها"، إذ إن علم التأنيث لهذه الأسماء في الوصل هو التاء.

وقد بين ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) هذا الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، ورجح مذهب البصريين فيها حيث قال: " وفى هذه التاء مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب البصريين أن التاء الأصل والهاء بدل منها.

والثاني: وهو مذهب الكوفيين أن الهاء هي الأصل.

والحق الأول، والدليل على ذلك أن الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها والوقف من مواضع التغيير، ألا ترى أن من قال في الوقف: هذا بكر، ومررت ببكر، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف، فإنه إذا وصل عاد إلى الأصل من إسكان الكاف، وكذلك من قال في الوقف: هذا خالد فضاعف، فإنه إذا وصل لا يفعل ذلك بل يخفف الدال.

فلما كان الوصل مما يجرى فيه الأشياء على أصولها، وكان الوقف مما يتغير فيه الأشياء عن أصولها في غالب الأمر، ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء وفى الوقف هاء نحو: ضاربة، وقائمة؛ علمنا أن الهاء بدل من التاء في الوصل، وأن التاء هي الأصل"[2].

---

(١) الحريرى: درة الغواص في أوهام الخواص ٥١، ٥٢، وينظر: المبرد: المقتضب ٢/٢٨١، ابن جـــنى: الخصائص ٣/٢٩٨.

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٥/٨٩، ٩٠.

(٢) الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في شأن الألف الواقعة في الضمير أنا من حيث كونها زائدة أو أصلية:

ذهب الكوفيون إلى أن الألف في الضمير "أنا" من الكلمة، وليست زائدة، واحتكامًا إلى قاعدة "الوصل يرد الأشياء إلى أصولها"، استدل البصريون على أن الضمير في "أنا" هو الهمزة والنون، والألف الأخيرة زائدة لبيان الحركة في الوقف، نظرًا لسقوطها غالبًا في الوصل، كما هو الشأن في سقوط هاء السكت التي تلحق في الوقف لبيان الحركة عند وصل الكلام.

يقول ابن جنى (ت ٣٩٢هـ): "فأما الألف في أنا في الوقف فزائدة وليست بأصل، ولم نقض بذلك فيها من قبل الاشتقاق، هذا محال في الأسماء المضمرة؛ لأنها مبنية كالحروف، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها، كما يذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف، ألا ترى أنك تقول في الوصل: أنا زيد كما قال تعالى: ﴿**إني أنا ربك**﴾ [١]. يكتب في الوقف بألف بعد النون وليست الألف في اللفظ، وإنما كتبت على الوقف، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل"[٢].

(ج) قواعد توجيه العدول عن الأصل:

❖ قاعدة: من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل:

وقد وظفت هذه القاعدة في المسائل الخلافية التالية:

١-الخلاف الواقع بين الكسائي وابن يعيش في شأن جعل قط على فَعُل أو على وزن فَعْل:

احتكامًا إلى قاعدة "من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل" وما انبنى عليها من القاعدة الفرعية "لا زيادة إلا بدليل"، رجح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أن قط بمعنى الزمان أصلها: فَعْل ساكن العين، ورد رأى الكسائي (ت ١٨٩هـ) الذاهب إلى أنها كانت: قطُط مضمومة العين، وقد استند ابن يعيش في ترجيحه لما ذهب إليه في هذه المسألة على أن الحركة زيادة في المتحرك، فلا يصار إليها إلا بدليل.

وفى ذلك جاء قوله: "وأما "قطّ" بمعنى الزمان فمبنية على الضم كـ(قَبلُ وبَعدُ)، قال الكسائى: كانت: قَطُط مضمومة العين، فلما سكن الحرف الأول للإدغام حرك الآخر بحركته.

---

(١) سورة طه: ١٢.

(٢) ابن جنى: المنصف ٩/١.

والذي أراه أن يكون أصلها فَعْلا ساكن العين؛ لأن الحركة زيادة في المتحرك، فلا يصار إليها إلا بدليل "[١].

(٢)الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في شأن عدم جواز حذف التاء في نحو: طلحة عند جمعه بالواو والنون أو جواز ذلك:

احتكامًا إلى قاعدة: "من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل" وما انبنى عليها من القاعدة الفرعية "لا حذف إلا بدليل"، رد البصريون رأى الكوفيين الذاهب إلى جواز جمع طلحة بالواو والنون عند حذف تائها، استنادًا إلى أن ذلك يعد من قبيل حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه.

يقول الرضى (ت ٦٨٦هـ) في بيان وجه امتناع جمع نحو: طلحة بالواو والنون في حالتى إبقائها وحذفها معًا: "وأما القياس فلأن التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث، ولو حذفت -كما عملوه- حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه، وغلب على الظن أنه جمع المجرد عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون"[٢].

قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية:

❖ قاعدة : الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير:

وقد تبين دور هذه القاعدة في توجيه كثير من المسائل الصرفية الخلافية منها ما يلى:

(١) الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في شأن لفظ الاسم من حيث كونه مشتقًا من السمو أو من الوسم:

ذهب البصريون إلى أن لفظ الاسم مشتق من السمو، وأنه محذوف اللام، على حين ذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسم وأنه محذوف الفاء، وقد رجح ابن الأنباري مذهب البصريين في هذه المسألة استنادًا إلى أنه لا يوجد في كلام العرب ما حذف فاؤه، وعوض بالهمزة في أوله، على حين يوجد في كلامهم، ما حذف لامه وعوض بالهمزة في أوله، فكان حمله ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير.

يقول في بيان ذلك: لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء في آخره، فلما وجدنا في أول اسم همزة التعويض

---

(١) ابن يعيش : شرح الملوكى في التصريف ٤٤٢.

(٢) الرضى : شرح الكافية ٣/ ٣٧٣، وينظر: ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤١.

علمنا أنه محذوف اللام لا محذوف الفاء، لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير، فدل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم"(١).

(٢) الخلاف الواقع بين الجمهور والجرمى في شأن التاء في "كلتا" من حيث كونها بدلا من لامها أو علما للتأنيث، ومن حيث وزنها على فِعْلَى أو فِعْتَل:

ذهب الجمهور إلى أن التاء في كلتا بدل من لامها، ووزنها فعْلى، فالتاء بدل من الواو على غير قياس، والألف بعدها للتأنيث وأصلها : كِلْوَى كـ"ذِكْرَى"، على حين ذهب الجرمي (ت: ٢٢٥ هـ) إلى أنها فِعتل، فالتاء علم تأنيثها والألف لام الكلمة.

وقد ترجح مذهب الجمهور في هذه المسألة من عدة وجوه منها أن كلا اسم مفرد، وعلم التأنيث لا يكون حشوًا في المفرد، وأن ما قبل التاء في كلتا ساكن، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وأنه ليس في الكلام ما هو على وزن فِعْتَل، فكان الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير.

يقول ابن يعيش في تفصيل الخلاف في هذه المسألة : "وأما كلتا فالتاء فيها بدل من لامها والألف فيها للتأنيث على حد إبدالها في بنت وأخت وأصلها: كِلْوَى كذِكْرَى،.... وكان أبو عمر الجرمي يذهب إلى أنها فِعْتَل، وأن التاء علم تأنيثها ويشهد بفساد هذا القول:

أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحة نحو: طلحة وقائمة أو يكون قبلها ألف نحو: سعلاة وعزهاة، واللام في كلتا ساكنة كما ترى.

ووجه ثان: أن علامة التأنيث لا تكون أبدًا حشوًا، إنما تكون آخرًا لا محالة، وكلتا اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين، فلا يجوز أن تكون التاء فيه للتأنيث وما قبلها ساكن.

ووجه ثالث: أن فِعْتَلا مثال لا يوجد في الكلام أصلاً، فيحمل هذا عليه"(٢).

---

(١) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٩/١، ١٠ وينظر في الاختلاف في اشتقاق الاسم: الزجاجى: الإيضاح في علل النحو ٥٩، ابن الشجرى: أمالى ابن الشجرى ٢٨٠/٢ وما بعدها ، العكبرى: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٣٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٢٣/١، ٢٤، الزبيدى: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٢٧.

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٦/٦ وينظر في هذه المسألة، سيبويه : الكتاب ٣٦٣/٣، ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ٣٠٢، ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/ ٣٨٥، الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٧٠/٢، السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٣٨٨/١.

❖ قاعدة : الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل :

وقد تجلى دور هذه القاعدة في توجيه بعض مسائل الخلاف الصرفي، منها ما يلي:

(١) الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في شأن وزن "التوراة" من حيث كونه على فوعلة أو تفعلة:

اختلف البصريون والكوفيون في شأن وزن "التوراة"، فذهب البصريون إلى أنها بوزن فوعلة، على حين ذهب الكوفيون إلى أنها بوزن تفعلة.

وقد فصل ابن الأنبارى في بيان الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، ورجح رأى البصريين فيها اعتمادًا على أن فَوْعَلة أكثر من تَفعَلة، فحمله على الأكثر أولى من الأقل.

وفى بيان ذلك جاء قوله: " في التوراة وجهان:

أحدهما: وهو مذهب البصريين أن تكون فوعلة من ورى الزند يرى، وأصله وورية، فأبدلت الواو الأولى تاء، وقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والثاني: وهو مذهب الكوفيين أن تكون تفعلة من ورى الزند، فالتاء زائدة غير منقلبة كالتاء في توصية، فأبدلت من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفًا كما قالوا في جارية: جاراة، وفى ناصية: ناصاة.

فالوجه الأول أوجه الوجهين لوجهين:

أحدهما: لأن فوعلة أكثر من تفعلة، فحمله على الأكثر أولى من الأقل.

والثانى: أن زيادة الواو ثانيـــة في الأسماء أكثر من زيادة التاء أولا، فكان حمله على الأكثر أولى"(١).

وشبيه بهذه المسألة ما ذهب إليه الخليل بن أحمد من ترجيحه أن "توْلج" بوزن فوعل دون تفعل؛ لأن فَوْعَلا كثير في الأسماء، وتَفْعَلا قليل.

يقول سيبويه في ذلك: "وذلك قولهم: تَوْلج، زعم الخليل أنها فوعل، فأبدلوا التاء مكان الواو، وجعل فَوْعَلا أولى بها من تَفْعَل، لأنك لا تكاد تجد في الكلام تَفْعَلا اسمًا، وفَوْعل كثير"(٢).

---

(١) ابن الأنبارى: البيان في إعراب القرآن ١/١٩٠، ١٩١، وينظر في هذه المسألة أيضًا: مكى بن أبى طالب: مشكل إعراب القرآن ١/١٤٩، ابن يعيش : شرح الملوكى في التصريف ٢٩٧، ابن عصفور : الممتع في التصريف ١/٣٨٣، ٣٨٤.

(٢) سيبويه : الكتاب ٤/٣٢٣.

(٢) الخلاف الواقع بين الجمهور والزجاج في شأن كلمة ثبة، من حيث كونها محذوفة اللام أو محذوفة العين:

اختلف الصرفيون في شأن كلمة : ثبة، من حيث كونها محذوفة اللام أو محذوفة العين، فذهب أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) إلى أنها محذوفة العين، على حين ذهب الجمهور إلى أنها محذوفة اللام دون الفاء أو العين، نظرًا لكثرة حذف اللام وقلة حذف الفاء والعين، كما رجح الجمهور في هذه المسألة أيضًا أن يكون المحذوف هو الواو، وذلك لأن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو، نحو: أب و أخ، فكان حمله على الأكثر أولى.

وقد بين ابن جنى الخلاف الواقع بين الجمهور وأبى إسحاق الزجاجي في هذه المسألة والرأي الراجح فيها فقال: "أما "ثبة" فالمحذوف منها اللام دون الفاء والعين، يدل على ذلك أن الثبة الجماعة من الناس وغيرهم..... وذهب أبو إسحاق في ثبة الحوض -وهى وسطه- إلى أنها من ثاب الماء إليها، وأن الكلمة محذوفة العين، وقال: تقول في تصغيرها: ثويبة.

وهذا غير لازم، لأنه يجوز أن تكون من ثبيت أي: جمعت، وذلك أن الماء إنما مجتمعه من الحوض في وسطه،..... ولكن الذى ينبغى أن يقضى به في ذلك أن تكون من الواو، وأن يكون أصلها ثبوة، وذلك أن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو، نحو: أب وأخ وغد وهن وحم وسنة"(١).

الصورة الثانية : دور قواعد التوجيه في إثراء بعض مسائل الخلاف الصرفي:

على أنه يتجلى دور قواعد التوجيه في بعض مسائل الخلاف الصرفى بصورة أكثر وضوحًا حين يقدم أحد أصحاب الخلاف قاعدة توجيهية تدعم رأيه بحيث تقف هذه القاعدة مناهضة للقاعدة التوجيهية التي يقدمها نظيره من أصحاب الرأى المخالف، "إذ يجتهد كل منهما في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها فيصدر رأيه مطابقًا لهذه القاعدة، فإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة، فذلك خلاف في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هى أكثر انطباقًا عل هذه المسألة بعينها"(٢).

ومن أمثلة ذلك المسائل الخلافية التالية:

---

(١) ابن جنى: سر صناعة الإعراب ٢/٦٠١، ٦٠٢، وينظر في ذلك: أبو على الفارسى: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٣١
ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ٤٠٧، ابن منظور: لسان العرب (ثبا).

(٢) د. تمام حسان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ٢٠٩.

(١) الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في شأن المحذوف من التاءين المجتمعتين في أول الفعل المضارع:

اختلف البصريون والكوفيون في شأن المحذوف من التاءين المجتمعتين في أول الفعل المضارع تتفعل، تتفاعل، تتفعلل عند تخفيفها فيقال: تفعل، تفاعل، تفعلل، فذهب البصريون إلى أن المحذوفة هى التاء الأصلية، وذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة هى تاء المضارعة.

وقد شرح الشرجى الزبيدى حجة كل منهما في قوله: "ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول فعل مضارع تاءان للمضارعة وحذفت إحداهما تخفيفًا مثل: تترل وتناول وشبهه، فإن المحذوف منهما حرف المضارعة لا الأصلية؛ لأنها زائدة، والزائد أولى بالحذف، وذهب البصريون إلى أن المحذوف هى الأصـــلية، لأن دخـــول حرف المضارعة لمعنى، فكان حذف ما لم يكن فيه معنى أولى"(١).

(٢) الخلاف الواقع بين سيبويه والخليل من جهة والأخفش من جهة أخرى في شأن المحذوف من نحو: مقول ومبيع:

اختلف الصرفيون في شأن المحذوف من اسم المفعول من الثلاثى الأجوف نحو: مقول ومبيع، إذ أصلهما: مقوول ومبيوع، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف هو الواو الثانية واو مفعول، لأنها زائـــدة، وحذف الزائد أولى من حذف الأصلى.

على حين ذهب الأخفش إلى أن المحذوف هو عين الفعل، والباقى واو مفعول، إذا إن واو مفعول حرف ذو معنى، وحذف ما ليس لمعنى أولى من حذف ما هو لمعنى.

يقول ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـــ) في بيان الخلاف الواقع في هذه المسألة ووجه الاحتجاج للرأيين: "نحو مقول ومبيع، أصلهما: مقوول ومبيوع، فنقلت حركة الواو والياء إلى الفاء، فالتقى ساكنان، فحذف أحدهما، ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو المد.....، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي، ومذهب الأخفش أن المحذوف عين الكلمة، لأن حذف ما ليس لمعنى أولى من حذف ما هو لمعنى"(٢).

---

(١) الزبيدى: ائتلاف النصرة في اختلاف أهل الكوفة والبصرة ١٣١، وينظر: ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٨/٢.

(٢) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ١٧٤/٤، وينظر: سيبويه: الكتاب ٣٤٨/٤، المبرد: المقتضب ٢٣٨/١، ابن السراج: الأصول في النحو ٢٨٣/٣.

(٣) الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في كون أفعل التعجب فعلاً أو اسمًا :

اختلف البصريون والكوفيون في جعل أفعل التعجب فعلاً أو اسمًا، فذهب الكوفيون إلى اسميته، وذهب البصريون إلى فعليته، ووجه الاحتجاج على اسمية أفعل التعجب عند الكوفيين أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامدًا وجب أن يلحق بالأسماء(١).

ووجه الاحتجاج عندهم أيضًا على اسميته أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء(٢) نحو قولهم: ما أحيسن.

وقد أجاب البصريون عن: وجه الاحتجاج الأول -عدم تصرف أفعل التعجب- بأن عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم، فإنا أجمعنا على أن ليس وعسى فعلان، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان(٣).

كما أجابوا عن وجه الاحتجاج الثاني -تصغير أفعل التعجب- بقاعدة العدول عن الأصل التي تقوم بتفسير الشذوذات في ضوء قاعدة فرعية، إذ ذهبوا إلى أن تصغير أفعل التعجب إنما جاء حملاً على أفعل التفضيل، نظرًا للمشابهة الواقعة بينهما.

يقول ابن الأنبارى في بيان رد البصريين: "إنما دخله التصغير حملاً على باب أفعل الذي للمفاضلة، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول: ما أحسن زيدًا لمن بلغ الغاية في الحسن، كما تقول: زيد أحسن القوم، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن، وتفضله عليهم، فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز: ما أُحَيْسِن زيدًا وما أُمَيْلِح غزلانا"(٤).

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٦.

(٢) ابن الأنباري: المصدر السابق ١/١٢٧.

(٣) ابن الأنبارى: المصدر السابق ١/١٣٨.

(٤) ابن الأنباري: المصدر السابق ١/١٤١.

وفى ختام حديثنا عن دور قواعد التوجيه في الصرف العربي في بعض مسائل الخلاف الصرفي، **نستخلص بعض النتائج المهمة، منها ما يلي:**

الأولى: أن محاولة نسبة قاعدة توجيهية معينة إلى فريق معين من البصريين والكوفيين بحيث تكون هذه القاعدة التوجيهية بصرية خالصة أو كوفية محضة يعد أمرًا يصعب تعميمه والقضاء به لسببين:

أولهما: وهو ما أشار إليه الأستاذ سعيد الأفغانى في قوله: "إنه ليست هناك قاعدة أجمع عليها نحاة البصرة، وتوارد على معارضتها نحاة الكوفة، أو قال بها الآخرون جميعًا وعارضها الأولون جميعًا، بل كثيرًا ما نجد العالم الواحد من أهل الكوفة مثلاً يذهب إلى أحكام يوافق فيها مذهب خصومه ويخالف أهل مصره، وطالما تجد هذه الظاهرة في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، وفى كتب النحو الأخرى وما أكثر ما يقرأ فيها: ذهبَ البصريون إلا فلاناً إلى كذا، وذهب الكوفيون إلا فلانًا إلى كذا"(١).

ثانيهما: أن الذين يقومون بمحاولة نسبة قاعدة معينة إلى مذهب البصريين أو الكوفيين يعتمدون في ذلك غالبًا على ما ذكره ابن الأنبارى في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"؛ حيث ساق تلك القواعد في سياق احتجاج كل من البصريين والكوفيين لآرائهم أو التعليل لها، دون أن يعودوا إلى توثيق تلك الآراء من كتب الكوفيين التي لم يصل إلينا منها إلا النـــزر اليسير، وهى – على قلتها– لا تتضمن كتبًا نحوية خالصة تقابل كتب البصريين كالكتاب والمقتضب والأصول وغيرها، وهذا يجعل نسبة تلك القواعد إلى مذهب الكوفيين أمرًا مشكوكًا فيه محاطًا بكثير من الحذر في مجال البحث العلمى الذى يرمى إلى التثبت والتيقن عند إصدار الرأي وإبداء الحكم.

الثانية: أن من ينعم النظر في قواعد التوجيه بصفة عامة يجد البصريين أوفر حظًا وأكثر نصيبًا لها من الكوفيين، وما ذاك إلا لأنها في جملتها قواعد تتفق مع العقلية المنطقية التي أراد البصريون أن يجعلوا علمى النحو والصرف خاضعين لها محكومين بها.

على حين أن الكوفيين لم تكن لهم القدرة على النظر العقلى كتلك التي عند البصريين، ومن ثم فلم يكن في استطاعتهم الثبات أمام المدرسة العقلية الافتراضية التي اتبعها البصريون، إذا حدثت مناظرة أو نقاش في المسائل الخلافية، وقد بدا ذلك واضحًا بينًا. فيما عرضه ابن الأنباري من تلك المسائل في كتابه الإنصاف.

وفى بيان اهتمام البصريين بتحكيم المنطق والعقل في منهجهم العام، يقول الأستاذ سعيد الأفغانى: "وهم الذين أمعنوا في أحوال الكلام العربى واستنبطوا علله وحكمه فيها المنطق والعقل حتى

---

(١) ابن الأنبارى: المصدر السابق ١/١٤١.

جاءت قواعدهم في القياس والنحو الذى بنى عليها متماسكة متناسقة في الجملة، ولا بد في كل تنسيق من تشذيب يخرج بعض النتوء من الهيكل المشذب.

ولم يكن إلى الصواب من عاب عليهم من المحدثين أنهم بتعميم هذه القواعد قد أهدروا شيئًا من اللغة، بل نحن أحرى أن نجد عند البصريين المنظمين المتسقين ما لا نجده عند غيرهم، فالنظام يحفظ في نسق ما لا يستطيع غيره أن يحفظه"(١).

كما أشار الدكتور فؤاد حنا ترزي إلى سبق مدرسة البصرة في سبيل وضع قواعد كلية تنتظم أصول القياس في قوله: " أما مدرسة البصرة فقد سبقت مدرسة الكوفة، وعمدت إلى التشدد في تطبيق القياس على المسموع من كلام العرب في سبيل وضع قواعد كلية منتظمة، بعد أن جعلت السماع الكثير أساسًا لما وضعته من قواعد. أما الشواذ فما أمكن تأوله منها ألحق بالقاعدة، وما لم يمكن نبذ واطرح دون أن يعار كبير اهتمام"(٢).

---

(١) سعيد الأفغانى: في أصول النحو ٢٠٦.

(٢) د. فؤاد حنا ترزى: في أصول اللغة والنحو ١٢١.

الفصل الرابع

العلاقة بين قواعد التوجيه وعلم المنطق

أثر علم المنطق في العلوم العربية والإسلامية:

حاول بعض الباحثين ادعاء تبعية كثير من العلوم العربية والإسلامية لبعض العلوم الأجنبية الدخيلة على المجتمع الإسلامي، ومنها علم المنطق الأرسطي الذي يعد أحد علوم الثقافة اليونانية، إذ ذهبوا إلى وقوع تأثر واضح بين علوم العربية وعلم المنطق شكلاً وموضوعًا.

ومن هؤلاء الباحثين الذين ذهبوا هذا المذهب الدكتور أحمد أمين إذ يقول: "ومما زاد في أثرها أن اتصال المسلمين بها صاحب عصر تدوين العلوم العربية، فتسربت الثقافية اليونانية إليها، وصبغتها صبغة خاصة كان لها تأثير كبير في الشكل وفى الموضوع.

أما الشكل فيرجع إلى تأثير المنطق اليونانى، وقد صبغ العلوم العربية صبغة جديدة صبت في قالبـــه ووضعت على منهاجه، إذ كان المنطق -كما قال ابن سينا- خادم العلوم"(١).

ومن الباحثين الذين تبنوا أيضًا هذا الادعاء -إدعاء تأثر العلوم العربية والإسلامية بعلم المنطق الأرسطى- الأستاذ الدكتور إبراهيم بيومي مدكور، إذ يقول عن تأثير علم المنطق في علم الكلام: "المنطق ليس خاصًا بالفلاسفة وحدهم، بل هو متصل أيضًا بالمتكلمين الذين يسمونه علم الجدل أو علم النظر"(٢).

ويقول في بيان تأثير علم المنطق في علم الفقه الإسلامي: "وقد استخدم الفقهاء كثيرًا من المصطلحات المنطقية في بحوثهم الأصولية، فتحدثوا عن الجنس والنوع، والكلى والجزئى والعام والخاص، واعتبروا القياس أصلاً من أصول التشريع الأربعة ورسموا قواعده ونظموا طرقه محاكين صنيع أرسطو في قياسه المنطقى"(٣).

ويقول كذلك في بيان تأثير علم المنطق في علم النحو العربى: "ولم يقف الأمر -فيما نعتقد- عند الفقه والكلام والفلسفة، بل امتد إلى دراسات أخرى من بينها النحو، وقد أثر فيه المنطق الأرسطي من جانبين أحدهما موضوعى والآخر منهجى"(٤).

وقد أشار في سبيل إثبات صحة قوله هذا إلى جملة من القواعد التوجيهية التي تضبط القياس النحوى، منتهيًا إلى نتيجة مفادها أن أصول القياس النحوي كأصول القياس الفقهي تلتقي في أنها تترسم خطى القياس المنطقى، إذ يقول في ذلك: "ودون أن نتتبع مبادئ القياس نكتفى بأن نشير إلى

---

(١) د. أحمد أمين: ضحى الإسلام ١/ ٢٨٨، ٢٨٩. الطبعة العاشرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ٢٠٠٠م.

(٢) د. إبراهيم بيومى مدكور: في اللغة والأدب ٤٣ سلسلة اقرأ (٣٣٧) دار المعارف بمصر يناير ١٩٧١م.

(٣) د. إبراهيم بيومى مدكور: المصدر السابق نفسه.

(٤) د. إبراهيم بيومى مدكور: المصدر السابق نفسه.

أمثلة منها، فيقال: يحمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر لا العكس، والحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته، والقياس على الفاسد فاسد.

وفى هذه المبادئ وأمثالها ما يدل على أن نحاة العرب أرادوا أن يضعوا لقياسهم أصولاً تحاكى تلك الأصول التى وضعها الفقهاء وأصول القياس النحوى كأصول القياس الفقهى تلتقى فى أنها تترسم خطى القياس المنطقى"(١).

ومع التسليم بأن النحو العربى يعتمد على نوع من التفكير المنطقى الذى يقوم على قوانين عقلية ثابتة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة اعتماده على المنطق الأرسطى، إذ ليس المقصود بالتفكير المنطقى ذلك المعنى الضيق لمفهوم المنطق المنحصر فيما ينسب إلى أرسطو، ولكننا نقصد به المنطق بمعناه الطبيعى الذى يعتمد عل قوانين العقل البديهية والتى لا تحتاج إلى برهان على صدقها.

والدليل على صحة هذا الرأى ما ورد عن المناطقة أنفسهم في تقريرهم أن هناك نوعين من المنطق:

أحدهما: المنطق الطبيعى أو المادى الذى يعنى بتطابق العقل مع الواقع.

والثانى: المنطق الصوري الذي يعنى بتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة وأشكال محددة(٢).

فالمنطق الطبيعى: هو تركيب العقل نفسه بما فيه من قوانين الفكر الأساسية (الهوية وعدم التناقض والثالث المرفوع)، وما فيه من إدراك الأشياء (وهو طريقنا إلى التصور)، وما فيه من إدراك العلاقات (وهو طريقنا إلى التصديق)، ثم ما فيه من قدرة العقل على الانتقال من حكم إلى حكم آخر (الاستدلال)(٣).

وبناء على ذلك فإن القوانين التي تندرج تحت المنطق الطبيعى تعد من قيل البديهيات التي لا تحتاج إلى برهان على صدقها، وذلك لأن "للعقل قوانينه الأساسية البديهية التي لا تحتاج إلى برهان على صدقها لأنها ضرورية، فليست هذه البديهيات من عمل العقل، ولكنها من بنية العقل ومن تركيبه "(٤).

---

(١) د. ابراهيم بيومى مدكور: المصدر السابق ٤٩، ٥٠.

(٢) د. تمام حســـان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ٤٦، ٤٧.

(٣) د. تمام حســـان: الأصول: المصدر السابق ٤٧.

(٤) د. تمام حسان: المصدر السابق نفسه.

من أجل ذلك فإن هذا البحث يرى أنه ليس هناك كبير جدوى في تلمس علاقة قواعد التوجيه بقواعد المنطق، إذ من الأجدى أن يقوم بتلمس العلاقة بين قواعد التوجيه من جهة والقواعد الفقهية أو قواعد الجدل الكلامي من جهة أخرى، والباعث على هذا الرأى سببان رئيسيان:

أولهما: أن القوانين العقلية التي قد نجدها في النحو العربى لا ينبغى أن نردها إلى تأثير المنطق اليونانى منطق أرسطو، إذ تنتمى في جملتها إلى المنطق الطبيعى الذى يشترك فيه البشر عامة، ولا يكون حكرًا على أمة دون أمة؛ إذ إن " اعتماد الثقافة العربية على النصوص في أول أمرها ما كان ليحرمها نعمة التفكير المنطقى الذى يتطلبه الاجتهاد، ولكن هذا المنطق الطبيعى لم يكن منطق أرسطو، وإنما كان نتاج تكوين العقل الإنسانى الذى منحه الله للعرب واليونان وسائر الأمم والشعوب"(١).

ثانيهما: إن التأثير الذي ينبغى البحث عنه في هذه المسألة هو تأثير علم الفقه وعلم الكلام على علم النحو العربي وليس تأثير علم المنطق الأرسطى عليه، وذلك لأن " الأخذ عن المتكلمين والفقهاء ليس أخذًا عن اليونان بالضرورة حتى لو نسبناه إلى المتقدمين، لأن المتكلمين والفقهاء حتى لو صح أخذهم عن اليونان؛ فإن أخذهم كان تأثرًا ولم يكن نقلاً، فإذا تأثر النحوى بمتأثر باليونان، فسوف يكون الأثر الواصل إلى النحوى أثرًا إسلاميًا في طابعه مهما حمل من مؤثرات لا تغير طابعه الإسلامى"(٢).

العلاقة بين قواعد التوجيه وعلم المنطق:

على أن العلاقة بين قواعد التوجيه وعلم المنطق يمكن تلمسها في وقوع بعض الشذوذات التي تخرج عن بعض القواعد؛ إذ يرى علماء اللغة المحدثون أن وضع القواعد والأصول اللغوية استنادًا إلى المعايير المنطقية يعد أمرًا منافيًا لمنطق اللغة ولطبيعتها الخاصة، وذلك لأن اللغة لها منطقها الخاص الذى يختلف كثيرًا عن منطق العقل، وذلك لأن " هذا المنطق اللغوى بعيد كل البعد عن المنطق العقلى العام الذي يهدى التفكير الإنساني في كل البيئات، فهو نظام للناس عامة، في حين أن المنطق اللغوي نظام خاص لا ينتظم إلا طائفة خاصة من الناس، هم الذين يطلق عليهم أبناء البيئة اللغوية، فاللغة منطق لأن لها نظامًا تخضع له، ويرتبط هذا النظام بعقول أصحاب اللغة، وتفكيرهم إلى حد كبير، ولكنه النظام الخاص الذى يختلف من لغة إلى أخرى، ويتصف في كل بيئة بخصائص معينة، تجعل لكل لغة استقلالها وتميزها عن اللغات الأخرى"(٣).

---

(١) د. تمام حسان: المصدر السابق نفسه ٥٠.

(٢) د. تمام حســـان: المصدر السابق ١٨٢، ١٨٣.

(٣) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ١٣٨، الطبعة السابعة ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٥.

على أنه يمكن تفسير وقوع بعض الشذوذات التي تخرج عن القواعد بأن مرده أن المنطق صور مجردة لا يحكم فيها إلا التفكير المجرد، وهى لا تقيم وزنًا للواقع المحسوس في كثير من الأحيان، ولا تعتد به إذا عارض قضايا المنطق وخالف النتائج التي يخرج بها من تلك القضايا.

أما اللغة على وجه العموم، ولا سيما طريقة التعبير بها وتركيب ألفاظها لتدل على المعانى والأفكار، فهى أوثق صلة بالحال النفسية منها بالفكر المجرد"(١).

كما أن العلاقة بين قواعد التوجيه وعلم المنطق يمكن بيانها في سيطرة المنطق وما تولد عنها من الإغراق في التجريد والتعليل على هذه القواعد التوجيهية، إذ إن "المنطق والتعليل ينقلان البحث من منهج لغوى إلى قضايا تجريدية، والتجريد يفتح الباب واسعًا أمام وجهات النظر التي تتعدد وتختلف وقد تتعارض لعدم ارتباطها بواقع محدد، ومن ثم قيل: إن النحوى لا يخطئ"(٢).

---

(١) د. أحمد عبدالستار الجوارى: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجى ٦١.

(٢) عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربى دراسة نقدية ٣٢.

الفصل الخامس

العلاقة بين قواعد التوجيه وعلمي الفقه والكلام

- أسباب تأثر الدرس اللغوى بعلمى الفقه والكلام.
- العلاقة بين قواعد التوجيه والقواعد الفقهية
- العلاقة بين قواعد التوجيه وقواعد الجدل الكلامي.

أسباب تأثر الدرس اللغوى بعلمى الفقه والكلام

حاول الباحثون رصد الأسباب التي أفضت إلى تأثر الدرس اللغوي بعلمي الفقـــه والكلام، ويمكن إجمال تلك الأسباب على وجه العموم في ثلاثة أسباب هي:

السبب الأول: اتصال الدرس اللغوى بالقرآن الكريم.

السبب الثانى: غلبة المنهج التعليمى على الدرس اللغوى.

السبب الثالث: اشتغال النحاة بغير علم النحو وعدم اقتصارهم عليه.

وفِيما يلي تفصيل الحديث عن هذه الأسباب:

السبب الأول: اتصال الدرس اللغوي بالقرآن الكريم:

لقد نشأ الدرس اللغوى عند العرب متصلاً اتصالاً وثيقاً بالقرآن الكريم، وهو في اتصاله بهذا النص الكريم تأثر -على وجه الضرورة- بالعلوم الأخرى التي تسعى لفهم هذا النص وأهمها علما الفقه والكلام، وقد تجلى هذا التأثر في المنهج الذى انتهجه الدرس اللغوى.

وحول بيان هذا السبب يقول الأستاذ الدكتور عبده الراجحى: "ومحاولة الفهم -أي فهم النص القرآنى- هذه هي التي حددت مسار المنهج؛ لأنها ربطت درس النحو بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص؛ ومن ثم فإن دراسة منهج النحو عند العرب لا تكون صحيحة إلا مع اتصالها بدراسة العلوم العربية الأخرى، وبخاصة الفقه والكلام"(١).

وقد أكد أحد الباحثين تأثر الدرس اللغوي في منهجه بمناهج دراسة علوم الدين فقال: "لَم يكن للدراسات اللغوية نهج خاص بها، ولذا تأثرت بعلوم الدين وخضعت لتوجيهاتها، وقد تفاعلت الدراسات اللغوية مع الدراسات الفقهية، وبنى اللغويون أحكامهم على أصول دراسة القرآن والحديث والقراءات، وقالوا في أمور اللغة بالسماع والقياس والإجماع والاستصحاب، كما فعل الفقهاء في معالجة أمور علوم الدين"(٢).

السبب الثاني: غلبة المنهج التعليمي على الدرس اللغوي:

لما كان المنهج الغالب على الدرس اللغوي في أغلبه منهجًا تعليميًا؛ فإن ذلك قد دفع النحاة العرب إلى أن يأخذوا بالأسباب العقلية التي تعين على تنمية هذه الدراسات اللغوية وتقريبها إلى الأذهان، ولما كانت أفكار علماء الفقه والكلام، وما انتهجته من مناهج أو أصلته من أصول عقلية في أغلبها فقد أفاد منها الدرس اللغوى العربي.

---

(١) د. عبده الراجحى: دروس في كتب النحو: ١٠، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ١٩٧٥.

(٢) ريمون طحان، دنيز بيطار طحان: فنون التقعيد وعلوم الألسنية ٢٦.

وفى بيان ذلك يقول جاسم السعدى: "إن المنحى التعليمى الذى انتهجه الدارسون في دراساتهم جعل من اللازم لهم أن يأخذوا بالأسباب العقلية في تنمية هذه الدراسات وإنضاجها، فكان لابد لهم من أن يتأثروا بالأفكار والآراء التي بدأت تظهر في المجتمع الإسلامى بعامة والمجتمع البصرى بخاصة.

كانت أفكار الاعتزال وعلم الجدل والكلام بالإضافة إلى المذاهب الفقهية وما انتهجته هذه الأفكار والمذاهب من مناهج أو أصلته من أصول كانت عقلية في الأعم الأغلب، فتفاعل كل ذلك في إطار من الأفكار الفلسفية والمنطقية التي نشأت عن حركة الترجمة، وقد بدأت تشيع وتزدهر يومذاك، وليس من المعقول أن يبقى الدارسون بمعزل عن هذه الأجواء الفكرية والعلمية، ومنها ما يفيدهم في دراساتهم أو خالوا ذلك "[1].

السبب الثالث: اشتغال النحاة بغير علم النحو وعدم اقتصارهم عليه:

لعل من الأسباب التي أفضت إلى تأثير علمى الفقه والكلام في الدرس اللغوى ما كان ناشئًا عن اشتغال النحاة بغير علم النحو وعدم اقتصارهم عليه، إذ كان الانفراد بالاشتغال بعلم أو فن واحد لدى المتقدمين أمرًا نادرًا، فقد يجتمع للواحد منهم علمان كالفقه والنحو مثلاً، وقد يجتمع للواحد علوم كثيرة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وفى ذلك يقول الدكتور عبد الرحمن السيد: "إن هؤلاء العلماء الذين وضعوا أصول هذا العلم وأنهجوا سبله لم تكن حياتهم العلمية قائمة على دراسة النحو وحده، بل كان لهم نصيب في معارف العرب وثقافتهم في ذلك العهد، وكانت لهم مشاركة في علومهم وفنونهم، ولم يكن أخذهم في النحو وضربهم في مسالكه مانعًا لهم من أن يأخذوا في غيره من العلوم، ويكون لهم فيما يأخذون فيه سبق وتقديم"[2].

وليس من وكد هذه الدراسة تقصى كل الجوانب التي تأثر بها علما النحو والصرف بعلمي الفقه والكلام، فإن لذلك مواطن رحبة أخرى، وإنما هدفها الأول التعرض لمواطن التشابه والتلاقي بين قواعد التوجيه في الصرف العربي من جهة، وقواعد الفقه الإسلامي وقواعد الجدل الكلامي من جهة أخرى، بوصفها في كلٍّ وسيلة لاستنباط الأحكام وتوجيه الآراء.

---

(١) جاسم السعدى: الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمى في البصرة ٢٦٧، مطبعة النعمان- النجف الأشرف ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

(٢) د. عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها ٣٥١.

العلاقة بين قواعد التوجيه والقواعد الفقهية:

تعرف **القاعدة الفقهية** بأنها: "قول موجز بليغ في قضية كلية تندرج تحتها أكثر جزئياتها، يتعرف من خلالها على أحكام ما لا ينحصر منها، بمعنى أن الفروع التي تندرج تحتها في ازدياد مستمر بحسب متطلبات العصر، ومقتضيات الأحوال والظروف والملابسات؛ بحيث تلبى القاعدة حاجة الفقيه في التعرف بسهولة على حكم الله فيما جد ويجد من الجزئيات المندرجة تحت القاعدة"(١).

ولقد كان الفقهاء من أسبق العلماء في ميدان التقعيد والتأصيل، لأن علم الفقه من أسبق العلوم وأدقها وأجمعها، ويبدو أن السبب الذي دفعهم إلى وضع تلك القواعد الفقهية أنهم: "كانوا يراعون عند بسط الأحكام الأصول التي تبنى عليها، ويجدون أنفسهم في حاجة إلى جمع ما يمكن جمعه تحت قواعد أو ضوابط كلية رغبة في الإيجاز، فإن الإيجاز ضرب من الحكمة، ومن شأن الحكمة أن تضع الأمور في موضعها، وترد الفروع إلى أصولها، وتقيس الشبيه على شبيهه والنظير على نظيره، ومن شأن الكلام الحكيم أن يحفظ وأن يتناقله الناس فيما بينهم بسهولة ويسر جيلاً بعد جيل"(٢).

ويبدو أن تأثر منهج النحاة بمنهج الفقهاء على وجه العموم يعود إلى عصور مبكرة، إذ يشير الباحثون إلى معاصرة مدرسة الخليل النحوية وتلميذه سيبويه عند نشأتها لمدرسة أبي حنيفة النعمان وتلاميذه في علم الفقه.

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني: "كان أهم الأعلام في هذه المدرسة حينئذٍ الخليل وتلميذه سيبويه، وكان من لطيف المصادفات أن تعاصر هذه المدرسة مدرسة أخرى في الفقه تشابهها هي مدرسة الرأي التي رفع بنيانها أبو حنيفة النعمان وتلاميذه، ولا غرابة في ذلك فالقوم حينئذٍ كانوا مدفوعين بحكم الضرورة إلى تأسيس بنيانهم الفكري تلبية لحاجات الحضارة إذ ذاك"(٣).

كما أكد الأستاذ سعيد الأفغاني في موضع آخر تأثر منهج النحاة بمنهج الفقهاء في قوله: "ثم حاكوا الفقهاء أخيرًا في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه، وتكلموا في الاجتهاد فيه كما تكلم الفقهاء، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع كما بنى الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس والإجماع، وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة"(٤).

---

(١) د. محمد بكر إسماعيل: القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه ٦، ٧.

(٢) د. محمد بكر إسماعيل: المصدر السابق ١٩.

(٣) سعيد الأفغاني: في أصول النحو ٨٤.

(٤) سعيد الأفغاني: المصدر السابق ٨٣.

على أن العلاقة بين قواعد التوجيه والقواعد الفقهية يمكن تلخيصها في أنه: "هناك قاعدة كبرى في أصول الفقه الإسلامي تجعل المصلحة غاية، وتقابلها قاعدة كبرى في أصول النحو تجعل الفائدة هي الغاية وتلخص المصلحة في أصول الفقه عبارة "لا ضرر ولا ضرار"، وتلخص الفائدة في أصول النحو، عبارة يمكن أن نضعها في صورة مشابهة نحو: لا خطأ ولا لبس"[١].

ويمكن بيان العلاقة القائمة بين علم النحو العربي وعلم الفقه الإسلامي بأنه في ضوء هذا التشابه بين منهج الفقهاء ومنهج النحاة؛ إذ إن "كلتا الطائفتين تغترفان من معين واحد، يمكن أن نطلق عليه المنهج الإسلامي"[٢]، وضع النحاة قواعد توجيهية تضبط أحكامهم على شاكلة القواعد الفقهية، "بل أصبح أصل أحد العلمين صالحًا لتخرج عليه فروع العلم الآخر"[٣].

وفى الصفحات التالية -إن شاء الله- سوف يقوم البحث بتصدير الحديث عن القاعدة الفقهية عند الفقهاء ثم ربطها بالقاعدة التوجيهية التي تشابهها في منهج النحويين والصرفيين، بغية بيان مبلغ هذا التشابه الواقع بينهما.

---

(١) د. تمام حسان: الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ٢٠٨.

(٢) د. تمام حسان: المصدر السابق نفسه.

(٣) د. مازن المبارك: النحو العربى، العلة النحوية نشأتها وتطورها ١٤٧.

١- قاعدة: المشقة تجلب التيسير

من القواعد الفقهية الهامة التي نص عليها الفقهاء قاعدتهم: "**المشقة تجلب التيسير**"[١]. وقد في شأنها: "هذا أصل عظيم من أصول الشرع، ومعظم الرخص منبثقة عنه، بل إنه من الدعائم والأسس التي يقوم عليها صرح الفقه الإسلامى، فهى قاعدة فقهية وأصولية عامة، وصارت أصلاً مقصوداً به لتوافر الأدلة عليها"[٢].

والأصل في هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿**يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر**﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿**وما جعل عليكم في الدين من حرج**﴾ [الحج:٧٨]، وقوله ﷺ: "**بعثت بالحنيفيـــة السمحـــة**"[٣].

وهذه القاعدة فيها تفسير للأحكام التي روعي فيها التيسير والمرونة، وأن الشريعة لم تكلف الناس بما لا يستطيعون، أو بما يوقعهم في الحرج وبما لا يتفق مع غرائزهم وطبائعهم، وأن المراعاة والتيسير والتخفيف مرادة ومطلوبة من الشارع الحكيم[٤].

وقد جعل الفقهاء أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة، هي:

الأول: السفر: وبسببه أبيح القصر والجمع بين الصلاتين، والفطر في رمضان وترك الجمعة.

الثانى: المرض : وبسببه أبيح التيمم عند مشقة استعمال الماء والجمع بين الصلاتين، والفطر في رمضان.

الثالث: الإكراه: وبه أبيح التلفظ بكلمة الكفر.

الرابع: النسيان: وبه لا يؤاخذ الإنسان على المعصية، ولا يفطر الصائم بالأكل والشرب.

الخامس: الجهل: وبسببه يرد المبيع بالعيب ويفسخ عقد الزواج.

السادس: العسر وعموم البلوى: وبسببه يعفى في الصلاة من النجاسة الناشئة عن دم القروح والدمامل والبراغيث، والقيح والصديد، أو عما يصيب المرء من طين الشوارع.

السابع: النقص: وبسببه رفع التكليف عن الصبى والمجنون[٥].

---

(١) السيوطى: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ٧٦، ابن نجيم: الأشباه والنظائر ٨٤، أحمد الزرقا: شرح القواعد الفقهية ١٠٥، د. محمد بكر إسماعيل: القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه ٨٠، على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ٣٠٢

(٢) على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ٣٠٢.

(٣) أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد بن حنبل٥/٢٦٦. الطبعة الأولى، المطبعة اليمنية، القاهرة ١٣١٣هـ.

(٤) على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ٣٠٢.

(٥) السيوطى: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية: ٧٧، ٨٠.

ويبدو عند إمعان النظر في قواعد التوجيه المبنوية التي ذكرها الصرفيون في شأن توجيه استثقال البنية الصرفية مثل اجتماع الأمثال مكروه، أو قواعد العدول عن أصل وضع الكلمة من أجل تغيير لفظى كالتخفيف؛ أنها وثيقة الصلة بتلك القاعدة الفقهية الكبرى: "المشقة تجلب التيسير"، ويتجلى وجه الصلة بينهما في وقوع مشقة في كلا العلمين: الصرف العربى والفقه الإسلامى، جلبت تيسيرًا وتخفيفًا، وغاية الاختلاف بينهما أنه في علم الصرف العربى وقعت المشقة في جانب الأداء النطقى اللغوى لبعض الأبنية الصرفية، فكانت مدعاة إلى طلب التخفيف فيها نطقًا، على حين أنه في علم الفقه الإسلامى وقعت المشقة في جانب أداء العبادات فكانت جالبة للتيسير في التكليفات.

٢- قاعدة : الجمع بين البدل والمبدل محال :

من القواعد الفقهية عند الفقهاء قاعدتهم التي تقول: "**الجمع بين البدل والمبدل محال**"[١] ، إذ إن العلاقة بين البدل والمبدل تقوم على مبدأ التعاقب الذى يقتضى أن بدل الشيء لا يتواجد في حيز الوجود مع الشيء المبدل منه، وقد جاء التعبير عن هذه القاعدة في بعض المصادر الفقهية بقولهم: لا يجوز اجتماع العوضين[٢].

ومن تطبيقات هذه القاعدة في جانب استنباط الأحكام الفقهية ما يلي:

- "أنه لا يجوز الجمع بين الغسل والمسح على الخفين؛ لأن المسح بدل الغسل، فإذا غسل إحدى الرجلين أو غسل بعض الرجل، لا يمسح على الأخرى كيلا يؤدى إلى الجمع بين البدل والمبدل"[٣].

-أنه لا يجوز أن يجمع بين السلعة والثمن، والأجرة والمنفعة، يقول الدكتور محمد بكر إسماعيل في بيان هذه المسألة: "العوضان هما المعوض عنه والعوض، كالسلعة والثمن والأجرة والمنفعة، فإن السلعة تكون عوضا عن الثمن ، والثمن يكون عوضا عنها والأجرة تكون عوضا عن المنفعة والمنفعة تكون عوضا عنها. فلا يجوز للبائع أن يحصل على الثمن مع بقاء السلعة في يده، وكذلك لا يجوز للمؤجر أن يأخذ الأجرة مع حصول المنفعة"[٤].

وهذه القاعدة الفقهية التي لا تجوز اجتماع البدل والمبدل منه أو العوض والمعوض عنه معمول بها عند النحويين والصرفيين أيضًا، إذ وضعوا قاعدة توجيهية كلية تنص على: "البدل والمبدل منه والمعوض والمعوض منه لا يجتمعان"[٥]، وقد كانت هذه القاعدة عندهم من أهم تلك القواعد

---

(١) على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ١٤٧.

(٢) د. محمد بكر إسماعيل: القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه ٢٦٦.

(٣)على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ١٤٧.

(٤) د. محمد بكر إسماعيل: القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه ٢٦٩.

(٥) السيوطى: الاقتراح في علم أصول النحو ٤٤.

التوجيهية التي تتعلق بعلتي البدل والعوض، ولعل خير ما يؤكد لنا ذلك أن السيوطي قد ذكر هذه القاعدة التوجيهية في كتابه "الأشباه والنظائر في النحو"(١)، وخرج تحتها كثيرًا من الأحكام النحوية والصرفية المترتبة عليها، وقد وصل بها إلى اثنين وأربعين حكمًا.

٣- قاعدة : الفروع تنحط دائماً عن درجة الأصول :

على الرغم من عدم عثورى على هذه القاعدة منصوصًا عليها في كتب الفقه، إلا أنها كانت تدور في خلدهم فيما يتعلق ببعض المسائل الفقهية التي بدا فيها انحطاط عنصر بوصفه فرعًا عن عنصر آخر بوصفه أصلاً.

وقد تبين مفهوم هذه القاعدة في مسألتين فقهيتين :

المسألة الأولى: انحطاط درجة الأخت من الرضاعة بوصفها فرعًا من درجة الأخت من النسب بوصفها أصلاً.

ففي هذه المسألة ذهب الفقهاء إلى اشتراك كل من الأخت من النسب والأخت من الرضاعة في التحريم فحسب لقوله عليه الصلاة والسلام: " يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب"(٢)، على حين اختصت الأخت من النسب دون الأخت من الرضاعة ببقية الأحكام التي تتعلق بالنسب كالميراث والنفقة والولاية والحضانة وسقوط القود وتحمل العقل والعتق بالملك والمنع من الشهادة، وفي هذا ما يدل على انحطاط درجة الأخت من الرضاعة بوصفها فرعًا عن درجة الأخت من النسب بوصفها أصلاً.

وقد بين الماوردى (ت٤٤٥هـ) ذلك في قوله: "تحريم الرضاعة كتحريم النسب، فالذي يتعلق عليه من أحكام النسب حكمان: **أحدهما**: تحريم الناكح لذكره في آية التحريم. **والثانى**: ثبوت المحرم في إباحة النظر إليها والخلوة معها..... فأما ما عدا هذين الحكمين من الميراث والنفقة والولاية والحضانة وسقوط القود وتحمل العقل والعتق بالملك والمنع من الشهادة فإنه مختص بالنسب دون الرضاعة"(٣).

المسألة الثانية: انحطاط درجة التيمم بوصفه فرعًا عن درجة الوضوء بوصفه أصلاً.

ذهب فقهاء الشافعية إلى انحطاط درجة التيمم عن درجة الوضوء، وجعلوا وجوه انحطاطه عنه ثلاثـــة، هي:

---

(١) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٢٧١/١ وما بعدهـــا.

(٢) أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٧٥/١، ١٠٢/٦.

(٣) أبو الحسن الماوردي: الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي ٣٥٦/١١، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

الوجه الأول: لا يجمع بتيمم واحد بين فرضين.

الوجه الثاني: لا يجوز التيمم إلا بعد دخول وقت الصلاة.

الوجه الثالث: تعيين نية الفرض واجبة عند التيمم.

وفى بيان الوجه الأول: لا يجمع بتيمم واحد بين فرضين؛ قال الماوردى: "ولأنها طهارة ضرورة فلم تتسع لأداء فرضين كالمستحاضة في وقتين، ولأنها طهارة بدل قصرت عن أصلها فعلاً، فوجب أن يقصر عنه وقتًا كالمسح على الخفين، ولأن الطهارات على ثلاثة أضرب:

- طهارة ترفع الحدث عن جميع الأعضاء، وهو الوضوء الكامل، فيؤدى به ما شاء من الفرائض والنوافل.

- وطهارة ترفع الحدث عن بعض الأعضاء، وهو المسح على الخفين، فيقصر بتجديد الوقت عن الوضوء الكامل.

- وطهارة لا ترفع الحدث عن شئ من الأعضاء، وهو التيمم، فوجب أن يكون أخص منها حكمًا، وألا يؤدى بها إلا فرضًا"(١).

وفى بيان الوجه الثانى: "لا يجوز التيمم إلا بعد دخول الصلاة"، قال الماوردي: "ولأنها طهارة ضرورة فلم يجز تقديمها للفريضة قبل دخول وقت الفريضة قياسًا على طهارة المستحاضة، ولأنه تيمم في حال استغنائه عن التيمم، فلم يجز كالتيمم مع وجود الماء ثم انقلب، ولأن كل بدل لم يصح الإتيان به مع وجود الأصل، لم يصح الإتيان به قبل لزوم الأصل، قياسًا على التكفير بالصيام قبل القتل والظهار"(٢).

وفى بيان الوجه الثالث: "تعيين نية الفرض واجبة عند التيمم"، قال الماوردى: "تعيين نية الفرض في تيممه واجبة، وإن لم يعين في نية الفرض الذي يريد أن يؤديه لم يجز أن يصلى به فرضًا، وجاز أن يصلى به النوافل، لأن التيمم أضعف من الوضوء، فلزمه تعيين الصلاة التي تؤدى في نيته، فعلى هذا لو تيمم لصلاة الظهر ثم أراد أن يصلى؛ فتيممه عند الظهر فرضًا فائتًا لم يجـــز"(٣).

وهذه القاعدة : "الفروع أحط رتبة من الأصول" من القواعد التي احتكم إليها الصرفيون كثيرًا في سبيل استنباط الأحكام الصرفية التي تتعلق بعلاقـــة الأصل والفرع في جانب الظواهر اللغوية، وفي ذلك ما يدل على تشابه منهج الصرفيين ومنهج الفقهاء في الاستدلال بهذه القاعدة.

---

(١) أبو الحسن الماوردى: المصدر السابق ١/٢٥٧، ٢٥٨.

(٢) أبو الحسن الماوردى: المصدر السابق ١/٢٦٣.

(٣) أبو الحسن الماوردى: المصدر السابق ١/٢٤٥.

٤- قاعدة : قد يثبت الفرع مع عدم ثبوت الأصل :

من قواعد الفقهاء الكلية قاعدتهم التي تنص على أنـــه: "**قد يثبت الفرع مع عدم ثبوت الأصل**"[١]، وقالوا في تفسير تلك القاعدة: "قد يثبت، أي: قد يوجد ويبقى الفرع مع عدم ثبوت الأصل أي وجوده، أفادت هذه المادة أنه لا تلازم بين الأصل والفرع في الوجود"[٢].

وأما وجود الفرع بدون وجود الأصل فأمثلته كثيرة :

- لو قال رجل: إن لفلان على فلان دينًا وأنا كفيل به، وبناء على إنكار الأصيل ادعى المدعي على الكفيل بالدين لزم الكفيل أداؤه.

- لو أقامت المرأة البينة على النكاح، والزوج غائب يقضى بالنفقة لا بالنكاح.

- لو أوقع على إحدى زوجتيه طلاقًا مبهمًا، ثم ماتت إحداهما قبل البيان تتعين الأخرى للطلاق، فلو قال: كنت عنيت بالطلاق التي ماتت لا يعتبر قوله، ولكن يحرم بسببه الميراث.

- الوكيل بنقل الزوجة أو العبد إذا أقامت الزوجة أو العبد البينة على الطلاق أو العتاق تقصر يد الوكيل ولا يقضى بأحدهما، فقد قضى بقصر يد الوكيل الذى هو فرع من غير أن يقضى بالمدعى به الذى هو الأصل[٣].

وهذه القاعدة الكلية التي عبر عنها الفقهاء بقولهم: "**قد يثبت الفرع مع عدم ثبوت الأصل**"، واستعانوا بها في استنباط أحكامهم الفقهية، قد وظفها الصرفيون أيضًا في جانب استنباط أحكامهم الصرفية المتعلقة بتقسيم مفردات اللغة إلى أصول وفروع، وما لاحظوه في هذا الشأن من استعمال بعض الفروع دون أن تستعمل أصولها؛ ولذلك وضعوا قاعدتهم التوجيهية التي تضبط ذلك، وهي قولهم: " **قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل**"[٤].

---

(١) أحمـــد الزرقـــا: شرح القواعد الفقهية ٣٤٣.

(٢) أحمـــد الزرقـــا: المصدر السابق نفسه.

(٣) أحمـــد الزرقـــا: المصدر السابق ٣٤٣، ٣٤٤.

(٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٠.

٥- قاعدة : درء المفاسد أولى من جلب المصالح :

من قواعد الفقهاء لاستنباط الأحكام الفقهية قاعدتهم التي تنص على أن: **درء المفاسد أولى من جلب المصالح**[١]، وأنه كان من مقتضى تلك القاعدة أنه "إذا تعارضت مفسدة ومصلحة قدم رفع المفسدة غالبًا، لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات[٢].

ومن تطبيقات هذه القاعدة في جانب المسائل الفقهية ما يلي:

- أن المبالغة في المضمضة والاستنشاق مسنونة وتكره للصائم.

- أن تخليل الشعر سنة في الطهارة ويكره للمحرم.

- أن المرأة إذا وجب عليها الغسل و لم تجد سترة من الرجال تؤخره، بخلاف الرجل إذا لم يجد سترة من الرجال لا يؤخره ويغتسل[٣].

ويبدو تشابه مفهوم هذه القاعدة الفقهية مع ما ذهب إليه الصرفيون في شأن أن "الإدغام إنما جئ به لضرب من التخفيف، فإذا أدى إلى فساد عدل عنه إلى الأصل، وكان احتمال التثقيل أسهل عندهم"[٤]. ومع ما قرروه كذلك في شأن أن "الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت"[٥].

وبيان ذلك أن جميع الأحكام الموضوعة للتخفيف مثل: الإدغام والإبدال والإعلال إذا كان في وقوعها جلب منفعة تتمثل في تخفيف الأداء النطقى للأبنية الصرفية، فإنه يعدل عن هذه الأحكام إذا ما أفضت إلى وقوع مفسدة ما في تلك الأبنية مثل: إدغام نحو: "طَلَل" -بوزن فَعَل- في الأسماء فإنه يوقع مفسدة هي اللبس بمثال "طلّ" بوزن فَعْل.

ومثل: إدغام المثلين في بناء الإلحاق نحو: جَلْبَبَ ؛ فإنه يوقع مفسدة تتمثل في نقض الغرض المطلوب من هذا الإلحاق، وهو تصيير الملحق على وفق الملحق به في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ إذ المراد في هذا المثال: -جَلْبَبَ- إلحاقه، بمثال: دَحْرَج[٦].

---

(١) ابن نجيم: الأشباه والنظائر ٩٩، أحمد الزرقا: شرح القواعد الفقهية ١٥١، د. محمد بكر إسماعيل: القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه: ١٠٧، على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ٢٠٧.

(٢) ابن نجيم: المصدر السابق نفسه، أحمد الزرقا : المصدر السابق نفسه.

(٣) ابن نجيم: المصدر السابق ١٠٠.

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ١٠/١٢٢.

(٥) ابن يعيش: المصدر السابق نفسه.

(٦) ابن يعيش : المصدر السابق نفسه.

٦- قاعدة : الأصل في الصفات العارضة العدم :

من قواعد الفقهاء لاستنباط الأحكام الفقهية قولهم: "**الأصل في الصفات العارضة العدم، كما أن الأصل في الصفات الأصلية الوجود، حتى يقوم الدليل على خلافه**"(١).

وتبعًا لهذه القاعدة وتفسيرًا لها جاء تقسيمهم الصفات بالنسبة إلى الوجود والعدم على قسمين:

الأول: هو الصفات التي يكون وجودها في الشيء طارئًا وعارضًا، بمعنى أن الشيء بطبيعته يكون خاليا عنها غالبًا، وهذه تسمى الصفات العارضة، والأصل فيها العدم.

الثاني: هو الصفات التي يكون وجودها في الشيء مقارنًا لوجوده، فهو مشتمل عليها بطبيعته غالبًا، وهذه تسمى الصفات الأصلية، والأصل فيها الوجود، كبكارة الجارية وسلامة المبيع من العيوب، والصحة في العقود بعد انعقادها(٢).

ويبدو تشابه هذه القاعدة الفقهية في مفهومها مع القاعدة التوجيهية عند الصرفيين: "**العارض لا اعتداد به لأنه كالمعدوم**"(٣)، وما تبع هذه القاعدة من تقسيمهم الصفات التي تعترى حروف البنية وحركاتها إلى صفات لازمة لها، وصفات عارضة طارئة، وبنائهم الأحكام الصرفية المختلفة في الغالب على ما يلزم من تلك الصفات لا على العارض منها.

٧- قاعدة : لا مساغ للاجتهاد في مورد النص :

من القواعد الكلية عندالفقهاء قاعدتهم: "**لا مساغ للاجتهاد في مورد النص**"(٤).

وجاء في تفسيرهم لها قولهم: "لا مساغ للاجتهاد في مورد النص، لأن الحكم الشرعى حاصل بالنص، فلا حاجة لبذل الوسع في تحصيله، ولأن الاجتهاد ظني، والحكم الحاصل به حاصل بظني، بخلاف الحاصل بالنص فإنه يقينى، ولا يترك اليقينى للظني"(٥).

ويبدو تشابه مفهوم هذه القاعدة الفقهية مع ما ذهب إليه الصرفيون من تقديم دليل الاشتقاق -من حيث كونه أحد الأسباب التي يعلم بها الأصلى من الزائد- على الدليلين الآخرين: المثال والكثرة، اعتمادًا على أن العلم الحاصل بدليل الاشتقاق يقينى قطعى، على حين أن العلم الحاصل من دليلى المثال والكثرة ظنى تخمينى.

---

(١) أحمد الزرقا: شرح القواعد الفقهية ٦٩، على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ٣٥٦.

(٢) أحمد الزرقا: المصدر السابق ٦٩.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٦١/١٠.

(٤) أحمد الزرقا: شرح القواعد الفقهية ٧٩، على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ١٨٠.

(٥) أحمد الزرقا: المصدر السابق نفسه.

وقد شرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ذلك في قوله: "والأسباب التي يعلم بها الأصل من الزائد ثلاثة: الاشتقاق والمثال والكثرة، فأما الاشتقاق فهو أقواها دليلاً وأعدلها شاهدًا، والعلم الحاصل بدلالته قطعى، والعلم الحاصل من المثال والكثرة ظني وتخمين، فإذا شهد الاشتقاق بزيادة حرف فاقطع به وأمضه"(١).

وكأن عبارة الصرفيين التي ذكرها ابن يعيش في نصه لو صيغت وفقًا لعبارات الفقهاء وطبقًا للقاعدة تلك لكانت على النحو التالي: لا مساغ للاجتهاد بمعرفة الأصل من الزائد بالحمل على المثال أو الكثرة في مورد نص اشتقاقى.

٨- قاعدة : الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على خلافه :

من القواعد الكلية عند الفقهاء ما جاء في قولهم: "**الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على خلافه**"(٢).

ومعنى هذه القاعدة: "أنه إذا جهل في وقت الخصومة حال الشيء، وليس هناك دليل يحكم بمقتضاه، وكان لذلك الشيء حال سابقة معهودة، فإن الأصل في ذلك أن يحكم ببقائه واستمراره على تلك الحال المعهودة التي كان عليها حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك فيصار حينئذٍ إليه"(٣).

ومن تطبيقات هذه القاعدة عند الفقهاء ما يلي:

- الأصل في الماء الطهارة لقوله تعالى: ﴿**وأنزلنا من السماء ماء طَهورًا**﴾ [الفرقان: ٤٨]،... فإذا وجد المرء ماء وشك في طهارته؛ أخذ بالأصل وترك الشك، واستعمل هذا الماء في وضوئه وغسله إبقاء لما كان على ما كان.

- إذا ادعى شخص أن له دينًا على آخر، فأنكر الآخر هذا الدين، ولم يأت المدعى ببينة فالقول قول المدعى عليه، لأن الأصل براءة الذمة.

- إذا ادعت امرأة أن زوجها طلقها، فأنكر الزوج طلاقها، ولم يكن لها بينة تدل على صحة قولها، فالقول قوله؛ لأن الأصل بقاء النكاح(٤).

---

(١) ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ١١٩.

(٢) أحمد الزرقا: شرح القواعد الفقهية ٤٣، على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ٢١٠.

(٣) أحمد الزرقا: المصدر السابق نفسه.

(٤) د. محمد بكر اسماعيل : القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه ٥٨.

ويطلق الفقهاء على هذا الأصل المذكور -أعنى قاعدة بقاء ما كان على ما كان- لفظة الاستصحاب، وهو عبارة عن الحكم على أمر ثابت في وقت ثبوته في وقت آخر(١)، من أجل ذلك فقد عبر بعض الفقهاء عن هذه القاعدة بقولهم: "القديم يُـــترك على قدمـــه"(٢).

ومصطلح الاستصحاب -كما تقدم- في أصله مصطلح فقهى يُقصد به: "بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره أو استدامة ما كان ثابـــتًا ونفى ما كان منفيًـــا"(٣).

فإذا كان الأصل في شيء الإباحة كالأطعمة، فالأصل الإباحة حتى يقوم دليل التحريم، وإذا كان الأصل في أمر التحريم كالعشرة بين الرجل والمرأة، فالأصل التحريم حتى يكون الدليل المبيح هو الزواج مثلاً"(٤).

وشبيه بمسلك الفقهاء في جانب استنباط أحكامهم الفقهية اعتمادًا على دليل استصحاب الحال، وقاعدتهم الكلية التي تقول: "الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على خلافه" ما فعله النحويون والصرفيون في جانب استنباط أحكامهم النحوية والصرفية اعتمادًا على دليل استصحاب الحال أيضًا، إذ عرّف النحاة استصحاب الحال عندهم بأنه: " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"(٥).

واستعانوا في سبيل الاستدلال باستصحاب حال الأصل، بعدم وجود دليل العدول عن الأصل، لأنه إذا لم يوجد دليل العدول فالأصل بقاء الشيء على أصله.

من أجل ذلك فقد صرحوا في مصنفاتهم ببعض القواعد التوجيهية التي توجب إقامة دليل العدول عن الأصل، منها ما جاء في أقوالهم التالية:

- ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل(٦).

- ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهنًا بإقامة الدليل(٧).

---

(١) أحمد الزرقا : شرح القواعد الفقهية ٤٤.

(٢) أحمد الزرقا: المصدر السابق ٤٩، على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ٣٥٦.

(٣) محمد أبو زهـــرة: أصول الفقه ٢٧٦.

(٤) محمد أبو زهـــرة: المصدر السابق ٢٧٧.

(٥) ابن الأنبارى: الإغراب في جدل الإعراب ٤٦.

(٦) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٠٠.

(٧) ابن الأنبارى: المصدر السابق ١/٤٨١.

٩- قاعدة : دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه :

من قواعد الفقهاء الكلية تلك القاعدة التي تنص على أن: "**دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامـــــه**"(١).

وجاء في تفسيرهم لهذه القاعدة قولهم: "دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه، فيحال الحكم عليه، ويجعل وجود الدليل وثبوته بمنـــزلة وجود المدلول، وثبوته يعنى أنه يحكم بالظاهر، وهو الدليل فيما يتعسر الإطلاع عليه وهو الأمر الباطني"(٢).

ويتفرع على هذه القاعدة الفقهية مسائل، منهـــا ما يلي:

- أن المشترى إذا اطلع على عيب قديم في المبيع، فداواه أو عرضه للبيع مثلاً، كان ذلك رضًا منه بالعيب.

- القتل العمد، فإن قصد القتل لا يوقف عليه، فأقيم استعماله الآلة الجارحة مقام القصد والتعمد.

- إقامتهم الخلوة بالزوجة مقام الوطء في إلزام الزوج كل المهر، لأن الوطء مما يخفى، والخلوة الصحيحة دليل عليه فأقيمت مقامه(٣).

وهذه القاعدة الفقهية التي أشار إليها الفقهاء بقولهم: " دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه "، يكاد يتشابه مفهومها مع مفهوم القاعدة التوجيهية التي أخذ بها النحويون والصرفيون في جانب استنباط أحكامهم النحوية والصرفية، وعبروا عنها بأقوالهم:

- **المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ(٤).**
- **المحذوف للدلالة عليه بمنـــزلة الملفوظ(٥).**
- **المحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنـــزلة الملفوظ به(٦).**

---

(١) أحمد الزرقا: شرح القواعد الفقهية ٢٨١، على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ٤٠٧.

(٢) أحمد الزرقا: المصدر السابق نفسه.

(٣) أحمد الزرقا: المصدر السابق ٢٨١، ٢٨٢.

(٤) ابن جنى: الخصائص ١/٢٨٠.

(٥) ابن جنى: المصدر السابق ١/٢٨٩.

(٦) ابن جنى: المصدر السابق ١/٢١٤.

١٠- قاعدة : الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاتـه :

من قواعد الفقهاء ماجاء في قولهم: "**الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته**"(١).

وهذه القاعدة تبين أنه إذا اختلف في زمان وقوع حادث معين نُسِـــب إلى الزمن الأقرب، ما لم تثبت نسبته إلى الزمان الأبعد بالبينة(٢).

"والوجه في كون الأصل إضافة للحادث إلى أقرب أوقاته هو أن الخصمين لما اتفقا على حدوثه، وادعى أحدهما حدوثه في وقت، وادعى الآخر حدوثه قبل ذلك الوقت، فقد اتفقا على أنه كان موجودًا في الوقت الأقرب، وانفرد أحدهما بدعوى أنه كان موجودًا قبل ذلك، والآخر ينكر دعواه والقول للمنكر"(٣).

وقد ترددت هذه القاعدة كثيرًا على ألسنة الفقهاء، ووردت في كتبهم بألفاظ متقاربة كقولهم: "الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن"(٤).

ويتفرع على هذه القاعدة الفقهية كثير من مسائل الطلاق والميراث والإقرار والهبة، والبيع وفسخه، والحجر، والوكالة، وغيرهـــا.

ومن هذه المسائل ما يلي:

- لو مات رجل مسلم وله امرأة نصرانية، فجاءت امرأته بعد موته مسلمة، وقالت: أسلمت قبل موته فأنا وارثة منه، وقال الورثة: إنك أسلمت بعد موته فلا ترثين منه لاختلاف دينكما عند موته، فالقول للورثة والبينة على الزوجة(٥).

- لو باع الأب دار ولده مثلاً، وادعى الولد على والده أنه باع هذه الدار بعد بلوغـــه، وأن البيع غير صحيح لهذا السبب، والوالد أنكر وقوع البيع منه بعد البلوغ، وادعى حصوله قبل البلوغ، فالقول قول الولد، وعلى الأب أن يثبت خلاف ذلك، لأن الزمن الأقرب هو البلوغ(٦).

- أن من توضأ من بئر أيامًا وصلى، ثم وجد فيها فأرة؛ لم يلزمه قضاء إلا ما تيقن أنه صلاة بالنجاسة(٧).

ويبدو أن هذه القاعدة الفقهية "**الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته**" يتشابه مفهومها مع القاعدة التوجيهية التي تضبط عملية الرد إلى أصل الوضع عمومًا، وهى قولهم:

---

(١) ابن نجيم: الأشباه والنظائر ٧١، أحمد الزرقا : شرح القواعد الفقهية ٧٧.

(٢) د. محمد بكر إسماعيل: القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه ١٧٠.

(٣) أحمد الزرقا: شرح القواعد الفقهية ٩٧.

(٤) السيوطى: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ٥٩.

(٥) أحمـــد الزرقـــا: شرح القواعد الفقهية ٧٨.

(٦) د. محمد بكر إسماعيل: القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه ١٧١.

(٧) السيوطى: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ٥٩.

"مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد"[١].

١١- قاعدة: العبرة للغالب الشائع لا للنادر:

من القواعد الفقهية التي وضعها الفقهاء لاستنباط أحكامهم الفقهية قاعدتهم التي تنص على أن: "**العبرة للغالب الشائع لا للنادر**"[٢].

وجاء في تفسيرهم هذه القاعدة قولهم: "العبرة للغالب الشائع لا للنادر، فلو بنى حكم على أمر غالب فإنه يبنى عاماً، ولا يؤثر على عمومه واطراده تخلف ذلك الأمر في بعض الأفراد أو في بعض الأوقات[٣].

ومن تطبيقات هذه القاعدة عند الفقهاء ما يلي:

- أنهم قدروا في الحضانة استغناء الصبى بالسبع، وهو الشهوة للأنثى بالتسع؛ لأنـــه الغالب.

- أنهم قدروا مدة الإياس من الحيض للمرأة بخمس وخمسين سنة لأجل أن تعتد لأن المرأة إذا بلغت هذه السن ففي الغالب ينقطع حيضها.

ويلاحظ أنهم جعلوا كل ذلك أحكامًا عامة، مع أنه لا شك في التخلف في بعض الأفراد، وفى بعض الأوقات، ولكن لم ينظروا له، وجعلوا العبرة للكثير الغالب[٤].

وشبيه بمسلك الفقهاء في جانب استنباط أحكامهم الفقهية اعتمادًا على قاعدتهم الفقهية "العبرة للغالب الشائع لا للنادر" ما فعله الصرفيون في جانب استنباط أحكامهم الصرفية اعتمادًا على قاعدتهم التوجيهية: "الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل".

يقول الرضى (ت ٦٨٦هـــ) عن دليل الأعم الأغلب بوصفه أحد الأدلة لمعرفة الزائد من الحروف: "اعلم أنهم إنما حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير المعلوم اشتقاقه، لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها، فحمل ما جهل اشتقاقه على ما علم فيه ذلك، إلحاقًا للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب"[٥].

---

(١) ابن جنى: الخصائص ٢/٣٤٥.

(٢) أحمد الزرقا: شرح القواعد الفقهية ١٨١.

(٣) أحمد الزرقا: المصدر السابق نفســـه.

(٤) أحمد الزرقا: المصدر السابق ١٨١، ١٨٢.

(٥) الرضى: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٦٤.

١٢- قاعدة : إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما :

من القواعد الكلية عند الفقهـــــاء لاستنـــباط الأحكام الفقهية قاعدتهم التي تنص على أنه: **"إذا تعارضت مفسدتان روعى أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما"**[١].

وهذه القاعدة ميزان دقيق لارتكاب أخف الضررين عند وقوع مفسدتين يراد دفع إحداهما بالأخرى، وخلاصة القول فيها: "أنه إذا تعارضت مفسدتان، فإما أن يتساويا، وإما أن تكون إحداهما أشد من الأخرى، فإن كانتا متساويتين لا يجوز لنا أن ندفع إحداهما بالأخرى، وإن كانت إحداهما أشد والأخرى أخف؛ ارتكبنا الأخف في سبيل دفع الأشد"[٢].

وتحت هذه القاعدة مسائل فقهية كثيرة منها:

- تجويز السكوت على المنكر، إذا كان يترتب على إنكاره ضرر أعظم.
- تجويز طاعة الأمير الجائر إذا كان يترتب على الخروج عليه شر أعظم.
- جواز شق بطن الميتة لإخراج الولد إذا كان تُرجى حياته[٣].
- الطبيب الذى يريد أن يجرى عملية جراحية لمريض، وجب عليه أن ينظر أولاً في نتائج العملية قبل الإقدام عليها، فإن وجد أن المصلحة فيها أقوى من المفسدة أقدم على إجرائها، وإلا فلا[٤].

وقد عبر الفقهاء أحيانًا عن هذه القاعدة بعبارة " **يختار أهون الشرين**"[٥].

وهذه القاعدة الفقهية التي أشار إليها الفقهاء بقولهم: " إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما"، أو تلك التي أشاروا إليها بقولهم: "يختار أهون الشرين" يتشابه مفهومهما مع القاعدة التوجيهية التي أخذ بها النحاة والصرفيون في جانب استنباط أحكامهم النحوية والصرفية، وهى:

- **الحمل على أحسن الأقبحين**[٦].
- **الحمل على أحسن القبيحين**[٧].

---

(١) ابن نجيم: الأشباه والنظائر ٩٨، على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ٣١٣، د. محمد بكر إسماعيل: القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه ١٠٤.

(٢) د. محمد بكر إسماعيل: المصدر السابق نفســـه.

(٣) أحمد الزرقا: شرح القواعد الفقهية ١٤٧.

(٤) د. محمد بكر إسماعيل: القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه ١٠٤.

(٥) أحمد الزرقا: شرح القواعد الفقهية ١٤٩، على أحمد الندوى: القواعد الفقهية ٣١٣.

(٦) ابن جنى: الخصائص ٢١٣/١.

(٧) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٣٩٣/١.

ومما يؤكد تشابه مفهوم هذه القاعدة التوجيهية عند النحويين والصرفيين مع مفهوم تلك القاعدة الفقهية المعمول بها عند الفقهاء ما جاء في شرح ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) لهذه القاعدة، إذ يقول فيه:

"اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة، وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما، فينبغى حينيئذٍ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلها فحشًا"(١).

١٣- قاعدة : إذا ثبت الحكم لعلة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة :

من القواعد الكلية عند الفقهاء ما جاء في قولهم: "**إذا ثبت الحكم لعلة اطرد حكمها في الموضع الذى امتنع فيه وجود العلة**"(٢).

وقالوا في تفسير تلك القاعدة: "وسبب ذلك أن النفوس تأنس بثبوت الحكم، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس"(٣).

ومن تطبيقات هذه القاعدة في جانب الأحكام الفقهية مسألتان:

- المسألة الأولى: الرمل في الطوفان:

جاء في شرح هذه المسألة قول أبى البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) "نظيره من المشروع أن الرمل في الطواف شرع في الابتداء لإظهار الجلد، ثم زالت العلة وبقى الحكم"(٤).

- المسألة الثانية: العدة عن النكاح:

يقول أبو البقاء العكبري في شأنها: "ومثل ذلك العدة عن النكاح تعلل ببراءة الرحم ثم يثبت في موضع يستحيل فيه شغل الرحم"(٥).

ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿**واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن**﴾ [الطلاق:٤].

وقد مثل أبو البقاء العكبرى لهذه القاعدة في جانب علم التصريف بحذف الواو مع بقية حروف المضارعة حملاً على حذفها في المضارع المبدوء بالياء لوقوعها بين ياء وكسرة، فقال: "ونظيره في التصريف أن الواو في مستقبل: "وعد" و"وزن" حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو:

---

(١) ابن جنى: الخصائص ٢١٣/١.

(٢) أبو البقاء العكبرى: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٨٨، أبو البقاء الكفوى: الكليات ١٠٦٩.

(٣) أبو البقاء الكفوى: المصدر السابق نفسه.

(٤) أبو البقاء العكبرى: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٨٨.

(٥) أبو البقاء العكبرى: المصدر السابق نفسه.

يعد، ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة، ليكون الباب على سنن واحد، وله نظائر أخر"[١].

ولعل السيوطي (ت ٩١١هـ) من أكثر النحويين إحاطة بهذه القاعدة، إذ عقد في كتابه "الأشباه والنظائر في النحو"[٢]، قاعدة كلية سماها "طرد الباب"، وقد ذكر تحتها مسائل مختلفة لها في جانبي النحو والصرف.

ويبدو من خلال ما سبق أن هناك تشابهًا واضحًا بين القواعد الفقهية في علم الفقه الإسلامي، وقواعد التوجيه في الصرف العربي، وهذا يدل على أن الصرفيين قد استرشدوا في منهجهم التنظيري بمنهج الفقهاء استرشادًا واسعًا، وأنه في ضوء هذا التشابه يمكن أن نقول:

"إن كلتا الطائفتين تغترف من معين واحد يمكن أن نطلق عليه المنهج الإسلامي، ونجعل ذلك ردًا على الذين يحلو لهم أن يذيعوا باتهام النحاة بالأخذ عن اليونان"[٣].

---

(١) أبو البقاء العكبرى: المصدر السابق ١٨٩.

(٢) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٤٩٧/١ وما بعدهـــا.

(٣) د. تمام حســـان: الأصـــول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ٢٠٨.

العلاقة بين قواعد التوجيه وقواعد الجدل الكلامي

رصد كثير من الباحثين تشابهًا ملموسًا بين منهج النحاة ومنهج علماء الكلام، وقد عبر الأستاذ الدكتور مهدى المخزومى عن ذلك بقوله: "وكان لا بد للقدماء من أن يدرسوا وفق منهج معين فتناولوا الدرس اللغوى في منهج كان في متناول أيديهم مألوفًا لهم، وقد سبق إليه دارسون آخرون، وكان هذا هو المنهج الكلامي فلم يجدوا بدًا من أن يدرسوا النحو فيه، وساعد على ذلك أن كان من النحاة الأولين من له اتصال بالمنهج الكلامي وملابسة له، وإن أغرى المنهج الكلامي الدارسين فغلبوه على دراسة اللغة والنحو وتسللت إليها مصطلحات الكلام ومبادئه وأصوله"(١).

كما يمكن الاستدلال على تأثر منهج النحاة بمنهج علماء الكلام بما ورد في إطلاق النحاة على قواعد المناظرة والمحاورة قواعد الجدل النحوى، وبما ورد كذلك في تسمية علم الكلام بعلم الجدل.

يقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في مقدمة كتابه "الإغراب في جدل الإعراب" في بيان الباعث على تصنيفه هذا الكتاب: " فإن جماعة من الأصحاب اقتضونى بعد تلخيص كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" تلخيص كتاب في جدل الإعراب معرى عن الإسهاب، مجرد من الإطناب، ليكون أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب، ليسلكوا به عند المجادلة والمناظرة سبيل الحق والصواب"(٢).

كما يقول الأستاذ الدكتور مازن المبارك في بيان توطد الصلة بين الجدل النحوى والجدل الكلامي: "وهكذا توطدت صلات النسب بين النحو وعلوم الفقه والكلام، وأصبح الجدل في النحو صنعة توضع لها القوانين وتؤلف في أصولها الكتب، وليس غريبًا أن تظهر هذه الكتب في القوانين والأصول النظرية للجدل النحوى، بل كان ظهورها في القرن السادس أمرًا طبيعيًا بعد أن ظهر الجدل نفسه عمليًا، واستقر قبل ذلك بقرنين"(٣).

وفى الصفحات التالية سوف يقوم البحث ببيان بعض القواعد التي استعان بها المتكلمون في جانب الاستدلال على بعض القضايا الكلامية، ثم ربطها بالقواعد التوجيهية التي تشابهها في منهج النحويين والصرفيين، بغية بيان مبلغ هذا التشابه الواقع بينهما.

---

(١) د. مهدى المخزومى: في النحو العربى نقد وتوجيه ٢٥.

(٢) ابن الأنبارى: الإغراب في جدل الإعراب ٣٥، ٣٦.

(٣) د. مازن المبارك: النحو العربى، العلة النحوية نشأتها وتطورها ١٣٦.

١- قاعدة: لا يجتمع مؤثران على أثر واحد:

من قواعد المتكلمين التي استعانوا بها على الاستدلال على بعض القضايا الكلامية تلك القاعدة التي تنص على أنه: "لا يجتمع مؤثران على أثر واحد"، وقد وظفوا هذه القاعدة في الاستدلال على بعض القضايا الكلامية، منها القضيتان المهمتان التاليتان:

القضية الأولى: إثبات الوحدانية.

القضية الثانية: اكتساب العبد أفعاله.

القضية الأولى: إثبات الوحدانية

استدل المتكلمون بقاعدة "لا يجتمع مؤثران على أثر واحد" على إثبات وحدانية الإلـــه، إذ لو قدر وجود إلهين، فلا يخلو إما أن تكون قدرة كل واحدة منهما وإرادته كافية في وجود العالم، أو لا شيء منها كاف أو أحدهما كاف فقط، فعلى الأول يلزم اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد وهو محال، وعلى الثاني يلزم عجزهما، لأنهما لا يمكن لهما التأثير إلاَّ باشتراك الآخر، وعلى الثالث لا يكون الآخر خالقًا فلا يكون إلها.

يقول فخر الدين الرازى (ت ٦٠٦هـــ): "إنه لم يحصل في الوجود موجود مؤثر ولا موجد إلا الله تعالى، والدليل عليه هو أنا لو فرضنا شيئًا آخر سواه يكون له صلاحية التأثير والإيجاد، فعلى هذا التقدير قد اجتمع على ذلك الأثر مؤثران مستقلان باقتضاء الوجود والأثر، فإما أن يقع ذلك الأثر بهما معًا أو لا بواحد منهما، أو بأحدهما دون الثاني، والأقسام الثلاثة باطلة "[1].

القضية الثانية: اكتساب العبد أفعاله

اختلف المتكلمون في قضية اكتساب العبد أفعاله، هل هي بقدرة الرب وحده، أم بقدرة العبد وحده، أم بقدرة الرب والعبد معًا، وقد تبنى كل رأى من هذه الآراء الثلاثة طائفة معينة. وقد كانت قاعدة "لا يجتمع مؤثران على أثر واحد" إحدى طرق الاستدلال في هذه القضية الجدلية المهمـــة.

يقول ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـــ) في شرح هذا الاختلاف الواقع في هذه القضية:

"قال الجبري: إذا صدر من العبد حركة معينة، فإما أن تكون مقدورة للرب وحده، أو للعبد وحده، أو للرب والعبد، أو لا للرب ولا للعبد، وهذا القسم الأخير باطل قطعًا، والأقسام الثلاثة قد قال بكل واحد منها طائفة.

---

(١) فخر الدين الرازى: المطالب العالية من العلم الإلهى ٩٥/٨، تحقيق: د. أحمد حجازى السقا، دار الكتاب العربى ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

فإن كانت مقدورة للرب وحده فهو الذى يقوله، وذلك عين الجبر، وإن كانت مقدورة للعبد وحده فذلك إخراج لبعض الأشياء عن قدرة الرب تعالى، فلا يكون على كل شيء قديرًا، ويكون العبد المخلوق الضعيف قادرًا على ما لم يقدر عليه خالقه وفاطره، وهذا هو الذى فارقت به القدرية التوحيد وضاهت به المجوس.

وإن كانت مقدورة للرب والعبد لزمت الشركة، ووقوع مفعول بين فاعلين ومقدور بين قادرين، وأثر بين مؤثرين، وذلك محال، لأن المؤثرين إذا اجتمعا استقلالاً على أثر واحد، فهو غنى عن كل منهما بكل منهما، فيكون محتاجًا إليهما مستغنيًا عنهما"(١).

وقد أجاب ابن قيم الجوزية عن الإشكال الواقع في هذه القضية بأن: " الصواب أن يقال: تقع الحركة بقدرة العبد وإرادته التي جعلها الله فيه، فالله سبحانه إذا أراد فعل العبد خلق له القدرة والداعى إلى فعله، فيضاف الفعل إلى قدرة العبد إضافة السبب إلى مسببه، ويضاف إلى قدرة الرب إضافة المخلوق إلى الخالق، فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين، قدرة أحدهما أثر لقدرة الآخر، وهى جزء سبب، وقدرة القادر الآخر مستقلة بالتأثير، والتعبير عن هذا المعنى بمقدور بين قادرين تعبير فاسد وتلبيس، فإنه يوهم أنهما متكافئان في القدرة"(٢).

وهذه القاعدة الكلامية التي تنص على أنه "لا يجتمع مؤثران على أثر واحد" تتشابه في مضمونها مع القاعدة التوجيهية التي أخذ بها النحويون والصرفيون في جانب استنباط أحكامهم النحوية والصرفية، وهى قولهم: لا يجتمع حرفان لمعنى واحد، ومما يؤكد ذلك أن هذه القاعدة -لا يجتمع مؤثران على أثر واحد- قد أشار إليها النحاة بنصها عند حديثهم عن العوامل النحوية، ودهابهم إلى أنه: لا يجتمع عاملان على معمول واحد (٣).

وفى ذلك يقول الرضى (ت ٦٨٦هـ): "نحو: ضرب وأكرم زيد، جاز أن تُعمِلَ العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات"(٤).

---

(١) ابن قيم الجوزية: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ٢٩٨، تحرير: الحسانى حسن عبد الله، دار التراث: القاهرة د.ت.

(٢)ابن قيم الجوزية: المصدر السابق ٣٠٠.

(٣) ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٧/١.

(٤) الرضى: شرح الكافية ٢٠٦/١.

٢- قاعدة النقيضان لا يجتمعان:

من القواعد الاستدلالية عند المتكلمين تلك القاعدة التي تقول: "**النقيضان لا يجتمعان**"، وقد وظفوا هذه القاعدة في الاستدلال على بعض القضايا الكلامية، نذكر منها قضيتين مهمتين:

القضية الأولى: استحالة وجود إلهين.

القضية الثانية: نفى المثل عن الخالق.

القضية الأولى: استحالة وجود إلهين

استدل المتكلمون على استحالة وجود إلهين بهذه القاعدة؛ إذ لو قدر وجود إلهين، وأراد أحدهما تحريك جسم والآخر تسكينه في وقت واحد، لأدى ذلك إلى اجتماع الحركة والسكون في محل واحد في حالة واحدة.

يقول الشهرستانى (ت ٥٤٨هـ): "فدليلنا على استحالة وجود إلهين أنا فرضنا الكلام في جسم، وقدرنا من أحدهما إرادة تحريكه، ومن الثاني إرادة تسكينه في وقت واحد؛ لم يخل الحال من أحد ثلاثة أمور:

إما أن تنفذ إرادتهما فيؤدى إلى اجتماع الحركة والسكون في محل واحد في حالة واحدة، ذلك بيِّن الاستحالة. وإما أن لا تنفذ إرادتهما فيؤدى إلى عجز وقصور في إلهية كل واحد منهما وخلو المحل عن الضدين، وذلك أيضًا بيِّن الاستحالة. وإما أن تنفرد إرادة أحدهما دون الثانى، فيصير الثانى مغلوبًا على إرادته ممنوعًا من فعله مضطرًا في إمساكه، وذلك ينافى الإلهية"(١).

القضية الثانية: نفى المثل عن الخالق

استدل المتكلمون على نفى المثل عن الخالق بهذه القاعدة، أنه لو قدر وجود مثل للخالق لجاز على الخالق ما يجوز على المخلوق من صفات، ولجاز على المخلوق ما يجوز على الخالق من صفات، ولوجب وامتنع على أحدهما ما يجب ويمتنع على الآخر، وذلك يستلزم وقوع متناقضين في شيء واحد.

وفى شرح ذلك يقول ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): "قد ثبت بالشرع والعقل أن الله سبحانه ليس كمثله شيء، وأن حقيقته لا تماثلها حقيقة،وذلك أنه لو كان له مثل، والمثلان يجوز ويجب ويمتنع على أحدهما ما يجوز ويجب ويمتنع على الآخر، لوجب للمخلوق ما يجب له من الوجود والقِدم والخلق وسائر خصائص الربوبية، ولجاز عليه ما يجوز على المخلوق من العدم والحاجة والحدوث

---

(١) الشهرستانى: نهاية الإقدام في علم الكلام ٩١، ٩٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥.

وسائر صفات النقص، ولامتنع على المخلوق ما يمتنع عليه من العدم ونحو ذلك، وذلك يستلزم أن يكون الشيء موجودًا معدومًا، قديمًا محدثًا، خالقًا مخلوقًا، واجبًا ممكنًا، إلى غير ذلك من الأمور المتناقضة"(١).

وهذه القاعدة التي أخذ بها علماء الكلام من قواعد التوجيه عند النحويين والصرفيين أيضًا، إذ إن من قواعد توجيه نفى اجتماع شيئين قاعدتهم التوجيهية التي تقول: الضدان لا يجتمعان.

وقد صرح ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) في خصائصه بأن تلك القاعدة التوجيهية مستقاة من علم الكلام، إذ يقول: " وهذا عينه موجود في العلل الكلامية، ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحل الواحد، لو اجتمعا لوجب أن يكون المحل الواحد ساكنًا متحركًا في حال واحدة"(٢).

٣- قاعدة: ليس في الأشياء كلها شيئان هما يشتبهان بجميع أعراضهما اشتباهًا واحدًا:

من القواعد الاستدلالية عند علماء الكلام قاعدتهم التي تقول: "**ليس في الأشياء كلها شيئان هما يشتبهان بجميع أعراضهما اشتباهًا واحدًا**"(٣).

وجاء في تفسير هذه القاعدة قولهم: "ليس في الأشياء كلها شيئان هما يشتبهان بجميع أعراضهما اشتباهًا واحدًا، ويعلم ذلك من تدبر اختلاف الصور، واختلاف الهيئات واختلاف الأخلاق، وإنما يقال: هذا أشبه هذا الشيء، إذ هو في أكثر أحواله يشبهه لا في كله، ولو لم يكن ذلك كذلك ما فرق أحد بينهما"(٤).

وقد وظف المتكلمون هذه القاعدة في الرد على من قال بتناسخ الأرواح، وفى ذلك قال ابن حزم (ت ٤٥٦هـ): "وقد علمنا أن كل من يكرر عليه ذلك الشيئان تكررا كثيرًا أنه يفصل بينهما، فلولا أن بينهما فرقًا لما ميز بينهما أبدًا، فصح بهذا أنه لا سبيل إلى وجود شخصين متفقين في أخلاقهما كلها حتى لا يكون بينهما في شيء منهما فرق، وقد علمنا أن الأخلاق محمولة في النفس، فصح بهذا أن نفس كل إنسان غير أنفس سائر الناس"(٥).

---

(١) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢/٥٢٠. تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مؤسسة قرطبة.

(٢) ابن جني: الخصائص ١/١٥٠.

(٣) ابن حزم الأندلسى: الأصول والفروع ٣٢٠ تحقيق: د. محمد عاطف العراقى وآخرين، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٨م.

(٤) ابن حزم الأندلسى: المصدر السابق نفسه.

(٥) ابن حزم الأندلسى: المصدر السابق ٣٢١.

وهذه القاعدة الاستدلالية من قواعد التوجيه الاستدلالية عند الصرفيين، إذ ورد عنهم قولهم: "**المشبه بالشيء ليس هو ذلك الشيء بعينه**"(١). وقد احتجوا بها في توجيه عدم المساواة بين الفروع والأصول، أو انحطاط درجات الفروع عن درجات الأصول، نظرًا لقيام العلاقة بينهما على التشبيه.

وفى ختام هذا الفصل نخرج بنتيجة مهمة مفادها أن هناك تشابهًا واضحًا بين كثير من قواعد التوجيه في الصرف العربى والقواعد الفقهية عند علماء الفقه، وقواعد الجدل الكلامي عند علماء الكلام، وهذا يدل على أن الصرفيين قد استرشدوا في منهجهم التنظيرى بمنهجى الفقهاء والمتكلمين.

فضلاً على أنه يؤكد –من جهة– وحدة التفكير العقلى عند العرب؛ إذ كانوا جميعًا ينهلون من منبع ثقافى واحد، وإن اختلفت اتجاهاتهم العلمية نحوًا أو صرفًا أو فقهًا أو كلامًا، كما يؤكد –من جهة أخرى– أن منهج الصرفيين التنظيرى لم يكن ناشئًا عن ثقافات أجنبية أو مجلوبًا من عناصر خارجية، وإنما كان جزءًا لا يتجزأ من منهج إسلامى متكامل.

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو ١/٧٠.

الْخَاتِمـــــة

بعد هذه الرحلة الطويلة مع قواعد التوجيـــه في الصرف العربي يُمكن أن نرصد أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث فيما يلي:

١- برهنت هذه الدراسة على أن قواعد اللغة العربية قد بلغت من الشمول والنضج والعمق مبلغًا عظيمًا، وقد تجلى ذلك في إرساء علماء العربية نوعين من القواعد في تراثنا العربي:

أولهما: القواعد الصرفيـــة أو النحويـــة التي تختص بدراسة ضوابط كل باب صرفي أو نحوي على حدة.

ثانيهما: القواعد الكلية التي تنتظم الأبواب الصرفيـــة أو النحويـــة جميعًا، ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه من مسائل صرفيـــة أو نحويـــة، وإن اختلفت أبوابـــها وتوزعت.

٢- أثبتت هذه الدراسة أن نشأة قواعد التوجيـــه لَم تكن دفعة واحدة، بل أخذت تنمو وتتطور كلما تقدمت الأزمان وتوالت العصور، وأنها خضعت لسنة التطور والارتقاء التي تخضع لَها الكائنات جميعًا.

٣- أن قواعد التوجيـــه ظهرت -أول ما ظهرت- في هيئة الممارســـة العملية لها في كتابات الصرفيين ودراساتِهم دون تنصيص عليها أو تصريح بِها، إذ إن طبيعة أي علم الممارسة العملية أولاً، واستخلاص القواعد المنهجية ثانيًا.

٤- أن قواعد التوجيـــه لَم تكن من ابتداع المتأخرين من النحويين أو الصرفيين، بل كانت من وضع المتقدمين منذ عهد الخليل وتلميذه سيبويـــه، وفي هذا ما يدلُ على أصالتِها في التفكير النحوي، وكل ما هنالك من فضل للمتأخرين أنَّهم حاولوا إعادة صياغتها كما أنهم توسعوا في تطبيقاتِها.

٥- أن موقف سيبويه من قواعد التوجيـــه تجلى في صورتين اثنتين: أولاَهُما: أنه سجل صراحـــة بعض تلك القواعد التوجيهية في كتابه، وفي هذا ما يدل على ظهور تلك القواعد في عصره واشتهارها بين نحاة هذا العصر، وأنها أخذت وضعًا ثابتًا مستقرًا فيـــه، وثانيتهما: أن بعض تلك القواعد التوجيهية جاءت عنده في شكل إشارات عابرة وإيماءات سريعة دون صياغة لَها أو تنظير؛ إذ اكتفى بِالممارسة العملية لَها؛ اعتمادًا على أنَّها كانت تُفهم من سياق الكلام وتلتمس من نمط الحديث، بحيث تمثلها من جاء بعده تمثلاً واضحًا، وصاغوا لَها قواعد تنظيرية تحكمها.

٦- أن الصرفيين المتقدمين لَم يشيروا إلى قواعد التوجيـــه في الصرف العربي في مصنفاتِهم إلا إشارات عابرة في مواضع متفرقـــة، على حين أن المتأخرين منهم قد تنبَّه قليلهم إلى أهمية هذه القواعد، حيث وظفها في مجال التأليف في الخلاف النحوي، ومن هؤلاء ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـــ) في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف".

على حين كان منهم من حاول حصر مواضع بعض هذه القواعد في مباحث خاصة، ولكن دراساتهم كانت بعيدة عن النظرة الشاملة الفاحصة، ومن هؤلاء السيوطي (ت ٩١١هـــ) في كتابه "الأشباه والنظائر في النحو"، حيث أشار إلى بعض هذه القواعد، ولكن ما قام بـــه لا يعدو أن يكون عرضًا لَها لا درسًا فاحصًا.

٧- أكدت هذه الدراسة أن قواعد التوجيـــه لَم تكن قواعد نظرية افترضها أهل العربية افتراضًا، ولا اخترعوها اختراعًا، وإنّما كانت -في جملتها- مستمدة من الواقع اللغوي معتمدة عليـــه، ويشهد على صدق ذلك كثرة ما تخرج على كل قاعدة كلية من جزئيات مختلفـــة شكلت تطبيقات متعددة أخرجت القاعدة من حيز التنظير إلى نطاق التطبيق.

٨- أكدت هذه الدراسة أن هُناك تواصلاً ملموسًا بين القديم في التراث العربي والجديد في الاتجاهات اللغويـــة الحديثـــة، وتنبع أهمية هذا التواصل من فكرة تزداد رسوخًا وتأكيدًا، مفادها أن الأساس المعرفي الحق يتشكل من كل محاولة تربط بين القديم والجديد، إذ إن لكل جديد جذورًا وروافد قديمة تمتد فيـــه.

وقد تجلى هذا التواصل -بوجه خاص- في أن القواعد المبنويـــة التي تقوم بتوجيـــه استثقال البنية، والقواعد الاستدلاليـــة التي تختص بتوجيـــه العدول عن أصل الوضع من أجل تغيير لفظي جاءت في جملتها متفقة مع نظرية السهولة أو نظرية الاقتصاد العضلي التي أكدها علماء اللغة المحدثون.

كما تجلى هذا التواصل -أيضًا- في أن القواعد الاستدلاليـــة التحويلية جاءت متفقة في كثير من الأسس والنقاط مع المنهج التحويلي اللغوي عند المحدثين.

٩- دعت هذه الدراسة إلى إعادة النظر في شأن كثير من الشذوذات الصرفيـــة التي تحول دون اطراد قاعدة معينة، ومحاولـــة تفسيرها في ضوء ما يُمكن أن يُسمى قواعد العدول عن الأصل، إذ إن وصفها بقواعد العدول عن الأصل أشبه بالصواب وأدنى لروح اللغـــة، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الشذوذات إنما وقعت في نظر الصرفيين لتحقق غايـــة وهدفًا، ولَم يكن وجودها عبثًا أو لغوًا.

كما أشارت هذه الدراسة إلى أن القيمة الحقيقية لقواعد العدول عن الأصل تكمن في كونها مظهرًا من مظاهر الافتنان في العربية وأحد سبلها إلى التجديد والابتكار، وفي كونِها تعكس ميل هذه اللغة إلى المرونـــة، وعدم تقيدها بقاعدة معينة تقيدًا صارمًا، وهذا من شأنه إثراء طرق البحث في هذه اللغة، ومدها بعوامل الخصوبة والاستمرار.

١٠- أثبتت هذه الدراسة أن بين قواعد التوجيـــه في الصرفي العربي وأصول التصريف أو أدلتـــه -السماع، واستصحاب الحال، والقياس- علاقـــة عموم وخصوص، فقواعد التوجيـــه أعم وأشمل من هذه الأصول الثلاثـــة؛ لأنَّها تشمل القواعد التي تضبط الاستدلال بالأدلـــة وغيرها من الأفكار الصرفيـــة العامـــة.

١١- أكدت هذه الدراسة أن موضوع قواعد التوجيـــه في الصرف العربي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بِموضوع العلة الصرفيـــة، إذ إن الموضوع الأول أقرب إلى الموضوع الثاني وبه أدخل، وأن السبب في ذلك هو أن منشأ العلل قواعد التوجيـــه؛ لأن التعليل يتم دائمًا في ضوئها ومنسجمًا معها.

وتأسيسًا على ذلك يُمكن القول: إن قواعد التوجيـــه في الصرف العربي أسهمت بشكل ملحوظ في نشأة التعليل الصرفي الذي يتمثل في روح العربية، إذ لَم تكن العلل الصرفيـــة التي نشأت وراء القواعد التوجيهية -في أغلب الأحيان- إلا وسائل لتفسير الظواهر اللغويـــة دون إغراق في تكلف أو عمل منطقي.

١٢- أثبتت هذه الدراسة أن العلاقـــة بين قاعدة توجيهية معينة والعلة التي نشأت وراءها لا يُمكن أن نخضعها دائمًا إلى تصنيف صارم لا يسمح بتداخل أو اختلاف؛ لأنه إذا لوحظ أحيانًا اتفاق وجهات نظر الصرفيين في ارتباط قاعدة توجيهية معينة بعلة بعينها، فقد لوحظ --أيضًا- في بعض الأحيان اختلافٌ بينهم في هذا الشأن، فقد رأى أحد الصرفيين أن ثمة علة توجيهية كانت وراء نشأة علة معينة، على حين رأى آخر أنها كانت وراء نشأة علة أخرى.

١٣- كشفت دراسة قواعد التوجيـــه في الصرف العربي قدرات العقل العربي المحكم في كونـــه لا يأخذ القضايا اللغويـــة مسلمات، وإنّما يفتشها تفتيشًا، فيعمل على سبر غورها ومناقشتها، والوقوف إزاءها إمَّا بالمعارضة وإمّا بالتأييد.

١٤- أكدت هذه الدراسة ما قيل في مكانـــة قواعد التوجيـــه في الصرف العربي ودورها الفعال في مسائل الخلاف الصرفي، إذ تناول الصرفيون كثيرًا من هذه القواعد التوجيهية في مقام الاحتجاج لآرائهم والاستدلال عليها عند الاختلاف في بعض المسائل الصرفيـــة، فأقر كل مستدل من الآراء ما أقر، وأبطل ما أبطل معتمدًا على القاعدة التوجيهية التي احتكم إليها.

وليس أدل على صدق العلاقـــة القائمة بين قواعد التوجيـــه ومسائل الخلاف من تقليب كتب الخلاف النحوي، فإن الناظر في مثل هذه الكتب يجد أن كلمة الوجه ومشتقاتِها كثيرة الدوران والشيوع فيها، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحاتِها من ذلك.

١٥- أثبتت هذه الدراسة أن محاولـــة نسبـــة قاعدة توجيهية معينة إلى فريق بعينه من البصريين أو الكوفيين، بحيث تكون هذه القاعدة التوجيهيـــة بصرية خالصة أو كوفيـــة محضـــة، يُعد أمرًا يصعب تعميمه والقضاء بـــه لسببين:

أولهما: أنه ليست هناك قاعدة أجمع عليها نحاة البصرة وتوارد على معارضتها نحاة الكوفـــة، أو قال بِها الكوفيون جميعًا، وعارضها البصريون جميعًا.

وثانيهما: أن الذين يقومون بمحاولة نسبة قاعدة معينة إلى مذهب البصريين أو الكوفيين يعتمدون في ذلك -غالبًا- على ما ذكره ابن الأنباري في كتابه: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، حيث ساق تلك القواعد في سياق احتجاج كل من الفريقين لآرائهم أو التعليل لـــها، دون أن يعودوا إلى توثيق تلك الآراء من كتب الكوفيين أنفسهم.

١٦- أن من ينعم النظر في قواعد التوجيه التي تقوم بضبط القياس يجد البصريين أوفر حظًا وأكثر نصيبًا لَها من الكوفيين؛ وما ذاك إلا لأنَّها -في جملتِها- قواعد تتفق مع العقلية المنطقية التي أراد البصريون أن يجعلوا علمي النحو والصرف خاضعين لَها محكومين بِها.

على حين أن الكوفيين لَم تكن لَهم القدرة على النظر العقلي كتلك التي عند البصريين، ومن ثم لَم يكن في استطاعتهم الثبات أمام المدرسة العقلية الافتراضية التي اتبعها البصريون، إذا ما حدثت مناظرة أو نقاش في المسائل الخلافيـــة، وقد بدا ذلك واضحًا بينًا فيما أورده ابن الأنباري في كتابه "الإنصاف".

١٧- أثبتت هذه الدراسة أن هناك تشابهًا واضحًا بين كثير من قواعد التوجيـــه في الصرف العربي والقواعد الفقهية عند علماء الفقـــه، وقواعد الجدل الكلامِي لدى علماء الكلام، وهذا التشابه يدل على أن الصرفيين قد استرشدوا في منهجهم التنظيري بمنهجي الفقهاء والمتكلمين.

فضلاً على أنه يؤكد -من جهة- وحدة التفكير العقلي عند العرب، إذ كانوا جميعًا ينهلونَ من منبع ثقافي واحد، وإن اختلفت اتجاهاتُهم العلمية نحوًا أو صرفًا أو فقهًا أو كلامًا، كما يؤكد -من جهة أخرى- أن منهج الصرفيين التنظيري لَم يكن ناشئًا عن ثقافات أجنبية أو مجلوبًا من عناصر خارجية، وإنَّما كان جزءًا لا يتجزأ من منهج إسلامي متكامل.

والله ولي التوفيق....

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولاً : الكتب المطبوعة :

- **إبراهيم أنيس** (دكـــــتور)

الأصوات اللغوية: الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهـــرة ١٩٨٤م.

من أسرار اللغة: الطبعة السابعة ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهـــرة ١٩٨٥م.

- **إبراهيم بيومى مدكور** (دكـــــتور)

في اللغة والأدب: سلسلة اقرأ رقم ٣٣٧، دار المعارف بمصر يناير ١٩٧١م.

- **ابراهيم السامرائى** (دكـــــتور)

فقه اللغة المقارن: الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م.

- **أحمد أمين** (دكتور)

ضحى الإسلام، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، الطبعة العاشرة ٢٠٠٠م.

- **أحمد بن حنبل (ت ٢٤١)**

مسند الإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الأولى، المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١٣هـــ.

- **أحمد الزرقا**

شرح القواعد الفقهية، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٣هـــ- ١٩٨٣م.

- **أحمد عبد الستار الجوارى** (دكتور)

نحو التيسير: دراسة ونقد منهجى، الطبعة الثانية، مطبعة المجمع العلمى العراقى، بغداد ١٤٠٤ هـــ - ١٩٨٤م.

- **أحمد عفيفي** (دكتور)

ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ١٩٩٦م.

- **أحمد كشك** (دكـــــتور)

من وظائف الصوت اللغوى، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣م.

- **أحمد مختار عمر** (دكـــــتور)

دراســـة الصـــوت اللغوى: عالم الكتب، القاهرة ١٤١١هـــ ـــ ١٩٩١م.

- **الأعلم الشنتمرى** (ت ٤٧٦ هـــ)

النكت في تفسير كتاب سيبويه: تحقيق: زهـــير عبدالمحسن سلطان، الطبعة الأولى، منشوارات معهد المخطوطات العربة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت ١٤٠٧ هـــ - ١٩٨٧م.

- **أمين الخولي**

مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧م.

- **أمين السيد** (دكتور)

في علم الصرف، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م.

- **ابن الأنباري** (**ت ٥٧٧ هـ**)

أسرار العربية: تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، بدمشق، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧.

الإغراب في جدل الإعراب: تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٧م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: **تحقيق**: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

البيان في غريب إعراب القرآن: تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

لمع الأدلة في أصول النحو: تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٧م.

نزهة الألبـــاء في طبقات الأدباء: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م.

- **ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)**

المذكر والمؤنث، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني بغداد، ١٩٧٨م.

- **برجشتراسر**

التطور النحوي للغة العربية: أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

- **البطليوسي (ت ٥٢١هـ)**

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م.

- **البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)**

خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

- **أبو البقاء العكبري** (ت ٦١٦هـ)

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: تحقيق: د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب، بيروت، لبنان ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، د. عبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر دمشق، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

- **أبو البقاء الكفوي** (ت ١٠٩٤هـ)

الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

- **تمام حسان** (دكـــــتور)

الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢م.

الخلاصة النحوية: الطبعة الأولى، عالم الكتب ١٤٢٠هـــ ـــ ٢٠٠٠م.

درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٥٦ مايو ١٩٨٥م.

اللغة العربية معناها ومبناهـــا: الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م.

اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م.

مناهج البحث في اللغة: دار الثقافـــة للنشـــر والتوزيـــع، الدار البيضاء، المغرب ١٤٠٧هـــ - ١٩٨٦م.

- **التهانوي (ت بعد ١٣٠٠هـ)**

كشاف اصطلاحات الفنون، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـــ- ١٩٩٨م.

- **ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)**

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مؤسسة قرطبة، بدون تاريخ.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام، أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الثالثة، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٣هـــ.

- **الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)**

شرح التصريف، تحقيق. د: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد الرياض، ١٤١٩هـــ- ١٩٩٩م.

- **الجاربردي وآخرين**

مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٤٠٤ هـــ- ١٩٨٤م.

- **جاسم السعدي**

الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، ١٣٩٣هـــ- ١٩٧٣م.

- **الجرجاني (ت٨١٦هـ)**

التعريفات، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـــ- ١٩٨٣م.

شرح السيد الشريف الجرجاني على التصريف العزي، تحقيق: محمد الزفزاف، مطبعة حجازي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٣٧م.

- **ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)**

النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

- **أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)**

إعراب القرآن: تحقيق: د. زهير غازى زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- **جمال الدين عطية (دكتور)**

التنظير الفقهي، الطبعة الأولى، مطبعة المدينة القاهرة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

- **ابن جني (٣٩٢هـ)**

الخصائص: تحقيق: محمد على النجار، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

سر صناعة الإعراب: دراسة وتحقيق د. حسن هنداوى، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: تحقيق: على النجدى ناصف، د. عبدالفتاح شلبى، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦هـ.

المنصف لابن جنى شرح كتاب التصريف للمازنى: تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابى الحلبى، القاهرة ١٩٥٤م.

- **ابن الحاجب (ت ٦٤٢هـ)**

الأمالي النحوية، أمالي القرآن الكريم، تحقيق: هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.

الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د: موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية الجمهورية العراقية، ١٩٨م.

- **الحريـــرى (ت٥١٦هـ)**

درة الغواص في أوهام الخواص: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة.

- **ابن حزم الأندلسى (٤٥٦هـ)**

الأصول والفروع: تحقيق: د. محمد عاطف العراقى وآخرين، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٧م.

- **حسن خميس الملخ (دكتور)**

نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان الأردن، ٢٠٠١م.

- **حسن عون (دكتور)**

تطور الدرس النحوي، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.

- **أبو الحسن الوراق (ت ٣٢٥هـ)**

علل النحو، تحقيق د: محمود جاسم الدويش، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- **أبـو حيّـــان (ت ٧٤٥هـ)**

ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

البحر المحيط، الطبعة الثانيـــة، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.

- **خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)**

التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

- **ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)**

مختصر في شواذ القرآن، عني بنشره برجشتراسر، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٣٤م.

- **خديجة الحديثي (دكتورة)**

أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة النهضة بغداد، ١٩٦٥م.

دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م.

الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤ هـ- ١٩٧٤م.

- **ابن الخشـــاب (ت٥٦٧هـ)**

المرتجـــل: تحقيق على حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

- **الخليـل بن أحمـد (ت ١٧٠هـ)**

العـــين: تحقيق: د. مهدى المخزومى، د. إبراهيم السامرائى، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠م.

- **الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)**

شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.

- **داود عبـده (دكـــــتور)**

أبحاث في اللغة العربية: بيروت ١٩٧٣م.

- **الرازي (ت ٦٠٦هـ)**

المطالب العالية من العلم الإلهي، تحقيق د: أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م.

- **ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ)**

البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة د: عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

- **الرضي (ت ٦٨٦هـ)**

شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد الزفزاف وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

- **رمضان عبد التواب** (دكـــــتور)

بحـــوث ومقـــالات في اللغـــة: الطبـــعة الأولى، مكتـــبة الخانـــجي، القاهـــرة ١٤٠٣ هـــ - ١٩٨٢م.

التطور اللغـــوى، مظاهره وعلله وقوانينه: الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٥هـــ - ١٩٨٥م.

المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى: الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٥ هـــ - ١٩٨٥م.

- **ريمون طحان، دينيز بيطار طحان**

فنون التقعيد وعلوم الألسنية، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللباني، بيروت، بدون تاريخ.

- **الزجاج (ت ٣١٠هـ)**

معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٨هـــ- ١٩٨٨م.

- **الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)**

الإيضاح في علل النحو، تحقيق د: مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩ هـــ- ١٩٧٩م.

الجمل في النحو، تحقيق د: علي توفيق الحمد، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـــ، ١٩٩٦م.

اللامات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـــ- ١٩٦٩م.

- **الزمخشرى (٥٣٨هـ)**

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الريان للتراث القاهرة، ١٩٩٧م.

- **زهير عبد المحسن سلطان** (دكتور)

المؤخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

- **زين كامل الخويسكى** (دكـــــتور)

ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف: دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ١٩٩٥م.

- **ابن السراج (ت ٣١٦ هـ)**

الأصول في النحو: تحقيق: د. عبدالحسين الفتلى، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

- **سعيد الأفغانى**

في أصول النحو: المكتب الإسلامى، بيروت ١٩٨٧.

- **السكاكى (ت ٦٢٦هـ)**

مفتاح العلوم ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

- **ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)**

إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م.

- **السمين الحلبى (ت ٧٥٦هـ)**

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق ١٩٨٦م.

- **سيبويه (ت ١٧٠ هـ)**

الكتاب، كتاب سيبويه: تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجى، القاهرة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

- **السيرافى (ت ٣٦٨ هـ)**

شرح كتاب سيبويه: تحقيق د. رمضان عبدالتواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦م.

- **السيوطى (ت ٩١١ هـ)**

الأشباه والنظائر في علم النحو: تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

الاقتراح في علم أصول النحو : تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٧٦م.

الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار المعرفة بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها: شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، على محمد البجاوى، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٩٨٦م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام هارون، د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.

- **ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)**

أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة د: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- **الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)**

نهاية الإقدام في علم الكلام، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥م.

- **شوقي ضيف (دكتور)**

المدارس النحوية: دار المعارف بمصر ١٩٨٦م.

- **الصبان (١٢٠٦هـ)**

حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى، القاهرة، بدون تاريخ.

- **الصيمرى (ت بعد ٣٠٠هـ)**

التبصرة والتذكرة: تحقيق: د. فتحى أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- **طاهر سليمان حمودة (دكتور)**

ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٩م.

- **الطيب البكوش**

التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الشركة التونسية، تونس، ١٩٧٣م.

- **عباس حسن**

النحو الوافى: الطبعة السابعة، دار المعارف بمصر ١٩٨١م.

- **عبدالحميد عنتر**

القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمز الوصل: الطبعة الأولى، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى وشركاه، القاهرة ١٣٦٥هـ - ١٩٢٦م.

- **عبد الرحمن أيوب (دكتور)**

التطور اللغوي، دار الطباعة القومية بالفجالة، القاهرة، ١٩٦٤م.

- **عبد الرحمن السيد (دكتور)**

مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، الطبعة الأولى، توزيع دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.

- **عبد الصبور شاهين (دكتور)**

أثر القراءات في الأصوات والنحو العربى: الطبعة الأولى، مكتبة الخانجى، القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

المنهج الصوتى للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربى: الطبعة الأولى، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- **عبد الفتاح حسن علي البجة** (دكتور)

ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- **عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)**

المقتصد في شرح الإيضاح: تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد ١٩٨٢م.

- **عبد اللطيف محمد الخطيب** (دكتور)

التقاء الساكنين بين القاعدة والنص، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٢١، الرسالة ١٥٠، الكويت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- **عبد المنعم فائز** (دكتور)

السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، الطبعة الأولى، دار الفكر دمشق، ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣م.

- **عبد الوارث مبروك سعيد**

في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، الطبعة الأولى، دار القلم، الكويت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

- **عبده الراجحى (دكتور)**

دروس في كتب النحو: دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ١٩٧٥م.

فقه اللغة في الكتب العربية: دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ١٩٧٢م.

النحو العربى والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، بدون تاريخ.

- **ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)**

شرح جمل الزجاجى: تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد ١٩٨٠م.

المقرب: تحقيق أحمد الجوارى وعبدالله الجبورى، بغداد ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

الممتع في التصريف: تحقيق د. فخر الدين قيادة ، الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

- **ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)**

شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث القاهرة، ١٩٨٠م.

المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د: محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

- **علي أحمد الندوي**

القواعد الفقهية، الطبعة الخامسة، دار القلم دمشق، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- **علي بن سليمان الحيدرة**

كشف المشكل في النحو، تحقيق د: هادي عطية مطر، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد بغداد، ١٩٨٤م.

- **على عبد الواحد وافى (دكـــتور)**

علم اللغة: الطبعة التاسعة، دار نهضة مصر، القاهرة (بدون تاريخ).

- **أبـو على الفارسـى (ت ٣٧٧هـ)**

الإيضاح العضدي، تحقيق د: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، دار التأليف القاهرة، ١٩٦٩م.

التعليقة على كتاب سيبويه: تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزى، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

التكملة: تحقيق: د. حسن شاذلى فرهود، نشر عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

الحُجـــة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

المسائل الحلبيات: تقديم وتحقيق د. حسن هنداوى، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

المسائل العسكرية: تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدنى، القاهرة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.

المسائل العضديات، تحقيق: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة دمشق، ١٩٨٦م.

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: تحقيق: صلاح الدين السنكاوى، مطبعة العانى، بغداد ١٩٨٣م.

- **على النجدى ناصف**

سـيبويه إمام النحـــاة: الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

- **الفـارابى (ت ٣٧٠هـ)**

ديـــوان الأدب: تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م.

- **فؤاد حنا ترزي** (دكتور)

في أصول اللغة والنحو، مكتبة لبنان بيروت، ١٩٦٩م.

- **الفـــراء (ت ٢٠٧ هـ)**

معـــانى القـــرآن: تحقيق: محمد يوسف نجاتى، محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م.

- **فخر الدين قباوة** (دكتور)

الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

تصريف الأسماء والأفعال، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- **فندريس**

اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

- **القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري**

جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٥م.

- **القرطبي (ت ٤٠١هـ)**

شرح عيون كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق د: عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، الطبعة الأولى، مطبعة حسان القاهرة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- **القفطي (ت ٦٢٤هـ)**

إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- **ابن قيم الجوزية (ت ٧٦١ هـ)**

بدائع الفوائد: دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).

شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: تحرير: الحسانى حسن عبدالله، دار التراث، القاهرة (بدون تاريخ).

- **كارل بروكلمان**

فقه اللغات السامية: ترجمة: د. رمضان عبدالتواب، مطبوعات جامعة الرياض ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- **ابن كمال باشا (٩٤٠هـ)**

أسرار النحو، تحقيق د: أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.

شرح ابن كمال باشا على مراح الأرواح، (شرحان على مراح الأرواح لديكنقوز، وابن كمال باشا) مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٣٧م.

- **كمال بشر (دكتور)**

دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.

- **لطيفة إبراهيم النجار**

دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعقيدها: الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، الأردن ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- **المؤدب (ت بعد ٣٠٠هـ)**

دقائق التصريف، تحقيق د: أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

- **مازن المبارك** (دكـــــتور)

النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها: الطبعة الأولى، المكتبة الحديثة، دمشق ١٣٨٥هـــ - ١٩٦٥م.

- **المالقي (ت ٧٠٢هـ)**

رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـــ، ١٩٨٥م.

- **ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)**

الألفية في النحو والصرف، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٤٠م.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـــ- ١٩٦٧م.

شرح التسهيل، تحقيق د: عبد الرحمن السيد، د: محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر، ١٤١٠هـــ- ١٩٩٠م.

شرح الكافية الشافية، تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث دمشق، بيروت، ١٤٠٢هـــ- ١٩٨٢م.

- **الماوردي (ت ٤٤٥هـ)**

الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

- **المبرد (ت ٢٨٥هـ)**

المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٤١٥ هـــ- ١٩٩٤م.

- **المرادي (ت ٧٤٩هـ)**

توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك، تحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، بدون تاريخ.

الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـــ- ١٩٨٣م.

- **المجاشعي (ت ٤٧٩هـ)**

شـــرح عيون الإعراب: تحقيق د. عبدالفتاح ســـليم، القاهرة ١٩٨٨م.

- **ابن مجاهد (٣٢٤هـ)**

الســـبعة في القراءات: تحقيق: د. شوقى ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢م.

- **مجمع اللغة العربية**

المعجم الوسيط، الطبعة الثالثة القاهرة، ١٤٠٥هـــ- ١٩٨٥م.

- **محمد أبو زهرة**

أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٨م.

- **محمد أبو الفتوح شريف** (دكتور)

علم الصرف دراسة وصفية، دار المعارف القاهرة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

- **محمد الأنطاكى:**

دراسات في فقه اللغة: الطبعة الرابعة، دار الشرق العربى، بيروت ١٩٦٩م.

المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: الطبعة الثالثة، دار الشرق العربى، بيروت.

- **محمد بكر إسماعيل** (دكتور)

القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه: الطبعة الأولى، دار المنار، القاهرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- **محمد حماسة عبد اللطيف** (دكتور)

ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٤٦ لسنة ١٩٨٠م، العدد ٤٨ لسنة ١٩٨١م.

من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- **محمد صلاح الدين مصطفى بكر** (دكتور)

قضية الأصالة والفرعية في دراسة النحو العربى: ذات النطاقين للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩١م.

- **محمد عبد العزيز عبد الدايم** (دكتور)

نظرية الصرف العربي، دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، حولية ٢١، الرسالة ١٥٨، الكويت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- **محمود السعران** (دكتور)

علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ.

- **محمود سليمان ياقوت** (دكتور)

العلامة في النحو العربى: الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩م.

- **محمود محمد الطناحى** (دكتور)

مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحى: الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم: الطبعة الأولى، مكتبة الخانجى، القاهرة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

- **مصطفى الغلاييني**

جامع الدروس العربية: راجعه ونقحه: د. عبدالمنعم خفاجة، الطبعة الثلاثون، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

- **مكى بن أبى طالب (ت ٤٣٧ هـ)**

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: تحقيق: د. محيى الدين رمضان، دمشق ١٩٧٤م.

مشكل إعراب القرآن: تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.

- **ممدوح عبد الرحمن** (دكتور)

من أصول التحويل في نحو العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

- **منى إلياس** (دكتورة)

القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي على الفارسى: الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

- **ابن منظور (ت ٧١١هـ)**

لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م.

- **مهدي المخزومي** (دكتور)

في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م.

- **ميشال زكريا** (دكتور)

الألسنية، التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية النظريةالألسنية: الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

- **ابن الناظم**

شرح ألفية ابن مالك: تحقيق: د. عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.

- **ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ)**

الأشباه والنظائر، تحقيق وتقديم: محمد مطيع الحافظ، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

- **نهاد الموسى** (دكتور)

نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث: الطبعة الثانية، دار البشير، عمان، الأردن ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

- **هدى جنهويتشي** (دكتورة)

خلاف الأخفش الأوسط مع سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأدرن، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

- **الهروي (ت ٤١٥هـ)**

الأزهية في علم النحو، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨١م.

- **ابن هشام** (ت ٧٦١ هـ)

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، الطبعة الخامسة، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م.

شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق د. مازن المبارك، محمد على حمد الله، الطبعة السادسة، دار الفكر ١٩٨٥م.

- **هنرى فليش**

العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوى: تعريب: د. عبدالصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٩٧م.

- **ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)**

شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

شرح الملوكي في التصريف، تحقيق د: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣م.

ثانيًا: الرسائل الجامعية المخطوطة:

- **عبد الله أنور الخولي:**

قواعد التوجيـــه في النحو العربي، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

- **محمد أشرف مبروك:**

ظاهرة الأصل والفرع في الدراسات الصرفيـــة، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، ١٩٩٤م.

- **محمد سالِم صالح:**

الأصول النحوية عند الأنباري، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة:	أ – ل
وهي تتناول الحديث عن العناصر الآتية:	
– التعريف بموضوع قواعد التوجيـــه في الصرف العربي.	ج
– أسباب اختيار الموضوع.	ج
– الدراسات السابقة التي تحدثت عن قواعد التوجيه.	و
– الصعوبات التي واجهت البحث.	ز
– منهج البحث.	ط
– مصادر البحث.	ى
– خطة البحث بإجمال.	ك
الْتَمْهيد:	١-٩
وهو يتناول الحديث عن العناصر الآتية:	
– تعريف القاعدة.	١
– تعريف التوجيـــه.	٢
– تعريف قواعد التوجيـــه.	٢
– المقارنة بين قواعد التوجيـــه في الصرف والقواعد الصرفيـــة.	٣
– نشأة قواعد التوجيـــه وتطورها في التراث.	٥

الباب الأول: قواعد التوجيه المبنوية:

- توطئة الباب:

ويشتمل هذا الباب على فصول ثلاثة هي:

الفصل الأول: قواعد توجيه استثقال البنية:

- توطئة الفصل:

ويندرج تحت هذا الفصل الحديث عن القواعد التالية:

القاعدة الأولى: الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركًا، إذ الساكن لا يُمكن الابتداء به. ١٤

القاعدة الثانية: كراهة الخروج من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم. ١٦

القاعدة الثالثة: ليس في أصول كلامهم جمع بين أربع متحركات في كلمة. ٢٤

القاعدة الرابعة: يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة. ٣٤

القاعدة الخامسة: اجتماع الأمثال مكروه. ٥١

الفصل الثاني: قواعد توجيه نفي اجتماع شيئين في البنية: ٦٦-١٣٧

- توطئة الفصل: ٦٧

ويندرج تحت هذا الفصل الحديث عن القواعد التالية:

القاعدة الأولى: الساكنان لا يجتمعان. ٦٨

القاعدة الثانية: لا يجمع بين حرفين لِمعنى واحد. ٨١

القاعدة الثالثة: الضدان لا يجتمعان. ١٠٤

القاعدة الرابعة: العوض والمعوض لا يجتمعان. ١١٣

القاعدة الخامسة: لا يجمع بين إعلالين متواليين. ١٢٣

القاعدة السادسة: لا يلحق الكلمة زيادتان من أولها إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها. ١٣٣

الفصل الثالث: قواعد توجيه اختصاص البنية: ١٣٩-١٥٢

- توطئة الفصل: ١٤٠

ويندرج تحت هذا الفصل الحديث عن القواعد التالية:

أولاً: الاسم والفعل.	
القاعدة الأولى: التعريف من خصائص الأسماء.	١٤٢
القاعدة الثانيـة: التثنية والجمع يختصان بالأسماء.	١٤٣
القاعدة الثالثـة: التصغير خاصة من خواص الاسم.	١٤٥
القاعدة الرابعة: النسب من خصائص الأسماء.	١٤٦
القاعدة الخامسة: التصرف من خصائص الأفعال.	١٤٧
ثانيًا: المعتل والصحيح:	
القاعدة الأولى: قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون بِه غيره من غير المعتل.	١٥٠
القاعدة الثانية: قد يختص الصحيح ببناء لا يُوجد مثله في المعتل.	١٥٢
الباب الثاني: قواعد التوجيـه الاستدلاليـة:	١٥٣-٤٣٩
- توطئة الباب:	١٥٤
ويشتمل هذا الباب على ثلاثـــة فصول هي:	
الفصل الأول: قواعد التوجيـه الاستدلالية التحويلية:	١٥٥-٣٦٦
- توطئة الفصل:	١٥٦
وينقسم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية.	
المبحث الأول: قواعد توجيـه الأصل والفرع.	١٥٩-٢٣٤
ويندرج تحت هذا المبحث الحديث عن القواعد التالية:	
القاعدة الأولى: الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة.	١٦١
القاعدة الثانيـة: الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل.	١٩٤
القاعدة الثالثة: قد يستعمل الفرع وإن لَم يستعمل الأصل.	٢٠٨
القاعدة الرابعة: الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول.	٢١٦
المبحث الثاني: قواعد توجيـه الرد إلى الأصل.	٢٣٦-٢٨٨
- توطئة المبحث:	٢٣٧
- وسائل رد الكلمة إلى أصل وضعها.	٢٣٩
أولاً: قواعد توجيهية لمعرفة أصل الوضع:	
القاعدة الأولى: التصغير يرد إلي الأشياء إلى أصولِها.	٢٤٥
القاعدة الثانية: التكسير يرد الأشياء إلى أصولِها.	٢٥٤

القاعدة الثالثة: التثنية ترد الأشياء إلى أصولها. ٢٥٥
القاعدة الرابعة: النسب يرد الأشياء إلى أصولها. ٢٦٣
القاعدة الخامسة: قد يحذف الشيء لفظًا ويثبت تقديرًا. ٢٦٨
القاعدة السادسة: الوصل ترد فيه الأشياء إلى أصولها. ٢٨١

ثانيًا: قواعد توجيهية للرد إلى الأصل عمومًا.

القاعدة الأولى: مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد. ٢٨٦
القاعدة الثانية: لا يجوز رد الشيء إلى غير أصل. ٢٨٨

المبحث الثالث: قواعد توجيه العدول عن الأصل. ٢٨٩ - ٣٦٦

وتنقسم هذه القواعد إلى قسمين هما:

القسم الأول: قواعد توجيه العدول عن أصل الوضع:

القاعدة الأولى: يُعدل عن أصل الوضع من أجل تغيير لفظي أو تغيير معنوي. ٢٩١
القاعدة الثانية: من عدل عن الأصل افتقرَ إلى إقامة الدليل. ٢٩٢

القسم الثاني: قواعد توجيه العدول عن أصل القاعدة.

- توطئة: ٣١١
- تعريف أصل القاعدة: ٣٣٢

ويندرج تحت هذا القسم القواعد الفرعية التالية:

القاعدة الفرعية الأولى: العارض لا يُعتد به. ٣٣٤
القاعدة الفرعية الثانية: وقد يجيء في الباب الحرف أو الحرفان على أصولِهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب. ٣٣٦ ٣٤٧
القاعدة الفرعية الثالثة: الشيء إذا كثر في استعمالِهم كان له نحو ليس لغيره مِمّا هو مثله. ٣٥٢
القاعدة الفرعية الرابعة: الشيء إنما تخرجه من بابه، وتلزمه سمة غيره في بعض الأحوال علة تلزمه، وخوف لبس بين مشتبهين. ٣٥٦
القاعدة الفرعية الخامسة: الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تُركت. ٣٦١

الفصل الثاني: قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية: ٣٦٧ - ٣٩٥

وتنقسم هذه القواعد إلى قسمين هُما:	
القسم الأول: قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية العامة:	
ويندرج تحت هذا القسم الحديث عن القواعد التالية:	
القاعدة الأولى: الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير.	٣٧٠
القاعدة الثانية: الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل.	٣٧٨
القاعدة الثالثة: الحمل على أحسن القبيحين.	٣٨٥
القسم الثاني: قواعد التوجيه الاستدلالية الأولوية الخاصة بظاهرة الحذف.	
ويندرج تحت هذا القسم الحديث عن القواعد التالية:	
القاعدة الأولى: حذف الزائد أولى من حذف الأصلي.	٣٨٦
القاعدة الثانية: حذف ما لَم يجيء لمعنى أولى من حذف ما جاء لِمعنى.	٣٨٦
القاعدة الثالثة: حذف الأواخر أولى من حذف الأوائل.	٣٨٦
القاعدة الرابعة: حذف ما لا يخرج إلى عدم النظير أولى من حذف ما يُخرج إليه.	٣٨٦
الفصل الثالث: قواعد توجيه استدلالية مختلفة.	٣٩٦-٤٣٩
ويندرج تحت هذا الفصل الحديث عن القواعد التالية:	
القاعدة الأولى: من المقرر أن الشيء إذا لزم شيئًا من باب أجرى جميع الباب على وتيرتـــه.	٣٩٨
القاعدة الثانية: قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما.	٤١٠
القاعدة الثالثة: وهم مما يجرون الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره.	٤٢٦
القاعدة الرابعة: قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغني عنه مسقطًا من كلامِهم.	٤٣١

الباب الثالث: قواعد التوجيه والدرس الصرفي.	٤٤٠-٥٣١
الفصل الأول: العلاقة بين قواعد التوجيه وأصول التصريف.	٤٤١-٤٥٦
- تعريف أصول النحو وقواعد التوجيه.	٤٤٢
- قواعد التوجيه ودليل السماع.	٤٤٣
- قواعد التوجيه ودليل استصحاب الحال.	٤٤٥
- قواعد التوجيه ودليل القياس.	٤٥١
الفصل الثاني: العلاقة بين قواعد التوجيه والتعليل الصرفي.	٤٥٧-٤٧٨
- نشأة فكرة التعليل وبيان أهميتها في الدرس اللغوي.	٤٥٨
- أسباب ضعف علل النحاة ونفور الدارسين منها.	٤٦١
- أنواع العلل في الدرس النحوي.	٤٦٣
- ارتباط قواعد التوجيه في الصرف العربي بموضوع العلة الصرفية.	٤٦٤
- بيان علاقة قواعد التوجيه بأنواع العلل المختلفة.	٤٦٦
الفصل الثالث: العلاقة بين قواعد التوجيه ومسائل الخلاف الصرفي.	٤٧٩-٥٠١
- توطئة الفصل:	٤٨٠
وتتجلى هذه العلاقة في صورتين هما:	
-**الصورة الأولى**: دور قواعد التوجيه في حسم بعض مسائل الخلاف الصرفي.	٤٨١
-**الصورة الثانية**: دور قواعد التوجيه في إثراء بعض مسائل الخلاف الصرفي.	٤٩٧
الفصل الرابع: العلاقة بين قواعد التوجيه وعلم المنطق.	٥٠٢-٥٠٦
- أثر على المنطق في العلوم العربية والإسلامية.	٥٠٣
- العلاقة بين قواعد التوجيه وعلم المنطق.	٥٠٥
الفصل الخامس: العلاقة بين قواعد التوجيه وعلمي الفقه والكلام.	٥٠٧-٥٣٢
- أسباب تأثر الدرس اللغوي بعلمي الفقه والكلام.	٥٠٨
- العلاقة بين قواعد التوجيه والقواعد الفقهية.	٥١٠
- العلاقة بين قواعد التوجيه وقواعد الجدل الكلامي.	٥٢٧
الخاتِمة: وفيها أهم نتائج البحث.	٥٣٣-٥٣٦
قائمة المراجع والمصادر.	٥٣٧-٥٥٣
فهرس الموضوعات.	٥٥٤-٥٥٩

ملخص البحث

قواعد التوجيه في الصرف العربي

المقصود بقواعد التوجيه في الصرف العربي تلك الضوابط المنهجية التي وضعها الصرفيون ليلتزموا بها عند النظر في بنية الكلمة بغية استنباط الحكم.

فقد كان الصرفيون حريصين منذ وضعهم علم الصرف العربي على وضع الضوابط والأسس التي تنظم توجيهاتهم وتعليلاتهم الصرفية بما يجعل أحكامهم وآراءهم متسقة ومنسجمة -ما أمكن- مع نظام العربية، ومن ثَمَّ "فقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل".

وهذه القواعد التوجيهية تُعد قواعد كلية يُقضى بها على جزئيات كثيرة؛ ومن ثَم فإنَّها تعم أبوابًا صرفية مختلفة ولا تختص بباب صرفي واحد؛ إذ تُشكل -في جملتها- مواد الدستور الذي التزمه الصرفيون عند سن ملامح كل باب صرفي على حدة.

وقد سميت هذه القواعد الكلية بقواعد التوجيه لارتباطها بالتعليل وبتوجيه الأحكام عند التأويل، واعتبار وجه منها أولى من الآخر بالقبول حتى ليصلح أن تلحق به الألف واللام ويُسمى الوجه أي الذي لا وجه أفضل منه.

وقد قام البحث بتقسيم قواعد التوجيه في الصرف العربي إلى قسمين:

الأول: قواعد التوجيه المبنوية.

والثاني: قواعد التوجيه الاستدلالية.

ومن شأن هذه القواعد التوجيهية بقسميها هذين أن تُمكن الصرفي من ضبط طرائق صوغ مباني الكلم في العربية، وضبط وسائل الاستدلال على الأحكام الصرفية.

وقد اقتضت طبيعة دراسة قواعد التوجيه في الصرف العربي أن يقع هذا البحث في مقدمة، وتَمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتِمة.

في المقدمة تناول البحث الحديث عن العناصر التالية:

التعريف بِموضوع قواعد التوجيه في الصرف العربي، أسباب اختيار الموضوع، الدراسات السابقة التي تحدثت عن قواعد التوجيه، الصعوبات التي واجهت البحث، منهج البحث، مصادر البحث، خطة البحث بإجمال.

أمّا التمهيد فقد تناول الحديث عن العناصر التالية:

تعريف القاعدة، التوجيه، قواعد التوجيه، المقارنة بين قواعد التوجيه والقواعد الصرفية، نشأة قواعد التوجيه وتطورها.

وأمّا الباب الأول فقد خصص للحديث عن **قواعد التوجيـــه المبنويـــة**، وهو يشتمل على فصول ثلاثـــة، هي:

الفصل الأول: قواعد توجيـــه استثقال البنية.

الفصل الثاني: قواعد توجيـــه نفي اجتماع شيئين في البنية.

الفصل الثالث: قواعد توجيـــه اختصاص البنية.

وأمّا الباب الثاني فقد خصص للحديث عن **قواعد التوجيـــه الاستدلاليـــة**، ويشتمل على فصول ثلاثـــة:

الفصل الأول: قواعد التوجيـــه الاستدلاليـــة التحويليـــة، وهو ينقسم إلى ثلاثـــة مباحث:

المبحث الأول: قواعد توجيـــه الأصل والفرع.

المبحث الثاني: قواعد توجيـــه الرد إلى الأصل.

المبحث الثالث: قواعد توجيـــه العدول عن الأصل.

الفصل الثاني: قواعد التوجيـــه الاستدلاليـــة الأولويـــة.

الفصل الثالث: قواعد توجيـــه استدلاليـــة مختلفـــة.

وأمّا الباب الثالث، فعنوانـــه: **قواعد التوجيـــه والدرس الصرفي**، وهو يشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول: قواعد التوجيـــه وأصول التصريف.

الفصل الثاني: قواعد التوجيـــه والتعليل الصرفي.

الفصل الثالث: قواعد التوجيـــه ومسائل الخلاف الصرفي.

الفصل الرابع: قواعد التوجيـــه وعلم المنطق.

الفصل الخامس: قواعد التوجيـــه وعلمي الفقـــه والكلام.

وأمّا الخاتمـــة، فقد خصصت لبيان أهم نتائج هذا البحث، ومنها ما يلي:

١- أثبتت هذه الدراسة أن قواعد التوجيـــه لَم تظهر دفعة واحدة، ولَم تنشأ طفرة وأنَّها أخذت تنمو وتتطور كلما تقدمت الأزمان وتوالت العصور، شأنُها في ذلك شأن الكائنات جميعًا من حيث خضوعها لسنة التطور والارتقاء، ومن ثَمّ فإن ظهورها في شكل عبارات تنظيرية موجزة -على ما هي عليـــه عند المتأخرين- جاء نتيجة لجهود متدرجـــة متلاحقـــة، بذلتها طبقات النحويين والصرفيين فكَمَّل بعضها بعضًا.

٢- أثبتت هذه الدراسة أن دور سيبويـــه في نشأة قواعد التوجيـــه قد اتخذ صورتين، أولاهما: أنه سجل صراحـــة بعض هذه القواعد في كتابـــه، وثانيتهما: أن بعض هذه القواعد جاءت عندهم في شكل إشارات عابرة وإيماءات سريعـــة دون صياغة لَها أو تنظير، إذ اكتفى بالممارســـة العملية لَها، بحيث تمثل من جاء بعده من النحويين والصرفيين كلامـــه تمثلاً واضحًا، فصاغوا لَها قواعد تنظيريـــة تحكمها.

٣- أكدت هذه الدراسة أن هناك تواصلاً ملموسًا بين القديم في التراث العربي والجديد في الاتجاهات

اللغويـــة الحديثـــة، وتنبع أهمية هذا التواصل من فكرة تزداد رسوخًا وتأكيدًا، مفادها أن الأساس المعرفي الحق يتشكل من كل محاولـــة تربط بين القديم والجديد إذ إن لكل جديد جذورًا وروافد قديمة تمتد فيـــه، وقد تجلى هذا التواصل في أن قواعد التوجيـــه المبنويـــة التي تقوم بتوجيـــه استثقال البنية جاءت في جملتها متفقة مع نظرية السهولـــة أو نظرية الاقتصاد العضلي التي أخذ بِها علماء اللغة المحدثون، كما تجلى هذا التواصل كذلك في أن القواعد الاستدلاليـــة التحويلية جاءت متفقة في كثير من الأسس مع المنهج التحويلي اللغوي عند علماء اللغة المحدثين.

٤- أكدت هذه الدراسة أن قواعد التوجيـــه لَم تكن قواعد نظرية افترضها أهلُ العربية افتراضًا ولا اخترعوها اختراعًا، وإنّما كانت في جملتِها مستمدة من الواقع اللغوي معتمدة عليـــه، ويشهد على صدق ذلك كثرة ما تُخرِّج على كل قاعدة كلية من جزيئات مختلفـــة شكلت تطبيقات متعددة أخرجت القاعدة من حيز التنظير إلى حيز التطبيق.

٥- أبانت هذه الدراســـة قدرات العقل العربي المحكم في كونـــه لا يأخذ القضايا اللغويـــة مسلمات، وإنّما يفتشها تفتيشًا، فيقف إزاءها بالْمُعارضـــة تارة، وبالتأييد تارة أخرى.

٦- دعت هذه الدراسة إلى إعادة النظر في شان كثير من الشذوذات الصرفيـــة التي تحول دون اطراد قاعدة معينة، ومحاولـــة تفسيرها في ضوء ما يُمكن أن يُسمى قواعد العدول عن الأصل، إذ إن وصفها بقواعد العدول عن الأصل أشبـــه بالصواب وأدنى لروح اللغـــة.

٧- أكدت هذه الدراســـة دور قواعد التوجيـــه في الصرف العربي في مسائل الخلاف الصرفي؛ إذ تناول الصرفيون كثيرًا من هذه القواعد التوجيهية في مقام الاحتجاج لآرائهم والاستدلال عليها، فأقرَّ كل مستدل من الآراء ما أقر، وأبطل ما أبطل معتمدًا على القاعدة التوجيهية التي احتكم إليها.

٨- أكدت هذه الدراســـة ذلك الارتباط الوثيق بين قواعد التوجيـــه والتعليل الصرفِي؛ إذ إن السبب المباشر في ذلك هو أن منشأ العلل قواعد التوجيـــه؛ لأن التعليل يتم دائمًا في ضوئها ومنسجمًا معها.

٩- أثبتت هذه الدراسة أن هُناك تشابهًا واضحًا بين كثير من قواعد التوجيـــه في الصرف العربي والقواعد الفقهية عند علماء الفقه، وقواعد الجدل الكلامِي لدى علماء الكلام، وفي هذا ما يدل على أن الصرفيين قد استرشدوا في منهجهم التنظيري بمنهجي الفقهاء والمتكلمين.

فضلاً على أنه يؤكد -من جهة- وحدة التفكير العقلي عند العرب؛ إذ كانوا جميعًا ينهلون من منبع ثقافي واحد وإن اختلفت اتجاهاتِهم العلمية، كما يؤكد -من جهة أخرى- أن منهج الصرفيين التنظيري لَم يَكن ناشئًا عن ثقافات أجنبية أو مجلوبًا من عناصر خارجيـــة، وإنّما كان جزءًا لا يتجزأ من منهج إسلامي متكامل.

والله ولي التوفيق.....

Thesis Summary

Methodological Approaches Principles of Arabic Morphology .

- The principles of Arabic morphology methodological approaches means the methodological criteria set out by the Arab morphologists to follow when analyzing the word forms for extracting their morphological general rules .

- The Arab morphologists were keen on formulating the criteria and fundamentals that may govern their analysis of the Arabic word forms , thereby establishing consistency and link of rules according to the morphological system of Arabic , Since the beginning of the Science of Arabic Morphology . Such principles have been taken as references regarding miscellaneous points and issues of research .

- Such methodological principles are generalized to govern the minor points regardless of the morphological classification . All of them constitute the miles tomes for devising the overall system of Arabic morphology .

- Such principles are termed as methodological because they serve as argumentative and preferential when there is controversy on deciding which opinion is right .They are so important that one should capitalize their initial term like this : Methodological Principles.

- This research classified Such principles into :

1- The Methodological Structural Approach .

2- The Methodological Deductive Approach .

Such classification helps the morphologists to recognize the patterns of the word form in Arabic and how to devise their governing rules .

- The layout of this research is made to inclued : a preface , an introduction , 3 parts and a conclusion .

- The introduction tacked these points :

-Definition and scope of the title, why selecting such title , the preceding studies on the same topic , the problems facing the research , method of research , references of research and a brief note on the research layout .

- The preface discussed the following :

-Defining the meanings of Qaidah (Rule), AT-Taujih (Methodology) , the comparing of the methodological Rules with morphological rules the development of morphology and its origin .

- As for the first part , it was dedicated for discussing the methodological Structural approach including three chapters :

- The first chapter : Rules of Methodology of the diffculty and the in conveniency of word form .

- The second chapter : Methodology of the consistency of the word form .

- The third chapter : Rules of Methodology for the features of a word form .

As for the second part , it was dedicated for discussing the methodological deductive approach including 3 chapters :

- The First chapter : The transformational Deductive Rules , being divided into 3 sections :

- The First section : Rules of determining the original versus subsidiary forms .

* The second section : Rules of for identifying the original forms .

* The third section : Rules of not considering the original forms .

- The second chapter : Rules of the priorized deductive methodology

- The third chapter : Rules of miscellaneos deductive methodological issues .

As for the third part , title as Methodological principles and Morphology , it includes five chapters :

- The First chapter : Methodological principles and the Methodological Rules.

- The second chapter : Methodological principles and the Methodological Reasoning .

-The third chapter : Methodological principles and the controversial issues of Morphology .

- The Fourth chapter : Methodological principles& Logic .

- The Fifth chapter : Methodological principles and Ilmu AtFigh (Jurisprudence) and Ilmu AL-Kalam (Islamic creed) .

As for the conclusion , it referred to the important results and features as well as the distinguished outcomes of the research Such as the following :

1- The Methodological principles developed through a multi- phased process .so , the current case to remember theoretical rules are just an outcome of the efforts exerted by the grammarians and morphologists .

2- Sibawaih' s contribution to the development of the methodological principles took two forms : (1- writing down such principles clearly (2- referring to such principles in hints, implications or briefness while focusing on the applied side , thereby enabling the succeeding grammarians and morphologists to theorize his brief statements .

3- There is a tangible connection in terms of the linguistic trends between the old and new literature of Arabic . This is self evident because the new must be preceded by the old . Such connection can be

traced in the applied rules for determining the conveniency or the difficulty of a word form as both the old and new linguists agree that the easy articulation is the criterion there of , Also , both are of consent regarding the tiams formational grammar approach .

4- The Spoken Arabic, not the virtual theories , was the basis of the methodalogical principles as may be noticed in the multitude of exceptions to the generalized rules emailing practice not theories.

5- The Arab mind is meticulous, ceitical and analytical regarding the linguistics .

6- This study tried to account for the irregularity of some morphological forms

in order to reconcile the rules and their exception by derising the reasons or theories behined such irregularity .

7- The Methodological principles may be taken as argumentative to determine the correctness or falseness of an opinion when there is controvers on the morphdogists issues .

8- The Methodological principles is the geound work of the morphological reasoning .

9- The Methodological principles of Arabic morphology resemble those of IL mu AL Figh (Jurisprudence) and IL mu AL-Kalam (Islamic creed) . This implies that the morphologists were influenced by the approaches of fuqaha (Jurists) and Mutakallimun (creed scholars) and that theve is a consistemcy in the Arab mentality as is has a common basic source of culture atthough the fields of science as various . Also this implies that such theoretical approach is based on an Islamic integrated ground not on borrowing from foreign cultures or alien approaches .

May Allah guide us to the right path